الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي

المتوفى سنة ٧٥٦هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الجزء الأول

دار القلم

دمشق

الدر المصون

الدُّرُّ المَصُون

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُون

تأليف

أَحمد بن يُوسُف المعرُوف بالسَّمين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الأوّل

دار القلم

دمشق

* «والدُّرُّ المَصُون أَجَلُّ ما صُنِّف في هـذا الباب».
(صاحب «كشف الظنون»)

* «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري».
(من مقدمة المؤلف)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدّمة

ربِّ أَوْزِعْني أن أشكرَ نعمتَكَ التي أَنْعَمْتَ عليَّ وعلى والدَيَّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأَدْخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على محمد الهادي الأمين وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد:

فإنَّ صلتي بالدر المصون تعود إلى أيام دراستي في كلية الآداب بجامعة حلب، حيث كنت أتردَّد إلى المكتبة الأحمدية لأطوف في كنوزها وما تحويه في خزائنها من مخطوطات. وتضمُّ هذه المكتبة نسخة من الكتاب، وكان يروقني أن أقلِّبَ في الكتاب، وأتعرَّف على منهجه ومادته، ولكنني كنت أتهيَّب من غمار الخوض فيه لأسباب كثيرة، منها رداءة النسخة الأحمدية وطـولُ نصِّه.

وتمرُّ الأيام لأقف على عتبة اختيار موضوع مناسب لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، فعادت بـي الذكريات إلى الـوراء، وتذكرت ذلك الطالب الذي كان ينظر بطَرْفٍ خفي مفعم باستحياء ووجل إلى «الدر المصون» في خزائن الأحمدية. ولقد شعرت بأنني سأخوض رحلة مضنية شاقة مع مئات الصفحات من المخطوطات القديمة بخطوطها المختلفة، ومع الشواهد الغزيرة والنقـول العريضـة والمذاهب المتقـابلة، وكنت أستعذب وعـورة الطريق، وأستسهل صعوبتها، وأضحّي بكل ما أملكه في سبيل دراسة كتاب الله وفقه نحوه ومعانيه، فشرعت في جَمْع نسخة المخطوطة، وصوَّرت بالمايكروفلم

ما رأيته مفيداً لي في عملي، وقمت بإجراء المقابلات بين النسخ المختلفة على عادة أهل التحقيق العلمي. ثم يسَّر الله عليَّ نسخة المؤلف أرسلها إليَّ الأخ الدكتور محمد ياقتي من استانبول، جزاه الله خيراً، فكانت توفيقاً من الله عز وجل، أفادني وأفاد قيمة العمل نفسه. ثم سرت في تحقيق الكتاب ودراسته سنين طوالاً، كنت خلالها مستغرقاً في عملي، لا أعرف الراحة والاستقرار من أجله.

وقد يسَّر الله عليَّ أن حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف، بمرتبة الشرف الأولى عام ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م، وذلك بتحقيقي للكتاب ودراسته من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة المائدة، في أربعة مجلدات. ثم صحَّ العزم مني على إتمامه مستعيناً بالله عزَّ وجل، فسافرت إلى استانبول وصَوَّرْتُ من خزائنها ما رأيته مفيداً لي في عملي من نسخ الكتاب المنتشرة. ومضيت في تحقيقه طالباً من الله العون والسداد.

وقد قدَّمْتُ للكتاب بدراسة مفصلة له، تناولت مؤلِّفَه: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته، ثم تحدثت عن مولده ووفاته وحياته العلمية والثقافية، وأشرت إلى أساتذته وكتبه. ثم تحدثت عن مصادر «الدر المصون» ومنهجه وأهميته ومذهب مؤلفه، وموقفه من القراءات والمُعْرِبين والمفسِّرين. وبعد ذلك مَهَّدْتُ للنص بعرض المخطوطات التي حققتُ الكتاب عليها ومنهج التحقيق.

وإنني إذ أتقدّم بهذا السفر الجامع ــ الذي أتوقع أن يكون في أكثر من عشرين جزءاً ــ أودُّ لو أتقدّم بوافر الشكر الجزيل والتقدير العميق لكل من أفدْتُ من توجيهاته وعونه، وأذكر الأستاذ الدكتور المرحوم السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث كان المشرف الأول على الرسالة، كما أذكر الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي أستاذ فقه اللغة بالكلية، حيث استلم عبء الإشراف بعد وفاة الدكتور بكر. وأشكر الأستاذ الدكتور

عبد الحميد السيوري أستاذ النحو والصرف بالكلية، وقد راجع معي كثيراً من نصوص الكتاب وأفدت من توجيهاته، والأستاذ سيف الدين الحمصي مدرّس اللغة العربية بثانويات دمشق وقد قابل معي بعض النسخ المخطوطة، وغيرهم ممن أعطاني من وقته وخبرته ما قَوَّم لي المنهج وسدَّد الطريق.

وختاماً فإنني أرجو أن أكون قد قدَّمْتُ إلى كتاب الله ما ينفعني عند الحساب، وأرجو من الله أن يتقبَّله خالصاً لوجهه، وأن يكتبه لي في صحائف أعمالي حجةً لي لا عليَّ، وأن يُيَسِّرَ عليَّ إتمامه فيبارك لي في وقتي وعَزْمي وعافيتي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق

المدينة المنورة: ١٠/٤/١٤٠٦

دراسة المؤلف

١ ـ اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.
٢ ـ مولده ووفاته.
٣ ـ حياته العلمية والثقافية.
٤ ـ أساتذته.
٥ ـ كتبه.

١ ـ اسمه ونسبه ولقبه وكنيته: [١]

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين، وقد أَثْبَتُّ هذا الاسم نقلاً من خطه في المخطوطة التي حققنا عليها كتابه «الدر». وقد وَهِمَ صاحب «الدرر الكامنة»[٢] في اسم جدِّه حيث قال: «أحمد بن يوسف بن عبدالدائم»، وقد يكون السيوطي[٣] قد نقل من صاحب «الدرر» حيث إنه يذكر النسَب نفسه.

أمَّا لقبه «السمين» فليس لدينا ما يُعَلِّله، ولكنهم يذكرون أنه اكتسبه في حلب قبل ارتحاله إلى مصر[٤]. وقد ألحق صاحب «الشذرات»[٥] كلمة «ابن» فقال عنه «ابن السمين»، ولكن جميع المؤرخين الذين ترجموا له يُسْقِطون هذه الزيادةَ، وقد يكون اللَّبْس ناشئاً عن تشابه اسمه ولقبه مع رجل آخر

---

(١) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩؛ طبقات القراء ١/١٥٢؛ طبقات النحاة لابن قاضي شهبة الورقة ٢٠٩ (مخطوط)؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الورقة ٨٠ (مخطوط)؛ درة الحجال ١/٤٦؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ بغية الوعاة ١/٤٠٢؛ حسن المحاضرة ١/٥٣٦؛ كشف الظنون ١/١٢٢، ٧٣٢، ٢/١١٦٦، ١٣٦٦؛ مفتاح السعادة ٢/٢٧٤؛ روضات الجنات للخوانساري ٨٥؛ هدية العارفين ٥/١١١؛ إعلام النبلاء ٥/٢٤؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨؛ معجم المؤلفين ٢/٢١١؛ الأعلام للزركلي ١/٢٦٠.

(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.

(٢) حسن المحاضرة ١/٥٣٦.

(٤) شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٥) المصدر نفسه.

هو ابن السمين، أحمد بن علي البغدادي الحلبي صاحب «مفردات القرآن»[1] والمتوفى سنة ٥٩٦.

٢ ـ مولده ووفاته:

لا نعرف شيئاً عن زمن ولادته، في حين أن المؤرخين لا يختلفون في زمن وفاته، فقد توفي في القاهرة سنة ست وخمسين وسبعمئة، وذلك في شهر جمادىٰ الأولى[2]، أو في جمادىٰ الآخرة[3]، أو في أواخر شعبان[4]، غير أن أغلب المصادر تذكر وفاته في جمادىٰ الآخرة، ومن بينها أقرب مؤرخ لزمن السمين وهو الأسنوي[5].

٣ ـ حياته العلمية والثقافية:

يُجْمع المؤرخون على أن نشأة الرجل كانت في حلب، وقد اكتسب فيها لقبه السمين، ثم يذكرون أنه رحَل إلى القاهرة وأقام فيها بقية حياته، حتى إنه لم يُعْرَفْ بالحلبي وإنما أصبح «المصري»[6]، ومن هنا تفرغ أحمد المصري لمصر، وهناك تولى ما تولى وذاع اسمه في الوسط العلمي، وليس لدينا أية إشارة تكشف لنا عن فترة حياته في حلب أو تاريخ انتقاله منها.

ويبدو أنه حَظِيَ بمكانة بارزة في أثناء استقراره في مصر، فقد وَلِيَ تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون، كما وَلي نظر الأوقاف بالقاهرة وناب عن

(١) كشف الظنون ٢/١٢٠٨.
(٢) حسن المحاضرة ١/٥٣٦.
(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٤) طبقات القراء ١/١٥٢.
(٥) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٦) شذرات الذهب ٦/١٧٩.

بعض القضاة فيها[1]، كما أنه استلم التدريس في مسجد الشافعي[2]، وتَنَقَّل في المدن المصرية، فرحل إلى أستاذه العشاب بالإسكندرية ليقرأ عليه الحروف.

ويذكر المؤرخون أن له باعاً طويلاً في علم القراءات[3] حيث تولّى تدريسها، ومن خلال قراءتنا في «الدر» سيتضح لنا تعمُّقُه فيها، ومتواترِها وشاذها، حتى لا يكاد تَخْفَى عليه قراءة ضبطاً وتوجيهاً، وقد ترك كتاباً في هذا الفن باسم «شرح الشاطبية» وصفه ابن الجزري بقوله: «شرح لم يُسْبَقْ إلى مثله»[4]. أما في التفسير فقد ألّف فيه كتابين، الأول في عشرين مجلداً، والثاني في عشرة مجلدات، وهذا يكشف عن سعة ثقافته العلمية في هذا العلم. كما يشيرون إلى تعمقه في عِلْمَيْ الأصول والحديث، حيث إنه دَرَّس الأول في مساجد القاهرة، وأخذ الثاني عن رجاله. ويبدو أن الرجل قد فَقِهَ علوم العربية وتَمَثَّلها، وكتابه «الدر المصون» خير شاهد على ذلك.

ولا ندري هل كان نشاطه العلمي مقصوراً على مصر، أو أن له شيئاً في أثناء إقامته في حلب؟

٤ ـ أساتذته:

لا نعلم شيئاً عن أساتذته في فترة نشأته الأولى ونعني بها فترة حلب، ويذكر المؤرخون من أساتذته في مصر:

١ ـ **أبو حَيَّان**: وهو شيخ النحاة المحققين، محمد بن يوسف الأندلسي، ولد سنة ٦٥٤، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس، وذاع صيته

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.
(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٤) طبقات القراء ١/١٥٢.

في علوم كثيرة وأخذ عنه أكابر عصره، وكان يميل إلى مذهب أهل الظاهر، وقد ترك هذا في نحوه بصماتٍ واضحةً نلمسها في كتابه «البحر المحيط»، وله أيضاً: الارتشاف وشرح التسهيل، وتوفي سنة ٧٤٥[١].

٢ ــ **التقي الصائغ**: محمد بن أحمد بن عبدالخالق، تقي الدين أبو عبدالله الصائغ المصري الشافعي، ولد سنة ٦٣٦، قرأ على كمال الدين ابن فارس وابن ناشرة، وسمع من الحافظ الرشيد القرشي، وكان إماماً في القراءات، وازدحم الناس عليه لعلوِّ مكانته، وجلس للإقراء في مدرسة الطيبرسية، وقرأ عليه الحكري والواسطي. وتوفي بمصر سنة ٧٢٥[٢].

٣ ــ **العشَّاب**: أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي، إمام مقرىء ثقة، روى عن عبدالله بن يوسف، وروى عنه ابن اللبان وابن أبي زكنون، له تفسير صغير، وكتاب في المعاني والبيان. توفي سنة ٧٣٦[٣].

٤ ــ **يونس الدَّبُوسي**: ويذكرون أن السمين أخذ عنه علم الحديث، ولم أقف على ترجمته.

والذين ترجموا للمؤلف لم يذكروا شيئاً عن تلامذته.

٥ ــ كتبه:

ترك السمين تراثاً طيباً يكشف عن ثقافة واسعة، ومن كتبه:

١ ــ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: وهو هذا الكتاب الذي نحققه، وقد فرغ منه في أواسط رجب سنة أربع وثلاثين وسبعمئة[٤]، ويقع

---

(١) انظر: طبقات القراء ٢/٢٨٥؛ البغية ١/٢٨٠؛ الدرر الكامنة ٤/٣٠٤.
(٢) انظر: طبقات القراء ٢/٦٥.
(٣) انظر: طبقات القراء ١/١٠٠.
(٤) كشف الظنون ١/١٢٢.

في أربعة أجزاء، وقد ألّفه في حياة شيخه أبي حيان[١]. وأمّا عنوانه فقد اختلف فيه المترجمون والنسّاخ اختلافاً طفيفاً، فبعضهم يذكر أنه «الدر المصون في إعراب الكتاب المكنون» وبعضهم «في علم» وبعضهم يسميه «إعراب القرآن»، ولكننا أثبتنا هذا العنوان من خطّه، فلا حاجةَ إلى وضع احتمالاتٍ أُخَرَ، وسوف نعرض دراسةً مفصلة للكتاب في مكان آخر إن شاء الله.

٢ ــ تفسير القرآن:[٢] وهو مطول يقع في عشرين مجلداً، ولكن الأسنوي[٣] المؤرخ القريب من زمن السمين يقول: «بقي منه أوراق قلائل» ويبدو أن هذا الحكم خاص بنسخة وقع عليها، ويؤيد هذا أن صاحب «الدرر الكامنة»[٤] يقول: «رأيته بخطه». وأما صاحب «إعلام النبلاء»[٥] المتوفى بعد سنة ١٣٤٤هـ فيقول: «رأيته بخطه» ولكنه لم يُشِرْ إلى مكانه، وقد يكون هذا ناقلاً لعبارة صاحب «الدرر»، ويؤيد ذلك أنه عرض لنسخ «الدر المصون» المخطوطة دون أن يشير إلى نسخ كتاب التفسير. وأما التاريخ الزمني له فلعله ألّفه في الوقت الذي كان يؤلف فيه كتاب «الدر المصون» حيث إنه يشير إليه في الكتاب الأخير من مثل: «فنسأل الله العون في تهذيب هذه المسألة في كتاب «تفسير القرآن»[٦] وإذا خَرَّجْنا هذه الإشارة على أنه يَحْكِي حالاً ماضية، أي: إنه هذبه سابقاً، فهذا يعني أنه ألَّفَ التفسير قبل الدر، ويؤيد هذا أنه يشير إليه مراراً بعبارة: «وقد أَوْضحت هذا في كتابي «التفسير الكبير».

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٢) طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.
(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٤) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.
(٥) إعلام النبلاء ٥/٢٤.
(٦) الورقة ٢٨٣ أ.

٣ ــ **القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز**:[١] وقد ألَّفه قبل كتابه «العمدة» حيث إنه أشار إليه في العمدة عند مادة «السحر». وقد يختصر المؤرخون هذه التسمية فيقولون: «أحكام القرآن». ولهذا الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٢٦١ تفسير، بخط المؤلف، ويقع في عشرة مجلدات فُقِد منها الأول، ونرجِّح أن يكون هذا الكتاب غير كتابه «تفسير القرآن الكبير» لأنهم نَصُّوا على الكتابين، كما نصوا على أن التفسير في عشرين مجلداً، بينما نجد «القول الوجيز» في عشرة مجلدات، ويبدو أن الثاني مختصر للأول، وقد اهتم في «القول الوجيز» بالإعراب والقراءات واتَّبع فيه ترتيب الآيات المعروف.

٤ ــ **شرح التسهيل**:[٢] وقد أشار إليه المؤلف أكثر من مرة في كتابه «الدر المصون» ويسميه بالشرح الكبير، ويبدو أن له شرحين على التسهيل أحدهما كبير، والثاني مختصر، وهو الذي أشار إليه الداودي ووصفه بأنه اقتبسه من شرح أبي حيان[٣]، ومن إشارته للشرح الكبير في «الدر» نخلص إلى أنه ألَّفه قبله، ولم يصل إلينا شيء من هذين الشرحين.

٥ ــ **شرح الشاطبية**:[٤] وهو في القراءات، سَمَّاه «العقد النضيد في شرح القصيد»، واسم الشاطبية: «حرز الأماني»، وقد وصف ابن الجزري[٥]

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ كشف الظنون ٢/١٣٦٦؛ بروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨.

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠.

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٥) طبقات القراء ١/١٥٢.

هذا الشرح بأنه لم يُسْبق إلى مثله، ولم يصل إلينا هذا الكتاب، غير أن صاحب «كشف الظنون»[1] وقع على نسخة منه فوصفه بقوله: «أوله: الحمد لله الذي تَفَضَّل على العباد في المبدأوالمعاد» وذكر أن «الحرز» المذكور أحسن ما وضع في هذا الفن، ثم انتقد بعض شروحه واجتهد في بيان فك الرموز وإعراب الأبيات. وأما تاريخه الزمني فقد ألفه بعد كتاب «الدر»[2]. ولكنه أشار إليه في «الدر المصون»[3] وذلك في الزيادات الجانبية التي أضافها المصنف بعد فراغه من الكتاب.

٦ ـ **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**:[4] ومنه نسخ عديدة[5]، وهو يشبه إلى حد كبير كتاب مفردات الراغب، وكان يتناول فيه اللفظة القرآنية بالدرس والتفصيل مرتبة على حروف المعجم، ويعرض استعمالها وتطورها مدعومة بالشواهد، فيقول مثلاً: مادة كذا، لها معاني كذا، وأصلها واستعمالها كذا، واعتمد على أصول الكلمة دون زوائدها، وقد ألَّفه بعد «القول الوجيز»، وقد يكون ألفه بعد كتابه «الدر» لأنه لا يشير إليه فيه.

٧ ـ **المعرب**: كذا ذكره بروكلمان، وقال: إنَّ له نسخة في مكتبة داماد زاده باستانبول برقم ٣١٠ وقد حاولنا أن نستفهم عنه ولم نفلح.

□ □ □

---

(١) كشف الظنون ٦٤٨/١.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الورقة ٤٣٣ أ.
(٤) كشف الظنون ١١٦٦/٢؛ الأعلام ٢٦٠/١.
(٥) انظر في سرد النسخ: بروكلمان ١١١/٢؛ ذيله ١٣٨/٢.

دراسة الكتاب

١ ــ مصادر الكتاب.

(أ) المصادر الرئيسية.

(ب) المصادر الثانوية.

٢ ــ منهج الكتاب.

٣ ــ أهمية الكتاب.

٤ ــ مذهب المؤلف.

(أ) بين المدارس النحوية: البصرة والكوفة.

(ب) الالتزام: بالقراءات، بالصناعة، بالظاهر.

(ج) مِن أصول الصناعة: السماع، القياس، الاستصحاب.

٥ ــ موقفه من القراءات:

(أ) المتواترة.

(ب) الشاذة.

٦ ــ موقفه من المعربين:

(أ) أبي البقاء.

(ب) ابن عطية.

(ج) أبي حيان.

(د) الزمخشري.

٧ ــ المفسر.

٨ ــ خاتمة.

١ ـ مصادر الكتاب:

تؤلف النقول المختلفة المادة الرئيسية للكتاب، وهذا في الحقيقة شأنُ معظم كتب المتأخرين، الذين وجدوا تراثاً ضخماً يتميز بالتكامل والنضج، فكنت لا تجد في كتبهم ـ غالباً ـ اجتهاداتٍ جوهرية فيها شيء جديد، وإنما تراهم يختارون ما ترتاح إليه اتجاهاتهم. ومن هنا فإن أهمية هذا الكتاب تبدو في مادة الجمع والتنسيق، وليس في أنه يمثل مذهباً متميزاً لأحد علماء النحو الذين قَدَّموا شيئاً جديداً في إطار هذا العلم. وبعبارة أخرى فإن الباحث المعاصر يطَّلع من خلال هذا الكتاب على تراث النحو القرآني من نافذة عريضة، فيقرأ فيها حوار العلماء عبر القرون الطويلة السالفة وما قالوه في كتاب الله، ولا يلمح اجتهادات يستطيع أن يسميها بهذه الكلمة، وذلك على نحو ما نقرأه للفحول المتقدمين.

ولمَّا كان الكتاب مشحوناً بالنقول والآراء فإنَّنا نَوَدُّ لو نقسم هذه النقول إلى: مصادر رئيسة ومصادر ثانوية.

(أ) المصادر الرئيسة:

ويأتي كتاب «البحر المحيط» لأبي حيان في الدرجة الأولى من مصادر الكتاب، حتى إن بعضهم ما كان يرى في كتاب «الدر المصون» شيئاً جديداً لا يراه في كتاب أبي حيان[(١)]، وهذا فيه طرف من المبالغة، ولكنه في الحقيقة يشير إلى ما لاحظه الناس من هذا التأثُّر الكبير بكتاب «البحر»، فقد كان السمين يقتبس من أبي حيان كثيراً من الشروح اللغوية

(١) انظر: كشف الظنون ١/١٢٢.

للمفردات القرآنية، وكثيراً من آراء العلماء حول وجوه الإعراب، وقد يَرُدُّ على رأيٍ ضعيف بالرد الذي رآه أبو حيان، وقد لا يشير إلى ذلك.

ومن مظاهر تَأَثُّرِه بكتاب البحر اقتباسه الشواهد المختلفة منه، حيث إن أكثر هذه الشواهد نلقاها في «البحر» دليلاً على الموضوع الذي يعرضه الشيخ وتلميذه، أو تكون مادة للمناقشة والرد أو القبول.

غير أن هذا لا يعني أن كتاب «الدر» نسخة ثانية لكتاب «البحر»، وذلك لاختلاف منهج الشيخين، الأمر الذي سنعرض له في أثناء الموازنة التي عقدناها بينهما.

ويأتي كتاب «المحرر الوجيز» لابن عطية في الدرجة الثانية من مصادر المؤلف حيث إن هذا الكتاب ــ كما سنرى ــ يتميز بروح الاجتهاد والترجيح، ولكن اعتماده عليه يختلف عن اعتماده على «البحر»، فيأخذ من الأول مادة المناقشة والأخذ والردّ، ويأخذ من الثاني مادة الحديث حول الآية وما تردَّد حولها من آراء، ومن هنا فهو يذكر «المحرر» ليناقشه في اجتهاداته.

ويُعَدُّ «الكشاف» من المصادر الرئيسة التي كان السمين يستقي منها ويحاورها، وقد ورد اسم الزمخشري كثيراً في المناقشات الطويلة التي يخوض فيها أبو حيان، فكان السمين يعرض هذه المناقشات، فيؤيد فريقاً دون فريق أو يقف بينهما موقفاً وسطاً، وقد يقتبس السمين من «الكشاف» بعض المعاني البلاغية من دون أن يكون لها مساس بالاعتزال، فإن كان لها تلك الصفة رفضها وأخذ برأي أهل السنة.

ويأتي كتاب العكبري في المرتبة الرابعة من المصادر الرئيسة ولكنه ــ كما سنرى ــ كان يعارضه في مجمل آرائه.

ونخلص من هذا إلى أن تلك المصادر تكمل بعضها في رسم الصورة التي يريدها السمين، فهو إن أراد أن يذكر الآراء والصناعة النحوية التي تدور

حول الآية عَرَّج على «البحر»، وإن أراد اجتهاداتٍ طريفةً تحتمل المناقشة اقتبس من ابن عطية وأبـي البقاء، وإن أراد أن يغوص على المعاني والنظرات البيانية أخلد إلى الزمخشري، ولعلنا لا نفتقد ورقة من الكتاب دون أن يَرِدَ فيها ذِكْرٌ لأحد هؤلاء الأعلام.

(ب) المصادر الثانوية:

ذكرنا أن المؤلف عندما أراد أن يحقق الغرض المنشود من كتابه كان أمامه تراث ضخم يدور حول النحو القرآني والآراء التي قيلت فيه، وقد اعتمد المؤلف على ما سبقه من محاولات، فهو يستفيد من كتب الأعاريب فائدة كبيرة، ومن الطبيعي أن تكون تلك الكتب مادة ثرة تغنيه وتدعم غرضه، ونَخُـصُّ بالذكر «المشكل» لمكي، و«معاني القرآن» للفراء، وأعاريب القرآن للنحاس والتبريزي والمهدوي والزجاج والحوفي.

ويعتمد السمين أيضاً على كتب التفسير كالطبري والـرازي، ولكنه لم يكن يستقصي مادتها، وذلك لاختلاف منهج «الدر» عن منهج كتب التفسير الأخرى، فهو مهتم بقواعد النحو وتخريج القراءات، بينما تنشد كتب التفسير توضيح معاني القرآن الكريم دون أن تضع إعرابه ونحوه غاية رئيسة لها.

وفي مجال اللغة يَرِدُ كثيراً ذِكْرُ كتاب «المفردات» للراغب، وذلك في مجال معاني الألفاظ القرآنية، وما ورد فيها من تفسيرات مختلفة، ويَرِدُ كذلك ذكرٌ لكتاب ابن سِّيده، «المخصص»، وكتاب ابن دريد «الجمهـرة» وكتاب الأزهري «التهذيب».

وفي القراءات يعتمد السمين على كتاب «المحتسب» لابن جني في ذكر القراءات الشاذة وتوجيهها، وكتاب «السبعة» في القراءات لابن مجاهد في ذكر القراءات المتواترة وإعرابها، وإلى جانبه كتاب «الكشف عن وجوه القراءات» السبع لمكي.

ولا نغفل كتب النحو إلى جانب مصادره الثانوية، وكانت تهدف إلى تقعيد العربية وإحكام أمر صناعتها، دون أن يكون غرضها الأول أعاريب القرآن الكريم، وفي هذا الصدد قد تَرِدُ الإشارة إلى كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جني وكتب الأخفش والزجاجي وابن مالك.

ومهما يكن من أمر فإن اطلاعاً عابراً على الكتاب يؤكد ما قلناه من أن شخصية المؤلف لا تبدو بقدر ما تبدو فيه الإشارة إلى هذا التراث الضخم الذي اتخذ من القرآن الكريم محوراً ثابتاً لدَرْسه ونتاجه.

٢ ـ منهج الكتاب:

يشير السمين الحلبي في مقدمته إلى ضرورة فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه «فليس المرادُ حفظَه وسَرْدَه من غير تأمُّلٍ لمعناه ولا تَفَهُّمٍ لمقاصِدِهِ»[١]، ثم يقول: «فَٱلْأولى بالعاقلِ الأريبِ والفَطِنِ اللبيب أن يَرْبَأَ بنفسِهِ عن هذِه المنزلة الدنيَّة»، وهو يُقِرُّ بأَن العلماء قد قاموا لتحقيق هذه الغاية وخدمتها ويقول: «وقد أكثر العلماء ـ رحمهم الله ـ من البحث عن ذلك واهتموا به غايةَ الاهتمام»، ولكنه يلاحظ ضرورة تأليف مصنف يجمع علوم القرآن، ويرى أنها خمسة علوم: الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان، وهو عندما يُحَدِّدُها بهذا التحديد إنما يشير بذلك إلى اختصاصِه وطبيعة اتجاهه، ولكنه يُحِسُّ بأن العلماء كانوا يبحثون هذه العلوم بحثاً منفرداً، بمعنى أنَّ منهم مَنِ اقتصر على ذكر الإعراب فقط، ومنهم مَنِ اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط، وترك شيئاً كثيراً من علم التصريف، ومنهم مَنْ اقتصر على دراسة نظمه وبلاغته. ثم يرى أن هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض، ويدعم هذا الرأي بقوله: «فإنَّ مَنْ عرف كون هذا

---

(١) الورقة ١ أ.

فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ مثلاً، ولم يعرف كيفيَّة تصريفه ولا اشتقاقه، ولا كيف مَوْقِعُهُ من النظم لم يحقق الغاية المرجوة».

ويصرِّح السمين في مقدمته بأنَّ هدَفَه إنما هو جَمْعُ أطراف هذه العلوم من كتب القوم، فهو يُقِرُّ بأن عقلية الجمع قد سيطرت عليه منذ البداية، والكتاب بمجمله شاهد على ذلك، فنحن كثيراً ما نقرأ عبارة: «وفيها عشرة أوجه، وفيها عشر قراءات».

ولم يكن المؤلف ليتعدَّى غرضَه إلى العلوم الأخرى غيرِ الخمسة المذكورة، كما صنع أبو حيان وغيره، فهو لا يهتم مثلاً بعَرْضِ أسباب النزول إلا إذا احتاج تقدير الإعراب إليها، ولم يكن مهتماً بالتفسير والفقه إلا بالقدر اليسير حيث يكون ثمة ضرورة، وهو في سبيل تحقيق غايته قد يسرد بعض الآراء الغريبة أو الضعيفة، ويعلل هذا بقوله: «ومقصودي بذلك التنبيهُ على ضعفه حتى لا يَغْتَرَّ به مَنِ اطلع عليه»[1]، ففي قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فَوَلُّوا وجوهَكم شَطْرَه، لئلا يكونَ للناس عليكم حُجَّةٌ إلا الذين ظلموا منهم﴾[2] قال بعضهم: إنَّ «إلا» بمعنى «بعد»، فتعقب السمين هذا الرأي بقوله: «وهذا من أفسد الأقوال وأنكرها، وإنما ذكرته لغرض التنبيه على ضعفه»[3]. وفي قوله تعالى: ﴿فلا جُنَاح عليه أَنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾[4] قال بعد أن أعرب الآية: «وأجازوا بعد ذلك أوجهاً ضعيفة منها...» فيذكرها ويبيِّن ضَعْفَها، ثم يقول: «وهذان القولان ساقطان، ذَكَرْتُهُما تنبيهاً على غلطهما»[5].

---

(١) الورقة ١ أ.
(٢) البقرة آية ١٥٠.
(٣) الورقة ٥٩ ب.
(٤) البقرة آية ١٥٨.
(٥) الورقة ٦٠ ب.

هذا في أعاريب الآية، أما في قواعد اللغة الصناعية فهو قد لا يشير إلى آراء متعددة، وإنما يكتفي ـ كما قال ـ: «بالمختار عند أهل تلك الصناعة»، ولكنه قد يذكر اعتراضاتِهِ على هذا المختار أو دلائلَه وتعليلَه.

وقد يستوفي الكلام في مسألة نحوية ويعلل ذلك بكثرة دَوْرها: ففي مسألة «إلا» وهل يُسْتَثنى بها شيئان دون عطف أو بدلية؟ نـراه يتناول المسألة من أطرافها كافة، ويختم تحقيقه بقوله: «وإنما استوفيت الكلام في هذه المسألة لكثرة دورها»[1].

وتنثال التفاصيل على ذهن المؤلف، ولكنه قد يتوقف عن الخوض فيها معلِّلاً ذلك بخوفِ السآمة والمَلَل، وأَنَّ الكتاب غير موضوع لفن واحد فقط، ففي قوله تعالى: ﴿لا تُضَارَّ والدةٌ بولدها﴾[2] يقول بعد تفصيل منتشر: «ولولا خوف السآمة وأن الكتاب غير موضوع لهذا الفن فقط لذَكَرْتُ ما تحتمله هذه الآية الكريمة»[3].

وإذا كان المؤلف قد أحسَّ بتفريع المسألة وكونها تحتمل المزيد من الإشباع نراه يحيل القارىء إلى كتب النحو، ليجد هناك ما يكمل الصورة أو يعززها، أو يحيل القارىء إلى موضع آخر من الكتاب، ففي أفعل التعجب يقول: إنهم اختلفوا في نصب الاسم بعده، هل هو مفعول، أو مشبه به؟ ثم يقول: «ولهذه المذاهبِ دلائلُ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضوعَها»[4]. وبعد أن ذَكَرَ بعض المذاهب في لفظة «أُخَر» يعتذر عن المزيد من التفصيل، ويقول: «ولهذا موضعٌ هو أليقُ به من هذا»[5]. وفي لفظة «سَحَر» يقول:

(١) الورقة ٨١ ب.
(٢) البقرة آية ٢٣٣.
(٣) الورقة ٩٣ أ.
(٤) الورقة ٦٥ ب.
(٥) الورقة ٦٨ ب.

«وَسَحَرُ فيه كلام كثير يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى عند ذكره، إذ هو الأليق به»[1]، وفي حديثه عن لام الجحود يشير إلى مذاهب النحويين فيها، ثم يقول: «ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو، استغنيتُ عنها هنا بما ذكرته في شرح التسهيل»[2].

وقد يُشْبِعُ البحث في مسألة من مسائل العربية، حتى إذا ما تكررت اكتفى بالإشارة إليها، وإن بَعُدَ العهد بها ذَكَرَ ما ينبِّه عليها، فقد أعاد ذكر مسألة رفع الجار والمجرور والظرف للفاعل وشروطها بعد فترة طويلة من عرضها الأول ثم قال: «وقد تقدَّم تحرير هذا، وإنما أَعَدْتُه لبُعْدِ عَهْدِهِ»[3]، كما أعاد إعراب مثل قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾[4] قائلاً: «وإنما أَعَدْتُهُ تذكرةً به فعليك بالالتفات إليه»[5].

ويذكر السمين في مقدمته أنه مهتم بإيراد المناقشات الواردة بين العلماء، فهو لا يكتفي بعَرْض أقوالهم، وإنما نراه يحاورهم ويصول معهم ويجول، وسوف نجد طائفة من الأمثلة على ذلك لدى عرض مذهبه، ولكنه يصرِّح بأنه كان يركِّز على جماعة منهم كالزمخشري وأبـي حيان وأبـي البقاء لأنهم كما يقول: «أَغْنَىٰ الناس بما قَصَدْتُه وأغناهم»[6].

وفي خاتمة مقدمته يُعْلِمُ القارىء بما كابده في تأليفه فيقول: «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري، فإنه لُبُّ كلامِ أهل هذه العلوم».

---

(١) الورقة ١٤٣ أ.
(٢) الورقة ١٩٠ ب.
(٣) الورقة ١٣١ أ.
(٤) آل عمران آية ٦٦.
(٥) الورقة ١٥٥ أ.
(٦) الورقة ١ أ.

ونستطيع الآن أن نرسم صورة تقريبية عملية لمنهجه بما يلي:

يبدأ أولاً بذكر ألفاظ الآية فيقول مثلاً: «قوله تعالى: الحمد»، ثم يسير مع هذه اللفظة من جانب اللغة والاشتقاق والمعنى، وما تحتمله من دلالات في الآية وخارجها، ويدعم عَرْضَه بالشواهد المختلفة، ثم يبيِّن قراءاتها على نحو مجمل، وبعد ذلك يناقش كل قراءة، وما اختاره من تخريجات فيها، ثم يُعْربها ويبيِّن أقوال العلماء وآراءهم.

وإذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب من أبواب النحو نراه يمضي فيه، فيدعُ ما هو فيه من إعراب للآية ليقعِّدَ البحث ويذكر أصوله وأشكاله، ولو لم يكن لهذه الأصول والأشكال صلة بإعرابه المعين للآية، وإذا انتهت بضاعته من لفظة «الحمد» ينهض في تاليها من الألفاظ على الطريقة نفسها.

وقد يبدأ بذكر أكثر من كلمة من الآية، ولكننا لا نراه يتعدى ما أشرنا إليه، وهو في هذا يختلف عن أستاذه صاحب «البحر» الذي كان يقسِّم السورة إلى طائفة وزمر من الآيات، فيشرع أولاً بالحديث عنها من جانب اللغة والاشتقاق، حتى إذا ما انتهى من مجموعها ذكر إعرابها وعلومها الأخرى.

والسمين يلتزم التنظيم والدقة في تَغْطِيَةِ علوم الآية التي هو بصددها، فهو إن كان يعالجها معالجة لغوية أفرغ كل ما عنده حتى لا يعود إلى اللغة مرة أخرى، وإن كان يرصد قراءاتها نراه يرسم كل مادته، حتى إذا ما أشبع الحديث عنها انتقل إلى جانب آخر من الآية، ولم يكن يدع الآية الواحدة دون أن يمر بها لغة أو نحواً أو صرفاً أو بياناً، ولا سيما آيات البقرة التي كان يعالجها بأناة وصبر، صحيح أنه في الإعراب يدور حول المُشْكل منه، ولكن يبدو أن فهمه للإشكال كان مرهفاً حساساً، فلا يدع شيئاً تعرَّض العلماء له دونَ أن يشيرَ إليه.

ومن ناحية أخرى يهتم المؤلف بنسبة الأقوال إلى أصحابها، ومن هنا قد نجد في الصفحة الواحدة أكثر من عشرة أعلام، وإلى جانب كل عَلَمٍ ما رآه مِنْ رأي أو ذهب إليه من مذهب، غير أننا بالتتبع الدقيق لما يورده ثبت لنا أن الرجل قد يضمِّن كتابه نقولاً وآراء غير منسوبة إلى أصحابها، وسوف نذكر أمثلة على ذلك لدى دراسة مذهبه.

وإذا عرض الرجل طائفة متعددة من الآراء والمذاهب كان يهتم بترجيح ما يراه منها أو تضعيفه[1]، غير أننا لا نلاحظ منهج الترجيح أو ظهور أثر شخصيته في سائر الآيات، وإنما قد يكتفي بأن يعرض الأقوال دون أن نلمس أثراً لرأيه.

٣ ــ أهمية الكتاب:

لا ريب أن كتب الأعاريب تُمَثِّل عصارة علوم العربية فهي قد انطلقت من آيات القرآن الكريم لتصبَّ في هذا المجرى الثر خلاصة جهودها وصفوة مباحثها في مسائل العربية، وكتاب «الدر المصون» هو في الحقيقة مظهر مهمّ لهذه الجهود التاريخية التي وصلتنا في هذا الحقل.

ولقد عرف المصنف كيف يستفيد من هذا التراث الطويل، فينسقه ويرتبه ويجمع مادته ليضعها بين أيدي المهتمين في هذا العلم. وفي خلال دراستنا لمنهج الكتاب أشرنا إلى أن الجمع والترتيب لما تردد حول إعراب القرآن الكريم كانا موضع اهتمام المؤلف بالدرجة الأولى. ولعلنا في النقاط التالية نكشف النقاب عن أهمية «الدر»:

١ ــ يستطيع الباحث أن يطَّلع على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية، وما كان لهم من أقوال فيها، إذ كان السمين ينقل في كتابه معظم هذه

(١) انظر الورقة: ١٦٦ أ، ١٨٢ أ، ١٩٣ أ، ٢٢٠ ب، ٢٤٥ أ، ٢٩٣ أ.

الآراء ضعيفها وقويها، مدعومة بأدلة أصحابها، فهو يمثل مرجعاً رئيساً في هذا الجانب، على أنه لم يكن ليكتفي بالعرض دون أن يبين ما لها وما عليها من وجهة الصناعة والمعنى، ومن هنا وصفه صاحب «كشف الظنون» بقوله: «إنَّهُ أَجَلُّ ما صُنِّفَ في هذا الباب»[1].

٢ ــ الكتاب غني ببحوث النحو العربي، فهو وإن كان كتاب إعراب مضى يتخذ من ذلك الإعراب وسيلة ليضع بين أيدينا صورة حية لما استقر في أذهان العلماء حول علم النحو وقواعده وما يتصل بمدارسه ونتائجه، فإذا ذكر كلمة «الاستثناء» مثلاً نراه يعرِّفنا بضروبه المختلفة وشواهده وآراء العلماء فيه. ومن هنا نستطيع أن نضيف الكتاب إلى مكتبة النحو التي تتميز بالتقعيد ودراسة الأصول التي تعتمد عليها هذه الصناعة بعد أن بَدَتْ ناضجة محكمة البنيان.

٣ ــ يجد طالب مفردات اللغة بغيته في هذاالكتاب، فهو يلتقي بتحليل مفصل لكلمات القرآن وأصولها واشتقاقاتها وتطورهاواستعمالاتها. إنه لا يقل أهمية عن كتاب الراغب «مفردات القرآن». وإذا صادف السمين مادة لغوية متصلة بعلم الصرف كان لا يألو جهداً في عرض كل ما قيل فيها ما له وما عليه.

٤ ــ يعود الباحث المهتم بالقراءات القرآنية وأوجه تخريجها إلى «الدر» ليلتقي بأصحاب هذه القراءات وكيف قرؤوا كتاب الله، وما السبل التي اعتمدوها في ذلك؟ ومن النادر أن يغفل السمين قراءة ما: شاذة أو متواترة. وقد نجد في الكتاب أكثر من عشرين قراءة لكلمة قرآنية ونجد إلى جانبها آراء العلماء في توجيهها، ويقف السمين مرجحاً معلِّلاً مختاراً، حاكماً عليها بروح العالم المتفهم لأبعاد اللغة وما تحتمله وما فيها من غزارة وتفريع.

---

(١) كشف الظنون ١/١٢٢.

٥ ـ نلتقي في الكتاب بنصوص عديدة نادرة قد لا نجدها في غيره لضياع أصولها عبر رحلة التاريخ، وقد أشرنا في منهجه أن المؤلف حريص على الاقتباس والنقل عن علماء العربية والتفسير، والباحث حين يلتقي بمزيد من الآراء قد يضيف بُعْداً جديداً إلى مذهب معين، وهذا ما يعين على استكمال صورة البحث أو تعديل النتائج والنظرات.

٦ ـ يطّلع القارىء في الكتاب على طرائق البحث ومناهجه، ويتعرف على أصول الحوار والمناقشة عند العلماء المسلمين، ولعل هذا نابع من خطة السمين في كتابه، فهو لا يعرض المعلومات عرضاً دون أَخْذٍ وردٍّ، وإنما نجده يعلل رأيه ويرجِّح مذهبه، وهو ينشد هذه الغاية بالوقوف على ما يعرضه من الآراء بذهنية العالم الناقد البصير بأسرار هذه اللغة وأساليب تعبيرها.

٧ ـ الكتاب غني بشواهد العربية، لقد ضم آلافاً من هذه الشواهد حتى إننا لا نكاد نمرّ بشاهد نحوي وارد في كتب العربية إلا ونجده وارداً في «الدر المصون».

كما أننا نمر بكثير من الشواهد النادرة التي لا نقف عليها في كتاب آخر وصل إلينا، ونستطيع أن نلتقي بآراء العلماء فيها، وكيف خَرَّجوها أو اعتمدوها، وهذا يدل على سَعة اطلاع المؤلف واهتمامه بتعزيز مذهبه أو الدفاع عنه.

٨ ـ نلمح في الكتاب كثيراً من الإشارات البلاغية، وهو وإن لم يجعلها غايته قد عرض طائفة منها، وهذا في الحقيقة يعزِّز من قيمة الكتاب، فالقارىء فيه قد يطمح إلى التعرف على سر التعبير القرآني واختياره المعين، والسمين وإن لم يكن فارساً بارعاً في هذا الباب ـ لأن الرجل مهتم بقضايا النحو على نحو خاص ـ كان يقتبس كثيراً من النصوص البلاغية، أو نجده يدرك أغوارها بنفسه.

٩ ـ يؤلف الكتاب شاهداً واضحاً على المرحلة الأخيرة من مراحل التأليف في الإعراب القرآني والنحو العربي، لقد أصبح شُغْلُ أعلام هذه الفترة أن يجمعوا آراء المتقدمين من ناحية، وينسقوا فيما بينها من ناحية ثانية ويبينوا الضعيف والقويَّ منها من ناحية ثالثة. والكتاب خير معين على التعرف على مرحلة مهمة من مراحل مسيرة النحو العربي وهي مرحلة الجمع والتنسيق التي أشرنا إليها، فمن خلاله نقرأ الجهود المضنية الخصبة التي بذلها العلماء في أثناء سبعة قرون.

١٠ ـ من المعلوم أن الإعراب إنما وُجد ليخدم المعنى ويسلط الأضواء عليه، ومن خلال هذا الإعراب نتعرَّف على تفسير الآيات وما قيل فيها، وكيف درسها العلماء وبيَّنوا مدلولاتها، والكتاب يعين في جانب التفسير وإن لم يكن يؤلف مرجعاً رئيساً فيه، لأن السمين كان نحوياً بالدرجة الأولى، ولم يكن عالماً محققاً من علماء التفسير البارزين، ولكننا لا نعدم في الكتاب كثيراً من المناقشات والآراء والحوار وما دار حول تفسير المعاني على نحو خاص.

٤ ـ مذهب المؤلف:

(أ) بين المدارس النحوية:

يلاحظ الدارسون لكتب النحو المتأخرة أنها تسير في اتجاه مذهبي واحد يَتَّسم بوحدة الأصول والمصطلحات والقواعد، وكأن هذه الصناعة قد بدا عليها النضج والاستقرار بعد مناقشات خصبة طويلة بين العلماء المتقدمين، فنحو البصرة هو السائد الثابت، ونحو الكوفة بدا أنه قد أعياه السَّبْقُ فاعترف للفارسِ الآخر ليصول ويجول، وذلك لأن البصريين «أرادوا أن يضعوا أسس علم وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية»(١)، ومن هنا كانت رياحُ البصرة هي الرياحَ الرائجة بعد استقرار علم النحو وهدوء الأخذ والرد فيه.

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ١٤٦.

والسمين في مُجْمَل ما يقرره من آراء وما يبثه من نظرات كان بصريَّ الاتجاه وإن لم يكن يُصَرِّح ببصريته دائماً، فإذا أراد أن يعرض ما قالته المدرستان الكبيرتان فهو الذي يخلد غالباً إلى رأي البصرة ويرتاح له، وفي الوقت نفسه يُضَعِّف رأي الكوفة أو يرفضه من أساسه، هذا بالإضافة إلى أنه يُعْرِض في كثير من الأحيان عن التصريح بمذهبية رأيه الذي رأى، ولدى تَتَبُّعِ هذا الرأي في كتب القوم لن يصعب علينا نسبته إلى المدرسة الأم. ففي مسألة «الاسم» ذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السمو، وذهب أهل الكوفة إلى أنه مشتق من الوسم، ويتعقب السمين مذهب الكوفيين فيقول: «وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى ولكنه فاسد من حيث التصريف»[1]. وعندما رأى الزمخشري أن الألف واللام في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كلَّها﴾[2] هي عوضٌ من مضاف إليه محذوف، والتقدير أسماء المسميَّات، يردُّ عليه بقوله: «وفي قوله نظر، لأن الألف واللام لا يقومان مَقام الإضافة عند البصريين»[3].

ويرى السمين أن الضمير المرفوع المنفصل «أنا» الاسم منه «أن» والألف زائدة لبيان الحركة في الوقف[4]. وقد نصَّ مكي على أن هذا مذهب البصريين، في حين أن الكوفيين يرون أن الاسم «أنا» بكماله[5]. غير أن السمين عندما ارتضى مذهب البصريين لم نجده ينص على نسبته إليهم.

ومن هذا القبيل ما نجده في شَرْطَيْ «مِنْ» الزائدة: أعني أن تدخل على نكرة، وأن تُسْبَق بكلام غير موجب. ومن المعروف أن هذين الشرطين إنما يضعهما البصريون، غير أن السمين كان يقرر دائماً أن «مِنْ» مزيدة لوجود

---

(١) الورقة ٣ ب.
(٢) البقرة آية ٣١.
(٣) الورقة ٤٥ من نسخة ج.
(٤) الورقة ١٠٣ ب.
(٥) الكشف لمكي ١/٣٠٦.

الشرطين في زيادتها، وبذلك يوافق على مذهب البصريين ولولَمْ يَنُصَّ على نسبة هذا الرأي اليهم[1].

وفي مسألة «اللهم» يرى البصريون أن الأصل: يا الله ثم حُذِف حرف النداء، وعُوِّض منه هذه الميم المشددة، ويرى الكوفيون أن الميم المشددة بقية فعلٍ محذوف تقديره: أُمَّنا بخير، وبعد أن يعرض المصنف دليل الفريقين ينتصر للبصريين ويقول: «إن الأخذ بمذهب الكوفيين يجعل المعنى فاسداً فبان بطلانه»[2].

وفي وزن «ميِّت» ونظائره يرى الكوفيون أن أصله «مَوِيت»، ويرى البصريون أنه مَيْوِت، وبعد أن يذكر احتجاج الفريقين يستحسن ردَّ البصريين ودليلهم، ويقول: «وهو ردٌّ حسن»[3].

والبصريون لا يجيزون حذف الموصول لأنه جزء كلمة وما ورد خلاف ذلك فهو مؤول على حذف موصوف، ويدلي المصنف برأيه فيرى أن تأويلهم أولى، ويمضي ليدعم هذا الترجيح بالصناعة والسماع[4].

وفي مسألة حذف الجواب من قوله تعالى: ﴿أَنْبِئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾[5] يرى الكوفيون أَنَّ الجواب هو المتقدم، ويتعقب السمين هذا القول بأنه مردود بقولهم: «أنت ظالم إن فعلت» لأنه لو كان جواباً لوجبت الفاء معه، كما تجب معه متأخراً[6].

---

(١) الورقة ١٦٥ أ.
(٢) الورقة ١٣٦ أ.
(٣) الورقة ١٣٧ أ.
(٤) الورقة ٢١٠ أ.
(٥) البقرة آية ٣١.
(٦) الورقة ٤٥ من نسخة ج.

ويرى الكوفيون أن إضمارَ «أَنْ» ينقاس، غير أن المؤلف يَعُدُّه غير منقاس، وإن جاء في السماع فهو شاذ أو قليل، وذلك يجري على أصول البصريين[١].

وفي وزن «توراة» يرى الكوفيون أنه تَفْعِلَة، ونجد السمين يتعقب هذا الرأي ويرفضه، ويقول: «لا حاجةَ إليه»، ويطالبهم بالدليل عليه قائلاً: «وهو دعوى لا دليل عليها»[٢].

كما أن المؤلف يرفض زيادة الفعل، ويحكم على ما ورد من ذلك سماعاً بأنه شاذ، وهذا أمرٌ يقيسه الكوفيون، ويجيزونه مطلقاً[٣].

ولَمَّا كان علم النحو يعمل في مادة مرنة ابتدعتها عقلية بشرية رأينا أن السمين قد يخرج عن قواعد البصريين ليؤيد الكوفيين، وذلك لأن المتأخرين من النحاة لم يكونوا جامدين على الأسس البصرية يدورون حولها بمحور ثابت، وإنما قد يخرجون عليها فيسيرون مع المدرسة الكوفية: ففي مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض يصرح السمين بالتزامه الرأي الكوفي الذي يُجَوِّز ذلك، ويناقش رأي البصريين، مضعِّفاً إياه بالقياس والسماع مناقشة مستفيضة هادئة[٤].

وفي مسألة اسمية الكاف في بعض المواضع خرج السمين على رأي البصريين الذين يمنعون اسميتها، وقال: إنها اسم، وإن كان جمهور البصريين على خلافه[٥].

---

(١) الورقة ٣٤ أ.

(٢) الورقة ١٢٤ ب.

(٣) الورقة ٢٩١ ب.

(٤) الورقة ٨٣ ب.

(٥) الورقة ١٠٣ ب.

ويقف السمين من الكوفيين موقف المؤيد في موضوع جريان الصفة على غير مَنْ هي له: هل يجب التصريح معها بالضمير؟ فهؤلاء لا يوجبون إذا أُمِنَ اللَّبْس، والبصريون يوجبون، ويعرض المؤلف المسألة ويقول: «وهذا إنما يتمشَّى على رأي الكوفيين وهومذهب حسن»، ثم يمضي في دعم المذهب الكوفي بالسماع الوارد قرآناً وشعراً[1].

ومن هذا القبيل تأييده لهم في جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف، الأمر الذي يرفضه البصريون الذين يرون أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، ويرى المؤلف أن القاعدة البصرية لا تجري في شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اليتيمَ فلا تقهر﴾[2]، وقد تقدَّم المعمول «اليتيم» على لا الناهية، والعامل هنا لا يجوز تقديمه عليها، إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه، وبذلك يكون المعمول قد تقدم حيث لا يُقَدَّمُ العامل[3].

وإذا كان المؤلف في هذه الأمثلة قد ذكر المذهبين، ورجَّح فيما بينهما، ودعم رأيه بالأدلة المناسبة، فهو قد يُمْسك عن الترجيح، ويكتفي بعرض رأي المدرستين وأدلة كل منهما فلا يظهر لنا أثر لشخصيته في اعتماد أحد الرأيين[4].

(ب) الالتزام والمحافظة:

إذا تتبعنا نصوص «الدر المصون»، وقرأنا أبعادها، يبدو لنا الرجل ملتزماً محافظاً، سواء في القراءات القرآنية، أم في الصناعة النحوية، أم في ظاهر النص. وقد تكون هذه النزعة نابعة من تتلمذه الطويل على أبي حيان شيخ الالتزام والمحافظة.

---

(١) الورقة ٢٠١ ب.
(٢) الضحى آية ٦.
(٣) الورقة ٢١١ ب.
(٤) انظر أمثلة على ذلك في الورقة ٢٠ أ، ١١٩ ب، ١٤٨ أ.

١ ــ **القراءات**: من المعروف تاريخياً أن القراءات القرآنية إنما نشأت تعتمد السماع والمشافهة أساساً لها في تأدية دورها الذي قامت من أجله. وهي نوعان: منها ما هو متواتر أجمعت الأمة على توثيقه، وعددها سبع أو عشر، ومنها ما هو شاذ، وتصل إلى أكثر من عشرين قراءة. ويقف السمين من مجمل هذه القراءات موقف الالتزام بها واحترام ما جاءت به، فإن كانت من قبيل المتواتر قَبِلها قبولاً تاماً، ولم نره يسلك سبيل المنتقدين لبعض حروفها ولو مرة واحدة، فكان يقف في خط مقابل من كثير من النحاة كالنحاس وأبي حاتم والزجاج والزمخشري، أولئك الذين سهل عليهم أن يسرعوا إلى تخطئة القراءة السبعية المتواترة عندما يخيل إليهم عدم جريانها على صناعتهم النحوية أو اللغوية. لقد وقف السمين من هؤلاء ــ كما سنرى ــ موقفاً صلباً كل الصلابة، لا يعرف المرونة ولا يعهد اللين، وسوف نجد مصداق كلامنا هذا حين نعرض الأمثلة المختارة من كتابه.

أما القراءات الشاذة فكان المؤلف فيها على خط الالتزام والمحافظة يحاول أن يدافع عنها بكل ما أوتيه من ثقافة واسعة بقواعد اللغة وأصولها وشواهدها، حتى إذا ما أقفرت بضاعته لم يملك إلا أن يحكم عليها بالشذوذ وأنها لا تملك نظيراً لها، هذه هي الخطوط العريضة لالتزامه هذا، ولنحاول الآن أن نتلمس الآثار والبصمات من خلال «الدر المصون».

ذكرنا أن بعض النحاة كان لهم موقف الانتقاد من بعض القراءات المتواترة، فزعموا أنها لحن، ولكن المؤلف كان يعترض عليهم هذه الجرأة، فيبيِّن زيف أحكامهم، ويمضي ليفند هذا الزعم بما يراه مناسباً: فالزمخشري يحكم على قراءة ورش ــ أشهر رواة نافع ــ بإبدال الهمزة الثانية ألفاً محضة من قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾(١) بأنها لحن، بحجة أنها تؤدي إلى الجمع بين

---

(١) البقرة آية ٦.

ساكنين على غير حَدِّهما، وأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال السمين: «وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً»[1]، وكان قد خَرَّج هذه القراءة على السماع الوارد في لغة العرب.

أما المبرد فقد انتقد قراءة أبـي عمرو «إلى بارئْكم»[2] بتسكين الهمزة ووصفها باللحن، ويَرُدُّ عليه السمين قائلاً: «وهذه جرأة من المبرد وجَهْلٌ بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً. وبعد أن يورد طرفاً من هذه الأشعار يقول: «وقراءة أبـي عمرو صحيحة وذلك أن الهمزة حرف ثقيل، ولذلك اجترىء عليهـا بجميع أنـواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقُدِّرَتْ، وليت المبرد اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبـي عمرو وفي عدم الجرأة عليه، وجميـع رواية أبـي عمـرو دائرة على التخفيف»[3].

وقرأ ابن عامر «نُنْسِخْ»[4] بضم النون وكسر السين من «أَنْسَخ»، قال أبو حاتم: «هو غلط». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذه جرأة منه على عادته»[5]، ثم يمضي في عرض أقوال العلماء في القراءة وتخريجها.

وانتقد الطبري قراءة ابن عامر: «ولكلِّ وِجْهَةٍ هو مُوَلِّيها»[6] بالإضافة، وحكم عليها بالخطأ، ويردُّ عليه السمين بقوله: «وهذا ليس بشيء، إذ الإقدام

---

(١) الورقة ١٢ ب.
(٢) البقرة آية ٥٤.
(٣) الورقة ٦٠ من نسخة ج.
(٤) البقرة آية ١٠٦.
(٥) الورقة ٤٧ أ.
(٦) البقرة آية ١٤٨.

على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لا يسهل»[1]، ويمضي بعد ذلك في تخريج القراءة وتوجيهها.

وأدغم أبو عمرو راء «شهر» في راء «رمضان»[2]، فقال ابن عطية: «وذلك لا تقتضيه الأصول لأنه جمع بين ساكنين على غير حدهما» ويعترض عليه المؤلف هذا الحكم بقوله «ولا يُلْتفت إلى مَنْ استضعفه فإنه إذا صح النقل لا يعارض بالقياس»[3].

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿إلا أَنْ يُخافا ألَّا يُقيما حدودَ الله﴾[4] بضم الياء على البناء للمفعول، وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون فقال السمين: «إنما ذلك لعدم معرفتهم بلسان العرب»[5]، ثم يعرض توجيهها على نحوٍ فيه تفصيل منتشر.

وقرأ نافع «فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرة»[6] بضم السين، قال المؤلف: «وقد رد النحاس الضم تَجرُّؤاً منه، وقال: «لم يأتِ مَفْعُلة إلا في حروف معدودة ليس هذه منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة ولم يأت في كلامهم مَفْعُل البتة»، ثم ينبري للردِّ عليه بالسماع والقياس الواردين في اللغة[7].

ويحكم أبو حيان ــ على التزامه ومحافظته ولعله سهو منه ــ بشذوذ قراءة من قرأ ﴿ثمَّ هْو يوم القيامة﴾[8] بتسكين هاء «هو»، ويرد عليه السمين بقوله:

---

(١) الورقة ٥٩ أ.
(٢) البقرة آية ١٨٥.
(٣) الورقة ٦٩ أ.
(٤) البقرة آية ٢٢٩.
(٥) الورقة ١٩٠.
(٦) البقرة آية ٢٨٠.
(٧) الورقة ١١٣ ب.
(٨) القصص ٦١.

«وهذا ليس بجيد فإنها قراءة متواترة قرأ بها نافع فيما رواه عنه قالون، وهو أضبط رواته لحرفه، وقرأ بها الكسائي أيضاً وهو رئيس النحاة»[1].

وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام من ﴿يغفر لمن يشاء﴾[2] فطعن عليها بعض الناس، كالزمخشري الذي قال: «وَمُدْغِمُ الراء في اللام لاحن مخطىء خطأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في هذه الروايات قلة ضبط الرواة، وسبب قلة الضبط قلة الدراية». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذا من أبي القاسم غير مُرْضٍ، إذ القراء معنيُّون بهذا الشأن، لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يَقِلُّ ضبطهم، وهو أمر يُدْرَك بالحس السمعي، وكيف يقال إنَّ الراوي عن أبي عمرو مخطىء مرتين، ومن جملة رواته اليزيدي إمام النحو واللغة؟»[3]

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنما نُمْلِي﴾[4] بالخطاب، وحكم عليها أبو حاتم والنحاس باللحن، ورد عليهما السمين هذا الحكم فقال: «وهذا لا يُلتفت إليه لتواترها، وفي تخريجها ستة أوجه، ويمضي في عَرْض هذه الأوجه مدعومة بالسماع والتعليل مما يكشف عن ثقافة واسعة[5].

وفي المسألة المشهورة أعني العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض تعرَّض حمزة ــ الذي يقرأ بذلك ــ لانتقادات كثيرة، لأنه قرأ:

---

(١) الورقة ١١٤ ب.
(٢) البقرة آية ٢٨٤.
(٣) الورقة ١٢٠ ب.
(٤) آل عمران آية ١٧٨.
(٥) الورقة ١٩٠ أ.

﴿واتقوا الله الذي تساءَلون به والأرحامِ﴾[1]، فيردُّ السمين على المتقدين كالزجاج وغيره، ويدعم رأيه بالنقولات المختلفة عن العرب، ويضيف إلى ذلك اعتماده مذهب الكوفيين في جواز ذلك[2]، ثم قال: «ولا التفات إلى طعن مَنْ طعن فيها، وحمزة بالرتبة السَّنِيَّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة».

وقرأ حمزة وابن عامر: «تَلُو» بلام مضمومة وواو ساكنة من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلْوُوا أو تُعْرِضوا﴾[3]، فقال أبو عبيد: «القراءة عندنا بواوين»، ورد عليه السمين بقوله: «وهذا الطعن ليس بشيء، لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح، لأنه إنْ أخذناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من اللَّيِّ فالأصل تَلْووا، وإنما فُعل بها ما تقدم من التصريف»[4] وكان قد بَيَّن المعنى والتصريف بياناً جليّاً.

ومن ناحية أخرى فإن بعضَ مَنْ له شأن في هذا الباب يحاول أن يرجِّح بين القراءات المتواترة، ويَعُدَّ هذه أفضلَ أو أقوى، وتلك أبلغ أو أجود، ويرفض السمين هذا الاتجاه، فيرى أن تُوَجَّه القراءة المتواترة توجيهاً يكشف عنها دونَ التعرُّض لفكرة الترجيح فيما بينها.

ففي قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾[5] رجَّح بعضهم قراءة «مَلِك» ورجَّح آخرون قراءة «مالك»، فقال السمين: «وقد رجَّح كل فريق إحدى القراءتين ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مُرْضٍ لأنَّ كلتيهما متواترة، ويدل على ذلك ما رُوِيَ عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في

---

(١) النساء آية ١.
(٢) الورقة ١٩٥ أ.
(٣) النساء آية ١٣٥.
(٤) الورقة ٢٢٣ أ.
(٥) الفاتحة آية ٣.

القرآن عن السبعةِ لم أفضِّلْ إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلام كلامِ الناس فضَّلْتُ الأقوى»[1]، ويمضي المؤلف في ذكر نقول عن العلماء تؤيد طريقته.

وفي قوله تعالى: ﴿إِثمٌ كبير﴾[2]، قُرِئَ كثير وكبير، فراح بعض الناس يفاضلون بينهما، مما جعل السمين يعترض طريقهم قائلاً ـ بعد أن وجَّه كلاًّ منهما ـ: «وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسان في القرآن وهو أن يذكر لكل قراءة توجيهاً من غير تَعَرُّضٍ لتضعيف القراءة الأخرى كما فعل بعضهم»[3].

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿ولكن كونوا رَبَّانِيِّين بما كنتم تَعْلَمُون الكتاب﴾[4] بفتح حرف المضارعة وسكون العين وفتح اللام من عَلِم يعلَم أي تعرفون، وباقي السبعة بضمِّ حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورة، وذكر المصنف أن جماعة رجَّحوا بينهما، وذكر دليلهم، ثم أضاف: «والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى»[5].

وقرأ الجمهور ﴿سوف نؤتيهم﴾[6] بنون العظمة، وقرأ حفص عن عاصم بالياء. وقال بعضهم: إنَّ قراءة النون أولى لأنها أفخم وتُحَقِّقُ المقابلة لما قبلها، فيردُّ السمين هذا التفضيل بقوله: «وهذا ليس بجيد لتواتر القراءتين»[7].

وقد تَخْرُجُ القراءة المتواترة عن قياس صناعة القارىء وإطارها فيكشف

(١) الورقة ٦ ب.
(٢) البقرة آية ٢١٩.
(٣) الورقة ٨٥ أ.
(٤) آل عمران آية ٧٩.
(٥) الورقة ١٦٠ أ.
(٦) النساء آية ١٥٢.
(٧) الورقة ٢٢٧ أ.

السمين عن ذلك، غير أنه سرعان ما يعود بعد ذلك إلى التصريح بأن السُّنَّةَ في هذا الباب أمر واجب، فلا يجوز الاعتراض، وليس معنى هذا أن القراءة أصبحت عنده لحناً، وإنما يعني هنا أنها خرجت عن قياس القارىء ليس غير، فقد قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: ﴿مُوَصٍّ﴾[1] بتشديد الصاد والباقون بتخفيفها: «مُوْصٍ»، وهما من أوصى ووصَّى لغتين، إلا أن حمزة والكسائي وأبا بكر هم من جملة الذين يقرؤون ﴿ووصَّى بها إبراهيمُ﴾[2] مضعفاً، وأن نافعاً وابن عامر يقرآن «أوصىٰ» بالهمزة، فلو لم تكن القراءة سُنَّةً متبعة لا تجوز بالرأي لكان قياس قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص هناك «ووصَّىٰ» بالتضعيف أن يقرآ هنا «مُوَصٍّ» بالتضعيف»[3].

ويقول المؤلف في مادة «حزن»: «ومن عجيب ما اتفق أن نافعاً ـ رحمه الله ـ يقرأ هذه المادة من أحزن إلا التي في الأنبياء، وأن شيخه أبا جعفر يقرؤها من حزن ثلاثيّاً، إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين والقراءة سُنَّةٌ متبعة»[4].

٢ ـ الالتزام بالصناعة: يقف المؤلف من إطار الصناعة النحوية موقف الاحترام التام، فيلتزم بها ويحافظ على ثمراتها، ويراعيها مهما توغل في المعنى، وكأنه يحس بضوئها الأحمر بمنزلة المؤشر المنبِّه في أثناء ما يعالجه من تفسيرات ومعانٍ وتأويلات، ولم يكن ليسمح أو يتهاون أمام المُعْرِبين والشارحين أن يَتَخَطُّوا معطيات هذه الصناعة أو يتجاوزوا دلالاتها. وسنجد لدى دراستنا لموقفه من المعربين أنه كثيراً ما يعترض على أبي البقاء والزمخشري حين يلقى منهم نزعة التحرر من قيود الصناعة، بل إن معظم

---

(١) البقرة آية ١٨٢.
(٢) البقرة آية ١٣٢.
(٣) الورقة ٦٧ ب.
(٤) الورقة ١٨٩.

ردوده على هذين العلَمين كانت تنطلق من هذا المبدأ، وحتى أبو حيان شيخ الصناعة لم يَسْلم من انتقاداته في هذا الصدد، ونشعر ونحن نقرأ مناقشات السمين للمعربين أن قواعد النحو قد ذابت في ذهنه حتى كأنه قد هضمها أو تَمَثَّلها، فلا يبدأ ولا ينتهي إلا بها، وَتَجَنُّباً للتكرار في الموضوع الواحد آثرنا أن يتخذ القارىء أمثلة لهذا الالتزام من الفقرة المطولة التي خصصناها لدراسة مواقفه من المعربين وآرائه فيما عرضوه.

٣ ـ **الالتزام بالظاهر**: ينهج المؤلف منهج الالتزام بالظاهر في معظم تأويلاته الصناعية والمعنوية، ولعل تلمذته الطويلة على الشيخ أبـي حيان قد طبعت تفكيره بهذا الطابع، فهو لا يُطيق البُعْد عن ظاهر معنى الآية والصناعة، ويضرب الذكر صَفْحاً عَمَّا يراه كثير من العلماء بعد الربط والاستنتاج والتحليل بين معطيات اللغة ومعانيها، ويود لو يصل إلى منطوق الآية بأقرب طريق دون أن يضطر إلى إضمار أو تقديم وتأخير أو كلفة، أو إعطاء المادة أكثر مما يكمن فيها، أو الجَرْي وراء مُشاحَّات لا طائل من ورائها. فهو يشير إلى التكلف الذي اضطر إليه الجمهور في تأويل بعض الشواهد النادرة التي كانت فيها «ما» تعمل عمل «ليس» على الرغم مِنْ انتقاض نفيها بـ «إلا» نحو:

ومـا صاحِبُ الحـاجـاتِ إلا مُعَـذَّبَـا

فهم يقدِّرون البيت: يُعَذَّب تعذيباً، فَحُذِف الفعل وأقيم «معذباً» مُقام «تعذيب». قال السمين: «وفيه من التكلُّف ما ترى»[1]، وكان يغني الجمهور عن هذا التكلف أن ينصُّوا على أن ذلك شاذ أو نادر.

وفي قوله تعـالى: ﴿إنَّما ذلكم الشيـطان يُخَوِّف أوليـاءه﴾[2]. قال بعضهم: إن المفعولين محذوفان، و «أولياءه» نصب على إسقاط الخافض،

---

(١) الورقة ١٨٢ أ.

(٢) آل عمران ١٧٥.

والتقدير: «يُخَوِّفكم الشر بأوليائه» والباء للسبب، أي بسبب أوليائه، فيكونون هم آلة التخويف لكم، وكأن هذا القائل رأى قراءة أُبـيّ: «يُخَوِّف بأوليائه» فظن أنَّ قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم حذفت الباء. قال السمين: «وليس كذلك، إذ لا حاجة إلى ادِّعاء ما لا ضرورة له»[1].

وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿الذين يَبْخلون ويأمرون الناسَ بالبخل﴾[2]: إنه مبتدأ، والخبر قوله: ﴿إنَّ الله لا يَظْلم مثقالَ ذرة﴾[3]، ويكون قوله: ﴿والذين ينفقون...﴾[4] عطفاً على المبتدأ، والعائد محذوف، قال السمين: «وهكذا متكلف جداً لكثرة الفواصل ولقلق المعنى أيضاً»[5].

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿اليوم أُحِلَّ لكم الطيبات، وطعامُ الذين أُوتوا الكتاب حِلٌّ لكم﴾[6]: إن «طعام» يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعله وهو «الطيبات» و «حِلٌّ لكم» خبر مبتدأ محذوف. قال السمين: «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لتقدير ما لا يُحتاج إليه، مع ذهاب بلاغة الكلام»[7].

وثمة خلاف بين الزمخشري وأبـي حيان في مسألة الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾[8]، قال الزمخشري: «المراد إلصاق المسح بالرأس وماسحُ بعضه ومستوعبُهُ كلاهما مُلْصق المسحَ برأسه.». قال أبو حيان: «وليس

---

(١) الورقة ١٨٩ ب.
(٢) النساء آية ٣٧.
(٣) النساء آية ٤٠.
(٤) النساء آية ٣٨.
(٥) الورقة ٢٠٨ أ.
(٦) المائدة آية ٥.
(٧) الورقة ٢٣٥ ب.
(٨) المائدة آية ٦.

كما ذكر» يعني أنه لا يُطْلق على الماسِحِ بعضَ رأسه أنه ملصق المسح برأسه. قال السمين: «وهذه مُشَاحَّةٌ لا طائلَ تحتها»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قال لأقتلَنَّكَ، قال إنَّما يَتَقَبَّلُ الله من المتقين﴾[2] قال ابن عطية: «قبلها كلام محذوف تقديره: لِمَ تقتلني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذنبَ لي في تقبُّلِ الله قُـرْباني دون قُرْبَانِك؟ وذكر كلاماً كثيراً، وقال غيره: فيه حذف يـطول، وذكر نحـوه. وتعقَّب السمين هذه التقـديرات وقـال: «ولا حاجة إلى تقدير ذلك كله إذ المعاني المفهومة من فحوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرة كان أحسن»[3].

وذهب بعضهم إلى أنَّ الهاء مبدلة من همزة في لفظة «مُهَيْمِن»، وأنها اسم فاعل من آمن غيره من الخوف، والأصل: مُـؤَأْمِن بهمزتين أبدلت الثانية ياءً كراهيةَ اجتماع همزتين، ثم أُبدلت الأولى هاء كهاء هراق وهراح وهَبَرْتُ الثوب في: أراق وأراح وأَبَرْت الثوب. قال السمين: «وهذا ضعيف أو فيه تكلُّفٌ لا حاجة إليه مع أنَّ له أبنيةً يمكن إلحاقه بها كمُبَيْطِر وأخواته»[4].

وقد يختار المؤلف من الآراء ما كان قليلَ الإشكال والتغييرات، ففي مسألة «أشياء» مذاهب كثيرة، يؤيد فيها مذهب الجمهور الذين يرون أنها اسم جمـع من لفظ «شيء»، وأصلها: «شَيْئـاء» ووزنهـا: فَعْـلاء، فـاستثقلوا الهمزتين، وكَثُرَ دورُها في لسانهم فقلبوا الكلمة بتقديمِ لامِها على فائها فصارت لَفْعاء. قال السمين: «وَأَمَّا المذاهب الآتية فإنه يَرِدُ عليها إشكالات، وهذا المذهبُ سالم منها»[5].

---

(١) الورقة ٢٣٦ أ.
(٢) المائدة آية ٢٧.
(٣) الورقة ٢٤٠ أ.
(٤) الورقة ٢٤٧ أ.
(٥) الورقة ٢٧٩ أ.

(ج) **أصول الصناعة وموقفه منها:**

١ ـ **السماع:** يُعَرِّف صاحب «الاقتراح» السماع بقوله: «ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة، فهذه ثلاثة أنواع»(١). وسوف نوجز الآن موقف المؤلف من هذه الأنواع. أما القرآن الكريم فقد التزم بلغته وقراءاته، وأكثر من الاستشهاد به، ودأب على التذكير بأنه أوثقُ السماع وأجلُّه، وأنه ينبغي لنا أن نحمله دائماً على الفصيح من لغات العرب وأشكال تعبيرها، فهو يهاجم أبا البقاء الذي حاول أن يُخَرِّجَ بعض الآيات على حذف الفاء من جواب الشرط مستشهداً بالبيت المشهور:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللّـهُ يشكـرهـا

فيردُّ عليه ذلك قائلاً: «وكيف يُسَوِّي الآية بالبيت وهو لا يجوز إلا في ضرورة؟»(٢).

ومن ذلك أنَّ بعضهم كان يسجِّل وجوهاً ضعيفة في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الذين كفروا فأعذِّبُهم﴾(٣)، فردَّ عليهم السمين قائلاً: «وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الحاجة إليه، مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح كلام»(٤).

ويرفض المؤلف عبارة «الجر على التوهم» في القرآن الكريم قائلاً: «وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوءُ أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك حاش

---

(١) الاقتراح للسيوطي: ١٤

(٢) الورقة ١٤٢ ب.

(٣) آل عمران آية ٥٦.

(٤) الورقة ١٥١ أ.

لله، وكان أَوْلى بهم أَلاَّ يُنَظِّروا القرآن بالأبيات الشعرية التي فيها مثل هذا القبيل»[1].

وقد يأتي المصدر مضافاً إلى مفعوله ثم يأتي فاعله نحو: «يعجبني ضربُ عمروٍ زيدٌ، وذلك على ضَعْف، ومنع المؤلف تجويزه في القرآن لأن «القرآن لاَ يُحْمل على الضرورة»[2].

ويَعُدُّ النحاة التقديمَ والتأخير البعيدَيْن من ضرائر الشعر «فيجب تنزيه القرآن عنه»، لذلك نجد السمين يرفض ما تكلفه بعضهم من تخريج بعض الآيات على هذا النوع من الضرورة. وهكذا وجدنا الرجل يُجِلُّ هذا النوع من السماع ويَعُدُّه في أرقى مراتب الفصاحة.

وكانت قضيةُ الاستشهاد بالحديث الشريف مثارَ جدل طويل بين العلماء عبر القرون، فقد ساد عند المتقدمين رَفْضُ الاستشهاد به[3] بحجة أن معظم الحديث إنما رُوِيَ بالمعنى دون اللفظ، وأن معظم رواته كانوا أعاجم، غير أننا نلاحظ المتأخرين يفتحون صدورهم له فيُكثرون من الاحتجاج به لدعم قواعدهم، أو إثبات لهجة من لهجات العرب، أو اتخاذه مادة للبحث والمناقشة، ومن هؤلاء: ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والسمين الحلبي الذي كان يَعُدُّه نوعاً من أنواع السماع الموثوق به سواء في اللغة أم في الصناعة النحوية. ومن هنا وجدنا مادة الحديث غزيرة في كتابه تصل إلى مئات الأحاديث.

وأَمَّا الشعر العربي الفصيح فقد كان رافداً غزيراً من الروافد التي أَمَدَّت النحو العربي بالمادة التي تعينه على التقعيد والتثبيت، وقد نشط علماء

---

(١) اورقة ١٦٤ أ.

(٢) الورقة ١٦٧ أ.

(٣) انظر: مدرسة البصرة النحوية ٢٥٥؛ القياس: للشيخ محمد الخضر حسين ٣٢.

العربيـة في جمع مادته من البوادي والتقطوا كثيراً من الشوارد، فما كان مطَّرداً منها قبلوه وقاسوا عليه، وما كان نادراً أَبْقَوه دون قياس عليه، ويُكثر السمين من الاستشهاد بالشعر، ولا تخلو ورقة من كتابه دون أن يسرد طائفة من الأشعار، حتى إنها بلغت عنده آلاف الأبيات التي تنتمي ــ ما عدا قليلاً منها ــ إلى عصور اللغة الفصيحة.

وتتضح إفادته منها في أنه يستخدمها وسيلة من وسائل الرد على خصومه الذين قد يرفضون قاعدة مما قرره، فيضع أمامهم بعض هذه الشواهد، فقد أنكر ثعلب وقوع الجملة القسمية خبراً فيردُّ عليه بقول الشاعر:(1)

جَشَــأَتْ فقلتُ اللَّذْ خَشِيــتِ لَيَــأْتِيَنْ   وإذا أَتَاكِ فلاتَ حينَ مَنَاصِ

ورفض بعضُهم أن تكون «حَسِـبَ» أحياناً بمعنى اليقين، فيردُّ عليهم المؤلف بقول الشاعر:(2)

حَسِبْتُ التقى والجـودَ خيــرَ تجــارةٍ   رَباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلا

ومنع بعضهم دخولَ الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ إذا كـان اسماً موصولاً وذلك لتشبيه الموصول بالشرط، فيردُّ عليهم بقول الشاعر:(3)

فــواللّـهِ مــا فَــارَقْتُكُمْ عــن مَــلالــةٍ   ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكون

ولكن المصنف قد يرفض حكماً من الأحكام بحجَّةِ عدمِ ورود السماع بما يؤيده، فقد منع تثنية الخبر المتوسط في نحو: «زيد قائمان وعمرو» وقال: «ومن ادَّعى جوازه يحتاج إلى سماع من العرب»(4)، كما يمنع أن تكون خَلَقَ بمعنى جَعَلَ التي تتعدَّى لاثنين وقـال: «وهذا غيـر معروف عنـد أهـل

---

(1) الورقة ١٩٣ ب.

(2) الورقة ١٨٨ ب.

(3) الورقة ١٣٥ ب.

(4) الورقة ٢٢٠ ب.

العربية»[1]، ويرفض كونَ «أَنْ» المفتوحة تأتي للنفي، وقال: «وهذا قولٌ ساقطٌ إذ لم يَثْبُتْ ذلك من لسان العرب»[2]، وحين فَسَّر ابن زيد معنى الوسنان بأنه الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل، حتى إنه ربما جَرَّد السيف على أهله، قال السمين: «وهذا القول ليس بشيء لأنه لا يُفهم من لغة العرب ذلك»[3].

وعلى اعتداده الكبير بالسماع الشعري نجده قد يرفض بعض الأبيات المخالفة للقاعدة، ويَعُدُّها ضرورةً لندورها وكونها لا تؤلف ظاهرة مطردة، وهو في هذا يتابع البصريين الذين كانوا يطالبون بالاطّراد، ومن ذلك أنه يشترط في الجملة الحالية المثبتة أن لا تسبق بالواو، وأما قوله:

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مالكا

فهو عنده شاذ[4]، ويصف شواهد بروز اسم أَنْ المخففة من نحو:

فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرخاء سَأَلْتِني

بأنه غير فصيح لندوره[5]. كما أنه يرى أن لا يُلْتفت لضرورة الشعر في حذف علامة تأنيث الفعل المسند إلى الضمير[6] من نحو:

ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

وإذا اجتمعت المعرفة والنكرة وجب أن تُجْعل المعرفة مُحَدَّثاً عنها والنكرة حديثاً، قال السمين: «وعكس ذلك قليلٌ جداً أو ضرورة[7]» نحو:

يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

(١) الورقة ١٩٣ أ.
(٢) الورقة ١٥٧ أ.
(٣) الورقة ١٠٢ أ.
(٤) الورقة ٧٨ أ.
(٥) الورقة ١٨٧ ب.
(٦) الورقة ٢٨٠ ب.
(٧) الورقة ٢٨٦ أ.

وأمَّا حذف حرف الجر وانتصاب مجروره فقد وصفه السمين بأنه ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة[1] نحو:

وأُخْفي الـذي لـولا الأَسَى لَقَضَـانِي

ولكن المؤلف قد يعترف بالقاعدةِ حين يجد من السماع الشعري المطَّرد ما يقف أمام الاعتراض عليها، فقد وصف مذهب الكوفيين في جواز حذف الضمير إذا جَرَتْ الصفة على غير مَنْ هي له بأنه حسن[2]، ودعم هذا المذهب بشواهد من الشعر الفصيح نحو:

قَـوْمـي ذُرا الـمـجـدِ بـانُسوهـا

ثم يقول: «فكثرةُ ورودِ هذا دليلٌ على جوازه»[3].

أَمَّا ما يتعلق بالشعر المولَّد فقد ساد منهجُ رفضِه لدى نحاة العـربيـة كافةً متقدِّمِهم ومتأخِّرِهم، وذلك نابع من خشيتهم أن يكون اللحن قد طرأ عليه، غير أنَّ المتأخرين كانوا يكثرون من الاستئناس به سواء نصُّوا عليه بأنه مُوَلَّد أم سكتوا عن ذلك، وكان السمين أحدَ هؤلاء الذين يدعمون آراءهم بهذا الشعر لا على سبيل الاستشهاد، وإنما على سبيل الاستئناس ولا يَجِدُون غضاضة من ذلك.

أَمَّا لغاتُ العرب ولهجاتها وأمثالها فقد كانت مَعيناً ثَرّاً للعلماء في إحكام قواعدهم النحوية والصرفية، وكان السمين يَعْتَدُّ بها، ويُخَرِّج عليها كثيراً من الأعاريب والآراء التي يعرضها، إلا إذا كانت نادرة شاذة فيرفضها. فقد ادَّعى أبو البقاء أنه ليس في الكلام «هَيْمَنَ»، فردَّ عليه السمين بـأن أهل اللغـة

---

(١) الورقة ٢٨٩ ب.

(٢) الورقة ٢٠١ ب.

(٣) الورقة ٨٣ ب.

نقلوها[1]، وأثبت الاختلاس والإسكان بعد المتحرك لغةً عن بني عُقَيل وبني كلاب، وخَرَّج عليها بعض القراءات[2]. وأثبت كذلك تسكين الهاء في الوصل لغةً عن العرب يقولون: «لَهْ مال» بالإسكان، ويتخذها كذلك دليلاً لبعض القراءات[3]، وينقل لغة هذيل عَصَيَّ في عَصَاي، وذلك بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم ويُخَرِّج عليها بعض الأشعار والقراءات[4].

وكثيراً ما كان السمين يعتمد الأمثال العربية مورداً آخر لبناء القواعد وقد يستأنس بها في مَعْرِض مفردات الألفاظ القرآنية وأصولها.

٢ ـ **القياس**: وهو من أصول الصناعة، عمليةٌ فكرية يقوم بها مَنْ ينتمي إلى جماعة لغوية ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطَّرد في هذه الجماعة[5]، وقد اعتمده النحاة في إغْناء صناعتهم وإثراءِ مباحثهم، ومن أمثلته في «الدر المصون» أن المؤلف يلجأ إليه في تأييدِ مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، ويَعُدُّه دليلاً مِنْ أدلَّة جواز المسألة ويقول: «وأما القياس فلأنه تابعٌ من التوابع الخمسة، فكما يؤكَّد الضمير المجرور ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه»[6].

وهل يجوز حَذْفُ أحد الحرفين المضاعفين نحو أَحَسْتُم في أَحْسَسْتُمْ؟ ينقل المؤلف مذاهب النحويين في المسألة، وأن بعضهم يقيسه في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاء الضمير أو نونه، ويحكي ذلك عن قبيلة سُلَيْم[7].

---

(١) الورقة ٢٤٧ أ.
(٢) الورقة ١٨٣ أ.
(٣) الورقة ١٥٨ أ.
(٤) الورقة ٥١ من نسخة ج.
(٥) انظر: القياس ص ١ لـ منى توفيق.
(٦) الورقة ٨٣ ب.
(٧) الورقة ١٩٨ أ.

ويرى الفارسي جواز أَنْ يَحُلَّ الإعراب مَحَلَّ النون مع الياء فيما جرى من جموع السلامة مَجْرَى المكسَّر كبنين وسنين، نحو جاء البنينُ، وهل يجوز ذلك مع الواو؟ قال السمين: «إن القياس يأباه لأن ثمَّة فرقاً بينه ــ حال كونه بالياء ــ وبين كونه بالواو»[1].

ويلتزم المصنف بمنهج البصريين في أنه لا يُقاس على النادر، وإنما يُقاس على المطَّرد الكثير، فقد رفض أن تكونَ صيغة «فاعِل» مراداً بها المصدر نحو: عائذاً بالله بمعنى عياذاً، ثم قال: «ولم تَصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها»[2]، كما يرفض القياس على بعض الشواهد التي جاءت فيها «أَنْ» الناصبة عاملة وهي محذوفة، ثم يقول: «إلا أنَّ هذا غير مقيس»[3]. ومن هذا القبيل رَفْضُه أن يأتي «فعيل» الوصف مجموعاً على فُعَلَة نحو: كَمِيّ وكُماة ويقول: «إنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه»[4].

٣ ــ **الاستصحاب**: وهو أصلٌ من أصول الصناعة ويُعَرِّفونه بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل» وهو من الأدلة المعتبرة[5]. ونلمح الركونَ إليه في كثير من نصوص الكتاب، فالمؤلف يُفَضِّل البدلَ على الوصف في الأسماء الموصولة قائلاً: «فإنَّ الوصفَ بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤولٌ بالمشتق وليس بمشتق»[6]، وزعم الفراء أن «توراة» وزنها «تَفْعِلة» فَأُبْدِلَتْ الكسرة فتحة. وردَّ عليه البصريون بأن هذا البناء قليل، وأنه يلزم منه زيادة التاء أولاً، والتاء لم تُزَد أولاً إلا في

(١) الورقة ٢٦٥ أ.
(٢) الورقة ٢٩٠ أ.
(٣) الورقة ٢٤٨ أ.
(٤) الورقة ١٣٧ ب.
(٥) الاقتراح ٧٢؛ لمع الأدلة ١٤١.
(٦) الورقة ٢٥٢ ب.

مواضع محصورةٍ بخلاف قلبها في أول الكلمة فإنه ثابت، وذلك أن الواو إذا وقعت أولاً قُلِبَتْ همزة نحو: أُجوه، أو تاء نحو: تُجاه، ثم يقول السمين: «واتِّباع مَا عُهِدَ أَوْلَى من اتِّباع ما لم يُعْهَدْ»(١).

ويُضَعِّفُ مجيء الكاف زائدة، ويقول: «وفيه ضعفٌ لأن الأصل عدم الزيادة»(٢)، ويعتقد في بعض الأعاريب أن الأصل في الحال أن تكون منتقلة ويقول: «ولا ضرورة بنا إلى الخروج عن الأصل»(٣).

وبهذا ننتهي من دراسة مذهب المؤلف في كتابه بعد أن عرضنا موقفه من المدارس النحوية ورأينا أنه كان بَصْرِيَّ الاتجاه في معظم آرائه، ووجدناه شديدَ الالتزام بالقراءات المتواترة والصناعة وظاهر النص، ثم كشفنا عن موقفه من أصول الصناعة: السماع والقياس والاستصحاب.

٥ ــ موقفه من القراءات:

تشغل القراءات القرآنية حَيِّزاً عريضاً من كتاب «الدر المصون»، وهذا يعكس اهتمام المؤلف بعرضها وتخريجها والإفادة منها، وقد ذكرنا في منهجه أنَّ الرجل كان حريصاً على استيفاءِ مادتها مفصَّلةً مهما كثرت أشكالها وتَعَدَّد القائلون بها، ولكنه كان يُنَبِّه القارىء على أن هذه القراءات لا يمكن أن تأتي على الاختيار والاجتهاد، وإنما هي روايات تناقلها القوم بالسماع والمشافهة، وهو في هذا مرهف الحساسية تجاه عبارات قد تصدر من القراء في هذا الصدد، فأبو عمرو يصرح أنه قرأ ﴿فَرُهُنٌ مقبوضة﴾(٤) بضم الراء والهاء بدون ألف، وذلك للفصل بين الرِّهان في الخيل وبين جمع رَهْن في غيرها،

---

(١) الورقة ١٢٤ أ.

(٢) الورقة ١٠٣ ب.

(٣) الورقة ٨١ ب.

(٤) البقرة: ٢٨٣.

ويتعقب السمين هذا الحكم قائلاً: «ومعنى هذا الكلام أنما اخترت هذه القراءة على قراءة رهان، لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون اتّباع رواية»[1].

وقد استخدم المؤلف القراءاتِ شاذَّها ومتواتَرها في الاحتجاج على نحوٍ واسع: فقد زعم بعضهم أن لفظة «الدَّوْلة» بالفتح تقال في الحرب والجاه، وبالضم تقال في المال، وردَّ السمين هذا القول «بأن هذا تردُّه القراءتان في سورة الحشر، فقد قرأ الجمهور هناك بالضم، وقرأ السلمي بفتح الدال»[2]. وهذا يعني أن الضم والفتح يجريان على معنى واحد، ولا داعيَ لتفصيل الزاعم.

وحين ادَّعى بعضهم أن الإشباع لا يكون إلا في ضرورة ردَّ عليهم بأن هذا وارد في القراءات السبع[3].

ويردُّ المؤلف ما فَرَّق به بعضهم في مضارع «نفر» حين زعموا أنه يقال: نَفَر الرجل ينفِر بالكسر، وَنَفَرَتْ الدابـة تنفُر بـالضم، ففرَّقـوا بينهما في المضارع، فرد عليهم هذا الزعم بقراءة الأعمش: «فانفُروا»، «أوانفُروا» بالضم فيهما[4].

وقد يتقوّى بالقراءات شاذُّها ومتواترها حين يعزم على توجيه بعضِ الأعاريب التي يقررها في الآية، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيل لَاَ تَعْبدون إلا الله﴾[5] وجوهٌ كثيرة في الجملة المنفية، منها: أن تكون

(١) الورقة ١١٨ ب.
(٢) الورقة ١٧٩ ب.
(٣) الورقة ١٨٤ أ.
(٤) الورقة ٢١٣ أ؛ الآية ٧١ من النساء.
(٥) البقرة آية ٨٣.

في محل نصب بقول محذوف وتكون خبراً في معنى النهي. قال المؤلف: «ويؤيِّده قراءةُ أُبَـيّ: «لا تعبدوا» على النهي»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلا هو الحيُّ القيوم﴾[2] توجيهات كثيرة في لفظة «الحيّ»، منها أن تكون صفة لـ «الله»، قال المصنف: «وهو أجودها، لأنه قرىء بنصب «الحيَّ القيومَ» على القطع، والقطع إنما هو في باب النعت»[3].

وثمة قراءة في قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرِهِ﴾[4] بضم السين مضافاً لضمير الغريم، وقد خَرَّجها أبو البقاء بأن يكون الأصل: ميسوره، فخفف بحذف الواو، قال السمين: «وهذا قد يتأيَّدُ بقراءة عبدالله «مَيْسُوره» بإضافة ميسور للضمير»[5].

ومن منهج المصنف في القراءات أنه يحاول أن تكون ثمة وحدة معنوية وصناعية بين القراءات المتعددة للكلمة الواحدة، لأن الأصل هو التوافق فيما بينها. ومن هذا القبيل ما نجده لدى حديثه عن قراءة الجمهور: ﴿فَبُهِت الذي كفر﴾[6] مبنياً للمفعول، وقراءة ابن السَّمَيْفَع: «فَبَهَتَ» بفتح الباء والهاء مبنياً للفاعل، فهو يُخَرِّجُ القراءة الأخيرة بأن يكون الفعل لازماً والموصول فاعلاً، والمعنى معنى بُهِتَ، قال: «فتتحد القراءتان»[7].

---

(١) الورقة ٣٤ أ.
(٢) البقرة آية ٢٥٥.
(٣) الورقة ١٠٢ أ.
(٤) البقرة آية ٢٨١.
(٥) الورقة ١١٣ ب.
(٦) البقرة آية ٢٥٨.
(٧) الورقة ١٠٣ ب.

وفي قوله تعالى: ﴿لم يَتَسَنَّه﴾[١] قرأ حمزة والكسائي بالهاء وقفاً وبحذفها وصلاً، والباقون بإثباتها في الحالين، قال السمين: «فأما قراءتهما فالهاء فيها للسكت، وأما قراءة الجماعة فتحتمل أن تكون أيضاً للسكت، وإنما ثبتت وصلاً إجراء للوصل مُجرى الوقف»[٢] وبهذا يكون قد عقد اتفاقاً بين القراءتين.

وقرأ ابن عباس: ﴿نَنْشُرها﴾[٣] بفتح النون وضم الشين والراء المهملة، وقرأ الحَرَمِيَّان «نُنْشِرها» بضم النون وكسر الشين والراء المهملة، ويُخَـرِّج المؤلف هاتين القراءتين بقوله: «فأَمَّا قراءة الحرميين فمِنْ أنشر الله الموتى، بمعنى أحياهم، وأما قراءة ابن عباس فمِنْ نشر ثلاثياً، ويكون بمعنى أَفْعل فتتحد القراءتان»[٤].

وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر «رسالاتِهِ» جمعاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لم تفعلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَه﴾[٥]، والباقون بالإفراد، قال: «ووجهُ الجمع أنه عليه السلام بُعِثَ بأنواع شتى من الرسالة، والإفراد واضح لأن اسم الجنس المضاف يَعُمُّ جميع ذلك، وقد قال بعض الرسل: أُبَلِّغُكم رسالات ربي، وبعضهم قال: رسالة ربي اعتباراً بالمعنيين»[٦].

وفي صدد تقسيم القراءات إلى شاذ ومتواتر، نودُّ لو نفرد الحديث عن موقف المؤلف من كل منهما:

---

(١) البقرة آية ٢٥٩.
(٢) الورقة ١٠٤ ب.
(٣) البقرة آية ٢٥٩.
(٤) الورقة ١٠٥ أ.
(٥) المائدة آية ٦٧.
(٦) الورقة ٢٦٣ أ.

(أ) المتــواتــر:

ذكرنا في أثناء الحديث عن التزامية السمين أنه كان يقف موقف المدافع عن القراءات المتواترة، وأنه يهاجم مَنْ يُضَعِّفُ شيئاً منها، كما أشرنا إلى أنه يرفض فكرة الترجيح فيما بينها، وأنه كان يردِّد دائماً أن هذه القراءات سُنَّة، فلا يجوز أن يعترض على أيّ قارىء ولو خرج عن قياسه، ونضيف هنا أن الكتاب مليء بتوجيه القراءات المتواترة عندما تختلف فيما بينها، فقد سار في دعمها دعماً علمياً يتناسب مع مكانتها وتواترها الموثوق إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هنا كان التزام المؤلف بها التزام البصير الواعي البعيد عن العاطفة والهوى، ولذلك نجده يحشد في سبيل ذلك كل ما آتاه الله من ثقافة واطِّلاع على لغة العرب وأصولها وطرائقها في التعبير.

ومن ذلك أن أبا عمرو قرأ قوله تعالى ﴿فتوبوا إلى بارئْكم﴾[1] بالتسكين، ولذلك طعن عليها بعضهم، قال السمين «إنَّ مَنْ يطعن عليها جاهل بأشعار العرب، فإنَّ السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً» ثم يسرد طائفة من الأبيات دليلاً على ما يقول.[2]

ويتعرض لمذاهب القراء في همز «النبوّة» وما تصرف منها: فنافع على الهمز والباقون بتركه، ثم يُخَرِّج مذهب الفريقين من القرَّاء، ويَرُدُّ على مَنْ طعن على رواية الهمز ويقول: «إن أبا زيد حكى نَبَأْتُ من أرض كذا إلى أرض كذا أي: خرجت، فعندما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قول القائل: «يا نَبِيءَ الله» فإنما يعني نهيَه عمَّا تُوهم به هذه الكلمة من معنى الطرد، أو يكون هذا حَضَّاً منه عليه السلام على تَحَرِّي أفصح اللغات»[3].

---

(١) البقرة آية ٥٤.

(٢) الورقة ٦٠ من نسخة ع.

(٣) الورقة ٦٦ من نسخة ج.

وقرأ حمزة: ﴿إلا أَنْ يُخافا ألَّا يقيما حدود الله﴾[١] بضم «يُخافا» على البناء للمفعول، فقال السمين: «طعن فيها بعضهم لعدم معرفتهم بلسان العرب»، ثم يذكر توجيهاتهم، ومنها: أن يكون «أن يقيما» بدلًا من ضمير «يُخافا»، لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، تقديره: إلا أن يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من باب بدل الاشتمال، وكان الأصل: إلا أن يَخاف الولاةُ الزوجين أَلَّا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل الذي هو الولاة، للدلالة عليه، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، وبقيت «أَنْ» وما بعدها في محل رفع بدلًا[٢].

وقرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿فلإِمِّه﴾[٣] فقال: «إنَّ كسر همزة «أُمّ» بعد الكسرة حكاه سيبويه لغة عن العرب ونُسبت إلى هوازن وهذيل[٤].

وخَرَّج قراءة الكسائي ﴿مُتْعَمِّداً﴾[٥] بسكون التاء بأنه فَرَّ من توالي الحركات[٦].

وانتقد ابنُ جريج والنحاس قراءة أبي عمرو وابن كثير: ﴿إِنْ صَدُّوكم﴾[٧] بكسر إنْ، وذلك من حيث إن الشرط يقتضي أنَّ الأمر المشروط لم يقع، والفرض أنَّ صَدَّهم عن البيت الحرام كان قد وقع، ونزول هذه الآية متأخر عنه بمدة، وأن مكة كانت عام الفتح في أيديهم، فكيف يَصُدُّون عنها؟ ويُخَرِّج المؤلف هذه القراءة بعد أن رفض الطعن عليها، بأنَّا لا نُسَلِّم أن الصد

---

(١) البقرة آية ٢٢٩.
(٢) الورقة ٩٠ أ.
(٣) النساء آية ١١.
(٤) الورقة ١٩٩ ب.
(٥) النساء آية ٩٣.
(٦) الورقة ٢١٧ ب.
(٧) المائدة آية ٢.

كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجْمَعاً عليه، وإن سلمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى: إن وقع صدٌّ مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية أو يستديموا ذلك الصَّدَّ الذي وقع منهم فلا يَجْرِمَنَّكم... الآية»[1].

(ب) الشـــاذ:

يهتم المؤلف بالنص على القراءات الشاذة الواردة في آيات القرآن الكريم ولو كانت كثيرةً منتشرة، ويحرص على نسبتها إلى أصحابها إن أسعفته مصادره، وقد لاحظنا قبل قليل أنه قد يربطها بالمتواتر بوحدة معنوية أو صناعية لأنَّ الأصل كما يقول: «توافُقُ القراءات» غير أنه يهتم قبل كل شيء بتوجيهها إن أمكن، ولو كلَّفه ذلك صفحات عديدة، معتمداً في ذلك على أصول اللغة وقياسها وشواهدها.

فقد قرىء قوله تعالى: ﴿بما أُنْزِلَ إليك﴾[2] بتشديد اللام ورَسْمُها: أُنـزِلَّيك، فقال السمين: «وتوجيهُه أن يكون سكَّن آخر الفعل كتسكين «خُلْط» في «خُلِط»، ثم حذف همزة إليك، فالتقى مثلان فأدغم»[3].

وقد يجد في لغة إحدى القبائل العربية ما يَدْعَمُ إحدى هذه القراءات فقد قُرىء قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾[4] بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم قال المصنف: «وهي لغة هذيل تقول في عصاي: عَصَيَّ، وبعد أن يذكر بعض الشواهد على هذه اللغة يقول: «كأنهم لَمَّا لم يصلوا إلى ما تستحقه

---

(١) الورقة ٢٣٤ أ.
(٢) البقرة آية ٤.
(٣) الورقة ١١ أ.
(٤) البقرة آية ٣٨.

ياء المتكلم من كسر ما قبلها لكونه ألفاً أَتَوا بما يجانس الكسرة فقلبوا الألف ياء»[1].

ومن أمثلة تخريجه للقراءات الشاذة قوله في قراءة يحيى بن وثاب «إضْطَرُّهُ» بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعه قليلًا ثم أضطره إلى عذاب النار﴾[2] قال: «وَوَجْهُهَا كَسْرُ حرفِ المضارعة كقولهم في أَخال: إخال»[3].

ويَرُدُّ على الزمخشري حين حكم على قراءة ابن محيصن: «أَطَّرُّه» في الآية السابقة، بإدغام الضاد في الطاء بأنها مرذولةٌ، لأنَّ الضاد من الحروف الخمسة التي يُدْغم فيها ولا تُدْغَم هي في غيرها، وهي حروف ضم شفر، فقال: «وفي ذلك الحكم نظرٌ، فإنَّ هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، أدغم أبو عمرو اللام في «يغفر لكم»، والضاد في الشين في «لبعض شأنهم»، والشين في السين في «العرش سبيلاً»، وأدغم الكسائي الفاء في الباء في «نخسف بهم»، وحكى سيبويه أن مُضَّجِعاً أكثر، فدل على أن مُطَّجِعاً كثير»[4].

وقد يَحْكُم بعض العلماء على قراءة شاذة بأنها باطلة ضعيفة كابن عطية في قراءة ﴿يُطَيَّقُونه﴾[5] ببناء الفعل للمفعول وتشديد الطاء والياء، فيتعقب المؤلف هذا الحكم بقوله: «وإنما قالوا ببطلان هذه القراءة لأنَّها عندهم من ذوات الواو وهو من الطوق فمن أين تجيء الياء؟ وهذه القراءة ليست باطلة ولا ضعيفة، ولها تخريج حسن، وهو أن هذه القراءة ليست من تَفَعَّل حتى

---

(١) الورقة ٥١ من نسخة ج.
(٢) البقرة آية ١٢٦.
(٣) الورقة ٥٢ ب.
(٤) الورقة ٥٢ ب.
(٥) البقرة آية ١٨٣.

يلزمَ ما قالوه من الإشكال، وإنما هي مَنَ تَفَيْعَل، والأصل تَطَيْوَقَ من الطوق، كَتَدَيَّر وتحيَّر من الدوران والحور، والأصل: تَدَيْوَرَ وَتَحَيْوَرَ، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فكان الأصل: يَتَطَيْوَقُونه، ثم أدغم بعد القلب»[1].

وقد يَجِدُ للقراءة الشاذة ما يبررها من مذهب أحد النحاة الذين يجيزون القاعدة النحوية التي استندت إليها هذه القراءةُ: فمن المعروف أن الجمهور يُوجبون تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير مستتر، ومذهب ابن كيسان يجيز التأنيث والتذكير، ويُخَرِّج المصنف قراءة مجاهد: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا، فئة يقاتل﴾[2] بالياء من تحت على مذهب ابن كيسان ويقول: «والذي حَسَّن ذلك كونُ «فئة» في معنى القوم والناس، فلذلك عادَ الضميرُ عليها مذكَّراً»[3].

وقد يُخَرِّجُ القراءةَ الشاذة على لغة إحدى القبائل العربية، فقد قرأ ابن عباس ﴿شهد الله إنه﴾[4] بكسر الهمزة، فقال المؤلف: «إنه أجرى «شَهد» مُجرى القول لأنه بمعناه، ويؤيده ما نقله المؤرِّج أن «شهد» بمعنى «قال» لغة قيس بن عيلان»[5].

وقد يُسْرِعُ أحد العلماء فيحكم على القراءة الشاذة بأنها تصحيف من الضابط، فيقف منه موقف المعترض، ليعترف بها ويُخَرِّجها، فقد رأى ابن عطية ذلك في قراءة أُبَيّ: ﴿والسُّرَّقُ والسُّرَّقَةُ﴾[6] بضم السين وفتح الراء

---

(١) الورقة ٦٨ ب.
(٢) آل عمران آية ١٣.
(٣) الورقة ١٢٨ أ.
(٤) آل عمران آية ١٨.
(٥) الورقة ١٣٢ ب.
(٦) المائدة آية ٣٨.

مشددتين، فيردُّ عليه المصنف بقوله: «ويَظهر توجيه هذه القراءة بوجه ظاهر، وهو أن السُّرَّق جمع سارق، فإن فُعَّلًا يَطَّرد جمعاً لفاعِل صفةً نحو: ضارب وضُرَّب، والدليل على أن المراد الجمع قراءة عبدالله[1]: ﴿والسارقون والسارقات﴾.

وإذا وجدنا السمين يَقْبل كثيراً من القراءات الشاذة ويُخَرِّج رواياتِها على السماع والقياس الصحيحين فإنه يفعلُ ذلك في بعض رواياتها، ولكنه قد ينصُّ على أن ما أتى به من تخريجٍ لا يتعدَّى التكلفَ أو الضعف، ويُقِرُّ بأن بضاعته لا تسعفه بأكثر من هذا التخريج.

فقد قرأ اليزيدي: ﴿وإنْ كانت لكبيرةٌ﴾[2]، وفيه تخريجان: أن تكون «كان» زائدةً، أو أن «كبيرةٌ» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «وإن كانت لهي كبيرة» والجملة خبر «كانت»، ودخلت لام الفرق على الجملة الواقعة خبراً، ثم يقول المؤلف: «وهو توجيهٌ ضعيف، ولكن لا تُوَجَّه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»[3].

وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿وكُفْرٌ به والمسجدُ الحرام﴾[4]، فقد قُرىء «المسجد» بالرفع، فيتعقب هذه القراءة بقوله: «وأَمَّا رفعُهُ فوجهه أنه عطف على «وكفرٌ به» على حذف مضاف تقديره: «وكفر بالمسجد» فحُذفت الباء، وأُضيف «كفر» إلى «المسجد» ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه، ولا يَخْفَى ما فيه من التكلف، إلا أنه لا تُخَرَّج هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»[5].

---

(١) الورقة ٢٤٣ أ.

(٢) البقرة آية ١٤٣.

(٣) الورقة ٥٧ أ.

(٤) البقرة آية ٢١٧.

(٥) الورقة ٨٣ ب.

وقرأ الزهري بتشديد النون من ﴿فاتَّبعونِّي﴾[1]، وخُرِّجت على أنه ألحق الفعل نون التوكيد وأدغمها في نون الوقاية، وكان ينبغي له أن يحذف واو الضمير لالتقاء الساكنين إلا أنه شبَّه ذلك بقوله ﴿أتُحَاجُّوني﴾ وهو توجيهٌ ضعيف ولكن هو يَصْلُح لتخريج هذا الشذوذ»[2].

وقرأ عبدالله قوله تعالى: ﴿واللذان يأتيانِها منكم فآذوهما﴾[3] بصيغة «والذين يفعلونه منكم» قال: «وهذه قراءةٌ مُشْكلةٌ لأنها بصيغة الجمع وبعدها ضميرُ تثنية ــ ويعني به الضمير في فآذوهما ــ لها تخريجٌ وهو أن «الذين» لما كان شاملاً لصنفي الذكور والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته»[4].

وإذا كان السمين قد اعترفَ بإشكال مثلِ هذه الأمثلة من القراءات، كما حاول أن يسحب عليها ما تكلَّفه من تخريجات، فهو في أمثلة أخرى يبقيها على إشكالها وينتقدها ويصفها بالشذوذ أو الضرورة، ولم تسعفه ثقافته بشيء من الاعتذار لها أو تخريجها، فقد يتابع أحدَ العلماء في حكمه على القراءة الشاذة بالغلط، فأبو حاتم يصف قراءة ﴿إن البقرَ تَشَّابَهتْ علينا﴾[5] الواردة في مصحف أُبـيّ بالغلط، لأن التاء في هذا الباب لا تُدْغم إلا في المضارع، ويتعقب هذا الحكم بقوله: «وهو معذورٌ في ذلك»[6].

وقد نلمح هجوماً سافراً على بعض شواذ القراءات، بل إنه ينادي بأن

---

(١) آل عمران آية ٣١.
(٢) الورقة ١٣٩ ب.
(٣) النساء آية ١٦.
(٤) الورقة ٢٠٢ أ.
(٥) البقرة آية ٧٠.
(٦) الورقة ٢٩ ب.

يغفل المصنفون الإشارة إليها، فقد حكى أبو زيد قراءة ﴿الربا﴾[1] بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة بعدها، وحكم عليها بالغلط لأن لسان العرب لا يُبْقي واواً بعد ضمة في الأسماء المعربة، يقول السمين: «ونهاية ما قيل فيها أن قارِئَها قَلَب الألف واواً، كقولهم في الوقف: أَفْعَو، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف في ذلك، ولم يضبط الراوي عنه ما سمع، فظنَّه بضم الباء لأجل الواو، فنقلها كذلك، وليت الناس أَخْلَوا تصانيفهم من مثل هذه القراءات التي لو سمعها العامة لمجُّوها [وسئموا] من تعاليلها، ولكن صار التاركُ لها يَعُدُّه بعضُهم جاهلاً بالاطلاع عليها»[2].

ويُضَعِّفُ المؤلف قراءة أبي السمَّال: ﴿فيما شَجْر بينهم﴾[3] بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات، ثم يقول: «وهي ضعيفة لأن الفتح أخو السكون»[4].

وقرأ الفياض بن غزوان: ﴿وإنَّ من أهل الكتاب إلَّا لَيُؤْمِنُنَّ به قبل موته﴾[5] بتشديد «إن»، فيعلق عليها بقوله: «وهي قراءة مردودة لإشكالها»[6]، كما يصف قراءة الحسن بن عمران: ﴿وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا﴾[7] بكسر الفاء العاطفة بالضعف والإشكال، ولا يُبْدي أيَّ تخريج لها[8].

وقد يجد إحدى هذه القراءات تستعمل إحدى اللغات النادرة، فَيَعْرِضُ

---

(١) البقرة آية ٢٧٥.
(٢) الورقة ١١٠ أ.
(٣) النساء آية ٦٥.
(٤) الورقة ٢١٢ أ.
(٥) النساء آية ١٥٩.
(٦) الورقة ٢٢٨ ب.
(٧) آل عمران آية ٢.
(٨) الورقة ٢٣٣ ب.

لها ويُعَرِّض بها، ويقول إنها لُغَيَّة ــ بالتصغير ــ شاذة، وهذا ما نلقاه في قراءة الحسن: ﴿يا ويلتا أَعَجِزْت﴾[1] بكسر الجيم ثم يقول: «إنما المشهور أن يقال: عَجِزت المرأة بالكسر أي: كَبُرت عجيزتها»[2].

وقد وصلت إلينا بعضُ الروايات التفسيرية المأثورة على أنها قراءة، وذلك من مثل الإضافات والتحريرات التي كان بعض الصحابة يسجلونها على مصاحفهم، ويُسْرِعُ السمين في الحكم على هذه النقول بأنها ليست قراءاتٍ، وإنما هي من قبيل التفسير، فقد نَصُّوا على أن عبدالله قرأ ﴿تعالوا إلى كلمةٍ عدلٍ﴾[3] في حين أن قراءة الجمهور: «كلمة سواء» فيقول: «وهذا تفسير لا قراءة»[4]، ومن هذا القبيل حكمُهُ على قراءة عبدالله في ﴿حتى تنفقوا مِمَّا تُحِبُّون﴾[5]: بعضَ ما تحبون[6]، وحكمه على قراءة ابن عباس: ﴿وشاوِرْهُم في بعض الأمر﴾ وقراءة الجمهور تُسْقِط قوله «بعض»[7].

٦ ــ موقفُهُ من المُعْرِبين:

ذكرنا في منهج الكتاب أن الرجلَ كان مهتماً بعَرْضِ أقوال العلماء في إعرابِ القرآن الكريم ومناقشتها وتقويمها على الأدلةِ الصناعية والمعنوية، ويذكر في مقدمته أنه مهتمٌّ بطائفةٍ من المُعْرِبين لأنهم كما ذَكَرَ أعْنَىٰ الناس بما يقصد إليه[8]، وفي العرض التالي سنشرح موقفه من: أبي البقاء وابن عطية وأبي حيان والزمخشري.

---

(١) المائدة ٣١.
(٢) الورقة ٢٤١ ب.
(٣) آل عمران المائدة ٦٤.
(٤) الورقة ١٥٣ ب.
(٥) آل عمران آية ٩٢.
(٦) الورقة ١٦٥ أ.
(٧) آل عمران آية ١٥٩، الورقة ١٨٦ ب.
(٨) الورقة ١ أ.

(أ) أبو البقاء:

يحتل أبو البقاء العكبري مكانةً عاليةً في علم إعراب القرآن الكريم، حيث إنه قَدَّم لهذا التراث الخصب كتابه «إملاء الرحمن»، وقد درس القوم هذا الكتاب الذي يدل على سَعة ثقافته ورسوخ قدمه في هذا الباب، وأثاروا عليه فيضاً من المناقشات، وهم ما بين معترضٍ ومؤيد، والسمين أحد أولئك الذين أفادوا من «الإملاء» وأكثروا من الوقوف عليه.

(أ) يبدو لنا أبو البقاء من خلاله كتابه مَرِناً في التزامه بصناعة النحو وقواعده فهو مهتمٌّ بالمعنى ولو كان هذا الاهتمامُ على حساب الصناعـة، ولذلك كان المؤلف وهو الملتزم المتشدِّدُ يتعقَّبه كثيراً بالرد والمناقشة، فيرفض أعاريبه وتقريراته بحُجَّة بُعْدِها عمَّا يراه من القواعد.

فقد أَعْرَبَ أبو البقاء قوله تعالى: ﴿لا تَعْبدون﴾ من: ﴿وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تَعْبدون إلا الله﴾[1] في محل نصب على الحال من «بني إسرائيل»، بمعنى أَخَذْنا ميثاقَهم ملتزمين الإقامة على التوحيد، فيردُّ عليه السمين بقوله: «وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحالِ من المضاف إليه في غيرِ المواضع الجائزِ فيها ذلك على الصحيح»[2].

وينتقد المؤلف تقدير أبـي البقاء لجواب «لو» في قوله تعالى: ﴿لو كانوا يعلمون﴾[3] فقال: «قدَّر أبو البقاء الجواب بقوله: «لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا من شراء السحر»، والمقدَّر كلما كان متصيَّداً من اللفظ كان أَوْلى» ولـذلك نراه يستحسن التقدير الآخر وهو: لو كانوا يعلمون ذمَّ ذلك لما باعوا به أنفسهم[4].

---

(١) البقرة آية ٨٣.

(٢) الورقة ٣٣ ب.

(٣) البقرة آية ١٠٢.

(٤) الورقة ٤٦ أ.

ويرى أبو البقاء أنَّ «حيثما» في قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولُّوا وجوهَكم شطره﴾[1] ظرفٌ غيرُ متضمِّنٍ معنى الشرط، ويردُّ عليه بقولِهِ: «وليس بشيء لأنه متى زِيْدَتْ عليها «ما» وجب تَضَمُّنُها معنى الشرط»[2].

ويتهم المصنف أبا البقاء بخروجه عن مذاهب النحاة في إسقاط الفاء من جواب الشرط، فقد أعرب النحاة جملة «ما تَبِعُوا قِبْلتك» من قوله تعالى: ﴿ولئِنْ أَتَيْتَ الذين أُوتوا الكتاب بكل آية ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[3] جواباً للقسم سَدَّ مسَدَّ جواب الشرط، ولذلك لم تقترن به الفاء، أو أنه جواب لـ إنْ، إجراءً لها مُجْرى «لو» في إسقاط الفاء. أما أبو البقاء فقد قرر أن الجملة جواب للشرط بدون أن يتضمن معنى لو، وأن الفاء قد حُذفت في الجواب لأن فعل الشرط ماضٍ، فردَّ عليه السمين قائلاً: «وهذا من أبي البقاء يؤذن أن الجواب للشرط وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً، وهذا منه غير مُرْضٍ، لأنه خالف البصريين والكوفيين بهذه المقالة»[4].

ومن هذا القبيل أنَّ أبا البقاء يرى في إعراب «أَنْ سَخِط» من قوله تعالى: ﴿لبئس ما قَدَّمَتْ لهم أنفسُهم أَنْ سَخِطَ الله عليهم﴾[5] أن تكون بدلاً من «ما» إنْ قيل إنَّها تمييز، ومعنى هذا أنه يحكم على «أن سخط» بأنها تمييز أيضاً، فيردُّ عليه بأن هذا لا يجوز البتة، لأنَّ شرط التمييز عند البصريين التنكير، كما لا يجوز عند الكوفيين، لأنهم لا يجيزون التمييز بكل معرفة خصوصاً أن والفعل»[6].

(١) البقرة آية ١٤٤.
(٢) الورقة ٥٧ ب.
(٣) البقرة آية ١٤٥.
(٤) الورقة ٥٨ أ.
(٥) المائدةآية ٨٠.
(٦) الورقة ٢٧ أ.

وأعرب أبو البقاء «من البينات» في قوله تعالى: ﴿إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات﴾[1] مفعولاً به متعلقاً بـ «أنزلنا»، وتعقَّب عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وفيه نظر من حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعَدَّ الفعل إلى ضمير، وإذا لم يتعدَّ إلى ضمير الموصول بقي الموصول بلا عائد»[2].

ومن قبيل جريان أبي البقاء وراء المعنى، غير عابىء بالصناعة تقديره تعلُّق «في سبيل الله» من قوله تعالى: ﴿للفقراء الذين أُحْصروا في سبيل الله﴾[3] بـ «مجاهدين في سبيل الله»، فيحكم المصنف على هذا التعلق بأنه «تفسير معنًى لا إعراب، لأن الجارَّ لا يتعلق إلا بالكون المطلق»[4]، ومن ذلك تقديرهُ للكون المقيَّد في قوله تعالى: ﴿تَرى أعينهم تفيضُ من الدمع﴾[5] قال: «التقدير: مملوءة من الدمع»، وردَّ عليه بأنه كونٌ مقيد والصناعة تأبى ذلك»[6].

وينقل أبو البقاء أنَّ جملة «قاتِلوا» في قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالَوا قاتلوا﴾[7] جملةً حالية من «تعالَوا»، ويتعقَّب السمين هذا القول: «وهذا فاسدٌ لأنَّ الجملة الحالية يشترط أن تكون خبريةً وهذه طلبية»[8].

وجَوَّز أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿ويتفكَّرون في خلق السموات والأرض﴾[9] في مخلوق، وقال: «إنَّ هذا يكون من إضافة الشيء إلى

(١) البقرة آية ١٥٩.
(٢) الورقة ٦٠ ب.
(٣) البقرة آية ٢٧٣.
(٤) الورقة ١١٠ أ.
(٥) المائدة آية ٨٣.
(٦) الورقة ٢٧١ ب.
(٧) آل عمران آية ١٦٧.
(٨) الورقة ١٨٨ أ.
(٩) آل عمران آية ١٩١.

ما هوهو في المعنى. ويردُّ عليه السمين ذلك بقوله: «وهو كلام متهافت؛ إذ لا يُضاف الشيء إلى نفسه، وما أوهم ذلك يؤول»[1].

ويرى أبو البقاء أن جملة «وعَصَوا الرسول» في موضع الحال معترضة بين «يودُّ» ومفعولها «لو تُسَوَّى» من قوله تعالى: ﴿يومئذٍ يودُّ الذين كفروا وعَصَوا الرسول لو تُسَوَّى بهم الأرض﴾[2]، ويتعقب المؤلف عليه إعرابه بقوله: «وفي جعله الجملةَ الحالية معترضةً بين المفعول وعامله نظر لا يخفى، لأنها من جملة متعلقات العامل الذي هو صلة للموصول، وهذا نظير ما لو قلت: ضرب الذين جاؤوا مسرعين زيداً» فكما لا يقال إنَّ «مسرعين» مُعْتَرَضٌ به، فكذلك هذه الجملة»[3].

وأخيراً فمِنْ قبيل إغفاله أمرَ الصناعة وجَرَيانه وراء المعنى ذِكْرُه للعائد المحذوف في قوله تعالى: ﴿فكفَّارتُه إطعام عشرة مساكين من أَوْسَطِ ما تُطْعِمون أَهْليكم﴾[4]، فقد قَدَّره مجروراً بـ «من» أي: الذي تطعمون منه. وردَّ عليه المؤلف ذلك فقال: «وفيه نظر لأن مِنْ شرط العائد المجرور في الحذف أن يتَّحد الحرفان والمتعلقان، والحرفان هنا ــ وإن اتفقا ــ وهما: مِنْ ومِنْ، إلا أن العامل اختلف، فإنَّ «من» الثانية متعلقة بـ «تطعمون» والأولى متعلقة بمحذوف، وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف»[5].

(ب) ويركز السمين على جانب الصناعة في مناقشاته الخصبة مع أبي البقاء، وإذا كنا قد وجدناه في الفقرة السابقة يتَّهمه بالخروج عن إطارها

---

(١) الورقة ١٩٣ أ.
(٢) النساء آية ٤٢.
(٣) الورقة ٢٠٩ أ.
(٤) المائدة آية ٨٩.
(٥) الورقة ٢٧٣ ب.

فهو قد يتخذ منه موقفاً مغايراً حين يقبل ما رفضه أبو البقاء بحجة التزامه بالصناعة، فيرى أن هذا لا يتعيَّن فالصناعة تبيح ذلك، وكأن لسان حاله يقول: إنك لم تدرك مجمل القواعد، بل أخذْتَ أطرافاً منها ورفضت امتداد هذه الأطراف. ومن ذلك أن أبا البقاء يرى في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كتم شهادةً عنده من الله﴾[1] أنه لا يجوز أن تُعَلَّق «مِنْ» بشهادة، لئلا يُفصل بين الصلة والموصول بالصفة، ويوضح السمين كلامه فيقول: «يعني أن شهادة مصدر مؤول بحرف مصدري وفعل، فلو عَلَّقْتَ «مِنْ» بها لكنت قد فصلت بين ما هو في معنى الموصول وبين أبعاض الصلة بأجنبي وهو الظرف الواقع صفة لشهادة»[2] ثم يقول: «وفيه نظرٌ، لا نُسَلِّم أن «شهادة» يَنْحَلُّ لموصول وصلة فإن كل مصدر لا ينحلُّ لهما».

وفي قوله تعالى: ﴿إنَّ الدين عند الله الإسلام﴾[3] يرفض أبو البقاء أن يكون الظرف حالاً بحجة أن «أَنْ» لا تعمل في الحال، ويَرُدُّ عليه المؤلف حكمَه ويقول: «قد جَوَّزوا في «ليت» وفي «كأن» وفي «ها» أن تعمل في الحال، قالوا: لِما تَضمَّنته هذه الأحرف من معنى التمني والتشبيه والتنبيه، «فإنَّ» للتأكيد فلتعمل في الحال أيضاً، فليست تتباعد عن «ها» التي للتنبيه، بل هي أَوْلى منها، وذلك أنها عاملة و «ها» ليست بعاملة، فهي أقربُ لشبه الفعل من ها»[4].

ويرى أبو البقاء أن قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُون﴾ من الآية: ﴿وما كفر سليمان، ولكن الشياطين كفروا، يُعَلِّمون الناس السحر﴾[5] ليست حالاً من

(١) البقرة آية ١٤٠.
(٢) الورقة ٥٦ ب.
(٣) آل عمران آية ٢٠.
(٤) الورقة ١٣٥ أ.
(٥) البقرة آية ١٠٢.

«الشياطين»، لأنَّ «لكن» لا تعمل في الحال، قال السمين: «وهذا ليس بشيء، فإنَّ «لكن» فيها رائحة الفعل»[1].

(ج) وإذا كان المؤلف يتهم أبا البقاء بأنه لَا يَعْتَدُّ بالصناعة، فليس معنى هذا أنه يحصر مناقشته له في هذا الإطار، فهو قد يتتبع المعاني التي يغوص أبو البقاء فيها، ويكشف عن اختلاف وجهتي النظر بينهما، فقد فسر أبو البقاء قوله تعالى: ﴿أني قد جئتكم﴾ من الآية: ﴿ويُعَلِّمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولاً إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية﴾[2] على البدل، والتقدير: وَيُعَلِّمه الكتاب، ويُعَلِّمه أني قد جئتكم، فقال السمين: «وهو بعيد في المعنى»[3].

ويرى أبو البقاء أنَّ ﴿من الغيظ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَضُّوا عليكم الأنامل من الغيظ﴾[4] لابتداء الغاية ويقول: أي من أجل الغيظ، كما يجوز أن يكون حالاً أي مغتاظين. فيتعقب المؤلف هذا التأويل بقوله: «وقوله ومِنْ لابتداء الغاية أي: من أجل الغيظ كلام متنافر، لأنَّ التي للابتداء لا تُفَسَّر بمعنى من أجل، فإنه معنى العلة، والعلة والابتداء متغايران، ثم إن الحالية لا يظهر معناها»[5].

وتكلَّف أبو البقاء التقدير المعنوي في قوله تعالى: ﴿إن الله لا يَظْلِمُ مثقالَ ذرة﴾[6]، فقال: «تقديرُهُ ظلماً قدرَ مثقال ذرة، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مُقامهما» فيردُّ عليه المؤلف هذا التكلف قائلاً: «ولا حاجة

---

(1) الورقة ٤٤ أ.
(2) آل عمران آية ٤٩.
(3) الورقة ١٤٨ أ.
(4) آل عمران آية ١١٩.
(5) الورقة ١٧٤ أ.
(6) النساء آية ٤٠.

إلى ذلك لأنَّ المثقال نفسه هو قَدْر من الأقدار، جُعِلَ معياراً لهذا القَدْر المخصوص»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونورٌ يَحْكم بها النبيون الذين أَسْلموا للذين هادوا والربانيُّون والْأَحْبَارُ بما اسْتُحْفِظُوا من كتاب الله﴾[2] ينقل أبو البقاء أنَّ «الربانيون» مرفوع بفعل محذوف أي: ويحكم الربانيون والأحبار بما استحفظوا»، ويوضح السمين هذا التقدير ويردُّه بقوله: «يعني أنه لما اخْتَلَف متعلق الحكم غاير بين الفعلين أيضاً، فإن النبيين يحكمون بالتوراة، والأحبار والربانيون يحكمون بما استحفظهم الله، وهذا بعيد عن الصواب، لأن الذي استحفظهم الله هو مقتضىٰ ما في التوراة، فالنبيُّون والربانيون حاكمون بشيء واحد»[3].

ويُعْرب أبو البقاء جملة: «وقد دخلوا بالكفر» من قوله تعالى: ﴿وإذا جاؤوكم قالوا آمنا، وقد دَخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾[4] جملة حالية العامل فيها «قالوا» أي: قالوا كذا في حال دخولهم كفرة وخروجهم كفرة، ويَرُدُّ المؤلف هذا التفسير بقوله: «وفيه نظرٌ إذ المعنى يأباه»[5].

(د) وعلى الرغم من كَثْرَةِ معارضةِ الحلبي لأبي البقاء ورفضه لآرائه بالتعليل ودونه فقد يقف منه موقفَ المؤيِّد له، المنتصرِ لرأيه، وإن كانت الشواهد على ذلك نادرةً أو باهتة، فقد خَرَّج أبو البقاء قوله تعالى: ﴿فإن تولَّوا فقولوا اشهدوا بأنَّا مسلمون﴾[6] على أنه ماض، ولا يجوز أن يكون التقدير

(١) الورقة ٢٠٨ ب.
(٢) المائدة آية ٤٤.
(٣) الورقة ٢٤٥ أ.
(٤) المائدة آية ٦١.
(٥) الورقة ٢٦٠ أ.
(٦) آل عمران آية ٦٤.

فإن يَتَوَلَّوا لفساد المعنى لأنَّ قوله: «فقولوا اشهدوا» خطاب للمؤمنين و«يتولَّوا» للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جواب الشرط، والتقدير: فقولوا لهم، ويصف السمينُ هذا الكلام بأنه «ظاهر جداً»[١].

ويفضِّل المؤلف ويستحسن ردَّ أبي البقاء على الفراء الذي زعم أن ﴿استكانوا﴾[٢] افتعل من السكون، وإنما أشبعت الفتحة فتولَّد منها ألف، قال السمين: «وعبارة أبي البقاء أحسنُ في الرد فإنه قال: «لأن الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها، والإشباعُ لا يكون على هذا الحد»[٣].

وثمة رأيان في «ما» من قوله تعالى: ﴿ما أصابك من حسنة فَمِنَ الله﴾[٤]، الأول: رأيُ أبي البقاء بأنها شرطية، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي، لأن ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضياً مخصصاً، والمعنى على العموم، والشرطية أشبه. والرأي الثاني لمكي ابن أبي طالب بأنها موصولية، ويتعقب السمين هذين القولين وقال: «والأول أظهر لأنَّ الشرطية أصلٌ في الإبهام كما ذكر أبو البقاء»[٥].

كما يستحسن المصنفُ تعليق أبي البقاء لقوله تعالى ﴿من بعده﴾ بنفس ﴿النبيين﴾ من الآية: ﴿إنَّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾[٦]، قال السمين: «يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل: والذين تَنَبَّؤوا من بعده، وهو معنى حسن»[٧].

---

(١) الورقة ١٥٤ أ.
(٢) آل عمران آية ١٤٦.
(٣) الورقة ١٨٤ أ.
(٤) النساء آية ٧٩.
(٥) الورقة ٢١٥ أ.
(٦) النساء آية ١٦٣.
(٧) الورقة ٢٢٩ ب.

وثمة تخريجات كثيرة لقوله تعالى: ﴿والصابئون﴾[1] الواردة بعد كلام منصوب، فيرى أبو البقاء أنه قد تكون علامة النصب فتحة النون، والنون حرف الإعراب كهي في الزيتون، وأجاز أن يكون هذا الإجراء مع الياء والواو، فقال السمين: «لا أحفظ فيه ما ذكره، ومَنْ أثبت حجةٌ على مَنْ نَفَى، لا سيما مع تقدمه في العلم والزمان»[2].

ويصحح المؤلف ما ذكره أبو البقاء من تضعيف كون «ذا» موصولة في قوله تعالى: «يومَ يَجْمع الله الرسل فيقول: ماذا أُجِبْتم»[3]، وذلك لأنه لا عائدَ هنا، وحَذْفُ العائد مع حرف الجر ضعيف، قال المصنف: «أمَّا جَعْلُه حذفَ العائد المجرور ضعيفاً فصحيح تقدَّم شرحه»[4].

(ب) ابن عطية:

ترك كتاب ابن عطية «المحرَّر الوجيز» أثراً طيباً في كتب التفسير والإعراب التي تلته، وذلك لأنه يُرضي الاتجاهات العلمية على أنواعها، وقد أفاد منه صاحبُ «الدر المصون» إفادةً واسعة، إذ إنه يقتبس منه نصوصاً كثيرة، كان فيها ابن عطية يغوص على أبعاد المعاني وخلفياتها، ويصل إلى نتائج تكشف عن سَعة أفقه وخصوبة ثقافته، ويغلب على موقف السمين من هذه النصوص أنه يكتفي بعرضها ولو طالَتْ دون أن يعلِّق عليها بشيء، غير أنه قد يستحسن أو ينتقد: فقد ذكر ابن عطية في قراءة عليّ بنصب «الحق» من قوله تعالى: ﴿وإنَّ فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون الحقَّ من ربك﴾[5] أنه

---

(١) المائدة آية ٦٩.

(٢) الورقة ٢٦٥ أ.

(٣) المائدة آية ١٠٩.

(٤) الورقة ٢٨٩ ب.

(٥) البقرة آية ١٤٧.

منصوب بـ«يَعْلمـون» قبله، فقال السمين: «وعلى هذا الوجه يكون ممَّا وقع فيه الظاهر موقع المضمر، أي: وهم يعلمونه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسن في أماكن التفخيم والتهويل»(١).

ويفسر ابن عطية معنى «أصبحتم» في قوله تعالى: ﴿وأصبحتم بنعمته إخواناً﴾(٢) بأنها عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقتٍ، وإنما خُصَّت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال، فالحال التي يُحِسُّها المرء من نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومه في الأغلب». فقال السمين: «وهـذا الذي ذكره معنى حسن، وإذا لم ينصَّ عليه النحويون فإنه لا يُـدْفَـع، لأنَّ النحاة غالباً إنما يتحدثون بما يتعلق بالألفاظ، وأما المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجةَ لهم بالكلام عليها غالباً»(٣).

وقد يَرُدُّ المصنف على ابن عطية بعض ما يراه قد وَهِمَ فيه، فقد نقل عن الفارسي اللغات الواردة في «سِوَى» وهو يتحدث عن إعراب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عليهم أأنذرتهم﴾(٤)، فردَّ عليه هذا النقل قائلاً: «وهذا عجيب فإن هذه اللغات في الظرف «سِوى» لا في «سَواء» الذي بمعنى الاستواء»(٥).

وفي مسألة كون الجواب محذوفاً أو متقدماً من قوله تعالى: ﴿فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾(٦) قال المبرد: الجواب هو المتقدم، وقال سيبويه: إنه محذوف، وعكس ابن عطية النسبة، فردَّ عليه السمين وقال: إنه وَهِمَ(٧).

---

(١) الورقة ٥٨ ب.
(٢) آل عمران آية ١٠٣.
(٣) الورقة ١٦٩ أ.
(٤) البقرة آية ٦.
(٥) الورقة ١٢ أ.
(٦) البقرة آية ٣١.
(٧) الورقة ٤٥ من نسخة ع.

ويرى ابن عطية أن «وإذ قلنا» من قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾[1] معطوفةً على «إذ» المتقدمة من قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفةً﴾ فردَّ عليه هذا العطف قائلاً: «ولا يَصِحُّ هذا لاختلاف الوقتين»[2].

وقد يردُّ عليه معتمداً على السماع القرآني، فقد قرر ابن عطية أن كلمة «الريح» جاءت مجموعةً مع الرحمة مفردةً مع العذاب، فيقول له: «وهذا يَرُدُّه اختلاف القراء في أحدَ عشرَ موضعاً»[3].

وينتقد ابن عطية قراءة أبي عمرو بإدغام راء «شهر» في راء «رمضان» من قوله تعالى: ﴿شهر رمضان﴾[4] بحجة الجمع بين الساكنين، فيردُّ عليه السمين هذا الانتقاد قائلاً: «وقوله: «لا تقتضيه الأصول» غيرُ مقبولٍ منه فإنه إذا صحَّ النقل لا يُعارَضُ بالقياس»[5].

وعلى العموم فإنَّ الطابع الغالب على موقف المؤلف من ابن عطية هو عَرْضُ كلامِهِ دون مناقشاتٍ ذاتِ أهمية كبيرة.

(ج) أبو حيان:

يُعَدُّ أبو حيان أحد النحاة المحققين الذين تمثلوا قواعد النحو العربي، حتى كأنها أصبحت أداة طيِّعة ذابت في أعماقهم، ومن يقرأ في كتابه «البحر» يعجب لهذه الثقافة الموسوعية وهذا التتبع الدقيق لأصول الصناعة[6]، ويقف

---

(١) البقرة آية ٣٤.
(٢) الورقة ٤٦ من نسخة ع.
(٣) الورقة ٦٢ أ.
(٤) البقرة آية ١٨٥.
(٥) الورقة ٦٩ أ.
(٦) انظر: أبو حيان النحوي: للدكتورة خديجة الحديثي.

الرجل على رأس الاتجاه الظاهري الملتزم الذي كان يَعُدُّ الصناعة هي الأساس الأول في الفهم والتفسير، والمرجع الأول للتقويم والتسديد، وقد ترك كتابه بصمات واضحة في كتاب «الدر المصون» من قبيل توجيه القراءات وأعاريب الآية وما يعترضه، وأقوال العلماء وما يُقَوِّمها، والشواهد وتخريجها، والصناعة النحوية وأصولها، ويبلغ السمين في هذا التأثر حَدًّاً عجيباً عندما يصرِّح في أحد الأوجه الأعرابية: «ولولا أنَّ أبا حيان ذكره لم أذكره»[1].

ونستطيع أن نؤكد أن الحلبي تمثل ما في «البحر» حتى إنه ليُجْري «درره» بمِداده، وكيف لا والدرر المصونة هي أبداً من أعماق البحار!!!

أمَّا عن أسباب هذا التأثر فنراها في النقاط التالية:

١ ـ تلمذة السمين الطويلة على أبي حيان فقد عاصره وأفاد منه.

٢ ـ اتخاذ السمين لموقف الالتزام الذي كان أبو حيان على رأسه، وقد سبق أن شرحنا هذا الموقف وأبعاده ومظاهره.

٣ ـ وحدة طبيعة العمل الذي قام به التلميذ وأستاذه، فالاثنان يدرسان القرآن الكريم، ومادته، ومن الطبيعي أن يفيد الخلف من السلف في ذلك.

ولا نريد أن يفهم القارىء من هذا أن «الدر» نسخة طبق الأصل عن «البحر» فهذا الحكم لا أساس له من الصحة، وإنما يتخذ الموضوع جانباً ذا شقين، الأول التأثر، والثاني المناقشة، صحيح أن السمين أفاد من أبي حيان، ولكن هذا لا يعني أنه كان آلة صماء تسجل دون تمحيص وحوار، فما أكثر ما كانت آراء الشيخ يَرُدُّها التلميذ النبيه.

ونستطيع أن نقسم مناقشة صاحب «الدر» لصاحب «البحر» إلى قسمين:

١ ـ مناقشات عامة.

٢ ـ مناقشات خاصة بالزمخشري.

---

(١) الورقة ٦٥ أ.

١ ــ المناقشات العامة:

(أ) ذكرنا أن الرجلين يسيران في اتجاه التمسك بأصول الصناعة والتشدد في تطبيق أشكالها، ولكن هذا لا يُحَتِّم التوافق في النتائج لأن المادة التي يعملان في إطارها تقبل الحوار والأخذ والرد، وتاريخها مفعم بالمناظرات والمناقشات التي كانت تجري بين أعلامها، فما رآه فريق في قاعدةٍ ما قد يفهمه فريق آخر على غير فهم، وما اتخذه جماعة من تطبيقات قد يرى آخرون فيه شيئاً يغايرها، وذلك شأن المادة تبتدعها العقلية البشرية بما تتميز به من مرونة وحرية. ومن هذا المنطلق قد نجد السمين يعترض سبيل أبـي حيان مصححاً له وجهته أو مخالفاً له في الاجتهاد. ومن ذلك أن أبا حيان يرفض أن يتعلق الجار والمجرور «في الدنيا» بـ «الآيات» من قوله تعالى: ﴿يُبَيِّن الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة﴾[1] بحجة أن «الآيات» لا تعمل شيئاً البتة، ولا يتعلق بها ظرف ولا مجرور. ويتعقب عليه المؤلف هذا الحكم بقوله: «وهذا من الشيخ فيه نظر، فإن الظروفَ تتعلّق بروائح الأفعال، ولا شك أن معنى الآيات العلامات الظاهرة فيتعلّق بها الظرف على هذا»[2].

ويرى أبو حيان أن «مِنْ» للتبعيض في قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا لن تُغْنِي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً﴾[3] وأعرب «شيئاً» مَفعولاً، و «مِنْ» حال من «شيئاً»، فيردُّ عليه ذلك بقوله «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لأن «مِنْ» التبعيضة تُـؤَوَّل بلفظ «بعض» مضافة لما جَرَّتْه «مِنْ»، ألا ترى أنك إذا قلت: «أخذت من الدراهم» معناه: بعض الدراهم، وهنـا لا يُتصوَّر ذلـك أصلاً»[4].

---

(١) البقرة آية ٢٢٠.

(٢) الورقة ٨٥ ب.

(٣) آل عمران آية ١٠.

(٤) الورقة ١٢٦ ب.

ويذهب الشيخ إلى أن الحرف المصدري لا يباشر حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: ﴿إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقُون﴾[1]، ويرد عليه السمين هذا الحكم بأن قوله «إلَّا قليلاً» يُشْعِرُ بجوازه، وهو لا يجوز البتة، فأما ما أورده من الآية فقد نص النحاة على أن «ما» زائدة[2].

ويبدو أن التلميذ تعلَّم من أستاذه التدقيق الشديد في تقويم ألفاظ الإعراب، فقد قال أبو حيان في الآية الكريمة: ﴿ولكن كونوا ربَّانيِّين بما كنتم تُعَلِّمون الكتاب﴾[3]: إن «ما» الظاهر أنها مصدرية، فيتتبع السمين لفظة «الظاهر» ويقول: «فهذا يُجَوِّز غير ذلك، وجوازه فيه بُعْد، وهو أن تكون موصولة، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد وهو مقدر، أي: بسبب الذي تُعَلِّمون به الكتاب، وقد نقص شرط وهو اتحاد المتعلق، فلذلك لم يظهر جَعْلُها غير مصدرية»[4]. أو لم يكن المؤلف في غنًى عن وضع مثل هذه الاحتمالات الشكلية التي لم تحدث أصلاً، ولكنها المظاهر اللفظية التي تجعل صاحبها مرهف الحساسية لا يعرف كيف يعذر الناس!!

ومن هذا القبيل تعقُّبه لأبـي حيان حين قال: إنهم جوزوا في إعراب «الذين» من قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانهم﴾ وجوهاً منها الرفع على النعت للذين نافقوا من قوله تعالى: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعانِ فبإذن الله ولِيَعْلَمَ المؤمنين وليعلَمَ الذين نافقوا﴾[5]، فكيف يجوز أن يَعُدَّ «الذين قالوا» نعتاً مرفوعاً لـ «الذين نافقوا «المنصوب». إن هذا بلا ريب سهوٌ ظاهر،

(١) الذاريات آية ٢٣.
(٢) الورقة ١٣٩ ب.
(٣) آل عمران آية ٧٩.
(٤) الورقة ١٦٠ أ.
(٥) آل عمران آية ١٦٨.

ولكن السمين يقول: «وهذا عجيب منه، لأن الذين نافقوا منصوب بقوله: «وليعلمَ»، وهم في الحقيقة عطف على «المؤمنين» وإنما كرر العامل توكيداً، والشيخ لا يخفى عليه ما هو أشكل من هذا، فيحتمل أن يكون تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر من كلامه ولم ينظر في الآية اتكالاً على ما رآه منقولاً وكثيراً ما يقع الناس فيه، وأن يعتقد أن «الذين» فاعل بقوله: «وليعلمَ» أي: فعل الله ذلك ليعلم هو المؤمنين وليعلم المنافقون، ولكن مثل هذا لا ينبغي أن يجوز البتة»(١).

وأجاز أبو حيان أن يكون «صِدْقَهم» على قراءة النصب من قوله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صِدْقَهم﴾(٢) مفعولاً من أجله، فيردُّ عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وهذا لا يجوز، لأنه فات شرط من شروط النصب وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل النفع غير فاعل الصدق، وليس لقائل أن يقول: يُنْصَبُ بالصادقين فكأنه قيل: الذين يُصَدِّقون لأجل صدقهم، فيلزم اتحاد الفاعل لأنه يؤدي إلى أنَّ الشيء علة لنفسه»(٣).

(ب) وإذا كنا في هذه الأمثلة نجده يعترض على أبي حيان فقد نجده مُنْصِفاً له في أمثلة أخرى، فيعترف بصحة ما أورده من مواقف: فقد قرأ بعض القراء بتاء الخطاب وبعضهم بالياء قوله تعالى: ﴿أم يقولون إنَّ إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط كانوا هوداً أو نصارى﴾(٤) قال الشيخ: «الأحسنُ في القراءتين أن تكون «أم» منقطعة، وكأنه أنكر عليهم مُحَاجَّتهم في الله ونسبة أنبيائه لليهودية والنصرانية، وقد وقع منهم ما أنكر عليهم، ألا ترى

---

(١) الورقة ١٨٨ ب.
(٢) المائدة ١١٩.
(٣) الورقة ٢٩٥ أ.
(٤) البقرة آية ١٤٠.

إلى قوله: ﴿قل يا أهل الكتابِ لِمَ تُحاجُّون في إبراهيم﴾[1] الآيات، وإذا جعلناها متصلةً كان ذلك غير متضمن وقوع الجملتين بل إحداهما، وصار السؤال عن تعيين إحداهما، وليس الأمر كذلك إذا وقعا معاً» قال السمين: «وهذا الذي قاله حسن جداً»[2].

ومن المعروف أن «رياح» جمع ريح، أصله رِوَاح، قلبت الواو ياء لأجل الكسرة، وأما «أَرْواح» فقد عاد الأصل لعدم وجودِ الكسرة قبل الواو، قال الشيخ: «وفي محفوظي قديماً أن «أَرْيَاح» جاء في شعر فصيح، كأنهم بَنَوْه على المفرد، وإنْ كانت علة القلب مفقودةً في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد والأصل أَعْواد، لأنه من عاد يعود، ولكنه لَمَّا تُرِكَ البدلُ جُعِلَ كالحرفِ الأصلي»، ويتعقب الحلبي هذا الحكم بقوله: «ويؤيد ما قاله الشيخ أنَّ التزامَهم الياء في الأَرْيَاح لأجل اللَّبْس بينه وبين أرواح جمع رُوح كما قالوا: التزمت الياء في أعياد فرقاً بينه وبين «أعواد» جمع عُود الحطب، ولذلك قالوا في التصغير: عُيَيْد، دون عُوَيْد، وعَلَّلوه باللَّبْس المذكور»[3].

وذهب الشيخ في قوله تعالى: ﴿لا تَدْرُونَ أيُّهم أقربُ لكم نفعاً﴾[4] إلى أنَّ «أيُّهم» موصولة، و «أقرب» خبر مبتدأ مضمر هو عائد الموصول، وجاز حَذْفُهُ لأنه يجوز ذلك مع «أي» مطلقاً، والتقدير: أيُّهم هو أقرب، والموصول وصلته مفعول به لتَدْرون، وبُنِيَ لوجودِ شرطَي البناء، وصار التقدير: لا تدرون الذي هو أقرب، قال: ولم أَرَهم ذكروه، قال السمين: «ولا مانع منه لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة»[5].

---

(١) آل عمران آية ٦٥.
(٢) الورقة ٥٦ أ.
(٣) الورقة ٦٢ أ.
(٤) النساء آية ١١.
(٥) الورقة ٢٠٠ أ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احكم بينهم بما أنزل الله﴾[1] ذهب بعضهم إلى أن «أنْ» تفسيرية، وعندما لزم لصحة هذا الإعراب أن تُسْبَقَ هذه الجملة التفسيرية بما هو بمعنى القول قَدَّروا: وأمرناك أن احكم، فمنع الشيخ ذلك لأنه لم يُحْفظ من لسانهم حَذْفُ الجملة المفسرة بـ أن وما بعدها، فيرحب السمين بهذا المنع الصناعي ويرى أنه «كما قال الشيخ»[2].

وقال بعضهم إنَّ «أَنْ سخط» من قوله تعالى: ﴿لبئس ما قدَّمَتْ لهم أنفسهم أَنْ سَخِطَ الله عليهم﴾[3] هي جملة في محل رفع على البدل من «ما» واحتجَّ أبو حيان لِمَنْعِ هذا الوجه بأن البدل يَحُلُّ مَحَلَّ البدل منه و«أَنْ سَخِط» لا يجوز أن يكون فاعلاً لبئس، لأن فاعل بئسَ لا يكون أَنْ والفعل، فقال السمين: «وهو إيرادٌ واضح كما قاله»[4].

(ج) ولكنه إذا كان في الفقرة السابقة يقف موقفاً صريحاً في تأييد الشيخ فهو في أمثلةٍ أخرى يبدأ بانتقادِهِ، ثم يحاول أن يَعْذُرَهُ أو يجد له مخرجاً فيما ذهب إليه، فقد عرض أبو حيان لمسألة «أشياء»، وشرح مذاهب التصريفيين فيها، وقال في أحدها: «ثم حذفت الهمزة الأولى وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً، ووزنها في هذا القول: أَفْيَاء. فتعقَّب السمين رَسْم هذا الوزن خطأً وقال: «كذا رأيته أفياء بالياء، وهذا غلط فاحش، ثم إني جَوَّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب، وإنما كانت أفعاء بالعين فصحَّفها الكاتب إلى أفياء»[5].

---

(١) المائدة آية ٤٩.
(٢) الورقة ٢٤٧ ب.
(٣) المائدة آية ٨٠.
(٤) الورقة ٢٧٠ أ.
(٥) الورقة ٢٨٠ ب.

واختار الشيخ أن «كَأَيِّن» كلمةٌ بسيطة غيرمركبة، وأن آخرها نون هي من نفس الكلمة لا تنوين، لأن هذه الدعاوىٰ المتقدمة لا يقوم عليها دليل فقال المؤلف: «والشيخ سلك في ذلك الطريق الأسهل، والنحويون ذكروا هذه الأشياء ــ المذاهب المختلفة في كَأَيِّنْ ــ محافظةً على أصولهم، مع ما ينضمُّ إلى ذلك من الفوائد من تشحيذ الذهن وتمرينه»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قولوا آمنَّا بالله وما أُنْزِلَ إلينا وما أُنْزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباطِ وما أوتي موسى وعيسى، وما أوتي النبيون من ربهم لا نُفَرِّقُ بين أحد منهم﴾[2]، قال أبو حيان: «يجوز أن يكون «ما أوتي موسى» مبتدأ، ويكون «ما أوتي النبيون» عطفاً عليها، وفي الخبر وجهان، أحدهما: أن يكون «من ربهم»، والثاني: أن يكون «لا نُفَرِّقُ» قال السمين: «هكذا ذكر الشيخُ إلا أن في جَعْلِهِ «لا نفرق» خبراً عن «ما» نظراً لا يخفى من حيث عدمُ عود الضمير عليها» ثم قال: «وللشيخ أن ينفصل عن عدم عود الضمير بأنه محذوف تقديره: «لا نفرق فيه»، وحَذْفُ العائد المجرور بـ في مطرد»[3]، ثم يحاول أن يدعم جواز هذا الحذف بشواهد مناسبة.

ونقل ابن عطية أن «هو» الضمير المقدَّر في «مُحَرَّمٌ» قُدِّمَ وَأُظْهِرَ في قوله تعالى: ﴿وَهو مُحَرَّم عليكم إخراجُهم﴾[4]، قال الشيخ: «وهو ضعيفٌ جداً» وذكر وجوهاً لضعفه، منها: أنه لا يجوز أن يكون هذا الضميرُ فاعلاً مقدماً لأن الفاعل لا يُقَدَّم. قال السمين: «وقوله والفاعل لا يُقَدَّم» ممنوع، فإن الكوفيَّ يجيز تقديم الفاعل، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى ذلك، ولا شك أن هذا قولٌ رديء منكر لا ينبغي أن يجوز في الكلام فكيف في القرآن؟ فالشيخ

---

(١) الورقة ١٨٣ ب.

(٢) البقرة آية ١٣٦.

(٣) الورقة ٥٥ ب.

(٤) البقرة آية ٨٥.

معذورٌ، وعجبت من ابن عطية كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ولم يُعَقِّبْها بنكير»[1].

* * *

٢ ـ مناقشات بين السمين وأبـي حيان خاصة بالزمخشري:

أثارت آراء الزمخشري في «الكشاف» مناقشات وحواراً بين العلماء؛ وذلك لأن الزمخشري كان معتزلي العقيدة من ناحية، وكان ينهج منهج الرأي والتأويل ولو كان على حساب الصناعة النحوية من ناحية ثانية. ومن الطبيعي أن يتصدى له أبو حيان وهو من علماء السُّنَّة ومن الذين يعارضون حرية الزمخشري وغيره كلما وجده يغفل عن أمر الصناعة، ويخالف عنها ويشتط في التأويل. وكان السمين إلى جانب أستاذه أبـي حيان في قضايا العقيدة وردِّ مواطن الاعتزال التي كان الزمخشري يحاول أن يبثَّها في ثنايا تفسيره، كما كان معه في رَدِّ التجاوز الصريح على الصناعة النحوية ومتعلقاتها، ولكنه كان يعترض على شيخه أبـي حيان إذا سار في نقاشه مع الزمخشري سيراً فيه بعض العوج والتكلف، فقد كان أبو حيان أحياناً يضع احتمالاً وهو أن يكون الزمخشري قد قَصَد بهذه العبارة هذا المقصد فيمضي لِيُجَرِّحَه وكأنه وجد احتماله هذا أمراً صريحاً نطق به خصمه. وسوف نحاول الآن أن نوضح موقف السمين من المناقشات الجارية بين الزمخشري وأبـي حيـان بنصوص من الكتاب تجلو أحكامنا وتبيِّن مقاصدنا[2]:

---

(١) الورقة ٣٧ أ.

(٢) يشير صاحب «كشف الظنون» إلى ما أثارته الخلافات بين الشيخين، فقد انتصر محمدابن رضي الدين الغزيُّ الدمشقي لأبـي حيان وزيف اعتراضات السمين في رسالة بعنوان: «الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السميـن» ومنـه نسخة في دار الكتب برقم ١٤٣ مجـاميـع م، ورد عليه القاضي علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي وانتصر للسمين في رسالة كبيرة وقف عليها علماء الشام.

انظر: كشف الظنون ١/١٢٢.

(أ) فهو يتهم شيخه بالتحامل والتسرع في إعلان الحكم والجري وراء الأمور اللفظية والشكلية، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مِمَّا تَرَكَ، وإن كانوا إخوةً رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأُنْثَيَيْن﴾[1]، قال: «فإن قلت إلى من يرجع ضمير التثنية والجمع في «فإن كانتا اثنتين، وإن كانوا إخوةً» قلت: أصله: فإن كان مَنْ يرث بالأخوة اثنتين، وإن كان مَنْ يرث بالأخوة ذكوراً وإناثاً، وإنما قيل: فإن كانتا وإن كانوا كما قيل: مَنْ كانت أمَّك، فكما أَنَّثَ ضمير «مَنْ» لمكان تأنيث الخبر كذلك ثَنَّى وجَمَعَ ضمير مَنْ يرث في كانتا وكانوا لمكان تثنية الخبر وجمعه»، قال السمين: وهو جوابٌ حسن إلا أن الشيخ اعترضه فقال: هذا تخريج لا يَصِحُّ، وليس نظير «من كانت أمَّك» لأنه قد صُرِّح بـ مَنْ ولها لفظٌ ومعنى، فَمَنْ أَنَّثَ راعى المعنى لأن التقدير: أيةُ أمٍ كانت أمك، ومدلول الخبر في هذا مخالفٌ لمدلول الاسمِ بخلاف الآية فإن المدلولين واحد، ولم يُـؤَنَّث في «مَنْ كانت أمَّك» لتأنيث الخبر، إنما أنث لمعنى «مَنْ» إذ أراد بها مؤنثاً، ألا ترى أنك تقول: «مَنْ قامت» فتؤنث مراعاة للمعنى إذاأردت السؤال عن مؤنث ولا خبر هنا فيؤنث «قامت» لأجله، ثم قال السمين: «**وهو تحامل منه على عادته**، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يصرِّح في الآية بلفظ مَنْ حتى يُفَرِّق لهم بهذا الفرق الغامض»[2].

ومن اعتداد الشيخ باللفظيات وتَشَدُّدِه في ذلك أنه يعترض على الزمخشري تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قوم أَنْ صَدُّوكُمْ عن المسجد الحرام أَنْ تَعْتَدُوا﴾[3] قال الزمخشري: «والمعنى: ولا يُكْسِبَنَّكُم بُغْض قومٍ لأن صدُّوكم الاعتداء، ولا يَحْمِلَنَّكُمْ عليه». قال الشيخ: «وهذا

---

(١) النساء آية ١٧٦.

(٢) الورقة ٢٣٢ أ.

(٣) المائدة ٢.

تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكون مدلول «جرم» حمل وكسب في استعمال واحد لاختلافِ مقتضاهما، فيمتنع أن يكونَ تعتدوا في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر» قال السمين: «وهذا الذي قاله لا يتصور أن يَتَوَهَّمَه مَنْ له أدنى بصرٍ بالصناعة حتى ينبِّه عليه»[1].

وأجاز الزمخشري أن يكون «أن تبتغوا» من قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾[2] منصوباً على المفعول من أجله، قال: «بمعنى: بَيَّن لكم ما يَحِلُّ مما يَحْرُم إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين، وأنحى عليه أبو حيان واتهمه بدسّ الاعتزال، ثم قال: «وظاهرُ الآية غير ما فهمه، إذ الظاهر أنه تعالى أحلَّ لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصانِ لا حالَةَ السِّفاحِ، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب «أن تبتغوا» مفعولاً له، لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له، لأن الفاعل بأَحَلَّ هو الله تعالى، والفاعل في «تبتغوا» ضمير المخاطبين، فقد اختلفا، ولما أَحَسَّ الزمخشري إن كان أحس جعل «أن تبتغوا» على حَذْف «إرادة» حتى يتحد الفاعل في قوله «وأحل» وفي المفعول له، ولم يجعل «أن تبتغوا» مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر». ويتعقَّب السمين هذه الأحكام بقوله: «ولا أدري ما هذا التَحَمُّلُ، ولا كيف يَخْفى على الزمخشري شرط اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول له: إنْ كان أحس!!»[3].

وينقل الزمخشري قراءةً ليحيى بن وثَّاب بكسر إنَّ الأولى وفتح الثانية

---

(١) الورقة ٢٣٤ ب.
(٢) النساء آية ٢٤.
(٣) الورقة ٢٠٥ ب.

من قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا إنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم أنما نُمْلي لهم ليزدادوا إثما﴾[1]، فقال الشيخ: «لم يحكها عنه غير الزمخشري، وإنما الزمخشري لولوعه بمذهبه يَرُوم ردَّ كل شيء إليه»، قال السمين: «وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقةٌ لا ينقل ما لم يُرْوَ»[2].

وقرأ حُمَيْد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا في سبيل الله أمواتا﴾[3] بياء الغيبة، والفاعل عند الزمخشري يجوز أن يكون «الذين قتلوا»، والتقدير: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين قتلوا أمواتاً أي: ولا يحسبن الذين قُتِلُوا أنفسَهم أمواتاً، فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف لدلالة الكلام عليه. وردَّ عليه الشيخ بأن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مُفَسِّرِه، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وبأنَّ حَذْفَ أحد مفعولي «ظن» اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليل جداً، نص عليه الفارسي ومنعه ابن ملكون. قال السمين: «وهذا مِنْ تحمُّلاته عليه، أما قوله: يؤدي إلى تقديم المضمر إلخ فالزمخشري لم يقدِّره صناعة، بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لما أراد أن يقدِّر الصناعة النحوية قدَّره بلفظ «أنفسهم» المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظن أن الشيخ توهَّم أنها مرفوعة تأكيد للضمير في «قُتِلوا» ولم يتنبَّه أنه قدَّرها مفعولاً أول منصوبة، وأمَّا تمشيته قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابن ملكون، وستأتي مواضع يضطر هو وغيره إلى حذف أحد المفعولين»[4].

ومن طرائق النحاة في التقدير أنهم قد يستأنسون بأبيات مُوَلَّدة، ومع ذلك فإن أبا حيان يعيب على الزمخشري استشهاده ببيت لأبي فراس، فقال له

---

(١) آل عمران آية ١٧٨.

(٢) الورقة ١٩٠ ب.

(٣) آل عمران آية ١٦٩.

(٤) الورقة ١٨٨ ب.

السمين: «وليس بعيبٍ فإنه ذكره استئناساً، والشيخ نفسُه يصنع ذلك في شعر أبـي تمام، فكيف يُعاب عليه شيء عرفه ونبَّه عليه واعتذر عنه؟»[1].

ومن قبيل التحامل واللفظية أنه قد يَعيب على الزمخشري استخدامه ألفاظ العدل والتوحيد، ويقول: إنه يستخدمها لاعتزاله، فقال السمين: «وَمَنْ يرغب عن التوحيد والعدل من أهل السنة حتى يَخُصَّ به المعتزلة؟»[2].

(ب) وقد يَجِدُ الشيخُ ثغرة في كلام الزمخشري، فيوسع منها ليتخذ من الاحتمالات التي قد يحتملها المرء شيئاً صريحاً، فينتقده، أو أن الشيخ يظن أن خصمه قد غَفَلَ عن هذا الأمر فينتقد هذا الإغفال، وحاول السمين إنصاف الزمخشري وتصحيح مواقفه، فقد قرىء قوله تعالى: ﴿فئة﴾ مِنْ: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةً تقاتل﴾[3] بالنصب، فخرَّجها الزمخشري على الاختصاص، فرفض الشيخ ذلك بحجة أن المنصوب على الاختصـاص لا يكون نكرةً ولا مبهماً، فقال السمين: «لا يعني الاختصاص المبوَّب له في النحو، إنما عنىٰ النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يُسَمُّون هذا النحو اختصاصاً»[4].

وينتقد الشيخ خصمه لأنه لم يبين ما تتعلق به اللام من قوله تعالى: ﴿ليجعل الله ذلك حسرةً في قلوبهم﴾[5]، فقال السمين: «بل قد نصَّ فإنه قال: فإنْ قلت ما متعلَّق «ليجعلَ»؟ قلت: قالوا إلخ، أو بقوله لا تكونوا، وأيُّ نصٍ أَظْهَرُ من هذا؟»[6].

---

(١) الورقة ١٥٢ ب.
(٢) الورقة ١٣٤ أ.
(٣) آل عمران آية ١٣.
(٤) الورقة ١٢٧ ب.
(٥) آل عمران آية ١٥٦.
(٦) الورقة ١٥٦ أ.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواءً﴾(١): ولو نُصِبَ على جواب التمني لجاز. وجعل الشيخ فيه نظراً من حيث إنَّ النصب في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يحتاج إلى سماع من العرب، قال السمين: «وفيما قاله نظر؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهوم من فعل الودادة، بل المفهوم من لفظ «لو» المشعرة بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها، فظهر ما قاله من غير تَـوَقُّف»(٢).

وقَدَّر الزمخشري تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قَوَّامين بالقسط شهداءَ لله ولو على أنفسكم﴾(٣) بأن المعنى: وإنْ كانت الشهادة وَبالاً على أنفسكم. فقال الشيخ: «وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كون مقيد، والكون المقيد لا يجوز حَذْفُهُ بل المـطلق». قال السمين: «وهذا الرد ليس بشيء لأنه قصد تفسير المعنى، ومبادىء النحو لا تخفى على آحاد الطلبة، فكيف بشيخ الصناعة؟»(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُم الصلاة... لَأُكَفِّرَنَّ عنكم سيئاتكم﴾(٥) قال الزمخشري: إن قوله «لأكفرن» ساد مسد جوابـي القسم والشرط. وفَهِمَ أبو حيان من هذه العبارة مخالفةَ المعروف في الصناعة من حكم اجتماع الشرط والقسم وأن الجواب للأسبق منهما. قال السمين: «هذه اللام هي جواب القسم لسَبْقِه، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وهذا هو معنى قول الزمخشري لا كما فهمه الشيخ»(٦).

---

(١) النساء آية ٨٩.
(٢) الورقة ٢١٦ ب.
(٣) النساء آية ١٣٥.
(٤) الورقة ٢٢٢ ب.
(٥) المائدة آية ١٢.
(٦) الورقة ٢٣٧ ب.

وأجاز الزمخشري في «وأخي» من قوله تعالى: ﴿قال ربِّ إني لا أَمْلِكُ إلا نفسي وأخي﴾[1] أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكنِّ في «أملك» وردَّ عليه الشيخ هذا الإعراب بأنه يلزم منه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفسَ موسى فقط، وليس المعنى على ذلك. قال المؤلف: «وهذا الردُّ ليس بشيء، لأن القائل بهذا الوجه صرَّح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وأيضاً اللَّبْس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه يملك أمر نفسه»[2].

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِن بَسَطْتَ إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يديَ إليك لأقتلك﴾[3] قال الزمخشري: إن «ما أنا بباسط» جزاء للشرط. فقال الشيخ: «هذا جواب للقسم لا للشرط، لأنه لو كان جواباً للشرط للزمته الفاء لكونه منفياً بـ «ما» والأداة جازمة، وللزم أيضاً خَرْم تلك القاعدة: وهو كونه لم يُجِبْ الأسبق منهما». قال السمين: «وهذا ليس بشيء، لأن الزمخشري سَمَّاه جزاء للشرط لمَّا كان دالاً على جزاء الشرط، ولا نكير في ذلك **ولكنه مُغْرَى بأن يُقال**: قد اعترض على الزمخشري»[4] وأنت ترى كيف أنه قد جارَ على الشيخ في هذه العبارة الأخيرة!!.

(ج) وقد يرى المؤلف أن أبا حيان قد عزا كلاماً للزمخشري لم يقل به، ثم بنى على ذلك بعض الاعتراضات، فيقف موقف المنصف ويُرَدِّد قول الزمخشري لينبِّه على الفرق بين النص والمنقول عنه. ففي قوله تعالى: ﴿للذين يُـؤْلُون مِنْ نسائهم تَرَبُّصُ أربعةِ أشهر﴾[5]، قال السمين: «تتعلق «مِنْ» بمحذوف، والتقدير: والذين يُـؤْلُوْن لهم من نسائهم تَرَبُّص أربعة، قد

---

(١) المائدة آية ٢٥.
(٢) الورقة ٢٤٠ أ.
(٣) المائدة آية ٢٨.
(٤) الورقة ٢٤٠ ب.
(٥) البقرة آية ٢٢٦.

تعلَّق بما يتعلَّق به «لهم» المحذوف، هكذا قدَّره الشيخ وعزاه للزمخشري، وفيه نظر، فإن الزمخشري قال: ويجوز أن يـراد: «لهم من نسائهم تـربُّصُ» كقولك: لي منك كذا، فقوله «لهم» لم يُرِدْ به أن ثَمَّ شيئاً محذوفاً وهو لفظ «لهم» إنما أراد أن يُعَلِّق «مِنْ» بالاستقرار الذي تعلق به «للذين»، غاية ما فيه أنه أتى بضمير الذين تبييناً للمعزوّ»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿إن امرؤٌ هَلَكَ ليس له ولدٌ﴾[2] قال الشيخ: «ومنع الزمخشري أن يكون قوله: «ليس له ولد» جملة حالية من الضمير في «هَلَكَ» فقال: ومحل «ليس له ولد» الرفع على الصفة لا النصب على الحال. قال المؤلف: «والزمخشري لم يقل كذلك، أي لم يمنع كونها حالاً من الضمير في «هَلَكَ» بل منع حاليتها على العموم، كما هو ظاهر قوله، ويحتمل أنه أراد مَنْعَ حاليتها من «امرؤ» لأنه نكرة، لكن النكرة هنا قد تخصصت بالوصف، والذي ينبغي امتناع حاليتها مطلقاً كما هو ظاهر عبارة الزمخشري. ثم يُعَلِّل السمين ذلك[3].

(د) وقد يعتقد أبو حيان أن الزمخشري خرج عن أصول الصناعة في بعض تقديراته المعنوية، فيردُّ السمين ذلك، ويرى أن الصناعة معه، وذلك لأن ما ذهب إليه يعضده السماع والقياس، أو هو مذهب لطائفة من العلماء: فقد خَرَّج الزمخشري بعض الآيات على الفصل بين المتضايقين، فيرفض أبو حيان ذلك، ويَعُدُّه من ضرائر الشعر، فقال المؤلف: «أما كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال لأنه قد فُصِل بالمفعول في قراءة ابن عامر فبالظرف

---

(١) الورقة ٨٨ أ.
(٢) النساء آية ١٧٦.
(٣) الورقة ٢٣١ ب.

وشبهه أَوْلَى»[1]، ومن المعروف أن مسألة الفصل هذه جائزة عند الكوفيين ممنوعة عند البصريين.

ويرى الزمخشري أن «مِن» في قوله تعالى: ﴿من الذين هادوا يُحَرِّفون الكَلِمَ﴾[2] هي بيان للموصول في قوله: ﴿ألم تَرَ إلى الذين أوتوا﴾ لأنهم يهود ونصارى، فبيَّنهم باليهود، واعترض عليه الشيخ ذلك بحجَّة الفصل بينهما بثلاثِ جمل. قال المؤلف: «وفيه نظرٌ، فإن الجمل هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّر الشيئين شيئاً واحداً»[3].

وأعرب «أَجْراً» من قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ الله المجاهدين على القاعدين أَجْراً عظيماً درجات منه﴾[4] حالاً من«درجات» وانتصب على الحال من النكرة التي هي «درجات» مُقَدَّمة عليها. قال أبو حيان: «وهو غيرُ ظاهرٍ لأنه لو تأخَّر عن درجات لم يَجُزْ أن يكون نعتاً لدرجات لعدم المطابقة؛ لأنَّ «درجات» جمع و«أَجْر» مفرد» قال السمين: «وهي غفلةٌ فإنَّ «أجراً» مصدرٌ، والأفصحُ فيه أن يُوَحَّد ويُذَكَّر مطلقاً»[5].

وقال الزمخشري: إنَّ جملة لَيُـؤْمِنَنَّ به» من قوله تعالى: ﴿وإنْ من أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾[6] جملة قسمية واقعـة صفة لمـوصوف محذوف، تقديره: وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به، والمعنى: وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمنن. قال الشيخ: «وهو غلط فاحش إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلخ، وصفة «أحد» المحذوف إنما

(١) الورقة ٤٥ ب.
(٢) النساء آية ٤٦.
(٣) الورقة ٢١٠ أ.
(٤) النساء آية ٩٥.
(٥) الورقة ٢١٨ أ.
(٦) النساء آية ١٥٩.

هو الجار والمجرور كما قدَّرناه، وأمَّا قوله: «ليؤمِنَنَّ به» فليست صفةً لموصوف ولا هي جملة قسمية، إنما هي جملة جواب القسم والقسم محذوف، والقسم وجوابُه خبرٌ للمبتدأ، إذ لا ينتظم من«أحد»والمجرور إسنادٌ لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذاك هو مَحَطُّ الفائدة، إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيب إسنادي. قال السمين: «وهذا كما ترى قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلطٌ وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظمُ الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله وهو كلام مفيد مستقيم، غاية ما في الباب أن «إلا» دخلت على الصفة لتفيد الحصر، وأما رَدُّه عليه حيث قال: «جملة قسمية» وإنما هي جواب القسم فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه، ويكفيه مثلُ هذه الاعتراضات»(١).

وأنت ترى في الفقرة الأخيرة مدى تعلُّقِ أبي حيان باللفظيات وجَرْيِه وراء ظاهرها.

وفي قوله تعالى: ﴿إنما وليُّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة﴾(٢)، قال الشيخ بعد أن نقل عن الزمخشري وجهي البدل وإضمار المبتدأ فقط في الموصول الثاني: «ولا أدري ما الذي منعه من الصفة إذ هو المتبادر إلى الذهن، ولأن المبدل منه على نية الطرح وهو لا يَصِحُّ هنا، لأنه هو الوصف المترتب عليه صحة ما بعده من الأوصاف» قال المؤلف: «لا نسلِّم أن المتبادر إلى الذهن الوصف بل البدل هو المتبادر، وأيضاً فإن الوصفَ بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤول بالمشتق وليس بمشتق، ولا نُسَلِّم أن المبدل منه على نية الطرح وهو المنقول عن سيبويه»(٣).

---

(١) الورقة ٢٢٨ أ.
(٢) المائدة آية ٥٥.
(٣) الورقة ٢٥٢ أ.

(د) موقفه من الزمخشري:

وجدنا المؤلف في المناقشات السابقة قد ينتصر لموقف الزمخشري حين يتعرَّض له أبو حيان، وذكرنا قبلاً أن هذا التأييد ليس معناه اتفاق ما بين الرجلين من نزعات واتجاهات، وإنما كان لأسباب خلفيّة أثّرت في الموقف، ونود الآن أن نؤكد على تغاير منهجي الزمخشري والسمين، حيث إن الأخير ينهج منهج الالتزام في القراءات المتواترة وقوانين الصناعة وظاهر اللغة، في حين أن الأول ينشد المرونة والتحرر من هذه الأطر والحدود، بالإضافة إلى تغاير منهج الرجلين في مسائل العقيدة، ومن هنا وجدنا السمين يعترض على الزمخشري كلما وجده يحقق اتجاهه ويوغل فيه.

(أ) فمن ناحية المعنى والتفسير كان الزمخشري يرى أن الحَواريِّين لم يكونوا مؤمنين حين عرض القرآن الكريم لمقولتهم: ﴿هل يستطيع ربك أن ينزِّل علينا مائدةً من السماء﴾[1]. قال السمين: «والحق أنهم مؤمنون، وقوله ليس بجيد، وكأنه خارق للإجماع»، ثم يمضي في تخريج كلامهم على الوجه المناسب[2].

وقَدَّر الزمخشري أن الضمير في «اتَّخَذُوها» من قوله تعالى: ﴿وإذا ناديتم إلى الصلاة اتَّخذوها هُزواً ولَعِباً﴾[3] يجوز أن يعودَ على المصدر المفهوم من الفعل أي: اتخذوا المناداة، قال السمين: «وفيه بُعْدٌ إذ لا حاجة تدعو إليه مع التصريح بما يصلح أن يعود عليه الضمير»[4].

واعتاد الزمخشري أن يفرِّق بين نَزَّل وأنزل في القرآن الكريم، فالأولى

---

(١) المائدة آية ١١٣.

(٢) الورقة ٢٩١ ب.

(٣) المائدة ٥٨.

(٤) الورقة ٢٥٣ ب.

تدل على التكثير عنده، ولم يرتضِ الحلبي ذلك فكان يرى أن التضعيف في «نَزَّل» للتعدية، مرادفاً للهمزة لا للتكثير، ودعم رأيه بشواهد مناسبة(١).

ويرى الزمخشري أن المقصودَ بقوله تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاقَ النبيين لَمَا آتيتكُم من كتاب وحكمة، ثم جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لما معكم لتؤمِنُنَّ به ولَتَنْصُرُنَّه﴾(٢) هم أهل الكتاب، ويرد على زعمهم تهكماً بهم، لأنهم كانوا يقولون: نحن أَوْلى بالنبوة من محمد صلى الله عليه وسلم لأنَّا أهل كتاب، ومِنَّا كان النبيون، قال السمين: «وهذا الذي قاله بعيدٌ جداً، كيف يُسَمِّيهم أنبياء تهكماً بهم، ولم يكن ثمة قرينةٌ تبيِّن ذلك؟»(٣).

وفي الاشتقاق يرى الزمخشري أنَّ لفظة «السبت» هي مصدر «سَبَتَت اليهود» إذا عظمت يوم السبت. قال السمين: «وفيه نظر، فإن هذا اللفظ موجود، واشتقاقه مذكور في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك»(٤).

ويرى الزمخشري أن اسم الله تعالى مقحم في الآية: ﴿يخادعون اللَّهَ والذين آمنوا﴾(٥)، والمعنى: يخادعون الذين آمنوا، ويكون من باب أعجبني زيد وكرمه، المعنى: أعجبني كرم زيد، وإنما ذُكِرَ زيد توطئةً لذكر كرمه، قال السمين: «وهذا منه غير مُرْضٍ؛ لأنه إذا صَحَّ نسبة مخادعتهم إلى اللَّهِ فلا ضرورة تدعو إلى ادِّعاء زيادة اسم الله تعالى، وأمَّا «أعجبني زيد وكرمه» فإن الإعجاب أُسند إلى زيدٍ بجملته، ثم عطف عليه بعض صفاته تمييزاً لهذه الصفة»(٦).

---

(١) الورقة ٢٢٤ أ.
(٢) آل عمران آية ٨١.
(٣) الورقة ١٦١ أ.
(٤) الورقة ٢٨ أ.
(٥) البقرة آية ٩.
(٦) الورقة ١٤ ب.

وهكذا وَجَدْنَا السمين لا يرتضي توسُّعَ الزمخشري في ظاهر المعنى الذي توحي به الآية، وإنما يطالبه بأن يكون قريباً من دلالات ألفاظها، ولا حاجة إلى إعطاء هذه الألفاظ أكثر مما يكمن فيها.

(ب) ومن ناحية الصناعة، كثيراً ما وقف أَمامَهُ معترضاً على مخالفته لقوانينها، ومن ذلك أن الزمخشري كان يرى الموصولَ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾[1] مثل قوله تعالى: ﴿وخُضْتُم كالذي خاضوا﴾ فقد حذف بعض الموصول لاستطالته، ولذلك نهكوه بالحذف، وجمعه بالواو والنون علامة لزيادة الدلالة، قال الحلبي: «وهذا القولُ فيه نظر من وجهين، أحدُهما: أن قوله ظاهر في جعل هذه الآية من باب حذف نون الذين، وكان ينبغي أن يطابِقَ الضمير جمعاً. والوجه الثاني: أنه اعتقد كون أل الموصولة بقية الذي، وليس كذلك بل أل الموصولة اسم موصول مستقل»[2].

وأعرب الزمخشري قوله تعالى: «نَفسَه» من الآية: ﴿وَمَنْ يرغب عن ملَّةِ إبراهيم إلَّا مَنْ سَفِهَ نفسه﴾[3] من شذوذ تعريف التمييز نحو:

ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

وقوله:

أَجَبَّ الظهرِ ليسَ لَهُ سَنَامُ

فجعل الرقاب والظهر تمييزين، قال السمين: «وليس كذلك بل هما مشبَّهان بالمفعول به، لأنهما معمولا صفة مشبهة وهي الشُّعْر جمع أَشْعَر، وأَجَبّ وهو اسم»[4].

---

(١) البقرة آية ١٧.

(٢) الورقة ١٨ ب.

(٣) البقرة آية ١٣٠.

(٤) الورقة ٥٣ ب.

ويجيز الزمخشري زيادة «كان» وهي عاملةً، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فكيف إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

قال المؤلف: «وفي زيادتها عاملةً نظرٌ لا يَخْفى» ثم يَعْرِض تخريج الشاهد السابق[١].

وفي قوله تعالى: ﴿كُتب عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم أياماً معدودات﴾[٢] قال الزمخشري: إن «أياماً» منصوب بالصيام. قال السمين: «وهذا ليس بشيء لأنه يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو قوله «كما كُتِبَ» لأنه ليس معمولاً للمصدر»[٣].

وأعرب «إذْ» من قوله تعالى: ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم﴾[٤] بدلاً من «إذ قالتِ» الواردة في الآية ٤٢، قال السمين: «وفيه بُعْدٌ لكثرة الفاصلِ بين البَدَلِ والمُبْدَل منه»[٥].

وقَدَّر الزمخشري الصناعةَ في قوله تعالى: ﴿يريدُ الله ليبيِّن لكم﴾[٦] بقوله: يريدُ الله أن يبيِّنَ، فزيدت اللامُ مؤكدةً لإرادة التبيين. قال السمين: «وهذا خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه «أَنْ» تضمر بعد اللام الزائدة، وهي لا تُضمر فيما نص النحويون بعد لامٍ إلاَّ وتلك اللام للتعليل أو للجحود»[٧].

---

(١) الورقة ٥٧ أ.

(٢) البقرة آية ١٨٣.

(٣) الورقة ٦٨ أ.

(٤) آل عمران آية ٤٥.

(٥) الورقة ١٤٥ ب.

(٦) النساء آية ٢٦.

(٧) الورقة ٢٠٦ ب.

ويرى أن جملة ﴿واتخذ اللَّهُ إبراهيمَ خليلا﴾[١] معترضة، نحو ما يجيء في الشعر من قولهم: والحوادِثُ جَمَّةٌ. قال السمين: «فإن عنى بالاعتراض المصطلحَ عليه فليس ثَمَّ اعتراض، إذ الاعتراض بين متلازمين، وتنظيره بقوله: «والحوادث جَمَّة» يُشْعِر بالاعتراض المصطلح عليه»[٢].

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم﴾[٣]: إن في السؤال معنى القول، فلذلك وقع بعده: ماذا أُحِلَّ لهم، كأنه قيل: يقولون ماذا أُحِلَّ لهم، قال المؤلف: «ولا حاجَةَ إلى تضمُّن السؤال معنى القول، لأن السؤالَ يُعَلَّق بالاستفهام كمسببه»[٤].

(ج) وفي صدد القراءات كان الزمخشري أحد الذين لا يرعوون عن ثَلْبها حين يجدونها تخرج عن تفسيراتهم وقواعدهم، لذلك وقف منه المؤلف موقف المزيِّف لأقواله: فقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام في ﴿يغفر لمَن﴾[٥] واستضعف الزمخشري ذلك، ونسب رواة أبي عمرو للخطأ واللحن لقلة ضبطهم ودرايتهم فيما زعم، فهاجمه وقال: «وهذا منه غير مُرْضٍ، إذ القراء مَعْنِيُّونَ بهذا الشأن لأنهم تلَّقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يَقِلُّ ضبطهم؟ وهو أمر يدرك بالحس السمعي، ومن جملة رواة أبي عمرو اليزيدي إمام النحو واللغة فكيف يقال: إن الراوي عن أبي عمرو مخطىء؟»[٦].

ووصف الزمخشري قراءةَ ابن محيصن: ﴿ثم أَطُّرُه﴾[٧] بإدغام الضاد

---

(١) النساء آية ١٢٥.

(٢) الورقة ٢٢٠ أ.

(٣) المائدة آية ٤.

(٤) الورقة ٢٣٥ أ.

(٥) البقرة آية ٢٨٤.

(٦) الورقة ١٢٠ ب.

(٧) الآية ١٢٦ من البقرة.

في الطاء بأنها مرذولة لأن الضاد عنده من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ولا تدغم هي في غيرها وهي حروف: ضم شفر، قال المؤلف: «وفيه نظر؛ فإن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، وعرض أمثلة من إدغام القرَّاء لها»(١).

وقرأ ورش عن نافع بإبدال الهمزة الثانية ألفاً مَحْضَةً من قوله تعالى: ﴿أأنذرتهم﴾(٢) فوصفها الزمخشري باللحن، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدِّهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال المؤلف: «وهذا منه ليس بصوابٍ لثبوت هذه القراءة تواتراً» ثم يَعْرِضُ ما يؤكد صِحَّةَ القراءة(٣).

وقرأ عمرو بن عبيد: ﴿ألم . اللَّـه﴾(٤) بكسر الميم. قال الزمخشري: وما هي بمقبولة، فردَّ عليه بقوله: «والعجبُ منه كيف تجرَّأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزلة»؟(٥).

(د) رأينا المؤلِّف في الفقرات السابقة وهو ينتقد الزمخشري في أمثلة ليس لأبي حيان علاقةٌ فيها، وكان في نقده صريحاً كلَّ الصراحة، وذلك يعكس مذهبه، غير أننا نجده يؤيده في أمثلة أخرى، وتلك الأمثلة ليس لأبي حيان علاقة فيها أيضاً، غير أنها لا تبلغُ مَبْلَغَ المناقشات التي كنا أشرنا إليها وهي لا تتعدَّى مجاراته له في أبعاد المعاني التي يصل إليها، أو ارتياحه لوجه الصناعة الذي ذهب إليه(٦).

---

(١) الورقة ٥٢ ب.
(٢) البقرة آية ٦.
(٣) الورقة ١٢ ب.
(٤) آل عمران آية ١.
(٥) الورقة ١٢٣ ب.
(٦) انظر الورقة ٤ أ، ٣٤ أ، ١٦٧ ب، ٢٢٧ ب، ٢٢٩ أ، ٢٦٢ أ، ٢٧١ ب، ٢٨٤ ب.

٧ ـ المفسـر:

عندما رسم المؤلف منهجَ كتابه في المقدمة أوضح أن مهمته هي البحث في علوم خمسة هي: اللغة والإعراب والتصريف والمعاني والبيان، ولدى استعراض كتابه لاحظنا تَمَسُّكَه بهذه العلوم، فلم يكن لِيَتَعَدَّاها إلى التفسير، الأمر الذي قد نجده في كتب الإعراب الأخرى، فهو لا يخوض في التفسير إلا بالقَدْر الذي يتصل بالمعاني والإعراب، ومِنْ هنا لم يكن يشير إلى المذاهب الفقهية والروايات المأثورة سوى إشارات عابرة، وكأنه كان يشعر كلما هَمَّ أن يخوضَ فيها أنَّ عليه أن يبقى وفيّاً بما رسمه في منهجه.

ومن مظاهر حديثه عن التفسير أنه قد يُضَعِّفُ بعضَ الروايات المأثورة في التفسير مستنداً إلى بعض الحقائق اللغوية، فقد رُوِيَ عن عليّ أن العِجْل إنما سُمِّي بذلك لأنهم تَعَجَّلُوا عبادَته قبل مجيء موسى، فيردُّ على هذا التفسير بقوله: «وهذا لا يَصِحُّ عنه فإن هذا الاسم معروف قبل ذلك»(١).

وأكثر ما نلقاه فيه أنه يعرض أقوال المفسرين في معنى كلمة معينة من الآية دون أن يُرَجِّح شيئاً من هذه الأقوال، ففي قوله تعالى: ﴿قالوا: أَتُحَدِّثُونَهُم بما فَتَحَ الله عليكم ليحاجُّوكُم﴾(٢) قال: «والفتح هنا معناه الحكم والقضاء، وقيل الفَتَّاحُ: القاضي بلغة اليمن، وقيل: الانزال، وقيل: الإعلام أو التبيين أو المَنّ، وكل هذه أقوال مذكورة في التفسير»(٣).

وقد يرفض بعضَ التفاسير دون أن يُبَيِّنَ سبب الرفض، فقد فسَّر ابن عطية قوله تعالى: ﴿ثم تَوَلَّيْتُمْ إلاَّ قليلاً منكم﴾(٤) بأن القلة في الإيمان،

---

(١) الورقة ٥٩ من نسخة ع.

(٢) الآية ٧٦ من البقرة.

(٣) الورقة ٣١ ب.

(٤) البقرة آية ٨٣.

أي لم يَبْقَ حين عَصَوا وكفر آخرهم بمحمد صلى الله عليه وسلم إلا إيمان قليل إذ لا ينفعهم، فردَّ عليه السمين بقوله: «وهذا قولٌ بعيد جداً أو ممتنع»(١).

وقد يبرر رفضَه للتفسير ويأخذ الحجَّة من الآية نفسها، فقد قال السدِّي وابن جريج في قوله تعالى: ﴿وأَشْرِبُوا في قلوبهم العِجْلَ﴾(٢) إن الإشراب هنا حقيقةٌ، لأنه يُرْوى أن موسى عليه السلام بَرَدَ العجل بالمبرد ثم جعل تلك البُرادة في ماء وأمرهم بشربه، فَمَنْ كان يحب العجل ظهرت البرادة على شفتيه»، ويتعقب المؤلف هذا التفسير بقوله: «وهذا يَرُدُّه قوله تعالى: «في قلوبهم»(٣).

وقد ينقل المؤلف رأي الزمخشري في تضعيف بعض التفسيرات، ويمسك عن التعليق على هذا التضعيف، فقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ألم تَرَ إلى الذين خَرَجوا من ديارهم وهم ألوفٌ﴾(٤) إن تفسير بعضهم للآية «خرجوا وهم مُـؤْتلفون» من بِدَعِ التفاسير(٥).

وقد يَعْرِض أكثر من رأي ويرجِّح أحدها دونَ أن يُبْدِي حُجَّةً لهذا الترجيح، ففي قوله تعالى: ﴿لا يَسْأَلُونَ الناس إلحافاً﴾(٦) تفسيران، أحدهما: أنهم يسألون لكن لا بإلحاف، والآخر أنهم لا يسألون ولا يُلْحفون، قال المؤلف: «والمعنيان منقولان في التفسير، والأرجح الأول عندهم»(٧).

---

(١) الورقة ٣٥ ب.
(٢) البقرة آية ٩٣.
(٣) الورقة ٩١ أ.
(٤) البقرة آية ٢٤٣.
(٥) الورقة ٩٧ ب.
(٦) البقرة آية ٢٧٣.
(٧) الورقة ١١٠ ب.

وقد يتخذ موقف المحافظة الشديدة من التأويلات البعيدة، فهو يُشَنِّع على أبي حيان تفسيره لقوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ الله الجهر بالسوء إلا مَنْ ظُلِم﴾[1] ويقول: «وأمَّا تأويل الآية بما ذكره فالتجـوُّزُ في ذلك أمـر خطر فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على مثله»[2].

وهكذا لم يكن المؤلف ليعدم الإشارة إلى التفسير أو يدلي رأياً فيه كلما سنحت الفرصة له، ولكنه كان يحس دائماً أنه رجل نحو ولغة، وسيبقى ملتزماً بالمنهج الذي ارتضاه.

□ □ □

(١) النساء آية ١٤٩.

(٢) الورقة ٢٢٧ أ.

الخـــاتمـــة

عرضنا في الدراسة السابقة معالم الكتاب، فأوضحنا مصادره وقسمناها إلى مصادر رئيسة ومصادر ثانوية، ثم تحدثنا عن منهج الكتاب وأهميته، وبعد ذلك أخذنا في تفصيل مذهب المؤلف، فقد كان بصريَّ الاتجاه ملتزماً بالقراءات والصناعة وظاهر النصوص، وشرحنا موقفه من أصول الصناعة ونعني بها السماع والقياس والاستصحاب، ثم بيَّنَّا موقفه من القراءات شاذها ومتواترها، ثم فصَّلنا في مناقشاته للمعربين أبي حيان وأبي البقاء وابن عطية والزمخشري، وعرضنا أخيراً جانب التفسير في الكتاب.

ونرجو أن نكون قد قَدَّمْنا بهذا ما يضيء للقارىء الكريم معالم الكتاب ويوضّح مَسارَه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

□ □ □

وصف مخطوطات الكتاب

تتوزَّع في مظان المخطوطات العربية نسخ كثيرة من الكتاب، سواء في المشرق أو في المغرب، فلا تكاد مكتبة كبيرة للمخطوطات تخلو من نسخةٍ منه كاملة أو ناقصة، وهذا في الحقيقة يشير إلى ذيوع الكتاب وانتشاره. وقد قمت بالاطلاع على طائفة كبيرة منها، وصَوَّرْتُ بالمايكروفلم ما رأيته مفيداً لي في عملي، ثم شرعت في تكبير هذه الأفلام، كما أنني اكتفيت بالاطلاع على طائفة منها عن قرب من دون تصويرها. وسوف أصف الآن ما وقع لي من نسخ الكتاب، ولا أريد الحصر لما ذكرته من كثرةالنسخ المخطوطة من ناحية، ولأنني عثرت على النسخة التي قطعت قول كل خطيب وهي نسخة المؤلف من ناحية ثانية.

نستطيع أن نُقَوِّمَ مخطوطات «الدر» على شكلين: مخطوطات عالية القيمة، وقد اعتمدناها في التحقيق، ومخطوطات مهملة بسبب رداءتها، أو صعوبة الحصول عليها.

١ ــ المخطوطات عالية القيمة:

وسوف نسردها حسب قيمتها لدينا:

١ ــ **نسخة الأصل**: وهي بخط المؤلف، وإعرابه يشمل القرآن الكريم كله وهي في أربعة مجلدات:

ــ **المجلد الأول**: من أول القرآن الكريم من الاستعاذة إلى الورقة ١٨٠ حيث تبدأ الآية ٤٤ من آل عمران. ولم يسجل المؤلف على هذا المجلد تاريخ نسخه. وهو برقم (١١٦).

ـ **المجلد الثاني**: من الورقة ١٨١، والآية ٤٤ من آل عمران إلى الورقة ٤٥١ حيث يبدأ بالآية ٩٨ من التوبة، وقد كتب المؤلف في خاتمة هذا المجلد سنة نسخه وهي سنة ٧٣٣، وهو برقم (١١٧).

ـ **المجلد الثالث**: من الورقة ٤٥٢ والآية ٩٨ من التوبة إلى الآية ٢٢ من سورة النمل عند الورقة ٦٩٢. وقد كتبه المؤلف سنة ٧٣٣ وهو برقم (١١٨).

ـ **المجلد الرابع**: من الورقة ٦٩٣، عند الآية ٢٢ من سورة النمل إلى آخر القرآن الكريم، وقد فرغ منه سنة ٧٣٤، وهو برقم (١١٩).

وهذه المجلدات الأربعة محفوظة في مكتبة شهيد علي باشا في استانبول بتركيا تحت رقم (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١١٩). وقد اطلعت عليها بنفسي في أثناء سفري إلى استانبول، وباشرت فحصها على نحو دقيق، وتبين لي بالدليل القطعي أنها بخط المؤلف، ولم أقع على أي إشارة تجعلني أشك في هذا الحكم: فنحن نقرأ في خاتمة الجزء الثاني العبارة التالية: «تمَّ الجزء الثاني بحوله وقدرته على يد عبده وفقيره أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي حامداً ومُصَلِّياً في شهور سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة»، ومثل هذه العبارة نقرؤها في خاتمة الثاني والثالث. كما نقرأ في أول الجزء الثاني عبارة كتبها مالك النسخة: «ملكه بالبيع الصحيح من ورثة المصنف محمد السلمي الشافعي»، كما نطالع في أول النسخة عبارة «خطه رحمه الله». وتبدأ النسخة بالبسملة رَبِّ أَعِنْ ويَسِّرْ، ثم بالحمد والثناء، وليس فيها ما نجده عادة في النسخ الأخرى من كلام النُسَّاخ من مثل: قال الإمام العَلَّامة إمام دهره وفريد عصره.

وتختلف الصفحات من حيث عدد الأسطر، فثمة صفحات تضم أربعين سطراً تقريباً، وفي كل سطر أكثر من عشرين كلمة، على حين أن بعض الصفحات تضم عشرين سطراً، وفي كل سطر عشر كلمات. وقد حدث سقط

من هذه النسخة وذلك من الآية ٢٤ إلى الآية ٦١ من البقرة، ولا ندري عدد صفحات هذا الإعراب لأن المخطوطة غير مرقمة، كما سقطت الورقة ٣٦ كلها. ويعتري الخرم بعض الصفحات ولا سيما الورقتان ٣٧، ٤٥. وقد تغيَّر خط النسخة في أوراق: ٥ ب، ٦ أ ومن ١٢ ب إلى ٢٦ أ، ١١٧ ب، ١١٨ أ، ١١٨ ب، ١١٩ أ. ويبدو أن مالك النسخة قد وجد هذه الأوراق ساقطة من نسخته فنقلها من نسخة ثانية. ويبدو أن النسخة التي نقل منها كانت موثقة كاملة، ولذلك فإن الأخطاء التي نجدها في هذه الأوراق التي تغيَّر خطها محدودة، وقد أَثْبَتْنا الأصل وأشرنا إلى الاختلافات المهمة عن باقي النسخ. وقد حدث اضطراب كبير في ترتيب أوراق هذه النسخة في أثناء تجليدها، فالورقة ١٠٨ أ مثلاً وُضِعت عند الورقة ٩٩، والورقة ١٠٠ أ وضعت عند الورقة ١٠٥، ويبدو أن الكتاب كان مبعثر الأوراق لدى العثور عليه، ولم يهتد القائمون على المكتبة إلى ترتيبه على نحوٍ سليم فجلَّدوه على غير هدى وعلم، وقد دفَعَنا هذا إلى نظر طويل في تسلسل الإعراب من ناحية، والاستئناس بالمعنى من ناحية ثانية، وسير النسخ التالية من ناحية ثالثة.

أما عن خط المؤلف فقد كان من النوع النسخي وهو يحتاج إلى تمرُّسٍ فيه، فقد كان يهمل التنقيط أحياناً ولا يضبط سوى المشكل، ولم يكن يضع أية علامة للشعر، فقد يتابع كتابة بعض كلمات البيت في السطر الثاني، أو تراه يؤكد مذهبه بكلمتين من الشعر العربي من دون أية إشارة إلى ذلك.

ونحن أمام سؤالين يطرحهما علماء المخطوطات عندما يصادفون نسخاً بخط المؤلف: هل هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؟ وهل هي المبيضة أو المسودة؟ الواقع أننا لا نملك أجوبة قطعية عن هذين السؤالين، ولكننا نستطيع أن نقرر على سبيل أغلب الظن أن نسخة الأصل التي وصلتنا هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؛ وذلك لأن نسخ الكتاب على كثرتها وانتشارها لم نجد من بينها نسخة واحدة تنفرد بأي زيادة أو تعديلٍ أساس، ولم نقع

على نسخة ثانية بخط المؤلف يقول فيها: إن نسخته تلك معتمدة وغيرها ليس بمعتمد. أما جواب السؤال الثاني فهو ميسور وذلك لكثرة الإضافات التي نجدها على أطراف النسخة بخط المؤلف فهي على هذا مُسَوَّدَتُه، ويؤكد ذلك أن الرجل انتهى من نسخها سنة ٧٣٤هـ، وسنة وفاته ٧٥٦هـ، فالبعد الزمني كبير، فإما أن يكون قد نسخ نسخة ثانية بخطه على أساس أنها مُبَيَّضَتُه ولم تصلنا، وإما أن يكون قد اكتفى بمسودته التي وصلتنا، ومما يؤكد أن الكتاب كما يريده مؤلفه هو هذه النسخة التي وصلتنا ــ على الرغم من كونها مسودته ــ أن جميع النسخ التي اطلعنا عليها وهي كثيرة عدداً مختلفة مكاناً تتفق مع النسخة التي وصلتنا من حيث إقرار إضافاته وسَيْرُها مع عبارة المؤلف كلمة كلمة فلا نجد تعديلاً أو إضافة جديدة أو حذفاً، صحيح أنها تتفاوت من حيث القيمة العلمية ولكنها تتفق مع النسخة التي وصلتنا.

أمَّا مسألة الزيادات فإننا نجد على أطراف كثير من الصفحات جملاً تقصر أو تطول، كان المصنف يكتبها بخطه ويشير إلى مكانها بإشارة مميزة، وهذا يعني أنه يرغب في إضافتها إلى الأصل، وقد فعلنا ذلك. ونستطيع أن نصنف الزيادات على نوعين:

أولاً: ما أضافه المصنف في الوقت الذي كان يكتب فيه النسخة، حيث نراه مثلاً يغفل كلمات من قبيل السهو مثلاً، ثم يعود إلى تسجيلها على جانب الورقة، ويمضي في هذه الزيادات التي أغفلها أولاً غير ملتفت إلى ما أخذه من المساحة البيضاء الباقية وهو يسجل على طرفها، ففي الورقة ١١١ مثلاً استغرقت إضافاته جانباً كبيراً من الورقة، مع العلم أنه يكتب وقد أدارها، وعندما عاد إلى موضوعه الأول لم يَعُد السطر الواحد يتسع إلى أكثر من ثلاث أو أربع كلمات حيث إن باقي السطر قد شغله بتسجيل إضافته التي رآها.

ثانياً: ما كتبه المصنف بعد فراغه من النسخة، ويبدو هذا من كتابة الإضافات بمداد مغاير أو باختلاف في حجم الكلمة، فهو مثلاً كان قد قرر أن

هناك أربعة أوجه في إعراب هذه الكلمة، ثم يعود فيشطب على لفظه «أربعة» ليضع بدلاً منها«خمسة»، ثم يضع إشارة بعد ذكره الأوجه الأربعة وينتحي جانباً من الورقة ليسجل الوجه الخامس. ومن هذا القبيل ما نراه عندما يشرح معنى غامضاً لنَقْلٍ كان قد أثبته، فيبدأ إضافته بقوله «يعني»، أو يضيف شاهداً شعرياً إلى شواهد المسألة، أو يضيف اسم بعض القَرَأة الذين قرؤوا الوجه الذي يُوَجِّهُه في الآية، وقد يضيف وجهاً في الهامش ويَعُدُّه السادس مثلاً، وهذه الإضافة يضعها في ثنايا الوجه الخامس الذي لم ينته بعد من عرضه ومناقشته.

والحقيقة أنه ليس لدينا أية إشارة تُحَتِّمُ أنه كتب هذه الإضافات بعد فراغه من كتابة النسخة كلها، ويبقى حكمنا السابق من قبيل الترجيح، وهو إن ثبت فإنه يرفع من قيمة النسخة إضافةً إلى أنها بخط يده، فهي نسخة حَظِيَتْ بمراجعة المؤلف نفسه فباشر فيها التسديد والتعديل.

٢ ـ نسخة ع: وهي في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ١٣٢ تفسير، مصورة عن متحف الأوقاف بالأستانة، ورقمها في الأصل ١٥٩٣، وكُتِبَ على ورقة التعريف بها أنها في ٥٥٧ صفحة، ولكن تبين أنها في ٩٠ ورقة فقط. ولم يهتد القائمون على المعهد وقت تصويري هذه النسخة إلى السر في هذا الاختلاف. وهي تبدأ بأول القرآن الكريم، وتنتهي عند إعراب قوله تعالى ﴿وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعَمَّر﴾(١) وقد اعترى الخرم والرطوبة هذه النسخة في كثير من صفحاتها ولا سيما جوانبها، ولكنها تبقى نسخة قيِّمة، وقد كنا نستعين بها كثيراً لتحقيق الأوراق التي سقطت من نسخة الأصل، أوعندما تغمض هذه الأخيرة في توضيح كلماتها. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة إشارة إلى اسم ناسخها وتاريخ نسخها

---

(١) الآية ٩٦ من البقرة.

فإننا نرجِّح أن ناسخها هو البدرالبشتكي[1] الذي كتب نسخاً كثيرة من «الدر المصون» وذلك لأن خطه متميز من ناحية، ولأنه أشار في إحدى النسخ ـ كما سنرى ـ إلى أنه كتب ثماني نسخ من الكتاب نفسه فقد تكون نسخة ع هذه إحدى هذه النسخ.

والنسخة مضبوطة المُشْكِل مهتمة بالتنقيط وفَصْلِ الشواهد الشعرية عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين. وقد حدث اضطراب في ترتيب أوراقها من مثل الأوراق: ١٢ ـ ١٨ ـ ٤٠ الأمر الذي حدث في نسخة الأصل؛ وقد أشرنا إلى سببه وهو الخطأ في تجليدها في أثناء العثور عليها مبعثرة، وهذا ما يلاحظه الباحثون كثيراً.

٣ ـ **نسخة ب**: وهي في دار الكتب المصرية برقم ١٠٨ تفسير، وقد بقي من مجموع الكتاب المجلدات: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦. ويقع المجلد الثاني منها في ٢١٧ ورقة، ويبدأ من البقرة عند الآية ٢٧٢ وهي قوله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم﴾ وينتهي في المائدة عند الآية ٢٧: ﴿واتلُ عليهم نبأ ابْنَيْ آدم﴾.

وهذه النسخة مكتوبة سنة ٨٠٠هـ بخط البدر البشتكي فهي إحدى نسخه الثماني. وتضم الصفحة نحواً من ٢٣ سطراً وفي كل سطر ٢٠ كلمة. وقد وقع في المجلدات السابقة خروم ورطوبة ولا سيما الأوراق الأولى من كل مجلد.

أما عن قيمتها فهي عالية وذلك لأن تاريخ نسخها قريب جداً من عهد المؤلف، ثم إن كتابتها تشير إلى عِلْمِيَّة ناسخها، وأذكر أن المرحوم الأستاذ رشاد عبدالمطلب خبير المخطوطات في الجامعة العربية أثنى على الناسخ

---

(١) محمد بن إبراهيم، كتب بخطِّه ما لا يدخل تحت الحصر، كان يكتب في اليوم خمس كراريس. توفي في سنة ٨٣٠. انظر: الضوء اللامع ٦/٢٧٧.

وقال: إنه نسخ كثيراً من مخطوطات الإمام الذهبي. كما أن النسخة منقوطة ولكنَّ ضبط المشكل فيها نادر. وعندما كان المؤلف يضيف بعض الزيادات كان هذا الناسخ يفطن إلى موضعها الذي يريده المؤلف، وهذا ما كانت النسخ الأخرى تضلُّ فيه وتتعثر. وأغلب الظن أن النسخة منقولة عن الأصل، وهذا ما كنا نحس به في أثناء المعارضة بينهما.

٤ ـ **نسخة ش**: وهي في مجلدين برقم (٧٦) و(٧٧) في مكتبة أيا صوفيا باستانبول. أما المجلد الأول فيبدأ من أول الأعراف إلى أول النور، ويقع في ٣٩٦ ورقة. وأما المجلد الثاني فهو من أول النور إلى آخر القرآن ويقع في ٣٥٥ ورقة. وهذه النسخة بخط البشتكي، ويبدو أنها منقولة عن خط المؤلف، وذلك لأن ناسخها يقول في خاتمة المجلد الأخير: «تم كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، قال مؤلفه: وافق الفراغ منه تصنيفاً وكتابة في العشر الأوسط من شهر رجب الفرد من شهور سنة ٧٣٤، وكتبه أحمد ابن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي هكذا وجد بخطه، وانتهى تعليق هذه النسخة، وهي ثامن نسخة علقتها من هذا الكتاب في مستهل رجب. الفقير إلى لطف الله وعفوه محمد بن إبراهيم بن محمدالشهير بالبدر البشتكي اللهم اغفر له وارحمه يا رب العالمين».

وهذه النسخة ذات قيمة عالية، وكنا نستأنس بها كثيراً في تحقيق الأعراف ومابعدها، وذلك لقلة أخطائها وإتقان ناسخها وكونها قريبة من زمن المؤلف، وهي كما أشرنا منقولة عن نسخة المؤلف. أما عدد سطورها فهي خمسة وعشرون سطراً في الصفحة، ويضم السطر نحواً من أربع عشرة كلمة، وهي من النسخ التي وقَفْنا عليها لدى زيارتنا لاستانبول.

٥ ـ **نسخة ي**: وهي برقم (٤٨) و(٤٩) و(٥٠)، محفوظة في مكتبة «يني جامعة» باستانبول، وتقع في ثلاثة مجلدات، وهي مكتوبة في الثالث

والعشرين من شوال سنة ٩٧٨هـ. وترصد الآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة يوسف فقط، وتضم الصفحة منها ٣١ سطراً، وفي كل سطر ١٩ كلمة. وخطها نسخي جيد واضح، ويَفْصِل ناسخها الشعر عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين صغيرتين. وعلى الرغم من بُعْدِها عن زمن المؤلف فهي تُعَدُّ من النسخ القيمة المعتمدة لدينا؛ وذلك لقربها من نسخة الأصل فهي منقولة منها أو من نسخة نقلت عن الأصل، وذلك ما لاحظناه لدى إجراء المقابلة، ولكن ناسخها لم يكن برجل علم فلم تَخْلُ من الأخطاء في كل صفحة منها، وقد يعود بعض هذه الأخطاء إلى غموض خط نسخة الأصل مما يجعل هذا الناسخ يرسم الكلمة رسماً، كما أن الزيادات التي كان المؤلف يضيفها إلى جانب أوراقه كانت تُسْقِطها هذه النسخة، أو تضل في معرفة مكانها الصحيح، إلا إذا كانت هذه الزيادات واردة في مكان واضح فيلحقها الناسخ بمكانها الصحيح.

وكانت هذه النسخة متن التحقيق عندما حصل سقط في أوائل نسخة المؤلف، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه، ولم نستطع إثبات نص نسخة (ع) لكثرة الخروم فيها، كما أننا لم نثبت نص نسخة (ب) لفقد المجلد الأول منها، وعلى الرغم من أننا أثبتنا نص (ي) ولكننا قد نفضِّل عليها أحياناً نسخة (ع) لأنها أعلى قيمة منها.

٦ ــ **نسخة ح**: وهي نسخة كاملة تقع في مجلدين كبيرين، محفوظة في المكتبة الأحمدية بمدينة حلب في سورية، تحت رقم ١١٠ تفسير، وتشمل القرآن كله، وليس فيها ما يشير إلى تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها، وعدد سطورها ٣٧ سطراً في الصفحة، وفي كل سطر نحو من سبع عشرة كلمة. ويكثر فيها إغفال الكلمة من التنقيط، وليس فيها ضبط، واعتراها سقط كثير، والشعر فيها غير مفصول عن كلام المؤلف، ولكنه عندما يبدأ بآية جديدة كان يكتب عبارة «قوله» بخط كبير مغاير. وقد تغيَّر خط الناسخ من الصفحة ٢٦١، ومن هذه الورقة تبدأ الأخطاء الفاضحة، حيث إن الناسخ الجديد كان بعيداً كل

البعد عن قواعد العلم، فهو غالباً ما يرسم الكلمة رسماً، مما اضطرنا إلى توقُّف الاعتماد عليها بدءاً من هذه الصفحة، وأما ما قبل ذلك فقد كنا نستأنس بها وبخاصة عندما حدث سقط من نسخة الأصل أو اعتراها الخرم أو غمضت قراءتها.

٧ ــ **نسخة ص**: وتقع في مجلد واحد برقم (٧٥) محفوظة في مكتبة آيا صوفيا باستانبول، وعدد أوراقها **٥٣٢** ورقة، من أول القرآن الكريم إلى آخر الأنعام، وهي بخط أحمد البحيري الأزهري وليس عليها تاريخ النسخ. وهذه النسخة من النسخ الرديئة التي وقفنا عليها فلا يخلو سطر واحد منها من تصحيف أو تحريف أو سقط، وكان الناسخ يجهل تماماً قواعد العربية. ومما زادها سوءاً أنها مضبوطة كلها، ولكن هذا الضبط بعيد عن الصواب، وإن كان الخط في غاية الجودة. وتضم الصفحة **٣٣** سطراً، وفي كل سطر **١٤** كلمة، وتتشابه كثيراً مع نسخة (ح)، ولا يبعد أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد لأن بينهما تشابهاً في السقط والتصحيف والتحريف، وإن كانت (ح) أعلى قيمة منها، ولا نستطيع أن نرجح كون (ص) منقولة من (ح) لأن ثمة سطوراً مثبتة في الأولى وتخلو منها الثانية.

وقد اهتم الناسخ بتزيين نسخته وترتيبها، وذلك يبدو في جمال الخط وفصل الشعر عن غيره والتزام الدقة في حجم كل سطر. أما اعتمادنا عليها فقد كان محدوداً ومشوباً بالحذر.

٨ ــ **نسخة ك**: وهي برقم (١٠٧) تفسير. محفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية. وبقي منها المجلد الثالث والمجلد الثامن فقط. يبدأ الثالث من قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خَلَتْ من قبله الرسل﴾(١)، وينتهي عند قوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بَحِيرَةٍ ولا سائبة﴾(٢). ويقع في

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٢) الآية ١٠٣ من المائدة.

١٩٦ ورقة. وتضم الصفحة ٢٣ سطراً، وفي كل سطر ١٣ كلمة. وقد تَغَيَّر الخط في أواخرها. وليس في النسخة ما يشير إلى تاريخ نسخها واسم ناسخها. وأما اعتمادنا على هذه النسخة فقد كان محدوداً، حيث إن فيها سقطاً ولا تخلو من التصحيف والتحريف، وإن كنا نستضيء بها عند الحاجة.

٩ ــ نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة، وهي برقم (٢٢٨/١٢١) تفسير، في مجلد واحد، وتاريخها سنة ١١٧٨، بخط نسخي مذهب جميل، صفحاتها ١٤٢٢، وطول الصفحة ٣٢ سم وعرضها ١٨ سم، وفي الصفحة نحو من أربعين سطراً وفي كل سطر عشرون كلمة تقريباً. وهذه النسخة مليئة بالأخطاء التي تعود إلى التصحيف والتحريف، ونحن نرجح أن يكون كاتبها ليس برجل علم، غير أننا كنا نستأنس بها عندما يحدث سقط في نسخة المؤلف، وقد حدث أن تغيَّر خط نسخة الأصل في أوراق محدودة، ولذلك عُدْنا إلى ما بين أيدينا من نسخ لنقوِّم النص ونسدده.

* * *

٢ ــ المخطوطات المهملة:

وثمة نسخ أخرى للكتاب، نكتفي بذكر مظانِّها أو عَرْض وَصْفٍ موجز لها، لكونها ليست بذات قيمة أو لصعوبة الحصول عليها.

(أ) **نسخة المركز الثقافي في مدينة حماه بسوريا**: وهي في ثلاثة مجلدات كبيرة، الجزء الأول منها ينتهي بأول المائدة، وعدد أوراقه ٣٨٦ ورقة، وفي كل صفحة ٣٥ سطراً، وفي كل سطر نحو من ١٣ كلمة، وخطها نسخي، وهي مكتوبة سنة ١١٤١هـ.

(ب) **نسخ المكتبة الظاهرية**: وتضم المكتبة الظاهرية بدمشق أجزاء مبعثرة تعود إلى نسخ مختلفة من الكتاب، منها: نسخة تبدأ من أول القرآن الكريم وتنتهي في أواخر سورة يوسف، انفرطت أوراقها، وكتبت سنة ١٠٠٣ بالمدينة المنورة، عدد أوراقها ٤٧٨ ورقة، برقم (٣٩١٧/ علوم قرآن).

ومنها: نسخة من أول الرعد إلى آخر الكتاب برقم (٥٦٥٢ / قرآن). ومنها: نسخة حديثة تقع في أربعة أجزاء، أما الأول فهو في ٣٣٤ ورقة برقم (٧٠٩٤/ علوم قرآن)، يبدأ من أول القرآن الكريم إلى آية ٢٢٣ من البقرة، وينتهي الجزء الثاني بإعراب آخر سورة آل عمران، ويقع في ٢٨٢ ورقة، ويبدأ الجزء الثالث بإعراب سورة النساء، وينتهي بآية ١٠٢ من المائدة، وهو في ٢٨٤ ورقة، وثمة جزء رابع يتممها ينتهي بإعراب آخر التوبة، ويقع في ٣٥٧ ورقة.

(ج) **نسخة المكتبة التيمورية**: وهي برقم (٣٨٤/ تفسير)، محفوظة في دار الكتب المصرية، وهي في عشرة مجلدات، فُقِد منها الأول، ويبدأ الثاني بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تعجَّل في يومينِ فلا إثْمَ عليه﴾ من البقرة، وهو في ٦٢٣ ورقة، ويقع الثالث في ٣٢٣ ورقة، ويبدأ بسورة النساء وينتهي بالمائدة، وقد جرى إتمام المجلد الثاني من آية ١٧٢ إلى الأخير عن نسخة (١٠٨/ تفسير)[١]، بخط حديث.

(د) **النسخة الأزهرية**: في مجلد واحد هو الثالث من أصل النسخة، يقع في ٣١١ ورقة، برقم (٢٩٨) في مكتبة رواق الأتراك بالأزهر.

(هـ) **النسخة السعودية**: وهي محفوظة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية، وهي الجزء الثالث من أصل النسخة، برقم (١/٢٢٤٠ تفسير السعودية)، وبرقم متسلسل (٢٥)، ويستغرق ٢٢٠ ورقة، وقد كتبت سنة ٨٠٧ هـ.

(و) **النسخة التيمورية**: وهي نسخة أخرى من أول الزمر حتى نهاية الكتاب برقم (٦١٤/ تفسير)، في مجلد واحد كبير، تاريخ نسخها سنة ١٠١٣هـ في ٢٢٤ ورقة.

---

(١) انظر وصف هذه النسخة في عرضنا للمخطوطات عالية القيمة.

وقد أشار بروكلمان إضافة إلى ما عرضنا له بالوصف إلى النسخ التالية[1]:

١ ـ **نسخة غوتة**: ألمانيا الشرقية برقم (٥٣٣).

٢ ـ **نسخة راغب باشا**: في تركيا، وتقع في أربع مجلدات، برقم (٢٤).

٣ ـ **نسخة كوبرولي**: في تركيا، وتقع في مجلد واحد، برقم (٩٩).

٤ ـ **نسخة مكتبة الجزائر**: برقم (٣٤٨).

٥ ـ **نسخة المكتب الهندي**: بلندن، برقم (١١٤١).

٦ ـ **نسخة تونس جامع الزيتونة**: وتقع في عشرة مجلدات برقم (٧٣).

٧ ـ **نسخة داماد زاده**: بتركيا، برقم (٩٥).

٨ ـ **نسخة الموصل**: برقم (١٠٢).

٩ ـ **نسخة رامبور بالهند**: وتقع في خمسة مجلدات، الفهرست ٥٧/١.

وبهذا نكون قد عَرَضْنا ما وصل إليه علمنا عن مخطوطات «الدر المصون» وأعتقد أن الباحث يستطيع أن يدفع مقومات العمل العلمي إلى الأمام، ونرجو أن نكون قد أفَدْنا منها بتحقيقنا للكتاب وتقديمه إلى المكتبة الإسلامية.

□ □ □

---

(١) تاريخ الأدب العربي ١١١/٢، الذيل ١٣٨/٢ (بالألمانية).

منهج التحقيق

١ ـ المتن:

رأينا في عرض المخطوطات أن ثمة نسخاً كثيرة جداً للكتاب، وبما أنه توفَّر لدينا نسخة كاملة بخط المؤلف نفسه فقد قطعت جهيزة قول كل خطيب، وهذا ما جَعَلَنا نثبتها في المتن، وقد ذكرنا في وصفها أنها قريبة من الوضوح. وقد حُفِظ جُلُّها من الخروم وما يعتري المخطوطات القديمة عادةً. ولم نر أية فائدة لإثبات اختلافات النسخ التي رجعنا إليها، أو إثبات ما تختلف به نسخة الأصل عن غيرها؛ وذلك لأن مثل هذه الاختلافات إنما يذكرها المحقق لغرض مهم، وهو المحافظة على ما وصل إليه من النسخ التي يعمل فيها، وإنْ هو إلا مجتهد يثبت في المتن ما يراه مستقيماً يعطي لكتابه الغرض المنشود، ومن هنا كان إثبات اختلافات النسخ في نصوص ضاعت منها نسخة المؤلف وسيلة لتقويم ما بقي من النسخ الأخرى واختيار أقرب ألفاظ يرى المحقق أنها من المؤلف، أما نحن فبين أيدينا نسخة بخط المؤلف فهل ثمة فائدة من شحن الكتاب بهوامش طويلة عريضة لأكثر من عشرين نسخة وقفنا عليها، وليت شعري ما كانت الهوامش غاية تُنْشَد لذاتها، وهل ثمة أمر أثقل على القارىء من أن ينقل نظره بين آونة وأخرى إلى الهامش ليقرأ كيف رسم هذا الناسخ تلك الكلمة، وكيف قرأ هذا الشاهد، أو يقرأ تنبيهاً من المحقق يفيد أنَّ ناسخاً آخر قد أسقط سطراً أو سطرين!! على أنه لا يُفْهم من كلامي أنني أهملت النسخ الأخرى للكتاب، إن حصولي عليها يُعَدُّ أمراً من مصلحة الكتاب ذاته، وقد قمت باختيار تسع نسخ وأثبتُّ في مسوداتي ما تختلف به

عن الأصل، وسمَّيْتُها قبلاً بنسخ عالية القيمة، وقد أَطَلْتُ في وصفها قبل قليل، ثم وضعتها أمامي وأنا أسير في قراءة الكتاب أستعين بها كلمة كلمة، فقد أرى رأياً في قراءة كلمة من الأصل أحسبها هي مقصود المؤلف، وليست كذلك، وعندما أرجع إلى النسخ الأخرى أجد أن منها مَنْ اجتهد في قراءة تلك الكلمة اجتهاداً أفضل من اجتهادي، فأصوِّب ما رآه هذا الناسخ حيث إنَّ رَسْمَ المؤلف يحتمل ذلك أكثر مما ذهبت إليه، كما أنني أفدت من هذه النسخ عندما حدث سقط من الأصل في إعراب الآيات ٢٤ ـ ٦١ من البقرة، والورقة ١٣٦ بوجهيها، ولم أتردد هنا في ذِكْرِ ما بينها من اختلافات للغرض الذي أشرت إليه من قبل وهو أن أعرض على القارىء ما ذَكَرَتْه النسخ حول المادة للوصول إلى أقرب نص يريده المؤلف، فأثبتُّ في المتن نسخة (ي) لأسباب ذكرتها لدى وصف النسخ. وبما أنني حصلت على صورة بالمايكروفلم لنسخة الأصل فقد سقط من هذا الفلم بعض الجمل التي كان المؤلف يسجلها على جانب الصفحة، أو أن هذه الجمل قد ظهرت في المصورة ولكن يصعب قراءتها بسبب الخرم أو رداءة الخط أو سقوط بعض حروف الكلمة، وكنت أرجع والحالة هذه إلى ما بين يديَّ من نسخ أستضيء بها لإثبات السقط، ولا أغفل الإشارة إلى ذلك.

فإنْ قال قائل: قد يكون للمؤلف نفسه أكثر من نسخة، فتأتي المخطوطات الأخرى ذات أشكال مختلفة، ومن هنا كان عليك أن تضع حساباً لهذا الاحتمال. فالجواب: أن هذا الأمر قد وضعته في حسابي منذ اللحظات الأولى لقراءة مخطوطات الكتاب فما وجدت له أثراً، وإنما وجَدْتُ أنَّ نسختي (ب) و (ع) الموثوقتين قد يصححان ما يغفل عنه المؤلف من قبيل السهو على نحو محدود جداً، فإذا قال المؤلف: «في المسألة أوجه» فقد يقوم أحدُ هذين الناسخين بِعَدِّ هذه الأوجه، ثم يثبت رقمها فيضيف من عنده العدد خمسة مثلاً، فيصير النص: «وفي المسألة خمسة أوجه». وقد يخطىء المؤلف

نحوياً، فيقوم الناسخ بتصحيح الخطأ، كأن يقول المؤلف: «واعلم أن في المسألة قولان» فيصحح الناسخ ليكتب: «قولين»، وقد نجد بعض الإضافات الطفيفة في بعض النسخ، كأن يقول المؤلف: «قال» فيضيف الناسخ: «الله تعالى» أو «الشاعر»، ومن هذا القبيل أن يحاول الناسخ إتمام الآية الكريمة التي اكتفى المؤلف منها بكتابة كلمتين، وقد يثبت بعض العبارات الدعائية من مثل قول المؤلف: «وأما أبو القاسم الزمخشري» فيزيد الناسخ: «رحمه الله تعالى».

نعم قد نقرأ آراء ومعلومات في نسخ معينة لا نقرؤها في نسخة ثانية، ولدى المقارنة مع الأصل ترانا نقرر بجزم أن السبب هو السقط الذي وقعت فيه النسخة، وذلك لأن الزيادة التي نجدها في النسخة الثانية نقرؤها كاملة في نسخة المؤلف، وذلك السقط كان يُحْدِث لدى تلك النسخة اضطراباً يُحِسُّه القارىء بوضوح، وأما مجمل الاختلاف بين النسخ ذاتها أو بين نسخة المؤلف وغيرها فيعود إلى التصحيف والتحريف الصرف، من مثل قول المؤلف «ينفصل» فتكتبها النسخ: يتفضل يفصل يفضل يتفصله يفصله، أمَّا أن نجد زيادة في تفصيلات مسألة معينة لا نجدها في نسخة المؤلف، أو نقرأ مزيداً من الشواهد، أو نصادف رأياً علمياً تنفرد به نسخة معينة، أو نلاحظ إعراباً يناقض أو يخالف إعراب الأصل فهذا لم نقف عليه مرة واحدة.

وقد يحدث أن تضطرب النسخ في ترتيب الآراء والسطور، وهذا يعود إلى أن المؤلف كان قد كتب بعض الزيادات على جانب المخطوط دون أن يشير إلى موضعها الأصلي الذي يريده لها، وهذا يحتاج إلى طالب علم محقق ليضع هذه الزيادات في مكانها الذي أراده المؤلف لها، مع مراعاة ترتيب ألفاظ الآيات الكريمة، حيث إن منهج المؤلف أن يُعْرِبَ حسب ترتيب الآيات المعروف.

ومن هذا كله نخرج إلى أن الاحتمال الذي أوردناه آنفاً لا ينطبق على ما نحن فيه، وهذا مِمَّا يقوي عزمنا على إهمال اجتهادات الناسخ في رسم الكلمات بعد أن رأينا أن هذا الأمر لن يُغْني شيئاً ولن يقدم للقارىء أية فائدة.

ومن ناحية أخرى: فقد خدمت المَتْن بمظاهر عديدة منها: أنني ضبطْتُ ما وجدْتُ ضرورةً لضبطه، وإذا وقع سَقْطٌ من قبيل السهو ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وَضَعْتُ الزيادة التي ارتَأَيْتُهَا بين معقوفين كبيرين وأشرت إلى ذلك. كما أنني أشرت إلى نهاية الصفحة والورقة في المخطوط الأصل فإذا بدأت الصفحة أشرت إليها بحرف «أ»، وإذا بدأت صفحة جديدة من الورقة نفسها أشرت إليها بحرف «ب»، وغرضي من هذا أن أُسَهِّلَ على القارىء ــ إن أراد ــ الرجوع إلى الأصل. كما أنني أثبتُّ علامات الترقيم المناسبة ليسهل على القارىء متابعة قراءة النص.

٢ ــ التعليق:

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إنْ كان يشوبها شيء من الغموض، وقد أذكر آراء العلماء فيما يقرره، أو أشير إلى الكتب التي عالجَتْ المسألة التي يناقشها، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتمده، وأعني بذلك تردُّده بين المذاهب النحوية أو اختياره لمذهب عَلَم معين، وخَرَّجْتُ النقول المختلفة التي اقتبسها في كتابه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، سواء أشار إلى ذلك أو لم يشر، وقارنت هذه النقول بأصل الكتاب الذي ينقل عنه، فإن حدث ثمة اختلاف أشرت إليه إنْ كان جوهرياً، ولكن المؤلف قد يختصر هذه النقول أو يُعَدِّلُ بعض ألفاظها التي تدور حول المعنى نفسه فلم أر ضرورة لإثبات هذا الاختلاف، وقد يحدث أن يكون المؤلف قد أسقط سهواً بعض الكلمات من المنقول ويتعذَّر علينا إقامة النص بدونها فكنت أضعها بين معقوفين كبيرين ولا أعدم الإشارة إلى ذلك، وسنجد

في عرض مصادر المؤلف أن تفسير ابن عطية كان يُـؤَلِّف مرجعاً رئيساً لكتابنا «الدر» لذلك حرصت على تتبُّع ابن عطية متجاوزاً الحد المطبوع منه إلى نهاية كتابنا، وكنت أرجع في ذلك إلى «البحر المحيط»، إذ إنَّ الدرَّ والبحر كانا يتفقان كثيراً في الاقتباس من ابن عطية.

وإذا كان رسم الكلمة في نسخة الأصل مما لم أهتد إلى توجيهه كنت أكتفي برسمها كما هي في الأصل، ثم أشير في الهامش إلى ما يحتمله السياق للوصول إلى المعنى الذي يريده المؤلف، وغرضي من هذا المحافظة التامة على الأصل، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذَّر فهمها من دون المعجم. وقد كان المؤلف يقع في بعض الأخطاء النحوية الواضحة من قبيل السهو نحو: «وفي المسألة قولين»، «ويرى فلان فيها وجه آخر»، وكنت أُعَدِّل الخطأ وأشير في الهامش إلى الأصل فيه. وترجمت للأعلام والقراء الذين ورد ذكرهم في المتن، وأشرت إلى بعض المراجع عنهم، وقد ترجمت للعلم مرة واحدة لدى أولِ ذكره، حتى إذا ما تكرر عاد القارىء إلى الفهرس ليجد رقم وروده الأول فيقرأ ترجمته إنْ أراد.

٣ ــ الشواهد:

كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة:

(أ) **القرآن الكريم**: كنت أشير إلى السورة ورقم الآية وأكمل الآية، إن كان ثمة ضرورة، وأضبطها ضبطاً دقيقاً على قراءة حفص عن عاصم لشهرتها، وأما في القراءات فقد عُدْت إلى كتبها لأشير إلى تخريج القراءة التي يذكرها المؤلف، أو أنسبها إلى صاحبها إنْ لم يُشِر، وأشير إلى اختلاف أصحابها بين كتب القراءات إن كان ثمة اختلاف ضروري، ولم أجد فائدة لذكر القراءات الأخرى للكلمة القرآنية إن لم يذكرها المؤلف، ولكنه على العموم كان يُحْصيها ويَعُدُّها عَدّاً، ويهتمُّ بنسبتها إلى أصحابها.

(ب) **الحديث الشريف**: كنت أشير إلى الكتاب الـذي رُوِي فيه الحديث مستعيناً بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، أو بكتب دارت مادتها حوله وأضبطه، ولم أكن أكتفي بإثبات ما يثبته «المعجم المفهرس» من أرقام، وإنما كنت أعود إلى الكتاب الأمّ لأخَرِّجَ منه.

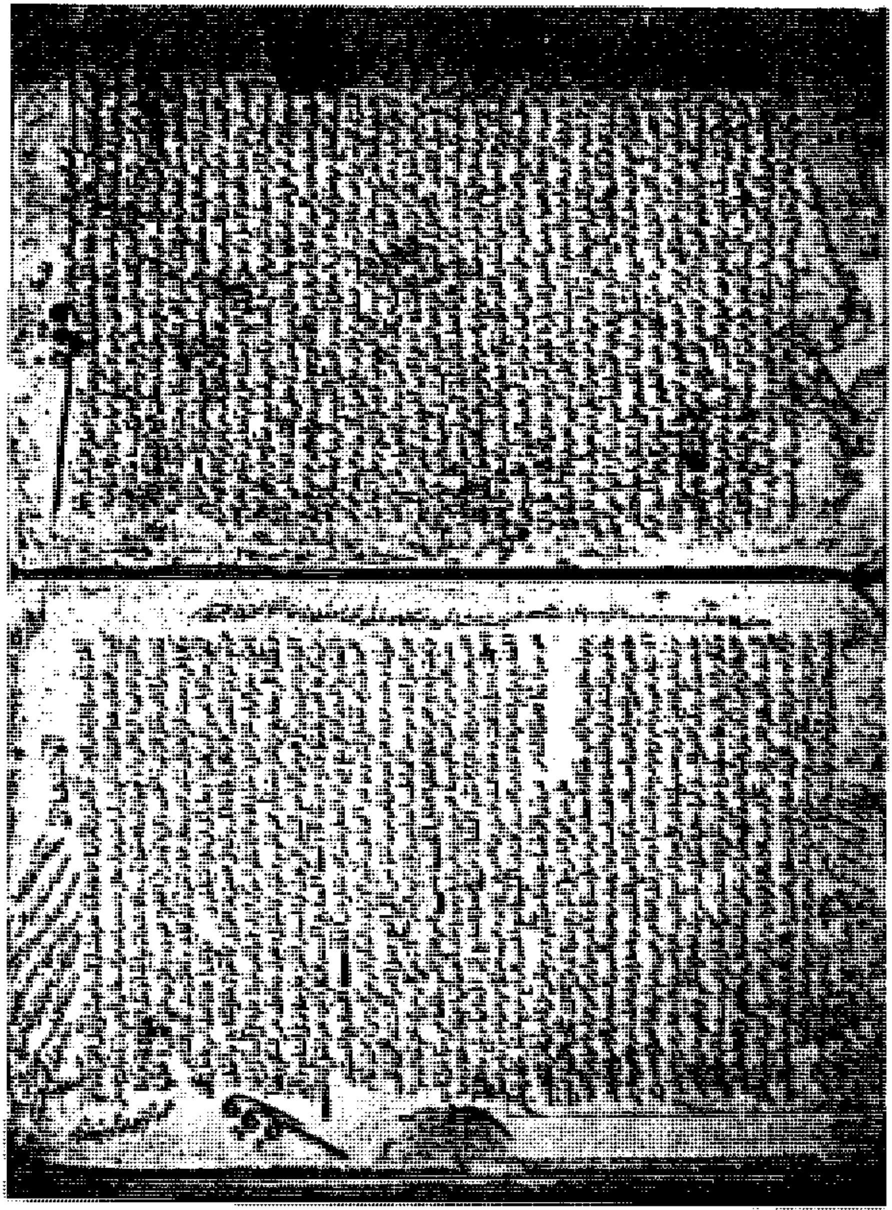
(ج) **الشعر**: ضبطت البيت وأكملته في التعليقات إن أورده ناقصاً، فإذا لم ينسبه إلى قائله اجتهدت في ذلك مستنداً إلى المظانّ المختلفة، وإن لم تسعف قلت: «لم أهتد إلى قائله». وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أعلمْتُ عن وروده فيه، وإِلاَّ خرَّجْتُهُ من كتب النحو واللغة تخريجاً لا أستقصي فيه، وقد أذكر الروايات الأخرى للبيت إن كان مما يخدم الغرض، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة وإلا فلا، وقد أنبِّه إلى تعليق مهم كان لبعض العلماء حوله، وكنت أضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت، وغرضي من هذا أن أسهِّل على القارىء الرجوع إلى التحقيقات إنْ تكرر البيت، فأقول: «تقدم برقم كذا».

(د) **أقوال العرب وأمثالهم**: وقد عمدت إلى تخريجها، وقمت بضبطها وشرح ألفاظها أو إيراد معناها العام.

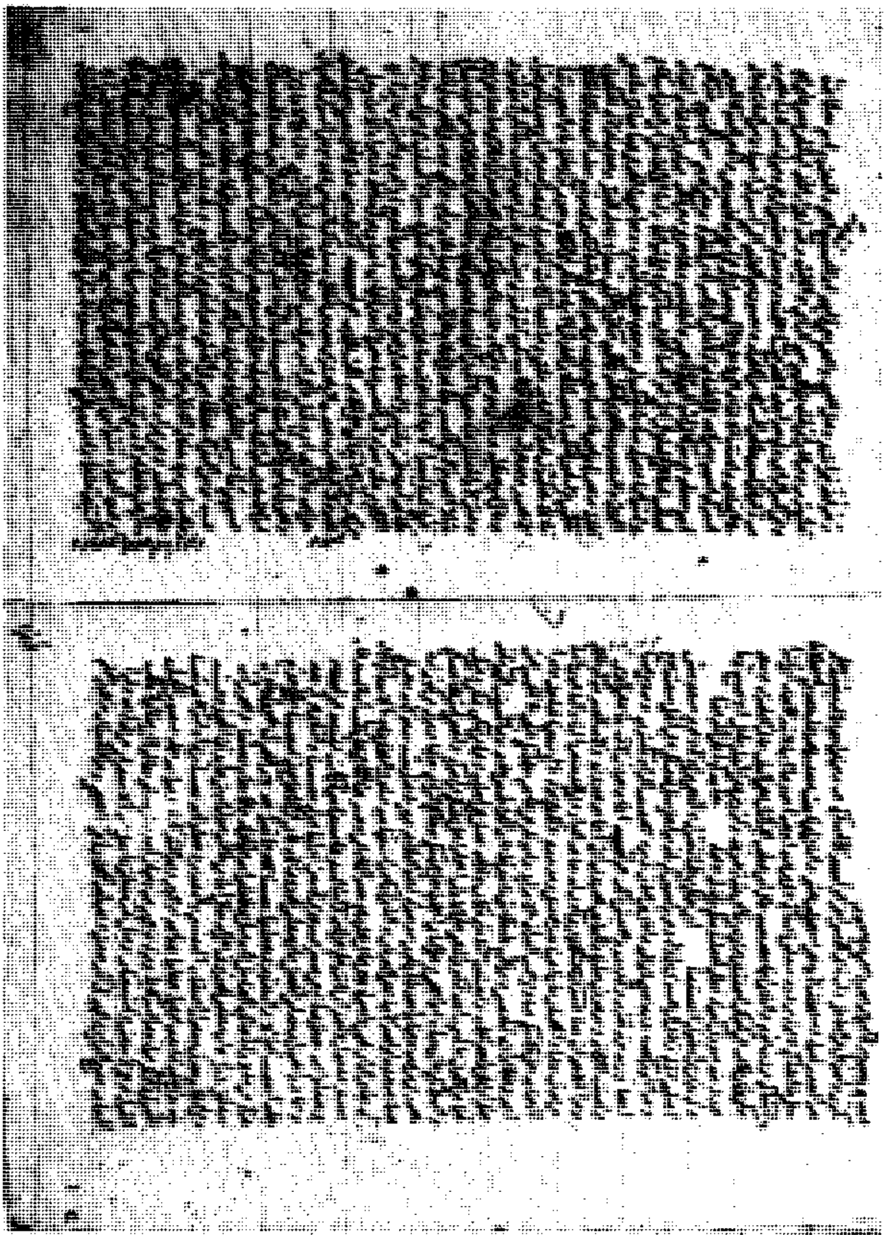
٤ ـ الفهارس والمراجع:

وفي خاتمة المطاف سوف أصنع ـ إن شاء الله ـ فهارس مختلفة للكتاب تتضمَّن: فهارس للقرآن الكريم، الحديث الشريف، الأعلام، الأشعار، المادة اللغوية، مسائل العربية، المذاهب النحوية، الأمثال. وسوف أُثبِتُ المراجع التي رجعت إليها في العمل إن شاء الله.

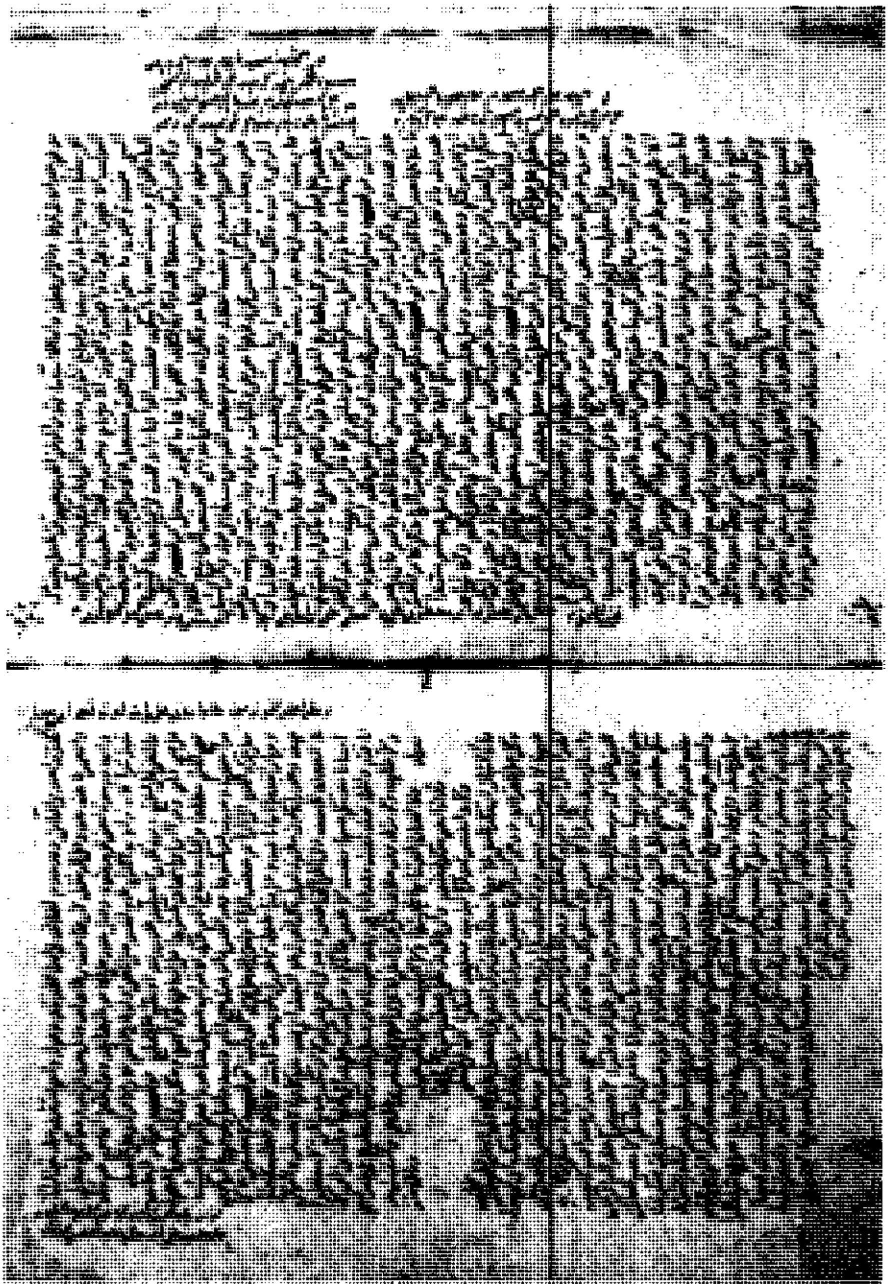
□ □ □



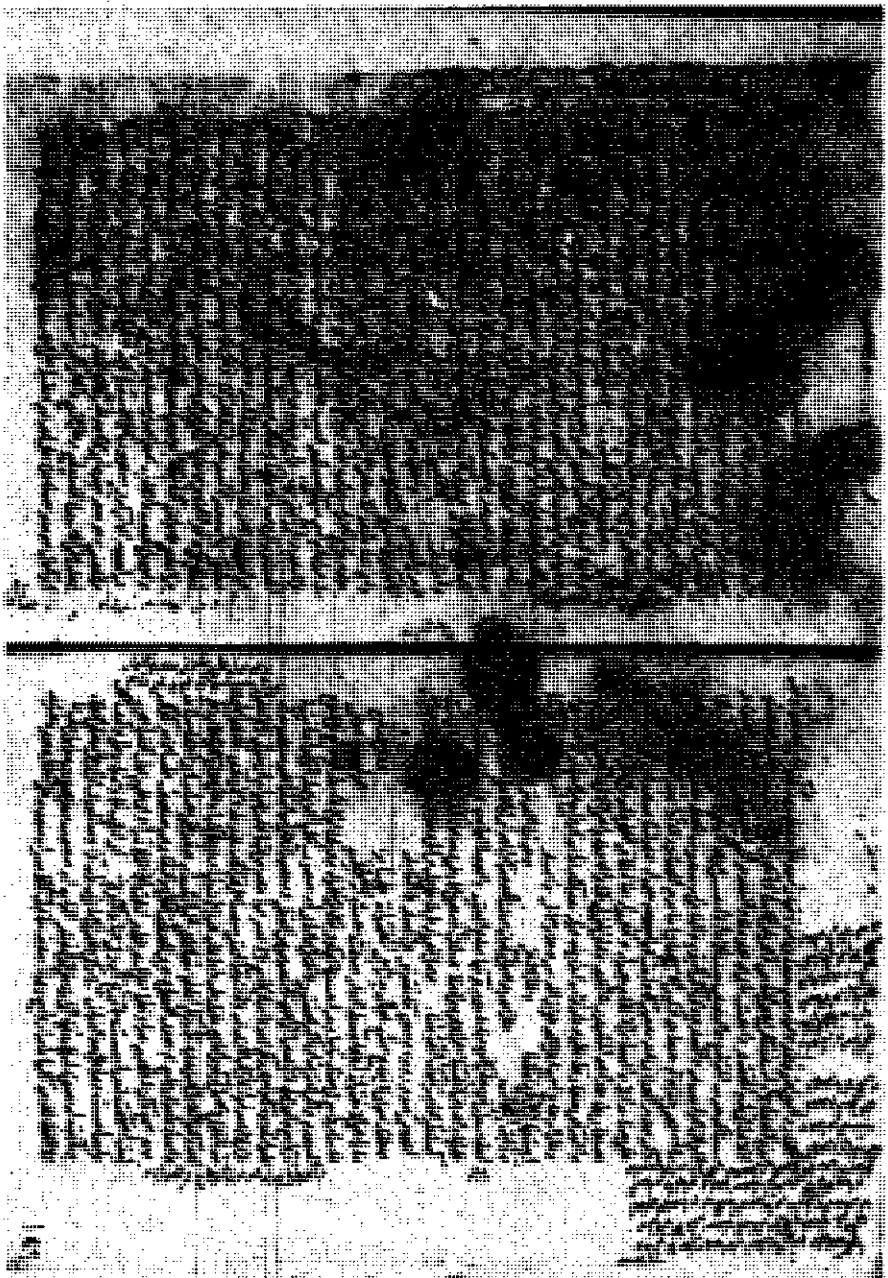
راموز الورقة الأولى من نسخة الأصل



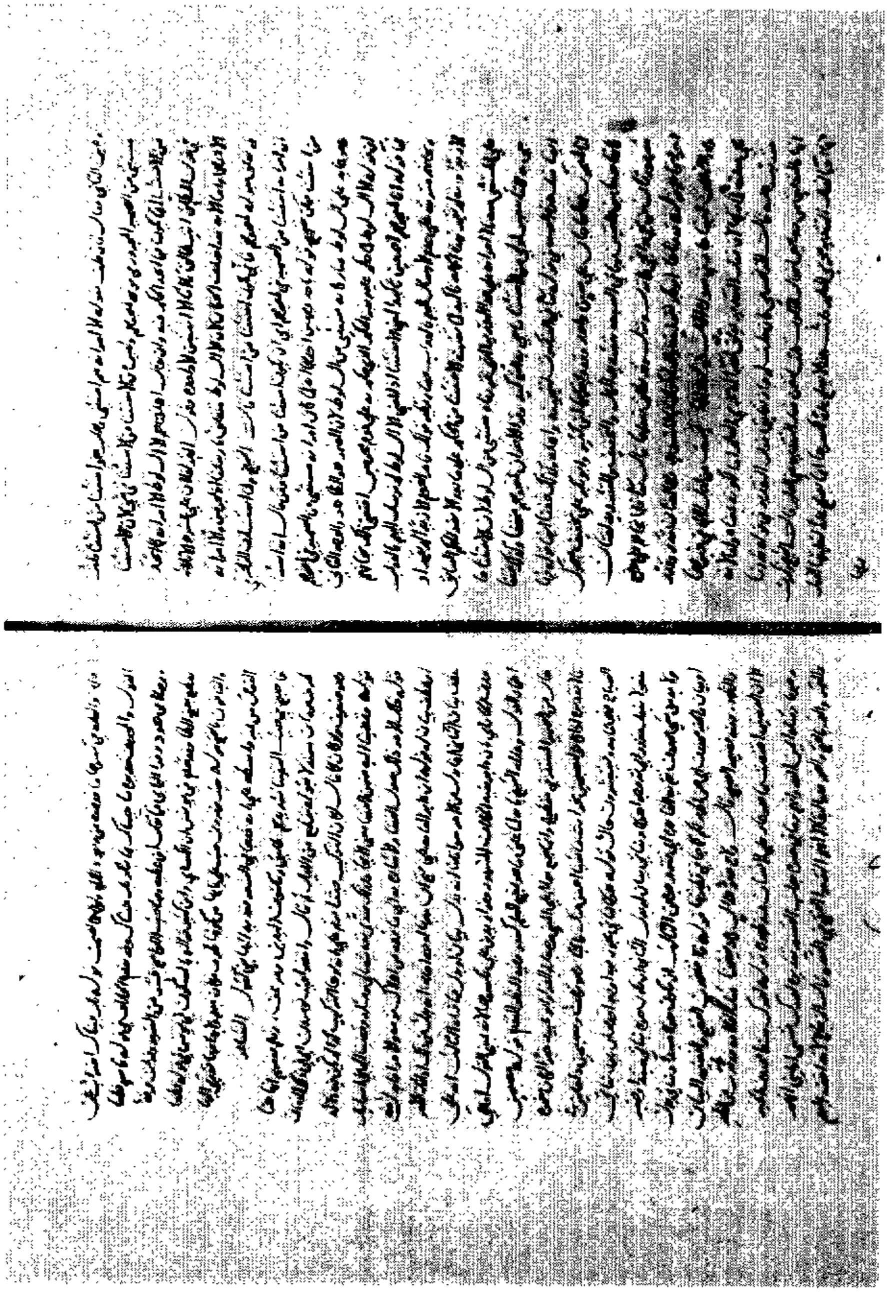
راموز نسخة الأصل



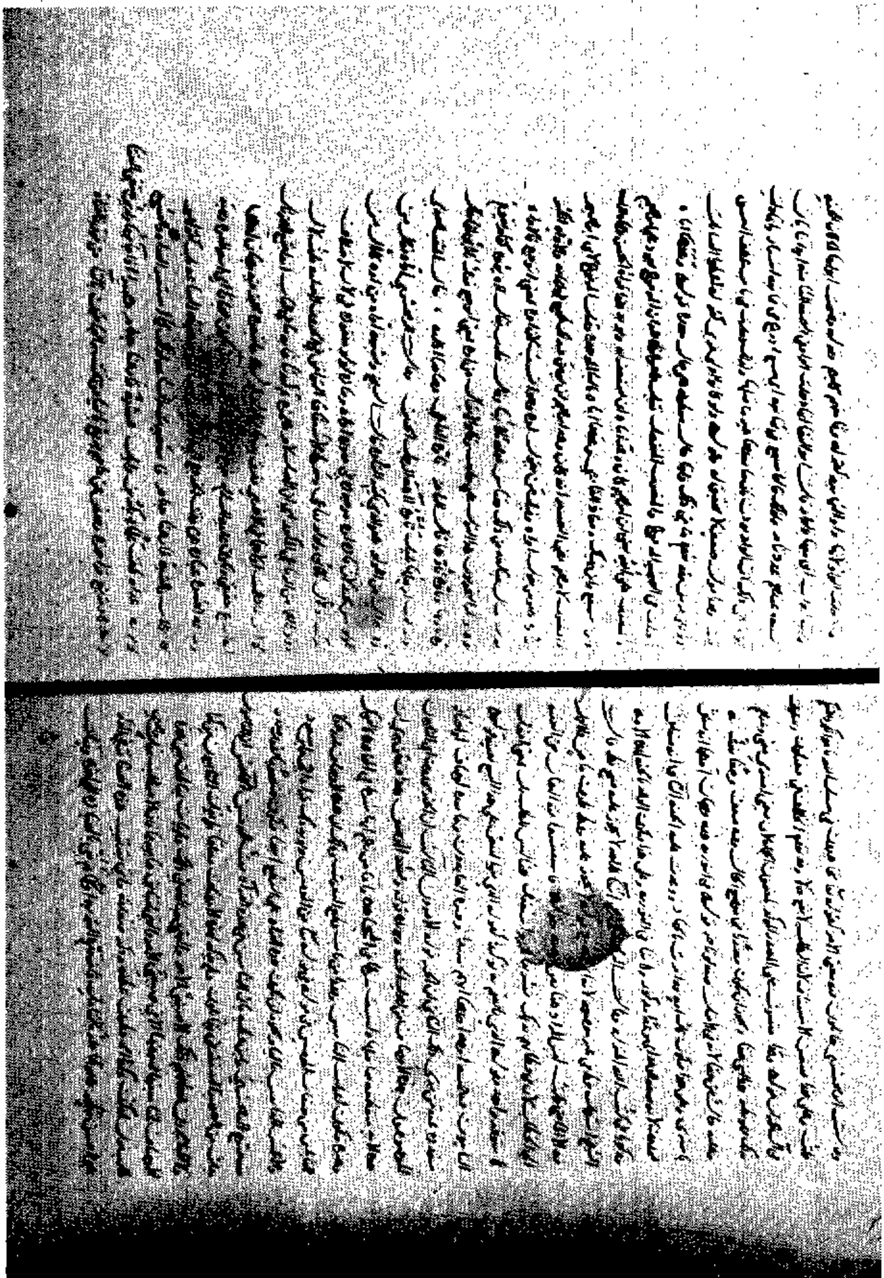
راموز نسخة الأصل



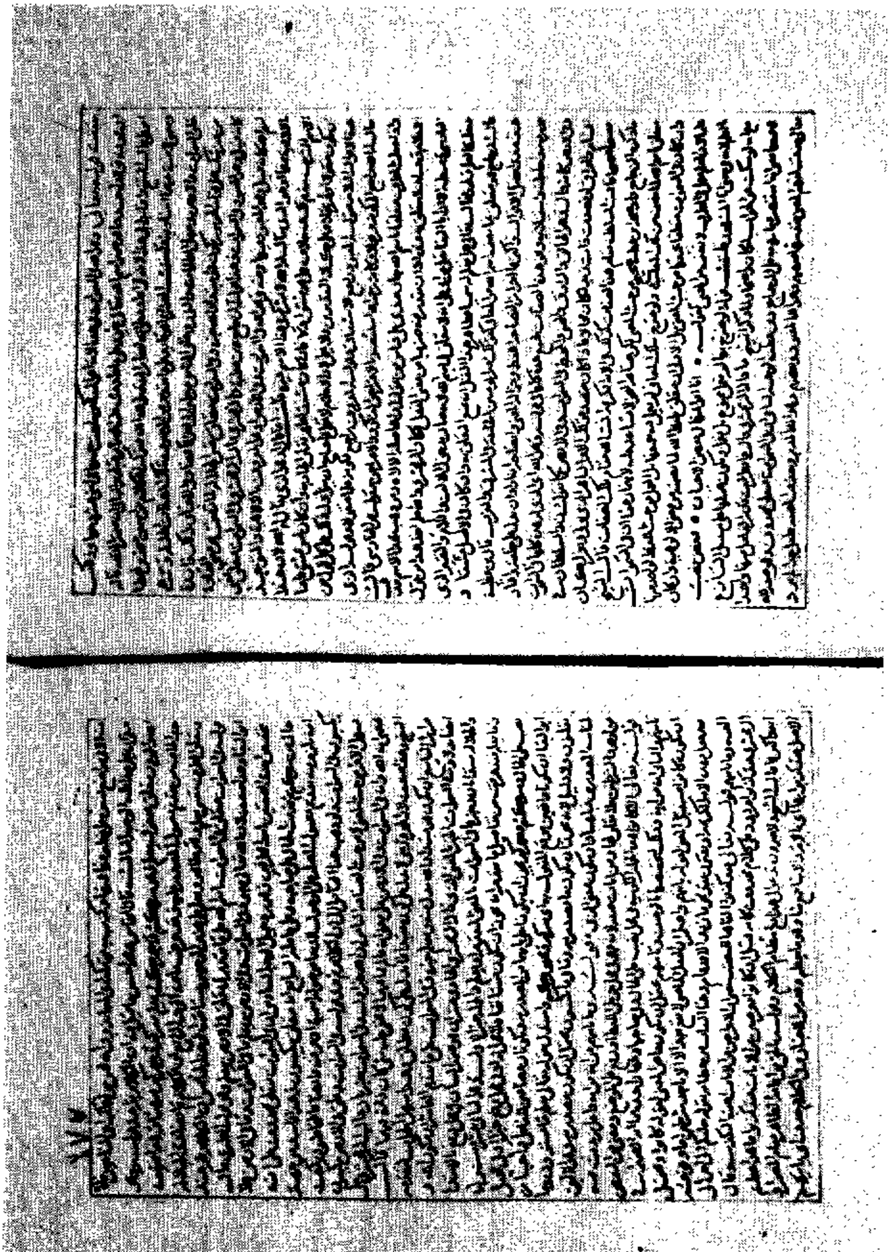
راموز نسخة الأصل



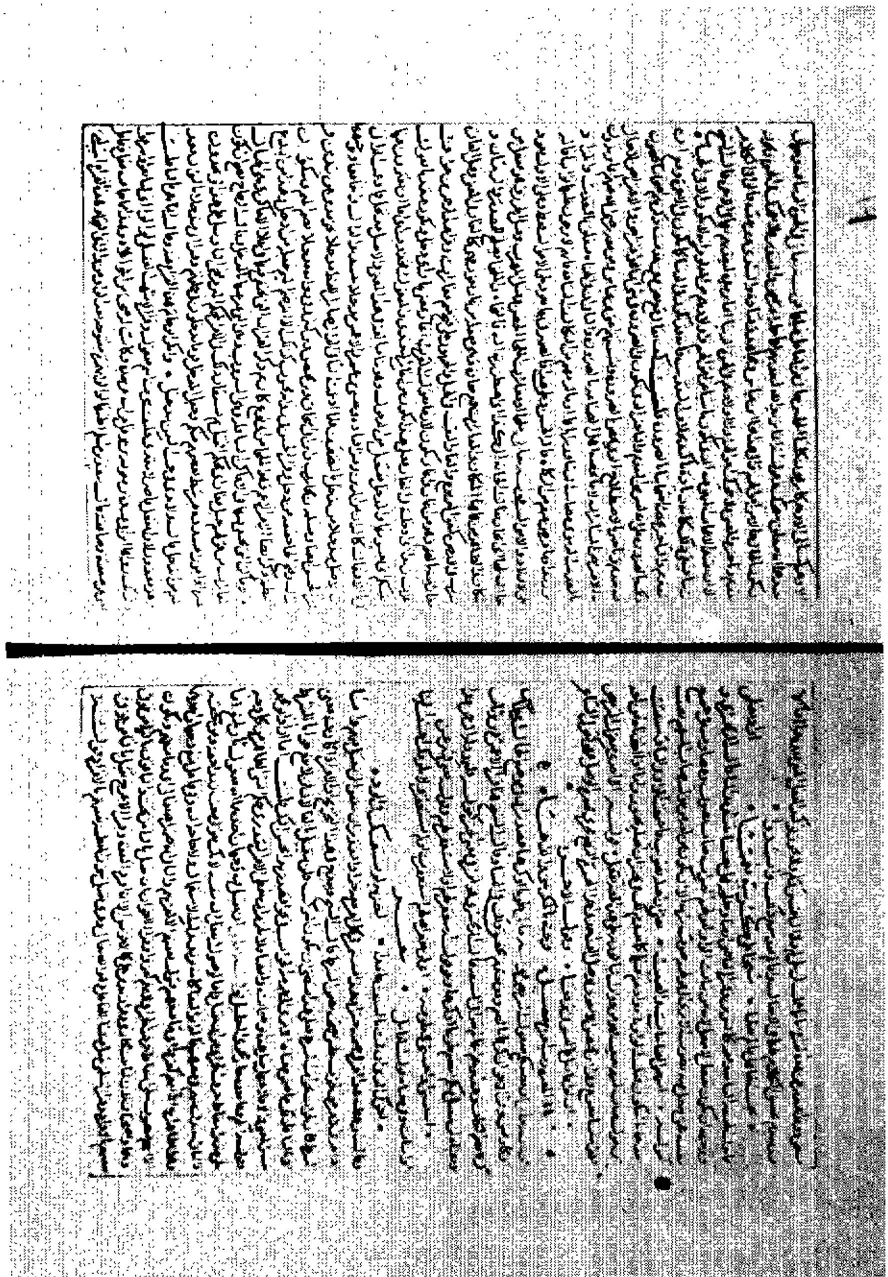
راموز نسخة (ش)



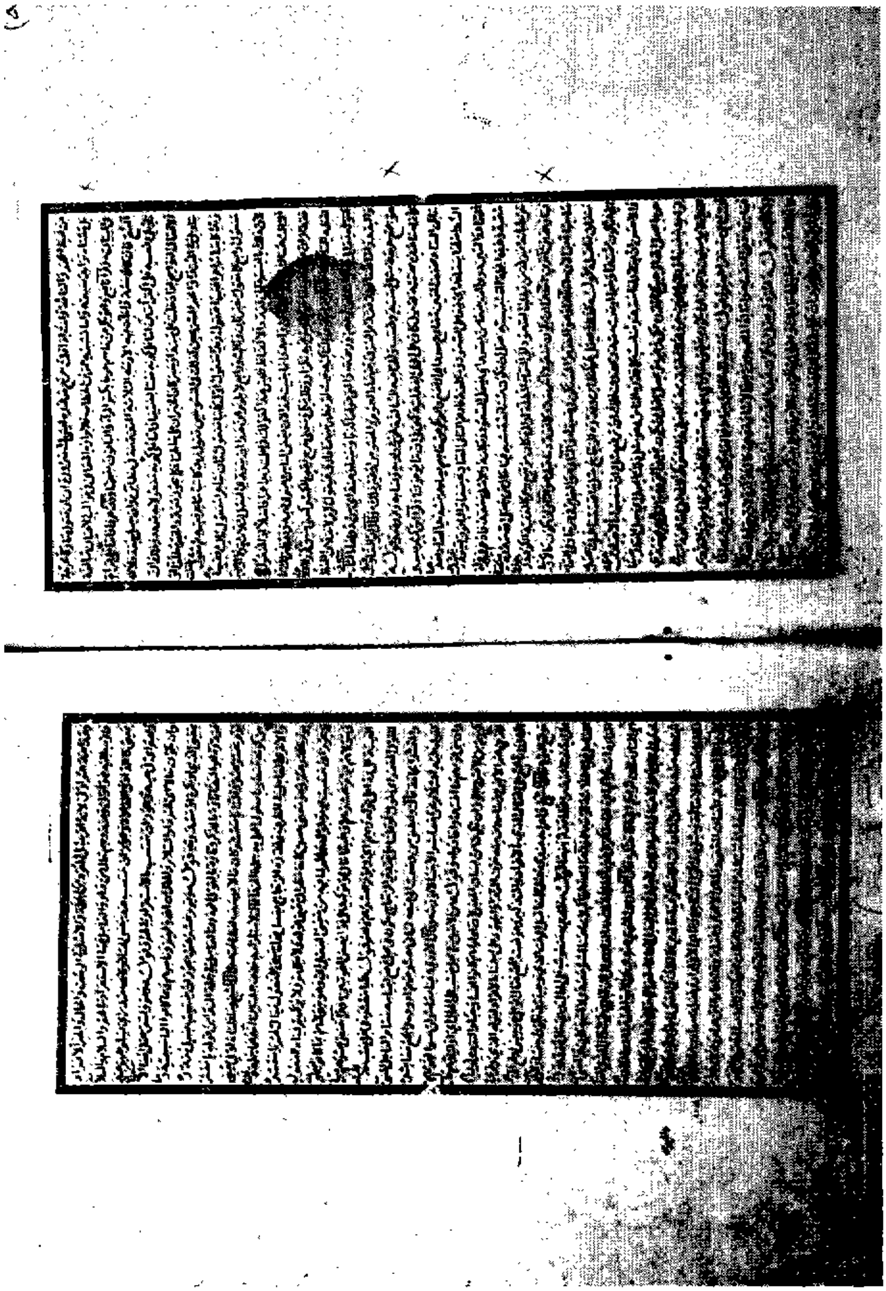
راموز نسخة (ش)



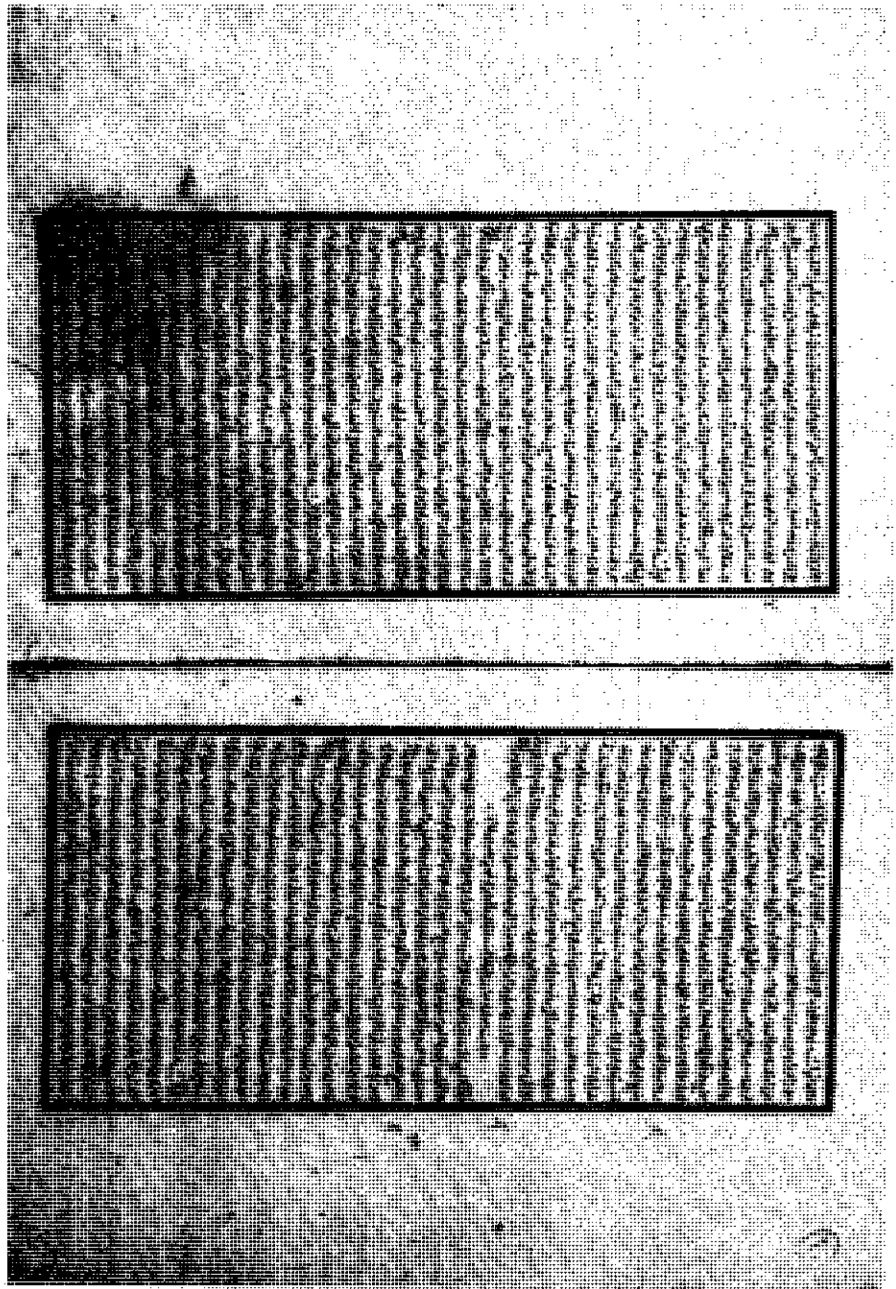
راموز نسخة (ي)



راموز نسخة (ي)



راموز نسخة (ص)



راموز نسخة (ص)

الدُّرُّ المَصُون

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُون

تأليف

أَحْمَد بن يُوسُف المَعْرُوف بالسَّمِين الحَلَبِيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

«أَجَلُّ ما صُنِّفَ في هذا الباب»

(صاحب «كشف الظنون»)

«وهذا التصنيف في الحقيقة

نتيجة عمري وذخيرة دهري»

(من مقدمة المؤلف)

/ بسم الله الرحمن الرحيم. رب أَعِنْ ويسِّرْ [٢/أ]

الحمدُ للّـهِ الذي أنزل على عبده الكتابَ ناطقاً بالحكمـةِ وفصلِ الخطاب، ووعدَ قارِئَه أعظمَ الثواب، وجَعَل مُتَّبِعَه سـالكاً طـرقَ السدادِ والصواب، وأشهد أن لا إلَهَ إلاَّ اللَّـهُ وحدَه لا شريكَ له شهادةً سالمةً من الارتياب، وأشهدُ أنَّ محمداً عَبدُه ورسولُه المرسلُ بأفضلِ كتاب، صلى الله عليه وعلى آله وسائرِ الأصحابِ ما هَطَل سحابٌ ولَمَع سَرابٌ. وبعد.

فالقرآنُ أفضلُ كتبِ اللّـهِ الجليلةِ أنزله على خيرِ خَلْقه عامةً، وبَعَثَه به إلى خير أمة، شهدَ به كتابُه المُبِينُ على لسانِ رسولِه الصادقِ الأمين، جعلَه كتاباً فارقاً بين الشكِّ واليقين، أَعْجَزَتِ الفصحاءَ معارضتُه، وأَعْيَتِ الألِبَّاءَ مناقضتُه، وأَخْرَسَتِ البُلَغاءَ مُشاكلتُه، فلا يأتون بمثلِه ولو كان بعضُهم لبعض ظهيراً. جعل أمثالَه عِبَراً للمتدبِّرين وأوامرَه هدىً للمستبصرين، وَضَرَبَ فيه الأمثال، وفرَّق فيه بين الحرام والحلال، وكرَّر القصصَ والمواعظَ بألفاظٍ لا تُمَلُّ ولا تَخْلَقُ(١) على كثرة الردِّ، وحثَّنا على فَهْم معانيه وبيان أغراضِه ومبانيه، فليس المرادُ حفظَه وسَرْدَه من غير تأمُّلٍ لمعناه ولا تفهُّمٍ لمقاصِدِه، فقال جلَّ مَنْ قال: «أفلا يَتدَبَّرون القرآن أم على قلوبٍ أَقْفالُها»(٢). وقال تعالى: «ومنهم أُمِّيُّون لا يَعْلَمون الكتاب إلا أمـانيَّ»(٣). ذمَّ اليهود حيث

---

(١) لا تخلق: لا تَبْلَى.

(٢) الآية ٢٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٣) الآية ٧٨ من سورة البقرة.

يَقْرؤون التوراةَ تلاوةً من غير فَهْم. وقد ذمَّ السلفُ الصالحُ مَنْ يفعلُ ذلك. فالأَوْلَى بالعاقِلِ الأريبِ والفَطِنِ اللبيب أن يَرْبَأَ بنفسه عن هذه المنزلة الدَّنِيَّة، ويأخذَها بالرتبة السَّنِيَّة، فيطَّلِعَ مِنْ علومِه على أهمِّها وآكدِها. وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسةُ علومٍ: علمُ الإعراب وعلمُ التصريفِ وعلمُ اللغةِ وعلمُ المعاني وعلمُ البيانِ.

وقد أكثرَ العلماء ــ رحمهم الله ــ من البحثِ عن ذلك، واهتمُّوا به غايةَ الاهتمام، فجزاهم الله عن سعيهم أفضلَ الجزاءِ يومَ الفصلِ والقضاء، إذ هم الأئمةُ المُمَهِّدون للقواعِدِ، المُبَيِّنون لأصولِ المَعاقِد. غير أن منهم جماعةً لم يقتصروا على هذه العلوم الخمسةِ في مصنَّفٍ يجمعها، بل ضمُّوا إلى ذلك ذِكْرَ سببِ النزول[1] وذِكْرَ القَصصِ[2] على ما فعله المفسِّرون لأنهم لم يضعوا كتبَهم إلَّا لذلك. ومنهم مَنِ اقتصَر على ذِكْر الإعراب فقط[2]، ومنهم مَنِ اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط[3] وترك شيئاً كثيراً من علمِ التصريف المتعلِّقِ باشتقاق اللغة، ممَّا لا يَسَعُ الإنسانَ جهلُه، ومنهم مَن اقْتَصَرَ على معرفة نَظْمِه وجزالَته وبلاغتِه مِمَّا يتكفَّل به علمُ المعاني والبيان[4].

ورأيت أنَّ هذه العلومَ الخمسةَ متجاذبةٌ شديدةُ الاتصالِ بعضُها ببعضٍ، لا يحصُل للناظر في بعضها كبيرُ فائدةٍ بدون الاطلاع على باقيها، فإنَّ مَنْ عَرَفَ كَوْنَ هذا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ مثلاً ولم يعرفْ كيفيَّةَ تَصْريفِه ولا اشتقاقِه ولا كيف موقعُه من النَّظْم لم يَحْلُ[5] بطائل، وكذا لو عَرَفَ موقعَه من النَّظْم ولم يَعْرِفْ باقِيَها.

---

(١) كما صنع أبو حيان في البحر المحيط.
(٢) كما صنع مكي في المشكل.
(٣) كما صنع الراغب في المفردات.
(٤) كما صنع الزمخشري في الكشاف.
(٥) حلا منه بخير: أصاب منه خيراً.

فلمَّا رأيْتُ الأمرَ كذلك واطَّلَعْتُ على ما ذكره الناسُ في هذه الفنون، ورأيتُهم: إمَّا ذاكراً الواضحَ البيِّنَ الذي لم يَحْتَجْ للتنبيهِ عليه إلا الأجنبيُّ من الصناعة، وإمَّا المقتصرَ على المُشْكِلِ بلفظٍ مختصرٍ استخَرْتُ اللَّـهَ الكريمَ القويَّ المتينَ في جمع أطراف هذه العلوم آخذاً من كل علم بالحَظِّ الوافر، بحيث إني إذا عَرَضَتْ قاعدةٌ كليَّةٌ من قواعدِ هذه العلومِ أو ضابطٌ لمسألةٍ منتشرةِ الأطرافِ ذكـرْتُ ذلك محـرَّراً له من كتبِ القـوم، ولا أذكر إلا ما هو المختارُ عند أهلِ تلك الصناعةِ، وإذا ذَكَرْتُ مذهباً لأحدٍ من أهلِ العلمِ فقد يحتملُ هذا الكتابُ ذِكْرَ دلائلِه والاعتراضاتِ عليه والجوابِ عنه فأذكرُه، وقد لا يحتملُ فأُحِيله على كتبِ ذلك العلمِ.

ولم آلُ جُهْداً في استيفاءِ الكلامِ على مسائلِ هذا الكتاب، [فإنِّي تعرَّضْتُ للقراءاتِ المشهورةِ والشاذة وما ذَكَرَ الناسُ في توجيهها][1] ولم أتركْ وجهاً غريباً من الإعراب [وإن كان واهِياً][2]. ومقصودي بذلك التنبيهُ على ضَعْفه حتى لا يَغْتَرَّ به مَنِ اطَّلع عليه، وذكرْتُ كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري[3] وأبي محمدٍ ابنِ عطيةَ[4] ومحبِّ الدينِ أبي البقاء[5]، وإن أَمْكن الجوابُ عنهم بشيء ذكرْتُه، وكذلك تعرَّضْتُ لكلامِ

---

(١) ما بين معقوفين وارد في نسخ الكتاب ما عدا الأصل، لعله كان مكتوباً على جانب المخطوط فلم يظهر في الفيلم المصور عن الأصل.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) محمود بن عمر، أخذ عن النيسابوري والحارثي. وله: الكشاف والفائق والمفصل والأنموذج، توفي سنة ٥٨٨. انظر: البغية ٢/ ٢٧٩.

(٤) عبدالحق بن غالب، كان غاية في توقد الذهن، روى عن الصفدي والغساني، وروى عنه ابن مضاء، وله: التفسير المشهور، توفي سنة ٥٤٢. انظر: البلغة ١١٨؛ البغية ٢/ ٧٣.

(٥) عبدالله بن الحسين العكبري، قرأ على ابن الخشاب، وله: إعراب القرآن وإعراب الحديث، واللباب، وشرح اللمع، توفي سنة ٦١١. انظر: البغية ٢/ ٣٨.

كثيرٍ من المفسِّرين كالمهدويِّ[1] ومكيٍّ[2] والنحاس[3] دونَ غيرهم، فإنهم أغْنى الناسِ بما قصدْتُه وأغناهُمْ.

وهذا التصنيفُ في الحقيقةِ نتيجةُ عمري وذخيرةُ دهري، فإنه لُبُّ كلامِ أهلِ هذه العلومِ. وإذا تكرَّرَتْ الآيةُ الكريمَةُ ـ أو ما يقاربُها في تركيبها أو قاعدةٌ كليةٌ أو ضابطٌ قد مرَّ ذِكْرُه ـ فلا أعيدُها، بل إن بَعُد العهدُ ذكرْتُ ما ينبِّهُك عليها. وسَمَّيْتُه بـ «الدُرِّ المصون في علوم الكتاب المكنون» وعلى الله توكَّلْتُ وإليه أنيب.

□ □ □

---

(١) أحمد بن عمار المقرىء، كان مقدَّماً في القراءات والعربية وله: تفسير القرآن، توفي سنة ٤٤٠. انظر: إنباه الرواة ١/٩١؛ البغية ١/٣٥١.

(٢) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي المقرىء. له: الكشف والمشكل، توفي سنة ٤٣٧. انظر: إنباه الرواة ٣/٣١٣؛ البلغة ٢٦٣؛ البغية ٢/٢٩٨.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد، أخذ عن الزجاج والمبرد، له: إعراب القرآن والكافي وشرح المعلقات، توفي سنة ٣٣٨. انظر: البغية ١/٣٦٢.

/ الاستعاذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم [٢/ب]

هذا ليسَ من القرآن إجماعاً، وإنما تعرَّضْتُ له لأنه واجبٌ في أول القراءة أو مندوبٌ. وأصحُّ كيفيَّاتِ اللفظِ به هذا اللفظُ المشهورُ لموافقتِه قولَه تعالى: «فاستعِذْ باللَّـهِ من الشَّيطان الرجيم»(١)، ورَوَوْا فيه حديثين(٢).

والعَوْذُ(٣): الالتجاءُ إلى الشيءِ والانحيازُ له والاستجارةُ به والاستعانةُ به أيضاً، ومنه العُوْذَةُ: وهي ما يُعاذُ به من الشرِّ. وقيل للرُّقْيَةِ والتَّميمةِ ــ وهي ما يُعلَّقُ على الصبيِّ ــ عَوْذَة وعُوذة بفتحِ العينِ وضمِّها، وكلُّ أنثى وضَعَتْ فهي عائِذٌ إلى سبعةِ أيام، ويقال: عاذ يَعُوذ عَوْذاً وعِياذاً ومَعَاذاً فهو عائِذٌ ومَعُوذٌ منه. قال الشاعر(٤):

١ ــ أَلْحِقْ عَذابَك بالقومِ الذين طَغَوْا ... وعائذاً بك أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُوني

قيل: عائذ هنا أصلُه اسمُ فاعلٍ، ولكنه وقع مَوْقِعَ المصدرِ كأنه قال: وعِياذاً بك، وسيأتي تحقيقُ هذا القول.

وأَعُوذُ: فعل مضارع، وأصله: أَعْوُذُ بضم الواو مثل: أَقْتُلُ وأَخْرُج أنا،

---

(١) الآية ٩٨ من النحل.

(٢) ثمة أحاديث كثيرة. انظر: البخاري (فتح الباري) ٦/٣٣٧؛ ابن حنبل ٣/٥٠.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٣٦٥؛ اللسان: عوذ.

(٤) البيت لعبدالله بن الحارث السهمي، وهو في الكتاب ١/١٧١؛ اللسان: عوذ؛ ابن يعيش ١/١٢٣.

وإنما نقلوا حركة الواو لأنَّ الضمةَ ثقيلة عليها إلى الساكنِ قبلَها، وهكذا[1] كلُّ مضارعٍ من فَعَل عينُه واوٌ، نحو أَقُوم وتَقُوم وأَجُول وتَجُول. وفاعلُه ضميرُ المتكلم. وهذا الفاعلُ لا يجوز بروزُه، بل هو من المواضع السبعةِ التي يجب فيها استتارُ الضميرِ على خلافٍ في السابعِ، ولا بد من ذكرها لعمومِ فائدتها وكَثْرَةِ دَوْرِها، الأولُ: المضارع المُسْنَدُ للمتكلم وحدَه نحو: أفعلُ أنا. الثـاني: المضارعُ المسندُ للمتكلمِ مع غيرِه أو المعظِّمُ نفسَه نحـو: نفعل نحن. الثـالث: المضارعُ المسندُ للمخاطبِ نحو: تفعلُ أنت، ويُوَحَّدُ المخاطَبُ بقَيْد الإفرادِ والتذكير، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزُه، نحو: تقومان، تقومون، تقومين. الرابع: فعل الأمر المسندُ للمخاطب، نحو: افعلْ أنت، ويُوحَّدُ المخاطبُ أيضاً بقيد الإفراد والتذكير، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزُه، نحـو: افعلا، افعلوا، افعلي. الخامس: اسمُ فعلِ الأمرِ مطلقاً، أي سواءً كان المأمور مفرداً أم مثنًى أم مجموعاً أم مؤنثاً، نحو: صَهْ يا زيدُ يا زيدان يا زيدون يا هندُ يا هندان يا هنداتُ، بخلافِ فعلِ الأمر فإنه يبرزُ فيه ضميرُ غيرِ المفردِ المذكرِ، كمـا تقدَّم. السادس: اسم الفعل المضارع نحو: أَوَّهْ أي أتوجَّعُ وأفٌّ أي أتضجر وَوَيْ أي أعجبُ. وهذه الستةُ لا يبرزُ فيها الضميرُ، بلاَ خلافٍ. وتَحرَّزْتُ بقَوْلِي: «اسمُ فعلِ الأمرِ واسمُ الفعلِ المضارعِ» من اسم الماضي فإنه لا يجبُ فيه الاستتار كما سيأتي. السابع: المصدرُ الواقعُ موقعَ الفعلِ بدلاً من لفظه نحو: ضرباً زيداً، وقول الشاعر[2]:

---

(١) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ٢/٤٤٨.

(٢) اختلفوا في نسبة هذين البيتين بين: الأحوص وجرير وأعشى همدان، وهما في ديوان جرير ٢١٥؛ والكتاب ١/٥٩؛ والحماسة البصرية ٢٠٩؛ والخصائص ١/١٢٠؛ وأوضح المسالك ٢٤٨؛ وشرح شواهد الألفية ١٦٤، ٢٦٣؛ والعيني ٣/٤٦. والعياب: ج عَيْبة: زنبيل من أَدَم، أو ما تجعل فيه الثياب، بجر: ممتلئة.

٢ ـ يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفافاً عِيابُهمْ ... ويَرْجِعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحَقائبِ
على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقوله تعالى: «فَضَرْبَ الرِّقَابِ»[١]، هذا إذا جعلنا في «ضرباً» ضميراً مستتراً، وأما مَنْ يقولُ من النحويين: إنه لا يتحمَّل ضميراً البتة فلا يكونُ من المسألة في شيء.

والضابط فيما يَجِبُ استتاره[٢] ـ وإن عُرِفَ من تَعْدادِ الصور المتقدمة ـ أنَّ كلَّ ضمير لا يَحُلُّ محلَّه ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصلٌ فهو واجبُ الاستتار كالمواضعِ المتقدمةِ، وما جاز أن يَحُلَّ محلَّه أحدُهما فهو جائزُ الاستتارِ، نحو: «زيدٌ قام»، في «قام» ضميرٌ جائز الاستتار، إذ يَحُلُّ محلَّه الظاهرُ، نحو: «زيد قام أبوه»، أو الضميرُ المنفصل نحو: «زيدٌ ما قام إلا هو»، فإنْ وُجِدَ من لسانهم في أحدِ المواضعِ المتقدمةِ الواجبِ فيها الاستتارُ ضميرٌ منفصلٌ فلْيُعْتَقَدْ كونُه توكيداً للضمير المستتر، كقوله تعالى: «اسكنْ أنتَ [وزوجُكَ][٣]» فـ «أنت» مؤكِّدٌ لفاعلِ «اسكُنْ».

و «بالله»[٤] جارٌّ ومجرورٌ. وكذلك «من الشيطان»، وهما متعلقان بـ «أعوذ». ومعنى الباء الاستعانةُ، و «مِنْ» التعليلُ، أي: أعوذ مستعيناً بالله من أجلِ الشيطانِ. ويجوز أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية، ولهما معانٍ[٥] أُخَرُ ستأتي إن شاء الله تعالى. وأمَّا الكلامُ على الجلالةِ فيأتي في البسملة.

---

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٨٥.
(٣) الآية ١٩ من سورة الأعراف.
(٤) يتابع المؤلف إعرابه لـ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».
(٥) انظر في معاني الباء: رصف المباني ١٤٢؛ المغني ١٠٦. وانظر في معاني «مِنْ» رصف المباني ٣٢٢؛ المغني ٣٥٣.

والشيطان: المتمرِّدُ من الجنِّ. وقال أبو عبيدة(١): «الشيطانُ اسمٌ لكلِّ عارمٍ من الجِنِّ والإنسِ والحيواناتِ، وقد يُطْلَقُ على كلِّ قوةٍ ذميمةٍ في الإنسان. قال عليه السلام: «الحَسَدُ شيطانٌ والغضبُ شيطانٌ»(٢)، وذلك لأنهما ينشآنِ عنه.

واختلفَ أهلُ اللغةِ في اشتقاقِهِ، فقال جمهورُهم: هو مشتقٌّ مِنْ شَطَنَ يَشْطُن أي بَعُدَ، لأنه بعيدٌ من رحمة الله تعالى، وأنشدوا(٣):

٣ ـ نَأَتْ بسعادَ عنكَ نَوىً شَطُونُ ... فبانَتْ والفؤادُ بها رهينُ

وقال آخر(٤):

٤ ـ أيُّما شاطِنٍ عَصاهُ عَكَاهُ ... ثم يُلْقَى في السِّجْنِ والأكبالِ

[٣/أ] / وحكى سيبويه: «تَشَيْطَن»(٥) أيْ فَعَلَ فِعْلَ الشياطين، فهذا كلُّه يدل على أنه من «شَطَنَ» لثبوتِ النونِ وسقوطِ الألفِ في تصاريف الكلمة، ووزنه على هذا: فَيْعال. وقيل: هو مشتق من شَاطَ يَشيطُ أي هاجَ واحترقَ، ولا شكَّ أن هذا المعنى موجود فيه، فأخذوا بذلك أنه مشتقٌّ من هذه المادة، لكن لم يُسْمَعْ في تصاريفه إلا ثابتَ النونِ محذوفَ الألفِ كما تقدَّم، ووزنُه على

---

(١) معمر بن المثنى البصري، قدم بغداد أيام الرشيد وقرأ عليه بعض كتبه. له «مثالب العرب» و«غريب القرآن» أخذ عنه أبو حاتم والمازني، توفي سنة ٢٠٨. انظر: الإنباه ٣/٢٧٦؛ البلغة ٢٦١.

(٢) مسند ابن حنبل برواية: «إن الغضب من الشيطان»، انظر: المسند ٤/٢٢٦.

(٣) البيت لـ النابغة، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ واللسان: مادة «شطن». والشطون: البعيدة.

(٤) البيت لـ أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٥١؛ وتفسير الطبري ١/١١٢؛ وتفسير ابن عطية ١/٨٦؛ واللسان: شطن، والبحر المحيط ١/٦٢؛ وإعراب ثلاثين سورة ٧. عكاه: شدَّه، الأكبال: ج كيل وهو القيد.

(٥) الكتاب ٢/١١، وسيبويه عمرو بن عثمان إمام النحاة أخذ عن الخليل ويونس، وله الكتاب، توفي سنة ١٨٠. انظر: الإنباه ٢/٣٤٦؛ البلغة ١٧٣؛ البغية ٢/٢٢٩.

هذا فَعْلان. ويترتَّبُ على القولَيْنِ: صَرْفُه وعدمُ صَرْفِهِ إذا سُمِّي به، وأمَّا إذا لم يُسَمَّ به فإنه منصرفُ البتةَ، لأنَّ من شرط امتناع فَعْلان الصفةِ ألَّا يُـؤَنَّثَ بالتاء(١)، وهذا يؤنث بها قالوا: شَيْطانة(٢).

«الرجيم» نعتٌ له على الذمِّ. وفائدةُ النعت(٣): إمَّا إزالـةُ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ، نحو: رأيت زيداً العاقلَ، وإمَّا تخصُّصُ نكرةٍ نحو: رأيت رجلًا تاجراً، وإمَّا لمجردِ مدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ، نحو: مررت بزيدٍ المسكينِ، وقد يأتي لمجردِ التوكيدِ نحو قوله تعالى: «نفخةٌ واحدةٌ»(٤).

ولا بُدَّ من ذِكْر قاعدة في النعت تَعُمُّ فائدتُها(٥). اعلم أنَّ النعتَ إنْ كان مشتقاً بقياسٍ، وكان معناه لمتبوعِه(٦) لَزِم أن يوافقَه في أربعةٍ من عشرة، أعني في واحدٍ من ألقاب الإعـراب: الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وفي واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحدٍ من التذكير والتأنيث، وفي واحدٍ من التعريف والتنكير. وإنْ كان معناه لغير متبوعِه(٧) وافَقَه في اثنينِ من خمسة، في واحدٍ من ألقابِ الإعرابِ، وفي واحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ، نحو: مررت برجلَيْنِ عاقلةٍ أُمُّهما، فلم يَتْبعه في تثنيةٍ ولا تذكيرٍ.

وإذا اختصرتَ ذلك كلَّه فقل: النعتُ يَلْزَم أن يتبعَ منعوتَه في اثنين من خمسةٍ مطلقاً: في واحدٍ من ألقـاب الإعراب، وفي واحـدٍ من التعريف والتنكير، وفي الباقي كالفعل، يعني أنك تضعُ موضعَ النعت فعلاً فمهما ظهرَ

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٥؛ وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٣.
(٢) انظر في هذه المادة: اللسان: شطن؛ مفردات الراغب ٢٦٨.
(٣) انظر: ابن عقيل ٢/١٥٣؛ شرح الكافية ١/٣٠٣.
(٤) الآية ١٣ من سورة الحاقة: فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدة.
(٥) انظر: ابن عقيل ٢/١٥٥.
(٦) نحو: جاء رجل مهذب.
(٧) وهو ما يسمونه بالنعت السببيِّ نحو «جاء رجلٌ مهذبٌ أخوه».

في الفعلِ ظَهَرَ في النعت، مثالُه ما تقدَّم في: مررت برجلين عاقلةٍ أمُّهما، لأنك تقول: برجلين عَقَلَتْ أمُّهما. والرجيم قد تَبع موصوفَه في أربعةٍ من عشرةٍ لِما عَرَفْتَ.

وهو مشتق من الرَّجْم، والرَّجْمُ[١] أصله الرميُ بالرِّجام، وهي الحجارة، ويستعار الرجمُ للرمي بالظن والتوهُّم. قال زهير[٢]:

٥ ـ وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُم وذُقْتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

أي: المَظْنون، ويُعَبَّر به أيضاً عن الشتم، قال تعالى: «لَئِنْ لم تَنْتَهِ لأرْجُمَنَّك»[٣] قيل: أقول فيك قولاً سيئاً. والمُراجَمَةُ: المُسابَّةُ الشديدةُ استعارةٌ كالمقاذفة. قال الراغب[٤]: «والتُّرْجُمان: تَفْعُلان من ذلك» كأنه يعني أنه يَرْمي بكلامِ مَنْ يُترجِمُ عنه إلى غيره. والرُّجْمَةُ أحجارُ القبر ثم عُبِّر بها عنه. وفي الحديث: «لا تَرْجُموا قبري»[٥] أي لا تضعوا عليه الرُّجْمة. والرَّجيم فعيل بمعنى مفعول أي مرجوم نحو: قتيل وجريح، ويجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل لأنه يَرْجُمُ غيره بالشر، ولكنه بمعنى مفعول أكثرُ، وإن كان غيرَ مَقيسٍ.

□ □ □

---

(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٥.

(٢) ديوانه ١٨.

(٣) الآية ٤٦ من مريم.

(٤) المفردات ١٩٥. والراغب هو الحسين بن محمد، له: التفسير والذريعة، توفي سنة ٥٠٢. انظر: البلغة ٦٩؛ وروضات الجنات ٢٤٦.

(٥) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٤/٢٨٩ «في حديث عبدالله بن مُغَفَّل في وصيته». وقال: «والمحدِّثون يقولون «لا تَرْجُموا» إنما هو «لا تُرَجِّموا» يقول: لا تجعلوا عليه الرَّجَم».

البسملة

مصدر بَسْمَلَ، أي قال: بسم الله، نحو: حَوْقَلَ وهَيْلَلَ وحَمْدَلَ، أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا إله إلا الله، والحمد لله. وهذا شبيه بباب النحت في النسب، أي إنهم يأخذون اسمَيْن فيَنْحِتون منهما لفظاً واحداً، فينسِبون إليه كقولهم: حَضْرَمِيّ وعَبْقَسِيّ وعَبْشَمِيّ نسبةً إلى حَضْرَمَوْت وعبدِالقَيْس وعبدِشمس. قال(1):

٦ ـ وتضحَكُ مني شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لم تَرَيْ قبلي أسيراً يَمانياً

وهو غيرُ مقيس، فلا جرم أن بعضهم قال في: بَسْمل وهَيْلل إنها لغة مُوَلَّدَة، [قال الماوردي(2): يقال لمَنْ قال: بسم الله: مُبَسْمِل وهي](3) لغةٌ مُوَلَّدة وقد جاءَتْ في الشعر، قال عمر بن أبي ربيعة(4):

٧ ـ لقد بَسْمَلَتْ ليلى غداةَ لقِيتُها ألا حَبَّذا ذاكَ الحديثُ المُبَسْمِلُ

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٨، ذيل الأمالي ١٣٣؛ المحتسب ١/٦٩؛ الحجة ١/٦٨؛ ابن يعيش ٥/٩٧.

(٢) تفسير الماوردي ١/٥٢، وهو علي بن محمد البصري الشافعي، أخذ عن الاسفرائيني. له الحاوي والإقناع توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٣٨٧؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/٣٠٣.

(٣) لم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من ع.

(٤) ديوانه ٤٩٨؛ أمالي القالي ٢/٢٧٠؛ اللسان: بسمل؛ الهمع ٢/٨٩؛ الدرر ٢/١١٦.

وغيرُه من أهلِ اللغةِ نَقَلها ولَم يقُلْ إنها مُوَلَّدَة كـ ثعلب[1] والمطرِّز[2].

وبِسْم: جارٌّ ومجرور، والباء هنا للاستعانة كعَمِلت بالقَدُوم، لأنَّ المعنى: أقرأ مستعيناً بالله، ولها معانٍ أُخَرُ تقدَّم الوعدُ بذكرها، وهي: الإلصاقُ حقيقةً أو مجازاً، نحو: مَسَحْتُ برأسي، مررْتُ بزيدٍ، والسببية: [نحو] «فبظُلمٍ من الذين هادوا حَرَّمْنَا عليهم»[3]، أي بسببِ ظلمهم، والمصاحبة نحو: خرج زيدٌ بثيابه، أي مصاحباً لها، والبدلُ كقوله عليه السلام: «ما يَسُرُّنِي بها حُمْرُ النَّعَم»[4] أي بدلها، وكقول الآخر[5]:

٨ ـ فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا شَنُّوا الإغارةَ فرساناً ورُكْبانا

أي: بَدَلَهم، والقسم: أحلفُ باللَّهِ لأفعلنَّ، والظرفية نحو: زيد بمكة أي فيها، والتعدية نحو: «ذهب اللَّهُ بنورهم»[6]، والتبعيض كقول الشاعر[7]:

٩ ـ شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثم ترفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ

---

(١) أحمد بن يحيى، إمام أهل الكوفة أخذ عن ابن الأعرابي وروى عنه ابن الأنباري، توفي سنة ٢٩١. انظر: الإنباه ١/١٣٨؛ نزهة الالباء ٢٩٣؛ طبقات القراء ١/١٤٨.

(٢) محمد بن عبدالواحد المطرز غلام ثعلب، له: شرح الفصيح وفائت الفصيح، توفي سنة ٣٤٥، انظر: البلغة ٢٣٤؛ البغية ١٦٤.

(٣) الآية ١٦٠ من النساء.

(٤) رواه البخاري (فتح الباري): الجمعة ٢/٤٠٣؛ مسند أحمد ١/١٣٠.

(٥) البيت لـ قريط بن أنيف، وهو في الحماسة ١/٥٨؛ والمغني ١٠٩، والأشموني ٢/٢٢٠؛ والدرر ٢/١٤.

(٦) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/٥١ برواية:

تَروَّتْ بماءِ البحرِ ثم تَنَصَّبَتْ على حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نئيجُ

والمخصص ١٤/٦٧، وأدب الكاتب ٤٠٨، والأزهية ٢٩٤؛ وأمالي الشجري ٢/٢٧٠؛ والدرر ٢/٣٤. ومتى هنا: مِنْ، والنئيج: المر السريع مع الصوت.

أي من مائه، والمقابلة: «اشتريتهُ بألف» أي: قابلتُه بهذا الثمنِ، والمجاوزة مثلُ قوله تعالى: «ويومَ تَشَقَّقُ السماء بالغَمام»(١) أي عن الغمام، ومنهم مَنْ قال: لا تكون كذلك إلا مع السؤال خاصة نحو: «فاسألْ به خبيراً»(٢) أي عنه، وقول علقمة(٣):

١٠ ـ فإنْ تَسْأَلوني بالنساءِ فإنني خبيرٌ بأَدْواءِ النساء طبيبُ
إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قلَّ مالُه فليس له في وُدِّهِنَّ نَصيبُ

والاستعلاء كقوله تعالى: «مَنْ إنْ تَأْمَنْه بقنطار»(٤). والجمهورُ يأبَوْن جَعْلها إلا للإلصاق أو التعديةِ، ويَرُدُّون جميعَ المواضعِ المذكورةِ إليهما، وليس هذا موضعَ استدلال وانفصال.

وقد تُزاد مطَّردةً وغيرَ مطَّردة، فالمطَّردةُ في فاعل «كفى» نحو: «كفى بالله»(٥) / أي: كفى اللَّهُ، بدليل سقوطِها في قول الشاعر(٦): [٣/ب]

١١ ـ .... كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

وفي خبرِ ليس و«ما» أختِها غيرَ موجَبٍ بـ إلاَّ، كقوله تعالى: «أليسَ

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.
(٢) الآية ٥٩ من سورة الفرقان.
(٣) ديوانه ٣٥؛ والمفضليات ٣٩٢؛ والهمع ٢/ ٢٢؛ والدرر ٢/ ١٤.
(٤) الآية ٧٥ آل عمران.
(٥) الآية ٦ النساء.
(٦) البيت لـ سحيم وصدره:
عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غاديا
وهو في الديوان ١٦؛ والكتاب ١/ ٢٣٠؛ والخصائص ٢/ ٤٨٨؛ وابن يعيش ٦/ ٥٨؛ والعيني ٣/ ٦٦٥.

اللَّـهُ بكافٍ [عبدَه]»[1]، «وما ربُّك بغافلٍ»[2] وفي: بحَسْبكِ زيدٌ. وغيرَ مطَّردةٍ في مفعولِ «كفَى»، كقوله[3]:

١٢ ـ فكفى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرُنا　　حُبُّ النبيِّ محمـدٍ إيـانـا

أي: كَفانا، وفي البيت كلامٌ آخرُ، وفي المبتدأ غيرَ «حَسْب» ومنه في أحدِ القولين: «بأيِّكم المفتونُ»[4] وقيل: المفتون مصدر كالمَعْقول والمَيْسور، فعلى هذا ليست زائدةً، وفي خبر «لا» أختِ ليس، كقوله[5]:

١٣ ـ فكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ　　بمُغْنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قاربِ

أي: مُغْنياً، وفي خبرِ كان مَنْفِيَّةً نحو[6]:

١٤ ـ وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ　　بِأعجلِهم، إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

أي: لم أكنْ أعجلَهم، وفي الحال وثاني مفعولَيْ ظنَّ منفيَّيْنِ أيضاً كقوله[7]:

١٥ ـ فما رَجَعَتْ بخَائِبَـةٍ رِكـابٌ　　حكيمُ بنُ المُسَيَّب مُنْتَهـاهـا

---

(١) الآية ٣٦ من الزمر.
(٢) الآية ١٣٢ من الأنعام.
(٣) اختلفوا في نسبة هـذا البيت بين حسان ـ وليس في ديـوانه ـ وكعب بن مـالك وعبدالله بن رواحة؛ وهو في الدرر ١/٧٠؛ والعيني ١/٤٨٦؛ والهمع ١/٩٢.
(٤) الآية ٦ من القلم.
(٥) البيت لسواد بن قارب الدوسي الصحابي وهو في الدرر ١/١٠١؛ وأوضح المسالك ١/٢٠٩. والفتيل: الخيط الدقيق في شق النواة.
(٦) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ١/٢٥١؛ وأوضح المسالك ١/٢١٠؛ والعيني ٢/١١٧؛ والدرر ١/١٠١.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: منى؛ والهمع ١/١٢٧؛ والدرر ١/١٠١.

وقولِ الآخر[1]:

١٦ ـ دعاني أخي والخيلُ بيني وبينه   فلمَّا دعاني لم يَجِدْني بقُعْدَدِ

أي: ما رَجَعَت رِكابُ خائبةً، ولم يَجِدْني قُعْدَداً، وفي خبر «إنَّ» كقول امرىء القيس[2]:

١٧ ـ فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُـلاقِها   فإنك ممَّـا أَحْدَثَتْ بـالمُجَرِّبِ

أي: فإنك المجرِّب، وفي: «أولم يروا أنَّ اللـهَ»[3] وشبهه.

والاسمُ لغةً: ما أبانَ عن مُسَمَّى، واصطلاحاً: ما دلَّ على معنًى في نفسه فقط غيرَ متعرِّضٍ بِبُنْيَتِهِ لزمان ولا دالٌّ جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه، وبهذا القيدِ الأخيرِ خَرَجت الجملةُ الاسميةُ، والتسميةُ: جَعْلُ ذلك اللفظِ دالاًّ على ذلك المعنى.

واختلف الناسُ: هل الاسمُ عينُ المُسَمَّى أو غيرُه؟ وهي مسألةٌ طويلةٌ، تكلَّم الناسُ فيها قديماً وحديثاً واستشكلوا على كونه هو المُسَمَّى إضافَتَه إليه، فإنه يلزم منه إضافةُ الشيء إلى نفسِه، وأجاب أبو البقاء عن ذلك بثلاثة أجوبة[4]، أجودُها: أنَّ الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسميةُ غيرُ الاسم، لأنَّ التسمية هي اللفظُ بالاسم، والاسمَ هو اللازمُ للمُسَمَّى فتغايرا. الثاني: أنَّ في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديرُه: باسم مُسَمَّى اللّـهِ. الثالث: أن لفظَ «اسم» زائدٌ كقوله[5]:

---

(١) البيت لدريد بن الصمة، وهو في أوضح المسالك ١/٢١١؛ والهمع ١/١٢٧؛ والدرر ١/١٠١. والقعدد: الجبان اللئيم.

(٢) ديوانه ٤٢؛ البحر ٦/١٤١؛ أوضح المسالك ١/٢١٢؛ الدرر ١/٦٦.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحقاف. «أولم يَرَوا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يَعْيَ بخلقهن بقادر» والشاهد زيادة الباء في «بقادر».

(٤) الاملاء للعكبري ١/٤.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢١٤؛ والخصائص ٣/٢٩؛ وأمالي الزجاجي ٦٣؛ وابن يعيش ٣/١٤؛ والهمع ٢/٤٩؛ والدرر ٢/٥٨.

١٨ ـ إلى الحَوْلِ ثم اسمُ السلامِ عليكما ومَنْ يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعتذَرْ

أي: السلام عليكما، وقول ذي الرمة[١]:

١٩ ـ لاَ يَرْفَعُ الطرفَ إلاَّ ما تَخَوَّنَهُ داعٍ يُناديه باسمِ الماءِ مَبْغومُ

وإليه ذهب أبو عبيدة[٢] والأخفش[٣] وقطرب[٤].

واختلفوا في معنى الزيادة[٥] فقال الأخفش[٦]: «ليخرجَ من حُكْمِ القسم إلى قَصْدِ التبرُّك». وقال قطرب: «زيد للإجلال والتعظيم»، وهذان الجوابان ضعيفان لأنَّ الزيادةَ والحذفَ لا يُصار إليهما إلاَّ إذا اضطُرَّ إليهما.

ومن هذا القَبيلِ ـ أعني ما يُوهِمُ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِه ـ إضافةُ الاسمِ إلى اللقبِ والموصوفِ إلى صفتهِ، نحو: سعيدُ كُرزٍ وزيدُ قُفَّةٍ ومسجدُ الجامعِ وبَقْلَةُ الحمقاءِ، ولكن النحويين أوَّلوا النوع الأول[٧] بأنْ جعلوا الاسمَ بمعنى المُسَمَّى واللقبَ بمعنى اللفظِ، فتقديرُه: جاءني مسمَّى هذا اللفظِ، وفي الثاني جَعَلوه على حَذْفِ مضافٍ، فتقديرُ بقلةِ الحمقاءِ: بقلةُ الحبَّةِ الحمقاءِ، ومسجدُ الجامعِ: مسجدُ المكانِ الجامعِ.

---

(١) ديوانه ٣٩٠ برواية: لا يَنْعَشُ، وهو في الخصائص ٣/٢٩؛ وابن يعيش ٣/١٤؛ واللسان: خون، والخزانة ٢/٢٢٠؛ والأشموني ٣/٢١٢. تَخَوَّنه: تعهَّده، البغام: صوت ظبية.

(٢) مجاز القرآن ١/١٦.

(٣) سعيد بن مسعدة صاحب سيبويه من مدرسة البصرة، له: المسائل الكبيرة والمقاييس والاشتقاق، توفي سنة ٢١١. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٩؛ البغية ١/٥٩٠.

(٤) محمد بن المستنير لازَمَ سيبويه وعيسى بن عمر، له: المثلث والنوادر والعلل في النحو وإعراب القرآن، توفي سنة ٢٠٦. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٨؛ النزهة ٩١؛ البغية ١/٢٤٢.

(٥) انظر: تفسير القرطبي ١/٩٩.

(٦) ليس في معانيه نص يفيد ذلك.

(٧) قال صاحب الإنصاف ٤٣٦: أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ومنعها البصريون.

واختلف النحويون في اشتقاقه[1]: فذهب أهلُ البصرة إلى أنه مشتقٌ من السُّمُوِّ وهو الارتفاعُ، لأنه يَدُلُّ على مُسَمَّاه فيرفعُه ويُظْهِرُه، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوَسْم وهو العلامةُ لأنه علامةٌ على مُسَمَّاه، وهذا وإنْ كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه فاسدٌ من حيث التصريفُ.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بتكسيرِهم له على «أَسْماء» وتصغيرهم له على سُمَيّ، لأن التكسير والتصغير يَرُدَّان الأشياء إلى أصولها، وتقولُ العَربُ: فلانٌ سَمِيُّك، وسَمَّيْتُ فلاناً بكذا، وأَسْمَيْتُه بكذا، فهذا يَدُلُّ على اشتقاقه من السموّ، ولو كان من الوَسْم لقيل في التكسير: أَوْسام، وفي التصغير: وُسَيْم، ولقالوا: وَسِيمُك فلانٌ ووَسَمْتُ وأَوْسَمْتُ فلاناً بكذا، فدلَّ عدمُ قولِهم ذلك أنه ليس كذلك. وأيضاً فَجَعْلُه من السموّ مُدْخِلٌ له في البابِ الأكثرِ، وجَعْلُه من الوَسْم مُدْخِلٌ له في الباب الأقلِّ؛ وذلك أن حَذْفَ اللام كثيرٌ وحذفَ الفاءِ قليلٌ، وأيضاً فإنَّا عَهِدْناهم غالباً يُعَوِّضون في غير محلِّ الحَذْفَ فَجَعْلُ همزةِ الوصل عوضاً من اللام موافقٌ لهذا الأصل بخلافِ ادِّعاءِ كَوْنِها عوضاً من الفاء. فإن قيل: قولُهم «أسماء» في التكسير و«سُمَيّ» في التصغير لا دلالةَ فيه لجوازِ أن يكون الأصلُ: أَوْساماً ووُسَيْماً، ثم قُلِبَتِ الكلمةُ بأَنْ أُخِّرَتْ فاؤُها بعد لامها فصار لفظُ أَوْسام: أَسْماواً، ثم أُعِلَّ إعلالَ كساء[2]، وصار وُسَيْم سُمَيْوَاً، ثم أُعِلَّ إعلالَ[3] جُرَيّ تصغير جَرْو. فالجوابُ أنَّ ادِّعاء ذلك لا يفيدُ، لأنَّ القَلْبَ على خلافِ القياس فلا يُصارُ إليه ما لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ. وهل لهذا الخلافِ فائدةٌ أم لا؟ والجوابُ أن له فائدةً، وهي أَنَّ مَنْ قال باشتقاقِه من العلوِّ يقول: إنه لم يَزَلْ موصوفاً قبل وجودِ الخلق وبعدَهم

(١) انظر: الإنصاف ١/٦؛ مشكل الإعراب لمكي ١/٦؛ اللسان: سمو.

(٢) أي تطرفت الواو وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة.

(٣) أي اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

وعند فَنائِهم، لا تأثيرَ لهم في أسمائه ولا صفاتِه وهو قول أهل السُّنَّةِ. وَمنْ قال بأنه مشتقٌ من الوَسْم يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفةٍ، فلما خَلَقَ الخلق جعلوا له أسماءً وصفاتٍ وهو قول المعتزلة، وهذا أشدُّ خطأً من قولِهم بخلق القرآن. وعلى هذا الخلافِ وَقَعَ الخلافُ أيضاً في الاسم والمُسَمَّى.

وفي الاسم خمسُ لغاتٍ: «اسم» بضم الهمزة وكسرها، و«سِم» بكسر السين وضمها. وقال أحمد بن يحيى[1]: «سُمٌ بضم السين أَخَذَه من سَمَوْتُ أَسْمُو، ومَنْ قاله بالكسر أخذه من سَمَيْتُ أَسْمي، وعلى اللغتين قوله[2]:

٢٠ ـ وعــامُنــا أَعْجبنــا مُـقَــدَّمُــهْ   يُدْعى أبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ

مُـبْتَــرِكــاً لـكــلِّ عَــظْمٍ يَـلْـحُـمُــهْ

يُنْشَدُ بالوجهين، وأنشدوا على الكسر[3]:

٢١ ـ باسمِ الذي في كلِّ سورةٍ سِمُهْ

[فعلى هذا يكون في لام «اسم» وجهان، أحدُهما: أنها واو، والثاني: أنها ياء وهو غريبٌ، ولكنَّ][4] أحمد بن يحيى جليلُ القدر ثقةٌ فيما ينقل. و«سُمَىً»[5] مثل هُدَىً. واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[6]:

---

(١) وهو ثعلب وقد سبقت ترجمته.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في الإنصاف ١٦، وأمالي الشجري ٢/٦٦؛ وابن يعيش ١/٢٤؛ واللسان: لحم. قرضب الرجل: إذا أكل شيئاً يابساً، رجل مبترك: إذا كان معتمداً على الشيء مُلِحّاً فيه يريد أنهم خدعوا بأول العام فإذا هو عام جدب.

(٣) نسبه في النوادر ١٦٦ لرجل من كلب، وقبله:

وَهْــو بـهــا يَـنْـجــو طـريـقــاً يـعـلَـمُــهْ

وهو في الانصاف ١٦، واللسان: سما.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى.

(٥) يتابع ذكر لغات «اسم».

(٦) البيت لـ أبي خالد القناني وهو في الإنصاف ١٥، وأوضح المسالك ١/٢٥؛ والعيني ١/١٥٤. وآثرك: اختصَّك به.

٢٢ ـ واللَّهُ أَسْماكَ سُمَىً مُبارَكاً آثَرك اللَّهُ بِهِ إيثارَكا

ولا دليلَ في ذلك لجوازِ أن يكونَ من لغةِ مَنْ يجعله منقوصاً مضمومَ السين وجاء به منصوباً، وإنما كان ينتهض دليلاً لو قيل: سُمَىً حالةَ رفعٍ أو جَرٍّ(١).

وهمزتُه همزةُ وصلٍ أي تُثْبَت ابتداءً وتُحْذَفُ دَرْجاً، وقد تُثْبَتُ ضرورةً كقوله(٢):

٢٣ ـ وما أنا بالمَخْسوسِ في جِذْمِ مالكٍ ولا مَنْ تسمَّى ثم يلتزِم الإسْما

وهو أحدُ الأسماءِ العشرةِ التي ابتُدِىء في أوائِلها بهمزةِ الوصلِ(٣) / وهي: اسم واست وابن وابنُم وابنة وامـرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمنُ في [٤/أ] القسم. والأصل في هذه الهمزةِ أن تُثْبَتَ خَطَّاً كغيرِها من همزاتِ الوصل، وإنما حَذَفوها حين يُضاف الاسمُ إلى الجلالةِ خاصةً لكثرة الاستعمال. وقيل ليوافقَ الخطُّ اللفظَ. وقيل لا حذفَ أصلاً، وذلك لأن الأصل: «سِمٌ» أو «سُم» بكسر السين أو ضمها فلمَّا دخلتِ الباءُ سَكَنَتِ العينُ تخفيفاً، لأنه وقع بعد الكسرة كسرةٌ أو ضمةٌ، [وهذا حكاه النحاس وهو حسن](٤)، فلو أضيف إلى غير الجلالة ثَبَتَتْ(٥)، نحو: باسم الرحمن، هذا هو المشهور، وحُكِيَ عن الكسائي(٦) والأخفش جوازُ حَذْفِها إذا أُضيفت إلى غيرِ الجلالة من أسماء الباري تعالى نحو: بسمِ ربِّك، بسمِ الخالق.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/٢٥. ولو كان صحيح الآخر لقلت: هذا سُمٌ مثل: هذه يد.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٣ برواية: «ولا بالمسمى» واللسان: سما، وتفسير القرطبي ١/١٠٠. والمخسوس: المرذول، وجذم كل شيء: أصله.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى. وانظر: إعراب النحاس ١/٣.

(٥) أي ألف اسم.

(٦) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة أخذ عن الرؤاسي، أحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩. انظر: طبقات القراء ١/٥٣٥؛ النزهة ٦٧؛ البغية ٢/١٦٢.

واعْلم أنَّ كلَّ جارٍ ومجرورٍ لا بُدَّ له من شيءٍ يَتَعَلَّقُ به، فعلٍ أو ما في معناه، إلا في ثلاثِ صورٍ: حرفِ الجر الزائد ولعلَّ ولولا عند مَنْ يجر بهما[(١)]، وزاد الاستاذ ابن عصفور[(٢)] كافَ التشبيه، وليس بشيء، فإنها تتعلَّق. إذا تقرر ذلك فـ «بسم الله» لا بدَّ من شيء يتعلق به ولكنه حُذِف.

واختلف النحويون في ذلك[(٣)]، فذهب أهلُ البصرةِ إلى أنَّ المُتَعَلَّقَ به اسمٌ، وذهب أهلُ الكوفة إلى أنه فِعْلٌ، ثم اختَلَفَ كلٌّ من الفريقين: فذهب بعضُ البصريين إلى أنَّ ذلك المحذوفَ مبتدأٌ حُذِفَ هو وخبرُه وبقي معمولُه، تقديره: ابتدائي باسم الله كائنٌ أو مستقرٌّ، أو قراءتي باسم الله كائنةٌ أو مستقرة. وفيه نظرٌ من حيث إنه يلزمُ حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله وهو ممنوعٌ، وقد نص مكي على مَنْع هذا الوجهِ[(٤)]. وذهبَ بعضُهم إلى أنه خبرٌ حُذِف هو ومبتدؤه أيضاً وبقي معمولُه قائماً مَقامَه، والتقدير: ابتدائي كائنٌ باسمِ الله، أو قراءتي كائنةٌ باسم الله نحو: زيدٌ بمكةَ، فهو على الأول منصوبُ المحلِّ وعلى الثاني مرفوعُه لقيامِهِ مقامَ الخبر. وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنَّ ذلك الفعلَ المحذوفَ مقدَّرٌ قبله، قال: لأنَّ الأصلَ التقديمُ، والتقدير: أقرأُ باسم الله أو أبتدئُ باسم الله. ومنهم مَنْ قدَّره بعده، والتقدير: باسم الله أقرأ أو أبتدىء أو أتلو، وإلى هذا نحا الزمخشري قال[(٥)]: «ليفيدَ

(١) «لعل» حرف جر عند عقيل، «ولولا» حرف جر عند سيبويه في «لولاي».
انظر: ابن عقيل ٢/٦ ـ ٨.
(٢) علي بن مؤمن حامل لواء العربية بالأندلس، أخذ عن الشلوبين والدباج، وله: الممتع والمقرب وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٣. انظر: البغية ٢/٢١٠. وانظر مذهبه في الكاف: شرح الجمل له ١/٤٨٢.
(٣) انظر: الانصاف ٢٤٥.
(٤) المشكل ١/٦.
(٥) الكشاف ١/٢٩.

التقديمُ الاختصاصَ لأنه وقع ردًّا على الكفرة الذين كانوا يبدؤون بأسماءِ آلهتهم كقولهم: باسم اللات، باسم العُزَّى» وهذا حسنٌ جداً، ثم اعترض على نفسِه بقولِه تعالى: «اقرأْ باسم ربِّك»[(١)]، حيث صَرَّح بهذا العامل مُقَدَّماً على معمولِه، ثم أجاب بأنَّ تقديمَ الفعل في سورة العلق أوقعُ لأنها أولُ سورةٍ نَزَلَت فكان الأمرُ بالقراءة أهمَّ». وأجاب غيرُه بأنَّ بـ «اسم ربك» ليس متعلقاً بـ «اقرأ» الذي قبله، بل بـ «اقرأ» الذي بعده[(٢)]، فجاء على القاعدة المتقدمة. وفي هذا نظرٌ لأن الظاهرَ على هذا القول أن يكون «اقرأ» الثاني توكيداً للأول فيكون قد فَصَلَ بمعمول المؤكِّد بينه وبين ما أكَّده مع الفصلِ بكلامٍ طويل.

واختلفوا أيضاً: هل ذلك الفعلُ أمرٌ أو خبرٌ؟ فذهب الفراء[(٣)] أنـه أَمْرٌ تقديرُه: اقرأ أنت باسم الله، وذهب الزجاج[(٤)] أنه خبرٌ تقديره: اقرأ أنا أو ابتَدِيءُ ونحوهُ[(٥)].

و «الله» في «بسم الله» مضافٌ إليه، وهل العاملُ في المضاف إليـه المضافُ أو حرفُ الجرِّ المقدَّرِ أو معنى الإضافة؟ ثلاثةُ أقوال خَيْرُها أوسطُها. وهو عَلَمٌ على المعبودِ بحق، لا يُطلق على غيره، ولم يَجْسُـرْ أحدٌ من المخلوقين أن يَتَسَّمى به، وكذلك الإله قبل النقل والإدغامِ لا يُطْلق إلا على المعبودِ بحقٍّ. قال الزمخشري:[(٦)] «كأنه صار عَلَماً بالغلَبة»، وأمّا «إله»

---

(١) الآية ١ من سورة القلم.

(٢) نص الآيات: اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من عَلَق، اقرأ وربُّكَ الأكرم.

(٣) يحيى بن زياد إمام أهل الكوفة وتلميذ الكسائي، له: معاني القرآن والمذكر والمؤنث، توفي سنة ٢٠٧. انظر: النزهة ٩٨؛ البغية ٢/٣٣٣.

(٤) إبراهيم بن السريّ لزم المبرد، له: معاني القرآن، المختصر، الاشتقاق. توفي سنة ٣١٠. انظر: النزهة ٢٤٤؛ البغية ١/٤١١.

(٥) معاني القرآن ١/١.

(٦) الكشاف ١/٣٦.

المجردُ من الألف واللام فيُطلق على المعبود بحقٍّ وعلى غيره، قال تعالى: «لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لَفَسدتا»(١)، «وَمَنْ يَدْعُ مع الله إلهاً آخرَ لا بُرْهَانَ له به»(٢)، «[أرأيْتَ] مَنِ اتَّخَذَ إلهَه هواه»(٣). واختلف الناسُ هل هو مُرْتَجَلٌ أو مشتق؟، والصوابُ الأولُ، وهو أعرفُ المعارف. يُحْكى أن سِيبويهِ رُئيَ في المنام فقيل [له]: ما فعلَ اللهُ بك؟ فقال: خيراً كثيراً، لجَعْلِي اسمَه أعرفَ المعارفِ.

ثم القائلونَ باشتقاقِه(٤) اختلفوا اختلافاً كثيراً، فمنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من لاهَ يليه أي ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلَاهة(٥) بكسر الهمزة وفتحها لارتفاعها، وقيل: لاتخاذِهم إياها معبوداً، وعلى هذا قيل: «لَهْيَ أبوكَ» يريدونَ: للهِ أبوك، فَقَلَبَ العينَ إلى موضع اللام. وخَفَّفه فَحَذَفَ الألفَ واللامَ وحَذَفَ حرفَ الجرِ. وأبْعد بعضُهم فَجَعَلَ مِنْ ذلك قولَ الشاعر(٦):

٢٤ ــ ألا ياسَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمى لَهِنَّكَ من برقٍ عليَّ كريمُ

قال: الأصلُ: لله إنك كريمٌ عليَّ، فَحَذَفَ حرفَ الجر وحرفَ التعريف والألفَ التي قبل الهاء من الجلالة، وسَكَّن الهاءَ إجراءً للوصل مُجْرى الوقف،

---

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) الآية ١١٧ من سورة المؤمنون.

(٣) الآية ٤٣ من سورة الفرقان.

(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاج: «الله»؛ القرطبي ١/١٠٣؛ مفردات الراغب ١٧؛ الكشاف ١/٣٩؛ البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٣٢.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٩٣؛ والخصائص ١/٣١٥؛ وأمالي القالي ١/٢١٨؛ وأمالي الزجاجي ٢٥٠؛ والمقرب ١/١٠٧؛ واللسان: «لهن»؛ والمغني ٢٥٤؛ ورصف المباني ٤٤؛ والخزانة ٤/٣٣٩. والقلل: القمم. وانظر تعليق ابن عصفور على البيت في: المقرب ١/١٠٧.

فصار اللفظ: لَهْ، ثم ألقى حركة همزة «إنَّ» على الهاء فبقي: لَهِنَّك كما ترى، وهذا سماجَةٌ من قائلِه. وفي البيت قولان أيسرُ من هذا.

ومنهم مَنْ قال: «هو مشتقٌ من لاه يَلُوه لِياهاً. أي احتجَبَ، فالألف على هذين القولين أصليةٌ، فحينئذ أصلُ الكلمة لاَهَ، ثم دخل عليه حرفُ التعريف فصاراللاه، ثم أُدْغِمت لام التعريف في اللام بعدها لاجتماعِ شروطِ الإدغام، وفُخِّمت لامُه. ووزنُه على القولين المتقدِّمين إمَّا: فَعَل أو فَعِل بفتح العين أو كسرِها، وعلى كل تقدير: فتحرَّك حرفُ العلة وانفتحَ ما قبلَه فقُلِب ألفاً، وكان الأصلَ: لَيَهاً أو لَيِهاً أو لَوَهاً أو لَوِهاً.

ومنهم مَنْ جَعَلَه مشتقاً من أَلَه، وأَلَه لفظٌ مشترك بين معانٍ وهي: العبادةُ والسكون والتحيُّر والفزع، فمعنى «إله» أنَّ خَلْقَه يعبدونه ويسكنون إليه ويتحيَّرون فيه ويفزعون إليه. ومنه قولُ رؤبة:[1]

٢٥ ـ لِلَّهِ دَرُّ الغانياتِ المُدَّهِ ... سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

أي: من عبادتِه، ومنه «ويذرُك وإلاَهَتَك»[2] أي عبادتك. وإلى معنى التحيُّر أشار أمير المؤمنين بقوله: «كَلَّ دون صِفاته تحبيرُ الصفات وَضلَّ هناك تصاريفُ اللغات»[3] وذلك أن العبد إذا تفكَّر في صفاته تحيَّر، ولهذا / رُوي: [٤/ب] «تفكروا في آلاء الله، ولا تتفكروا في الله»[4] وعلى هذا فالهمزةُ أصلية والألفُ

---

(١) ديوانه ١٦٥؛ تفسير الطبري ١/١٢٣؛ المحتسب ١/٢٥٦؛ المخصص ١٢/١٩١؛ اللسان أله؛ تفسير ابن عطية ١/٩٥؛ ابن يعيش ١/٣. المُدَّة: ج المادِهِ: المادح.

(٢) الآية ١٢٧ من الأعراف وهي قراءة ابن مسعود وعليّ وابن عباس وأنس. انظر: البحر ٤/٣٦٧؛ الطبري ١/١٢٣.

(٣) انظر: مفردات الراغب ١٧.

(٤) قال في كشف الخفاء ١/٣١١: «رواه أبو نعيم في الحلية وابن أبي شيبة».

قبل الهاء زائدةٌ، فأصلُ الجلالة الكريمة: الإله، كقولِ الشاعر[1]:

٢٦ ـ معاذَ الإله أن تكونَ كظبيةٍ ولا دُمْيَةٍ ولا عَقِيْلَةِ رَبْرَبِ

ثم حُذِفت الهمزةُ لكثرةِ الاستعمال كما حُذفت في ناس، والأصل: أُناس كقوله[2]:

٢٧ ـ إنَّ المَنايا يَطَّلِعْـ ـنَ على الأُناس الآمِنينا

فالتقى حرفُ التعريفِ مع اللامِ فأُدْغِم فيها وفُخِّم. أو نقول: إن الهمزة من الإله حُذِفت للنقل، بمعنى أنَّا نَقَلْنا حَرَكتَها إلى لام التعريف وَحَذَفْناها بعد نقل حركتها كما هو المعروف في النقل، ثم أُدغم لامُ التعريف كما تقدَّم، إلا أنَّ النقلَ هنا لازِمٌ لكثرةِ الاستعمال.

ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌ من وَلِهَ لكونِ كلِّ مخلوقٍ والِهاً نحوَه، وعلى ذلك قال بعضِ الحكماء: «الله محبوب للأشياءِ كلها، وعلى ذلك دلَّ قوله تعالى: «وإنْ من شيءٍ إلا يُسَبِّح بحمده»[3]، فأصله: وِلاه ثم أُبدلت الواو همزةً كما أُبدلت في إشاح وإعاء، والأصلُ: وِشاح ووِعاء[4]، فصار اللفظُ به: إلاهاً، ثم فُعِل به ما تقدَّم مِنْ حَذْفِ همزتِه والإدغام، ويُعْزَى هذا القول للخليل[5]، فعلى هذين القولين وزنُ إلاه: فِعال، وهو بمعنى مَفْعول أي: مَعْبود أو متحيَّرٌ فيه كالكِتاب بمعنى مكتوب.

---

(١) البيت للبعيث بن حريث وهو في الحماسة ١/٢١٨؛ والخزانة ١/٣٥٠؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٢٣. والعقيلة: الكريمة، والربرب: القطيع من البقر.

(٢) البيت لذي جدن الحميري وهو في مجالس العلماء ٧٠؛ والخصائص ٣/١٥١؛ وأمالي الشجري ١/١٢٤؛ وابن يعيش ٢/٩؛ وشواهد الشافية ٢٩٦؛ والخزانة ١/٣٥١.

(٣) الآية ٤٤ من الإسراء.

(٤) قال ابن عصفور في الممتع ٣٣٣: «وإنما فَعَلْتَ ذلك لثقل الكسرة في الواو فكأنه اجتمع لك ياء وواو».

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه وواضع علم العروض، له «العَيْـن». توفي سنة ١٧٥. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٠؛ النزهة ٤٥؛ البغية ١/٥٥٧.

وُردَّ قولُ الخليل بوجهين، أحدهما: أنه لو كانت الهمزةُ بدلاً من واو لجاز النطق بالأصلِ، ولم يَقُلْه أحد، ويقولون: إشاح ووشاح وإعاء ووعاء. والثاني: أنه لو كان كذلك لجُمع على أَوْلِهة كأَوْعِية وأَوشِحَة فتَرُدُّ الهمزة إلى أَصلها، ولم يُجْمع «إله» إلا على آلهة.

وللخليل أن ينفصِلَ عن هذين الاعتراضين بأنَّ البدلَ لزِم في هذا الاسمِ لأنه اختَّص بأحكامٍ لم يَشْرَكَهْ فيها غيرُه، كما ستقف عليه، ثم جاء الجمع على التزامِ البدل.

وأمَّا الألفُ واللامُ فيترتَّب الكلامُ فيها على كونه مشتقاً أو غيرَ مشتقٍّ، فإنْ قيل بالأول كانَتْ في الأصل مُعَرِّفةً، وإنْ قيل بالثاني كانت زائدةً. وقد شَذَّ حذفُ الألفِ واللامِ من الجلالة في قولهم «لاهِ أبوك»، والأصل: للهِ أبوك كما تقدم، قالوا: وحُذِفَت الألفُ التي قبل الهاء خَطَّاً لئلا يُشَبَّهَ بخط «اللات» اسم الصنم، لأن بعضهم يقلبُ هذه التاء في الوقف هاءً فيكتُبها هاءً تَبَعَاً للوقف فمِنْ ثمَّ جاء الاشتباه. وقيل: لئلا يُشَبَّه بخط «اللاه» اسمَ فاعل من لها يلهو، وهذا إنما يَتِمُّ على لغة مَنْ يحذف ياءَ المنقوص المعرَّف وقفاً لأن الخطَّ يتبعه، وأمَّا مَنْ يُثْبِتُها وقفاً فيثبتها خطَّاً فلا لَبْس حينئذ. وقيل: حَذْفُ الألف لغةٌ قليلة جاء الخط عليها، والتُزِمَ ذلك لكثرة استعماله، قال الشاعر[1]:

٢٨ ـ أقبلَ سَيْلٌ كان من أمر اللهْ　　　يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّة المُغِلَّهْ

وحكمُ لامِه التفخيمُ تعظيماً ما لم يتقدَّمْه كسرٌ فترقَّقُ، وإن كان أبو القاسم[2] الزمخشري قد أطلق التفخيمَ، ولكنه يريد ما قلته. ونقل

---

(١) البيت في زيادات ديوان حسان ٥٢٢: وإصلاح المنطق ٤٧؛ واللسان: حرد؛ وتفسير ابن عطية ١/٩٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٠٦. وحرد: قصد، والمغلة: لها دَخْلٌ وثمار.

(٢) الكشاف ١/٤٠.

أبو البقاء[1] أنَّ منهم مَنْ يُرَقِّقُها على كل حال. وهذا ليس بشيءٍ لأن العربَ على خِلافِه كابراً عن كابرٍ كما ذكره الزمخشري[2]. ونقل أهلُ القراءة خلافاً فيما إذا تقدَّمَه فتحةُ ممالةٌ أي قريبة من الكسرة: فمنهم مَنْ يُرَقِّقها، ومنهم مَنْ يُفَخِّمُها، وذلك كقراءة السوسي[3] في أحدِ وَجْهَيْه: «حتى نَرَىَ اللهَ جَهْرةً»[4].

ونقل السهيلي[5] وابن العربي[6] فيه قولاً غريباً وهو أنَّ الألف واللام فيه أصليةٌ غيرُ زائدةٍ، واعتذرا عن وَصْلِ الهمزةِ بكثرة الاستعمال، كما يقول الخليل[7] في همزةِ التعريف، وقد رُدَّ قولهُما بأنه كان ينبغي أن يُنَوَّن لفظُ الجَلالةِ لأنَّ وزنَه حينئذ فَعَّال نحو: لَأّل وسَأّل، وليس فيه ما يمنعه من التنوينِ فدلَّ على أنَّ أل فيه زائدةٌ على ماهيةِ الكلمةِ.

ومن غريبِ ما نُقِل فيه أيضاً أنه ليس بعربـي بل هو مُعَرَّب، وهو سُريانيٌّ الوَضْعِ وأصله: «لاها» فَعَرَّبَتْه العربُ فقالوا: الله، واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر[8]:

---

(1) الإملاء ١/٥.
(2) الكشاف ١/٤٠.
(3) صالح بن زياد مقرىء ضابط، أخذ عن اليزيدي وقرأ على حفص، وروى عنه المعصوم، توفي ٢٦١. انظر: طبقات القراء ١/٣٣٣؛ تذكرة الحفاظ ٥٥٩.
(4) الآية ٥٥ من البقرة. وانظر: البحر ١/١٥.
(5) عبدالرحمن بن عبدالله، له: الروض الأنف والأمالي، توفي سنة ٥٨١. انظر: البغية ٢/٨١.
(6) محمد بن عبدالله القاضي المالكي، له: أحكام القرآن، والمحصول والعواصم، توفي سنة ٥٤٣. انظر: وفيات الأعيان ١/٤٨٩؛ الأعلام ٧/١٠٦.
(7) الكتاب ٢/٦٣، ٢٧٣.
(8) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٨٣، واللسان: أله، وأمالي الشجري ٢/١٥، وابن يعيش ١/٣١؛ والهمع ١/١٧٨؛ والدرر ١/١٥٤. والكبار: مبالغة الكبير، والحلفة: القَسَم.

٢٩ ـ كَحَلْقَةٍ مِن أبي رياحٍ يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبارُ

فجاء به على الأصلِ قبل التعريبِ، ونقل ذلك أبو زيد البلخي(١).

[ومِنْ غريب ما نُقل فيه أيضاً أنَّ الأصل فيه الهاءُ التي هي كنايةٌ عن الغائب](٢) قالوا: وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولهم فأشاروا إليه بالضمير، ثم زِيدَتْ فيه لامُ المِلْك، إذ قد عَلِموا أنه خالقُ الأشياء ومالِكُها فصار اللفظ: «لَهْ» ثم زِيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً، وهذا لا يُشبه كلامَ أهل اللغة ولا النحْويين، وإنما يشبه كلامَ بعض المتصوفة.

ومن غريب ما نُقل فيه أيضاً أنه صفةٌ وليس باسم، واعتلَّ هذا الذاهب إلى ذلك أنَّ الاسم يُعَرِّفَ المُسَمَّى والله تعالى لا يُدْرَكُ حِسّاً ولا بديهةً فلا يُعَرِّفُه اسمه، إنما تُعَرِّفه صفاتُه، ولأن العَلَم قائمٌ مقامَ الإشارة، واللهُ تعالى ممتنعٌ ذلك في حقه. وقد رَدَّ الزمخشري(٣) هذا القولَ بما معناه أنك تصفه ولا تَصِفُ به، فتقول: إله عظيم واحد، كما تقول: شيءٌ عظيم ورجلٌ كريم، ولا تقول: شيء إله، كما لا تقول: شيء رجل، ولو كان صفةً لوقع صفةً لغيره لا موصوفاً، وأيضاً فإنَّ صفاتِه الحسنى لا بُدَّ لها من موصوف تَجْري عليه، فلو جَعَلْتَها كلَّها صفاتٍ، بقيت غيرَ جاريةٍ على اسمٍ موصوفٍ بها، وليس فيما عدا الجلالة خلافٌ في كونِه صفةً فَتَعَيَّن أن تكونَ الجلالةُ اسماً لا صفةً. والقولُ في هذا الاسم الكريمِ يحتمل الإطالةَ أكثرَ ممَّا ذكرْتُ لك، إنما اختصرْتُ ذلك خوفَ السآمة للناظر في هَذا الكتاب.

---

(١) أحمد بن سهل، له: نظم القرآن وتفسير الفاتحة وعصمة الأنبياء، توفي سنة ٣٢٢.
انظر: معجم الأدباء ٦٤/٣؛ البغية ٣١١/١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من ع.

(٣) الكشاف ٣٨/١.

الرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، وقيل: الرحمنُ ليس مشتقاً لأن العربَ لم تَعْرِفْه في قولهم: «وما الرحمنُ؟»[١] وأجاب ابن العربي عنه بأنهم إنما جَهِلوا الصفةَ دونَ الموصوفِ، ولذلك لم يقولوا: وَمَنْ الرحمن؟ وقد تَبِعا موصوفَهما في / الأربعةِ من العشرة المذكورة[٢]. [٥/أ]

وذهب الأعلمُ الشنتمريُّ[٣] إلى أن «الرحمن» بدلٌ من اسمِ الله لا نعتٌ له، وذلك مبنيٌّ على مذهبه من أنَّ الرحمن عنده عَلَمٌ بالغلَبة. واستدَلَّ على ذلك بأنه قد جاء غيرَ تابعٍ لموصوفٍ، كقوله تعالى: «الرحمن. عَلَّم القرآن»[٤] «الرحمنُ على العرشِ استوى»[٥]. وقد رَدَّ عليه السُّهيلي بأنه لو كان بدلاً لكان مبيّناً لِما قبله، وما قبله ـ وهو الجلالة ـ لا يفتقرُ إلى تبيين لأنها أعرفُ الأعلامِ، ألا تراهم قالوا: «وما الرحمنُ»[٦] ولم يقولوا: وما اللهُ. انتهى. أمَّا قوله: «جاء غيرَ تابع» فذلك لا يمنعُ كونَه صفةً، لأنه إذا عُلم الموصوفُ جاز حَذْفُه وبقاءُ صفتِه، كقوله تعالى: «ومِن الناسِ والدوابِّ والأنعامِ مختلِفٌ ألوانُه»[٧] أي نوع مختلف، وكقول الشاعر[٨]:

٣٠ ـ كناطحٍ صخرةً يوماً لِيُوْهِنَها ... فلم يَضِرْها وأَوْهَى قرنَه الوَعِلُ

أي كوعلٍ ناطحٍ، وهو كثير.

---

(١) الآية ٦٠ من الفرقان.

(٢) انظر: الورقة ٣ أ.

(٣) يوسف بن سليمان، عالم بالعربية والشعر، أخذ عن الإفليلي. له: شرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، توفي سنة ٤٤٦، أو ٤٧٦. انظر: البلغة ٢٩٢؛ البغية ٢/٢٥٦.

(٤) الآية ١ ـ ٢ من سورة الرحمن.

(٥) الآية ٥ من سورة طه.

(٦) الآية ٦٠ من سورة الفرقان.

(٧) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٨.

والرحمة لغةً:(١) الرقةُ والانعطافُ، ومنه اشتقاق الرَّحِم، وهي البطنُ لانعطافِها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفهُ تعالى بالرحمة مجازاً عن إنعامِه على عبادِه كالمَلِك إذا عَطَف على رعيَّته أصابَهم خيرُه. هذا معنى قول أبـي القاسم الزمخشري(٢). ويكونُ على هذا التقدير صفةَ فعلٍ لا صفةَ ذاتٍ، وقيل: الرحمة إرادةُ الخيرِ لِمَنْ أرادَ اللهُ به ذلك، ووَصْفُه بها على هذا القولِ حقيقةٌ، وهي حينئذ صفةُ ذاتٍ، وهذا القولُ هو الظاهرُ.

وقيل: الرحمة رِقَّةٌ تقتضي الإحسانَ إلى المرحومِ، وقد تُستعملُ تارةً في الرقة المجردة وتارةً في الإحسان المجرَّد، وإذا وُصِف به الباري تعالى فليس يُراد به إلا الإحسانُ المجردُ دونَ الرقةِ، وعلى هذا رُوي: «الرحمةُ من الله إنعامٌ وإفضالٌ، ومن الآدميين رقةٌ وتعطُّف».

[وقال ابن عباس(٣) رضي الله عنهما: «وهما اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر أي: أكثرُ رحمة». قال الخطَّابـي(٤): وهو مُشْكِلٌ؛ لأن الرقة](٥) لا مَدْخَلَ لها في صفاتـهِ. وقال الحسين بن الفضـل(٦): «هذا وَهْمٌ من الراوي، وإنما هما اسمان رفيقان أحدهما أَرْفَقُ من الآخر والرفق من صفاته» وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله رفيقٌ يحبُّ الرِفقَ، ويُعطي عليه ما لا يُعْطي

(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٦.

(٢) الكشاف ١/٤٥.

(٣) عبدالله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة توفي سنة ٦٨. انظر: طبقات ابن سعد ٢/٣٦٥؛ الإصابة: ٤/٩٠؛ طبقات القراء ١/٤٢٥.

(٤) حمد بن محمد أخذ عن الشاشي وأبـي عمر الزاهد وله: غريب الحديث وشرح البخاري، توفي سنة ٣٨٨. انظر: البغية ١/٥٤٦.

(٥) لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٦) الحسين بن الفضل البجلي الكوفي المفسر، نزيل نيسابور، كان آية في معاني القرآن، روى عن يزيد بن هارون، توفي سنة ٢٨٢. انظر: العبر للذهبـي ٢/٦٧.

على العنف»[١]، ويؤيِّده الحديثُ الآخر، وأمَّا الرحيمُ فالرفيق بالمؤمنين خاصة.

واختلف أهلُ العلمِ في «الرحمن الرحيم» بالنسبة إلى كونهما بمعنىً واحدٍ أو مختلفين. فذهب بعضُهم إلى أنهما بمعنى واحد كَنْدمان ونَدِيم، ثم اختلف هؤلاء على قولين، فمنهم مَنْ قال: جُمِع بينهما تأكيداً، ومنهم مَنْ قال: لمَّا تَسَمَّى مُسَيْلمة ــ لعنه الله ــ بالرحمن قال الله لنفسه: الرحمنُ الرحيم، فالجمعُ بين هاتين الصفتين لله تعالى فقط. وهذا ضعيفٌ جداً، فإنَّ تسميتَه بذلك غيرُ مُعْتَدٍّ بها البتَّة، وأيضاً فإن بسم الله الرحمن الرحيم قبلَ ظهورِ أمرِ مُسَيْلَمَةَ.

ومنهم مَنْ قال: لكلٍّ واحد فائدةٌ غيرُ فائدةِ الآخر، وجَعَل ذلك بالنسبة إلى تغايُرِ متعلَّقِهما إذ يقال: «رَحْمن الدنيا ورحيمُ الآخرة»، يُروى ذلك عن النبي صلَى الله عليه وسلم، وذلك لأنَّ رحمته في الدنيا تَعُمُّ المؤمنَ والكافرَ، وفي الآخرة تَخُصُّ المؤمنين فقط، ويُروَى: رحيمُ الدنيا ورحمنُ الآخرة، وفي المغايَرة بينهما بهذا القَدْر وحدَه نظرٌ لا يَخْفى.

وذهب بعضُهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضاً: فمنهم مَنْ قال: الرحمن أبلغُ، ولذلك لا يُطلق على غيرِ الباري تعالى، واختاره الزمخشري[٢]، وجعلَه من باب غَضْبان وسَكْران للممتلىءِ غَضَباً وسُكْراً، ولذلك يقال: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة فقط، قال الزمخشري[٣]: «فكان القياسُ الترقِّيَ من الأدنى، إلى الأعلى، كما يُقال: شُجاع باسل

(١) رواه البخاري «فتح الباري»: الاستتابة ١٢/٢٨٠؛ مسلم: البر ٤/٢٠٠٤.

(٢) الكشاف ١/٤١.

(٣) الكشاف ١/٤٥.

ولا يقال: باسِلٌ شجاع. ثم أجاب بأنه أَرْدَفَ الرحمنَ الذي يتناول جلائلَ النِّعَمِ وأصولَها بالرحيمِ ليكونَ كالتتمَّةِ والرديف ليتناولَ ما دَقَّ منها ولَطَف.

ومنهم مَنْ عَكَس فجعلَ الرحيمَ أبلغَ، ويؤيده روايةُ مَنْ قال: «رحيم الدنيا ورحمان الآخرة» لأنه في الدنيا يَرْحم المؤمن والكافرَ، وفي الآخرة لا يَرْحم إلا المؤمن. لكن الصحيح أنَّ الرحمنَ أبلغُ، وأمَّا هذه الروايةُ فليس فيها دليلٌ، بل هي دالَّةٌ على أنَّ الرحمنَ أبلغُ، وذلك لأن القيامَة فيها الرحمةُ أكثرُ بأضعافٍ، وأثرُها فيها أظهرُ، على ما يُروى أنه خَبَّأ لعباده تسعاً وتسعينَ رحمةً ليوم القيامة. والظاهر أن جهةَ المبالَغَةِ فيهما مختلفةٌ، فمبالغةُ «فَعْـلان» من حيث الامتلاءُ والغَلَبَةُ ومبالغةُ «فعيل» من حيث التكرارُ والوقوع بمَحَالِّ الرحمة. وقال أبو عبيدة[1]: «وبناء فَعْلان ليس كبناءِ فَعِيل، فإنَّ بناء فَعْلان لا يقع إلا على مبالغةِ الفِعْل، نحو: رجل غَضْبانُ للمتلىء غضباً، وفعيل يكون بمعنى الفاعلِ والمفعول، قال[2]:

٣١ ــ فأمَّا إذا عَضَّتْ بك الحربُ عَضَّةً فإنك مَعْطوفٌ عليك رحيمُ

فالرحمنُ خاصُّ الاسمِ عامُّ الفعل. والرحيمُ عامُّ الاسمِ خاصُّ الفعلِ، ولذلك لا يَتَعَدَّى فَعْلان ويتعدَّى فعيل. حكى ابنُ سِيده[3]: «زيدٌ حفيظٌ علمَك وعلمَ غيرك».

والألفُ واللام في «الرحمن» للغلَبة كهي في «الصَّعِق»[4]، ولا يُطلق

---

(١) انظر: المجاز ١/ ٢١ بعبارة قريبة.

(٢) البيت لعملس بن عقيل وهو في الحماسة ٢/ ١٥٨ واللسان: رحم.

(٣) علي بن إسماعيل قرأ على مجاهد بن عبدالله، من أهل مرسية له: المحكم والمخصص وشرح الحماسة، توفي سنة ٤٥٨. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٢٥؛ البلغة ١٤٨؛ البغية ٢/ ١٤٣. وانظر قوله في: المحكم ٣/ ٢١٢.

(٤) الصعق: اسم لكل مَنْ رُمي بصاعقة، ثم غلب على خويلد بن نفيل الذي أصيب بصاعقة لارتكابه إثماً. انظر: اللسان: صعق.

على غير الباري تعالى عند أكثر العلماء، لقوله تعالى: «قلِ ادعُوا الله أو ادعوا الرحمن»[1]، فعادَلَ به ما لا شِرْكَةَ فيه، بخلاف «رحيم» فإنه يُطلق على غيره تعالى، قال [تعالى] في حَقّه عليه السلام: «بالمؤمنين رؤوف رحيم»[2]، وأمَّا قول الشاعر[3] في مُسَيْلَمَةَ الكذاب ـ لعنه الله تعالى ـ:

٣٢ ـ . . . . وأنت غَيْثُ الوَرىٰ لا زلت رَحْمانا

فلا يُلتفت إلى قوله لَفْرطَ تَعَنُّتهم، ولا يُستعمل إلاَّ مُعَرَّفاً بالألفِ واللامِ أو مضافاً، ولا يُلتفت لقوله: «لا زِلْتَ رَحْمانا» لشذوذه.

ومن غريب ما نُقِل فيه أنه مُعَرَّب، ليس بعربيٍّ الأصل، وأنه بالخاء المعجمة قاله ثعلب [والمبرد وأنشد][4]:[5]

٣٣ ـ لن تُدْرِكوا المَجْدَ أو تَشْرُوا عَباءَكُمُ بِالخَزِّ أو تَجْعلوا اليَنْبُوتَ ضَمْرانا
أو تَتْرُكونَ إلى القَسَّيْنِ هِجْرَتَكُمْ ومَسْحكم صُلْبَهـم رَخْمانَ قُرْبانا

وفي وصل الرحيم بالحمد ثلاثة أوجهٍ، الذي عليه الجمهور: الرحيمِ بكسر الميم موصولةً بالحمد. وفي هذه الكسرة احتمالان: أحدهما ـ وهو الأصحُّ ـ أنها حركةُ إعرابٍ، وقيل: يُحتمل أنَّ الميم سَكَنت على نية الوقف، فلمَّا وقع بعدها ساكن حُرِّكت بالكسر. والثاني من وَجْهَي الوصل: سكونُ الميمِ والوقفُ عليها، والابتداءُ بقطع ألف «الحمد»، رَوَتْ ذلك أم سلمة عنه

---

(١) الآية ١١٠ الإسراء.
(٢) الآية ١٢٨ من التوبة.
(٣) لم أهتد إلى قائله وصدره: سَمَوْتَ بالمجد يابن الأكرمين أباً. وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٤٥. والورى: الناس.
(٤) لم يظهر في فيلم الأصل.
(٥) البيتان لجرير، وهما في ديوانه ٥٩٨ بالتقديم والتأخير واختلافِ في الرواية؛ وتفسير القرطبي ١٠٤/١؛ واللسان «رحم». والينبوت: ضرب من الشجر.

عليه السلام. الثالث: حكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ[1]: «الرحيمَ الحمدُ» بفتح الميم ووصل ألف الحمد، كأنها سكِّنت وقطعَتِ الألفَ، ثم أَجْرت الوقف مُجرى الوصل، فألقَتْ حركة همزة الوصل على الميم الساكنة. قال ابن عطية[2]: «ولم تُرْوَ هذه قراءةً عن أحد [فيما علمت، «وهذا فيه نظرٌ يجيء في: «ألم الله»[3]، قلت: يأتي تحقيقه في آل عمران إن شاء الله تعالى، ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو أن تكونَ الحركةُ للنصبِ بفعل محذوفٍ على القطع][4]، وهو أَوْلى من هذا التكلُّف.

□ □ □

(١) البحر ١/١٨.
(٢) البحر ١/١٨، ولم أجد هذا القول في تفسير ابن عطية.
(٣) الآية ١ ـ ٢ من آل عمران.
(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.

سورة الفـاتحـة

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿الحمدُ لله ربِّ العالمين﴾**: الحمدُ[١]: الثناءُ على الجميل سواءً كان نعمةً مُسْداةً إلى أحدٍ أم لا، يقال: حَمِدْتُ الرجل على ما أنعم به عليَّ وحَمِدْته على شجاعته، ويكون باللسان وحدَه دونَ عملِ الجَوارح، إذ لا يقال: حَمِدْت زيداً أي عَمِلْتُ له بيديَّ عملاً حسناً، بخلافِ الشكر فإنه لا يكونُ إلاَّ نعمةً مُسْدَاةً إلى الغيرِ، يقال: شكرتُه على ما أعطاني، ولا يقال: شكرتُه على شجاعته، ويكون بالقلب واللسان والجوارح، قال تعالى: «اعمَلوا آلَ داودَ شُكْراً»[٢]، وقال الشاعر[٣]:

٣٤ ـ أفـادَتْكُمُ النَّعْـماءُ مني ثـلاثـةً ... يدي ولساني والضميرَ المُحَجَّبا

فيكونُ بين الحمد والشكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ. وقيل: الحمدُ هو الشكرُ بدليل قولهم: «الحمدُ لله شكراً». وقيل: بينهما عمومٌ[٤]/ وخصوصٌ مطلقٌ والحمدُ أعمُّ من الشكرِ، وقيل: الحمدُ الثناءُ عليه تعالى بأوصافه، [٥/ب]

---

(١) انظر: مفردات الراغب ١٣٠.

(٢) الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ١/٤٧؛ وشواهده ٤/٣٢٤، أي: أنا أشكر نعماءكم بالقلب واللسان.

(٤) تغيَّر الخط في نسخة الأصل في ورقة واحدة وقد أشرنا إلى الاختلافات الجوهرية بين النسخ وهي محدودة.

والشكرُ الثناءُ عليه بأفعالِه، فالحامدُ قسمان: شاكرٌ ومُثْنٍ بالصفاتِ الجميلة. وقيل: الحمدُ مقلوبٌ من المدحِ، وليس بسديدٍ وإن كان منقولاً عن ثعلب، لأن المقلوبَ أقلُّ استعمالاً من المقلوب منه، وهذان مستويان في الاستعمال، فليس ادِّعاءُ قلبِ أحدِهما من الآخر أَوْلَى من العكس، فكانا مادتين مستقلتين، وأيضاً فإنه يَمْتنع إطلاقُ المدحِ حيث يجوزُ إطلاقُ الحمدِ، فإنه يقال: «حَمِدْتُ الله» ولا يقال مَدَحْته، ولو كان مقلوباً لَما امتنع ذلك. ولقائلٍ أن يقول: مَنَعَ من ذلك مانعٌ، وهو عَدَمُ الإِذْنِ في ذلك.

وقال الراغب(١): «الحمدُ لله الثناء [عليه] بالفضيلة، وهو أخصُّ من المدحِ وأعمُّ من الشكر، يقال(٢) فيما يكونُ من الإنسان باختياره وبما يكونُ منه وفيه بالتسخير، فقد يُمْدَحُ الإنسان بطولِ قامتِه وصَباحةِ وجهِهِ كما يُمْدَح ببذلِ مالِه وشجاعتِهِ وعلمِهِ، والحمدُ يكون في الثاني دونَ الأول، والشكرُ لا يُقال إلا في مقابلةِ نعمة، فكلُّ شكرٍ حَمْدٌ وليس كل حمدٍ شكراً، وكلُّ حَمْدٍ مَدْحٌ وليس كلُّ مَدْحٍ حمداً، ويقال: فلان محمود إذا حُمِد، ومُحْمَدٌ [وُجد محموداً](٣) ومُحَمَّد كَثُرت خصالُه المحمودة، وأحْمَدُ أي: إنه يفوق غيرَه في الحمد».

والألفَ واللامُ في «الحَمْد» قيل: للاستغراقِ وقيل: لتعريفِ الجنسِ، واختاره الزمخشري(٤)، قال الشاعر(٥):

٣٥ ـ .... إلى الماجِدِ القَرْمِ الجَوادِ المُحَمَّدِ

---

(١) المفردات ١٣٠.

(٢) أي: إن المدح يقال كما في المفردات.

(٣) ما بين معقوفين زيادة من نسخة عارف حكمت.

(٤) الكشاف ١/٥٠.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٨٩، وصدره:

إليـك أَبَيْـتَ اللعـن كـان كَـلالهُـا

وهو في اللسان: حمد. والقرم: الرجل العظيم. والبيت في الحقيقة شاهد على لفظ «المحمد» لأن أل فيه للعهد وليست للجنس.

وقيل: للعَهْدِ. وَمَنع الزمخشري[1] كونَها للاستغراق، ولم يبيِّنْ وجهَ ذلك، ويُشْبِه أن يقال: إنَّ المطلوبَ من العبد إنشاء الحمد لا الإِخبارُ به وحينئذ يستحيلُ كونُها للاستغراقِ، إذ لا يُمْكنُ العبدَ أن يُنْشِيءَ جميعَ المحامِدِ منه ومن غيرِه بخلافِ كونِها للجنسِ.

والأصلُ فيه المصدريةُ فلذلك لا يُثَنَّى ولا يُجْمع، وحكى ابنُ الأعرابي[2] جمعَه على أَفْعُل وأنشد[3]:

٣٦ ـ وأَبْلَجَ محمودِ الثناء خَصَصْتُه بأفضلِ أقوالي وأفضلِ أَحْمُدي

وقرأ الجمهور: «الحمدُ لِلَّه»[4] برفع الدال وكسر لام الجر، ورفعُه على الابتداء، والخبرُ الجار والمجرور بعده فيتعلَّقُ بمحذوف هو الخبرُ في الحقيقة. ثم ذلك المحذوفُ إن شئتَ قدَّرْتَه اسماً وهو المختار، وإنْ شئتَ قدَّرْتَه فِعْلًا، أي: الحمدُ مستقرٌ لله أو استقرَّ لله. والدليلُ على اختيار القول الأولِ أنَّ ذلك يتعيَّن في بعض الصور فلا أدلَّ من ترجيحه في غيرها[5]، وذلك أنك إذا قلت: «خرجت فإذا في الدار زيدٌ»، و«أمَّا في الدار فزيدٌ»، يتعيَّن في هاتين الصورتين تقديرُ الاسم، لأن إذا الفجائية وأمَّا التفصيلية لا يليهما إلا المبتدأ[6]. وقد عورض هذا اللفظُ بأنه يتعيَّن تقديرُ الفعلِ في

---

(١) الكشاف ١/٥٠.

(٢) محمد بن زياد، إمام في اللغة والأنساب، قرأ على المفضل والكسائي، وروى عنه ابن السكيت وثعلب، توفي سنة ٢٣١، له: النوادر والأنواء. انظر: البلغة ٢٢١، البغية ١/١٠٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١/١٣٣.

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ١، البحر ١/١٨؛ الكشاف ١/٥٠؛ القرطبي ١/١٣٥.

(٥) أي إن تقدير المحذوف اسمًا يتعين في بعض الصور، وليس شيء أدل على ترجيح تقدير المحذوف اسمًا من تعين ذلك في بعض الصور.

(٦) الذي منع من تقدير الفعل دفع احتمال كون «زيد» في المثالين فاعلاً للفعل المحذوف استقر، على حين أن إذا وأمّا يليها المبتدأ فقط، أمّا إذا أعربت زيداً مبتدأ فالمسألة تبقى على جواز تقدير المحذوف فعلاً أو اسمًا.

بعضِ الصور، وهو ما إذا وقع الجارُّ والمجرورُ صلةً لموصولٍ، نحو: «الذي في الدار» فليكنْ راجحاً في غيره. والجوابُ أن ما رَجَّحْنا به هو من باب المبتدأ والخبر وليس أجنبياً فكان اعتباره أولى، بخلاف وقوعه صلةً، والأولُ غيرُ أجنبي[١].

ولا بُد من ذِكْر قاعدةٍ ههنا لعموم فائدتها، وهي أنَّ الجارَّ والمجرورَ والظرفَ إذا وَقَعا صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلقا بمحذوفٍ، وذلك المحذوفُ لا يجوز ظهورهُ إذا كان كوناً مطلقاً، فأمّا قول الشاعر[٢]:

٣٧ ـ لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ فأنت لدىٰ بُحْبوحَةِ الهُونِ كائِنُ

فشاذٌّ لا يُلتفَتُ إليه. وأمّا قوله تعالى: «فلما رآه مستقِرّاً عنده»[٣] فلم يَقْصِدْ جَعْلَ الظرفِ ثابتاً[٤] فلذلك ذكرَ المتعلَّقَ به. ثم ذلك المحذوفُ يجوز تقديرُه باسم أو فعل إلا في الصلة فإنه يتعيَّن أن يكون فعلاً، وإلاَّ في الصورتين المذكورتين فإنه يتعيَّنُ أَنْ يكونَ اسماً. واختلفوا: أيُّ التقديرين أولى فيما عدا الصورَ المستثناةَ؟ فقوم رجَّحوا تقديرَ الاسمِ، وقومٌ رجَّحوا تقديرَ الفعلِ، وقد تقدَّم دليلُ الفريقين.

وقرىء شاذاً بنصب الدال من «الحمد»[٥]، وفيه وجهان: أظهرهُما أنه

---

(١) لعله يعني أن قوله: «الذي في الدار» ليس من مسألة المبتدأ وخبره الجاروالمجرور، لأن «في الدار» صلة وليس خبراً، ويعني بالأجنبي ما هو غير المبتدأ والخبر وهو هنا الصلة. وقوله «والأول غير أجنبي» وردت في نسخة حكمت «فإنه آخر أجنبي».

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن عقيل ١٨٣/١؛ والهمع ٩٨/١؛ والدرر ٧٥/١؛ وبحبوحة الشيء: وسطه.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) لعله يعني أنه ليس عاماً وإنما هو خاص ولذلك ذكره. ولعل قوله «ثابتاً» محرف عن «كائناً» واضطربت النسخ في رسمها وكلها محرفة.

(٥) وهي قراءة هارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة، انظر: البحر ١٨/١؛ تفسير ابن عطية ١٠٢/١.

منصوبٌ على المصدرية، ثم حُذِف العاملُ، وناب المصدرُ مَنابَه، كقولهم في الإخبار: «حمداً وشكراً لا كُفْراً»، والتقدير: أَحْمَدُ الله حَمْداً فهو مصدرٌ نابَ عن جملة خبرية. وقال الطبري[1]: إن في ضمنه أمرَ عبادِه أن يُثْنوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمدَ لله، وعلى هذا يجيء «قولوا إياك» فعلى هذه العبارة يكون[2] من المصادر النائبة عن الطلب لا الخبر، وهو محتملٌ للوجهين، ولكنَّ كونَه خبرياً أَوْلَىٰ من كونه طلبياً؛ ولا يجوز إظهارُ هذا الناصب لِئلاّ يُجْمَع بين البدلِ والمُبْدلِ منه. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول به أي اقرؤوا الحمدَ، أو اتلوا الحمدَ، كقولهم: «اللهم ضَبُعاً وذئْباً»، أي اجمَعْ ضبُعاً، والأولُ أحسن للدلالةِ اللفظيةِ.

وقراءةُ الرفع أَمْكَنُ وأَبْلَغُ من قراءة النصب، لأنَّ الرفعَ في بابِ المصادر التي أصلُها النيابةُ عن أفعالها يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ بخلافِ النصب فإنه يَدُلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، ولذلك قال العلماء: إن جوابَ خليل الرحمن عليه السلام في قوله تعالى حكايةً عنه: «قال سلامٌ»[3] أحسنُ مِنْ قول الملائكة «قالوا سلاماً»، امتثالاً لقوله تعالى: «فَحَيُّوا بأَحْسَنَ منها»[4].

و «لله» على قراءة النصب يتعلَّق بمحذوفٍ لا بالمصدرِ لأنها للبيان تقديره: أَعْنِي لله، كقولهم: سُقْياً له وَرَعْياً لك، تقديرُهُ: أعني له ولك، ويدلُّ

---

(١) محمد بن جرير صاحب التفسير والتاريخ، أخذ عن سليمان بن عبدالرحمن، وأخذ عنه الداجوني، توفي سنة ٣١٠. انظر: تذكرة الحفاظ ٧١٠؛ طبقات القراء ١٠٦/٢. وانظر: تفسيره ١٣٩/١.

(٢) أي الحمد على قراءة النصب.

(٣) الآية ٦٩ من هود، ووجه تفضيل «سلام» أن المحذوف اسم أي: سلامي سلام وهذا يفيد الثبوت، أما «سلاماً» فالمحذوف فعل أي: أسلم سلاماً، وهذا يفيد التجدد والانقطاع.

(٤) الآية ٨٦ من سورة النساء.

على أن اللام تتعلق في هذا النوع بمحذوفٍ لا بنفسِ المصدرِ أنهم لم يُعْمِلوا المصدرِ المتعدي في المجرورِ باللام فينصبوه فيقولوا: / سُقياً زيداً ولا رَعْياً [٦/أ] عمـراً، فـدلَّ على أنه ليس معمولاً للمصدرِ، ولذلكَ غَلِطَ مَنْ جعلَ قولَه تعالى: «والذين كفروا فَتَعْساً لهم»(١) من باب الاشتغالِ لأنَّ «لهم» لم يتعلَّق بِتَعْساً كما مَرَّ. ويحتمل أن يقال: إنَّ اللام في «سُقياً لك» ونحوِه مقويةٌ لتعدية العاملِ لكونه فَرْعاً فيكونُ عاملاً فيما بعدَه.

وقُرِىء أيضاً بكسرِ الدال(٢)، ووجهُه أنها حركةُ إتباعٍ لكسرةِ لامِ الجر بعدها، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتْبِعُون الأول للثاني للتجانس، ومنه: «اضربِ الساقَيْنُ أُمُّك هابِـلُ»(٣)، بضم نون التثنيـة لأجل ضمِّ الهمـزة. ومثله(٤):

٣٨ ـ وَيْلِمِّها في هواءِ الجَـوِّ طالبـةً ... ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

الأصل: ويلٌ لِأمها، فَحَذَفَ اللامَ الأولى، واستثقل ضمَّ الهمزةِ بعد الكسرة، فَنَقَلها إلى اللام بعد سَلْب حركتها، وحَذَفَ الهمزةَ، ثم أَتْبع اللامَ الميمَ، فصار اللفظ: وَيْلِمِّها، ومنهم مَنْ لا يُتبع، فيقول: وَيْلُمِّها بضم اللام، قال(٥):

---

(١) الآية ٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) وهي قراءة الحسن البصري. انظر: شواذ ابن خالويه ١؛ الكشاف ١/٥١؛ ابن عطية ١/١٠٢.

(٣) من هبل أي ثكل، وانظر: الكتاب ٢/٧٢،حيث يرويه بكسر نون «الساقين»وكسر همزة «أمك» على الإتباع. وقد يكون شطر بيت وتمامه «قالوا» قبله.

(٤) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ٢٢٧؛ وسر الصناعة ١/٢٤٠؛ وابن يعيش ٢/١١٤؛ ورصف المباني ٤٣؛ والخزانة ٤/٩٠. والطالبة: العُقاب، ولا كهذا: يريد الذئب، يقول: لم أر كنجائه وهربه منها نجاء وهو مطلوب. ويُروى البيت: وَيْلُمِّها، وينسب البيت أيضاً إلى النعمان بن بشير.

(٥) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ٨ من قصيدته المشهورة. والولع: الكذب.

٣٩ ـ وَيْلُمِّها خُلَّةً قد سِيطَ مِنْ دمِها فَجْعٌ وَوَلْعٌ [وإخلافٌ وتَبْدِيلُ]

ويُحتمل أن تكونَ هذه القراءة من رفعٍ وأن تكونَ مِنْ نصبٍ، لأنَّ الإعرابَ مقدرٌ مَنَعَ من ظهورِه حركةُ الإتباعِ.

وقُرىء أيضاً[١]: «لُلَّـهِ» بضمِّ لامِ الجرِّ، قالوا: وهي إتباعٌ لحركة الدالِ، وفضَّلها الزمخشري[٢] على قراءة كسر الدال معتلاً لذلك بأنَّ إتباع حركة البناء لحركة الإعراب أحسنُ من العكس وهي لغةُ بعضِ قيس، يُتْبِعون الثاني للأول نحو: مُنْحُدُرٌ[٣] ومُقُبِلين، بضمِّ الدالِ والقافِ لأجلِ الميمِ، وعليه قُرِىء: «مُرُدِفين»[٤] بضمِّ الزاءِ إتباعاً للميمِ، فهذه أربعُ قراءاتٍ في «الحمدُ لله» وقد تقدَّم توجيهُ كلٍّ منها.

ومعنى لام الجر هنا الاستحقاقُ، أي الحمدُ مستحقٌّ لله، ولها معانٍ أُخَرُ[٥]، نذكرها الآن، وهي الملك والاستحقاق [نحو:] المالُ لزيد، الجُلُّ للفرس، والتمليك نحو: وَهَبْتُ لك وشبهِه، نحو: «جَعَلَ لكم من أنفسكُمْ أزواجاً»[٦]، والنسب نحو: «لزيد عَمٌّ» والتعليلُ نحو: «لِتَحْكُمَ بين الناس»[٧]

---

(١) وهي قراءة ابن أبي عبلة كما في الكشاف ١/٥١؛ وتفسير ابن عطية ١/١٠٢.

(٢) الكشاف ١/٥٢.

(٣) الإتباع في هذه الكلمة على عكس ما ذكر فقد ضم الدال لأجل ضمه الراء وهو يستشهد على تغيير الثاني لأجل الأول كما في الأمثلة، انظر: الكتاب ٢/٢٧٢، ويبعد أن نقول: ضم الدال لأجل ضمه الميم الأولى في الكلمة للفاصل الكبير بين الحرفين.

(٤) الآية ٩ من الأنفال: «بألفٍ من الملائكة مُرْدِفين»، ونسبها في البحر ٤/٤٦٥، إلى الخليل.

(٥) انظر في معاني اللام: كتاب اللامات للزجاجي، والمغني ٢٢٨؛ رصف المباني ٢١٨.

(٦) الآية ٧٢ من سورة النحل.

(٧) الآية ١٠٥ من سورة النساء.

والتبليغ نحو: قلتُ لك، والتعجبُ في القسم خاصة، كقوله[1]:

٤٠ ـ لِلَّهِ يَبْقى على الأيام ذو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

والتبيين نحو: قوله تعالى: «هَيْتَ لك»[2]، والصيرورةُ نحو قوله تعالى: «ليكونَ لهم عدواً وحَزَناً»[3]، والظرفية: إمَّا بمعنى في، كقوله تعالى: «ونضعُ الموازينَ القسطَ ليومِ القيامةِ»[4]، أو بمعنى عِنْد، كقولهم: «كتبتُه لخمسٍ» أي عند خمس، أو بمعنى بَعْدَ، كقوله تعالى: «أَقِمِ الصلاةَ لِدُلُوكِ الشمسِ»[5] أي: بعد دلوكها، والانتهاء، كقوله تعالى: «كلٌّ يَجْري لِأَجَلٍ»[6]، والاستعلاء نحو قوله تعالى: «يَخِرُّون للأذقان»[7] أي على الأذقان، وقد تُزاد باطِّراد في معمول الفعل مقدَّماً عليه كقوله تعالى: «إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون»[8] أو كان العاملُ فَرْعاً، نحوُ قوله تعالى: «فَعَّالٌ لِما يريد»[9] وبغيرِ اطِّراد نحو قوله[10]:

---

(١) اختلفوا في نسبة البيت بين أبي ذؤيب الهذلي وأمية بن عائذ وعبدمناف ومالك ابن خالد، ويبدو أنه للأخير، وهو في ديوان الهذليين ٣/٢ ورواية الصدر فيه:

والخُنْسُ لن يُعْجِزَ الأيامَ ذو حِيَدٍ

وهو في اللامات ٧٣؛ وأمالي الشجري ١/٣٦٩؛ والخزانة ٤/٢٣١؛ والدرر ٢/٢٩. وذو الحيد: الوعل، والمشمخرّ: الجبل الشامخ. والظيَّان والآس: نوعان من النبات.

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٥) الآية ٧٨ من الإسراء.

(٦) الآية ١٣ من سورة فاطر.

(٧) الآية ١٠٩ من سورة الإسراء.

(٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٩) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(١٠) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/١١٥؛ رصف المباني ١١٦.

٤١ ـ ولـمَّـا أَنْ تـواقَفْـنـا قليـلاً   أَنَخْنـا للكـلاكِـل فـارتَمَيْنـا

وأمَّا قوله تعالى: «قل عَسَى أَنْ يكونَ رَدِفَ لكم»[١] فقيلَ: على التضمين. وقيل هي زائدة.

قوله «ربِّ العالمين»: الربُّ لغةً: السيِّدُ والمالك والثابِت والمعبود، ومنه[٢]:

٤٢ ـ أَرَبٌّ يبـول الثُّعْلُبـان بـرأسـه   لقد هانَ مَنْ بالَتْ عليه الثعالبُ

والمُصْلِح. وزاد بعضُهم أنه بمعنى الصاحب وأنشد[٣]:

٤٣ ـ قَدْ نالـه ربُّ الكـلاب بكفِّـه   بيضٌ رِهـافٌ ريشُهُنَّ مُقَـزَّعُ

والظاهرُ أنه هنا بمعنى المالك، فليس هو معنى زائداً، وقيل: يكون بمعنى الخالق.

واختلف فيه: هل هو في الأصل وصفٌ أو مصدرٌ؟ فمنهم مَنْ قال: هو وصفٌ ثم اختلف هؤلاء في وزنه، فقيل: هو على وزن فَعَل كقولك: نَمَّ[٤] يَنُمّ فهو نَمٌّ، وقيل: وزنه فاعِل، وأصله رابٌّ، ثم حُذفت الألف لكثرةِ الاستعمال، كقولهم: رجل بارٌّ وبَرٌّ. ولقائلٍ أن يقول: لا نُسَلِّم أنَّ بَرّاً مأخوذٌ من بارّ بل هما صيغتان[٥] مستقلتان فلا ينبغي أن يُدَّعى أن ربَّاً أصله رابٌّ.

---

(١) الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٢) البيت لغاوي بن ظالم السلمي أو راشد بن عبدربه أو العباس بن مرداس أو أبي ذر، وهو في المغني ١١١؛ وتفسير ابن عطية ١/١٠٣؛ والهمع ٢/٢٢؛ والدرر ٢/١٤. والثعلبان: ذكر الثعالب، ويعني بالرب هنا صنمًا.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١/١٤؛ واللسان: رهب. والمقزع: المنتف من كثرة ما رمى به.

(٤) نمَّ: زين الكلام بالكذب.

(٥) في نسخة حكمت: صفتان.

ومنهم من قال: هو مصدرَ ربَّهُ يَرُبُّه رَبّاً أي مَلَكَه، قال[1]: «لَأنْ يَرُبَّني رجلٌ من قريش أحبُّ إليَّ أن يَرُبَّني رجلٌ من هوازن»، فهو مصدرٌ في معنى الفاعل نحو: رجل عَدْلٌ وصَوم، ولا يُطلق على غير الباري تعالى إلا بقيدٍ إضافة، نحو قوله تعالى: «ارجِعْ إلى ربك»[2]، ويقولون: «هو ربُّ الدار وربُّ البعير» وقد قالَتْه الجاهلية للمَلِك من الناس من غير قَيْدٍ، قال الحارث بن حلزة[3]:

٤٤ ـ وهـو الربُّ والشهيدُ على يَـوْ مِ الحِيَـارَيْنِ والبـلاءُ بـلاءُ

وهذا من كفرهم.

وقراءةُ الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه، وقُرىء[4] منصوباً، وفيه ثلاثةُ أوجه: إمَّا [منصوبٌ] بما دَلَّ عليه الحمدُ، تقديره: أَحْمَدُ ربَّ العالمين، أو على القطعِ من التبعِيَّة أو على النداء وهذا أضعفُها؛ لأنه يؤدِّي إلى الفصلِ بين الصفةِ والموصوف. وقُرىء مرفوعاً على القَطْعِ من التبعيَّة فيكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي هو ربٌّ.

وإذا قد عُرِض ذِكْرُ القَطْعِ في التبعية فلنستطرِدْ ذكرَه لعمومِ الفائدةِ في ذلك[5]: اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفتِهِ وكانَ الوصفُ مدحاً، أو ذَمّاً أو ترحُّماً جاز في الوصفِ [التابع][6] الإتباعُ والقطعُ، والقطعُ إمَّا على النصب بإضمار فعل لائقٍ، وإمَّا على الرفع على خبر مبتدأ محذوف،

---

(١) وهو قول صفوان بن أمية لأبي سفيان يوم حُنَيْن. انظر: اللسان: رب؛ والكشاف ٥٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٠٤/١.

(٢) الآية ٥٠ من سورة يوسف.

(٣) اللسان: حير، وشرح التبريزي على المعلقات ٤٥٣. وعنى بالرب هنا: المنذر، والبلاء بلاء: أي شديد.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي. انظر: تفسير ابن عطية ١٠٣/١؛ والبحر ١٩/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١٦٣/٢؛ شرح الكافية ٣١٦/١.

(٦) زيادة من نسخة حكمت.

ولا يَجُوز إظهارُ هذا الناصبِ ولا هذا المبتدأ، نحو قَولِهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ» رُوِي بنصب «أهل» ورفعِه، أي: أعني أهلَ أو هو أهلُ الحمد. وإذا تكَرَّرت النعوتُ والحالةُ هذه كنتَ مخيَّراً بين ثلاثةِ أوجهٍ: إمّا إتْباعِ الجميعِ أو قطعِ الجميعِ أو قطعِ البعض وإتباعِ البعضِ، إلا أنك إذا أَتْبَعْتَ البعضَ وقَطَعْتَ البعضَ وجب أن تبدأَ بالإتباعِ، ثم تأتي بالقَطْعِ من غير عكسٍ، نحو: مَرَرْتُ بزيد الفاضلِ الكريمُ، لئلا يلزمَ الفصلُ بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة.

والعالمين: خفضٌ بالإضافةِ، علامةُ خفضِه الياءُ لجريانه مَجْرى جمعِ المذكرِ السالمِ، وهو اسمُ جمع لأن واحدَه من غير لفظِه، ولا يجوز أن يكونَ جمعاً لعالَم، لأنَّ الصحيحَ في «عالَم» أنه يُطلَقُ على كلِّ موجودٍ سوى الباري تعالى، لاشتقاقِه من العَلامة بمعنى أنه دالٌّ على صانعه، وعالَمون بصيغة الجمع لا يُطلق إلا على العقلاء دونَ غيرهم، فاستحالَ أن يكونَ عالَمون جمع عالَم؛ لأن الجمع لا يكون أخصَّ من المفرد[1]، وهذا نظيرُ ما فعله سيبويه[2] في أنَّ «أعراباً» ليس جمعاً لِـ «عَرَب» لأن عَرَباً يُطلق على البَدَويّ والقَرويّ، وأعراباً لا يُطلق إلاَّ على البدوي دون القروي. فإنْ قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون «عالَمون» جمعاً لـ «عالَم» مُراداً به العاقلُ دونَ غيره فيزولَ المحذورُ المذكورُ؟ أُجيبَ عن هذا بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: شَيْئون جمع شَيء مراداً به العاقلُ دونَ غيره، فدلَّ عدمُ جوازِه على عَدم ادِّعاء ذلك. وفي الجواب نظرٌ، إذ لقائلٍ أن يقول: شَيْئون مَنَعَ مِنه مانعٌ آخرُ وهو كونُه ليس صفةً ولا علماً، فلا يلزم مِنْ مَنْعِ ذلك منعُ «عالَمين» مراداً به العاقلُ، ويؤيِّد هذا ما نقل الراغب[3] عن ابن عباس أن «عالَمين» إنما جُمع هذا الجمعَ لأنَّ المرادَ به

(١) انظر المسألة في: تفسير القرطبي ١/١٣٨.
(٢) الكتاب ٢/٨٩.
(٣) المفردات ٣٥٧.

الملائِكةُ والجنُّ والإنسُ، وقال الراغبُ أيضاً: «إن العالَم في الأصل اسمٌ لما يُعْلَم به كالطَابَع اسمٌ لما يُطْبَعُ به، وجُعِل بناؤه على هذه الصيغةِ لكونِه كالآلة، فالعالَمُ آلةٌ في الدلالة على صانعه»، وقال الراغب أيضاً: «وأمَّا جَمْعُه جَمْعَ السلامةِ فلكونِ الناسِ في جملتِهم، والإنسانُ إذا شارك غيره في اللفظِ غَلَب حكمُه»، وظَاهرُ هذا أن «عالَمين» يُطلَق على العُقلاءِ وغيرهم، وهو مخالفٌ لِما تقدَّم من اختصاصِه بالعُقلاءِ، كما زَعَم بعضُهم، وكلامُ الراغبِ هو الأصحُّ الظاهرُ.

آ. (٢) ﴿الرحمن الرحيم﴾: نعت أو بدل، وقُرِئا منصوبَيْنِ ومرفوعَيْنِ[١]، وتوجيه ذلك ما ذكر في «رب العالمين»، وتقدَّم الكلامُ في اشتقاقِهما في البسملة / فأغنى عن إعادته[٢]. [٦/ب]

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يوم الدين﴾: يجوز أن يكونَ صفةً أيضاً أو بَدَلاً، وإن كان البدلُ بالمشتقِّ قليلاً، وهو مشتقٌّ من المَلْك[٣] بفتح الميم، وهو الشدُّ والربط، قال الشاعر[٤]:

٤٥ ـ مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها ... يَرَى قائمٌ مِنْ دونِها ما وراءها

ومنه: «إملاكُ العَروسِ»، لأنه عَقْدٌ وربط للنكاح.

وقُرِيء «مالِك» بالألف[٥]، قال الأخفش[٦]: «يقال: مَلِكٌ بَيِّنُ المُلْكِ

---

(١) نصبهما أبو العالية وابن السميفع وعيسى بن عمر، ورفعهما أبو زرين العقيلي والربيع ابن خيثم وأبو عمران الجوفي. انظر: البحر ١/١٩.

(٢) انظر: الورقة ٤ ب.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٤٩٢.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٨؛ ومشكل ابن قتيبة ١٧٤؛ وتفسير ابن عطية ١/١٠٨؛ وتفسير القرطبي ١/٢٣٩. وأنهرت: أَجْرَيْتُ الدم.

(٥) قرأ عاصم والكسائي بألف، وقرأ الباقون بغير ألف. انظر: السبعة ١٠٤؛ الحجة للفارسي ١/٥؛ تفسير القرطبي ١/١٣٩.

(٦) معاني القرآن له ٥٥٠.

بضم الميم، ومالكٌ بيِّنُ المَلْكِ بفتح الميم وكسرها»، ورُوِي ضَمُّها أيضاً بهذا المعنى. ورُوي عن العربِ: «لي في هذا الوادي مَلْك ومُلْك ومَلْك» مثلثة الفاء، ولكنَّ المعروف الفرقُ بين الألفاظ الثلاثة، فالمفتوحُ الشدُّ والربطُ، والمضمومُ هو القهرُ والتسلُّطُ على مَنْ يتأتَّى منه الطاعةُ، ويكونُ باستحقاقٍ وغيره، والمكسورُ هو التسلطُ على مَنْ يتأتَّى منه الطاعةُ ومَنْ لا يتأتَّىٰ منه، ولا يكونُ إلا باستحقاق فيكونُ بين المكسور والمضموم عمومٌ وخصوصٌ من وجه. وقال الراغب[١]: «والمِلْك ـ أي بالكسر ـ كالجنس للمُلْك ـ أي بالضم ـ فكل مِلْك ـ بالكسر ـ مُلك، وليس كل مُلك مِلكاً»[٢]، فعلى هذا يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبهذا يُعرف الفرقُ بين مَلِك ومالِك، فإن مَلِكاً مأخوذ من المُلْك ـ بالضم، ومالِكاً مأخوذ من المِلْك بالكسر. وقيل: الفرقُ بينهما أن المَلِك اسمٌ لكل مَنْ يَمْلِكُ السياسة: إمَّا في نفسِه بالتمكُّن من زمام قُواه وصَرْفِها عَنْ هواها، وإمَّا في نفسه وفي غيره، سواءٌ تولَّى ذلك أم لم يتولَّ.

وقد رجَّح كلُّ فريقٍ إحدى القراءتين[٣] على الأخرىٰ ترجيحاً يكاد يُسْقِط القراءةَ الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍّ، لأنَّ كلتيهما متواترةٌ، ويَدُلُّ على ذلك ما رُوي عن ثعلب أنه قال: [«إذا اختلف الإعرابُ في القرآن][٤] عن السبعة لم أفضِّلْ إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلام كلامِ الناس فضَّلْتُ الأقوى» نقله أبو عمر الزاهد[٥] في «اليواقيت». وقال الشيخ شهابُ الدين

---

(١) المفردات ٤٩٣، وانظر: الحجة ١١/١.
(٢) ضبطت في مطبوعة الراغب هكذا: «فكل مُلْكٍ مِلكٌ وليس كل مِلك مُلكاً» وهو ليس بصواب.
(٣) انظر: الحجة ٩/١.
(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.
(٥) تقدمت ترجمته بلقب المطرز.

أبو شامةَ[1]: «وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إنَّ بعضَهُم يُبالِغُ في ذلك إلى حدٍّ يكاد يُسْقِطُ وجهَ القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوتِ القراءتين وصحةِ اتصافِ الربِّ تعالى بهما، ثم قال: «حتى إني أُصَلِّي بهذه في رَكْعةٍ وبهذه في رَكْعةٍ» ذكر ذلك عند قوله: «مَلِك يوم الدين ومالِك».

وَلْنذكرْ بعضَ الوجوه المرجِّحة تنبيهاً على معنى اللفظة لا على الوجهِ الذي قَصَدوه. فمِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ «مالك» أنها أَمْدَحُ لعمومِ إضافتِه، إذ يقال: «مالِكُ الجِّن والإنس والطير»، وأنشدوا على ذلك[2]:

٤٦ ــ سُبْحانَ مَنْ عَنَتِ الوجوهُ لوجهِه   مَلِكِ الملوكِ ومالِكِ العَفْوِ

وقالوا: «فلانٌ مالكُ كذا» لمَنْ يملكه، بخلاف «ملِك» فإنه يُضاف إلى غيرِ المملوك نحو: «مَلِك العرب والعجم»، ولأنَّ الزيادةَ في البناءِ تدلُّ على الزيادةِ في المعنى كما تقدَّم في «الرحمن»، ولأنَّ ثوابَ تالِيها أكثرُ من ثواب تالي «مَلِك».

ومِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ «مَلِك» ما حكاه الفارسي[3] عن ابن السراج[4] عن بعضِهم أنه وَصَفَ نفسَه بأنه مالكُ كلِّ شيء بقوله: «ربِّ العالمين» فلا فائدةَ في قراءةِ مَنْ قَرَأَ: «مالك» لأنها تكرارٌ، قال أبو عليّ: «ولا حُجَّة فيه لأنَّ في التنزيل مِثلَه كثيراً، يُذْكَرُ العامُّ ثم الخاصُّ، نحو: «هو اللَّـهُ الخالِقُ

(١) عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، قرأ على السخاوي، له: شرح الشاطبية والروضتين، توفي سنة ٦٦٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٦٦.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر المحيط ١/٢٢.
(٣) الحجة ١/٧. وهو الحسن بن أحمد أستاذ ابن جني، له: المسائل الحلبية والإغفال. توفي سنة ٣٧٧. انظر: النزهة ٣١٥؛ البغية ١/٤٩٦.
(٤) محمد بن السريّ، أخذ عن المبرد، له: الأصول والاشتقاق، توفي سنة ٣١٦. انظر: إنباه الرواة ٣/١٤٥؛ البلغة ٢٢٢؛ البغية ١/١٠٩.

البارِئُ المُصَوِّر»[1]. وقال أبو حاتم[2]: «مالِك» أَبْلَغُ في مدح الخالق، و «مَلِك» أبلغُ في مدحِ المخلوقِ، والفرقُ بينهما أن المالِكَ من المخلوقين قد يكون غيرَ مَلِك، وإذا كان الله تعالَى مَلِكاً كان مالكاً. واختاره ابن العربي.

ومنها: أنها أعمُّ إذ تضاف للمملوك وغيرِ المملوك، بخلافِ «مالك» فإنه لا يُضاف إلَّا للمملوك كما تقدَّم، ولإشعارِه بالكثرةِ، ولأنه تمدَّح تعالَى بمالِكِ المُلْك، بقوله تعالى[3]: «قلِ اللَّهُمَّ مالكَ المُلْكِ» ومَلِك مأخوذ منه كما تقدم، ولم يتمدَّح بمالِك المِلك ـ بكسر الميم ـ الذي مالِكٌ مأخوذٌ منه.

وقُرِىءَ مَلْك بسكون اللام[4]، ومنه[5]:

٤٧ ـ وأيـامٍ لـنـا غُـرٍّ طِـوالٍ　　عَصَيْنا المَلْكَ فيها أَنْ نَـدِينا

وَمليك[6]. ومنه[7]:

٤٨ ـ فاقنَعْ بما قَسَم المَليكُ فـإنَّما　　قَسَم الخـلائِقَ بَيْنَنـا عَـلَّامُهـا

ومَلِكي، وتُرْوَى عن نافع[8].

إذا عُرف هذا فكونُ «مَلِك» نعتاً لله تعالى ظاهر، فإنه معرفةٌ بالإضافة، وأمَّا «مالك» فإنْ أريد به معنى المُضِيّ فجَعْلُه نعتاً واضحٌ أيضاً، لأنَّ إضافته

---

(١) الآية ٢٤ من سورة الحشر.

(٢) سهل بن محمد السجستاني، عرض على يعقوب الحضرمي وأخذ عنه محمد بن سليمان، توفي سنة ٢٥٥. انظر: مراتب النحويين ٨٠؛ طبقات القراء ١/٣٢٠؛ البغية ١/٦٠٦.

(٣) الآية ٢٦ من آل عمران.

(٤) وهي قراءة أُبَيّ هريرة وعاصم الجحدري. انظر: الشواذ ١؛ البحر ١/٢٠.

(٥) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٣٩٢؛ وتفسير القرطبي ١/١٤٤. وأن ندين: أن نطيع.

(٦) وهي قراءة أبي وأبي هريرة، انظر: البحر ١/٢٠؛ الشواذ ١.

(٧) البيت للبيد من معلقته وهو في ديوانه ٣٢٠.

(٨) نافع بن عبدالرحمن أحد القراء السبعة، أخذ عن تابعي المدينة، وروى عنه قالون وورش توفي سنة ١٦٩. انظر: طبقات القراء ٢/٣٣٠.

محضة فَيَتعرَّف بها، ويؤيِّد كونَه ماضِيَ المعنى قراءةُ مَنْ قرأ[1]: «مَلَكَ يومَ الدين»، فجعل «مَلَكَ» فعلاً ماضياً، وإن أُريد به الحالُ أو الاستقبال فَيُشْكِلُ، لأنه: إمَّا أن يُجْعَلَ نعتاً لله ولا يجوز لأنَّ إضافةَ اسم الفاعل بمعنى الحالِ أو الاستقبال غيرُ مَحْضَةٍ فلا يُعَرَّف، وإذا لم يتعرَّفْ فلا يكونُ نعتاً لمعرفةٍ، لِما عَرَفْتَ فيما تقدَّم من اشتراطِ الموافقةِ تعريفاً وتنكيراً، وإمَّا أن يُجْعَلَ بدلاً وهو ضعيف لأنَّ البدلَ بالمشتقات نادرٌ كما تقدَّم. والذي ينبغي أن يُقالَ: إنه نعتٌ على معنى أنَّ تقييدَه بالزمانِ غيرُ معتَبَرٍ، لأنَّ الموصوفَ إذا عُرِّفَ بوصفٍ كان تقييدُه بزمانٍ غيرَ معتبرٍ، فكأنَّ المعنى ـ والله أعلم ـ أنه متصفٌ بمالكِ يومِ الدينِ مطلقاً، من غير نظرٍ إلى مضيٍّ ولا حالٍ ولا استقبالٍ، وهذا ما مالَ إليه أبو القاسم الزمخشري[2].

وإضافةُ مالك ومَلِك إلى «يوم الدين» من باب الاتِّساع، إذ متعلَّقُهما غيرُ اليوم، والتقدير: مالكِ الأمرِ كله يومَ الدين. ونظيرُ إضافة «مالك» إلى الظرف هنا نظيرُ إضافة «طَبَّاخ» إلى «ساعات» من قول الشاعر[3]:

٤٩ ـ رُبَّ ابنَ عَمٍّ لسُلَيْمى مُشْمَعِلّْ　　طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

إلا أنَّ المفعولَ في البيت مذكورٌ وهو «زادَ الكَسِل»، وفي الآيةِ الكريمةِ غيرُ مذكورٍ للدلالةِ عليه. ويجوز أن يكونَ الكلامُ على ظاهرِه من غيرِ تقديرِ حَذْفٍ.

ونسبةُ المِلْكِ والمُلْك إلى الزمانِ في حقِّ الله تعالى غيرُ مُشْكِلَةٍ، ويؤيِّدُه

---

(١) قراءة أنس بن مالك وأبي حنيفة. الشواذ ١، وانظر: الكشاف ١/٥٧.
(٢) الكشاف ١/٥٨.
(٣) البيت لجبار بن جزء، أو الشماخ في ديوانه ١٠٩، وهو في الكتاب ١/٩٠؛ ومجالس ثعلب ١/١٢٦؛ والكامل ١١٣؛ والمخصص ٣/٣٧؛ والخزانة ٢/١٧٢. والمشمعل: الجادّ في أمره المشمِّر. يقول: إذا كسل الصحب عن طبخ الزاد كفاهم ذلك.

ظاهرُ قراءةِ مَنْ قرأ: «مَلَكَ يومَ الدينِ» فعلاً ماضياً فإن ظاهرَها كونُ «يوم» مفعولاً به. والإضافة على معنى اللام لأنها الأصل، ومنهم مَنْ جعلها في هذا النحو على معنى «في» مستنداً إلى ظاهر قوله تعالى: «بل مَكْرُ الليل والنهار»(١)، قال: «المعنى مَكْرٌ في الليل، إذ الليل لا يُوصَف بالمكرِ، إنما يُوصَفُ به العقلاءُ، فالمكرُ واقعٌ فيه». والمشهورُ أن الإضافةَ: إمَّا على معنى اللام وإمَّا على معنى «منْ»، وكونها بمعنى «في» غيرُ صحيح. وأمَّا قولُه تعالى: «مَكْرُ الليل» فلا دَلالةَ فيه، لأن هذا من باب البلاغة، وهو التجوُّزُ في أنْ جَعَلَ ليلَهم ونهارَهم ماكِرَيْنِ مبالغةً في كثرةِ وقوعِه منهم فيهما، فهو نظيرُ قولهم: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم، وقولِ الشاعر(٢):

٥٠ ـ أمَّا النهارُ ففي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ ... والليلُ في قَعْرِ منحوتٍ من السَّاجِ

لمَّا كانَتْ هذه الأشياءُ يكثرُ وقوعُها في هذه الظروفِ وَصَفُوها بها مبالغةً في ذلك، وهو مذهبٌ حَسَنٌ مشهورٌ في كلامهم.

واليومُ لغةً: القطعةُ من الزمان أيِّ زمنٍ كانَ من ليلٍ أو نهار، قال تعالى: «والتفَّتِ الساقُ بالساقِ، إلى ربِّكَ يومئذٍ المَساقُ»(٣)، وذلك كنايةٌ عن احتضارِ الموتى، وهو لا يختصُّ بليل ولا نهار، وأمَّا / في العُـرْف فهو من [٧/أ] طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمس. وقال الراغب(٤): «اليومُ نعبِّر به عن وقتِ طلوعِ الشمس إلى غروبها»، قلت: وهذا إنما ذكروه في النهارِ لا في اليوم، وجعلوا الفرقَ بينهما ما ذكرت لك.

---

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٨٠؛ والكامل ٧٠٠؛ والمقتضب ٤/٣٣١؛ والمحتسب ٢/١٨٤؛ والبحر ٤/٣١٥. يصف محبوساً يقيد بالنهار ويُغَلُّ في سلسلة ويوضع بالليل في خشبة منحوتة. والساج: ضَرب من الشجر.

(٣) الآية ٢٩ من سورة القيامة.

(٤) المفردات ٥٧٨.

والدِّيْنِ: مضافٌ إليه أيضاً، والمرادُ به هنا: الجزاءُ، ومنه قول الشاعر[1]:

٥١ ـ ولم يَبْقَ سوى العُدْوا ... نِ دِنَّاهم كما دَانُوا

أي جازَيْناهم كما جازونا، وقال آخر[2]:

٥٢ ـ واعلَمْ يقيناً أنَّ مُلْكَكَ زائلٌ ... واعلَمْ بأنَّ كما تَدِينُ تُدانُ

ومثله[3]:

٥٣ ـ إذا ما رَمَوْنا رَمَيْناهمُ ... ودِنَّاهُمُ مثلَ ما يَقْرِضُونا

ومثله[4]:

٥٤ ـ حَصادُكَ يوماً ما زَرَعْتَ وإنما ... يُدانُ الفتى يوماً كما هو دائِنُ

وله معانٍ أُخَرُ: العادَة، كقوله[5]:

٥٥ ـ كَدِينِك من أمِّ الحُوَيْرِثِ قبلَها ... وجارتِها أمِّ الرَّباب بِمَأْسَلِ

أي كعادتك، ومثلُه[6]:

(١) البيت للفند الزماني، وهو في الحماسة ١/٦٠؛ وأمالي القالي ١/٢٦٠؛ وشرح ابن عقيل ٢/١٤١؛ والهمع ١/٢٠٢؛ والخزانة ٢/٥٧؛ والدرر ١/١٧٠.

(٢) البيت لخويلد بن نوفل الكلابي، وهو في اللسان (دين) ويبدأ صدره برواية: يا حارِ أيقن؛ وابن عطية ١/١١٤؛ ومجاز القرآن ١/٢٣ ونسبه إلى يزيد بن الصعق الكلابي؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٤.

(٣) البيت لكعب بن جعيل، وهو في تفسير ابن عطية ١/١١٤؛ وتفسير الطبري ١/٥٢؛ وتفسير القرطبي ١/١١٤.

(٤) البيت منسوب إلى لبيد وليس في ديوانه، وهو في تفسير القرطبي ١/١٤٤.

(٥) البيت لامرىء القيس من معلقته، وهو في الديوان ٩. ومأسَل: اسم ماء بعينه.

(٦) البيت للمثقب العبدي، وهو في المفضليات ٢٩٢؛ والجمهرة ٣/١٠٢؛ وتفسير الطبري ٢/٥٤٨؛ وتفسير ابن عطية ١/١١٣؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٥، واللسان: دين. درأ الوضين لناقته: بسطه على الأرض ثم أبركها عليه ليشدَّ عليها رحلها، والوضين: حزام الرحل إذا كان من شَعر منسوج.

٥٦ ـ تقول إذا دَرَأْتُ لها وَضِيني   أهذا دِينُه أبداً ودِيني

ودانَ عصى وأطاع، وذلَّ وعزَّ، فهو من الأضداد. والقضاءُ، ومنه قوله تعالى: «ولا تأخُذْكم بهما رأفةٌ في دينِ الله»[1] أي في قضائِه وحكمه، والحالُ، سُئل بعضُ الأعراب فقال: «لو كنتُ على دِينٍ غيرِ هذه لأَجَبْتُكَ» أي على حالة. والداءُ، ومنه قول الشاعر[2]:

٥٧ ـ يا دينَ قلبِك مِن سَلْمى وقد دِينا   ....

ويقال: دِنْتُه بفعلِه أَدِينُه دَيْناً ودِيناً ـ بفتح الدال وكسرها في المصدر ـ أي جازَيْتُه. والدِّينُ أيضاً: الطاعةُ، ومنه: «وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً»[3] أي طاعةً، ويستعار للمِلَّة والشريعةِ أيضاً، قال تعالى: «أفغيرَ دين الله يَبْغون»[4] يعني الإسلام، بدليل قوله تعالى: «وَمَنْ يَبْتَغِ غيرَ الإسلامِ ديناً، فلن يُقْبلَ منه»[5]. والدِّينُ: سيرة[6] المَلِك، قال زهير[7]:

٥٨ ـ لَئِنْ حَلَلْتَ بجوٍّ في بني أَسَدٍ   في دينِ عمروٍ وحالَتْ بيننا فَدَكُ

يقال: دِينَ فلان يُدانُ إذا حُمِل على مكروهٍ، ومنه قيل للعبدِ، مَدين ولِلأَمَةِ مَدِينة. وقيل: هو من دِنْتُه إذا جازيته بطاعته، وجَعَل بعضُهم المدينةَ من هذا الباب، قاله الراغب[8]. وسيأتي تحقيقُ هذه اللفظة عند ذِكْرِها.

(١) الآية ٢ من سورة النور.
(٢) لم أهتد إلى قائله وعجزه، وهو في تفسير القرطبي ١/١٤٥؛ وتفسير ابن عطية ١/١١٦.
(٣) الآية ١٢٥ من سورة النساء.
(٤) الآية ٨٣ من سورة آل عمران.
(٥) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.
(٦) قوله: «سيرة» غير واضح في الأصل، وهي واردة لغة.
(٧) ديوانه ١٨٣. وجو: اسم واد، وفدك: اسم أرض. وقول الشاعر: «في دين عمرو» شرحها ثعلب في الديوان بطاعته.
(٨) المفردات ١٧٨.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿إيَّاكَ نعبدُ وإياكَ نَسْتعين﴾**: «إياك» مفعولٌ مُقدَّمٌ على «نَعْبُدُ»، قُدِّم للاختصاص، وهو واجبُ الانفصال. واختلفوا فيه[١]: هل هو من قَبيل الأسماءِ الظاهرة أو المضمرةِ؟ فالجمهورُ على أنه مضمرٌ، وقال الزجاج[٢]: «هو اسم ظاهر»، وترجيحُ القولين مذكورٌ في كتب النحو.

والقائلونَ بأنه ضميرٌ اختلفوا فيه على أربعةِ أقوال، أحدُها: أنه كلَّه ضميرٌ. والثاني: أن «إيَّا» وحدَه ضميرٌ وما بعده اسمٌ مضافٌ إليه يُبَيِّن ما يُراد به من تكلمٍ وغَيْبَةٍ وخطاب، وثالثُها: أن «إيَّا» وحدَه ضميرٌ وما بعدَه حروفٌ تُبَيِّنُ ما يُراد به. ورابعها: أنَّ «إيَّا» عمادٌ وما بعده هو الضمير، وشَذَّت إضافتُه إلى الظاهرِ في قولهم: «إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيَّا الشَّوابِّ»[٣] بإضافة «إيا» إلى الشَّوابِّ، وهذا يؤيِّد قولَ مَنْ جَعَلَ الكافَ والهاءَ والياءَ في محل جرٍّ إذا قلت: إياك إياه إياي.

وقد أَبْعَدَ بعضُ النحويين فَجَعَلَ له اشتقاقاً، ثم قال: هل هو مشتقٌّ من «أَوّ» كقول الشاعر[٤]:

٥٩ ــ فَأَوِّ لِذِكْراها إذا ما ذَكَرْتُها ....

أو من «آية» كقوله[٥]:

---

(١) انظر في أحكامه: رصف المباني ١٣٧.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١/١٠ أنه ضمير، ولكنه ادَّعى أن الكاف فيه مضاف إليه.

(٣) الشواب: ج شابَّة. وانظر: الكتاب ١/٣٨٠.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وعجزه:

ومن بَعْدِ أرضٍ بيننا وسماءِ

وهو في الخصائص ٢/٨٩؛ والمحتسب ١/٣٩؛ واللسان: أوا؛ والدرر ١/٣٨؛ والهمع ١/٦١.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

غيرَ أثافيه وأَرْمِدائه

وهو في أدب الكاتب ٤٧٥؛ واللسان: رمد؛ والبحر ١/٢٣. وآيائه: مفردها آية وهي العلامة، والأثافي: الحجارة التي تُنْصَبُ وتجعل عليها القدر، والأرمداء: الرماد.

٦٠ ـ لم يُبْقِ هذا الدهرُ من آيائِـهِ ....

وهل وزنه إفْعَل أو فَعيل أو فَعُول ثم صَيَّره التصريف إلى صيغة إيًّا؟ وهذا الذي ذكره هذا القائل لا يُجْدِي فائدةً، مع أنَّ التصريف والاشتقاق لا يَدْخلان في المتوغِّل في البناء.

وفيه لغاتٌ: أشهرُها كسرُ الهمزةِ وتشديدُ الياءِ، ومنها فتحُ الهمزةِ وإبدالُها هاءً مع تشديدِ الياء وتخفيفها. قال الشاعر(١):

٦١ ـ فَهِيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ توسَّعَتْ ... مَوارِدُه ضاقَتْ عليـك مصادِرُهْ

[وقال بعضهم: إياك بالتخفيف مرغوبٌ عنه](٢)، لأنه يصير: شمسَك نعبد، فإنَّ إياةَ الشمس ضَوْءُها بكسر الهمزة، وقد تُفتح، وقيل: هي لها بمنزلة الهالة للقمر، فإذا حَذَفْتَ التاءَ مَدَدْتَ(٣)، قال(٤):

٦٢ ـ سَقَتْـه إياةُ الشمسِ إلاَّ لِثـاتِه ... أُسِفَّ فلم تَكْـدِمْ عليه بـإثْمِدِ

وقد قُرِىء ببعضها شاذاً(٥)، وللضمـائر بـابٌ طويـلٌ وتقسيمٌ متسع لا يحتمله هذا الكتابُ، وإنما يأتي في غضونِه ما يليقُ به.

ونعبُدُ: فعلٌ مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وقيل: لوقوعِه

---

(١) البيت لطفيل الغنويّ ـ ديوانه ١٠ ـ أو مضرس بن ربعي، وهو في القرطبي ١/١٤٦؛ وشرح شواهد الكشاف ٤/٣٩١.

(٢) ما بين معقوفين غير واضح في فيلم الأصل.

(٣) تقول: أياؤها. الصحاح: أيا.

(٤) البيت لطرفة من معلقته، وهو في ديوانه ١١؛ وشـرح المعلقات للتبـريزي ١٣٩. واللسان: كدم. سقته: حسنته، وأسفَّ: ذُرَّ عليه، تكدم: تعضَّض عظمًا فيؤثر في ثغرها.

(٥) انظر في هذه القراءات: القرطبـي ١/١٤٦؛ ابن عطية ١/١١٧؛ البحـر ١/٢٣؛ الشواذ ١.

موقعَ الاسم، وهذا رأيُ البصريين[1]، ومعنى المضارعِ المشابهُ، يعني أنه أَشْبَه الاسمَ في حركاتِهِ وسَكَناتِهِ وعددِ حروفِهِ، ألا ترىٰ أنَّ ضارباً بزنة يَضْرب فيما ذَكَرْتُ لك وأنه يَشِيع ويختصُّ في الأزمان، كما يشيعُ الاسمُ ويختصُّ في الأشخاصِ، وفاعلُه مستترٌ وجوباً لِما مرَّ في الاستعاذة.

والعِبادة[2] غاية التذلل، ولا يستحقُّها إلا مَنْ له غايةُ الإفضالِ وهو الباري تعالى، فهي أبلغُ من العبودية، لأنَّ العبوديةَ إظهارُ التذلل، ويقال: طريق مُعَبَّد، أي مذلَّل بالوطء، قال طرفة[3]:

٦٣ ـ تباري عِتاقاً ناجِياتٍ وَأَتْبَعَتْ   وَظِيفاً وظيفاً فوقَ مَوْرٍ مُعَبَّدِ

ومنه: العبدُ لذلَّته، وبعيرٌ مُعَبَّد: أي مُذَلَّل بالقَطِران. وقيل: العبادةُ التجرُّد، ويُقال: عَبَدْت الله بالتخفيف فقط، وعَبَّدْتُ الرجلَ بالتشديد فقط: أي ذَلَّلته أو اتخذتُه عبداً.

وفي قوله تعالى: «إيَّاكَ نعبدُ» التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب، إذ لو جَرَىٰ الكلامُ على أصلِه لقيل: الحمد لله، ثم قيل: إياه نعبدُ، والالتفاتُ: نوع من البلاغة. ومن الالتفات ـ إلا أنه عَكْسُ هذا ـ قولُه تعالى: «حتى إذا كنتم في الفلك، وَجَرَيْنَ بهم»[4]، ولم يقل: بكم. وقد التفت امرؤ القيس ثلاثةَ التفاتات في قوله[5]:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٥٤٩.

(٢) انظر: مفردات الراغب ٣٣٠.

(٣) ديوانه ١٣، وشرح التبريزي على المعلقات ١٤٣؛ والخصائص ٢/٣٧٢. تُباري: تعارض. والعتاق: كرام الإبل. والناجيات: السراع، والوظيف: عظم الساق، أي أتبعت وظيف يدها وظيف رجلها. والمور: الطريق.

(٤) الآية ٢٢ من يونس.

(٥) ديوانه ١٨٥؛ وأوضح المسالك ١/١٧٩. والخلِّي: الخالي من الهموم، والعائر: القذى في العين.

٦٤ ـ تطاوَلَ ليلُكَ بالإثمِدِ وباتَ الخَليُّ ولم تَرْقُدِ
وباتَ وباتَتْ له ليلَةٌ كليلة ذي العائِرِ الأرْمَدِ
وذلك من نبأٍ جاءني وخُبِّرْتُه عن أَبِي الأسودِ

وقد خَطَّأ بعضُهم الزمخشري[١] في جَعْلِه هذا ثلاثة التفاتات[٢]، وقال: بل هما التفاتان، أحدهما خروجٌ من الخطابِ المفتتحِ به في قوله: «ليلُك» إلى الغيبة في قوله: «وباتَتْ له ليلةٌ»، والثاني: الخروجُ من هذه الغيبةِ إلى التكلم في قوله: «من نبأٍ جاءني وخُبِّرْتُه». والجواب أن قوله أولاً: «تطاول ليلُك» فيه التفاتٌ، لأنه كان أصلُ الكلامِ أن يقولَ: تطاول ليلي، لأنه هو المقصودُ، فالتفت من مَقام التكلمِ إلى مقامِ الخطابِ، ثم من الخطابِ إلى الغَيْبَةِ، ثم من الغَيْبة إلى التكلمِ الذي هُوَ الأصلُ.

وقُرِىء شاذاً: «إيَّاك يُعْبَدُ»[٣] على بنائِه للمفعول الغائبِ، ووجهُها على إشكالها: أنَّ فيها استعارةً والتفاتاً، أمّا الاستعارةُ فإنه استُعير فيها ضميرُ النصب لضمير الرفع، والأصل: أنت تُعْبَدُ، وهو شائعٌ كقولهم: عساك وعساه وعساني في أحد الأقوال، وقول الآخر[٤]:

٦٥ ـ يابنَ الزُّبير طالما عَصَيْكا وطالَما عَنَّيْتَنا إلَيكا

فالكاف في «عَصَيْكا» نائِبةٌ عن التاء، والأصل: عَصَيْتَ. وأمَّا الالتفاتُ فكان من حقِّ هذا القارىء أن يقرأ: إياك تُعْبَدُ بالخطابِ، ولكنه التفتَ من الخطاب في«إيَّاك» إلى الغيبة في«يُعْبَدُ»، إلا أنَّ هذا التفاتٌ غريب، لكونه في

(١) الكشاف ١/٦٣.
(٢) لعله يعني أبا حيان في: البحر ١/٢٤.
(٣) قراءة الحسن وأبي مجلز وأبي المتوكل. البحر ١/٢٣.
(٤) نسبه في اللسان «تا» إلى رجل من حمير، وهو في المخصص ١٧/١٤٤؛ وشواهد الشافية ٤٢٥؛ وشرح الأشموني ١/٢٦٧؛ والخزانة ٢/٢٥٧.

جملة واحدةٍ / بخلاف الالتفاتِ المتقدم. ونظيرُ هذا الالتفات قوله(١): [٧/ب]

٦٦ ـ أأنتَ الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً سَمِعْنا به والأَرْحَبِيُّ المُغَلَّبُ

فقال: «به» بعد قوله: «أنت وكنت».

و «إيَّاك» واجبُ التقديمِ على عاملِه، لأنَّ القاعدةَ أن المفعولَ به إذا كان ضميراً ـ لو تأخَّر عن عاملِه وَجَبَ اتصالُه ـ وَجَب(٢) تقديمُه، وتحرَّزوا بقولهم: «لو تأخَّر عنه وَجَبَ اتصالُه» من نحو: «الدرهمَ إياه أعطيتُك»، لأنك لو أَخَّرْتَ الضميرَ هنا فقلت: «الدرهمَ أعطيتُك إياه» لم يلزمِ الاتصالُ لِما سيأتي، بل يجوز: أعطيتُكه.

والكلام في «إياكَ نَسْتعين» كالكلام في «إياك نعبدُ» والواو عاطفة، وهي من المُشَرِّكة في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي ترتيباً على قول الجمهور، خلافاً لطائفةٍ من الكوفيين. ولها أحكامٌ تختصُّ بها تأتي إن شاء الله تعالى.

وأصل نَسْتعين: نَسْتَعْوِنُ مثل نَسْتَخْرِجُ في الصحيحِ، لأنه من العَوْن، فاستُثْقِلت الكسرةُ على الواو، فنُقِلَت إلى الساكن قبلها، فَسَكَنت الواوُ بعد النقلِ وانكسر ما قبلها فَقُلِبَتْ ياءً. وهذه قاعدةٌ مطردَة(٣)، نحو: ميزان ومِيقات وهما من الوَزْن والوَقْت.

والسينُ فيه معناها الطلبُ، أي: نطلب منك العَوْنَ على العبادة، وهو أحدُ المعاني التي لـ استفعل، وله معانٍ أُخَرُ(٤): الاتخاذُ نحو: استعْبَدَه أي:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/٦٣؛ ورصف المباني ٢٦؛ والهمع ١/٨٧؛ والدرر ١/٦٤.

(٢) وجب الأولى جواب لو، ووجب الثانية خبر أنَّ والجملة الشرطية وجوابها صفة لقوله: ضميراً.

(٣) انظر: الممتع في التصريف ٤٣٦.

(٤) انظر: الممتع ١٩٤؛ البحر ١/٢٣.

اتخذه عبداً، والتحول نحو: استحْجَرَ الطين أي: صار حَجَراً، ومنه قوله[1]: «إن البُغاثَ بأرضِنا تَسْتَنْسِر»، أي: تتحوَّل إلى صفة النسور، ووجودُ الشيء بمعنى ما صِيغ منه، نحو: استعظَمه أي وجدَه عظيماً، وعدُّ الشيء كذلك وإن لم يكنْ، نحو: استحسنه، ومطاوعةُ أَفْعَل نحو: أَشْلاه فاستشلى[2]، وموافقتُه له أيضاً نحو: أَبَلَّ المريضُ واستبلَّ، وموافقةُ تفعَّل، نحو: استكبَرَ بمعنى تكبَّر، وموافقةُ افتَعَلَ نحو: استعصمَ بمعنى اعتصم، والإِغناءُ عن المجردِ نحو: استكفَّ[3] واستحيى، لم يُلْفَظْ لهما بمجردٍ استغناءً بهما عنه، وللإِغناء بِهِ عن فَعَل أي المجردِ الملفوظِ به نحو: استرجع واستعانَ، أي: رَجَع وحَلَق عانَتَه.

وقرىء[4] «نِسْتعين» بكسر حرفِ المضارعة، وهي لغةٌ مطردةٌ في حروف المضارعة، وذلك بشرطِ ألَّا يكونَ حرفُ المضارعة ياء، لثقلِ ذلك. على أن بعضهم قال: يِيجَل مضارع وَجِلَ، وكأنه قصدَ إلى تخفيفِ الواو إلى الياء فَكَسر ما قبلها لتنقلبَ، وقد قرىء: «فإنهم يِيْلمونَ»[5]، وهي هادمةٌ لهذا الاستثناء، وسيأتي تحقيقُ ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، وأن يكونَ المضارعُ من ماضٍ مكسورِ العينِ نحو: تِعْلم من عَلِمَ، أو في أوله همزة وصل نحو: نِسْتعين من استعان أو تاء مطاوعة نحو: نِتعلَّم من تَعَلَّم، فلا يجوز في يَضْرِبُ ويَقْتُل كسرُ حرفِ المضارعة لعدمِ الشروط المذكورة. ومن طريف

---

(١) هو مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١/١٠. والبغاث: طائر أغبر أو شرار الطير.

(٢) أشليت الكلب: دعوته.

(٣) استكف: اجتمع.

(٤) قراءة عبيد بن عمير وزر بن حبيش ويحيى بن وثاب وطائفة. انظر: الكشاف ١/٦٦؛ القرطبي ١/١٤٦؛ البحر ١/٢٣.

(٥) الآية ١٠٤ من سورة النساء، وهي قراءة ابن وثاب ومنصور بن المعتمر كما في: البحر ٣/٣٤٣، والقراءة المشهورة: يألمون.

ما يُحْكى أن ليلى الأخيلية من أهل هذه اللغة فدخلت ذات يومٍ على الحجَّاج وعنده النابغة الجعدي فذكرتْ شِدَّة البرد في بلادِها، فقال لها النابغة الجعدي وَعَرَفَ أنها تقع فيما أراد: فكيف تصنعون؟ ألا تَكْتَنُون في شدة البرد، فقالت: بلى، نِكْتَني، وكَسَرتِ النونَ، فقال: لو فَعْلْتُ ذلك لاغتسلْتُ، فضحك الحجاج وَخَجِلت ليلى.

والاستعانة: طلبُ العَوْن، وهو المظاهَرَةُ والنُّصْرَةُ، وقَدَّم العبادةَ على الاستعانة لأنها وَصْلَةٌ لطلب الحاجة، وأطلق كُلًّا من فِعْلي العبادة والاستعانة فلم يَذْكر لهما مفعولاً ليتناولا كلَّ معبودٍ به وكلَّ مستعانٍ عليه، أو يكونُ المراد وقوع الفعل من غير نظرٍ إلى مفعولٍ نحو: «كُلوا واشربوا»[1]، أي أَوْقِعوا هذين الفعلينِ.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصراطَ﴾**: إلى آخرها: اهْدِ: صيغةُ أمرٍ ومعناها الدعاءُ. وهذه الصيغةُ تَرِدُ لمعانٍ كثيرةٍ ذَكرها الأصوليون. وقال بعضهم: إنْ وَرَدَتْ صيغة افعَلْ من الأعلى للأدنى قيل فيها أمرٌ، وبالعكس دعاءٌ، ومن المساوي التماسٌ. وفاعلُه مستترٌ وجوباً لما مَرَّ، أي: اهدِ أنت، ونا مفعول أول، وهو ضميرٌ متصلٌ يكونُ للمتكلم مع غيرِه أو المعظَّم نفسَه، ويستعملُ في موضع الرفع والنصب والجر بلفظٍ واحدٍ: نحو: قُمنَا وضرَبَنَا زيدٌ وَمرَّ بنا، ولا يشاركه في هذه الخصوصية غيرُه من الضمائر. وقد زعم بعض الناس أن الياء كذلك. تقول: أكرمَني وَمرَّ بي، وأنت تقومين يا هند، فالياء في المثال الأول منصوبةُ المحلِّ، وفي الثاني مجرورتُه، وفي الثالث مرفوعتُه. وهذا ليس بشيء، لأن الياءَ في حالة الرفع ليست تلك الياءَ التي في حالة النصب والجر، لأن الأولى للمتكلمِ، وهذه للمخاطبةِ المؤنثةِ. وقيل: بل يشاركه لفظُ «هُمْ»، تقول: هم نائمون وضربَهم ومررت بهم، ف «هم»

(١) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

مرفوعُ المحلّ ومنصوبُه ومجرورهُ بلفظٍ واحدٍ، وهو للغائِبين في كل حال، وهذا وإن كان أقربَ من الأول، إلا أنه في حالة الرفع ضميرٌ منفصل، وفي حالة النصب والجر ضميرٌ متصلٌ، فافترقا، بخلاف «نا» فإن معناها لا يختلف، وهي ضمير متصلٌ في الأحوال الثلاثة[1].

والصراطَ: مفعول ثان، والمستقيمَ: صفتُه، وقد تَبِعه في الأربعة من العشرة المذكورة[2].

وأصل «هَدَى» أن يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرفِ الجر وهو إمَّا: إلى أو اللام، كقوله تعالى: «وإنك لتهدي إلى صراط»[3]«يَهْدِي للتي هي أَقْوَمُ»[4]، ثم يُتَّسَعُ فيه، فيُحذَفُ الحرفُ فيتَعَدَّى بنفسِه، فأصلُ اهدِنا الصراط: اهدنا للصراط أو إلى الصراطِ، ثم حُذِف.

والأمرُ عند البصريين مبنيٌّ[5] وعند الكوفيين معرب، وَيدَّعون في نحو: «اضرب» أنَّ أصله: لِتَضْرِب بلام الأمر، ثم حُذِف الجازم وَتبِعه حرفُ المضارعة وأُتِيَ بهمزة الوصل لأجلِ الابتداء بالساكن، وهذا ما لاحاجة إليه، وللردِّ عليهم موضع أَلْيَقُ به.

ووزن اهْدِ: افْعِ، حُذِفَت لامُه وهي الياء حَمْلاً للأمر على المجزوم والمجزوم تُحذف منه لامُه إذَا كَانَتْ حرفَ علةٍ.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/٨٣.
(٢) انظر: الورقة ٣ أ.
(٣) الآية ٥٢ من الشورى.
(٤) الآية ٩ من الإسراء.
(٥) انظر: الإنصاف ٢/٥٢٤.

والهدايةُ: الإرشادُ[1] أو الدلالةُ أو التقدمُ، ومنه هَوادِي الخيل لتقدُّمِها قال امرؤ القيس[2]:

٦٧ ـ فَأَلْحَقَه بالهاديات ودونَه جواحِرُها في صَرَّةٍ لم تَزَيَّلِ

أو التبيينُ نحو: «وأمَّا ثمودُ فهديناهم»[3] أي بَيَّنَّا لهم، أو الإلهامُ، نحو: «أَعْطَى كلَّ شيء خَلْقَه ثم هَدَى»[4] أي ألهمه لمصالِحه[5]، أو الدعاءُ كقوله تعالى: «ولكلِّ قومٍ هادٍ»[6] أي داعٍ. وقيل هو المَيلُ، ومنه «إنَّا هُدْنا إليك»[7]، والمعنى: مِلْ[8] بقلوبنا إليك، وهذا غَلَطٌ، فإنَّ تَيْكَ مادة أخرى من هادَ يَهُود. وقال الراغب[9]: «الهدايةُ دَلالةٌ بلطفٍ ومنه الهَدِيَّةُ وهوادي / الوحش أي المتقدِّماتُ الهاديةُ لغيرها، وخُصَّ ما كان دلالةً بَهَدَيتُ، [٨/أ] وما كان إعطاءً بأَهْدَيت.

والصراطُ: الطريقُ المُسْتَسْهَل، وبعضهم لا يقيِّدُه بالمستسهلِ، قال[10]:

٦٨ ـ فَضَلَّ عن نَهْجِ الصراطِ الواضِحِ

---

(١) انظر: مفردات الراغب ٥٣٦.
(٢) ديوانه ١٨، وشرح التبريزي على المعلقات ١١٦. وجواحرها: متخلفاتها، والصرة: الشدة أو الغبار.
(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٤) الآية ٥٠ من سورة طه.
(٥) لعل الصواب: مصالحه.
(٦) الآية ٧ من سورة الرعد.
(٧) الآية ٥٦ من سورة الأعراف.
(٨) كذا في الأصل، لعلها: مِلْنا.
(٩) المفردات: ٥٣٦.
(١٠) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ١/٢٤؛ والطبري ١/٥٧؛ وتفسير ابن عطية ١/١٢١؛ والقرطبي ١/١٤٧.

ومثله[1]:

٦٩ ـ أميـرُ المؤمنين على صِـراطٍ إذا اعْـوَجَّ المَـوارِدُ مستقيمِ

وقال آخر[2]:

٧٠ ـ شَحَنَّـا أرضَهم بالخيـلِ حتى تَـرَكْنـاهُمْ أَذَلَّ من الصِّـراطِ

أي الطريق، وهو مشتق من السَّرْطِ، وهو الابتلاعُ: إمَّا لأن سالكه يَسْتَرِطه أو لأنه يَسْتَرِط سالكَه، ألا ترى إلى قولهم: «قَتَلَ أرضاً عالِمُها وقتلت أرضٌ جاهلَهَا»[3]، وبهذين الاعتبارين قال أبو تمام[4]:

٧١ ـ رَعَتْه الفيافي بعدما كان حِقْبةً رعاها وماءُ المُزْنِ يَنْهَلُّ ساكِبُهْ

وعلى هذا سُمِّي الطريق لَقَماً ومُلْتَقِماً لأنه يلتقِمُ سالكـه أو يلتقمُه سَالِكُه.

وأصلُه السينُ، وقد قَرَأ به قنبل[5] حيث وَرَدَ[6]، وإنما أُبدلَتْ صاداً لأجل حرف الاستعلاء وإبدالُها صاداً مطردٌ عنده نحو: صَقَر في سَقَر، وصُلْح في سُلْح، وإصْبَع في اسبَع، ومُصَيْطِر في مُسَيْطر، لما بينهما من التقارب.

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٠٧؛ ومجاز القرآن ١/٢٤؛ وتفسير الطبري ١/٥٧؛ والمحتسب ١/٤٣؛ وتفسير ابن عطية ١/١٢١؛ واللسان: سرط.

(٢) البيت لأبـي ذؤيب، وليس في ديوان الهذليين، وهو في تفسير الطبري ١/٧٠؛ وتفسير القرطبـي ١/١٤٧.

(٣) جمهرة الأمثال ٢/١٢١؛ مجمع الأمثال ٢/١٠٨.

(٤) ديوانه ١/٢٣٠؛ ومفردات الراغب ٢٣٥. والضمير في «رعته» يعود إلى البعير.

(٥) محمد بن عبدالرحمن المكي، روى عن البزي وروى عنه محمد بن إسحاق، توفي سنة ٢٩١. انظر: الطبقات لابن الجزري ٢/١٦٥.

(٦) انظر: السبعة ١٠٥؛ ابن عطية ١/١٢٢؛ البحر ١/٢٥.

وقد تُشَمُّ الصادُ في الصراطِ ونحوهِ زاياً، وقرأ بـه خلف[1] حيث وَرَد، وخلّاد[2] الأول فقط، وقد تُقْرَأُ زاياً مَحْضَةً، ولم تُرْسم في المصحف إلا بالصادِ مع اختلافِ قراءاتِهم فيها كما تقدم.

والصِّراطُ يُذَكَّر ويؤنَّث، فالتذكيرُ لغة تميم، والتأنيث لغة الحجاز، فإنْ استُعْمل مذكَّراً جُمِعَ في القلة على أَفْعِلة، وفي الكثرة على فُعُل، نحو: حِمار وأَحْمِرة وحُمُر، وإن استعمل مؤنثاً فقياسُه أن يُجْمع على أَفْعُل نحو: ذِراع وأَذْرُع. والمستقيم: اسم فاعل من استقام بمعنى المجرد، ومعناه السويُّ من غير اعوجاج وأصله: مُسْتَقْوِم، ثم أُعِلَّ كإعلالِ نَسْتعين، وسيأتي الكلامُ مستوفى على مادته عند قوله تعالى: «يُقيمونَ الصلاةَ»[3].

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿صراطَ الذين﴾**: بدلٌ منه بدلُ كلٍ من كل، وهو بدلُ معرفةٍ من معرفة، والبدلُ سبعة أقسام، على خلافٍ في بعضها: بدلُ كلٍ من كل، بدلُ بعض من كل، بدلُ اشتمال، بدل غلط، بدل نسيان، بدل بَداء[4]، بدل كل من بعض. أمّا الأقسامُ الثلاثة الأُوَلُ فلا خلافَ فيها، وأمّا بَدَلُ البَدَاء فأثبته بعضهم مستدلاً بقوله عليه السلام: «إنَّ الرجل ليصلي الصلاةَ، وما كُتب له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى العُشْر»[5]، ولا يَرِدُ هذا في

---

(١) خلف بن هشام البزار البغدادي أحد القراء العشرة، وروى عن سليم عن حمزة وسمع من الكسائي، وروى عنه أحمد بن إبراهيم، توفي سنة ٢٢٩. انظر: طبقات ابن الجزري ١/٢٧٢؛ طبقات ابن سعد ٧/٣٤٨.

(٢) خلاد بن خالد الكوفي إمام في القراءة، أخذ عن سليم والجعفي، وروى عنه الحلواني. توفي سنة ٢٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٢٧٤.

(٣) الآية ٣ من البقرة.

(٤) البداء: ظهور الصواب بعد خفائه.

(٥) رواه أحمد انظر: الفتح الرباني ٤/١٣٨؛ فيض القدير ٢/٣٣٤.

القرآن، وأمّا الغَلطُ والنِّسيانُ فأثبتهما بعضُهم مستدلاً بقول ذي الرمة[١]:

٧٢ ـ لَمْياءُ في شفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ   وفي اللِّثاثِ وفي أنْيابِها شَنَبُ

قال: لأنَّ الحُوَّة السوادُ الخالص، واللَّعَسُ سوادٌ يَشُوبه حمرة. ولا يَرِدُ هذان البدلان في كلامٍ فصيحٍ، وأمَّا بدلُ الكلِّ من البعضِ فأثبته بعضُهم مستدلاً بظاهر قوله[٢]:

٧٣ ـ رَحِم اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها   بسجِسْتَان طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

في روايةِ مَنْ نَصَبَ «طلحة» قال: لأن الأعظُمَ بعضُ طلحة، وطلحة كلٌّ، وقد أُبْدِل منها، واستدلَّ على ذلك أيضاً بقول امرىء القيس[٣]:

٧٤ ـ كأني غداةَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلوا   لدى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

فغداةَ بعضُ اليوم، وقد أبدل «اليومَ» منها. ولا حُجَّة في البيتين، أمَّا الأولُ: فإن الأصل: أعظُماً دفنُوها أعظمَ طلحة، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضاف إليه مُقامه، ويَدُلُّ على ذلك الروايةُ المشهورة وهي جر «طلحةٍ»، على أن الأصل: أعظُمَ طلحة، ولم يُقِم المضافَ إليه مُقامَ المضاف، وأمَّا الثاني فإن اليوم يُطلق على القطعة من الزمان كما تقدَّم. ولكلٍّ مذهبٍ من هذه المذاهب دلائلُ وإيرادات وأجوبةٌ، موضوعُها كتب النحو[٤].

---

(١) ديوانه ٣٢؛ والخصائص ٢٩١/٣؛ وشرح الأشموني ١٢٧/٣؛ والهمع ١٢٦/٢؛ والدرر ١٦٢/٢؛ والعيني ٢٠٢/٤. والحوة: حمرة في الشفة تضرب إلى السواد، واللعس: سواد اللثة والشفة، واللثاث: مغرز الأسنان، والشنب: برودة وعذوبة في الفم ورقَّة في الأسنان.

(٢) البيت لابن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه: نَضَّر الله، والإنصاف ٤١؛ وابن يعيش ٤٧/١؛ واللسان: طلح، ورصف المباني ٢٩٧؛ والهمع ١٢٧/٢؛ والدرر ١٦٢/٢.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٩. وغداة البين: صبيحة الفراق. تحمَّلوا: ارتحلوا، السمرات: شجر بعينه.

(٤) انظر في أحكام البدل وأقسامه: ابن يعيش ٦٣/٣؛ ابن عقيل ١٩٤/٢.

وقيل: إن الصراطَ الثاني غيرُ الأول والمرادُ به العِلْمُ بالله تعالى، قاله جعفر بن محمد[1]، وعلى هذا فتخريجُه أن يكونَ معطوفاً حُذِف منه حرفُ العطفِ وبالجملةِ فهو مُشْكِلٌ.

والبدلُ ينقسِمُ أيضاً إلى بدلِ معرفةٍ من معرفة ونكرةٍ من نكرة ومعرفةٍ من نكرة ونكرة من معرفة، وينقسم أيضاً إلى بدلِ ظاهرٍ من ظاهرٍ ومضمرٍ من مضمرٍ وظاهرٍ من مضمر ومضمرٍ من ظاهر. وفائدةُ البدلِ: الإيضاحُ بعد الإبهام، ولأنه يُفيد تأكيداً من حيث المعنى إذ هو على نيَّةِ تكرارِ العاملِ.

و «الذين» في محل جرٍّ بالإضافة، وهو اسمٌ موصولٌ لافتقارِه إلى صلةٍ وعائدٍ وهو جمع «الذي» في المعنى، والمشهورُ فيه أن يكون بالياء رفعاً ونصباً وجراً، وبعضهم يرفعه بالواو جَرْياً له مَجْرى جمعِ المذكر السالم ومنه[2]:

٧٥ ـ نحن اللذونَ صَبَّحوا الصَّباحا   يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحاحا

وقد تُحْذف نونه استطالةً بصلتِه، كقوله[3]:

٧٦ ـ وإنَّ الذي حَانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ   هم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

ولا يقع إلا على أولي العلم جَرْياً به مَجْرى جمعِ المذكرِ السالمِ، بخلاف مفرده، فإنه يقع على أولي العلمِ وغيرهم.

وأَنْعَمْتَ: فعلٌ وفاعلٌ صلةُ الموصول، والتاءُ في «أنعمتَ» ضميرُ

---

(١) جعفر الصادق، قرأ على آبائه زين العابدين ومحمد الباقر وتوفي سنة ١٤٨. انظر: طبقات القراء ١/١٩٦.

(٢) البيت لأبي حرب بن الأعلم أو ليلى الأخيلية، وهو في النوادر ٤٧؛ والأشموني ١/١٤٩؛ وابن عقيل ١/١٠٨؛ والدرر ١/٣٦؛ والهمع ١/٦١؛ والخزانة ٢/٥٠٦. والنخيل: اسم مكان، والملحاح: الشديدة.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة أو حريث بن محفض، وهو في الكتاب ١/٩٦؛ والمحتسب ١/١٨٥؛ وأمالي الشجري ٢/٣٠٧؛ وابن يعيش ٣/١٥٤؛ ورصف المباني ٣٤١؛ والهمع ١/٤٩؛ والدرر ١/٢٤. وحانت: هلكت، وفلج: اسم موضع.

المخاطبِ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ. و«عليهم» جارٌّ ومجرور متعلقٌ بأَنْعمت، والضميرُ هو العائد وهو ضميرُ جمعِ المذكَّرِين العقلاءِ، ويستوي لفظُ متصلهِ ومنفصلهِ.

والهمزة في «أَنعمت» لجَعْلِ الشيء صاحبَ ما صيغ منه فحقُّه أن يتعدَّى بنفسه ولكنه ضُمِّن معنى تفضَّل فتعدَّى تعديَتَه. ولأفعل أربعةً وعشرون[1] معنى، تقدَّم واحدٌ، والباقي: التعديةُ نحو: أخرجته، والكثرة نحو: أَظْبىٰ المكان أي كَثُر ظِباؤه، والصيرورة نحو: أَغَدَّ البعير صار ذا غُدَّة، والإعانة نحو: أَحْلَبْتُ فلاناً أي أَعَنْتُه على الحَلْب، والسَّلْب نحو: أَشْكَيْتُه أي: أَزَلْتُ شِكايته، والتعريض نحو: أَبَعْتُ المتاعَ أي: عَرَضْتُه للبيع، وإصابة الشيء بمعنىٰ ما صيغ منه نحو: أَحْمدته أي وجدتُه محموداً، وبلوغُ عددٍ نحو: أَعْشَرَتِ الدراهم، أي: بَلَغَتْ عشرةً، أو بلوغُ زمانٍ نحو أَصْبح، أو مكان نحو: أَشْأَمَ، وموافقةُ الثلاثي نحو: أَحَزْتُ المكانَ بمعنى حُزْته، أو أغنى عن الثلاثي نحو: أَرْقَلَ البعير[2]، ومطاوعة فَعَل نحو: قَشَع الريحُ فَأَقْشع السحابُ، ومطاوعة فَعَّل نحو: قَطَّرْته فَأَقْطَرَ، ونفي الغزيرة نحو: أَسْرع[3]، والتسمية نحو: أَخْطَأْتُه أي سَمَّيْتُه مخطئاً، والدعاء نحو: أَسْقيته أي قلت له: سَقاكَ الله، والاستحقاق نحو: أَحْصَدَ الزرعُ أي استحق الحصاد، والوصولُ نحو: أَعْقَلْته، أي: وَصَّلْتُ عَقْلِي إليه، والاستقبال نحو / : أَفَفْتُه أي استقبلته بقولي أُفّ، والمجيء بالشيء نحو: أكثرتُ أي جئتُ بالكثير، والفرقُ بين أَفْعَل وفَعَل نحو: أشرقت الشمس أضاءت، وشَرَقَتْ: طَلَعت، والهجومُ نحو: أَطْلَعْتُ على القوم أي: اطَّلَعْتُ عليهم. [٨/ب]

---

(١) انظر: الممتع ١٨٦؛ البحر ١/٢٦.

(٢) أرقل: مشي مشية معينة.

(٣) قال صاحب الشافية ١/٨٧: «وقولهم أسرع وأبطأ في «سَرُع» و «بَطُؤ» ليس الهمزة فيهما للنقل بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعدِّيَين، لكن الفرق بينهما أن سَرُع وبَطُؤ أبلغ لأنهما كأنهما غريزة كـ صَغُر وكَبُر» وانظر: الممتع ١٨٧.

و «على» حرف استعلاء حقيقةً أو مجَازاً، نحو: عليه دَيْنٌ، ولها معانٍ أُخَرُ(١)، منها: المجاوزة كقوله(٢):

٧٧ ـ إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْر لَعَمْرُ الله أعجبني رضاها

أي: عني، وبمعنى الباء: «حقيقٌ على ألاَّ أقولَ»(٣) أي بأَنْ، وبمعنى في: «ما تَتْلو الشياطينُ على ملك سليمان»(٤) أي: في ملك، والمصاحبة نحو: «وآتى المالَ على حُبِّهِ ذوي القربى»(٥)، والتعليل نحو: «ولِتُكَبِّروا اللهَ على ما هداكم»(٦)، أي: لأجل هدايته إياكم، وبمعنى مِنْ: «حافظون إلا على أزواجكم»(٧) أي: إلا من أزواجهم، والزيادة كقوله(٨):

٧٨ ـ أبى الله إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ على كلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

لأن «تروق» يتعدَّى بنفسه، ولكلِّ موضعٍ من هذه المواضع مجالٌ للنظر.

وهي مترددةٌ بين الحرفية والاسمية، فتكونُ اسماً في موضعين، أحدهُما: أَنْ يدخلَ عليها حرفُ الجر كقوله(٩):

---

(١) انظر: المغني ١٥٢؛ ورصف المباني ٣٧١.

(٢) البيت للقحيف العقيلي، وهو في الخصائص ٢/٣١١؛ والمحتسب ١/٥٢؛ وشرح ابن عقيل ٢/٢١٥؛ والدرر ٢/٢٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٥) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٦) الآية ١٨٥ من البقرة.

(٧) الآية ٥ من المؤمنون.

(٨) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ٤١؛ والمغني ١٥٥؛ والأشموني ٢/٢٢٢؛ والهمع ٢/٢٩؛ والدرر ٢/٢٣. والسرحة: الشجرة العظيمة، كناية عن المرأة، والعضاة: شجر له شوك.

(٩) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو في الكتاب ٢/٣١٠؛ النوادر ١٦٣؛ ابن يعيش ٨/٣٧؛ الخزانة ٤/٢٥٣؛ العيني ٣/٣٠١؛ الدرر ٢/٣٦. يصف قطاة غدت عن فرخها طالبةً للوِرْد، وتصلُّ: يصلُّ جوفُها يبساً من العطش، والقيض: قشر البيض، والزيزاء: الصحراء.

٧٩ ـ غَدَتْ مِنْ عليه بعد ماتَمَّ ظِمْؤُها　　تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

ومعناها معنى فوق، أي من فوقه، والثاني: أن يُؤَدِّيَ جَعْلُها حرفاً إلى تعدِّي فعلِ المضمرِ المنفصل(١) إلى ضميرِه المتصلِ في غيرِ المواضع الجائزِ فيها(٢) ذلك كقوله(٣):

٨٠ ـ هَـوِّنْ عليـكَ فـإنَّ الأمـورَ　　بـكـفِّ الإلـهِ مـقـاديـرُهـا

ومثلُها في هذين الحكمين: عَنْ، وستأتي إن شاء الله تعالى.

وزعم بعضُهم أنَّ «على» مترددة بين الاسم والفعل والحرف: أمَّا الاسمُ والحرفُ فقد تقدَّما، وأمَّا الفعلُ قال: فإنك تقول: «علازيدٌ» أي ارتفع وفي هذا نظرٌ، لأنَّ «على» إذا كان فعلاً مشتقٌ من العلوِّ، وإذا كان اسماً أو حرفاً فلا اشتقاقَ له فليس هو ذاك، إلا أنّ هذا القائلَ يَرُدُّ هذا النظرَ بقولهم: إن خَلاَ وعدا مترددان بين الفعلية والحرفية، ولم يلتفتوا إلى هذا النظر.

والأصل في هاء الكناية الضمُّ(٤)، فإنْ تقدَّمها ياءٌ ساكنة أو كسرة كسرها غيرُ الحجازيين، نحو: عَلَيْهِم وفيهم وبهم، والمشهورُ في ميمها السكونُ قبل متحرك والكسرُ قبل ساكنٍ، هذا إذا كَسَرْتَ الهاءَ، أمّا إذا ضَمَمْتَ فالكسرُ ممتنعٌ إلا في ضرورة كقوله: «وفيهُمِ الحكام» بكسر الميم.

وفي «عليهم» عشر لغات قُرِىء ببعضها(٥): عليهِمْ بكسر الهاء وضمِّها

---

(١) في الأصل: المتصل وهو سهو.

(٢) المواضع هي باب ظن وفقد وعدم، فلا يقال: ضَرَبْتُني، وكلام المؤلف على مذهب الأخفش، ورفضه ابن هشام في المغني ١٥٦، وقدر التعلق بمحذوف أو على حذف مضاف في البيت أي هوّن على نفسك.

(٣) البيت للأعور الشَّنِّيّ، وهو في الكتاب ١/٣١؛ والمغني ١٥٦.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري ١/٩.

(٥) انظر: الكشف لمكي ١/٣٥؛ السبعة ١٠٨؛ ابن عطية ١/١٢٦؛ والقرطبي ١/١٤٨؛ والبحر ١/٢٦.

مع سكون الميم، عليهِمي، عَلَيْهُمُ، عليهِمُو: بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو، عليهُمي بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم أو بالكسر فقط، عليهِمُ بكسر الهاء وضم الميم[1]، ذكر ذلك أبو بكر ابن الأنباري[2].

و «غيرِ» بدلٌ من «الذين» بدلُ نكرة من معرفة، وقيل: نعتٌ للذين وهو مشكلٌ لأن «غير» نكرةٌو«الـذين»معرفةٌ، وأجابوا عنه بجوابين: أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرةً إذا لم يقع بين ضدين، فأمَّا إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغَيْريَّـةُ فيتعرَّفُ «غير» حينئذٍ بالإضافة، تقول: مررتُ بالحركة غير «السكون» والآيةُ من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشَّى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح. والثاني: أن الموصولَ أَشْبَهَ النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملةَ النكراتِ، وقيل: إنَّ «غير» بدلٌ من الضمير المجرور في «عليهم»، وهذا يُشْكِلُ على قول مَنْ يرى أن البدلَ يَحُلُّ محلَّ المبدل منه، ويُنوَى بالأول الطرحُ، إذ يلزم منه خَلوُّ الصلة من العائدِ، ألا ترى أنَّ التقديرَ يصير: صراطَ الذين أنعمت على غيرِ المغضوبِ عليهم.

و «المغضوب»: خفضٌ بالإضافةِ، وهو اسمُ مفعول، والقـائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُّ والمجرور، فـ «عَليهم» الأولى منصوبةُ المحلِّ والثانيةُ مرفوعتُه، وأَلْ فيه موصولةٌ والتقديرُ: غيرِ الذين غُضِبَ عليهم. والصحيـحُ في أَلْ الموصولة أنها اسمٌ لا حرفٌ.

واعلَمْ أنَّ لفظَ «غير» مفردٌ مذكرٌ أبداً، إلا أنه إنْ أريد به مؤنثٌ جاز تأنيثُ فعلِه المسندِ إليه، تقول: قامت غيرُك، وأنت تعني امرأة، وهي في الأصل صفةٌ بمعنى اسم الفاعل وهو مغايرٌ، ولذلك لا يتعرَّف بالإضافـة،

---

(١) لم يشر المصنف إلى: عَلَيْهِمِ، عليهُمُو.

(٢) محمد بن القاسم على مذهب الكوفيين، وله: الزاهر والأمالي وغريب الحديث، توفي سنة ٣٢٨. انظر: إنباه الرواة ٣/٢٠١؛ وطبقات القراء ١/٣٣٠؛ البغية ١/٢١٢.

وكذلك أخواتُها، أعني نحوَ: مثل وشِبْه وشبيه وخِدْن وتِرْب، وقد يُستثنى بها حَمْلاً على «إلّا»، كما يوصف بإلّا حَمْلاً عليها، وقد يُرَاد بها النفيُ كـ لا، فيجوز تقديمُ معمولِ معمولها عليها كما يجوز في «لا»[1]، تقول: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ، أي غيرُ ضاربٍ زيداً، ومنه قول الشاعر[2]:

٨١ ـ إنَّ امرأً خَصَّني عَمْداً مودَّتَه على التنائي لَعِنْدي غيرُ مَكْفورِ

تقديرُه: لغيرُ مكفورٍ عندي، ولا يجوز ذلك فيها إذا كَانَتْ لغير النفي، لو قلت: جاء القومُ زيداً غيرَ ضاربٍ، تريد: غيرَ ضاربٍ زيداً لم يَجُزْ، لأنها ليست بمعنى «لا» التي يجوز فيها ذلك على الصحيح من الأقوالِ في «لا». وفيها قولٌ ثانٍ يمنعُ ذلك مطلقاً، وقولٌ ثالثٌ: مفصِّلٌ بين أن تكونَ جوابَ قَسَمٍ فيمتنعَ فيها ذلك وبين أن لا تكونَ فيجوزَ.

وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً، فإدخالُ الألفِ واللامِ عليها خطأٌ.

وقرىء «غيرَ» نصباً[3]، فقيل: حالٌ من«الذين»وهو ضعيفٌ لمجيئه من المضافِ إليه في غير المواضعِ الجائزِ فيها ذلك، كما ستعرِفُه إن شاء الله تعالى، وقيل: من الضمير في «عليهم» وقيل: على الاستثناءِ المنقطعِ، ومنعه الفراء قال[4]: لأن «لا» لا تُزاد إلا إذا تقدَّمها نفيٌ، كقوله[5]:

---

(١) انظر: الكشاف ١/٧٢.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو في الإنصاف ٤٠٤؛ والمغني ٧٥٢؛ ورصف المباني ١٢٢؛ وابن يعيش ٨/٦٥؛ والدرر ١/١١٦؛ وشواهد المغني ٩٥٣؛ والهمع ١/١٣٩.

(٣) قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبدالله بن الزبير، انظر: الشواذ ١ البحر ١/٢٩؛ ونسبها ابن عطية ١/١٢٨ إلى ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ١/٧؛ وأعربها حالاً، والمسألة أن الفراء منع وجه الاستثناء المنقطع لأن بعده «ولا» الزائدة ولا تزاد في الاستثناء. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٢٥؛ البحر ١/٢٩.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٢٩.

٨٢ ـ ما كان يَرْضَىٰ رسولُ الله فِعْلَهما والطيبان أبو بكرٍ ولا عُمَرُ

وأجابوا بأنَّ «لا» صلةٌ زائدةٌ، مِثْلُها في قوله تعالى: «ما منعَك ألَّا تسجد»[1] وقول الشاعر[2]:

٨٣ ـ وما ألومُ البيضَ ألَّا تَسْخَرا ....

وقول الآخر[3]:

٨٤ ـ وَيلْحَيْنَني في اللهو ألَّا أُحِبَّه وللَّهوِ داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ

وقول الآخر[4]:

٨٥ ـ أَبَىٰ جودُه لا البخلَ واستعجلتْ نَعَمْ به مِنْ فتىً لا يمنعُ الجودَ نائِلُه

فـ «لا» في هذه المواضع صلةٌ. وفي هذا الجواب نظرٌ، لأن الفراء لَم يَقُلْ إنها غيرُ زائدة، فقولُهم: إن «لا» زائدةٌ في الآية وتنظيرهُم لها بالمواضع المتقدمة لا يفيد / ، وإنما تحريرُ الجواب أن يقولوا: وُجِدَتْ «لا» [٩/أ] زائدةً من غير تقدُّم نفي كهذه المواضعِ المتقدمة. وتحتملُ أن تكونَ «لا» في قوله: «لا البخلَ» مفعولاً به لـ «أبىٰ»، ويكونَ نصبُ «البخلَ» على أنه بدلٌ من «لا»، أي أبىٰ جودُه قولَ لا، وقولُ لا هو البخلُ، ويؤيِّدُ هذا قولُه: «واستعجَلَتْ

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٢) البيت لأبي النجم، وبعده:

لَمَّا رأيْنَ الشمطَ القَفَنْدَرا

وهو في الخصائص ٢/٢٨٣؛ وثعلب ١٩٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٣١؛ وتفسير القرطبي ٢/١٨٢؛ وتفسير ابن عطية ١/١٣٠؛ والقفندر: القبيح المنظر.

(٣) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٧٩؛ والأضداد ١٨٦؛ وتفسير الطبري ١/٦٣؛ ومجاز القرآن ١/٢٦؛ وابن عطية ١/١٣١؛ والمغني ٢٧٤؛ والبحر ١/٢٩.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: «لا» وعجزه فيه: به من فتى لا يمنع الجوع قاتلَهْ وهو في المغني ٢٧٥؛ والخصائص ٢/٣٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٢٨.

به نَعَمْ» فَجَعَلَ «نَعَم» فاعلَ «استعجَلَتْ»، فهو من الإسناد اللفظي، أي أبىٰ جودُه هذا اللفظ، واستعجل به هذا اللفظُ.

وقيل: إنَّ نَصْبَ «غيرَ» بإضمار أعني، ويُحكى عن الخليل. وقدَّر بعضُهم بعد «غير» محذوفاً، قال: التقديرُ: غيرَ صراطِ المغضوبِ، وأَطْلَقَ هذا التقديرَ، فلم يقيِّدْه بجرِّ «غير» ولا نصبِه، ولا يتأتَّى إلا مع نصبها، وتكون صفةً لقوله: «الصراط المستقيم»، وهذا ضعيفٌ، لأنه متى اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّم الوصفُ، فالأَوْلَىٰ أن يكون صفةً لـ«صراطَ الذين» ويجوز أن تكونَ بدلاً من «الصراط المستقيم» أو من «صراط الذين» إلا انه يلزم منه تكرارُ البدل، وفي جوازِه نظرٌ، وليس في المسألة نقلٌ، إلا انهم قد ذكروا ذلك في بدلِ البَداء خاصة، أو حالاً من «الصراط» الأول أو الثاني. . . [1]. واعلم أنه حيث جَعَلْنا «غير» صفةً فلا بد من القول بتعريف «غير» أو بإبهامِ الموصوف وجريانه مَجْرى النكرةِ، كما تقدَّم تقريرُ ذلك في القراءة بجرِّ «غير».

و «لا» في قوله: «ولا الضَّالِّين» زائدةٌ لتأكيد معنى النفي المفهومِ من «غير» لئلا يُتَوَهَّم عَطْفُ «الضالِّين» على «الذين أَنْعَمْتَ» وقال الكوفيون: هي بمعنى «غير»، وهذا قريبٌ من كونها زائدةً، فإنه لو صُرِّح بـ«غير» كانَتْ للتأكيد أيضاً، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب[2].

و «الضالِّين» مجرورٌ عطفاً على «المغضوب»، وقُرِىءَ شاذاً: الضَّأَلِّين[3] بهمز الألف، وأنشدوا[4]:

(١) خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات ولم تثبته النسخ الأخرى.
(٢) كما قرأ بذلك أُبَيّ. انظر: ابن عطية ١/١٣١؛ والقرطبي ١/١٥٠.
(٣) قراءة أبي أيوب السختياني. انظر: الكشاف ١/٧٣؛ ابن عطية ١/١٣٢.
(٤) البيت لكثيِّر في وفاة عمر بن عبدالعزيز، وهو في ديوانه ١١٣؛ والمحتسب ١/٤٧؛ والمخصص ١٥/١٦٦؛ وابن يعيش ١٠/١٢؛ ورصف المباني ٥٧؛ والممتع ٣٢٢. وادْهَأَمَّت: اسوَدَّتْ.

٨٦ ـ وللأرضِ أمَّا سُودُها فَتَجلَّلَتْ بياضاً وأمَّا بِيضُها فادْهَأَمَّتِ

قال أبو القاسم الزمخشري[١]: «فعلوا ذلك للجَدّ في الهرب من التقاء الساكنين» انتهى وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، قال الشاعر[٢]:

٨٧ ـ فخِنْدِفٌ هامةُ هذا العَألَمِ ....

بهمز «العَأْلَمِ» وقال آخر[٣]:

٨٨ ـ ولّى نَعامُ بني صفوانَ زَوْزَأَةً ....

بهمز ألف «زَوْزأة»، والظاهر أنها لغةٌ مُطَّردةٌ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان[٤]: «مِنْسَأْتَه»[٥] بهمزة ساكنة: إن أصلَها ألفٌ فقُلِبَتْ همزةً ساكنةً.

فإن قيل: لِمَ أتى بصلة الذين فعلاً ماضياً[٦]؟ قيل: لِيَدُلَّ ذلك على ثبوتِ إنعام الله عليهم وتحقيقه لهم، وأتى بصلة أل اسماً ليشمل سائرَ الأزمان، وجاء به مبنياً للمفعول تَحْسِيناً للفظ، لأنَّ مَنْ طُلِبتْ منه الهدايةُ

(١) الكشاف ١/٧٣.

(٢) البيت للعجاج وقبله:

مباركٍ للأنبياء خَأْتَمِ

وهو في ديوانه ١/٤٦٢؛ وسر الصناعة ١/١٠١؛ واللسان: علم؛ والممتع ٣٢٤؛ وابن يعيش ١٠/١٣؛ ورصف المباني ٥٦.

(٣) البيت لزيد بن كثوة، وعجزه:

لمّا رأى أَسَداً في الغاب قد وَثَبا

وهو في الخصائص ٣/١٤٥؛ وسر الصناعة ١/١٠٢؛ والمحتسب ١/٣١٠؛ واللسان: روى؛ والممتع ٣٢٥؛ والمقرب ٢/١٦٥؛ والزوزأة من قولك: زَوْزَى إذا نصب ظهره وأسرع.

(٤) عبدالله بن أحمد الدمشقي، قرأ على الكسائي وأيوب بن تميم، وروى عنه ابنه أحمد، توفي سنة ٢٤٢. انظر: طبقات القراء ١/٤٠٤.

(٥) الآية ١٤ من سبأ، «ما دلهَّم على موته إلا دابَّة الأرض تأكل مِنْسَأَتَه».

(٦) انظر: البحر ١/٣٠.

ونُسِب الإنعامُ إليه لا يناسِبُه نسبةُ الغضبِ إليه، لأنه مَقامُ تلطُّفٍ وترفُّق لطلبِ الإحسانِ فلا يَحْسُنُ مواجَهَتُه بصفةِ الانتقام.

والإنعام: إيصالُ الإحسان إلى الغير، ولا يُقال إلا إذا كان الموصَلُ إليه الإحسانُ من العقلاءِ، فلا يقال: أَنْعم فلانٌ على فرسِه ولا حماره.

والغضبُ[1]: ثَوَران دم القلب إرادَة الانتقام، ومنه قولُه عليه السلام: «اتقوا الغضبَ فإنه جَمْرةٌ تُوقَدُ في قلب ابن آدم، ألم تَرَوْا إلى انتفاخ أَوْداجه وحُمْرةِ عينيه»[2]، وإذا وُصف به الباري تعالى فالمرادُ به الانتقام لا غيره، ويقال: «فلانٌ غَضَبة» إذا كان سريعَ الغضبِ.

ويقال: غضِبت لفلانٍ [إذا كان حَيًّا][3]، وغضبت به إذا كان ميتاً، وقيل: الغضبُ تغيُّر القلبِ لمكروهٍ، وقيل: إن أريدَ بالغضبِ العقوبةُ كان صفةَ فِعْلٍ، وإنْ أريدَ به إرادةُ العقوبةِ كان صفةَ ذاتٍ.

والضَّلال: الخَفاءُ والغَيْبوبةُ، وقيل: الهَلاك، فمِن الأول قولُهم: ضَلَّ الماءُ في اللبن، وقوله[4]:

٨٩ ـ ألم تسألْ فَتُخْبِرَكَ الدِّيارُ   عن الحيِّ المُضَلَّلِ أين ساروا

والضُّلْضَلَةُ: حجرٌ أملسُ يَردُّه السيلُ في الوادي. ومن الثاني: «أئذا ضَلَلْنا في الأرض»[5]، وقيل: الضلالُ: العُدول عن الطريق المستقيم، وقد يُعَبَّر به عن النسيان كقوله تعالى: «أنْ تَضِلَّ إحداهما»[6] بدليلِ قوله: «فَتُذكِّرَ».

(١) انظر: مفردات الراغب ٣٧٤.
(٢) رواه الترمذي (تحفة الأحوذي ٣/٢١٩) وأحمد في المسند ٣/١٩.
(٣) سقط من الأصل، وأثبتناه من الراغب ٣٧٤.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١/١٥٠.
(٥) الآية ١٠ من السجدة.
(٦) الآية ٢٨٢ من البقرة.

القول في «آمين»: ليست من القرآن إجماعاً، ومعناها: استجبْ، فهي اسمُ فعلٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وقيل: ليس باسم فِعْل، بل هو من أسماءِ الباري تعالى والتقدير: يا آمين، وضَعَّفَ أبو البقاء[1] هذا بوجهين: أحدهما: أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُبنى على الضم لأنه منادى مفردٌ معرفةٌ، والثاني: أن أسماءَ الله تعالى توقيفيةٌ. ووجَّه الفارسي قولَ مَنْ جعله اسماً لله تعالى على معنى أنَّ فيه ضميراً يعودُ على اللهِ تعالى: لأنه اسمُ فعلٍ، وهو توجيهٌ حسنٌ، نقله صاحب «المُغْرِب»[2].

وفي آمين لغتان: المدُّ والقصرُ، فمن الأول قوله[3]:

٩٠ ـ آمينَ آمينَ لا أرضىٰ بواحدةٍ حتى أُبَلِّغَهَا ألفينِ آمينا

وقال الآخر[4]:

٩١ ـ يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أبداً ويَرْحمُ اللهُ عبداً قال آمينا

ومن الثاني قوله[5]:

٩٢ ـ تباعَدَ عني فُطْحُلٌ إذ دعوتُه آمينَ فزاد الله ما بيننا بُعْدا

وقيل: الممدودُ اسمٌ أعجمي، لأنه بزنة قابيل وهابيل. وهل يجوز

---

(١) الإملاء ١/٨.

(٢) المغرب في اللغة للإمام أبي الفتح ناصر بن عبدالسيد المطرزي، المتوفىٰ سنة ٦١٠. انظر: كشف الظنون ٢/١٧٤٧.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/١٢٨؛ وابن عطية ١/١٣٥.

(٤) نسب في اللسان: أمن إلى عمر، وليس في ديوانه، وهو في ديوان المجنون ٢٨٣؛ وأمالي الشجري ١/٢٥٩؛ وابن يعيش ٤/٣٤.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: أمن؛ وابن يعيش ٤/٣٤؛ وشرح الأشموني ٣/١٩٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٤؛ وشذور الذهب ١١٧؛ وتفسير ابن عطية ١/١٣٥.

تشديدُ الميم؟ المشهورُ أنه خطأ نقله الجوهري[1]، ولكنه قد رُوي عن الحسن[2] وجعفَر الصادق التشديدُ، وهو قولُ الحسين بن الفضل من أمَّ إذا قصد، أي نحن قاصدون نحوك، ومنه «ولا آمِّيْنَ البيت الحرام»[3].

□ □ □

---

(١) انظر: الصحاح مادة: أمن، والجوهري إسماعيل بن حماد، قرأ على الفارسي والسيرافي، له: الصحاح ومقدمة في النحو توفي سنة ٣٩٣. انظر: معجم الأدباء ٦/١٤٢؛ نزهة الألباء ٣٤٤؛ بغية الوعاة ١/٤٤٦.

(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري، إمام زمانه، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وله اختيار في القراءة، توفي سنة ١١٠، انظر: طبقات القراء ١/٢٣٥.

(٣) الآية ٢ من سورة المائدة.

سورة البقرة

آ. (١ ـ ٢) **قولُه تعالى: ﴿ألم، ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدىً للمتقين﴾**: إنْ قيل: إن الحروفَ المقطَّعة في أوائل السور[١] أسماءُ حروفِ التهجِّي، بمعنى أن الميم اسْمٌ لِمَهْ، والعينَ اسمٌ لِعَهْ، وإن فائدتَها إعلامُهم بأن هذا القرآنَ منتظمٌ مِنْ جنس ما تَنْظِمون منه كلامَكم ولكن عَجَزْتُمْ عنه، فلا محلَّ لها حينئذ من الإعراب، وإنما جيء بها لهذه الفائدةِ فأُلقيت كأسماءِ الأعدادِ نحو: واحد اثنان، وهذا أصحُّ الأقوالِ الثلاثة، أعني أنَّ في الأسماء التي لم يُقْصَدِ الإخبارُ عنها ولا بها ثلاثةَ أقوالٍ، أحدها: ما تقدَّم. والثاني: أنها مُعْرَبَةٌ، بمعنى أنها صالحة للإعراب وإنما فات شرطٌ وهو التركيبُ، وإليه مالَ الزمخشري[٢]. والثالث: أنها موقوفةٌ لا معربةٌ ولا مبنيةٌ. أو إنْ قيل: إنها أسماءُ السورِ المفتتحةِ بها، أو إنها بعضُ أسماءِ الله تعالى حُذِف بعضُها، وبقي منها هذه الحروفُ دالَّةٌ عليها وهو رأيُ ابن عباس، كقوله: الميم من عليم والصاد من صادق فلها حينئذٍ محلُّ إعرابٍ، ويُحْتَمَلُ الرفعُ والجرُّ / [٣]، [٩/ب]

---

(١) انظر مذاهب العلماء في هذه الحروف: الطبري ١/٢٠٥؛ القرطبي ١/١٥٤.

(٢) الكشاف ١/٨٠.

(٣) حدث اضطراب في ترتيب أوراق الكتاب، ولعله وجد مبعثراً فَضَلَّ القائمون على تجليده في مكتبة شهيد علي، وقد قمنا بإعادة الترتيب من جديد. ويبدأ الاضطراب في التجليد من هذه الصفحة، حيث وضعت الورقة ٩ ب إلى جانب الورقة ٢٥ أ، وهكذا في أوراق كثيرة من نسخة الأصل.

فالرفعُ على أحد وجهين: إمَّا بكونها مبتدأ، وإمّا بكونها خبراً كما سيأتي بيانُه مفصَّلاً. والنصب على أحَدِ وجهين أيضاً: إمَّا بإضمار فعلٍ لائقٍ تقديرُه: اقرَؤوا: ألم، وإمَّا بإسقاطِ حرف القسم كقول الشاعر[1]:

٩٣ ـ إذا مـا الخبزُ تَـأْدِمُـه بلَحْمٍ   فـذاك أمانـةَ الله الثـريـدُ

يريد: وأمانةِ الله، وكذلك هذه الحروفُ، أقسم الله تعالى بها، وقد ردَّ الزمخشري هذا الوجه بما معناه[2]: أنَّ «القرآن» في «ص ـ والقـرآن ذي الذكر»[3] و «القلم» في: «ن ـ والقلم»[4] محلوفٌ بهما لظهور الجرِّ فيهما، وحينئذ لا يخلو أن تُجْعَلَ الواوُ الداخلةُ عليهما للقسم أو للعطف، والأول يلزم منه محذورٌ، وهو الجمع بين قسمين على مُقْسَم، قال: «وهم يستكرهون ذلك»، والثاني ممنوعٌ لظهور الجرِّ فيما بعدها، والفرضُ أنك قدَّرْتَ المعطوفَ عليه في محلِّ نصب[5]. وهو ردٌّ واضح، إلا أَنْ يقال: هي في محلِّ نصب إلا فيما ظهر فيه الجرُّ بعدَه كالموضعين المتقدمين و: «حم ـ والكتاب»[6] و: «ق ـ والقرآن»[7] ولكن القائل بذلك لم يُفَرِّقْ بين موضعٍ وموضعٍ فالردُّ لازمٌ له.

والجرُّ من وجهٍ واحدٍ وهو أنَّها مُقْسَمٌ بها، حُذِف حرف القسم، وبقي

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/ ٢٣٤؛ وابن يعيش ٩/ ٩٢؛ واللسان أدم؛ وشواهد الكشاف ٤/ ٣٥٨. وتأدمه: تخلطه، ويقال: هذا البيت من وضع النحويين.

(٢) الكشاف ١/ ٨٧.

(٣) الآية ١ ـ ٢ من سورة ص.

(٤) الآية ١ ـ من سورة القلم.

(٥) لأنه مقسم به وكان مجروراً ثم حذف منه حرف القسم فانتصب نحو «أمانةَ الله» أي: وأمانةِ.

(٦) الآية ١ ـ ٢ من سورة الزخرف.

(٧) الآية ١ ـ ٢ من سورة ق.

عملَه كقولهم: «اللّـهِ لأفعلنَّ»، أجاز ذلك أبو القاسم الزمخشري[1] وأبو البقاء[2]. وهذا ضعيفٌ لأن ذلك[3] من خصائص الجلالة المعظمة لاَ يشْرَكُها فيه غيرُها.

فتلخَّص ممَّا تقدم: أن في «الم» ونحوها ستةَ أوجه وهي: أنها لا محلَّ لها من الإعراب، أو لها محلٌّ، وهو الرفعُ بالابتداء أو الخبر، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ أو حَذْفِ حرف القسم، والجرُّ بإضمارِ حرفِ القسم.

وأمَّا «ذلك الكتاب» فيجوز في «ذلك» أن يكون مبتدأ ثانياً والكتابُ خبرُه، والجملةُ خبرُ «ألم»، وأغنى الربطُ باسمِ الإشارة، ويجوز أن يكونَ «الم» مبتدأً و«ذلك» خبره و«الكتاب» صفةٌ لـ «ذلك» أو بدلٌ منه أو عطفُ بيان، وأن يكونَ «ألم» مبتدأً و«ذلك» مبتدأ ثان، و«الكتاب»: إما صفةٌ له أو بدلٌ منه أو عطفُ بيان له. و«لا ريبَ فيه» خبرٌ عن المبتدأ الثاني، وهو وخبرهُ خبرٌ عن الأول، ويجوز أن يكونَ «ألم» خبرَ مبتدأ مضمرٍ، تقديرُه: هذه ألم، فتكونُ جملةً مستقلةً بنفسها، ويكونُ «ذلك» مبتدأ ثانياً، و«الكتابُ» خبرُه، ويجوز أن يكونَ صفةً له أو بدلاً أو بياناً و«لا ريبَ فيه» هو الخبرُ عن «ذلك»، أو يكون «الكتابُ» خبراً لـ «ذلك» و«لا ريبَ فيه» خبرٌ ثانٍ، وفيه نظرٌ من حيث إنه تعدَّد الخبرُ وأحدُهما جملةٌ، لكنَّ الظاهرَ جوازُه كقوله تعالى: «فإذا هي حيةٌ تسعى»[4] إذا قيل إنَّ «تَسْعَى» خبرٌ، وأمَّا إن جُعِل صفةً فلا.

وقوله: «لا ريبَ فيه» يجوز أن يكونَ خبراً كما تقدَّم بيانُه، ويجوز أَنْ تكونَ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال، والعاملُ فيه معنى الإشارة،

---

(١) الكشاف ١/٩٠.
(٢) الاملاء ١/١٠.
(٣) أي: إنَّ حذف الحرف وإبقاء عمله لا يقاس عليه.
(٤) الآية ١٠ من سورة طه.

و «لا» نافيةٌ للجنس محمولةٌ في العمل على نقيضتها «إنَّ»، واسمُها معربٌ ومبنيٌّ، فيُبْنَى إذا كان مفرداً نكرةً على ما كان يُنْصَبُ به، وسببُ بنائِه تضمُّنُهُ معنى الحرفِ، وهو «مِنْ» الاستغراقية يدلُّ على ذلك ظهورُها في قول الشاعر[1]:

٩٤ ـ فقام يَذُوْدُ الناسَ عنها بسيفِه فقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

وقيل: بُني لتركُّبِهِ معها تركيبَ خمسةَ عشرَ وهو فاسدٌ، وبيانُه في غير هذا الكتابِ.

وزعم الزجاج أنَّ حركةَ «لا رجلَ» ونحوِه حركةُ إعراب، وإنما حُذِف التنوين تخفيفاً، ويدل على ذلك الرجوعُ إلى هذا الأصلِ في الضرورةِ، كقوله[2]:

٩٥ ـ ألا رجلاً جزاه اللَّهُ خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ

ولا دليلَ له لأنَّ التقديرَ: ألا تَرَوْنني رجلاً؟.

فإن لم يكن مفرداً ـ وأعنى به المضاف والشبيهَ بِهِ ـ أُعرب نصباً نحو: «لا خيراً من زيد»، ولا عملَ لها في المعرفةِ البتة، وأمَّا نحوُ[3]:

٩٦ ـ تُبَكِّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُهُ بريءٌ من الحُمَّى سليمُ الجوانِحِ

وقول الآخر[4]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ٢/٣؛ والهمع ١/١٤٦؛ والدرر ١/١٢٥.

(٢) البيت لعمرو بن قعاس، وهو في الكتاب ١/٣٥٩؛ والنوادر ٥٦؛ وابن يعيش ٢/١٠١؛ والعيني ٢/٢٦٦؛ والأشموني ٢/١٦. والمحصلة: امرأة تحصل الذهب.

(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ٤٠؛ والخزانة ٢/٩٨؛ والهمع ١/١٤٥؛ والدرر ١/١٢٤.

(٤) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي أو عبدالله بن فضالة، وهو في الكتاب ١/٣٥٥؛ وأمالي الشجري ١/٢٣٩؛ وشذور الذهب ٢١٠؛ وابن يعيش ٢/١٠٢؛ والهمع ١/١٤٥؛ والدرر ١/١٢٣.

٩٧ ـ أرى الحاجاتِ عند أبـي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ في البـلادِ

وقول الآخر[١]:

٩٨ ـ لا هـيـثَـم الـليـلةَ لـلمَـطِّي

وقوله عليه السلام: «لا قريشَ بعد اليوم، إذا هَلَكَ كسرى فلا كسرى بعدَه»[٢] فمؤولٌ.

و «ريبَ» اسمُها، وخبرُها يجوز أن يكونَ الجارَّ والمجرور وهو «فيه»، إلا أن بني تميم لا تكاد تَذْكر خبرَها، فالأَوْلَىٰ أن يكون محذوفاً تقديره: لا ريبَ كائنٌ، ويكون الوقف على «ريب» حينئذ تاماً، وقد يُحذف اسمها ويبقى خبرُها، قالوا: لا عليك، أي لا بأسَ عليك، ومذهبُ سيبويه[٣] أنها واسمَها في محلِّ رفع بالابتداء ولا عمَل لها في الخبر، ومذهبُ الأخفش[٤] أن اسمَها في محلِّ رفع وهي عاملةٌ في الخبر. ولها أحكامٌ كثيرةٌ وتقسيماتٌ منتشرةٌ مذكورةٌ في النحو[٥].

واعلم أن «لا» لفظٌ مشترَكٌ بين النفي، وهي فيه على قسمين: قسمٌ تنفي فيه الجنسَ فتعملُ عمَل «إنَّ» كما تقدم، وقسمٌ تنفي فيه الوِحْدة وتعملُ حينئذ عملَ ليس، وبين النهي والدعاء فتجزم فعلاً واحداً، وقد تجيء زيادةً كما تقدَّم في «ولا الضالين»[٦].

---

(١) البيت منسوب إلى بعض بني دبير، وبعده:

ولا فـتى مـثـلُ ابـن خَـيْـبَـرِيِّ

وهو في الكتاب ١/٣٥٤؛ والمقتضب ٤/٣٦٢؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٩؛ وابن يعيش ٢/١٠٢؛ والخزانة ٢/٩٨؛ والهمع ١/١٤٥.

(٢) رواه البخاري (فتح الباري) الجهاد ٦/١٥٧، مسند أحمد ٢/٢٣٣.

(٣) الكتاب ١/٣٤٥.

(٤) معاني القرآن له ٢٣.

(٥) انظر: ابن عقيل ١/٣٣٥؛ شرح الكافية ١/١١١؛ ابن يعيش ٢/١٠٠.

(٦) الآية ٧ من الفاتحة.

و «ذلك» اسمُ إشارةٍ: الاسمُ منه «ذا»، واللامُ للبعدِ والكافُ للخطاب وله ثلاثُ رتبٍ: دنيا ولها المجردُ من اللام والكاف نحو: ذا وذي وهذا وهذي، ووسطى ولها المتصلُ بحرفِ الخطابِ نحو: ذاك وذَيْكَ وتَيْكَ، وقصوى ولها / المتصلُ باللام والكاف نحو: ذلك وتلك، لا يجوز أن يُؤتى [١٠/أ] باللام إلا مع الكاف، ويجوز دخولُ حرفِ التنبيه على سائر أسماء الإشارة إلا مع اللام فيمتنعُ للطول، وبعضُ النحويين لم يَذْكرْ له إلا رتبتَين: دنيا وغيرَها.

واختلف النحويون في ذا(١): هل هو ثلاثيُّ الوضع أم أصلُه حرفٌ واحدٌ؟ الأولُ قولُ البصريين. ثم اختلفوا: هل عينُه ولامه ياء فيكونُ من باب حيي أو عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ فيكونُ من باب طَوَيْت، ثم حُذِفت لامُه تخفيفاً، وقُلبت العينُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وهذا كلُّه على سبيل التمرين وإلا فهذا مبنيٌّ، والمبني لا يدخله تصريف.

وإنما جيء هنا بإشارة البعيد تعظيماً للمشار إليه، ومنه(٢):

٩٩ ـ أقولُ له والرمحُ يَأْطِر مَتْنَه تأمَّلْ خِفافاً إنَّني أنا ذلكا

أو لأنه لمَّا نَزَل من السماء إلى الأرض أُشير إليه بإشارة البعيد [أو لأنه كان موعوداً به نبيُّه عليه السلام، أو أنه أُشير به إلى ما قضاه وقدَّره في اللوحِ المحفوظِ، وفي عبارة المفسرين أُشير بذلك للغائب يَعْنُون البعيد، وإلاَّ فالمشارُ إليه لا يكون إلا حاضراً ذهناً أو حساً، فعبَّروا عن الحاضرِ ذهناً بالغائبِ أي حساً، وتحريرُ القولِ ما ذكرته لك](٣).

(١) انظر: الإنصاف ٦٦٩؛ وثلاثي الوضع يعني أن أصله ذَيٌّ أو ذوي.
(٢) البيت لخفاف بن ندبة، وهو في معاني القرآن للزجاج ١/٢٩، والأغاني ٢/١٢٩؛ والخزانة ٢/٤٧١؛ ويأطر متنه: يلوي بدنه.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، لأن المؤلف كتبه على طرف بعيد من الورقة وأثبتناه من بقية النسخ.

والكتابُ في الأصل مصدرٌ، قال تعالى: «كتابَ الله عليكم»[1] وقد يُراد به المكتوبُ، قال[2]:

١٠٠ ـ بَشَرْتُ عيالي إذ رأيتُ صحيفةً أَتَتْكَ من الحَجَّاج يُتْلى كتابُها

ومثله[3]:

١٠١ ـ تُؤَمِّلُ رَجْعَةً مني وفيها كتابٌ مثلَ ما لَصِق الغِراءُ

وأصلُ هذه المادةِ الدلالةُ على الجمع، ومنه كتيبةُ الجيش، وكَتَبْتُ القِرْبَةَ: خَرَزْتُها، والكُتْبَةُ ـ بضم الكاف ـ الخُرْزَةُ، والجمع كُتَبٌ، قال[4]:

١٠٢ ـ وَفْراءَ غَرْفِيَّةٍ أَثْأى خوارِزُها مُشَلْشِلٌ ضَيَّعَتْهُ بينها الكُتَبُ

وكَتَبْتُ الدابَّةَ: [إذا جمعتَ بين شُفْرَي رَحِمها بحلَقةٍ أو سَيْر][5]، قال[6]:

١٠٣ ـ لاَ تأْمَنَنَّ فزاريّاً حَلَلْتَ به على قُلوصِك واكتبْها بأَسْيارِ

والكتابةُ عُرْفاً: ضمُّ بعضِ حروفِ الهجاءِ إلى بعضٍ.

والرَّيْبُ: الشكُّ مع تهمة، قال[7]:

---

(١) الآية ٢٤ من النساء.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في الطبري ٦/٣٦٨؛ والقرطبي ٤/٧٥.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي وهو في الطبري ١/٩٧؛ والقرطبي ١/١٥٩؛ والخزانة ١/٣٦٥؛ وتفسير الماوردي ١/٣٥.

(٤) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١١؛ والقرطبي ١/١٥٩. وفراء: واسعة، غرفية: مدبوغة بالغرف وهو نبت تدبغ به الجلود، والثأي: خرم خرز الأديم، والمشلشل: الذي يكاد يتصل قطره وسيلانه لتتابعه.

(٥) ليس في الأصل وأثبتناه لمتابعة السياق من القرطبي ١/١٥٩.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/١٥٨؛ واللسان كتب، وتفسير الماوردي ١/٣٥.

(٧) البيت لعبدالله بن الزبعرى، وهو في البحر ١/٣٣؛ والقرطبي ١/١٥٩؛ والماوردي ١/٦٤.

١٠٤ ـ ليس في الحقِ يا أُميمةُ رَيْبٌ إنما الريبُ ما يقول الكَذوبُ

وحقيقته على ما قال الزمخشري(١): قَلَقُ النفس واضطرابُها، ومنه الحديث: «دَعْ ما يَريبك إلى ما لا يَريبك»(٢)، وأنه مَرَّ بظبي خائف فقال: «لا يُرِبْهُ أحد»(٣) فليس قول من قال: «الريبُ الشكُّ مطلقاً» بجيدٍ، بل هو أخصُّ من الشكِّ، كما تقدَّم.

وقال بعضهم: في الريب ثلاثةُ معانٍ، أحدُها: الشكُّ. قال ابن الزبعرىٰ(٤):

١٠٥ ـ ليسَ في الحقِ يا أميمةُ رَيْبٌ

وثانيها التهمةُ، قال جميل بثينة(٥):

١٠٦ ـ بُثَيْنَةُ قالت: يا جميلُ أَرَبْتَني فقلت: كلانا يابُثَيْنُ مُريبُ

وثالثها الحاجةُ، قال(٦):

١٠٧ ـ قَضَيْنا من تِهامةَ كلَّ ريبٍ وخَيْبَرَ ثم أَجْمَعْنا السيوفا

وقوله: «هدىً للمتقين» يجوز فيه عدةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ مبتدأ وخبرُه «فيه» متقدماً عليه إذا قلنا: إنَّ خبرَ «لا» محذوف، وإنْ قلنا «فيه» خبرُها كان خبرُه محذوفاً مدلولاً عليه بخبر «لا» تقديره: لا ريبَ فيه، فيه هدىً، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه هو هُدَىً، وأن يكونَ خبراً ثانياً لـ «ذلك»، على

(١) الكشاف ١/١١٢.

(٢) البخاري (فتح الباري) البيوع ٤/٢٩١؛ النسائي: القضاة ٨/٢٣٠.

(٣) رواه النسائي: المناسك ٧٩ برواية: لا يُرِيبُه.

(٤) تقدم برقم: ١٠٤؛ وعبدالله بن الزبعرىٰ قرشي من سهم صحابيٌّ دافع عن الإسلام بشعره. انظر: رغبة الآمل ٣/٣٤.

(٥) ديوانه ٢٩؛ القرطبي ١/١٥٩؛ والماوردي ١/٦٤.

(٦) البيت لكعب بن مالك، وهو في اللسان: ريب؛ والقرطبي ١/١٥٩.

أن «الكتاب» صفة أو بدلٌ أو بيان، و«لا ريب» خبرٌ أول، وأن يكون خبراً ثالثاً لـ «ذلك»، على أن يكون الكتاب» خبراً أول و«لا ريبَ» خبراً ثانياً، وأن يكونَ منصوباً على الحال من «ذلك» أو من «الكتاب»، والعاملُ «فيه»، على كلا التقديرين اسمُ الإشارةِ، وأن يكونَ حالاً ومن الضمير في «فيه»، والعاملُ ما في الجار والمجرور من معنى الفعل، وجَعْلُه حالاً ممَّا تقدَّم: إمَّا على المبالغة، كأنه نفس الهدى، أو على حذف مضاف أي: ذا هدى أو على وقوعِ المصدرِ موقعَ اسم الفاعل، وهكذا كلُّ مصدرٍ وقع خبراً أو صفة أو حالاً فيه الأقوالُ الثلاثةُ أرجحُها الأولُ. وأجازوا أن يكونَ «فيه» صفةً لريب فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، وأن يكونَ متعلقاً بريب، وفيه إشكالٌ، لأنه يَصير مُطَوَّلاً، واسمُ «لا» إذا كان مطولاً أُعرِب، إلا أَنْ يكونَ مُرادُهم أنه معمولٌ لِما دَلَّ عليه «ريبَ» لا لنفس «ريب».

وقد تقدَّم معنى «الهدى» عند قوله تعالى: «اهْدِنا الصراطَ المستقيمَ»(١)، و«هُدَى» مصدرٌ على فُعَل، قالوا: ولم يَجىءْ من هذا الوزن في المصادر إلا: سُرى وبُكى وهُدى، وقد جاء غيرُها، وهو: لَقِيْتُه لُقَى، قال(٢):

١٠٨ ـ وقد زعموا حِلْماً لُقاك ولم أَزِدْ ... بحمدِ الذي أَعْطَاك حِلْماً ولا عَقْلا

والهُدى فيه لغتان: التذكير، ولم يَذْكُرِ اللِّحياني(٣) غيرَه، وقال الفراء(٤): «بعضُ بني أسد يؤنِّثه فيقولون: هذه هدىً».

و«في» معناها(٥) الظرفية حقيقةً أو مجازاً، نحو: زيدٌ في الدار، «ولكم

---

(١) الآية ٦ من الفاتحة.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٣٣.

(٣) علي بن المبارك أخذ عن الكسائي والأصمعي وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله: النوادر. انظر: البغية ٢/١٨٥.

(٤) نسبها الفراء في المذكر والمؤنث ٨٧ إلى بني أسد ولم يقل «بعضهم».

(٥) انظر في معاني «في»: المغني ١٨٢؛ الرصف ٣٨٨.

في القِصاص حياةٌ»[1]، ولها معان أُخَرُ: المصاحَبَةُ نحو: «ادخُلوا في أُمَم»[2]، والتعليلُ: «إنَّ امرأةً دخلتِ النارَ في هرة»[3]، وموافقةُ «على»: «ولَأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذوع النخل»[4]، والباء: «يَذْرَؤُكم فيه[5] أي بسببه، والمقايَسَةُ: «فما متاعُ الحياةِ الدنيا في الآخرة»[6].

والهاءُ في «فيه» أصلُها الضمُّ كما تقدَّم[7] من أنَّ هاءَ الكنايةِ أصلُها الضمُّ، فإنْ تَقَدَّمها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ كَسَرَها غيرُ الحجازيين، وقد قرأ حمزة[8]: «لأهلهُ امكثوا»[9]، وحفص[10] في «عاهد عليهُ الله»[11]، «وما أنسانيهُ إلا»[12] بلغةِ الحجاز، والمشهورُ فيها ـ إذا لم يَلِها ساكنٌ وسَكَنَ ما قبلها نحو: فيه ومنه ـ الاختلاسُ، ويجوز الإشباعُ، وبه قرأ ابن كثير[13]، فإنْ تحرَّك ما قبلها أُشْبِعَتْ، وقد تُخْتَلَسُ وتُسَكَّن[14]، وقرىء ببعضِ ذلك كما سيأتي مفصلاً.

---

(١) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٢) الآية ٣٨ من الأعراف.

(٣) رواه البخاري: بدء الخلق (فتح الباري) ٦/٣٥٦؛ مسلم: التوبة ٤/٢١١٠.

(٤) الآية ٧١ من سورة طه.

(٥) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٦) الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٧) انظر: الورقة ٨ ب.

(٨) حمزة بن حبيب الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ عن الأعمش، وروى عنه خَلَّاد والسبيعي، توفي سنة ١٥٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٦١.

(٩) الآية ١٠ من سورة طه: «فقال لأهله امكثوا».

(١٠) حفص بن سليمان، روى عن عاصم، ثبت ضابط، يقرأ بقراءته أهل المشرق اليوم، توفي سنة ١٨٠. انظر: طبقات القراء ١/٢٥٥.

(١١) الآية ١٠ من سورة الفتح: : «ومن أوفى بما عاهد عليه الله».

(١٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف: «وما أنسانيه إلا الشيطان».

(١٣) عبدالله بن كثير إمام أهل مكة، لقي ثلة من الصحابة، وروى عنه حماد بن سلمة توفي سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٤٤٣.

(١٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥.

و «للمتقين» جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ «هُدَى». وقيل: صفةٌ لهدى، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ومحلُّه حينئذٍ: إمَّا الرفعُ أو النصبُ بحسَبِ ما تقدم في موصوفه، أي: هدىً كائنٌ أو كائناً للمتقين. رالأحسنُ من هذه الوجوه المتقدمة كلِّها أن تكونَ كلُّ جملةٍ مستقلةً بنفسها، فـ «ألم» جملةٌ إنْ قيلَ إنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، و «ذلك الكتاب» جملةٌ، و «لا ريبَ» جملةٌ، و «فيه هدى» جملةٌ، وإنما تُرِكَ العاطفُ لشدةِ الوَصْلِ، لأنَّ كلَّ جملةٍ متعلقةٌ بما قبلها آخذةٌ بعُنُقِها تعلُّقاً لا يجوزُ معه الفصلُ بالعطفِ. قال الزمخشري(١) ما معناه: فإن قلت: لِمَ لَمْ يتقدَّمِ الظرفُ على الريب كما قُدِّم على «الغَوْل» في قوله تعالى: «لا فيها غَوْلٌ»(٢)؟ قلت: لأنَّ تقديمَ الظرفِ ثَمَّ يُشْعِرُ بأنَّ غيرَها فيه ما نُفِيَ عنها، فالمعنى: ليس فيها غَوْلٌ كما في خُمور الدنيا، فلَو قُدِّم الظرفُ هنا لأفهمَ هذا المعنى، وهو أنَّ غيرَه من الكتبِ السماويةِ فيه ريبٌ، ولس ذلك مقصوداً، وكأنَّ هذا الذي ذكره أبو القاسم الزمخشري بناءً منه على أن التقديمَ يُفيد الاختصاصَ، وكأنَّ المعنى أنَّ خمرة الآخرة اختصَّتْ بنفي الغَوْلِ عنها بخلافِ غيرِها، وللمنازَعةِ فيه مجالٌ.

وقد رامَ بعضُهم(٣) الردَّ عليه بطريقٍ آخرَ، وهو أنَّ العربَ قد وَصَفَتْ/ [١٠/ب] أيضاً خَمْرَ الدنيا بأنها لا تَغْتَالُ العقولَ، قال علقمة(٤):

١٠٩ ـ تَشْفي الصُّداعَ ولا يُـؤْذيكَ صالِبُها ... وَلاَ يُخالِطُها في الرأسِ تَدْويمُ

وما أبعد هذا من الردِّ عليه، إذ لا اعتبارَ بوَصْفِ هذا القائلِ.

(١) الكشاف ١/١١٤.
(٢) الآية ٤٧ من الصافات.
(٣) لعله يعني شيخه أبا حيان في البحر ١/٣٧.
(٤) ديوانه ٦٩؛ والمفضليات ٤٠٢؛ والبحر ١/٣٧. والصالب: وجع في الرأس يدور منه. والتدويم: الدوار.

فإن قيل: قد وُجِدَ الريبُ من كثيرٍ من الناس في القرآن، وقولُه تعالى: «لا رَيبَ فيه» ينفي ذلكَ. فالجوابُ من ثلاثة أوجه، أحدُها: أنَّ المنفيَّ كونُه متعلقاً للريبِ، بمعنى أنَّ معه من الأدلَّة ما إنْ تأمَّله المنصِفُ المُحِقُّ لم يَرْتَبْ فيه، ولا اعتبارَ بريبِ مَنْ وُجِدَ منه الريبُ، لأنه لم ينظرْ حقَّ النظرِ، فَرَيْبُه غيرُ مُعْتَدٍّ به. والثاني: أنه مخصوصٌ، والمعنى: لا ريبَ فيه عند المؤمنين، والثالث: أنه خبرٌ معناه النهيُ، أي لا تَرْتابوا فيه. والأول أحسنُ.

و «المتقين» جمعُ مُتَّقٍ، وأصلُهُ مُتَّقْيِيْن بياءين، الأولى لامُ الكلمة والثانيةُ علامةُ الجمع، فاستُثْقِلَتِ الكسرةُ على لام الكلمة وهي الياءُ الأولى فحُذِفَت، فالتقى ساكنان، فحُذِف إحداهما، وهي الأولى، ومُتَّقٍ من اتَّقَى يتَّقِي وهو مُفْتَعِل من الوقاية، إلا أنه يَطَّرِدُ[1] في الواو والياء إذا كانا فاءَيْن ووقَعَتْ بعدَهما تاءُ الافتعالِ أن يُبْدَلا تاءً نحو: اتَّعَدَ من الوَعْد، واتَّسَرَ من اليُسْر، وفِعْلُ ذلك بالهمزة شاذٌّ، قالوا: اتَّزر واتَّكل من الإزار والأكل.

ولافْتَعَلَ اثنا عشرَ معنىً[2]: الاتخاذ نحو: اتَّقى، والتَّسَبُّب نحو: اعْتَمَلَ، وفعلُ الفاعلِ بنفسِهِ نحو: اضطرب، والتخيُّر نحو: انتخب، والخطف نحو: اسْتَلَبَ، ومطاوعةُ أَفْعَل نحو: انْتَصَفَ مطاوعُ أَنْصَفَ، ومطاوعةُ فَعَّل نحو: عَمَّمْتُه فاعتمَّ، وموافقةُ تفاعَلَ وتفعَّل واسْتَفْعَل نحو: اجْتَوَر واقتسَمَ واعتصَرَ، بمعنى تجاور وتقسَّم واسْتَعْصَمَ، وموافقةُ المجرد نحو: اقتَدَرَ بمعنى قَدَر، والإغناءُ عنه نحو: استلم الحجرَ، لم يُلفظ له بمجردٍ.

والوِقايةُ: فَرْطُ الصيانة وشِدَّةُ الاحتراسِ من المكروه، ومنه: فرسٌ واقٍ

---

(١) انظر: الممتع ٣٨٦.
(٢) انظر: البحر ٣٤/١؛ شرح الشافية ١٠٨/١.

إذا كان يقي حافرُه أدنى شيءٍ يُصيبه. وقيل: هي في أصل اللغة قلةُ الكلام، وفي الحديث: «التقيُّ مُلْجَمٌ»(١). ومن الصيانة قوله(٢):

١١٠ ـ سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَه فتنـاوَلَتْـه واتَّقَتْنـا بـالـيَـدِ

وقال آخر(٣):

١١١ ـ فَأَلْقَتْ قناعاً دونَه الشمسُ واتَّقَتْ بأحسنِ مَوْصولينِ كَفٌّ ومِعْصَمِ

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿الذين يؤمنون﴾**: «الـذين» يَحْتمل الرفعَ والنصبَ والجرَّ، والظاهرُ الجرُّ، وهو من ثلاثة أوجه، أظهرُها: أنه نعتٌ للمتقين، والثاني: بدلٌ، والثالث: عطفُ بيان، وأمَّا الرفعُ فمن وجهَيْنِ، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ على معنى القطع، وقد تقدَّم. والثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره قولان، أحدهما: أولئك الأولى، والثاني: أولئك الثانية والواوُ زائدةٌ. وهذان القولان رديئان مُنْكَران لأنَّ قولَه: «والذين يؤمنون» يمنع كونَ «أولئك» الأولى خبراً، ووجودُ الواوِ يمنع كونَ «أولئك» الثانية خبراً أيضاً، وقولُهم الواوُ زائدةٌ لا يُلتفَتُ إليه. والنصبُ على القطع، و«يؤمنون» صلةٌ وعائدٌ، وهو مضارعٌ، علامةُ رفعِهِ النونُ، لأنه أحدُ الأمثلةِ الخمسةِ. والأمثلةُ الخمسةُ عبارةٌ عن كل فعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ألفُ اثنين أو واوُ جمع أو ياءُ مخاطبةٍ، نحو: يؤمنان تؤمنان يؤمنون تؤمنون تؤمنين. والمضارعُ معربٌ أبداً، إلا أن يباشرَ نونَ توكيدٍ أو إناثٍ، على تفصيلٍ يأتي إن شاء الله تعالى في غضونِ هذا الكتاب.

وهو مضارعُ آمَنَ بمعنى صَدَّقَ، وآمَنَ مأخوذٌ من أَمِنَ الثلاثي، فالهمزة

---

(١) من كلام عمر بن عبدالعزيز (رض). انظر: مجمع الأمثال ١/١٣٩.

(٢) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٤؛ ومفردات الراغب ٥١٦. والنصيف: الخمار.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الحماسة ٢/١١٦؛ والقرطبي ١/١٦١.

في «أَمِنَ» للصيرورة نحو: أَعْشَبَ المكانُ أي: صار ذا عشبٍ، أو لمطاوعةِ فَعَّلَ نحو: كَبَّ فَأَكَبَّ، وإنما تعدَّى بالباء لأنه ضُمِّن معنى اعترف، وقد يتعدَّى باللام كقوله تعالى: «وما أنت بمؤمنٍ لنا»[1] «فما آمَنَ لموسى»[2] إلا أنَّ في ضمنِ التعدية باللام التعديةَ بالباء، فهذا فَرْقٌ ما بين التعديتين.

وأصلُ «يُـؤْمِنون»: يُـؤَأْمِنُون بهمزتين، الأولى: همزةُ أَفْعَل، والثانيةُ: فاء الكلمةِ، حُذِفَت الأولى لقاعدة تصريفية[3]، وهو أن همزة أفْعل تُحْذَف بعد حرفِ المضارعةِ واسمِ فاعله ومفعوله نحو: أُكْرِمُ وتُكْرِم ويُكْرِم ونُكْرِم وأنتَ مُكْرِمٍ ومُكْرَم، وإنما حُذِفَت لأنه في بعض المواضع تجتمع همزتان، وذلك إذا كان حرفُ المضارَعةِ همزةً نحو: أنا أُكرم. الأصل: أُأَكْرِمُ بهمزتين، الأولى: للمضارَعةِ، والثانيةُ: هَمزَةُ أَفْعل، فحُذِفَت الثانيةُ لأنَّ[4] بها حَصَلَ الثِّقَلُ، ولأن حرفَ المضارَعَةِ أَوْلىٰ بالمحافظةِ عليه، ثم حُمِل باقي البابِ على ذلك طَرْداً لِلْبابِ، ولا يجوز ثبوتُ همزةِ أَفْعَل في شيء من ذلك، إلا في ضرورة كقوله[5]:

١١٢ ـ فــإنَّـه أَهْــلٌ لِأَنْ يُـؤَكْــرَمــا ....

و «بالغيبِ» متعلِّق بيؤمنون، ويكون مصدراً واقعاً موقعَ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ. وفي هذا الثاني نظرٌ لأنه مِنْ غابَ وهو لازمٌ فكيف يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ حتى يَقَعَ المصدرُ موقعَه؟ إلا أن يقال إنه واقعٌ موقعَ اسمِ

---

(١) الآية ١٧ من يوسف.
(٢) الآية ٨٣ من يونس.
(٣) انظر: الممتع ٤٢٦.
(٤) اسم أنَّ ضمير الشأن.
(٥) رجـز لأبـي حيـان الفقعسي، وهـو في المقتضب ٢/٩٨؛ والخصـائص ١/١٤٤؛ والمخصص ١٦/١٠٨؛ والخزانة ١/٣٦٨؛ والهمع ٢/٢١٨؛ والدرر ٢/٢٣٩.

المفعولِ من فَعَّل مضعفاً متعدياً أي المغيَّب وفيه بُعْدٌ. وقال الزمخشري[1]: «يجوز أن يكون مخففاً من فَيْعِل نحو: هَيْن من هيِّن، ومَيْت من مَيِّت»، وفيه نظرٌ لأنه لا ينبغي أن يُدَّعى ذلك فيه حتى يُسمَعَ مثقلاً كنظائره، فإنها سُمِعَتْ مخفَّفةً ومثقَّلةً، ويَبْعُد أن يقالَ: التُزِم التخفيفُ في هذا خاصةً. ويجوز أن تكونَ الباءُ للحال فيتعلَّقَ بمحذوف أي: يُـؤْمِنُون ملتبسينَ بالغَيْب عن المؤمِنِ بِهِ[2]، والغيبُ حينئذٍ مصدرٌ على بابه.

وهمزةُ يُـؤْمِنُون ـ وكذا كلُّ همزةٍ ساكنةٍ ـ يجوز أن تُدَبَّر[3] بحركةِ ما قبلها فَتُبْدَلَ حرفاً/ مجانساً نحو: راس وبير ويُومن، فإن اتَّفق أن يكونَ قبلها [١١/أ] همزةٌ أخرىٰ وَجَبَ البدلُ نحو إيمان وآمن[4].

و «يُقيمون» عطفٌ على «يُؤمنون» فهو صلةٌ وعائدٌ. وأصلُه يُـؤَقْوِمُونَ حُذفت همزةُ أَفْعَل لوقوعها بعد حرفِ المضارَعة كما تقدَّم فصار يُقْوِمون، فاستُثْقِلَتْ الكسرةُ على الواوِ فَفُعِل فيه ما فُعِل في «مستقيم»، وقد تقـدَّم في الفاتحة[5]. ومعنى يُقيمون: يُدِيمون أو يُظْهِرون، قال الشاعر[6]:

١١٣ ـ أَقَمْنا لأهلِ العِراقَيْنِ سوقَ الـ ـطِعانِ فخاموا وولَّوْا جميعـاً

وقال آخر[7]:

١١٤ ـ وإذا يُقـال أتيتُمُ لم يَبْـرحـوا حتى تقيمَ الخيلُ سوقَ طِعانِ

---

(١) الكشاف ١٢٨/١.

(٢) نقلها المؤلف عن أبي حيان في البحر ٤٠/١، وفيها تكلف.

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة ص: تغير.

(٤) انظر: الممتع ٣٧٩.

(٥) الآية ٦ من الفاتحة.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الطبري ٢٤١/١؛ وابن عطية ١٤٦/١؛ وخاموا: جَبُنُوا. والشاهد في الاستعمال اللغوي للفعل أقمنا.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن عطية ١٤٦/١؛ والقرطبـي ١٦٤/١.

و «الصلاةَ» مفعول به ووزنُها: فَعَلَة، ولامها واو لقولهم: صَلَوات، وإنما تحرَّكت الواوُ وانفتحَ ما قبلها فقُلِبت ألفاً، واشتقاقُها من الصَّلَوَيْنِ وهما: عِرقانِ في الوِرْكين مفترقانِ من الصَّلا وهو عِرْقٌ مستبطِنٌ في الظهر منه يتفرَّق الصَّلَوان عندَ عَجْب الذَّنَب، وذلك أن المصلِّي يحرِّك صَلَوَيْه، ومنه المُصَلِّي في حَلْبة السباق لمجيئِه ثانياً عند صَلَوَي السابق. والصلاةُ لغةً: الدعاءُ، قال[1]:

١١٥ ـ تقول بِنْتي وقد قَرَّبْتُ مُرْتَحَلا ... يارَبِّ جَنِّبْ أبي الأَوْصابَ والوَجَعا
عليكِ مثلُ الذي صَلَّيْتِ فاغتمضي ... يوماً فإنَّ لجَنْبِ المَرْء مُضطجَعَا

أي: مثلُ الذي دَعَوْتِ، ومثلُه[2]:

١١٦ ـ لها حارِسٌ لا يَبْرَحُ الدهرَ بيتَها ... وإن ذُبِحَتْ صَلَّى عليها وَزَمْزَما

وفي الشرع: هذه العبادةُ المعروفة، وقيل: هي مأخوذةٌ من اللزوم، ومنه: «صَلِيَ بالنار» أي لَزِمَها، [قال][3]:

١١٧ ـ لم أَكُنْ مِنْ جُناتِها عَلِمَ اللـ ... ـهُ وإني بحَرِّها اليومَ صالي

وقيل: من صَلَيْتُ العودَ بالنار أي قَوَّمْته بالصِّلاء وهو حَرُّ النار، إذا فَتَحْتَ قَصَرْتَ وإن كَسَرْتَ مَدَدْتَ، كأنَّ المُصَلِّي يُقَوِّم نفسه، قال[4]:

١١٨ ـ فلا تَعْجَلْ بأمرِكَ واستَدِمْهُ ... فما صَلَّى عَصاكَ كمُسْتديمِ

ذكر ذلك جماعةٌ أَجِلَّة وهو مُشْكِلٌ، فإن الصلاة مِنْ ذواتِ الواوِ وهذا من الياء.

---

(١) البيتان للأعشى، وهما في ديوانه ١٠١؛ والقرطبي ١/١٦٨.
(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٩٣؛ والبحر ١/٣٨. والزمزمة: الصوت البعيد.
(٣) البيت للحارث بن عباد، وهو في الطبري ٨/٢٩؛ والقرطبي ١/١٦٩؛ والخزانة ١/٢٢٦.
(٤) البيت لقيس بن زهير، وهو في اللسان دوم. واستدامة الأمر: الأناة. وتصلية العصا: إدارتها على النار لتستقيم. واستدامتها: التأني فيها.

و «مِمَّا رزقناهم» جارٌّ ومجرور متعلِّق بـ «يُنْفِقون»، و «ينفقون» معطوفٌ على الصلة قبله، و «ما» المجرورةُ تحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أنْ تكونَ* اسماً بمعنى الذي، ورزقناهم صلتُها، والعائدُ محذوفٌ، قال أبو البقاء[1]: «تقديره: رزقناهموه أو رزقناهم إياه»، وعلى كل واحد من هذين التقديرين إشْكالٌ، لأنَّ تقديرَه متصلاً يلزم منه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة، وهو واجبُ الانفصال، وتقديرُه منفصلاً يمنع حذفَه؛ لأنَّ العائدَ متى كان منفصلاً امتنع حَذْفُه، نصُّوا عليه، وعَلَّلوه بأنه لم يُفْصَلْ إلا لِغَرضٍ، وإذا حُذِفَ فاتَتِ الدلالةُ على ذلك الغرضِ. ويمكن أن يُجاب عن الأولِ بأنه لمَّا اختلَفَ الضميران جَمْعاً وإفراداً وإن اتَّحدا رتبةً جاز اتصالُه، ويكون كقوله[2]:

١١٩ ـ وقد جَعَلَتْ نفسي تَطيبُ لِضَغمَةٍ لِضَغْمِهماها يَقْرَعُ العظمَ نَابُها

وأيضاً فإنه لا يلزمُ مِنْ مَنْعِ ذلك ملفوظاً به مَنْعُه مقدَّراً لزَوالِ القُبْح اللفظي. وعن الثاني بأنه إنما يُمنع لأجلِ اللَّبْس الحاصلِ ولا لَبْسَ هنا. الثاني: يجوز أن يكونَ نكرةً موصوفةً، والكلامُ في عائدِها كالكلامِ في عائدِها موصولةً تقديراً واعتراضاً وجواباً. الثالث: أن تكونَ مصدريةً، ويكونُ المصدرُ واقعاً موقعَ المفعول أي: مرزوقاً، وقد مَنَع أبو البقاء هذا الوجهَ قال[3]: «لأنَّ الفِعْلَ لا يُنْفَقُ»، وجوابُه ما تقدَّم من أنَّ المصدر مرادٌ به المفعولُ.

---

(١) الإملاء ١/١٢.

(٢) البيت لمغلس بن لقيط الأسدي أو لقيط بن مرة، وهو في سيبويه ١/٣٨٤؛ وأمالي الشجري ١/٨٩؛ وابن يعيش ٣/١٠٥؛ والقرطبي ١/٢٢٨؛ والخزانة ٢/٤١٥. يصف شدة أصابه بها رجلان فيقول: قد جعلت نفسي تطيب لإصابتها بمثل الشدة التي أصاباني بها، وضرب الضغمة مثلاً فقال: يقرع العظم نابها، فجعل لها ناباً، أي يصل الناب فيها إلى العظم فيقرعه.

(٣) الإملاء ١/١٢.

والرزقُ لغةً: العطاءُ، وهو مصدرٌ، قال تعالى: «وَمَنْ رزقناه مِنَّا رزقاً حسناً»[1]، وقال الشاعر[2]:

١٢٠ ـ رُزِقْتَ مالاً ولم تُرْزَقْ منافِعَه إنَّ الشقيَّ هو المَحْرُوم ما رُزِقا

وقيل: يجوز أن يكونَ «فِعْلًا» بمعنى مَفْعول نحو: ذِبْح ورِعْي، بمعنى مذبوح ومَرْعِيّ. وقيل: الرزق بالفتح مصدرٌ، وبالكسر اسم، وهو في لغة أزد شنوءة الشكر ومنه: [«وتَجْعَلون رزقكم أنكم تُكَذِّبون»[3] وسيأتي في موضعه][4]، ونفق الشيء نَفِد، وكلُّ ما جاء ممَّا فاؤه نونٌ وعينُه فاءٌ فدالٌّ على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأمَّلت، قاله الزمخشري[5]، وهو كما قال نحو: نَفِد نَفَق نَفَر نَفَذ نَفَس نَفَش نَفَثَ نفح نفخ نَفَضَ نَفَل[6]، وَنَفق الشيءُ بالبيع نَفَاقاً ونَفَقَت الدابَّةُ: ماتَتْ نُفوقاً، والنفقةُ: اسمُ المُنْفَق.

و «مِنْ» هنا لابتداء الغاية، وقيل: للتبعيض، ولها معانٍ أُخر[7]: بيانُ الجنس: «فاجتنبوا الرِّجْسَ من الأوثان»[8]، والتعليل: «يَجْعلون أصابعَهم في آذانِهم من الصواعِق»[9]، والبدلُ: «بالحياة الدنيا من الآخرة»[10]، والمجاوزةُ: «وإذ غَدَوْتَ من أهلك»[11]، وانتهاء الغاية قريبٌ منه، والاستعلاءُ: «وَنَصَرْناه

---

(١) الآية ٧٥ من سورة النحل.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٣٩.

(٣) الآية ٨٢ من سورة الواقعة.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٥) الكشاف ١/١٣٣.

(٦) نَفَلَ: أعطى نافلة من المعروف.

(٧) انظر في معاني مِنْ: المغني ٣٥٣؛ رصف المباني ٣٢٢.

(٨) الآية ٣٠ من الحج.

(٩) الآية ١٩ من البقرة.

(١٠) الآية ٣٨ من التوبة.

(١١) الآية ١٢١ من آل عمران.

من القوم »[١]، والفصلُ: «يعلم المفسدَ مِنَ المُصْلح»[٢]، وموافقةُ الباءِ وفي: «يَنْظرون مِنْ طَرْفٍ خفيّ»[٣]، «ماذا خَلَقوا من الأرض»[٤]، والزيادةُ باطِّراد، وذلك بشرطين: كون المجرورِ نكرةً والكلامِ غيرَ موجَبٍ، واشترط الكوفيون التنكيرَ فقط، ولم يَشْترط الأخفشُ[٥] شيئاً.

والهمزةُ في «أَنْفَقَ» للتعدية، وحُذِفَتْ من «ينفقون» لِما تقدَّم في «يؤمنون»[٦].

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون﴾**: الذين عطفٌ على «الذين» قبلَها، ثم لك اعتباران: أن يكونَ من باب عَطْفِ بعضِ الصفاتِ على بعض كقوله[٧]:

١٢١ ــ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

وقوله[٨]:

١٢٢ ــ يا ويحَ زَيَّابَةَ للحارثِ الـ ـصابحِ فالغانمِ فالآئبِ

يعني: أنهم جامعونَ بين هذه الأوصافِ إن قيل إن المرادَ بهما واحدٌ.

---

(١) الآية ٧٧ من الأنبياء.
(٢) الآية ٢٢٠ من البقرة.
(٣) الآية ٤٥ من الشورى.
(٤) الآية ٤٠ من فاطر.
(٥) انظر: معاني القرآن له ٩٨.
(٦) الآية ٣ من البقرة.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٩؛ والقرطبي ١/٣٩٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٢؛ والخزانة ١/٢١٦. والقرم: الرجل العظيم.
(٨) البيت لعمر بن لأي أو سلمة بن ذهل أو عمرو بن الحارث، وهو في الحماسة ١/٩٢؛ وأمالي الشجري ٢/٢١٠؛ والخزانة ٢/٣٣١؛ والهمع ٢/١١٩؛ والدرر ٢/١٥٠. والصابح: الذي يصبح أعداءه بالغارة. الآئب: الراجع، واللام في «الحارث» للتعليل.

والثاني: أن يكونوا غيرهم. وعلى كلا القولينِ فيُحكم على موضِعِه بما حُكم على موضع ِ «الذين» المتقدمة من الإعرابِ رفعاً ونصباً وجَرّاً قَطْعاً واتباعاً، كما مرَّ تفصيله، ويجوز أن يكونَ عطفاً على «المتقين»، وأن يكونَ مبتدأ خبرُه «أولئك» وما بعدها إن قيل إنهم غيرُ «الذين» الأولى، و «يؤمنون» صلةٌ وعائدٌ.

و «بما أُنْزِلَ» متعلِّقٌ به و «ما» موصولةٌ اسميةٌ، و «أُنْزِلَ» صلتُها وهو فِعْلٌ مبني للمفعول، والعائدُ هو الضميرُ القائمُ مقامَ الفاعلَ، ويَضْعُف أن يكونَ نكرةً موصوفةً، وقد منع أبو البقاء من ذلك، قال[1]: «لأنَّ النكرةَ الموصوفةَ لا عمومَ فيها، ولا يكمُل الإيمانُ إلا بجميع ِ ما أُنزل».

و «إليك» متعلِّقٌ بـ «أُنزل»، ومعنى «إلى» انتهاءُ الغاية، ولها معانٍ أُخَرُ[2]: المصاحَبَةُ: «ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكم»[3]، والتبيين: «ربِّ السجنُ أحبُّ إليّ»[4]، وموافقة اللام وفي ومِنْ: «والأمرُ إليكِ»[5] أي لك، وقال النابغة[6]:

١٢٣ ـ فـلاَ تَتْرُكَنِّي بـالوعيـدِ كـأنني ... إلى الناسِ مَطْلِيٌّ به القارِ أَجْرَبُ

أي في الناس، وقال الآخر[7]:

---

(١) الإملاء ١/١٣.

(٢) انظر: المغني ٢٧٨؛ الرصف ٨٠.

(٣) الآية ٢ من النساء.

(٤) الآية ٣٣ من يوسف.

(٥) الآية ٣٣ من النمل.

(٦) ديوانه ٧٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٦٨؛ والخزانة ٤/١٣٧؛ والدرر ٢/١٣؛ والهمع ٢/٢٠.

(٧) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وصدره:

تقـولُ وقـد عـالَيْت بـالكُـور فـوقهـا

وهو في المغني ٧٩؛ والأشموني ٢/٢١٤؛ والدرر ٢/١٣؛ والهمع ٢/٢٠. وفاعل «تقول» يعود على الناقة، والسَّقْيُ هنا: الركوب.

١٢٤ ـ .... أَيُسْقَى فلا يُرْوى إليَّ ابنُ أَحْمَرا

أي: لا يُرْوى مني، وقد تُـزَادُ، قُرِىء: «تَهْوَىٰ إليهم»(١) بفتح الواو.

والكافُ في محلِّ جرٍّ، وهي ضميرُ المخاطبِ، ويتصلُ بها ما يَدُلُّ على التثنيةِ والجمعِ تذكيراً وتأنيثاً كتاءِ المخاطب. والنزولُ: الوصول والحلولِ من غير اشتراطِ علوٍّ، قال تعالى: «فإذا نَزَل بساحتِهم»(٢) أي حلَّ ووَصَل، و«ما» الثانيةُ وصلتُها عطفٌ على «ما» الأولى قبلَها، فالكلامُ عليها وعلى صلتِها كالكلامِ على «ما» التي قبلَها، فَلْيُتأمَّلْ.

و«مِنْ قبلِك» متعلِّقٌ بـ«أُنْزِلَ»، و«مِنْ» لابتداء الغاية، و«قبل» ظرف زمان يقتضي التقدُّم، وهو نقيضُ «بعد»، وكِلاهما متى نُكِّر أو أُضيف أُعْرِبَ، ومتى قُطع من الإضافة لفظاً / وأُرِيدت معنى بُني على الضم، فمِن الإعرابِ [١١/ب] قولُه(٣):

١٢٥ ـ فساغَ ليَ الشرابُ وكنت قَبْلاً ... أكـاد أَغَصُّ بـالمـاءِ القَـراحِ

وقال آخر(٤):

١٢٦ ـ ونحن قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ ... فما شَرِبوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرا

ومن البناء قولُه تعالى: «للهِ الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بَعدُ»(٥)، وزعم بعضُهم أن «قبل» في الأصل وصفٌ نابَ عن موصوفِه لُزوماً، فإذا قلت: «قمتُ قبلَ

(١) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم. وهي قراءة مجاهد. انظر: القرطبي ٩/٣٧٣.

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الصافات.

(٣) البيت لعبدالله بن يعرب وهو في ابن يعيش ٤/٨٨؛ والأشموني ٢/٢٦٩؛ والشذور ١٠٤؛ والهمع ١/٢١٠؛ والدرر ١/١٧٦. والقراح: العذب.

(٤) نسب البيت إلى رجل من بني عقيل، وهو في الأشموني ٢/١٦٩؛ وشذور الذهب ١٠٥؛ وأوضح المسالك ٢/٢١٥؛ والهمع ١/٢٠٩؛ والدرر ١/١٧٦.

(٥) الآية ٤ من سورة الروم.

زيد» فالتقدير: قمت زماناً قبلَ زمانِ قيامِ زيدٍ، فحُذِف هذا كلُّه، ونَاب عنه «قبل زيد» وفيه نظرٌ لاَ يَخْفى على مُتَأمِّله.

واعلمْ أنَّ حكمَ فوق وتحت وعلى وأوَّل حكمُ قبل وبعد فيما تقدَّم، وقرىء: «بما أَنْزَلَ إليك» مبنيّاً للفاعلِ[1] وهو اللهُ تعالى أوجبريلُ، وقُرىء أيضاً: أُنْزِلْ لَيْكَ بتشديد اللام، وتوجيهه أن يكونَ سكَّن آخرَ الفعل كما سكَّنه الآخر في قوله[3]:

١٢٧ ـ إنــمــا شِــعْــريَ مِــلْحٌ قــد خُــلْط بــجُــلْجُــلانْ

بتسكين «خُلْط» ثم حَذَف همزةَ «إليك»، فالتقى مثلان فَأَدْغَمَ.

و «بالآخرةِ» متعلِّقٌ بيوقنون، و«يُوقنون» خبرٌ عن «هم» وقُدِّم المجرورُ للاهتمام به كما قُدِّمَ المُنْفَقُ في قوله: «ومِمَّا رَزَقْناهم يُنْفِقون»[4] لذلك، وهذه جملةٌ اسميةٌ عُطِفَتْ على الجملةِ الفعليةِ قبلَها فهي صلةٌ أيضاً، ولكنه جاء بالجملة هنا من مبتدأ وخبر بخلاف: «ومِمَّا رزقناهم ينفقون» لأن وصفهم بالإيقان بالآخرةِ أَوْقَعُ مِنْ وَصْفِهم بالإنفاق من الرزقِ فناسَبَ التأكيدَ بمجيء الجملةِ الاسميةِ، أو لئلاَّ يتكرَّرَ اللفظُ لو قيلَ: ومِمَّا رَزَقْناهم هم ينفقون.

والإيقانُ: تحقيقُ الشيء لوضوحِه وسكونه يقال: يَقِنَ الماءُ إذا سَكَن فظهر ما تحته، وَيَقِنْتُ الأمر بكسر القاف، ويُوقنون مِنْ أَيْقَنَ بمعنى استيقن، وقد تقدَّم أن أَفْعَل تأتي بمعنى استفعل.

والآخرة: تأنيث آخِر المقابل لأوَّل، وهي صفةٌ في الأصلِ جَرَتْ مَجْرى

(١) قراءة النخعي وأبي حيوة ويزيد بن قطيب. انظر: ابن عطية ١/١٤٨؛ البحر ١/٤١.
(٢) ذكرها في البحر ١/٤١ من دون نسبة.
(٣) البيت لوضاح، وهو في اللسان: جلل. ويقال لما في جوف التين من الحب: جلجلان.
(٤) الآية ٣ من البقرة.

الأسماءِ والتقديرُ: الدار الآخرة أو النشأة الآخرة، وقد صُرِّح بهذين الموصوفين قال تعالى: «ولَلدَّار الآخرةُ خيْرٌ»[1]، وقال: «ثُم الله يُنْشِىء النشأةَ الآخِرَةَ»[2] وقرىء يُـؤْقِنُـون[3] بهمز الواو، كأنهم جَعَلوا ضمةَ الياء على الواوِ لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه، والواوُ المضمومةُ يَطَّرِدُ قلبُها همزةً بشروط: منها ألّا تكونَ الحركةُ عارضةً، وألّا يمكنَ تخفيفُها، وألّا يكونَ مُدْغماً فيها، وألّا تكونَ زائدةً، على خلافٍ في هذا الأخير، وسيأتي أمثلةُ ذلك في سورة آل عمران على قوله: «ولا تَلْوُون على أحد»[4]، فأَجْرَوا الواوَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلها مُجْرى المضمومةِ نفسِها لِما ذكرت لك، ومثلُ هـذه القراءةِ قـراءةُ قُنْبُل «بالسُّؤْقِ»[5]، و«على سُؤْقه»[6]، وقال الشاعر[7]:

١٢٨ ـ أَحَبُّ المُـؤْقِدينَ إليَّ مـوسى … وجَعْـدَةُ إذ أضاءَهُمـا الوَقـودُ

بهمز «المُؤْقدين». وجاء بالأفعالِ الخمسة بصيغة المضارع دلالةً على التجدُّد والحُدوثِ وأنهم كلَّ وقتٍ يفعلون ذلك. وجاء بأُنْزِل ماضياً وإن كان إيمانُهم قبلَ تمامِ نزولِهِ تغليباً للحاضرِ المُنَزَّلِ على ما لم يُنَزَّلْ، لأنه لا بد من وقوعه فكأنه نَزَل، فهو من باب قوله: «أتى أمرُ الله»[8]، بل أقربُ منه لنزولِ بعضِهِ.

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٢٠ من سورة العنكبوت.

(٣) قراءة أبي حية النميري. انظر: البحر ٤٢/١؛ شواذ ابن خالويه ٢.

(٤) الآية ١٥٣ من آل عمران.

(٥) الآية ٣٣ من سورة ص: فَطَفِقَ مسحاً بالسوق. وانظر: السبعة ٥٥٣.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الفتح: فاستوى على سوقه. وانظر: السبعة ٦٠٥.

(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١٤٧ وصدره فيه:

لَحَبُّ السوافـدان إليَّ مـوسـى

وهـو في الخصائص ١٧٥/٢؛ والمحتسب ٤٧/١؛ والمغني ٧٦٢؛ وشـواهـد الكشاف ٣٦٥/٤. وموسى وجعدة: أولاده.

(٨) الآية ١ من النحل.

آ. (٥) وقوله تعالى: ﴿أولئك﴾: مبتدأٌ، خبرهُ الجارُّ والمجرورُ بعده أي كائنون على هدى، وهذه الجملة: إمَّا مستأنفةٌ وإمّا خبرٌ عن قوله: «الذين يؤمنون» إمَّا الأولى وإمَّا الثانية، ويجوز أن يكون «أولئك» وحدَه خبراً عن «الذين يؤمنون» أيضاً إمَّا الأولى أو الثانية، ويكون «على هدى» في هذا الوجهِ في محلِّ نصب على الحالِ، هذا كلُّه إذا أعربنا «الذين يؤمنون» مبتدأ، أمَّا إذا جعلناه غيرَ مبتدأ فلا يَخْفَى حكمه مِمَّا تقدم. ويجوز أن يكونَ «الذين يؤمنون» مبتدأ، و«أولئك» بدلٌ أو بيانٌ، و«على هدى» الخبرُ، و«مِنْ ربهم» في محلِّ جرٍّ صفةً لهُدى، ومِنْ لابتداء الغاية. ونَكَّر «هُدَى» ليفيدَ إبهامُه التعظيم كقوله[١]:

١٢٩ ــ فلا وأبـي الطيرِ المُرِبَّة بِالضُّحى   على خالدٍ لقد وقَعْتِ على لَحْمِ

ورُوِيَ «مِنْ ربهم» بغيـر غُنَّـة وهـو المشهـورُ، وبغنَّـة ويُـروى عن أبـي عمرو[٢].

و«أولئك»: اسمُ إشارةٍ يشترك فيه جماعةُ الذكور والإناث، وهو مبنيٌّ على الكسر لشبِهْه بالحرفِ في الافتقار، وفيه لغتان: المدُّ والقَصْر، ولكنَّ الممدود للبعيد، وقد يقال: أولا لِك، قال[٣]:

١٣٠ ــ أُولا لِك قومي لم يكونوا أُشابَةً   وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولا لِكَا

---

(١) البيت لأبـي خراش الهذلي يرثى خالد بن زهير، وهو في ديوان الهذليين ١٥٤/٢؛ وشواهد الكشاف ٥١٢/٤. وأرب بالمكان: أقام.

(٢) زبان بن العلاء، أحد القراء السبعة، سمع أنس بن مالك، توفي سنة ١٥٤. انظر: البلغة ٨١؛ طبقات القراء ٢٨٨/١؛ البغية ٢٣١/٢.

(٣) البيت لأخي الكلحبة كما في النوادر ١٥٤ وصدره فيه:

ألم تـكُ قد جَـرَّبْتَ ما الفقـرَ والغنى

وهو في ابن يعيش ٦/١٠؛ والتصريح ١٢٩/١؛ والهمع ٧٦/١؛ والدرر ٤٩/١. وأشابة: أخلاطاً.

وعند بعضهم: المقصورُ للقريب والممدودُ للمتوسط وأولا لك للبعيد، وفيه لغاتٌ كثيرة. وكتبوا «أولئك» بزيادةِ واو قبل اللام، قيل للفرقِ بينها وبين «إليك».

«وأولئك هم المفلحون»: «أولئك» مبتدأ و«هم» مبتدأ ثانٍ، و«المفلحون» خبره، والجملةُ خبر الأول، ويجوز أن يكونَ «هم» فصلاً أو بدلاً، والمفلحون: الخبر. وفائدةُ الفصل: الفرقُ بين الخبرِ والتابعِ، ولهذا سُمِّيَ فَصْلاً، ويفيدُ أيضاً التوكيدَ، وقد تقدَّم أنه يجوز أن يكون «أولئك» الأولى أو الثانية خبراً عن «الذين يؤمنون»، وتقدَّم تضعيفُ هذين القولين. وكَرَّر[1] «أولئك» تنبيهاً أنهم كما ثَبَتَت لهم الأُثْـرَةُ بالهُدَى ثَبَتت لهم بالفلاح، فجُعِلت كلُّ واحدةٍ من الأُثْرَتَيْنِ في تميُّزِهم بها عن غيرِهم بمثابةٍ[2] لو انفردت لَكَفَتْ مُمَيِّزة على حِدَتها.

وجاء هنا بالواو بين جملةِ قوله: «أولئك على هدى من ربهم، وأولئك هم المفلحون» بخلافِ قوله تعالى في الآية الأخرى: «أولئك كالأنعامِ بل هم أضلُّ، أولئك هم الغافلون»[3] لأن الخبرَيْن هنا متغايران فاقتضى ذلك العطفَ، وأما تلك الآيةُ الكريمةُ فإن الخبريْن فيها شيءٌ واحدٌ، لأن التسجيلَ عليهم بالغفلةِ وتشبيهَهم بالأنعام معنى واحدٌ وكـانَتْ عن العطف بِمَعْـزِل، قال الزمخشري[4]: «وفي اسم الإشارة الذي هو «أولئك» إيذانٌ بأنَّ ما يَرِد عقيبه والمذكورِين قبله أهلٌ لاكتسابِه من أجل الخصال التي عُدِّدَتْ لهم، كقول حاتم: «ولِلَّـهِ صعلوكٌ»، ثم عَدَّد له خِصالاً فاضلة، ثم عقَّبَ تعديدها بقوله[5]:

---

(١) انظر: الكشاف ١/١٤٥.

(٢) قوله «بمثابة» غير واضح في الأصل.

(٣) الآية ١٧٩ من الأعراف.

(٤) الكشاف ١/١٤١.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥١٢.

١٣١ ـ فذلك إن يَهْلِكْ فَحُسْنى ثناؤه وإن عاش لم يَقْعُدْ ضعيفاً مُذَمَّماً

والفلاحُ أصله الشَّقُّ، ومنه قوله: «إن الحديد بالحديد يفلح»[١] ومنه قول بكر بن النطاح[٢]:

١٣٢ ـ لَا تَبْعَثَنَّ إلى ربيعةَ غيرَها إن الحديدَ بغيرِه لا يُفْلِح

ويُعَبَّرُ به عن الفوز والظفر بالبُغْيَة وهو مقصودُ الآيةِ، ويُراد به البَقاءُ، قال[٣]:

١٣٣ ـ لو أن حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ أَدْرَكَه مُلاعِبُ الرِّماحِ

وقال آخر[٤]:

١٣٤ ـ نَحُلُّ بلاداً كلُّها حَلَّ قبلَنا ونرجو الفَلاَح بعد عادٍ وحِمْيَر

وقال[٥]:

١٣٥ ـ لكلِّ هَمٍّ من الهُموم سَعَهْ والمُسْيُ والصُّبْحُ لا فَلَاح معه

وقال آخر[٦]:

١٣٦ ـ أَفْلِحْ بما شِئْت فقد يُبْلَغُ بالـ ضَّعْفِ وقد يُخْدَعُ الأَريب

---

(١) مثل عربي، انظر: مجمع الأمثال ١/٨ وورد في قول الشاعر:

وقد علمَتْ خيلُك أني الصَّحْصَحُ إن الحديد بالحديد يفلح

والصحصح: الأرض الصلبة. وانظر: اللسان: فلح.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٣٣؛ والمغني ٢٩٩؛ واللسان: لعب، والهمع ١/١٣٩؛ والدرر ١/١١٥؛ وملاعب الرماح: عمه عامر بن مالك.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ٥٧؛ ومجاز القرآن ١/٣٠؛ وابن عطية ١/١٤٩؛ والقرطبي ١/١٨٢.

(٥) البيت للأضبط بن قريع وهو في ابن عطية ١/١٥٠؛ والقرطبي ١/١٨٢.

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٥٤١؛ والقرطبي ١/١٨٢.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهم﴾:**
الآية، «إنَّ» حرفُ توكيدٍ ينصب الاسمَ ويرفع الخبرَ خلافاً للكوفيين بأنَّ رفعَه بما كان قبلَ دخولها وتُخَفَّف فتعملُ وتُهْمَلُ، ويجوز فيها أن تباشِرَ الأفعالَ، لكن النواسخَ غالباً[١]، وتختصُّ بدخولِ لامِ الابتداءِ في خبرها أو معمولِه المقدَّمِ أو اسمِها المؤخر، ولا يتقدَّم خبرُها إلا ظرفاً أو مجروراً، وتختصُّ أيضاً بالعطفِ على مَحلِّ اسمِها. ولها ولأخواتِها أحكامٌ كثيرة لا يليقُ ذكرُها بهذا الكتابِ[٢].

و«الذين كفروا» اسمُها، و«كفروا» صلةٌ وعائدٌ و«لا يؤمنون» خبرُها، وما بينهما اعتراضٌ، و«سواءٌ» مبتدأ، و«أأنذرتهم» وما بعده في قوة التأويل بمفرد / هو الخبرُ، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمهُ، ولم يُحْتَجْ هنا إلى [١٢/أ] رابط لأن الجملة نفسُ المبتدأ. ويجوز أن يكون «سواءٌ» خبراً مقدماً، و«أنذرتهم» بالتأويل المذكور مبتدأٌ مؤخرٌ تقديرُه: الإنذارُ وعدمُه سواءٌ. وهذه الجملة يجوز فيها أن تكونَ معترضةً بين اسم إنَّ وخبرِها وهو «لا يؤمنون» كما تقدَّم، ويجوز أن تكونَ هي نفسُها خبراً لإنَّ، وجملة «لا يؤمنون» في محلِّ نَصْب على الحال أو مستأنفةٌ، أو تكونَ دعاءً عليهم بعدم الإيمانِ وهو بعيدٌ، أو تكونَ خبراً بعد خبر على رَأْيِ مَنْ يُجَوِّز ذلك، ويجوز أن يكونَ «سواءٌ» وحده خبرَ إنَّ، و«أأنذرتَهُم» وما بعده بالتأويل المذكور في محلِّ رفع بأنه فاعلٌ له، والتقديرُ: استوى عندهم الإنذارُ وعدمُه، و«لا يؤمنون» على ما تقدَّم من الأوجه، أعني الحالَ والاستئناف، والدعاءَ والخبريةَ.

والهمزةُ في «أأنذرتَهُمْ» الأصلُ فيها الاستفهامُ وهو هنا غيرُ مرادٍ، إذ المرادُ التسويةُ، و«أَنْذَرْتَهم» فعل وفاعل ومفعول.

---

(١) لا يجوز دخول إنْ المخففة على غير النواسخ خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك. انظر: ابن عقيل ١/٣٢٦ وتقدير عبارة المؤلف: «لكن تباشر».

(٢) انظر: رصف المباني ١٠٤ ــ ١١٨.

و «أم» هنا عاطفةٌ وتُسَمَّى متصلةً، ولكونها متصلةً شرطان، أحدُهما: أن يتقدَّمها همزةُ استفهامٍ أو تسويةٍ لفظاً أو تقديراً، والثاني: أن يكونَ ما بعدها مفرداً أو مؤولاً بمفرد كهذه الآية، فإنَّ الجملةَ فيها بتأويلِ مفردٍ كما تقدَّم وجوابُها أحدُ الشيئين أو الأشياء، ولا تُجاب بنَعَمْ ولا بـ «لا». فإنْ فُقِدَ شرطٌ سُمِّيتْ منقطعةً ومنفصلةً، وتُقَدَّر بـ بل والهمزةِ، وجوابُها نعم أَوْلا، ولها أحكامٌ أُخَرُ[1].

و «لم» حرفُ جزمٍ معناه نَفْيُ الماضي مطلقاً خلافاً لِمَنْ خَصَّها بالماضي المنقطع، ويدلُّ على ذلك قولُه تعالى: «ولم أَكُنْ بدعائك رَبِّ شَقِيًّا»[2] «لم يَلِدْ ولم يولد»[3]، وهذا لا يُتَصَوَّر فيه الانقطاعُ، وهي من خواصِّ صيغ المضارع إلا أنها تَجْعَلُه ماضياً في المعنى كما تقدَّم، وهل قَلَبَت اللفظَ دون المعنى، أم المعنى دونَ اللفظ؟ قولان أظهرهُما الثاني، وقد يُحْذَفُ مجزومُها.

والكَفْر: السَّتْر، ومنه سُمِّي الليل كافراً، قال[4]:

١٣٧ ـ فَوَرَدَتْ قبلَ انبلاجِ الفجرِ وابنُ ذُكاءٍ كامِنٌ في كَفْرِ

وقال آخر[5]:

---

(١) انظر في أحكام أم: المغني ٤٠؛ رصف المباني ٩٣.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الآية ٣ من الإخلاص.

(٤) البيت لحميد الأرقط، وهو في إصلاح المنطق ١٢٦، وملحق ديوان العجاج ٢/٢٨٥؛ والقرطبي ١/١٨٣. وذكاء: الشمس.

(٥) البيت لثعلبة بن صعيرة المازني وصدره:

فتذكَّرا ثَقَلاً رثيداً بعدما

وهو في المفضليات ٢٥٧؛ والمحتسب ٢/٢٣٤؛ والطبري ١/٢٥٥؛ واللسان كفر، والقرطبي ١/١٨٣. والثقل: بيض النعام المصون، والرثيد: المنضَّد بعضه فوق بعض، ألقت يمينها في كافر: أي بدأت في المغيب. يصف الظليم والنعامة ورواحهما إلى بيضهما عند الغروب.

١٣٨ ـ . . . . أَلْقَتْ ذُكاءُ يمينَها في كافِرِ

وقال آخر[١]:

١٣٩ ـ . . . . في ليلةٍ كَفَر النجومَ غَمامُها

و «سواء» اسمٌ بمعنى الاستواء فهو اسمُ مصدرٍ ويُوصف على أنه بمعنى مُسْتوي، فيتحمَّل حينئذ ضميراً، ويَرْفع الظاهرَ، ومنه قولُهم: «مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ» برفع «العَدَم» على أنه معطوفٌ على الضمير المستكِّن في «سواء»، وشذَّ عدمُ الفصل[٢]، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمع: إمّا لكونه في الأصل مصدراً، وإمّا للاستغناء عن تثنيته بتثنيةِ نظيرهِ وهو «سِيّ» بمعنى مِثْلَ، تقول: «هما سِيَّان» أي مِثْلان، قال[٣]:

١٤٠ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرها والشرُّ بالشرِّ عند الله سِيَّانِ

على أنه قد حُكي «سواءان»، وقال الشاعر[٤]:

١٤١ ـ وليلٍ تقول الناسُ في ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعُورُها

فسواءٌ خبر عن جمع وهو «صحيحات». وأصله العَدْل، قال زهير[٥]:

---

(١) البيت للبيد وصدره:

يَعْلو طريقةَ مَتْنِها متواتِرٌ

وهو في ديوانه ٣٠٩؛ وتفسير القرطبي ١/١٨٣؛ وتفسير ابن عطية ١/١٥٠. والمتواتر هنا: المطر المتتابع.

(٢) لأن البصريين يوجبون الفصل حين يُعْطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المستتر أو المنفصل. انظر: الكتاب ١/٣٩٠.

(٣) البيت لحسان وهو في ملحق ديوانه ٥١٦، وهو في النوادر ٣١؛ والمحتسب ١/١٩٣؛ والكتاب ١/٤٣٥؛ وأوضح المسالك ٣/١٩٣؛ والدرر ٢/٧٦.

(٤) البيت لمضرس بن ربعي، وهو في حماسة ابن الشجري ٢٠٤؛ والأضداد ٤٣؛ والخزانة ٢/٢٩١.

(٥) ديوانه ٨٤؛ والبحر ١/٣٤٧.

١٤٢ ـ أَرُونـا سُبَّـةً لا عيبَ فيهـا يُسَـوِّي بيننا فيهـا السَّـواءُ

أي: يَعْدِل بيننا العَدْلُ، وليس هو الظرفَ الذي يُستثنى به في قولك: قاموا سَواءَ زيد، وإنْ شاركه لفظاً. ونقل ابنُ عطية(١) عن الفارسي فيه اللغـاتِ الأربعَ المشهورةَ في «سواء» المستثنى به، وهذا عجيبٌ فإن هذه اللغاتِ في الظرفِ لا في «سواء» الذي بمعنى الاستواء. وأكثر ما تجيء بعده الجملة المصدَّرة بالهمزةِ المعادَلَة بأم كهذه الآية، وقد تُحْذَف للدلالةِ كقوله تعالى: ﴿فاصبروا أو لا تصبروا سواءٌ عليكم﴾(٢) أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وقد يليه اسمُ الاستفهام معمولاً لما بعده كقولِ علقمة(٣):

١٤٣ ـ سَـواءٌ عليـه أيَّ حينٍ أتيتَـه أساعَة نَحْسٍ تُتَّقى أم بأَسْعَدِ

فأيَّ حين منصوبٌ بأتيتَه، وقد يُعَرَّى عن الاستفهام وهو الأصلُ نحو(٤):

١٤٤ ـ . . . . سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورُها

والإنذار: التخويفُ. وقال بعضهم: هو الإبلاغ، ولا يكاد يكونُ إلا في تخويف يَسَعُ زمانُه الاحترازَ، فإنْ لم يَسَعْ زمانُه الاحترازَ فهو إشعارٌ لا إنذارٌ قال(٥):

١٤٥ ـ أنـذَرْتُ عَمْرَاً وهـو في مَهَلٍ قبلَ الصباحِ فقد عصى عَمْرُو

ويتعـدَّى لاثنين، قال تعـالى: «إنا أَنْـذَرْناكم عـذاباً»(٦) «أَنْـذَرْتُكم صاعقة»(٧) فيكون الثاني في هذه الآية محذوفاً تقديرُه: أأنذرْتَهُمُ العذابَ أم

---

(١) التفسير ١/١٥٢.
(٢) الآية ١٦ من الطور.
(٣) البيت لزهير وليس لعلقمة، وهو في ديوانه ٢٣٢؛ والمقتضب ٣/٢٨٨.
(٤) تقديم برقم ١٤١.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١/١٨٤.
(٦) الآية ٤٠ من سورة سبأ.
(٧) الآية ١٣ من صورة فصلت.

لم تُنْذِرْهم إياه، والأحسنُ ألَّا يُقَدَّرَ له مفعولٌ كما تقدَّم في نظائره.

والهمزةُ في «أَنْذَرَ» للتعدية، وقد تقدَّم أنَّ معنى الاستفهام هنا غيرُ مرادٍ، فقال ابن عطية[1]: «لفظهُ لفظُ الاستفهام ومعناه الخبرُ، وإنما جَرَىٰ عليه لفظُ الاستفهام لأنَّ فيه التسويةَ التي هي في الاستفهامِ، ألا ترىٰ أنَّك إذا قلتَ مُخْبراً: «سواءٌ عليَّ أقمت أم قَعَدْتَ»، وإذا قلتَ مستفهماً: «أَخَرَجَ زيدٌ أم قامَ»؟ فقد استوى الأمران عندكَ، هذان في الخبر وهذان في الاستفهام، وعَدَمُ عِلْمِ أحدِهما بعينِه، فَلمَّا عَمَّتْهُما التسويةُ جرى على الخبر لفظُ الاستفهامِ لمشاركتِه إياه في الإبهام، فكلُّ استفهامٍ تسويةٌ وإنْ لم تكن كلُّ تسويةٍ استفهاماً» وهو كلامٌ حسنٌ. إلا أنَّ الشيخَ[2] ناقشه في قوله: «أأنْذَرْتَهُم أم لم تنذرْهم لفظُه لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر» بما معناه[3]: أنَّ هذا الذي صورتُه صورةُ استفهامٍ ليس معناه الخبرَ لأنه مقدَّرٌ بالمفردِ كما تقدَّم، وعلى هذا فليس هو وحدَه في معنى الخبر/ لأنَّ الخبرَ جملةٌ وهذا في تأويل مفردٍ، [١٢/ب] وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.

ورُوِيَ الوقفُ على قولِهِ «أم لم تنذِرْهم» والابتداء بقوله: «لا يؤمنون» على أنها جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وهذا ينبغي أن يُرَدَّ ولا يُلْتفتَ إليه، وإنْ كانَ قد نقله الهذلي[4] في «الوقف والابتداء» له.

---

(١) التفسير ١/١٥٣.

(٢) يعني به أستاذه أبا حيان محمد بن يوسف الغرناطي، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس ومال إلى مذهب الظاهرية، وله: البحر والارتشاف وشرح التسهيل. انظر: طبقات القراء ٢/٢٨٥؛ والدرر الكامنة ٤/٣٠٤؛ والبغية ١/٢٨٠.

(٣) البحر المحيط ١/٤٧.

(٤) يوسف بن علي، طلب علم القراءات، أخذ عن الفرضي والاربلي، وروى عنه الواسطي، له: الوجيز والهادي، توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٢/٤٠١.

وقرىء «أَأَنْذَرْتَهُمْ»[1] بتحقيقِ الهمزتين وهي لغةُ بني تميم، وبتخفيف الثانية بينَ بينَ وهي لغةُ الحجازِ، وبإدخالِ ألفٍ بين الهمزتين تخفيفاً وتحقيقاً، ومنه[2]:

١٤٦ ــ أيا ظبيةَ الوَعْساء بين جُلاجِلٍ وبين النقا آأنتِ أَمْ أمُّ سالمِ

وقال آخر[3]:

١٤٧ ــ تطَالَلْتُ فاسْتَشْرَفْتُه فَعَرَفْتُهُ فقلت لـه آأنتَ زيدُ الأرانبِ

وروي عن ورش[4] إبدالُ الثانيةِ ألِفاً مَحْضة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للَّحْنِ، قال[5]: «لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدِّهما، ولأن تخفيفَ مثلِ هذه الهمزةِ إنما هو بينَ بينَ» وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً، وللقـرَّاء في نحو هذه الآية عَمَلٌ كثيرٌ وتفصيلٌ منتشر.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿خَتَم الله على قلوبِهِم﴾** .. الآية «على قلوبهم»: متعلّق بخَتَم، و«على سمعهم» يَحْتمل عطفه على قلوبهم وهو الظاهر للتصريح بذلك، أعني نسبةَ الختم إلى السمع في قوله تعالى:

---

(١) انظر في هذا الباب: الحجة ١/٢٠٤؛ الكشف لمكي ١/٧٠؛ السبعة ١٣٤؛ البحر ١/٤٧. وقراءة التحقيق لعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان؛ وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام يدخلون بينهما ألفاً، وابن كثير لا يدخل، وروي التحقيق وإدخال ألف بينهما عن ابن عباس وابن أبي إسحاق.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٦٧؛ وأمالي القالي ٢/٦١؛ وأمالي الشجري ١/٣٢١؛ واللسان جلل؛ وابن يعيش ٩/١١٩؛ والأزهية ٢١؛ والإنصاف ٤٨٢؛ والدرر ١/١٤٧.

(٣) البيت منسوب لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٩؛ واللسان: الهمزة.

(٤) عثمان بن سعيد شيخ القراء في مصر، أخذ عن نافع. وورش لقبه لأنه كان أبيض، والورش شيء يصنع من اللبن، انظر: طبقات القراء ١/٥٠٣.

(٥) الكشاف ١/١٥٤.

«وخَتَم على سمعه»[1] ويَحْتمل أن يكونَ خبراً مقدماً وما بعده عَطْفٌ عليه، و«غِشَاوة» مبتدأ، وجاز الابتداء بها لأن النكرة متى كان خبرها ظرفاً أو حرفَ جر تاماً وقُدِّمَ عليها جاز الابتداء بها، ويكون تقديمُ الخبر حينئذٍ واجباً لتصحيحه الابتداء بالنكرة، والآيةُ من هذا القبيل، وهذا بخلافِ قوله تعالى: «وأجَلٌ مُسَمَّى عنده»[2] لأن في تلك الآية مُسوِّغاً آخر وَهو الوصفُ، فعلى الاحتمال الأول يُوقف على «سمعهم» ويُبتدأ بما بعده وهو «وعلى أبصارهم غشاوةٌ» فعلى أبصارهم خبرٌ مقدم وغشاوة مبتدأ مؤخر، وعلى الاحتمال الثاني يُوقف على «قلوبهم»، وإنما كُرِّر حرفُ الجر وهو «على» ليفيد التأكيدَ أو ليُشْعِرَ ذلك بتغايرِ الختمين، وهو أنَّ خَتْم القلوبِ غيرُ خَتْمِ الأسماعِ. وقد فرَّق النحويون بين: «مررت بزيد وعمرو» وبين: «مررت بزيد وبعمرو»، فقالوا: في الأول هو مرورٌ واحدٌ وفي الثاني هما مروران، وهو يؤيِّد ما قلته، إلاَّ أن التعليلَ بالتأكيدِ يَشْمل الإعرابين، أعني جَعْلَ «وعلى سَمْعِهم» معطوفاً على قوله «على قلوبهم» وجَعْلَه خبراً مقدماً، وأمَّا التعليلُ بتغاير الخَتْمين فلا يَجيء إلا على الاحتمالِ الأولِ، وقد يُقال على الاحتمالِ الثاني إنَّ تكريرَ الحرفِ يُشْعرُ بتغاير الغِشاوتين، وهو أنَّ الغِشاوة على السمع غيرُ الغشاوةِ على البصرِ كما تَقَدَّم ذلك في الخَتْمين.

وقُرِئ: «غِشاوةً» نصباً[3]، وفيه ثلاثةُ أوجه، الأولُ: على إضمار فعلٍ لائق، أي: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً، وقد صُرِّح بهذا العامل في قوله تعالى: «وجَعَلَ على بصره غشاوة»[4]. والثاني: الانتصابُ على إسقاط حرف

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الجاثية.
(٢) الآية ٢ من سورة الأنعام.
(٣) قراءة المفضل بن محمد عن عاصم. انظر: السبعة ١٣٨/١؛ وابن عطية ١٥٤/١.
(٤) الآية ٢٣ من الجاثية.

الجر، ويكون «وعلى أبصارهم» معطوفاً على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سَمْعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، ثم حُذِفَ حرفُ الجر فانتصب ما بعده كقوله[1]:

١٤٨ ـ تَمُرُّون الدِّيارَ ولم تَعُوجوا كلامُكُمُ عليَّ إذاً حَرامُ

أي تمرون بالديارِ، ولكنه غيرُ مقيسٍ. والثالث: أن يكونَ «غِشاوةً» اسماً وُضِع موضع المصدر الملاقي لَختم في المعنى، لأنَّ الخَتْمَ والتَغْشيَة يشتركانِ في معنى السِّتر، فكأنه قيل: «وَخَتَم تغشيةً» على سبيل التأكيد، فهو من باب «قَعَدْتُ جلوساً» وتكونُ قلوبُهم وسمعهُم وأبصارُهم مختوماً عليها مُغَشَّاةً.

وقال الفارسي[2]: «قراءةُ الرفع أَوْلى لأنَّ النصبَ: إمَّا أَنْ تَحْمِلَه على خَتَم الظاهرِ فَيَعْرِضُ في ذلك أنّك حُلْتَ بين حرفِ العطف والمعطوفِ بِهِ، وهذا عِندنا إنما يجوزُ في الشعر، وإمَّا أن تحمِلَه على فِعْلٍ يَدُلُّ عليه «خَتَم» تقديره: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً، فيجيء الكلامُ من باب[3]:

١٤٩ ـ يا ليتَ زَوجَكَ قد غَدَا متقلِّداً سيفاً ورُمْحا

وقوله[4]:

١٥٠ ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناها

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥١٢ ورواية الصدر فيه:
أتَمْضُون الرُّسومَ ولا تُحَيَّا
وهو في ابن يعيش ٨/٨، والخزانة ٦٧١/٣؛ والدرر ١٠٧/٢.

(٢) الحجة ٢٣١/١ ـ ٢٣٣.

(٣) البيت لعبدالله بن الزبعرى، وهو في الكامل ١٨٩؛ والخصائص ٤٣١/٢؛ وأمالي الشجري ٣٢١/٢؛ وابن يعيش ٥٠/٢؛ والإنصاف ٦١٢؛ واللسان زجج.

(٤) البيت منسوب لذي الرمَّة وليس في ديوانه، وهو في الخصائص ٣٢١/٢؛ والإنصاف ٦١٣؛ وابن يعيش ٨/٢؛ والهمع ١٣٠/٢؛ والدرر ١٦٩/٢؛ والعيني ١٠١/٣؛ والباب هو حذف عامل المعطوف والتقدير: وسقيتها ماء.

ولا تكاد تجدُ هذا الاستعمالَ في حالِ سَعَةٍ ولا اختيار». واستشكل بعضهم[1] هذه العبارةَ، وقال: «لا أَدْري ما معنى قوله: «لأن النصبَ إمَّا أن تحمله على خَتَم الظاهر»، وكيف تَحْمِل «غشاوةً» المنصوبَ على «ختم» الذي هو فعل وهذا ما لا حَمْلَ فيه؟». ثم قال: «اللهم إلا أن يكونَ أراد أنَّ قوله تعالى «ختم اللـهُ على قلوبهم» دعاءٌ عليهم لا خبرٌ[2]، ويكون غشاوةً في معنى المصدر المَدْعُوِّ به عليهم القائم مقامَ الفعلِ فكأنه قيل: وغَشَّى الله على أبصارهم، فيكون إذ ذاك معطوفاً على «خَتَم» عَطْفَ المصدر النائبِ منابَ فعلِهِ في الدعاء، نحو: «رَحِمَ الله زيداً وسقياً له»، فتكونُ إذ ذاكَ قد حُلْتَ بين «غشاوة» المعطوفِ وبين «ختم» المعطوفِ عليه بالجار والمجرور» انتهى، وهو تأويلٌ حسنٌ، إلا أن فيه مناقشةً لفظيةً، لأن الفارسي ما ادَّعى الفصلَ بين المعطوف والمعطوفِ عليه إنما ادَّعى الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف به أي بالحرفِ، فتحرير التأويلِ أنْ يقال: فيكونُ قد حُلْتَ بين غشاوة وبين حرفِ العطفِ بالجارِّ والمجرور.

وقُرِىء «غشاوة» بفتح العين وضَمِّها[3]، و«عشاوة»[4] بالمهملة. وأصوبُ القراءاتِ المشهورةُ، لأن الأشياءَ التي تَدُلُّ على الاشتمالِ تجيء أبداً على هذه الزنة كالعِمامة / والضِمامة والعِصابة. [١٣/أ]

والخَتْمُ لغةً: الوَسْمُ بطابع وغيره و«القلبُ» أصله المصدرُ فسُمِّي به هذا العضوُ، وهو اللَّحْمة الصَّنَوْبَرِيَّة لسُرعة الخواطِر إليه وتردُّدِها، عليه، ولهذا قال[5]:

(١) لعله يعني أبا حيان في البحر ١/٤٩.
(٢) الأصل: لا خبراً وهو سهو.
(٣) قرأ الحسن وزيد بن عليّ غشاوة بضم الغين ورفع التاء، وقرأ أبو جعفر بفتح الغين، انظر: القرطبي ١/١٩١؛ والبحر ١/٤٩؛ الشواذ ٢.
(٤) نسبها في الشواذ ٢ إلى طاوس، وانظر: البحر ١/٤٩.
(٥) لم أقف عليه.

١٥١ ـ ما سُمِّي القلبُ إلاَّ مِنْ تقلُّبِه فاحذَرْعلى القَلْبِ من قَلْبٍ وتَحْويلِ

ولمَّا سُمِّي به هذا العضو التزموا تفخيمه[١] فَرْقاً بينه وبين أصلِه، وكثيراً ما يراد به العقلُ، ويُطلق أيضاً على لُبِّ كلِّ شيء وخالِصِه.

والسَّمعُ والسَّماعُ مصدران لسَمِع، وقد يستعمل بمعنى الاستماع، قال[٢]:

١٥٢ ـ وقد تَوَجَّس رِكْزاً مُقْفِرٌ نَدُسٌ بِنَبْأةِ الصوتِ ما في سَمْعِهِ كَذِبُ

أي في استماعه، والسِّمْع ـ بالكسر ـ الذِّكْرُ الجميل، وهو أيضاً وَلَدُ الذئب من الضبُعِ، وَوُحِّد وإن كان المرادُ به الجَمْعَ كالذي قبله وبعده لأنه مصدرٌ حقيقةً، ولأنه على حذفِ مضافٍ، أي مواضعِ سَمْعِهم، أو يكونُ كَنَى به عن الأذن، وإنما وَحَّدَه لِفَهْمِ المعنى كقوله[٣]:

١٥٣ ـ كُلُوا في بعض بَطْنِكُم تَعِفُّوا فَـإِنَّ زمـانَكمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

أي: بطونكم، وَمثلُه[٤]:

١٥٤ ـ بها جِيَفُ الحَسْرى فأمَّا عِظامُها فبِيضٌ وأمَّـا جِلْدُهـا فصليبُ

---

(١) أي تفخيم القاف. انظر: القرطبي ١/١٨٨.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٨٩؛ واللسان: نبأ، والركز: الصوت. والمقفر: الصائد، والندس: الفطن، والنبأة: الصوت ليس بشديد.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في سيبويه ١/١٠٨؛ والمحتسب ٢/٨٧؛ وأمالي الشجري ١/١٠٨؛ وابن يعيش ٥/٨؛ والهمع ١/٥٠.

(٤) البيت لعلقمة وهو في ديوانه ٤٠؛ والمفضليات ٣٩٤؛ والكتاب ١/١٠٧؛ وإملاء العكبري ١/١٥. يصف طريقاً شاقة. جيف الحسرى: المعية من الأبل، عظامها بيض: أي أكلت السباع والطير ما عليها من اللحم فتعرّت، وجلدها صليب: أي يابس لأنه ملقىً بالفلاة لم يدبغ.

أي: جلودها، ومثله[1]:

١٥٥ ـ لا تُنْكِروا القَتْلَ وقد سُبينا   في حَلْقِكم عَظْمٌ وقد شُجِينا

وقُرِىءَ شاذاً «على أسماعِهم»[2] وهي تؤيِّد هذا.

والأَبْصار: جمعُ بَصَر وهو نور العين التي تُدْرِكُ بِه المرئيَّاتِ، قالوا: وليس بمصدر لجَمْعِه، ولقائلٍ أن يقولَ: جَمْعُه لا يَمْنع كونه مصدراً في الأصل، وإنما سَهَّل جَمْعَه كونُه سُمِّي به نُورالعين فَهُجِرَت فيه معنى المصدرية كما تقدَّم في قلوب جمع قَلْب، وقد قلتم إنه في الأصل مصدرٌ ثم سُمِّي به، ويجوز أن يُكَنَّى به عن العين كما كُنِي بالسمع عن الأذنِ وإن كان السمعُ في الأصلِ مصدراً كما تقدَّم.

والغِشاوة الغِطاءُ، قال[3]:

١٥٦ ـ تَبِعْتُك إذ عَيْني عليها غِشاوةٌ   فلمَّا انْجَلَتْ قَطَّعْتُ نفسي أَلومُها

وقال[4]:

١٥٧ ـ هَلاَّ سألْتِ بني ذُبْيان ما حَسْبي   إذا الدُّخانُ تَغَشَّى الأَشْمَطَ البَرِمَا

وجَمْعُها غِشَاءُ، لمَّا حُذِفَتِ الهاء قُلِبَتِ الواوُ همزةٍ، وقيل: غَشَاوىٰ مثل

---

(١) البيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وهو في الكتاب ١/١٠٧؛ المخصص ١/٣١؛ المحتسب ١/٢٤٦؛ والقرطبي ١/١٩٠. شجينا: غصصنا، أي لا تنكروا قَتْلَنا لكم وقد سَبَيْتُم منا، ففي حلوقكم عَظْم بقتلنا لكم، وقد شجينا نحن أيضاً.

(٢) قراءة ابن أبي عبلة كما في الكشاف ١/١٦٤.

(٣) البيت للحارث بن خالد، وهو في مجاز القرآن ١/٣١؛ واللسان: غشا؛ وابن عطية ١/١٥٤؛ والقرطبي ١/١٩١.

(٤) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ١٠٦؛ والقرطبي ١/١٩١؛ وحسبي: فعلي. والأشمط: الأشيب، والبرم: الذي لا سخاء عنده ولا نفع ولا ضرر.

أداوى(١)، قال الفارسي(٢): «ولم أَسمع من الغِشاوة فعلاً متصرفاً بالواو، وإذا لم يوجَدْ ذلك وكان معناها معنى ما اللامُ منه الياءُ وهو غَشِي يَغْشَى بدليلِ قولِهم: الغِشْيان، والغِشاوة من غَشِيَ كالجِباوَة من جَبَيْت في أنَّ الواو كأنها بدلٌ من الياء، إذ لم يُصَرَّفْ منه فِعْلٌ كما لم(٣) يُصَرَّفْ من الجباوة» انتهى. وظاهر عبارتِه أن الواو بدلٌ من الياء، فالياء أصل بدليلِ تصرُّف الفعلِ منها دون مادة الواو، والذي يظهرُ أنَّ لهذا المعنى مادتين: غ ش و، وغ ش ي، ثم تصرَّفوا في إحدى المادتين واستغْنَوا بذلك عن التصرُّف في المادة الأخرى، وهذا أقربُ من ادِّعاء قَلْبِ الواو ياءً من غير سببٍ، وأيضاً فالياءُ أخفُّ من الواو فكيف يَقْلِبون الأخفَّ للأثقل؟

«ولهم عذابٌ عظيم»: «لهم» خبرٌ مقدَّمٌ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، و«عذابٌ» مبتدأ مؤخر، و«عظيمٌ» صفته، والخبرُ هنا جائزُ التقدُّم، لأنَّ للمبتدأ مُسَوِّغاً وهو وصفُه، فهو نظير: «وأَجَلٌ مُسَمًّى عنده»(٤) من حيث الجوازُ.

والعَذابُ في الأصل: الاستمرارُ ثم سُمِّيَ به كلُّ استمرارِ ألمٍ، وقيل: أصلُه المنعُ، وهذا هو الظاهرُ، ومنه قيل للماء: عَذْب، لأنه يمنع العطشَ، والعذابُ يمنع من الجريمة. و«عظيمٌ» اسمُ فاعلٍ من عَظُم، نحو: كَريم من كَرُم غيرَ مذهوبٍ به مذهبَ الزمان، وأصله أن تُوصف به الأجرامُ، ثم قد توصفُ به المعاني، وهل هو والكبيرُ بمعنى واحد أو هو فَوْقَ الكبيرِ، لأنَّ العظيمَ يقابِلُ الحقيرَ، والكبيرَ يقابل الصغيرَ، والحقيرَ دونَ الصغيرِ؟ قولان.

وفعيل له معانٍ كثيرةٌ، يكون اسماً وصفةً، والاسمُ مفردٌ وجمعٌ، والمفردُ

---

(١) الأداوى: ج إداوة وهي المطهرة.
(٢) الحجة ١/٢٢٤.
(٣) سقطت «لم» سهواً من الأصل.
(٤) الآية ٢ من الأنعام.

اسمُ معنى واسمُ عينٍ، نحو قميص وظريف وصهيل وكلِيب جمع كَلْب، والصفةُ مفردُ فُعَلَة كعَرِيّ يجمع على عُرَاة، ومفرد فَعَلة كَسرِيّ يُجْمَعُ على سَراة، ويكون اسمَ فاعل من فَعُل نحو: عظيم مِنَ عظمُ كما تقدم، ومبالغةً في فاعِل نحو: عليم من عالم، وبمعنى أَفْعل كشَمِيط بمعنى أَشْمط ومفعول كجَريح بمعنى مَجْروح، ومُفْعِل كسميع بمعنى مُسْمِع، ومُفْعَل كوليد بمعنى مُولَد، ومُفاعِل كجليس بمعنى مُجالِس، ومُفْتَعِل كبديع بمعنى مُبْتدِع، ومُتَفَعِّل كسَعِير بمعنى مُتَسَعِّر، ومُسْتَفْعِل كمكين بمعنى مُسْتَمْكِن، وفَعْل كـرطيب بمعنى رَطْب، وفَعَل كعَجِيب بمعنى عَجَب، وفِعال كصحيح بمعنى صِحاح، وبمعنى الفاعلِ والمفعول كصريخ بمعنى صارخ أومصروخ، وبمعنى الواحد والجَمْعِ نحو خليط، وجمع فاعِل كغريب جمع غارِب.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿ومن الناس مَنْ يقولُ﴾**. . الآية «من الناس» خبر مقدم و «من يقول» مبتدأ مؤخر، و «مَنْ» تحتملُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً أي: الذي يقول أو فريقٌ يقول، فالجملةُ على الأول لا محلَّ لها لكونها صلةً، وعلى الثاني محلُّها الرفعُ لكونها صفةً للمبتدأ. واستضعف أبو البقاء أن تكونَ موصولةً، قال[١]: «لأن «الذي» يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام» انتهى. وهذا منه غيرُ مُسَلَّم لأن المنقولَ أن الآية نَزَلَت في قوم بأعيانهم كعبدالله بن أُبَيّ ورهطِه. وقال الأستاذ الزمخشري[٢]: «إن كانَتْ أل للجنس كانت «مَنْ» نكرةً موصوفة كقوله: «مِن المؤمنين رجالٌ صدقوا»[٣]، وإن كانَتْ للعهد كانت موصولةً»، وكأنه قَصَد مناسبةَ الجنسِ للجنسِ والعهدِ للعهد، إلاَّ أن هذا الذي قاله غيرُ لازم، بل يجوز أن تكونَ أل للجنسِ وتكونَ

---

(١) الإملاء ١/١٦.

(٢) الكشاف ١/١٦٧.

(٣) الآية ٢٣ من الأحزاب.

[١٣/ب] «مَنْ» موصولةً، وللعهدِ ومَنْ نكرةً موصوفةً/ . وزعم الكسائي أنها لا تكون إلا في موضعٍ تختص به[١] النكرةُ، كقوله[٢]:

١٥٨ ــ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غيظاً قلبَه قد تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

وهذا الذي قاله هو الأكثر، إلا أنها قد جاءت في موضعٍ لا تختصُّ به النكرة، قال[٣]:

١٥٩ ــ فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا . . . .

و «مَنْ» تكون موصولةً ونكرةً موصوفةً كما تقدَّم وشرطيةً واستفهاميةً، وهل تقع نكرةً غيرَ موصوفةٍ أو زائدةً؟ خلافٌ[٤]، واستدلَّ الكسائي على زيادتها بقولِ عنترة[٥]:

١٦٠ ــ يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له حَرُمَتْ عليَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ

ولا دليلَ فيه لجوازِ أن تكونَ موصوفةً بقَنَص: إمَّا على المبالغة أو على حذف مضاف.

و «مِنْ» في «مِنَ الناس» للتبعيض، وقد زعم قومٌ أنها للبيان وهو غَلَطٌ لعدم تقدُّم ما يتبيَّن بها. و «الناس» اسمُ جمع لا واحدَ له مِنْ لفظه، ويرادفُهُ «أناسِيّ» جمع إنسان أو إنْسِيّ، وهو حقيقةٌ في الآدميين، ويُطْلق على الجن

(١) الأصل: «بها» وهو سهو.
(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل البشكري، وهو في أمالي الشجري ١٦٩/٢؛ وابن يعيش ١١/٤؛ وشذور الذهب ١٣١؛ والهمع ٩٢/١؛ والدرر ٦٩/١؛ والخزانة ٥٤٦/٢؛ والموضع الذي اختصت به النكرة هنا دخول «رُبَّ» عليها.
(٣) تقدم برقم ١٢ فهي هنا نكرة ولم يتحقق شرط الكسائي.
(٤) يعني: هل يجوز زيادة النكرة غير الموصوفة فالكسائي يُجَوِّز والجمهور يمنع.
(٥) ديوانه ٢١٣؛ والمغني ٣٦٦؛ والخزانة ٥٤٩/٢. والشاة: كناية عن المرأة، والقنص: الصيد.

مجازاً. واختلف النحويون في اشتقاقه: فمذهبُ سيبويه[(١)] والفراء أنَّ أصلَه همزةٌ ونون وسين والأصل: أناس اشتقاقاً من الأنس، قال[(٢)]:

١٦١ ـ وما سُمِّي الإنسانُ إلا لِأُنْسِه ولا القلبُ إلا أنــه يَـتَقَـلَّبُ

لأنه أَنِس بحواء، وقيل: بل أَنس بربه، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً، يدلُّ على ذلك قوله[(٣)]:

١٦٢ ـ إنَّ الـمَـنـايـا يَـطَّلِعْـ ـنَ على الأُنـاس الآمنـينـا

وقال آخر[(٤)]:

١٦٣ ـ وكلُّ أُناسٍ قاربوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ ونحنُ خَلَعْنا قيدَه فهو سارِبُ

وقال آخر[(٥)]:

١٦٤ ـ وكلُّ أُناسٍ سوف تَدْخُل بينهم دُوَيْهِيَّـةٌ تَصْفَرُّ منهـا الأنـامِـلُ

وذهب الكسائي إلى أنه من نون وواو وسين، والأصلُ: نَوَسَ، فَقُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، والنَّوْس الحركةُ. وذهب بعضُهم إلى أنه من نون وسين وياء، والأصل: نَسِي، ثم قُلِبَتْ اللامُ إلى موضع العين فصار

---

(١) الكتاب ١/٣٠٩، ٢/١٢٥.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم برقم ٢٧.

(٤) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي، وهو في المفضليات ٢٠٨، برواية: أرى كل قوم والحماسة ١/٣٧٦؛ وابن يعيش ٨/٥٨، واللسان: خلع. وقاربوا قيد فحلهم: قصروا قيده والمراد فحل الإبل، والسارب: الذاهب في الأرض، يقول: إن غيرنا يقيِّد فحله خوفاً عليه من الغارة ونحن لا نخاف فنتركه حيث يشاء.

(٥)) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ والإنصاف ١٣٩؛ وابن يعيش ٥/١٤؛ وأمالي الشجري ١/٢٥؛ وشواهد الكشاف ٤٨٢؛ والدرر ٢/٢٢٨. والدويهية: الموت.

نَيساً، ثم قُلبت الياء ألفاً لما تقدم في نوس، قال: سُمُّوا بذلك لِنِسْيانهم ومنه الإنسان لنسيانه، قال[1]:

١٦٥ ـ فإنْ نَسِيْتَ عُهوداً منك سالفةً فاغفرْ فأولُ ناسٍ أولُ الناس

ومثله[2]:

١٦٦ ـ لا تَنْسَيَنْ تلك العهودَ فإنما سُمِّيتَ إنساناً لأنك ناسِي

فوزنُه على القول الأول: عال، وعلى الثاني: فَعَل، وعلى الثالث: فَلَع بالقلب.

و «يقولُ»: فعل مضارع وفاعله ضميرٌ عائد على «مَنْ»، والقولُ حقيقةً: اللفظُ الموضوعُ لمعنًى، ويُطْلَقُ على اللفظِ الدالِّ على النسبةِ الإسناديةِ وعلى الكلام النفساني أيضاً، قال تعالى: «ويقولون في أنفسهم: لولا يُعَذِّبنا الله بما نقول»[3]، وتراكيبه الستة وهي: القول واللوق والوقل والقلو واللقو والولق تَدُلُّ على الخفَّةِ والسرعةِ، وإنْ اختصَّتْ بعضُ هذه الموادِّ بمعانٍ أُخَرَ. والقولُ أصلُ تعديتِه لواحدٍ نحو: «قُلْتُ خطبةً»، وتُحْكى بعده الجملُ، وتكون في محلِّ نصب مفعولاً بها إلا أنْ يُضَمَّنَ معنى الظن فيعملَ عَمَلَه بشروطٍ عند غير بني سُلَيْم مذكورةٍ في كتب النحو[4]، كقوله[5]:

١٦٧ ـ متى تقولُ القُلُصَ الرواسِما يُدْنِيْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/١٩٣.
(٢) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه ٢/٢٤٥؛ والقرطبي ١/١٩٣.
(٣) الآية ٨ من المجادلة.
(٤) انظر: ابن عقيل ١/٣٤٧.
(٥) البيت لهدبة بن خشرم، وهو في ابن عقيل ١/٣٤٨؛ وشذور الذهب ٣٧٩؛ والهمع ١/١٥٧؛ والدرر ١/١٣٩.

وبغير شرط عندهم كقوله[1]:

١٦٨ ـ قـالتْ وكنتُ رجلًا فـطيناً ... هـذا لَعَمْـرُ اللّـهِ إسـرائينا

و«آمَنَّا»: فعلٌ وفاعلٌ، و«بالله» متعلقٌ به، والجملةُ في محلِّ نصب بالقول، وكُرِّرَت الباءُ في قوله «وباليومِ» للمعنى المتقدِّم في قوله: «وعلى سَمْعهم وعلى أبصارهم»[٢]، وقد سأل سائل فقال: الخبرُ لا بد وأن[٣] يفيدَ غيرَ ما أفاده المبتدأ، ومعلومٌ أن الذي يقولَ كذا هو من الناس لا من غيرهم. وأُجيب عن ذلك: بأن هذا تفصيلٌ معنويٌّ لأنه تقدَّم ذِكْرُ المؤمنين، ثم ذِكْرُ الكافرين، ثم عَقَّبَ بذِكْر المنافقين، فصار نَظيرَ التفصيلِ اللفظي، نحو قوله: «ومِن الناس من يُعْجبك»[٤] «ومِن الناسِ مَنْ يشتري»[٥] فهو في قوةِ تفصيلِ الناسِ إلى مؤمنٍ وكافرٍ ومنافقٍ، وأحسنُ مِنْ هذا أن يُقالَ: إن الخبرَ أفادَ التبعيضَ المقصودَ لأن الناسَ كلهم لم يقولوا ذلك. وهم غيرُ مؤمنين فصارَ التقديرُ: وبعضُ الناسِ يقول كَيْتَ وكَيْتَ.

واعلم أن «مَنْ» وأخواتها لها لفظٌ ومعنًى، فلفظُها مفردٌ مذكَّرٌ، فإن أريد بها غيرُ ذلك فلك أن تراعيَ لفظها مرةً ومعناها أخرى، فتقول: «جاء مَنْ قام وقعدوا» والآيةُ الكريمة كذلك، روعي اللفظُ أولاً فقيل: «مَنْ يقول»، والمعنى ثانياً في «آمَنَّا»، وقال ابن عطية[٦]: «حَسُن ذلك لأنَّ الواحدَ قبلَ الجمعِ في الرتبة، ولا يجوزُ أن يرجِعَ متكلمٌ من لفظِ جَمْعٍ إلى توحيدٍ، لو قلت: ومن

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في السمط ٦٨١؛ وأمالي القالي ٢/٤٤؛ والمخصص ١٣/٢٨٢، واللسان: يمن؛ والدرر ١/١٣٩.

(٢) الآية ٧ من البقرة.

(٣) الواو هنا مقحمة.

(٤) الآية ٢٠٤ من البقرة.

(٥) الآية ٦ من لقمان.

(٦) التفسير ١/١٥٧.

الناس مَنْ يقومون ويتكلم لم يَجُز». وفي عبارة القاضي ابن عطية نظرٌ[1]، وذلك لأنه منع من مراعاة [اللفظ بعد مراعاة][2] المعنى، وذلك جائزٌ، إلا أنَّ مراعاةَ اللفظ أولاً أَوْلى، ومِمَّا يَرُدُّ عليه قولُ الشاعر[3]:

١٦٩ ــ لستُ مِمَّنْ يَكُعُّ أو يَسْتَكينو ... ن إذا كافَحَتْهُ خيلُ الأعادي

وقال تعالى: «وَمَنْ يؤمِنْ بالله ويَعْملْ»[4] إلى أن قال: «خالدين» فراعى المعنى، ثم قال: «قد أَحْسَنَ الله له رزقاً» فراعى اللفظَ بعد مراعاةِ المعنى وكذا راعى المعنى في قوله: «أويَستكينون» ثم راعى اللفظَ في «إذا كافحته». وهذا الحملُ جارٍ فيها في جميع أحوالها، أعني مِنْ كونِها موصولةً وشرطيةً واستفهامية/ أمَّا إذا كانَتْ موصوفةً فقال الشيخ[5]: «ليس في مَحْفوظي من كلام العرب مراعاةُ المعنى» يعني تقول: مررت بمَنْ محسنون لك[6]. [١٤/أ]

و «الآخِر» صفةٌ لليوم، وهو مقابِلُ الأولِ، ومعنى اليومِ الآخر أي عن الأوقات المحدودة.

و «ما هم بمؤمنين» ما نافية، ويحتمل أن تكونَ هي الحجازيةَ فترفعَ الاسمَ وتنصبَ الخبرَ فيكونُ «هم» اسمَها، وبمؤمنين خبرَها، والباء زائدةٌ تأكيداً وأن تكونَ التميميةَ، فلا تعملَ شيئاً، فيكونُ «هم» مبتدأ و «بمؤمنين» الخبرَ والباءُ زائدةٌ أيضاً، وزعم أبو علي الفارسي[7] وتبعه الزمخشري أن الباءَ

---

(١) انظر مناقشة أبي حيان له: البحر ١/٥٤.
(٢) لم يظهر في فيلم الأصل.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٥٤، وكَعَّ: جَبُنَ.
(٤) الآية ٩ من سورة التغابن.
(٥) لم أجد هذا القول في مطبوعة البحر.
(٦) الأصل: محسنين ولعلها سهو.
(٧) الإيضاح العضدي ١/١١٠.

لا تُزاد في خبر «ما» إلا إذا كانَتْ عاملةَ، وهذا مردودٌ بقول الفرزدق[١]، وهو تميمي:

١٧٠ ـ لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّه ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

إلا أنَّ المختارَ في «ما» أن تكونَ حجازِيةً[٢]، لأنه لمَّا سقطت الباءُ صَرَّح بالنصب قال الله تعالى: «ما هُنَّ أُمَّهاتِهم»[٣] «ما هذا بَشراً»[٤]، وأكثرُ لغةِ الحجاز زيادةُ الباء في خبرها، حتى زعم بعضُهم أنه لم يَحْفَظِ النصبَ في غير القرآن إلا في قول الشاعر[٥]:

١٧١ ـ وأنا النذيرُ بحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِل الجيوشُ إليكمُ أقْوادَها
أبناؤها متكنِّفون أباهُمُ حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أولادَها

وأتى بالضمير في قوله: «وما هم بمؤمنين» جمعاً اعتباراً بمعنى «مَنْ» كما تقدم في قولِه «آمنَّا». فإنْ قيل: لِمَ أتى بخبر «ما» اسمَ فاعل غيرَ مقيَّدٍ بزمان ولم يُؤْتَ بعدها بجملةٍ فعلية حتى يطابقَ قولَهم «آمنّا» فيقال: وما آمنوا؟ فالجوابُ: أنه عَدَلَ عن ذلك ليفيدَ أنَّ الإيمانَ منتفٍ عنهم في جميعِ الأوقات فلو أُتِيَ به مطابقاً لقولهم «آمنَّا» فقال: وما آمنوا لكان يكونُ نفياً للإيمان في

---

(١) ديوانه ٣٨٤؛ وسيبويه ١/٣١؛ وأمالي القالي ٣/٧٣؛ والخزانة ١/١٨١؛ والهمع ١/١٢٨؛ والدرر ١/١٠٢. ومعن بن زائدة من أجواد العرب. والنسيء: التأخير، متيسر: لا يتيسر على الغريم.

(٢) أي في الآية: وما هم بمؤمنين.

(٣) الآية ٢ من المجادلة.

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) البيتان لعدي بن الرقاع، والثاني في ابن عقيل ١/٢٦٠؛ والبحر ١/٥٥. والحَرة: الأرض ذات حجارة سود، أي التفَّ الأبناء حول القادة وليسوا أبناء هذه الكتيبة حقيقةً وإنما هم أبناء الحروب.

الزمن الماضي فقط، والمرادُ النفيُ مطلقاً، أي: إنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقتٍ من الأوقات.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿يُخَادِعون الله﴾**: هذه الجملةُ الفعلية يُحْتمل أن تكونَ مستأنفةً جواباً لسؤال مقدَّر، وهو: ما بالُهم قالوا آمنَّا وما هم بمؤمنين؟ فقيل: يُخادعون اللَّهَ، ويحتمل أن تكونَ بدلاً من الجملةِ الواقعة صلةً لـ«مَنْ» وهي «يقولُ»، ويكون هذا من بدلِ الاشتمال، لأنَّ قولَهم كذا مشتملٌ على الخِداع فهو نظيرُ قوله[1]:

١٧٢ ـ إنَّ عليَّ اللَّهَ أن تُبايعا ... تُؤْخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائِعا

وقول الآخر[2]:

١٧٣ ـ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا

فـ«تُؤْخَذَ» بدلُ اشتمالٍ من «تُبايع» وكذا «تُلْمم» بدلٌ من «تأتِنا»، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعراب. والجملُ التي لا محلَّ لها من الإعراب أربعٌ لا تزيد على ذلك ـ وإن تَوَهَّم بعضُهم ذلك ـ وهي: المبتدأ والصلة والمعترضة والمفسِّرة، وسيأتي تفصيلُها في مواضعها. ويُحتَمل أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الضمير المستكنِّ في «يقول» تقديرُه: ومن الناسِ مَنْ يقول حالَ كونِهم مخادِعين. وأجاز أبو البقاء[3] أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «بمؤمنين» والعاملُ فيها اسمُ الفاعل. وقد رَدَّ عليه بعضُهم[4]

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٧٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٠؛ والأشموني ٣/١٣١.

(٢) البيت لعبيدالله بن الحر الجعفي، وهو في سيبويه ١/٤٤٦؛ وابن يعيش ٧/٥٣؛ والخزانة ٣/٦٦٠؛ والدرر ٢/١٦٦.

(٣) الإملاء ١/١٧.

(٤) وهو أبو حيان في البحر ١/٥٦.

بما معناه: أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ نظيرُ: ما زيدٌ أقبل ضاحكاً، قال: «وللعربِ في مثل هذا التركيبِ طريقان، أحدُهما: نفيُ القيدِ وحدَه وإثباتُ أصلِ الفعل، وهذا هو الأكثر، والمعنى أنَّ الإقبالَ ثابتٌ والضحكَ منتفٍ، وهذا المعنى لا يُتَصَوَّرُ إرادتُه في الآية، أعني نفيَ الخِداع، وثبوتَ الإيمان. الطريقُ الثاني: أن ينتفيَ القيدُ فينتفيَ العاملُ فيه فكأنه قيل في المثال السابق: لم يُقْبِلْ ولم يَضْحَكْ، وهذا المعنى أيضاً غيرُ مرادٍ بالآية الكريمة قَطْعاً، أعني نفيَ الإيمان والخداعِ معاً، بل المعنى على نفي الإيمان وثبوتِ الخداع، فَسَد جَعْلُها حالاً من الضميرِ في «بمؤمنين». والعجبُ من أبي البقاء كيف استشعر هذا الإشكال فمنعَ مِنْ جَعْلِ هذه الجملةِ في محلِّ الجرِّ صفة لمؤمنين؟ قال: «لأنَّ ذلك يوجبُ نَفْيَ خداعِهم، والمعنى على إثباتِ الخداعِ»، ثم جَعَلَها حالاً مِنْ ضمير «مؤمنين» ولا فرقَ بين الحالِ والصفةِ في هذا.

والخِداعُ أصلُه الإخفاء، ومنه الأَخْدَعان: عِرْقَان مستبطنان في العُنُق ومنه مَخْدَع البيت، فمعنى خادع أي: مُوهِمٌ صاحبَه خلافَ ما يريد به من المكروه، وقيل: هو الفساد، قال الشاعر(١):

١٧٤ ـ أبيضُ اللونِ لـذيذٌ طَعْمُـهُ طَيِّبُ الرِّيقِ إذا الريقُ خَـدَعْ

أي: فَسَد. والمصدر الخِدْعُ(٢) بكسر الخاء(٣)، ومثله: الخَدِيعة. ومعنى يخادعون الله أَيْ مِنْ حيث الصورةُ لا مِنْ حيث المعنى، وقيل: لعدم عرفانِهم بالله تعالى وصفاته ظَنُّوه مِمَّنْ يخادَعُ. وقال أبو القاسم الزمخشري /(٤): «إنَّ [١٤/ب] اسمَ الله تعالى مُقْحَمٌ، والمعنى: يُخادِعون الذين آمنوا، ويكون من باب:

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المفضليات ١٩١، واللسان: خدع.
(٢) نسخة حكمت: الخداع.
(٣) أورد صاحب اللسان لغةَ فتحِ الخاء أيضاً. انظر: اللسان «خدع».
(٤) الكشاف ١/١٧٢.

«أعجبني زيدٌ وكـرمُه». المعنى: أعجبني كرمُ زيد، وإنما ذُكر «زيـدٌ» توطئةً لذِكْر كرمه» وجَعَل ذلك نظيرَ قوله تعالى: «واللّـهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرْضُوه»[1] «إن الذين يُـؤْذُون اللّـهَ ورسوله»[2]. وهذا منه غيرُ مُرْضٍ، لأنه إذا صَحَّ نسبةُ مخادعتِهم إلى الله تعالى بالأوجهِ المتقدمة فلا ضرورة تدعو إلى ادِّعاء زيادةِ اسم اللهِ تعالى، وأمَّا «أعجبني زيدٌ وكرمُه» فإنَّ الإعجابَ أُسْنِدَ إلى زيدٍ بجملتِه، ثم عُطِفَ عليه بعضُ صفاتِه تمييزاً لهذه الصفةِ مِنْ بينِ سائرِ الصفاتِ للشرفِ، فصار من حيث المعنى[3] نظيراً لقولِه تعالى: «وملائِكته وكتبِه ورسُلِه وجبريلَ وميكال»[4].

وفَاعَلَ له معانٍ خمسةٌ[5]: المشاركةُ المعنويةُ نحو: «ضاربَ زيدٌ عمراً» وموافقةُ المجرد نحو: «جاوَزْتُ زيداً» أي جُزْتُه، وموافقةُ أَفْعَل متعدياً نحو: «باعَدْتُ زيداً وأَبْعدته»، والإغناءُ عن أَفْعل نحو: «وارَيْتُ الشيءَ»، وعن المجردِ نحو: سافَرْت وقاسَيْت وعاقَبْت، والآيةُ فيها فاعَلَ يحتمل المعنيين الأوَّلَيْنِ. أمّا المشاركةُ فالمخادعةُ منهم لله تعالى تقدَّم معناها، ومخادعةُ الله إياهم من حيث إنه أجرى عليهم أحكامَ المسلمين في الدنيا، ومخادعةُ المؤمنين لهم كونُهم امتَثلوا أمرَ الله تعالى فيهم، وأمَّا كونُه بمعنى المجرد فيبيِّنه قراءةُ ابن مسعود[6] وأبـي حيوة[7]: «يَخْدَعون».

---

(١) الآية ٦٢ من التوبة.
(٢) الآية ٥٧ من الأحزاب.
(٣) الأصل: «الشرف» والتصحيح من النسخ الأخرى، وهو سهو.
(٤) الآية ٩٨ من البقرة: مَنْ كان عَدُوّاً لله...
(٥) انظر: الممتع ١٨٨.
(٦) عبدالله بن مسعود، أحد علماء الصحابة، عرض القرآن على النبـي صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٢. انظر: طبقات القراء ١/٤٥٩.
(٧) شُرَيْح بن يزيد الحضرمي، له اختيار في القراءة، روى عن عمران بن عثمان، وروى عنه ابنه حيوة، توفي سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٥.

وقرأ أبو عمرو والحرميَّان[1]: «وما يُخَادِعون» كالأولى، والباقون: وما يَخْدعون[2]، فيُحتمل أن تكونَ القراءتان بمعنًى واحد، أي يكون فاعَلَ بمعنى فَعَل، ويُحتمل أن تكونَ المفاعلةُ على بابها، أعني صدورَها من اثنين، فهم يُخادعون أنفسَهم، حيثُ يُمَنُّونَها الأباطيلَ، وأنفُسُهم تخادِعهم حيث تُمَنِّيهم ذلك أيضاً فكأنها محاورةٌ بين اثنين، ويكون هذا قريباً من قول الآخر[3]:

١٧٥ ـ لم تَدْرِ ما لا ولستَ قائلَها   عُمْرَكَ ما عِشْت آخرَ الأبدِ
ولم تُؤامِرْ نَفْسَيْكَ مُمْتَرِياً   فيها وفي أختِها ولم تَكَدِ

وقال آخرُ[4]:

١٧٦ ـ يؤامِرُ نَفْسَيْهِ وفي العيشِ فُسْحَةٌ   أَيَسْتَوْقِعُ الذُّوبانَ أَمْ لا يَطورُها

وقوله «إلا أنفسَهم»: «إلا» في الأصل حَرف استثناءٍ، وأنفسَهم مفعول به، وهذا الاستثناء مفرغٌ، وهو عبارةٌ عما افْتَقَر فيه ما قبلَ «إلا» لِما بعدها، ألا ترى أن «يُخادعون» يَفْتَقِرُ إلى مفعولٍ، ومثلُه: «ما قام إلا زيدٌ» فقام يفتقر إلى فاعلٍ، والتامُّ بخلافِه، أي: ما لم يَفْتَقِرْ فيه ما قبلَ «إلَّا» لِما بعدها، نحو: قام القومُ إلا زيداً، وضربْتُ القوم إلا بكراً، فقام قد أخذ فاعلَه، وضرْبتُ أخذ مفعولَه، وشرطُ الاستثناء المفرغ أن يكونَ بعد نفيٍ أو شِبْهِهِ كالاستفهام والنفي. وأمَّا قولُهم: «قرأتُ إلا يومَ كذا» فالمعنى على نفيٍ مؤول تقديره:

---

(١) يعنون بهذا المصطلح نافعاً قارىء المدينة، وابن كثير قارىء مكة. وتقدمت ترجمتهما.
(٢) انظر: السبعة ١٣٩؛ الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٢٤.
(٣) لم أهتد إلى قائلها، وهما في الحجة ١/ ٢٣٨؛ وتفسير ابن عطية ١/ ١٥٩؛ والبحر ١/ ٥٧. وسقطت «لا» من الأصل فيضطرب عروضياً.
(٤) البيت لرجل من فزارة، وهو في الحجة ١/ ٢٣٨؛ والبحر ١/ ٥٧؛ وابن عطية ١/ ١٦٠. والذؤبان: الأعداء. لا يطورها: لا يحوم حولها.

ما تركْتُ القراءة إلا يومَ كذا، ومثلُه: «ويأبـى الله إلا أن يُتِمَّ نورَه»[1]، «وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين»[2]، وللاستثناء أحكامٌ كثيرة تأتي مفصلةً في غضون الكتاب إن شاء الله تعالى.

وقُرِىء[3]: «وما يُخْدَعون» مبنياً للمفعول، وتخريجُها على أنَّ الأصلَ وما يُخْدَعون إلا عن أنفسِهم، فلمّا حُذِف الحرف انتصبَ على حدِّ[4]:

١٧٧ ـ تَمُـرُّون الديـار ولـم تَعُـوجـوا ....

و «يُخَدِّعون»[5]، مِنْ خَدَّع مشدداً، و «يَخَدِّعون»[6] بفتح الياء والتشديد والأصل: يَخْتَدِعون فأدغم.

«وما يَشْعرون» هذه الجملةُ الفعليةُ، يُحتمل ألَّا يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعراب، لأنها استئنافٌ، وأن يكونَ لهامحلٌّ وهو النصبُ على الحال من فاعل «يَخْدعون»، والمعنى: وما يَرْجِع وبالُ خِداعِهم إلا على أنفسِهم غيرَ شاعِرين بذلك. ومفعولُ «يَشْعُرون» محذوفٌ للعلم به، تقديرُه: وما يشعرون أنَّ وبالَ خداعِهم راجعٌ على أنفسِهم، أو اطِّلاعِ اللهِ عليهَم، والأحسنُ ألَّا يُقَدَّرَ له مفعولٌ لأنَّ الغرضَ نفيُ الشعورِ عنهم البتةَ من غير نظرٍ إلى مُتَعَلَّقِهِ. والأولُ يُسَمَّى حذفَ الاختصارِ، ومعناه حَذْفُ الشيءِ لدليلٍ، والثاني يُسَمَّى حذفَ الاقتصار، وهو حَذْفُ الشيءِ لا لدليلٍ.

---

(١) الآية ٣٢ من التوبة.
(٢) الآية ٤٥ من البقرة.
(٣) قراءة الجارود بن أبي سبرة وعبدالسلام بن شداد. انظر: القرطبي ١/١٩٦؛ البحر ١/٥٧.
(٤) تقدم برقم ١٤٨.
(٥) قراءة قتادة ومورق العجلي. انظر: ابن عطية ١/١٥٨؛ البحر ١/٥٧.
(٦) ذكرها في البحر ١/٥٧ من دون نسبة.

والشعورُ: إدراكُ الشيء من وجهٍ يَدِقُّ ويَخْفى، مشتقٌّ من الشَّعْرِ لدقَّته، وقيل: هو الإدراك بالحاسَّة مشتقٌّ من الشِّعار، وهو ثوبٌ يَلي الجسدَ، ومنه مشاعرُ الإنسانِ أي حواسُّه الخمسُ التي يَشْعُرُ بها.

آ. (١٠) **قولُه تعالى: ﴿في قلوبهم مرضٌ﴾**: الآية. الجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدمٌ واجبُ التقديمِ لِما تَقَدَّم ذِكْرُه في قوله: «وعلى أبصارهم غِشاوةٌ»[١]. والمشهورُ تحريك الراءِ مِنْ «مَرَض»، ورَوى الأصمعي[٢] عن أبي عمرو سكونَها[٣]، وهما لغتان في مصدر مَرِضَ يَمْرَض. والمرضُ: الفتورُ، وقيل: الفساد، ويُطلق على الظلمة، وأنشدوا[٤]:

١٧٨ ـ في ليلةٍ مَرِضَتْ من كلِّ ناحيةٍ فما يُحَسُّ بها نَجمٌ ولا قَمَرُ

أي لظلمتها، ويجوزُ أن يكونَ أراد بمَرِضَتْ فَسَدت، ثم بيَّن جهةَ الفسادِ بالظلمةِ.

وقوله: «فَزَادَهُم الله مرضاً»: هذه جملةٌ فعليةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الاسميةِ قبلها، مُتَسَبِّبَةٌ عنها، بمعنى أنَّ سبب الزيادة حصولُ المرضِ في قلوبهم، إذ المرادُ بالمرض هنا الغِلُّ والحَسَد / لظهور دين الله تعالى. [١٥/أ] و «زاد» يستعمل لازماً ومتعدياً لاثنين ثانيهما غيرُ الأول كأعطى وكسا، فيجوز حذفُ معمولَيْه وأحدِهما اختصاراً واقتصاراً، تقول: زاد المال، فهذا لازمٌ، وزِدْتُ زيداً خيراً، ومنه «وزِدْناهم هدى»[٥]، «فزادهم الله مرضاً»[٦] «وزدتُ

(١) الآية ٧ من سورة البقرة.

(٢) عبدالملك بن قريب، إمام اللغة، روى عن نافع والكسائي، وروى عنه الحارثي توفي سنة ٢١٥. انظر: الطبقات لابن الجزري ١/٤٧٠؛ البغية ٢/١١٢.

(٣) انظر: البحر ١/٥٨؛ الشواذ ٢.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٥٣.

(٥) الآية ١٣ من الكهف.

(٦) الآية ١٠ من البقرة.

زيداً» ولا تذكر ما زِدْتَه، وزدْتُ مالاً، ولا تذكر مَنْ زِدْتَه «وألفُ «زاد» منقلبةٌ عن ياء لقولهم: يزيدُ.

«ولهم عذابٌ أليم» نظير قوله تعالى: «ولهم عذابٌ عظيم»[1] وقد تقدَّم. وأليم هنا بمعنى بمعنى مُؤْلِم، كقوله[2]:

١٧٩ ـ ونَرْفَعُ مِنْ صدورِ شَمَرْدَلاتٍ يَصُكُّ وجوهَها وَهَجٌ أليمُ

ويُجمع على فُعَلاء كشريف وشُرَفَاء، وأَفْعال مثل: شريف وأَشْراف، ويجوزُ أن يكونَ فعيل هنا للمبالغة مُحَوَّلاً من فَعِل بكسرِ العين، وعلى هذا يكون نسبةُ الألم إلى العذاب مجازاً، لأن الألم حَلَّ بمَنْ وَقَعَ به العذابُ لا بالعذاب، فهو نظيرُ قولهم: شِعْرٌ شاعِرٌ.

و «بما كانوا يَكْذِبون» متعلِّقٌ بالاستقرارِ المقَّدرِ في «لهم» أي: استقر لهم عذابٌ أليم بسبب تكذيبهم. و «ما» يجوزُ أَنْ تَكونَ مصدريةً أي بكونِهم يكذبون وهذا على القول بأنَّ لـ«كان» مصدراً، وهو الصحيحُ عند بعضهم للتصريح به في قول الشاعر[3]:

١٨٠ ـ ببَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليكَ يَسيرُ

فقد صَرَّح بالكون. ولا جائزٌ أن يكونَ مصدرَ كان التامةِ لنصبه [الخبر][4] بعدها، وهو: «إياه»، على أن للنظر في هذا البيتِ مجالاً ليسَ هذا موضعَه. وعلى القول بأن لها مصدراً لا يجوز التصريحُ به معها، لا تقول:

---

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٧٧؛ والأضداد ٨٤؛ وتفسير القرطبي ١/١٩٨. والشمردلات: الإبل الطوال، نرفع: نستحثها في السير، والوهج: الحر الشديد.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ١/٢٣١؛ وابن عقيل ١/٢٣٤؛ والهمع ١/١١٤؛ والدرر ١/٨٣.

(٤) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.

«كان زيد قائماً كوناً»، قالوا: لأن الخبرَ كالعوضِ من المصدر، ولا يُجْمع بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه، وحينئذٍ فلا حاجةَ إلى ضميرٍ عائدٍ على «ما» لأنها حرفٌ مصدريٌّ على الصحيح خلافاً للأخفش[1] وابنِ السراج[2] في جَعْلِ المصدريَّة اسماً. ويجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي، وحينئذ فلا بدَّ من تقديرِ عائدٍ أي: بالذي كانوا يكذِّبونه، وجاز حَذْفُ العائدِ لاستكمالِ الشروط[3]، وهو كونُه منصوباً متصلاً بفعلٍ، وليس ثَمَّ عائدٌ آخرُ. وزعم أبو البقاء أنَّ كونَ ما موصولةً اسمية هو الأظهرُ[4]، قال: «لأن الهاء المقدرةَ عائدةٌ على «الذي» لا على المصدرِ» وهذا الذي قاله غيرُ لازمٍ، إذ لقائلٍ أن يقولَ: لا نُسَلِّم أنه لا بدَّ من هاءٍ مقدرة، حتى يلزمَ جَعْلُ «ما» اسميةً، بل مَنْ قرأ «يَكْذِبون» مخففاً فهو عنده غيرُ متعَدٍّ لمفعولٍ، ومَنْ قرأه مشدَّداً فالمفعولُ محذوفٌ لِفَهْم المعنى أي: بما كانُوا يُكَذِّبون الرسولَ والقرآنَ، أو يكون المشددُ بمعنى المخَفَّف. وقرأ الكوفيون[5]: «يَكْذِبون» بالفتح والتخفيفِ، والباقون بالضمِّ والتشديدِ[6].

ويُكَذِّبون مضارع كَذَّب بالتشديد، وله معانٍ كثيرة[7]: الرَّمْيُ بكذا[8]، ومنه الآيةُ الكريمةُ، والتعديةُ نحو: فَرَّحْتُ زيداً، والتكثير نحو: قَطَّعْتُ

---

(١) لم يظهر هذا التقدير للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

(٢) الأصول لابن السراج ١/١٦١.

(٣) انظر: ابن يعيش ٣/١٥٢؛ شرح الكافية ٢/٤٢.

(٤) الذي في كتابه «الإملاء» كونها هنا مصدرية ١/١٩؛ وقد يكون هذا رأياً له في كتاب آخر، أو نسخة ثانية من كتابه الإملاء.

(٥) يعنون بهذا المصطلح عاصمًا وحمزة والكسائي، وعاصم بن بهدلة شيخ الإقراء بالكوفة أحد القراء السبعة، وروى عنه حفص وأبو بكر، توفي سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٤٦؛ وقد تقدمت ترجمة حمزة والكسائي.

(٦) انظر: السبعة ١٤١؛ والكشف لمكي ١/٢٢٧؛ والبحر ١/٦٠.

(٧) انظر: الممتع ١٨٨.

(٨) قوله: «الرمي بكذا» غير واضح في الأصل.

الأثواب، والجَعْلُ على صفة نحو: قطَّرْتُه أي: جعلته مُقَطَّرا، ومنه[1]:

١٨١ ـ قد عَلِمَتْ سَلْمى وجاراتُها مَا قَطَّر الفارسَ إلا أنا

والتسميةُ نحو: فَسَّقْتُه أي سَمَّيْتُه فاسقاً، والدعاءُ له نحو: سَقَّيْتُه أي قلت له: سَقاكَ الله، أو الدعاءُ عليه نحو: عَقَّرْته، أي: قلت له: عَقْراً لك، والإقامة على شيء نحو: مَرَّضْتُه، والإزالة نحو: قَذَّيْتُ عينَه أي أزلْتُ قَذاها، والتوجُّه نحو: شَرَّق وغَرَّب، أي: تَوَجَّه نحو الشرق والغرب، واختصارُ الحكاية نحو: أَمَّن قال: آمين، وموافقة تَفَعَّل وفَعَل مخففًّا نحو: ولَّى بمعنى تَوَلَّى، وقَدَّر بمعنى قَدَر، والإغناء عن تَفَعَّل وفَعَل مخففاً نحو: حَمَّر أي تكلَّم بلغة حميرٍ، قالوا: «مَنْ دَخَل ظَفارِ حَمَّر» وعَرَّد في القتال[2] هو بمعنى عَرِد مخففاً، وإن لم يُلْفَظْ به.

و«الكـذب» اختلف الناسُ فيه، فقائلٌ: هو الإخبار عن الشيء بغيرِ ما هو عليه ذهناً وخارجاً، وقيل: بغير ما هو عليهِ في الخارجِ سواءً وافق اعتقادَ المتكلم أم لا. وقيل: الإخبارُ عنه بغيرِ اعتقادِ المتكلِّم سَواءً وافق ما في الخارج أم لا، والصدقُ نقيضُه، وليس هذا موضعَ ترجيحٍ.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿وإذا قِيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض﴾**: الآية. «إذا» ظرفُ زمنٍ مستقبل ويلزمُها معنى الشرطِ غالباً، ولا تكونُ إلا في الأمرِ المحقق أو المرجَّحِ وقوعُه فلذلك لم تَجْزم إلا في شعر لمخالفتِها أدواتِ الشَرط، فإنها للأمر المحتمل، ومن الجزم قولُه[3]:

١٨٢ ـ تَرفعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في سيبويه ١/٣٧٩؛ واللسان: **قطر**؛ وابن يعيش ٣/١٠١، وقطر: صرع.

(٢) عرد: هرب.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٢١٦؛ والكتاب ١/٤٣٤؛ وابن يعيش ٧/٤٧.

وقال آخر[1]:

١٨٣ ـ واستَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنى وإذا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فتَجَمَّلِ

وقول الآخر[2]:

١٨٤ ـ إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وصلُها خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَارِبِ

فقوله: «فَنُضارِبِ» مجزومٌ لعطفِه على محلِّ قوله «كان وصلُها». وقال الفرزدق[3]:

١٨٥ ـ فقام أبو ليلى إليه ابنُ ظَالمٍ وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ

وقد تكونُ للزمنِ الماضي كـ«إذ»، كما قد تكون إذْ للمستقبل كـ«إذا»، وتكون للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذٍ باقيةٌ على زمانيتها أو صارَتْ / ظرفَ مكانٍ [١٥/ب] أو حرفاً؟ ثلاثةُ أقوال، أصحُّها الأولُ استصحاباً للحالِ، وهل تتصرَّف أم لا؟[4] الظاهرُ عدمُ تَصَرُّفِها، واستدلَّ مَنْ زعم تصرُّفها بقوله تعالى في قراءة مَنْ قرأ: «إذا وَقَعَتِ الواقعَةُ، ليس لوَقْعتها كاذبةٌ، خافضةً رافعةً إذا رُجَّتِ الأرضُ رَجّاً»[5] بنصب «خافضةً رافعةً»، فَجَعَلَ «إذا» الأولى مبتدأ والثانيةَ خبرَها، التقديرُ: وَقْتُ وقوعِ الواقعة وقتُ رَجِّ الأرض، وبقوله: «حتى إذا جاؤُوها»[6] «حتى إذا كُنْتم»[7]، فجعلَ «حتى» حرفَ جر و«إذا» مجرورةً بها،

---

(١) البيت لعبدقيس بن خفاف، وهو في الأصمعيات ٢٣٠؛ والمفضليات ٣٨٥؛ والخزانة ٢/١٧٦؛ والدرر ١/١٧٣. والخصاصة: الفقر وضيق العيش.

(٢) البيت لشهم بن مرة أو الأخنس بن شهاب، وهو في المفضليات ٢٠٧ برواية الذين نضارب؛ والكتاب ١/٤٣٤؛ والحماسة الشجرية ١/١٨٦؛ وأمالي الشجري ١/٣٣٣.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٨/٢٣٤؛ والخزانة ٣/١٨٥.

(٤) انظر هذه المسألة في المغني ١/٩٨.

(٥) الآية ١ ـ ٤ من الواقعة، وهي قراءة الحسن وعيسى الثقفي. انظر: القرطبي ١٧/١٩٦.

(٦) الآية ٧١ من الزمر.

(٧) الآية ٢٢ من يونس.

وسيأتي تحقيقُ ذلك في مواضِعِه. ولا تُضافُ إلا إلى الجملِ الفعليةِ خلافاً للأخفش.

وقولُه تعالى: «قيل» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ، وأصلُه: قُوِلَ كضُرِبَ فاستُثْقِلت الكسرةُ على الواو، فَنُقِلَت إلى القافِ بعد سَلْبِ حركتِها، فَسَكَنَتَ الواوُ بعد كسرةٍ فقُلِبت ياءً، وهذه أفصحُ اللغاتِ، وفيه لغةٌ ثانية وهي الإشمامُ، والإشمامُ عبارةٌ عن جَعْلِ الضمةِ بين الضم والكسرِ، ولغةٌ ثالثةٌ وهي إخلاصُ الضم، نحو: قُوْلَ وبُوعَ، قال الشاعر[1]:

١٨٦ ـ ليت وهل يَنْفَع شيئاً ليتُ ليت شباباً بُوْعَ فاشتريْتُ

وقال آخر[2]:

١٨٧ ـ حُوكَتْ على نِيْرَيْنِ إذ تُحاكُ تَخْتَبِطَ الشَّوْكَ ولا تُشَاكُ

وقال الأخفش[3]: «ويجوزُ «قُيْل» بضم القافِ والياءُ» يعني مع الياء لا أنَّ الياءَ تضمُّ أيضاً. وتجيءُ هذه اللغاتُ الثلاثُ في اختار وانقاد ورَدَّ وحَبَّ ونحوها، فتقول: اختير بالكسرِ والإشمامِ واختُور، وكذلك انقيد وانقُود ورُدَّ ورِدَّ، وأنشدوا[4]:

١٨٨ ـ وما حِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبا حُلَمائِنا ولا قائِلُ المعروفِ فينا يُعنَّفُ

---

(١) البيت في ملحق ديوان رؤبة ١/٢٠٦؛ وابن يعيش ٧/٧٠؛ والهمع ١/٢٤٨؛ والدرر ١/٢٠٦.

(٢) البيت منسوب لرؤبة وليس في ديوانه، والأشموني ٢/٦٣؛ والمسالك ١/٣٨٧؛ والعيني ٢/٥٢٦؛ والهمع ٢/١٢٥؛ والدرر ٢/٢٢٣. وحوكت: نسجت، لا تشاك: لا يدخل فيها الشوك. يصف حِلةً مُحْكمة النسج.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٤١.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٥٥؛ والكتاب ٢/٢٦٠؛ والمحتسب ١/٣٤٦ يقول: حلماؤنا وُقُرٌ في مجالسهم لا يُحِلُّون حُباهم خِفةً وجهلاً على مَنْ جهل عليهم.

بكسر حاء «حِلٌّ» وقرىء: «ولو رِدُّوا»[1] بكسر الراء، والقاعدةُ فيما لم يُسَمَّ فاعلُه أن يُضَمَّ أولُ الفعلِ مطلقاً، فإن كان ماضياً كُسِر ما قبلَ آخرِه لفظاً نحو: ضُرِب أو تقديراً نحو: قِيلَ واخْتِير، وإن كان مضارعاً فُتح لفظاً نحو يُضْرَبُ أو تقديراً نحو: يُقال ويُختار، وقد يُضَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افتُتح بتاءِ مطاوعةٍ نحو تُدُحْرِج الحجرُ، وثالثُه إن افتُتح بهمزةِ وصل نحو: انطُلِق بزيدٍ.

واعلم أن شرطَ جوازِ اللغاتِ الثلاث في قيل وغيض ونحوِهما ألاَّ يُلْبِسَ، فإن ألْبس عُمِل بمقتضى عَدمِ اللَّبْس، هكذا قال بعضُهم، وإن كان سيبويه قد أطلق جوازَ ذلك[2]، وأشمَّ الكسائي: قيل[3]، وغيض[4] وجيء[5]، وحيل[6] بينهم، وسيق[7] الذين، وسيىء[8] بهم، وسيئت[9] وجوهُ، وافقه هشام[10] في الجميع، وابنُ ذكوان في «حيل» وما بعدها، ونافع في «سيىء» و«سيئَتْ» والباقون بإخلاصِ الكسرِ في الجميع. والإشمامُ[11] له معانٍ أربعةٌ في اصطلاح القرَّاء سيأتي ذلكَ في «يوسف» إن شاء الله تعالى عند «ما لك لاَ تأْمَنَّا»[12] فإنه أليقُ به.

(١) الآية ٢٨ من الأنعام، وهي قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب والأعمش. انظر: البحر ٤/١٠٤.
(٢) الكتاب ٢/٢٦٠ ـ ٢/٣٦٠.
(٣) الآية ١١ من البقرة.
(٤) الآية ٤٤ من هود.
(٥) الآية ٦٩ من الزمر.
(٦) الآية ٥٤ من سبأ.
(٧) الآية ٧١ من الزمر.
(٨) الآية ٧٧ من هود.
(٩) الآية ٢٧ من الملك. وانظر: السبعة ١٤١ والكشف لمكي ٢/٢٢٩؛ والبحر ١/٦١.
(١٠) هشام بن عمار الدمشقي، أخذ عن أيوب بن تميم وروى عنه القاسم بن سلام، توفي سنة ٢٤٥. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٤٧٣؛ وطبقات القراء ٢/٣٥٤.
(١١) انظر بحثاً مفصلاً في الإشمام: الكشف ١/١٢٨.
(١٢) الآية ١١ من يوسف.

و «لهم» جارٌّ ومجرور متعلِّق بقيل، واللامُ للتبليغ، و «لا» حرفُ نهي تَجْزِمُ فعلاً واحداً، «تُفْسِدوا» مجزومٌ بها، علامةُ جَزْمِه حذفُ النون لأنه من الأمثلةِ الخمسةِ، و «في الأرضِ» متعلِّقٌ به، والقائمُ مقامَ الفاعل هو الجملةُ من قوله «لا تُفْسِدوا» لأنه هو المقولُ في المعنى، واختاره أبو القاسم الزمخشري[1]، والتقديرُ: وإذا قيل لهم هذا الكلامُ أو هذا اللفظُ، فهو من باب الإسنادِ اللفظي. وقيل[2]: القائمُ مقام الفاعلِ مضمرٌ تقديرُه: وإذا قيل لهم [قولٌ] هو، ويُفَسِّر هذا المضمَر سياقُ الكلامِ كما فسَّره في قوله: «حتى توارَتْ بالحجابِ»[3] والمعنى: «وإذا قيل لهم قولٌ سَديدٌ» فَأُضْمِر هذا القولُ الموصوفُ، وجاءَتِ الجملةُ بعده مفسرةً فلا موضعَ لها من الإعراب، قال: «فإذا أَمْكَنَ الإسنادُ المعنويُّ لم يُعْدَل إلى اللفظي، وقد أمكن ذلك بما تقدَّم» وهذا القولُ سبقه إليه أبو البقاء[4] فإنه قال: «والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعل مصدرٌ وهو القولُ وأُضْمر لأنَّ الجملة بعده تفسِّره[5]، ولا يجوزُ أن يكونَ «لا تُفْسِدوا» قائماً مقامَ الفاعلِ لأنَّ الجملة لا تكون فاعلةً فلا تقومُ مقامَ الفاعل». انتهى. وقد تقدَّم جوابُ ذلك مِنْ أنَّ المعنى: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، ولا يجوزُ أن يكونَ «لهم» قائماً مقامَ الفاعلِ إلا في رأي الكوفيين والأخفشِ[6]، إذ يجوزُ عندهم إقامةُ غيرِ المفعولِ به مع وجودِه. وتلخَّص مِنْ هذا أنَّ جملةَ قوله: «لا تُفْسدوا» في محلِّ رفعٍ على قولِ الزمخشري، ولا محلَّ لها على قول أبي البقاء ومَنْ تبعه. والجملةُ من قوله: «قيل» وما في حَيِّزه في محلِّ خَفْض

---

(١) الكشاف ١/١٨١.
(٢) القائل أبو حيان في البحر ١/٦٤.
(٣) الآية ٣٢ من سورة ص، والشاهد إضمار فاعل «توارتْ» وهو الشمس لدلالة الحال.
(٤) الاملاء ١/١٨، أي: أبو البقاء سبق أبا حيان.
(٥) والتقدير: وإذا قيل لهم قَوْلٌ هو لا تفسدوا.
(٦) لم يظهر هذا الإعراب للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

بإضافةِ الظرفِ إليه. والعاملُ في «إذا» جوابُها عند الجمهور وهو «قالوا»، والتقدير: قالوا إنما نحن مصلحون وقتَ القائل لهم لا تُفْسِدوا، وقال بعضهم[1]: «الذي نختاره أنَّ الجملةَ / التي بعدَها وتليها ناصبةٌ لها، وأنَّ [١٦/أ] ما بعدها ليس في محلٍّ خفض بالإضافةِ لأنها أداةُ شرط، فحكمُها حكمُ الظروفِ التي يُجازى بها، فكما أنك إذا قلتَ: «متى تقمْ أقمْ» كان «متى» منصوباً بفعلِ الشرط فكذلك «إذا». قال هذا القائل: «والذي يُفْسد مذهبَ الجمهور جوازُ قولِك: «إذا قمت فعمروٌ قائمٌ»، ووقوعُ «إذا» الفجائية جواباً لها، وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يَعْمل ما بعدهما فيما قبلهما. وهو اعتراضٌ ظاهر.

وقوله: «إنما نحن مصلحون» «إنَّ» حرفٌ مكفوفٌ بـ«ما» الزائدة عن العمل[2]، ولذلك تليها الجملةُ مطلقاً، وهي تفيدُ الحصرَ عند بعضِهم. وأَبْعَدَ مَنْ زعم أن «إنما» مركبة من «إنَّ» التي للإثبات و«ما» التي للنفي، وأنَّ بالتركيب حدث معنًى يفيد الحصرَ. واعلم أنَّ «إنَّ» وأخواتِها إذا ولِيَتْها «ما» الزائدةُ بَطَلَ عملُها وذهب اختصاصُها بالأسماء كما مرَّ، إلا «ليت» فإنه يجوُز فيها الوجهان سماعاً، وأنشدوا قولَ النابغة[3]:

١٨٩ ــ قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتِنا ونصفُهُ فَقَدِ

برفع «الحمام» ونصبه، فأمَّا إعمالُها فلبقاءِ اختصاصِها، وأمَّا إهمالُها فلحَمْلِها على أخواتها، على أنه قد رُوي عن سيبويه[4] في البيت أنها معملةٌ

---

(١) القائل أبو حيان في البحر ١/٦٤.

(٢) الأصل: العامل وهو سهو.

(٣) ديوانه ١٦؛ والخصائص ٢/٤٦٠؛ والمقرب ١/١١٠؛ والخزانة ٤/٢٩٧؛ وشواهد المغني ٧٥؛ والدرر ١/١٢١. وفقد: حسب.

(٤) الكتاب ١/٢٨٢.

على رواية الرفع أيضاً بأن تَجْعل «ما» موصولةً بمعنى الذي، كالتي في قوله تعالى: «إنما صَنعوا كيدُ ساحرٍ»[١] و«هذا» خبرُ مبتدأ محذوف هو العائدُ، و«الحَمام» نعتٌ لـ«هذا» و«لنا» خبر لليت[٢]، وحُذِف العائدُ وإنْ لم تَطُلْ الصلةُ، والتقدير: ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ كائنٌ لنا، وهذا أَوْلى من أن يُدَّعَى إهمالُها، لأن المقتضَى للإعمال ـ وهو الاختصاصُ ـ باقٍ. وزعم بعضُهم أن «ما» الزائدةَ إذا اتصلت بإنَّ وأخواتِها جاز الإعمالُ في الجميع.

و«نحن» مبتدأ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ للمتكلم، ومن معه، أو المعظِّمِ نفسه، و«مصلحون» خبرُه، والجملةُ في محلِّ نصبٍ لأنها محكيةٌ بقالوا. والجملة الشرطيةُ وهي قولُه: «وإذا قيلَ لهم» عطفٌ على صلة مَنْ، وهي «يقـولُ»، أي: ومن الناس مَنْ يقول، ومن الناس مَنْ إذا قيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرض قالوا:. وقيل: يجوز أَنْ تكونَ مستـأْنفـةً، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لها من الإعرابِ لما تقدم، ولكنها جزءُ كلامٍ على القولِ الأول وكلامٌ مستقل على القول الثاني، وأجازَ الزمخشري[٣] وأبو البقاء[٤] أن تكون معطوفةً على «يَكْذِبُون» الواقع خبراً لـ«كانوا»، فيكونَ محلُّها النصبَ. وردَّ بعضُهم عليهما بأنَّ هذا الذي أجازاه على أحدِ وَجْهَي «ما» مِنْ قوله «بما كانوا يَكْذِبُون» خطأٌ، وهو أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، إذ لا عائدَ فيها يعود على «ما» الموصولةِ، وكذلك إذا جُعِلت مصدريةً فإنها تفتقرُ إلى العائـد عند الأخفش وابن السراج[٦]. والجوابُ عن هذا أنهما لا يُجيزان ذلك إلا وهما

---

(١) الآية ٦٩ من سورة طه.
(٢) الأصل: «لان» وهو سهو، لأن الحديث عن بيت النابغة.
(٣) الكشاف ١/١٧٩.
(٤) ليس في إملاء أبي البقاء إشارة إلى ذلك.
(٥) وهو أبو حيان في البحر: ١/٦٣.
(٦) لأنهما يرون اسمية «ما» المصدرية. انظر: الأصول لابن السراج ١/١٦١.

يعتقدان أن «ما» موصولةٌ حرفية[1]، وأمّا مذهبُ الأخفش وابن السراجِ فلا يلزمهما القولُ به، ولكنه يُشْكِل على أبي البقاء وحدَه فإنه يستضعف كونَ «ما» مصدريةً كما تقدم.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾**: الآية. «ألا» حرف تنبيه واستفتاح[2]، وليست مركبةً مِنْ همزةِ الاستفهام ولا[3] النافيةِ، بل هي بسيطةٌ، ولكنها لفظٌ مشتركٌ بين التنبيه والاستفتاح، فتدخلُ على الجملة اسميةً كانت أو فعلية، وبين العَرْض والتخصيص، فتختصُّ بالأفعال لفظاً أو تقديراً، وتكون النافيةَ للجنس دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهام، ولها أحكامٌ تقدَّم بعضها عند قوله «لا ريبَ فيه»[4]، وتكونُ للتمني فتجري مَجْرى «ليت» في بعض أحكامِها. وأجاز بعضُهم أن تكون جواباً بمعنى بلى، يقول القائل: لم يقم زيدٌ، فتقول: ألا، بمعنى بلى قد قام، وهو غريب[5].

و «إنهم» «إنَّ» واسمُها، و «هم» تَحْتمل ثلاثةَ أوجه، أحدها: أن تكون تأكيداً لاسم «إنَّ» لأنَّ الضميرَ المنفصلَ المرفوعَ يجوز أن يؤكَّد به جميعُ ضروبِ الضميرِ المتصلِ، وأن تكون فصلاً، وأن تكونَ مبتدأ و«المفسدون» خبره، وهما[6] خبرٌ لـ «إنَّ»، وعلى القولَيْن الأَوَّلَيْن يكونُ «المفسدون» وحدَه خبراً لإنَّ. وجيء في هذه الجملة بضروبٍ من التأكيد، منها: الاستفتاحُ والتنبيه والتأكيدُ بإنَّ وبالإتيانِ بالتأكيدِ أو الفصلِ بالضميرِ وبالتعريفِ في الخبر مبالغةً في الردِّ عليهم فيما ادَّعَوه من قولهم: إنما نحن مصلحون، لأنهم أَخْرجوا الجوابَ جملةً

---

(١) أي مصدرية.

(٢) انظر في أحكام ألا: المغنى ٧٧؛ الرصف ٧٨.

(٣) في الأصل: «ما» وهو سهو.

(٤) الآية ٢ من البقرة.

(٥) انظر: رصف المباني ٧٩، فقد نص عليها وحكم على شذوذها.

(٦) أي :جملة هم المفسدون خبر لإنهم، وقوله: «هما» الأصل: «على» وهو سهو.

اسمية مؤكَّدة بإنما، لِيَدُلُّوا بذلك على ثبوتِ الوصفِ لهم فردَّ الله عليهم بأبلَغَ وآكدَ مِمَّا ادَّعوه.

قوله تعالى: «ولكن لا يَشْعرون» الواوُ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلها و«لكن» معناها الاستدراكُ، وهو معنًى لا يفارقها، وتكون / عاطفةً في [١٦/ب] المفردات، ولا تكون إلا بين ضِدَّيْن أو نقيضَيْن، وفي الخلافين خلافٌ، نحو: «ما قام زيدٌ لكن خرج بكر»، واستدلَّ بعضُهم على ذلك بقولِ طرفة[(١)]:

١٩٠ ـ ولستُ بحَلاَّلِ التِّلاعِ لِبَيْتِهِ ... ولكن متى يَسْترفدِ القومُ أَرْفِدِ

فقوله: «متى يسترفدِ القوم أرفدِ» ليس ضداً ولا نقيضاً لما قبله، ولكنه خلافُه. قال بعضهم: وهذا لا دليلَ فيه على المُدَّعَى، لأنَّ قولَه: «لستُ بحلاَّل التِّلاعِ لبيته» كنايةٌ عن نفي البخلِ أي: لا أَحُلُّ التلاعَ لأجلِ البخلِ، وقوله: «متى يسترفد القوم أرفد» كنايةٌ عن الكرم، فكأنه قال: لست بخيلاً ولكن كريماً، فهي هنا واقعةٌ بين ضِدَّيْنِ. ولا تعملُ مخفَّفةً خلافاً ليونس[(٢)]، ولها أحكامٌ كثيرة.

ومعنى الاستدراكِ في هذه الآيةِ يحتاجُ إلى فَضْلِ تأمُّلٍ ونَظَر، وذلك أنهم لَمَّا نُهوا عن اتخاذِ مثلِ ما كانوا يتعاطَوْنه من الإفساد فقابلوا ذلك بأنهم مصلحون في ذلك، وأخبر تعالى بأنهم هم المفسدون، كانوا حقيقين بأن يَعْلَموا أن ذلك كما أخبر تعالى وأنهم لا يَدَّعُون أنهم مصلحون، فاستدرك عليهم هذا المعنى الذي فاتَهم من عدمِ الشعورِ بذلك، ومثلُه قولك: «زيدٌ جاهلٌ ولكن لا يعلم»، وذلك أنه من حيث اتصف بالجهل، وصار الجهلُ وصفاً قائماً به كان ينبغي أن يَعْلَمَ بهذا الوصفِ من نفسه، لأن الإنسانَ ينبغي

---

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٢٨؛ وسيبويه ١/٤٤٢؛ والخزانة ٣/٦٥٠.

(٢) يونس بن حبيب، روى عن أبي عمرو، وروى عنه الجرمي، توفي سنة ١٨٢ وله: النوادر والأمثال. انظر: البلغة ٢٩٥؛ البغية ٢/٣٦٥.

له أن يعلم ما اشتملَتْ عليه نفسُه من الصفاتِ فاستدركْتَ عليه أن هذا الوصفَ القائمَ به لا يعلمه مبالغةً في جَهْله.

ومفعول «يَشْعرون» محذوف: إمَّا حذفَ اختصار، أي: لا يشعرون بأنهم مفسدون، وإمَّا حذفَ اقتصار، وهو الأحسنُ، أي ليس لهم شعورٌ البتة.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم: آمنوا﴾**: الكلامُ عليها كالكلامِ على نظيرتِها قبلها. وآمِنُوا فعل وفاعل والجملةُ في محلٍّ رفع لقيامها مقامَ الفاعلِ على ما تقدَّم في «وإذا قيل لهم: لا تُفْسِـدوا»[١]، والأقوالُ المتقدمة هناك تعودُ هنا فلا حاجة لذِكْرِها.

والكافُ في قوله «كما آمَنَ الناسُ» في محلِّ نصبٍ. وأكثرُ المُعْرِبينَ يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمانِ الناس، وكذلك يقولون في: «سِرْ عليه حثيثاً»، أي سيراً حثيثاً، وهذا ليس من مذهب سيبويه[٢]، إنما مذهبُه في هذا ونحوِه أن يكونَ منصوباً على الحالِ من المصدرِ المضمرِ المفهومِ من الفعلِ المتقدمِ.

وإنما أَحْوَجَ سيبويهِ إلى ذلك أنَّ حَذْفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ مُقامَه لا يجوز إلا في مواضعَ محصورةٍ[٣]، ليس هذا منها، وتلك المواضعُ أن تكونَ الصفةُ خاصةً بالموصوفِ، نحو: مررت بكاتبٍ، أو واقعةً خبراً نحو: زيد قائم، أو حالاً نحو: جاء زيدٌ راكباً، أو صفةً لظرف نحو: جلستُ قريباً منك، أو مستعمَلةً استعمالَ الأسماء، وهذا يُحْفَظُ ولا يقاس عليه، نحو: الأَبطح والأَبْرق، وما عدا هذه المواضعَ لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوف، ألا ترى أن

---

(١) الآية ١١ من البقرة.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

(٣) الكتاب ١/١١٦.

سيبويه منع: «ألا ماءَ ولو باردا»، وإنْ تقدَّم ما يدل على الموصوف، وأجاز: ألا ماءَ ولو بارداً لأنه نَصْبٌ على الحال(1).

و «ما» مصدريةٌ في محلِّ جر بالكاف، و «آمَنَ الناسُ» صلتُها(2). واعلم أن «ما» المصدريةَ تُوصَلُ بالماضي أو المضارعِ المتصرِّف، وقد شَذَّ وصلُها بغيرِ المتصرِّف في قوله(3):

١٩١ ــ .... بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ

وهل تُوصل بالجمل الاسمية؟ خلافٌ، واستُدِلَّ على جوازه، بقوله(4):

١٩٢ ــ واصِلْ خليلَكَ ما التواصلُ مُمْكِنٌ ... فــلأَنْتَ أو هُو عن قليلٍ ذاهبُ

وقول الآخر(5):

١٩٣ ــ أحلامُكم لِسَقامِ الجَهْلِ شافيةٌ ... كما دماؤُكُمْ تَشْفي من الكَلَبِ

وقول الآخر(6):

١٩٤ ــ فإنَّ الحُمْرَ من شـرِّ المَطايـا ... كما الحَبِطاتُ شَرُّ بني تميمِ

إلا أنَّ ذلك يكثُر فيها إذا أَفْهَمَتِ الزمانَ كقوله: «واصلْ خليلَكَ.

---

(1) الذي منعه سيبويه وقوع الصفة مواقع الأسماء، فقال في ١/ ٦ «لو قلت: ألا بارداً كان ضعيفاً ولم يكن في حسن ألا ماء بارداً» وقال في ١/ ١١٦: «الصفة لا تقع مـواقع الأسماء، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: «ألا ماء ولو بارداً».

(2) في الأصل: «صفتها» وهو سهو لأن «ما» المصدرية تحتاج إلى صلة وليس إلى صفة.

(3) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/ ٦٧؛ والعيني ١/ ٤٢٢.

(4) لم أقف عليه.

(5) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو في ديوانه ١/ ٨١؛ والهمع ١/ ٨١؛ والدرر ١/ ٥٤.

(6) البيت لـزياد الأعجم، وهـو في أمالي الشجـري ٢/ ٢٣٥؛ والأشمـوني ٢/ ٢٣١؛ وابن عقيل ٢/ ٢٢١.

البيت. وأجاز الزمخشري(١) وأبو البقاء(٢) أن تكونَ «ما» كافةً للكاف عن العمل، مثلُها في قولك: ربما قام زيد. ولا ضرورةَ تَدْعو إلى هذا، لأنَّ جَعْلَها مصدريةً مُبْقٍ للكافِ على ما عُهِدَ لها من العملِ بخلافِ جَعْلِها كافةً. والألفُ واللامُ في «الناس» تحتملُ أن تكونَ جنسيةً أو عهديةً. والهمزةُ في «أنؤمن» للإنكار أو الاستهزاءِ، ومحلُّ «أنؤمن» النصبُ بـ «قالوا».

وقوله: «كما آمن السُّفَهاء»: القولُ في الكافِ و«ما» كالقول فيهما فيما تقدَّم، والألفُ في السفهاء تحتمل أن تكونَ للجنسِ أو للعهدِ، وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلها للغلَبَةِ كالعَيُّوق(٣)، لأنه لم يَغْلِبْ هذا الوصفُ عليهم، بحيث إذا قيل السفهاءُ فُهِمَ منهم ناسٌ مخصوصون، كما يُفْهم من العيُّوق / كوكب [١٧/أ] مخصوص.

والسَّفَهُ: الخِفَّةُ، تقول: «ثوبٌ سفيه» أي خفيفُ النَّسْج. وقوله: ألا إنهم هم السفهاءُ ولكن لا يعلمون» كقوله فيما تقدَّم: «ألا إنهم هم المفسدون ولكنْ لا يشعرون»(٤) فلا حاجة إلى إعادتِه. ومعنى الاستدراكِ كمعناه فيما تقدَّم، إلا أنه قال هناك: «لا يشعرون»، لأن المثبتَ لهم هناكَ هو الإِفسادُ، وهو ممَّا يُدْرَكُ بأدنى تأمُّلٍ لأنه من المحسوسات التي لا تحتاج إلى فكرٍ كبير، فَنَفَى عنهم ما يُدْرَكُ بالمشاعرِ وهي الحواسُّ مبالغةً في تَجْهيلهم وهو أنَ الشعور الذي قد ثَبَتَ للبهائم منفيٌّ عنهم، والمُثْبَتُ هنا هو السَّفَهُ والمُصَدَّرُ به هو الأمرُ بالإيمان وذلك ممَّا يَحتاج إلى إمعان فكرٍ ونظرٍ تامٍ

---

(١) الكشاف ١/١٨٢.

(٢) عبارة أبي البقاء في الاملاء ١/١٩: «الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف» ولعل نصه المقتبس من كتاب آخر أو نسخة أخرى من الاملاء.

(٣) نجم كبير قرب الثريا والدبران، زعموا أن نجم الدبران يطلب الثريا، ولكن هذا النجم يعوقه عن إدراكها.

(٤) الآية ١٢ من البقرة.

يُفْضي إلى الإيمانِ والتصديقِ، ولم يَقَعْ منهم المأمورُ به وهو الإيمانُ، فناسَبَ ذلك نفيَ العلمِ عنهم. ووجهٌ ثان وهو أن السَّفَه هو خِفَّةُ العقل والجهلُ بالأمور، قال السمَوْءَل[1]:

١٩٥ ــ نخـافُ أَنْ تَسْفَـهَ أَحـلامُنـا فنجهلَ الجهلَ مـع الجاهـلِ

والعلْم نقيضُ الجهلِ فقابلَه بقولِه: لا يَعْلمون، لأنَّ عدمَ العلمِ بالشيءِ جهلٌ به.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿وإذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا آمنَّا﴾**: «إذا» منصوب بقالوا الذي هو جوابٌ لها، وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك[2]، و «لَقُوا» فعلٌ وفاعل، والجملةُ في محلِّ خفض بإضافةِ الظرفِ إليها. وأصل لَقُوا: لَقِيُوا بوزن شَرِبوا، فاسْتُثْقِلتِ الضمةُ على الياء التي هي لام الكلمة، فحُذِفَتِ الضمةُ فالتقى ساكنان: لامُ الكلمة وواوُ الجمع، ولا يمكن تحريكُ أحدهما، فَحُذِف الأول وهو الياء، وقُلِبت الكسرةُ التي على القاف ضمةً لتجانِسَ واوَ الضمير، فوزن «لَقُوا»: فَعُوا، وهذه قاعدةٌ مطردةٌ[3] نحو: خَشُوا وحَيُوا[4].

وقد سُمع في مصدر «لَقي» أربعة عشر وزناً: لُقْياً ولِقْيَةً بكسر الفاء وسكون العين، ولِقاء ولِقاءة [ولَقاءة][5] بفتحها أيضاً مع المدِّ في الثلاثة، ولَقَى ولُقَى بفتح القافِ وضمها، ولُقْيا بضم الفاء وسكون العين ولِقِيًا بكسرهما والتشديد، ولُقِيًّا بضم الفاء وكسر العين مع التشديد، ولُقْياناً ولِقْيانا بضم الفاء وكسرها، ولِقْيانة بكسر الفاء خاصةً، وتِلْقاء.

---

(١) البيت في البحر المحيط ٦٨/١.

(٢) انظر: الورقة ١٥ ب.

(٣) انظر: الممتع ٥٢٩.

(٤) انظر: الصحاح: حيي.

(٥) سقط سهواً من الأصل.

و «الذين آمنوا» مفعولٌ به، و «قالوا» جوابُ «إذا»، و «آمنّا» في محلِّ نَصْبٍ بالقول.

قوله تعالى: «وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا» تقدَّم نظيرُه، والأكثرُ في «خلا» أن يتعدَّى بالباء، وقد يتعدَّى بإلى، وإنما تعدَّى في هذه الآية بإلى لمعنى بديعٍ[1]، وهو أنه إذا تعدَّى بالباء احتمل معنيين أحدهما: الانفرادُ، والثاني: السخرية والاستهزاءُ، تقول: «خَلَوْتُ به» أي سَخِرْتُ منه، وإذا تعدَّى بإلى كان نصَّاً في الانفرادِ فقط، أو تقول: ضُمِّن خَلا معنى صَرَف فتعدَّى بإلى، والمعنى: صَرفوا خَلاهم إلى شياطينهم، أو تضمَّن معنى ذهبوا وانصرفوا فيكون كقول الفرزدق[2]:

١٩٦ ـ ألم تراني قالِباً مِجنِّي قد قَتَل اللهُ زياداً عنِّي

أي: صرفه بالقتل، وقيل: هي هنا بمعنى مع، كقوله: «ولا تأكُلوا أموالَهم إلى أموالكم»[3]. وقيل: هي بمعنى الباء، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين، وأمَّا البصريون فلا يجيزون التَجوُّز في الحروف لضَعْفِها. وقيل: المعنى وإذا خَلَوا من المؤمنين إلى شياطينهم، فـ«إلى» على بابِها، قلت: وتقديرُ «مِن المؤمنين» لا يجعلُها على بابِها إلاَّ بالتضمينِ المتقدِّم.

والأصل في خَلَوْا: خَلَوُوْا، فَقُلِبَتِ الواوُ الأولى التي هي لامُ الكلمة ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها، فبقِيَتْ ساكنةً، وبعدَها واوُ الضميرِ ساكنةٌ، فالتقى ساكنان، فحُذِف أوَّلُهما وهو الألفُ، وبَقِيَتِ الفتحةُ دالَّةً عليها.

(١) انظر: البحر ١/٦٨.

(٢) ديوانه ٨٨١؛ المحتسب ١/٥٢؛ الخصائص ٢/٣١٠؛ الأشموني ٢/٩٥.

(٣) الآية ٢ من النساء.

و «شياطِينهم» جمعُ شيطان جمعَ تكسيرٍ، وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقه[(١)] فوزن شياطين: إمَّا فعاليـل أو فعالين على حَسَب القَـوْلينِ المتقدِّمَيْنِ في الاستعاذة. والفصيح في «شياطين» وبابِه أن يُعْرَبَ بالحركاتِ لأنه جمـعُ تكسيرٍ، وفيه لُغَيَّةٌ رديئةٌ، وهي إجراؤه إجراءَ الجمعِ المذكر السالم، سُمع منهم: «لفـلانٍ بستانٌ حـولَه بسـاتون»، وقُـرىء شاذاً: «ومَـا تَنَـزَّلَتْ بـه الشَياطون»[(٢)].

قوله تعالى: «قالوا: إنَّا معكم» إنَّ واسمُها و«معكم» خبرُها، والأصل في إنَّا: إنَّنا، كقوله تعالى: «إنَّنا سَمِعْنَا مُنادياً»[(٣)]، وإنما حُذِفَتْ إحدى نوني «إنَّ» لَمَّا اتصلت بنونِ نا، تخفيفاً، وقال أبو البقاء[(٤)]: «حُذِفَتِ النونُ الوسطى على القول الصحيح كما حُـذِفَتْ في «إنَّ» إذا خُفِّفَتْ.

و «مع» ظرفٌ والضميرُ بعده في محلِّ خفض بإضافتِه إليهِ وهو الخبرُ كما تقدَّم، فيتعلَّقُ بمحذوف، وهو ظرفُ مكانٍ، وفَهْمُ الظرفيةِ منه قَلِقٌ. قالوا: لأنه [١٧/ب] يَدُلُّ على الصحبةِ، ومِنْ لازمِ الصحبةِ / الظرفيةُ، وأمَّا كونُه ظرفَ مكانٍ فلأنه مُخْبرٌ به عن الجثث نحو: «زيدٌ معك»، ولو كان ظرف زمانٍ لم يَجُـزْ فيه ذلك[(٥)]. واعلَم أنَّ «مع»[(٦)] لا يجوزُ تسكينُ عينِها إلا في شعر كقوله[(٧)]:

١٩٧ ـ وريشي مِنْكُمُ وهَـوايَ مَعْكُمْ   وإنْ كـانَتْ زيـارتُكم لِمـامـا

---

(١) انظر: الورقة ٢ ب.

(٢) الآية ٢١٠ الشعراء، قراءة الحسن وابن السميفع والأعمش. انظر: فتح القـدير ١١٩/٤.

(٣) الآية ١٩٣ من آل عمران.

(٤) الإملاء ٢٠/١.

(٥) إلا إذا أفاد كقولهم: الليلةَ الهلال، الرطب شهري ربيع. انظر: ابن عقيل ١٨٥/١.

(٦) انظر في أحكام مع: المغني ٣٧٠؛ الرصف ٣٢٨.

(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٠٦؛ ونسبه سيبويه ٤٥/٢ إلى الراعي؛ وهو في أمالي الشجري ٢٤٥/١؛ وابن يعيش ١٢٨/٢؛ والعيني ٤٣٢/٣؛ والأشموني ٢٥٦/٢.

وهي حينئذٍ على ظرفِيتها خلافاً لِمَنْ زَعَم أنَّها حينئذٍ حرفُ جرٍّ، وإنْ كان النحاس[1] ادَّعَى الإجماع في ذلك، وهي من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ، وقد تُقْطَعُ لفظاً فتنتصب حالاً غالِباً، تقولُ: جاء الزيدان معاً أي مصطحِبَيْنِ، وقد تقع خبراً، قال الشاعر[2]:

١٩٨ ـ حَنَنْتَ إلى رَيَّا ونفسُك باعَدَتْ مَزارَكَ مِنْ رَيَّا وشَعْبَاكُما مَعَا

فَشْعباكما مبتدأ، و«معاً» خبرُه، على أنه يُحتمل أن يكونَ الخبرُ محذوفاً، و«معا» حالاً. واختلفوا في «مع» حالَ قَطْعِها عن الإضافة: هل هي من باب المقصور نحو: عصا ورحا، أو المنقوص نحو: يد ودم؟ قولان، الأولُ قولُ يونسَ والأخفشِ، والثاني قولُ الخليل وسيبويه، وتظهر فائدة ذلك إذا سَمَّيْنا به فعلى الأول تقول: جاءني معاً ورأيت معاً ومررت بمعاً، وعلى الثاني: جاءني معٌ ورأيت معاً ومررت بمعٍ كيَدٍ، ولا دليلَ على القولِ الأولِ في قوله: «وشَعْباكما معاً» لأنَّ معاً منصوبٌ على الظرفِ النائبِ عن الخَبر، نحو: «زيدٌ عندَك» وفيها كلامٌ أطولُ من هذا، تَرَكْتُه إيثاراً للاختصارِ.

قوله: «إنما نحن مستهزئون» كقوله: «إنما نحن مُصْلحون»[3]، وهذه الجملةُ الظاهرُ أنها لا محلَّ لها من الإعرابِ لاستئنافِها إذ هي جوابٌ لرؤسائِهم، كأنهم لمَّا قالوا لهم: «إنَّا معكم» توجَّه عليهم سؤالٌ منهم، وهو فما بالُكم مع المؤمنين تُظاهِرونهم على دينهم؟ فأجابوهم بِهذه الجملةِ، وقيل: محلُّها النصب، لأنها بدلٌ من قوله تعالى: «إنَّا معكم». وقياسُ تخفيفِ همزةِ «مستهزئون» ونحوِه أن تُجْعَلَ بينَ بينَ، أي بين الهمزةِ والحرفِ الذي

---

(١) عبارته في إعراب القرآن ١/١٤٠ «ومن أسكن العين جعل مع حرفاً» ولم يذكر الإجماع.

(٢) البيت للصمة بن عبدالله، وهو في الحماسة ٢/٣؛ وأمالي القالي ١/١٩٠؛ والعيني ٣/٤٣١. والشعب: الحيّ.

(٣) الآية ١١ من البقرة.

منه حركتُها وهو الواو، وهو رأيُ سيبويه[1]، ومذهبُ الأخفش[2] قَلْبُها ياءً محضةً. وقد وَقَف حمزةُ على «مستهزئون» و«فمالئون»[3] ونحوِهما بحَذْفِ صورة الهمزة إتْباعاً لرسمِ المصحفِ[4].

آ. (١٥) **قولُه تعالى: ﴿اللهُ يَسْتهزِىءُ بهم﴾**: «اللهُ» رفعٌ بالابتداء و«يَسْتَهْزِىء» جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خبرِه، و«بهم» متعلقٌ به، ولا محلَّ لهذه الجملة لاستئنافِها، «ويَمُدُّهم» في محلِّ رفع أيضاً لعطفِه على الخبر وهو يستهزىء، و«يَعْمَهُوْن» في محلِّ الحالِ مِن المفعولِ في «يَمُدُّهم» أو من الضميرِ في «طغيانهم» وجاءت الحالُ من المضافِ إليه لأنَّ المضـاف مصدرٌ. و«في طغيانهم» يَحتَمِل أن يتعلَّقَ بيَمُدُّهم أو بيَعْمَهون، وقُدِّم عليه، إلا إذا جُعِل «يَعْمَهون» حالاً من الضميرِ في «طُغْيانهم» فلا يتعلَّق به حينئذ لفسادِ المعنى.

وقد مَنَع أبو البقاء[5] أن يكونَ «في طُغْيانهم» و«يَعْمَهون» حالَيْن من الضميرِ في«يَمُدُّهُمْ»، مُعَلِّلاً ذلك بأنَّ العاملَ الواحدَ لا يعملُ في حالين، وهذا على رأي مَنْ مَنَعَ مِنْ ذلك، وأمَّا مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحالِ مع عدمِ تعدُّدِ صاحبِها فيُجيز ذلك؛ إلَّا أنَّه في هذه الآية ينبغي أن يَمْنَعَ ذلك لا لِما ذكره أبو البقاء، بل لأنَّ المعنى يأبـى جَعْلَ هذا الجارِّ والمجرورِ حالاً، إذ المعنى مُنْصَبٌّ على أنه متعلِّقٌ بأحدِ الفعلينِ، أعني يَمُدُّهُمْ أو يَعْمَهُونَ، لا بمحذوفٍ على أنه حالٌ.

---

(١) الكتاب ٢/١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٤٤.

(٣) الآية ٦٦ من الصافات: فمالئون منها البطون.

(٤) انظر: انظر: السبعة ١٤٢؛ والبحر ١/٦٩. وقال ابن مجاهد: «بغير همز، وكأنه يريد الهمز يشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل ولا يُضْبَطُ إلا باللفظ».

(٥) الإملاء ١/٢٠.

والمشهورُ فتحُ الياءِ من«يَمُـدُّهم»، وقُرِىء شاذاً[1] بِضمِّها، فقيل: الثلاثي والرباعي بِمعنى واحدٍ، تقول: مَدَّة وأَمَدَّه بكذا، وقيل: مَدَّه إذا زاده من جنسه، وأَمَدَّه إذا زادَه من غير جنسِه، وقيل: مَدَّه في الشرِّ، كقوله تعالى: «ونَمُدُّ له من العذابِ مَدَّاً»[2]، وَأَمَدَّه في الخير، كقوله: «ويُمْـدِدْكُمْ بأموال وبنينَ»[3]، «وَأَمْدَدْناهم بفاكهةٍ ولحمٍ»[4]، «أَنْ يُمِدَّكم ربُّكم بثلاثةِ آلاف»[5]، إلا أنه يُعَكِّر على هذين الفرقين أنه قرىء: «وإخوانُهم يَمُدُّونهم في الغَيِّ»[6] باللغتين، ويمكن أن يُجابَ عنه بما ذكره الفارسي في توجيهِ ضَمِّ الياء أنه بمنزلةِ قولِهِ تعالى: «فَبَشِّرْهم بعذاب»[7] «فسَنُيَسِّـرُه للعُسْرى»[8]، يعني أبو علي ـ رحمه الله تعالى ـ بذلك أنه على سبيل التهكم.

وقال الزمخشري[9]: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ زعمت أنه من المَدَدِ دون المَدِّ في العُمْرِ والإملاءِ والإمهالِ؟ قلت: كفاكَ دليلاً على ذلك قراءةُ ابنِ كثير وابنِ محيصن[10]: «ويُمِدُّهم» وقراءةُ نافعٍ: «وإخوانُهم يُمِدُّونهم» على أنَّ الذي بمعنى أمهله إنما هو «مَدَّ له» باللام كأَمْلى له».

---

(١) نسبها الزمخشري ١٨٨/١ إلى ابن كثير وابن محيصن. وانظر: الشواذ ٢.
(٢) الآية ٧٩ من مريم.
(٣) الآية ١٢ من نوح.
(٤) الآية ٢٢ من الطور.
(٥) الآية ١٢٤ من آل عمران.
(٦) الآية ٢٠٣ من الأعراف. وقراءة نافع بضم الياء. انظر: الكشف ٤٨٧/١؛ والكشاف ١٨٨/١.
(٧) الآية ٢١ من آل عمران.
(٨) الآية ١٠ من الليل.
(٩) الكشاف ١٨٨/١.
(١٠) محمد بن عبدالرحمن، مقرىء أهل مكة مع ابن كثير، قرأ على ابن مجاهد، له اختيار في القراءة، توفي سنة ١٢٣. انظر: طبقات القراء ١٦٧/٢؛ مراتب النحويين ٢٥.

والاستهزاءُ لغةً: السُّخْرِيةُ واللعبُ، يقال: هَزِئ به، واستَهْزَأ قال[1]:

١٩٩ ـ قد هَزِئَتْ مني أمُّ طَيْسَلَهْ قالَتْ: أراه مُعْدِماً لا مالَ لَهْ

وقيل: أصلُه الانتقامُ، وأنشدَ[2]:

٢٠٠ ـ قد استهْزَؤوا منا بألفَيْ مُدَجَّجٍ سَراتُهُمُ وَسْطَ الصَّحاصِحِ جُثَّمُ

فعلى هذا القولِ الثاني نسبةُ الاستهزاءِ إليه تعالى على ظاهرِها، وأمَّا على القولِ الأولِ فلا بُدَّ من تأويل ذلك. فقيل: المعنى يُجازيهم على استهزائهم، فَسَمَّى العقوبةَ باسم الذنبِ / ليزدوجَ الكلامُ، ومنه: «وجَزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلُها»[3]، «فَمَن اعتدَى عليكم فاعتدوا عليه»[4]. وقال عمروابن كلثوم[5]: [١٨/أ]

٢٠١ ـ ألا لا يَجْهَلَنْ أَحدٌ علينا فَنَجْهَلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلينا

وأصلُ المَدَدِ: الزيادةُ. والطغيانُ: مصدر طَغَى يَطْغَى طِغْياناً وطُغْياناً بكسر الطاء وضمِّها، ولامُ طغى قيل: ياءٌ وقيل: واو، يقال: طَغَيْتُ وطغَوْتُ، وأصلُ المادة مجاوَزَةُ الحَدِّ ومنه: طَغَى الماءُ. والعَمَهُ: التردُّدُ والتحيُّر، وهو قريبٌ من العَمَى، إلا أن بينهما عموماً وخصوصاً، لأن العَمَى يُطلق على ذهاب ضوء العين وعلى الخطأ في الرأي، والعَمَهُ لا يُطلق إلا على الخطأ في الرأي، يقال: عَمِهَ يَعْمَهُ عَمَهاً وَعَمَهاناً فهو عَمِهٌ وعامِهٌ.

---

(١) البيت لصخر الغيّ الهلالي، وهو في أمالي القالي ٢/٢٨٤؛ والقرطبي ١/٢٠٧.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٢٠٧. سراة القوم: شريفهم، والصَّحاصح: ج صحصح وهو الأرض ليس بها شيء، والجاثم: اللازم مكانه لا يبرح.
(٣) الآية ٤٠ من الشورى.
(٤) الآية ١٩٤ من البقرة.
(٥) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٤٢٤.

آ. (١٦) قولُه تعالى: ﴿أولئك الذين اشْتَرَوُا الضلالَةَ بالهدى﴾:

«أولئك» رفعٌ بالابتداءِ والذين وصلتُه خبرُه، وقولُه تعالى: «فما رَبِحَتْ تجارتُهم» هذه الجملةُ عطفٌ على الجملةِ الواقعةِ صلةً، وهي «اشْتَرَوْا» وزعم بَعضُهم أنها خبرُ المبتدأ، وأنَّ الفاءَ دَخَلَتْ في الخَبرِ لِما تَضَمَّنه الموصولُ من معنى الشرط[١]، وجعل ذلك نظيرَ قوله: «الذين يُنفقون أموالَهم»[٢] ثم قال: «فَلَهُمْ أجرُهم» وهذا وَهْمٌ، لأنَّ الذين اشتروا ليس مبتدأ حتى يُدَّعَى دخولُ الفاءِ في خبره، بل هو خبرٌ عن «أولئك» كما تقدَّم. فإنْ قيل: يكونُ الموصولُ مبتدأً ثانياً فتكونُ الفاءُ دَخَلَتْ في خبره فالجوابُ أنه يلزم مِن ذلك عدمُ الربطِ بين المبتدأ والجملة الواقعةِ خبراً عنه، وأيضاً فإنَّ الصلَةَ ماضيةٌ معنى. فإنْ قيل: يكونُ «الذين» بدلاً من «أولئك» فالجوابُ أنه يصير الموصولُ مخصوصاً لإِبداله من مخصوصٍ، والصلة أيضاً ماضيةٌ. فإن قيل: يكونُ «الذين» صفةً لأولئك ويصيرُ نظيرَ قولك: «الرجلُ الذي يأتيني فله درهمٌ» فالجوابُ: أنه مردودٌ بما رُدَّ به السؤالُ الثاني، وبأنه لا يجوز أن يكونَ وصفاً له لأنه أعرفُ منه فبانَ فسادُ هذا القول.

والمشهورُ ضَمُّ واو «اشتروا» لالتقاءِ الساكنين، وإنما ضُمَّتْ تشبيهاً بتاءِ الفاعل. وقيل: للفرقِ بين واوِ الجمع والواوِ الأصليةِ نحو: لو استطعنا. وقيل: لأن الضمة هنا أخفُّ من الكسرةِ لأنها من جنسِ الواو. وقيل حُرِّكَتْ بحركة الياءِ المحذوفةِ، فإنَّ الأصلَ اشْتَرَيُوا كما سيأتي. وقيل: هي للجمع فهي مثل: نحن. وقُرِىءِ بكسرِها[٣] على أصلِ التقاء الساكنين، وبفتحِها: لأنه أخفُّ. وأجاز الكسائي همزَها تشبيهاً لها بأَدْؤُر وأَثْؤُب وهو ضعيف، لأن

---

(١) انظر مناقشة أبي حيان لهذا الرأي: البحر ١/٧٢.

(٢) الآية ٢٧٤ من البقرة.

(٣) قرأ ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بالكسر، وقرأ قعنب أبو السَّمَّال العدوي بالفتح. انظر: البحر ١/٧١؛ وابن عطية ١/١٧٦؛ القرطبي ١/٢١٠.

ضمَّها غيرُ لازمٍ، وقال أبو البقاء[1]: «ومِنهم مَنْ يَخْتَلِسُها، فيحذِفُها لالتقاءِ الساكنين وهو ضعيفٌ جداً؛ لأن قبلها فتحةً والفتحةُ لا تَدُلُّ عليها».

وأصل اشْتَرَوا: اشْتَرَيُوا، فتحرُكت الياءُ وانفتح ما قبلها، فقُلِبَتْ ألفاً، ثم حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين، وبَقِيَتِ الفتحةُ دالَّةً عليها، وقيل: بل حُذِفَت الضمة من الياءِ فَسَكَنَتْ، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَت الياءُ لالتقائِهما. فإن قيل: فواوُ الجمع قد حُرِّكَت فينبغي أن يعودَ السـاكنُ المحذوفُ، فالجوابُ أن هذه الحركةَ عارضةٌ، فهو في حكمِ الساكنِ، ولم يجيءْ ذلك إلا في ضرورةِ شعرٍ، أنشد الكسائي[2]:

٢٠٢ ـ يـا صَبـاحِ لَمْ تنـامِ العَشِيَّا

فأعاد الألفَ لمَّا حُرِّكَتِ الميمُ حَركةً عارضةً.

و «الضلالَةَ» مفعولُه، و «بالهدى» متعلِّق بـ«اشتروا»، والباءُ هنا للعِوض وهي تدخلُ على المتروكِ أبداً. فأمَّا قولُه تعالى: «فَلْيقاتِلْ في سبيل الله الذين يَشْرُون الحياةَ الـدنيا بـالآخرة»[3] فـإنَّ ظاهـرَه أنَّ الآخرة هي المـأخوذةُ لا المتروكةُ[4]، فالجوابُ ما قاله الزمخشري[5] ـ رحمه الله تعالى ـ من أن المرادَ بالمُشْترين المُبْطِئُون وُعِظُوا بأَنْ يُغَيِّروا ما بهم من النفاقِ ويُخْلِصوا الإيمانَ بالله تعالى ورسولِه ويجاهدوا في الله حَقَّ الجهادِ، فحينئذ إنما دخلتِ الباءُ على المتروكِ.

---

(١) الإملاء ١/٢٠.

(٢) لم أقف عليه، وهو من المديد بعد إشباع الحاء.

(٣) الآية ٧٤ من سورة النساء.

(٤) أي لأن ظاهر الآية الثناء عليهم، فكيف تَدْخلُ الباء على الآخرة مع أنها تدخل على المتروك.

(٥) الكشاف ١/٥٤٢.

والشراءُ هنا مجازٌ عن الاستبدالِ بمعنى أنهم لَمَّا تَركوا الهدى، وآثروا الضلالةَ، جُعِلوا بمنزلة المشترين لها بالهدى، ثُم رُشِّح هذا المجازُ بقولِه تعالى: «فما رَبِحَتْ تجارتُهم» فَأَسْنَدَ الربحَ إلى التجارةِ، والمعنى: فما ربحوا في تجارتهم، ونظيرُ هذا الترشيحِ قولُ الآخر[1]:

٢٠٣ ـ بكى الخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنكرَ جِلْدَه وَعجَّتْ عَجيجاً من جُذامَ المَطارِفُ

لمَّا أَسْنَدَ البكاءَ إلى الخَزِّ من أجل هذا الرجل ـ وهو رَوْحٌ ـ وإنكارِه لجِلْده مجازاً رشَّحه بقوله: «وعَجَّت المَطارِف من جُذام» أي: استغاثت الثياب من هذه القبيلة، وقولُ الآخر[2]:

٢٠٤ ـ وَلمَّا رأيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنُ دايةٍ وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جاشَ له صَدْري

لمَّا جَعَلَ النَّسْرَ عبارةً عن الشيب، وابنَ دايةَ وهو الغرابُ عبارةً / عن [١٨/ب] الشباب مجازاً رشَّحه بقوله: «وعَشَّشَ في وَكْريه»، وقولُ الآخر[3]:

٢٠٥ ـ فمـا أُمُّ السرُّدَيْنِ وإنْ أَدَلَّتْ بعـالمةٍ بـأخلاقِ الكـرامِ
إذا الشيطانُ قصَّع في قَفـاها تَنَفَّقْنـاه بـالـحَبْـلِ التُّؤامِ

لمَّا قال: «قَصَّع في قفاها» أي دخل من القاصعاء ـ وهي جُحْر من جُحْرة

---

(١) البيت لحميدة بنت النعمان بن بشير، وهو في الكتاب ٢/٢٥؛ والسمط ١٨٠؛ والمقتضب ٣/٣٦٤؛ والأغاني ٩/٢٢٩؛ والبحر ١/٧٢. والمطارف: ج مُطْرَف وهو ثوب معلم الطَّرَف، ورَوْح هو رَوْح بن زنباع. وجذام: قبيلة.

(٢) البيت لابن المعتز، وهو في ديوانه ٢/٤٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٩٤. والنسر هنا: الشيب، وابن داية: الغراب ويعني به الشباب، والوكران هنا: الرأس واللحية.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٤/٥١٣. قصَّع: دخل، والأصل: قصع اليربوع: إذا اتخذ جحره القاصعاء، والنافقاء: جحر آخر لليربوع، التؤام: المُحْكم المثنى. يقول: إذا أساءت الخلق استخرجناه بالحبل، واجتهدنا في إماطة ما يسوء من خلقها.

اليَرْبوع ـ رشَّحه بقوله: «تَنَفَّقْناه» أي: أخرجناه من النافِقاء، وهي أيضاً من جُحْرة اليربوع.

قوله تعالى: «وما كانوا مهتدين» هذه الجملةُ معطوفةٌ على قوله: «فما رَبِحَتْ تجارتهم»، والرِّبْحُ: الزيادةُ على رأس المال، والمهتدي: اسم فاعل من اهتدى، وافتعل هنا للمطاوعة، ولا يكونُ افْتَعَل للمطاوعة إلا من فِعْلٍ متعدٍ. وزعم بعضُهم[1] أنه يجيء من اللازم، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[2]:

٢٠٦ ـ حتى إذا اشْتَالَ سُهَيْلٌ في السَّحَرْ كشُعلةِ القابِس تَرْمي بالشَّرَرْ

قال: «فاشْتال افْتَعَل لمطاوعة «شَال» وهو لازمٌ»، وهذا وَهْمٌ من هذا القائل، لأن افتعلَ هنا ليس للمطاوعةِ، بل بمعنى فَعَل المجردِ.

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ الذي استوقدَ ناراً﴾**: «مثلُهم» مبتدأ و«كمثل»: جارٌّ ومجرور خبره، فيتعلَّقُ بمحذوف على قاعدةِ الباب، ولا مبالاة بخلافِ مَنْ يقول[3]: إن كافَ التشبيه لا تتعلَّق بشيء، والتقديرُ مَثَلُهم مستقر كمثل وأجاز أبو البقاء[4] وابنُ عطية[5] أن تكونَ الكافُ اسماً هي الخبرُ، ونظَّره بقول الشاعر[6]:

---

(١) انظر: البحر المحيط ١/٦٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في المنصف ١/٧٥، والممتع ١٩٣؛ والبحر ١/٦٣. واشتال: ارتفع، وسهيل: نجم، والقابس: طالب القبس.

(٣) وهو ابن عصفور. انظر: شرح الجمل ١/٤٨٢.

(٤) الإملاء ١/٢٠.

(٥) التفسير ١/١٧٨.

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦٣؛ والخصائص ٢/٣٦٨؛ وسر الصناعة ١/٢٨٣؛ وأمالي الشجري ٢/٢٢٩؛ واللسان: دنا، وابن يعيش ٨/٤٣؛ والخزانة ٤/١٣٢، والدرر ٢/٢٩. يقول: لا يَنْهى الظالم عن ظلمه إلا الطعنُ الذي تغيب فيه الفتل.

٢٠٧ ـ أَتَنْتَهُون ولن يَنْهَىٰ ذوي شَطَط كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُل

وهذا مذهبُ الأخفش: يُجيز أَنْ تكونَ الكافُ اسماً مطلقاً. وأمّا مذهب سيبويه[1] فلا يُجيز ذلك إلا في شعر، وأمَّا تنظيرُه بالبيتِ فليس كما قال، لأنَّا في البيت نضطُر إلى جَعْلِها اسماً لكونها فاعلةً، بخلاف الآية. والذي ينبغي أن يقال: إنَّ كافَ التشبيه لها ثلاثةُ أحوال: حالٌ يتعيَّن فيها أَنْ تكونَ اسماً، وهي ما إذا كانت فاعلةً أو مجرورةً بحرفٍ أو إضافةٍ. مثالُ الفاعل: «أتنتهون ولن يَنْهى» البيت، ومثالُ جَرِّها بحرفٍ قولُ امرىء القيس[2]:

٢٠٨ ـ وَرُحْنا بكابْنِ الماء يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيه العينُ طوراً وتَرْتقي

وقولُه[3]:

٢٠٩ ـ وَزَعْتُ بكـالهَـراوةِ أَعْـوَجِيٍّ إذا جَـرَت الريـاحُ لها وِثـابا

ومثالُ جَرِّها بالإضافة قولُه[4]:

٢١٠ ـ فَصُيِّروا مثلَ كعَصْفٍ مـأكولْ ....

وحالٌ يتعيَّن أن تكونَ فيها حرفاً، وهي: الواقعةُ صلةً، نحو: جاء الذي كزيدٍ، لأنَّ جَعْلَها اسماً يستلزمُ حَذْفَ عائدِ مبتدإٍ من غير طولِ الصلةِ،

---

(١) الكتاب ٢٠٣/١.

(٢) ديوانه ١٧٦؛ أمالي الشجري ٢٩٩/٢. وابن الماء هنا طائر شَبَّه به الفرس.

(٣) البيت لابن غادية السلمي، وهو في اللسان: ثوب، والمقرب ١٩٦/١. ووزعتُ: كففتُ، والهراوة: العصا التي شبَّه الحصان بها، وأعوجيّ: منسوب إلى أعوج وهو فحل.

(٤) البيت لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٨١، أو حميد الأرقط، وقبله:

وَلَـعِـبَـتْ طَـيـرٌ بِـهِـم أبـابـيـلْ

وهو في الكتاب ٢٠٣/١؛ والخزانة ٢٧٠/٤؛ والدرر ١٣٣/١. والعصف: ورق الزرع الذي يبقى بعد الحصاد، والأبابيل: الجماعات.

وهو ممتنعٌ عند البصريين، وحالٌ يجوز فيها الأمران وهي ما عدا ذلك نحو: زيد كعمرو. وأَبْعَدَ مَنْ زعم أنها زائدةٌ في الآية الكريمة[1]، أي: مَثَلُهم مِثْلُ الذي، ونظَّره بقوله: «فَصُيِّروا مثل كعصف» كأنه جعل المِثْل والمَثَل بمعنى واحدٍ، والوجهُ أَنَّ المَثَـلَ هنا بمعنى القصةِ، والتقديرُ: صفتُهم وقصتُهم كقصةِ المستوقِدِ فليست زائدةً على هذا التأويلِ، ولكن المَثَل بالفتح في الأصل بمعنى مِثْل ومثيل نحو: شِبْه وشَبَه وشَبيه. وقيل: بل هي في الأصل الصفـةُ، وأمَّا المَثَل في قوله: «ضَرَب مَثَلًا» فهو القولُ السائرُ الذي فيه غَرابةٌ من بعضِ الوجوهِ ولذلك حُوفظ على لفظِه فلم يُغَيَّرْ، فيقال لكلِّ مَنْ فَرَّط في أمرٍ عَسِرٍ تَدارُكُه: «الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبنَ»[2]، سواءٌ أكان المخاطب به مفرداً أم مثَنَّى أم مجموعاً أم مذكراً أم مؤنثاً، ليدلَّ بذلك على قَصْدٍ عليه.

و «الذي» في محلِّ خَفْضٍ بالإضافة، وهو موصولٌ للمفردِ المذكرِ، ولكن المرادَ به هنا جَمْعٌ، ولذلك رُوعي معناه في قوله: «ذهبَ اللَّـهُ بنورهم وتركهم» فأعاد الضمير عليه جمعاً، والأَوْلى أن يقال إن «الذي» وقع وصفاً لشيء يُفْهِم الجمعَ، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالةِ عليه، والتقديرُ: مَثَلهم كمَثَل الفريق الذي استوقد أو الجمعِ الذي استوقَدَ، ويكون قد رُوعي الوصفُ مرةً، فعادَ الضميرُ عليه مفرداً في قوله: «استوقد» و «حَوْلَه»، والموصوفُ أخرى فعاد الضميرُ عليهِ مجموعاً في قوله: «بنورِهم، وتركَهم».

ووهِم أبو البقاء[3] فَجَعَل هذه الآيةَ من باب ما حُذِفَتْ منـه النونُ

---

(١) انظر: مناقشة أبي حيان لهذا الزعم في البحر ١/٧٦.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٢٧٤.

(٣) الإملاء ١/٢٠.

تخفيفاً، وأن الأصلَ: الذين، ثم خُفِّف بالحذفِ، وكأنه جَعَلَه مثلَ قولِه تعالى في الآية الأخرى: «وخُضْتُم كالذي خاضوا»(١)، وقول الشاعر(٢):

٢١١ ـ وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

والأصل: كالذينَ خاضُوا، وإنَّ الذين حـانَتْ. وهذا وَهْمٌ فـاحش، لأنه لو كان من باب ما حُذِفَتْ منه النونُ لوجَبَ مطابقةُ الضميرِ جمعاً كما في قوله: «كالذي خاضوا» و«دماؤُهُمْ»، فلمَّا قال تعالى: «استوقد» بلفظ الإفراد تعيَّن أحدُ الأمرين المتقدِّمين: إمَّا جَعْلُه من باب وقوعِ المفردِ موقعَ الجمعِ لأن المرادَ به الجنسُ، أو أنه من باب ما وقع فيه صفةً لموصوف يُفْهِم الجَمْعَ.

وقال الزمخشري(٣) ما معناه: إنَّ هذه الآيةَ مثلُ قوله تعالى: «كالذي خاضوا»/، واعتلَّ لتسويغِ ذلك بأَمْرين: أحدُهما أنَّ «الذي» لمَّا كانَ وُصْلَةً [١٩/أ] لوصفِ المعارفِ ناسَبَ حَذْفَ بعضِه لاستطالتِـه، قال: «ولـذلك نَهَكُـوه بالحَذْفِ، فحذَفوا ياءَه ثم كَسْرَتَه ثم اقتصروا منه على اللامِ في أسماء الفاعِلِين والمفعولين». والأمرُ الثاني: أنَّ جَمْعَه ليس بمنزلةِ جَمْعِ غيرِه بالواو والنون، إنما ذلك علامةٌ لزيادةِ الدلالةِ، ألا ترىٰ أن سائرَ الموصولاتِ لَفظُ الجمعِ والمفردِ فيهنَّ سواءٌ. وهذا القولُ فيه نَظَرٌ(٤) مِنْ وجهين، أحدُهما: أنَّ قوله ظاهرٌ في جَعْلِ هذه الآيةِ من باب حَذْف نون «الذين»، وفيه ما تقدَّم من أنه كان ينبغي أن يطابقَ الضميرَ جَمْعاً كما في الآية الأخرىٰ التي نَظَّر بها. والوجهُ الثاني: أنه اعتقدَ كونَ أل الموصولةِ بقيةَ «الذي»، وليس كذلك، بل أل الموصولةُ اسمٌ موصولٌ مستقل، أي: غيرُ مأخوذٍ من شيءٍ، على أن الراجحَ

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) تقدم برقم ٧٦.

(٣) الكشاف ١/١٩٦.

(٤) انظر مناقشة أبي حيان للزمخشري: البحر ١/٧٧.

من جهةِ الدليلِ كونُ أل الموصولةِ حرفاً لا اسماً كما سيأتي. وليس لمرجِّحٍ أن يرجِّح قولَ الزمخشري بأنهم قالوا: إنَّ الميمَ في قولهم: «مُ الله» بقية ايمُن، فإذا انتهكوا ايمن بالحذف حتى صار على حرفٍ واحد فَأَوْلىٰ أن يقال بذلك فيما بقي على حرفين، لأن[1] أل زائدةً على ماهِيَّةِ «الذي» فيكونون قد حَذَفوا جميعَ الاسم، وتركوا ذلك الزائدَ عليه بخلاف ميم ايمُن، وأيضاً فإنَّ القولَ بأنّ الميمَ بقيةُ أيمُن قولٌ ضعيف مردودٌ يأباه قولُ الجمهور.

وفي «الذي» لغاتٌ[2]: أشهرُها ثبوتُ الياء ساكنةً. وقد تُشَدَّد مكسورةً مطلقاً، أو جاريةً بوجوهِ الإعرابِ، كقوله[3]:

٢١٢ ـ وليسَ المالُ فاعلَمْهُ بمالٍ ... وإنْ أرضاكَ إلا لِلَّذيِّ
يَنالُ به العَلاءَ ويَصْطَفيه ... لأقربِ أَقْربيه وللقَصِيِّ

فهذا يَحْتمل أنْ يكونَ مبنيّاً وأن يكونَ مُعْرباً، وقد تُحْذف[4] ساكناً ما قبلها، كقولِ الآخر[5]:

٢١٣ ـ فلم أَرَ بَيْتاً كان أكثرَ بهجةً ... مِنَ اللذْ به من آلِ عَزَّةَ عامرُ

أو مكسوراً، كقوله[6]:

٢١٤ ـ واللذِ لو شاء لكانَتْ بَرّاً ... أو جبلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرَّا

---

(١) هنا يبدأ بيان الفرق بين أل ومُ الله بعد أن عَرَضَ ما قد يكون ظاهرُه مع الزمخشري.
(٢) انظر في لغات الذي: الأزهية ٣٠١؛ وأمالي الشجري ٢/٣٠٤؛ ورصف المباني ٧٦.
(٣) لم أهتد إلى قائلها، وهما في أمالي الشجري ٢/٣٠٥؛ والإنصاف ٦٧٥؛ ورصف المباني ٧٦، واللسان: لذا؛ والخزانة ٢/٤٩٧؛ والدرر ٢/٥٥. والقصيّ: البعيد.
(٤) أي ياء الذي.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٦٧١؛ والدرر ١/٥٦. والعامر: المقيم في الدار.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٠٥؛ والإنصاف ٦٧٦؛ والخزانة ٢/٤٩٨؛ والهمع ١/٨٢؛ والدرر ١/٥٦. والمشمخرّ: المرتفع.

ومثلُ هذه اللغات في «التي» أيضاً، قال بعضُهم: «وقولُهم هذه لغاتٌ ليس جيداً لأنَّ هذه لم تَرِدْ إلا ضرورةً، فلا ينبغي أن تُسَمَّىٰ لغات».

واستوقَدَ استفْعَلَ بمعنى أَفْعَل، نحو: استجاب بمعنى أَجاب، وهو رأي الأخفش[١]، وعليه قولُ الشاعر[٢]:

٢١٥ ـ وداعٍ دعا يا مَنْ يُجيبُ إلى الندى فلم يَسْتَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ

أي: فلم يُجِبْه، وقيل: بل السينُ للطلب، ورُجِّحَ قولُ الأخفش بأنَّ كونَه للطلب يستدعي حَذفَ جملةٍ، ألا ترى أنَّ المعنى استدعَوْا ناراً فَأَوْقدوها، فلمَّا أضاءَتْ لأنَّ الإضاءةَ لا تَتَسَبَّبُ عن الطلبِ، إنما تُسَبَّبُ عن الإيقاد.

والفاء في «فلمَّا» للسبب. وقرأ ابن السَّمَيْفَع[٣]: «كمثل الذين» بلفظِ الجمع، «استوقد» بالإفراد، وهي مُشْكِلةٌ، وقد خَرَّجوها على أوجهٍ أضعفَ منها وهي التوهُّمُ، أي: كأنه نطق بمَنْ، إذ أعاد ضميرَ المفرد على الجمع كقولهم: «ضربني وضربتُ قومَك»، أي ضربني مَنْ[٤]، أو يعودُ على اسمِ فاعلٍ مفهومٍ من اسْتَوْقَد، والعائدُ على الموصولِ محذوفٌ، وإن لم يَكْمُلْ شرطُ الحذفِ، والتقدير: استوقدها مستوقدٌ لهم، وهذه القراءة تُقوِّي قولَ مَنْ يقولُ: إن أصلَ الذي: الذين، فَحُذِفَتِ النونُ.

و «لَمَّا» حرفُ وجوب لوجوب هذا مذهبُ سيبويه[٥]. وزعم الفارسي[٦]

(١) معاني القرآن ٤٨.
(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الأصمعيات ٩٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٣٠.
(٣) محمد بن عبدالرحمن اليماني، له اختيار في القراءة شاذ، قرأ على أبي حيوة وطاوس ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/١٦١، وانظر في هذه القراءة: البحر ١/٧٧.
(٤) مطلوب الأول عمدة لذا وجب الإضمار فيه، ولذلك قدَّر أن مطلوبَه مَنْ الموصولة.
(٥) الكتاب ٢/٣١٢ وعبارته: للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره.
(٦) الإيضاح العضدي ٣١٩.

وتبعه أبو البقاء[1] أنها ظرفٌ بمعنى حين، وأنَّ العاملَ فيها جوابُها، وقد رُدَّ عليه بأنها أُجيبت بـ «ما» النافية وإذا الفجائية، قال تعالى: «فلمَّا جاءهم نذيرٌ ما زادهم إلا نفوراً»[2]. وقال تعالى: «فلمَّا نجَّاهُمْ إلى البرِّ إذا هم يُشْركون»[3]، وما النافيةُ وإذا الفجائية لا يَعْمَلُ ما بعدهما فيما قبلهما فانتفى أَنْ تكونَ ظرفاً.

وتكون «لَمَّا» أيضاً جازمةً لفعلٍ واحد، ومعناها نفيُ الماضي المتصلِ بزمنِ الحال، ويجوزُ حَذْفُ مجزومها، قال الشاعر[4]:

٢١٦ ــ فجِئْتُ قبورَهم بَدْءاً ولَمَّا   فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

وتكونُ بمعنى إلا، قال تعالى: «وإنْ كلُّ ذلك لمَّا متاعُ الحياةِ الدنيا»[5] في قراءة مَنْ قرأه.

و «أضاء» يكونُ لازماً ومتعدياً، فإن كان متعدياً فـ «ما» مفعولٌ به، وهي موصولة، و «حولَه» ظرفُ مكانٍ ومخفوضٌ به، صلةٌ لها، ولا يَتَصرَّفُ، وبمعناه: حَوال، قال الشاعر[6]:

٢١٧ ــ وأنا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوالَكا   ....

(١) الإملاء ١/ ٢١.
(٢) الآية ٤٢ من فاطر.
(٣) الآية ٦٥ من العنكبوت.
(٤) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه، وهو في المغني ٣١٠؛ والهمع ٢/ ٥٧؛ والدرر ٢/ ٧٣.
(٥) الآية ٣٥ من الزخرف، وهي قراءة عاصم وحمزة. انظر: السبعة ٥٨٦.
(٦) منسوب لضب يخاطب ابنه وهو فيما تضعه العرب على ألسنة البهائم وقبله: أَهْدَموا بيتَك لا أبالكا. وهو في: سيبويه ١/ ١٧٦؛ والحيوان ٦/ ١٢٨؛ والكامل ٣٧٤؛ وأمالي الزجاجي ١٣٠. والدألى: المشية المتثاقلة.

ويُثنَّيان، قال عليه السلام: «اللهم حوالَيْنا»(١)، ويُجْمَعان على أَحْوال.

ويجوز أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً، و«حولَه» صفتُها، وإن كان لازماً فالفاعلُ ضميرُ النار أيضاً، و«ما» زائدةٌ، و«حوله» منصوبٌ على الظرفِ العاملُ فيهِ «أضاء». وأجاز الزمخشري(٢) أن تكون «ما» فاعلةً موصولةً أو نكرةً موصوفةً، وأُنِّثَ / الفِعلُ على المعنى، والتقدير: فلمَّا أضاءَتِ الجهةُ التي حولَه أو جهةٌ حولَه. وأجاز أبو البقاء(٣) فيها أيضاً أن تكونَ منصوبةً على الظرف، وهي حينئذٍ إمَّا بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، التقدير: فلمَّا أضاءت النارُ المكانَ الذي حوله أو مكاناً حوله، فإنه قال: «يُقال: ضاءَتِ النارُ وأَضاءَتْ بمعنًى، فعلَىٰ هذا تكون «ما» ظرفاً وفي «ما» ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أن تكونَ بمعنىٰ الذي. والثاني: هي نكرة موصوفةٌ أي: مكاناً حوله، والثالث: هي زائـدةٌ» انتهى. وفي عبارتِه بعضُ مناقشةٍ، فإنه بَعْدَ حُكْمِه على «ما» بأنَّها ظرفيةٌ كيف يجوزُ فيها والحالةُ هذه أن تكونَ زائدةً، وإنما أراد: في «ما» هذه من حيث الجملةُ ثلاثةُ أوجهٍ، وقولُ الشاعر(٤): [١٩/ب]

٢١٨ ــ أضاءَتْ لهم أحسابُهم ووجُوهُهم ... دُجَىٰ الليلِ حتى نَظَّم الجَزْعَ ثاقِبُهْ

يَحْتمل التعدِّيَ واللزوم كالآية الكريمة. وقرأ ابن السَّمَيْفَع: ضاءَتْ ثلاثياً(٥).

---

(١) رواه ابن ماجه: الإقامة ١/٤٠٤؛ ابن حنبل ٣/١٠٤.

(٢) الكشاف ١/١٩٨، والذي أجازه مزيدة أو موصولة.

(٣) الإملاء ١/٢١.

(٤) البيت لأبي الطمحان القيني أو لقيط بن زرارة، وهو في الحماسة ٢/٢٧١؛ والكامل ٣٠؛ والحيوان ٣/٩٣؛ واللسان: خضض. ونظم الجزع: حمل ناظمه على نظمه، أي أضاءت لهم أحسابهم الظلام حتى إنها حملت ناظم الجزع على نظمه، والجزع: الخرز.

(٥) وابن أبي عبلة، البحر ١/٧٩.

قولُه تعالى: «ذَهَبَ اللَّـهُ بنورهم» هذه الجملةُ الظاهرُ أنها جوابُ «لَمَّا». وقال الزمخشري[1]: «جوابُها محذوفٌ، تقديرُه: فلمَّا أضاءَتْ خَمَدَت»، وجَعَل هذا أبلَغَ من ذِكْرِ الجواب، وجعلَ جملةَ قوله: «ذهبَ اللَّـهُ بنورهم» مستأنفة أو بدلاً من جملة التمثيل[2]. وقد رَدَّ عليه بعضُهم[3] هذا بوجْهَيْن أحدهما: أنَّ هذا تقديرٌ مع وجودِ ما يُغْني عنه فلا حاجةَ إليه، إذ التقديراتُ إنما تكونُ عند الضروراتِ. والثاني: أنه لا تُبْدَلُ الجملةُ الفعليةُ من الجملةِ الاسميةِ.

و «بنورهم» متعلِّقٌ بـ«ذَهَبَ»، والباءُ فيه للتعدية، وهي مرادِفَةٌ للهمزة في التعديةِ، هذا مذهبُ الجمهورِ، وزَعَمَ أبو العباس[4] أنَّ بينهما فَرْقاً، وهو أن الباءَ يلزَمُ معها مصاحبةُ الفاعل للمفعولِ في ذلك الفعلِ الذي فَعَلَه به والهمزةُ لا يَلْزَمُ فيها ذلك. فإذا قلتَ: «ذهبْتُ بزيد» فلا بد أن تكونَ قد صاحَبْتَه في الذهاب فذهبْتَ معه، وإذا قلت: «أَذْهَبْتَه» جاز أن يكونَ قد صَحِبْتَه وألاَّ يكونَ. وقد رَدَّ الجمهورُ على المبرِّد بهذه الآية لأنَّ مصاحَبَتَه تعالى لهم في الذهابِ مستحيلةٌ. ولكن قد أجاب أبو الحسنِ ابنُ عصفور[5] عن هذا بأنه يجوزُ أن يكونَ تعالى قد أَسْنَدَ إلى نفسِه ذهاباً يليقُ به كما أَسْند إلى نفسِه المجيء والإتيانَ على معنى يليقُ به، وإنما يُـرَدُّ عليه بقـولِ الشاعر[6]:

---

(١) الكشاف ١/١٩٩.

(٢) جملة التمثيل: مثلهم كمثل.

(٣) وهو أبو حيان في البحر ١/٧٩.

(٤) هو المبرد محمد بن يزيد من نحاة البصرة، أخذ عن الجرميّ والمازنّي، له: الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥، انظر: أخبار النحويين البصريين ٧٢؛ النـزهة ٢١٧؛ البغية ١/٢٦٩.

(٥) شرح الجمل ١/٤٩٣.

(٦) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٧٧، واللسان: حلل، والمخصص ١٥/٥٧، والخزانة ٣/١٦٤، والبحر ١/٨٠.

٢١٩ ـ ديارُ التي كانت ونحن على مِنى　　تَحِلُّ بنا لولا نَجاءُ الـرَّكائِب

أي: تَجْعلنا حلالاً بعد أن كنا مُحْرِمين بالحَـجّ، ولم تكن هي مُحْرِمـةً حتى تصاحبَهم في الحِلّ، وكذا قولُ امرئ القيس(١):

٢٢٠ ـ كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِه　　كما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بالمُتَنَزَّلِ

الصَّفْوُ: الصخرة، وهي لم تصاحِبْ الذي تَزِلُّه.

والضميرُ في «بنورِهم» عائدٌ على معنى «الـذي» كما تقـدَّم، وقال بعضُهم: هو عائدٌ على مضافٍ محذوفٍ تقديـرُه: كمثلِ أصحـابِ الذي استوقدَ، واحتاج هذا القائلُ إلى هذا التقديرِ قال: «حتى يتطابقَ المشبَّهُ والمشبَّهُ به، لأنَّ المشبَّهَ جمعٌ، فلو لم يُقَدَّرْ هذا المضافُ وهو «أصحاب» لَزِم أن يُشَبِّه الجمعَ بالمفردِ وهو الذي استوقد» انتهى. ولا أدري ما الذي حَمَلَ هذا القائلَ على مَنْعِ تشبيه الجمعِ بالمفردِ في صفةٍ جامعةٍ بينهما، وأيضاً فإنَّ المشبَّهَ والمشبَّهَ به إنما هو القصتان، فلم يقع التشبيهُ إلا بين قصتين إحداهما مضافةٌ إلى جمع والأخرىٰ إلى مفردٍ.

قولُه تعالى: «وتركَهم في ظُلُمات لا يُبْصِرُون» هذه جملةٌ معطوفةٌ على قوله «ذَهَبَ الله». وأصل الترك: التخليةُ، ويُراد به التصييرُ، فيتعدَّى لاثنين على الصحيح، كقولِ الشاعر(٢):

٢٢١ ـ أَمَرْتُكَ الخير فافعلْ ما أُمِرْتَ به　　فقد تَرَكْتُكَ ذا مال وذا نَشَبِ

---

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانـه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبـريزي ١١٠. والكميت: لون الحمرة يميل إلى السواد، يَزِلّ اللبد: لا يثبت الجُلّ على ظهره لِمَلاسته، والصفواء: الصخرة الملساء، والمتنزل: السيل الجارف.

(٢) البيت للعباس بن مرداس أو خفاف بن ندبة أو زرعة بن السائب أو عمرو بن معديكرب وهو في سيبويه ١/١٧؛ والمحتسب ١/٥١؛ وأمالي الشجري ١/١٦٥؛ والهمع ٢/٨٢؛ والدرر ٢/١٠٦. والنشب: المال الثابت كالضياع ونحوها.

فإن قُلْنا: هو متعدٍّ لاثنين كان المفعولُ الأول هو الضميرَ، والمفعولُ الثاني «في ظلمات» و«لا يُبْصرون» حالٌ، وهي حالٌ مؤكدة لأنَّ مَنْ كان في ظلمة فهو لا يُبْصِرُ، وصاحبُ الحال: إمّا الضميرُ المنصوبُ أو المرفوعُ المستكنُّ في الجارِّ والمجرورِ. ولا يجوزُ أن يكونَ «في ظلمات» حالاً، و«لا يُبْصِرون» هو المفعولَ الثاني لأن المفعولَ الثاني خبرٌ في الأصل، والخبرُ لا يؤتَى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت «في ظلمات» حالاً فُهِمَ منه عَدَمُ الإبصارِ، فلم يُفِدْ قولُك بعد ذلك لا «يُبْصرون» إلا التأكيدَ، لكنَّ التأكيدَ ليس من شأن الإخبار، بل من شأنِ الأحوال لأنها فَضَلاتٌ. ويؤيِّد ما ذكرتُ أن النَّحْويين لَمَّا أعربُوا قولَ امرىءالقيس[1]:

٢٢٢ ـ إذا ما بكى مِنْ خَلْفِها انصَرفَتْ له بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ

أعربوا «شِق» مبتدأً و«عندنا» خبرَه، و«لم يُحَوَّل» جملةً حاليةً مؤكِّدةً، قالوا: وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لأنه موضعُ تفصيل، وأبَوْا أن يَجْعلوا «لم يُحَوَّل» خبراً، و«عندنا» صفةً لشِق مُسَوِّغاً للابتداء به، قالوا: لأنه فُهم معناه من قوله: «عندنا» لأنه إذا كان عندَه عُلِم منه أنه لم يُحَوَّل، وقد أعرَبه أبو البقاء[2] كذلك، وهو مردودٌ بما ذكرْتُ لك.

ويجوز إذا جَعَلْنا «لا يُبْصِرون» هو المفعولَ الثانيَ أن يتعلَّقَ «في ظلمات» به أو بـ«تَركهم»، التقدير: «وتَركهم لا يُبْصرون في ظلماتٍ». وإن كان «تَرَكَ» متعدياً لواحد كان «في ظلمات» متعلقاً بتَرَكَ، و«لا يُبْصرون» حالٌ مؤكِّدة ويجوز أن يكونَ «في ظلمات» حالاً من الضمير المنصوب في «تَركهم»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ و«لا يُبْصرون» حالٌ أيضاً: إمَّا من الضميرِ المنصوب في «تركَهم»

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١٢؛ وشرح التبريزي على المعلقات ١٠٢.
(٢) الإملاء ١/ ٢١.

فيكونُ له حالان / ويجري فيه الخلافُ المتقدمُ، وإمَّا مِنَ الضميرِ المرفوعِ [٢٠/أ]
المستكنِّ في الجارِّ والمجرور قبلَه فتكونُ حالَيْنِ متداخلتين.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فهم لا يَرْجِعون﴾:**
الجمهورُ على رَفْعِها على أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ، ويَجيء فيه الخلافُ المشهورُ في تعدُّدِ الخبرِ، فَمَنْ أجازَ ذلك حَمَلَ الآيةَ عليه من غير تأويلٍ، ومَنْ مَنَعَ ذلك قال: هذه الأخبارُ وإن تعدَّدَتْ لفظاً فهي متَّحِدَةٌ معنًى، لأنَّ المعنى: هم غيرُ قائلين للحقِّ بسبب عَماهم وصَمَمِهم، فيكون من باب: «هذا حُلوٌ حامِضٌ» أي مُزٌّ، و«هو أَعْسَرُ يَسَرٌ» أي أَضْبَطُ[١]، وقول الشاعر[٢]:

٢٢٣ ـ ينامُ بإحدىٰ مُقْلَتَيْهِ ويتَّقي ... بأخرىٰ المَنايا فهو يَقْظانُ هاجِعُ

أي متحرِّزٌ، أو يقدَّر لكلِّ خبرٍ مبتدأً تقديرُه: هم صُمٌّ، هم بُكْم، هم عُمْي، والمعنى على أنهم جامعون لهذه الأوصافِ الثلاثة، ولولا ذلك لجاز أن تكونَ هذه الآيةُ من باب ما تعدَّدَ فيه الخبرُ لِتعدُّدِ المبتدأ، نحو قولِك: الزيدونَ فقهاءُ شعراءُ كاتبون، فإنه يَحْتمل أن يكونَ المعنى أن بعضَهم فقهاءُ، وبعضَهم شعراء وبعضَهم كاتبون، وأنَّهم ليسوا جامعين لهذه الأوصاف الثلاثة، بل بعضُهم اختصَّ بالفقه، والبعضُ الآخر بالشعرِ، والآخرُ بالكتابة.

وقُرِىء بنصبها[٣]، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه حالٌ، وفيه قولان، أحدُهما: هو حالٌ من الضميرِ المنصوبِ في «تَرَكَهم»، والثاني من المرفوع

---

(١) وهو الذي يعمل بيديه جميعاً، فإن عمل بالشمال فهو أعسر.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والأشموني ١/٢٢٢؛ والعيني ١/٥٦٢، والرواية المشهورة: فهو يقظان نائم.

(٣) قراءة عبدالله بن مسعود وحفصة. انظر: ابن عطية ١/١٨١؛ البحر ١/٨٢.

في «لا يُبْصرون». والثاني: النَصبُ على الذَمِّ، كقوله: «حَمَّالَةَ الحطَبِ»[1]. وقول الآخر[2]:

٢٢٤ ـ سَقَوْني النَّسْءَ ثم تَكَنَّفوني عُداةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وزُورِ

أي: أَذُمُّ عُداةَ اللَّهِ. الثالث: أن يكونَ منصوباً بتَرَكَ أي: تَركهم صُمّاً بُكْماً عُمْياً.

والصَّمَمُ داءٌ يمنعُ من السَّماع، وأصلُه من الصَّلابة، يقال: «قناةٌ صَمَّاء» أي صُلبة، وقيل: أصلُه من الانسدادِ، ومنه: صَمَمْتُ القارورةَ أي: سَدَدْتُها. والبَكَم داءٌ يمنع الكلامَ، وقيل: هو عدمُ الفَهْمِ، وقيل: الأبكم مَنْ وُلِد أخرسَ.

وقولُه: «فهم لا يَرْجِعون» جملةٌ خبريةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الخبريةِ قبلها، وقيل: بل الأُولى دعاءٌ عليهم بالصَّمَم، ولا حاجةَ إلى ذلك. وقال أبو البقاء[3]: «وقيل: فهم لا يَرْجِعُون حالٌ، وهو خطأٌ، لأن الفاء تُرَتِّبُ، والأحوالُ لا ترتيبَ فيها». و«رَجَعَ» يكونُ قاصراً ومتعدياً باعتبَارَيْنِ، وهُذَيْل تقول: أَرْجَعَهُ غيرُهُ فإذا كان بمعنى «عاد» كان لازماً، وإذا كان بمعنى أعاد كان متعدياً، والآية الكريمةُ تحتمل التقديرينِ، فإنْ جَعَلْنَاه متعدياً فالمفعولُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لا يَرْجِعون جواباً، مثلُ قوله: «إنه على رَجْعِهِ لقادِر»[4]. وَزَعَمَ بعضُهم أنه يُضَمَّن معنى صار، فيرفعُ الاسم وينصِبُ الخبر، وجَعَلَ منه

(١) الآية ٤ من سورة المسد.
(٢) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٩٠؛ والكتاب ١/٢٥٢؛ ومجالس ثعلب ٢/٣٤٩.
(٣) الإملاء ١/٢١.
(٤) الآية ٨ من الطارق.

قولَه عليه السلام: «لا تَرْجِعوا بعدي كُفَّاراً يضربُ بعضُكم رِقابَ بعض»[1]، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ جريانِهِ مَجْرى «صار» جَعَلَ المنصوبَ حالاً.

آ. (١٩) قولُه تعالى: ﴿أو كَصَيِّبٍ من السماء﴾: في «أو» خمسة أقوال، أظهرُها: أنها للتفصيلِ بمعنى أنَّ النَّاظرينَ في حالِ هؤلاء منهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بحال المستوقدِ الذي هذه صفتُهُ، ومنهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بأصحاب صَيِّبٍ هذه صفتُه. الثاني: أنها للإبهام، أي: إن الله أَبْهم على عباده تشبيهَهم بهؤلاء أو بهؤلاء، الثالث: أنها للشَّكِّ، بمعنى أن الناظر يَشُكُّ في تشبيههم. الرابع: أنها للإباحة. الخامس: أنها للتخيير، أي: أُبيح للناس أن يشبِّهوهم بكذا أو بكذا، وخُيِّروا في ذلك. وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين[3]، أحدُهما: كونُها بمعنى الواو، وأنشدوا[2]:

٢٢٥ ــ جاء الخلافةَ أو كانَتْ له قَدَراً ... كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

والثاني: كونُها بمعنى بل، وأنشدوا[3]:

٢٢٦ ــ بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى ... وصورتِها أَوْ أَنْتَ في العينِ أَمْلَحُ

أي: بل أنت.

و«كصيبٍ» معطوفٌ على «كَمَثَل»، فهو في محلِّ رفع، ولا بُدَّ من حذف مضافَيْنِ، ليصِحَّ المعنى، التقدير: أو كمثل ذَوي صَيِّب، ولذلك رَجَعَ عليه

(١) رواه البخاري: العلم (فتح الباري) ٢١٧/١.
(٢) انظر في أو: المغني ٦٤، الرصف ١٣١.
(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٢٧٥، وأمالي الشجري ٣١٧/٢، والهمع ١٣٤/٢، والدرر ١٨١/٢.
(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٥٧، والخصائص ٤٥٨/٢، والمحتسب ٩٩/١، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة ٤٢٣/٤.

ضميرُ الجمع في قوله: «يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانِهم» لأنَّ المعنى على تشبيهِهم بأصحاب الصيِّب لا بالصيِّب نفسِه. والصيِّبُ: المطر: سُمِّي بذلك لنزولِهِ، يقال: صابَ يصُوبُ إذا نَزَلَ، قال[1]:

٢٢٧ ـ فلسْتُ لإنسِيٍّ ولكن لِمَــلأَكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السمـاءِ يَصُوبُ

وقال آخر[2]:

٢٢٨ ـ فلا تَعْدِلي بيني وبينَ مُغَمَّـرٍ سَقَتْكِ رَوايا المُزْنِ حيثُ تَصُوبُ

واختُلف في وزن صَيِّب[3]: فمذهبُ البصريين أنه «فَيْعِل»، والأصلُ: صَيْوِبٍ فَأُدْغِمَ[4] كميِّت وهيِّن والأصلُ: مَيْوِت وهَيْوِن. وقال بعض الكوفيين: وزنه فَعِيل، والأصل: صَوِيب بزنة طَويل، قال النحاس:[5] «وهذا خطأٌ لأنه كانَ ينبغي أن يَصِحَّ ولا يُعَلَّ كطويل» وكذا قال أبو البقاء[6]. وقيل وزنه: فَعْيِل فقُلِب وأُدْغِم.

واعلم أنه إذا قيل بأن الجملةَ من قوله: «ذَهَبَ اللَّـهُ بنورهم» استئنافيةٌ ومن قوله «صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ» أنها من وصف المنافقين كانتا / جملتي اعتراضٍ [٢٠/ب]

---

(١) البيت منسوب لعلقمة في ملحق ديوانه ١١٨، ونسبه في اللسان: صوب إلى رجل من عبدالقيس، وهو في المفضليات ٣٩٤ والكتاب: ٢/٣٧٩؛ وأمالي الشجري ٢/٢٠؛ وإملاء العكبري ١/٢٨. والملأك: واحد الملائكة. ويصوب: ينزل.

(٢) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٣٤؛ والمفضليات ٣٩٢؛ وأمالي الشجري ٢/٢٠؛ والقرطبي ١/٢١٥. والمغمر: الجاهل.

(٣) الإنصاف ٧٩٥.

(٤) أي بعد أن اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قُلِبَتْ الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/١٤٣.

(٦) الإملاء ١/٢٢.

بين المتعـاطفَين، أعني قوله: كمثل وكصيّب، وهي مسألةٌ خـلاف منعها الفارسي وقد رُدَّ عليه بقول الشاعر:[1]

٢٢٩ ـ لَعَمْـرُكَ والخُطوبُ مُغَيِّـراتٌ   وفي طولِ المُعَاشَـرَةِ التَّقالي
لقـد بـالَيْتُ مَـظْعَنَ أمِّ أَوْفَى   ولـكنْ أمُّ أوفـى لا تُـبـالـي

فَفَصَلَ بين القسمِ وهو قولُهُ: «لَعَمْرُك» وبين جوابِهِ وهو قولُهُ: «لقد بالَيْت» بجملتين، إحداهما: «والخطوبُ مغيِّـرات» والثانيـةُ: «وفي طولِ المعاشرةِ التقالي». [قولُه:] «مِن السماءِ» يَحْتمل وجهين، أحدُهما أن يكونَ متعلقاً بـ«صَيِّب» لأنه يعملُ عملَ الفعلِ، التقديرُ: كمطرٍ يصوبُ من السماء، و«مِنْ» لابتداء الغاية. والثاني: أن يكونَ في محلِّ جر صفةً لصيِّب، فيتعلَّقَ بمحذوف، وتكونُ «مِنْ» للتبعيض، ولا بُدَّ حينئذٍ من حذفِ مضافٍ، تقديرهُ: كصيِّب كائنٍ من أمطارِ السماءِ.

والسمـاءُ: كـلُّ مـا عَـلاَك من سقف ونحـوه، مشتقـةٌ من السُّمُـوِّ، وهو الارتفاعُ والأصل: سَماوٌ[2]، وإنما قُلِبَتِ الواوُ هَمْزَةً لوقوعِها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ، وهو بدلٌ مطَّرد، نحو: كِساء ورِدَاء، بخلافِ نحو: سِقاية وشَقاوة، لعدم تطرُّفِ حرفِ العلة، ولذلك لَمَّا دَخلت عليها تاءُ التأنيث صَحَّتْ نحو: سَماوة، قال الشاعر:[3]

---

(١) البيتان لزهير وهما في ديوانه ٣٤٢؛ والمغني ٤٤١. والتقالي: التباغض. باليت: من المبالاة. مظعن: مسير.

(٢) انظر: الممتع ٥٤٦.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢/٢٣٢، وقبله:

نـاجٍ طـواه الأَيْـن مِـمَّـا وَجَـفَـا

وهو في سيبويه ١/١٨٠؛ واللسان: حقف. يصف بعيراً أضمره السير حتى اعوجَّ من الهزال كما تمحق الليالي القمر شيئاً بعد شيء حتى يعود هلالاً معوجاً. والناجي: السريع. والوجيف: سير سريع. والأين: الإعياء. والزلف: الساعات المتقـاربة. وسماوة كل شيء: أعلاه. والمحقوقف: المعوجُّ.

٢٣٠ ـ طيَّ الليـالي زُلَفاً فـزُلَـفـا سَماوَةَ الهلالِ حتى احْقَـوْقَفا

والسماءُ مؤنث، وقد تُذَكَّر، وأنشدوا:[١]

٢٣١ ـ فلو رَفَـعَ السماءُ إليـه قـومـاً لَحِقْنَا بالسمـاءِ مَعَ السحـابِ

فأعاد الضميرَ مِنْ قوله: «إليه» على السماءِ مذكَّراً، ويُجْمع على سَماوات وأَسْمِيَة وسُمِيّ، والأصل: فُعول، إلا أنه أُعِلَّ إعلالَ عُصِيّ[٢] بقلب الواوين يائين وهو قلبٌ مطَّرد في الجمع، ويَقِلُّ في المفرد نحو: عتا عُتِيًّا، كما شَذَّ التصحيحُ في الجمع، قالوا: «إنكم تنظرون في نُحُوٌّ كثيرةٍ»، وجُمِعَ أيضاً على سَمَاء، ولكن مفردَه سَماوة، فيكونُ من باب تَمْرة وتمر، ويدلُّ على ذلك قولُه:[٣]

٢٣٢ ـ .... فوقَ سَبْعِ سَمَائِيا

ووجهُ الدلالة أنه مُيِّزَ به «سبع»، ولا تُمَيَّز هي وأخواتُها إلا بجمعٍ مجرور.

قولُهُ تعالَى: «فيه ظلماتٌ وَرَعْدٌ وبَرْقٌ» يَحْتمل أربعةَ أوجه، أحدها: أَنْ يكونَ صفةً لـ«صَيِّب». الثاني: أن يكونَ حالاً منه، وإنْ كان نكرةً لتخصُّصِهِ: إمَّا بالعملِ في الجار بعدَه، أو بصفةٍ بالجارِ[٤] بعده. الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «مِن السماء» إذا قيل إنه صفةٌ لصيِّب، فيتعلَّقُ في

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في إعراب ثلاثين سورة ٩٨؛ والبحر ١/٨٣.

(٢) انظر: الممتع ٥٥١.

(٣) البيت لأمية بن أبـي الصلت، وهو في ديوانه ٧٠ وتمامه:

لـه مـا رأتْ عـيـنُ البصـيـر وفـوقَـه سماءُ الإلهِ فوق سبعِ سمائيا

وهو في المقتضب ١/١٤٤؛ والخصائص ١/٢١١؛ والكتاب ٢/٥٩؛ واللسان: سما؛ والخزانة ١/١١٨؛ والبحر ٢/٣٠٤.

(٤) قوله «بالجار» بدل من صفة.

التقادير الثلاثةِ بمحذوفٍ، إلَّا أنه على القولِ الأولِ في محلِّ جرٍّ لكونه صفةً لمجرورٍ، وعلى القولين الأخيرين في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ. و«ظلماتٌ» على جميع هذه الأقوال فاعلٌ به[1] لأنَّ الجارَّ والمجرورَ والظرفَ متى اعتمدا على موصوفٍ أو ذي حال أو ذي خبرٍ أو على نفي أو استفهام عمِلا عَمَلَ الفِعْلِ، والأخفش يُعْمِلهما مطلقاً كالوصف، وسيأتي تحريرُ ذلك. الرابعُ: أن يكونَ خبراً مقدَّماً و«ظلماتٌ» مبتدأ، والجملةُ تحتمل وجهين: الجرَّ على أنها صِفَةٌ لصيِّب. والثاني: النصبُ على الحال، وصاحِبُ الحال يُحْتمل أن يكونَ «كصيِّب» وإن كان نكرةً لتخصيصهِ بما تقدَّمه، وأن يكونَ الضميرَ المستكنَّ في «مِنْ السماء» إذا جُعِلَ وصفاً لصيِّب، والضمير في «فيه» ضميرُ الصَيِّب.

واعلم أنَّ جَعْلَ الجارِّ صفةً أو حالاً، ورفعَ «ظلماتٌ» على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ «فيه ظلماتٌ» جملةً برأسِها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ، لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ.

«وَرَعْدٌ وبَرْقٌ» معطوفانِ على «ظُلُماتٌ» بالاعتبارين المتقدمين، وهما في الأصل مصدران تقول: رَعَدت السماء تَرْعُدُ رَعْداً وَبَرَقَتْ بَرْقاً، قال أبو البقاء[2]: «وهما على ذلك [مُوَحَّدَتان][3] هنا»، يعني على المصدريَّة، ويجوز أن يكونا بمعنى الراعِد والبارِق نحو: رجل عَدْلٌ، والظاهرُ أنهما في الآية ليس المرادُ بهما المصدرَ بل جُعِلَا اسماً للهزِّ واللمعَانِ، وهو مقصودُ الآيةِ، ولا حاجةَ حينئذٍ إلى جَعْلِهِمَا بمعنى اسمِ فاعل.

قولُه تعالى: «يَجْعَلُونَ أصابعَهم في آذانِهم» هذه الجملةُ الظاهرُ أنها لا محلَّ لها لاستئنافِها، كأنه قيل: ما حالُهم؟ فقيل: يَجْعَلون. وقيل: بل لها

---

(١) هذا على مذهب بعضهم، والجمهور يعربونه مبتدأ.
(٢) الإملاء ١/٢٢.
(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من أبـي البقاء.

محلٌّ، ثم اختُلِفَ فيه، فقيل: جَرٌّ لأنها صفةٌ للمجرور، أي: أصحابُ صيِّب جاعلين، والضميرُ محذوفٌ، أو نابَتْ الألفُ واللام منابَه، تقديرُهُ: يَجْعَلُونَ أصابعهم في آذانهم من الصواعق منه أو من صواعِقِه. وقيل: محلُّها نصبٌ على الحال من الضمير «فيه». والكلامُ في العائدِ كما تَقَدَّم، والجَعْلُ هنا بمعنى الإلقاء، ويكونُ بمعنى الخَلْق فيتعدَّى لواحِدٍ، ويكون بمعنى صيَّر أو سَمَّى فيتعدَّى لاثنين، ويكون للشروع فيعملُ عَمَلَ عسى.

وأصابِعُهم جمعُ إصْبَع، وفيها عشرُ لغاتٍ[1]، بتثليث الهمزة مع تثليث الباء، والعاشرة: أُصْبوع بضمِّ الهمزة. والواوُ في «يَجْعلون» تعود للمضاف المحذوف كما تقدم إيضاحُهُ. واعلمْ أنَّه إذا حُذِفَ المضافُ جاز فيه اعتباران، أحدهما: أن يُلْتفت إليه، والثاني ألاَّ يُلْتَفَتَ إليه، وقد جُمِع الأمران في قوله تعالى: «وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأْسُنا بَياتاً أو هم قائِلون»[2]، التقدير: وكم من أهل قرية فلم يُراعِه في قوله: «أهلكناها [فجاءها]»[3] وراعاه في قوله: «أو هم قائلون» /. و«في آذانِهم من الصواعق» كلاهما متعلقٌ بالجَعْل، [٢١/أ]
و«مِنْ» معناها التعليل. والصواعِقُ: جمع صاعقة، وهي الصيحة الشديدة من صوت الرعد يكون معها القطعة من النار، ويقال: ساعِقة بالسين، وصاقِعة بتقديمِ القاف وأنشد:[4]

٢٣٣ ـ ألم تَرَ أنَّ المجرمين أصابَهُمْ صواقِعُ، لا بل هُنَّ فوق الصواقِعِ

ومثلُه قول الآخر:[5]

---

(١) انظر: اللسان صبع.
(٢) الآية ٤ من الأعراف.
(٣) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.
(٤) البيت لابن أحمر وهو في اللسان: صقع.
(٥) لم أهتدِ إلى قائله وهو في اللسان: صقع وعجزه فيه:
تَشَقَّقَ البرق عن الصواقع

٢٣٤ ـ يَحْكُوْن بالمَصْقُولَةِ القواطِعِ تَشَقُّقَ اليـدَيْنِ بِالصَّـواقِـعِ

وهي قراءةُ الحسن(١)، قالَ النحاسَ:(٢) «وهي لغةُ تميم وبعض بني ربيعة» فيُحتمل أن تكونَ صاقِعَة مقلوبةً من صاعِقَة، ويُحْتَمل ألاَّ تكونَ، وهو الأظهرُ لثبوتها لغةً مستقلةً كما تقدَّم، ويقال: صَعْقَة أيضاً، وقد قَرَأَ بها الكسائي في الذاريات(٣)، يقال: صُعِقَ زيدٌ وأَصْعَقَهُ غيرُه، قال:(٤)

٢٣٥ ـ تَرى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ أُحادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صواهِلُهْ

قولُه تعالى: «حَذَرَ الموت» فيه وجهان، أظهرهُما: أنه مفعولٌ من أجله ناصبُه «يَجْعلون» ولا يَضُرُّ تعدُّدُ المفعولِ مِنْ أجله، لأنَّ الفعلَ يُعَلَّل بعِلَلٍ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ وعامِلُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: يَحْذَرُونَ حَذَراً مثلَ حَذَرِ الموت، والحَذَرُ والحِذار مصدران لحَذِر أي: خافَ خوفاً شديداً.

واعلم أَنَّ المفعولَ مِنْ أجله بالنسبةِ إلى نَصْبِهِ وجرِّه بالحرف على ثلاثةِ أقسام: قسم يكثُر نصبُه وهو ما كان غَيْرَ مُعَرَّفٍ بأل مضافٍ نحو: جِئْت إكراماً لك، وقسم عكسُه، وهو ما كان معرَّفاً بأل. ومِنْ مجيئه منصوباً قولُ الشاعر:(٥)

٢٣٦ ـ لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ ولـو تـوالَتْ زُمَـرُ الأعـداءِ

---

(١) انظر: البحر ١/٨٦؛ القرطبي ١/٢١٩؛ الشواذ ٣.

(٢) إعراب القرآن ١/١٤٤.

(٣) الذاريات ٤٤: «فأخذَتهم الصاعقة» وانظر: السبعة ٦٠٩.

(٤) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٢٥٢؛ والحيوان ٧/٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ١/١٩١؛ واللسان: فرد، والهمع ١/٢٦؛ والدرر ١/٧؛ والنعرات: ج نعرة وهي ذباب ضخم يلسع الدواب. لبانه: صدره. والصواهل: ج صاهلة والمراد بها تكرار عضه لها أو الصهيل نفسه، والضمير لبعير.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ٢/١٢٥، والعيني ٣/٦٩؛ والهمع ١/١٩٥؛ والدرر ١/١٦٧.

وقسم يستوي فيه الأمران وهو المضافُ كالآيةِ الكريمة، ويكونُ معرفةً ونكرةً، وقد جَمَع حاتِم الطائيُّ الأمرينِ في قوله:(١)

٢٣٧ ـ وَأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا

و «حَذَرَ الموت» مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، وفاعلُه محذوفٌ، وهو أحدُ المواضِعِ التي يجوزُ فيها حذفُ الفاعلِ وحدَه، [والثاني: فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والثالث: فاعل أَفْعَل في التعجب على الصحيح، وما عدا هذه لا يجوز فيه حذفُ الفاعلِ وحدَه](٢) خلافاً للكوفيين. والموتُ ضدُّ الحياة يقال: مات يموت ويَمات، قال الشاعر:(٣)

٢٣٨ ـ بُنَيَّتي سَيِّدَةَ البناتِ عِيشي ولا يُؤْمَنُ أن تَماتي

وعلى هذه اللغة قُرِيءَ: مِتْنَا(٤) ومِتُّ(٥) بكسر الميم كخِفْنَا وخِفْت، فوزنُ ماتَ على اللغةِ الأولى: فَعَل بفتح العينِ، وعلى الثانية: فَعِل بكسرِها، والمُوات بالضمِّ الموتُ أيضاً، وبالفتح: ما لا رُوحَ فيهِ، والمَوَتان بالتحريك ضد الحَيَوانِ، ومنه قولُهم «اشْتَرِ المَوَتانِ ولا تَشْتَرِ(٦) الحَيَوان»، أي: اشتر الأَرَضِين ولا تَشْتَرِ الرقيق فإنه في مَعْرِضِ الهلاك. والمُوتان بضمِّ الميم: وقوعُ الموتِ في الماشية، ومُوِّت فلانٌ بالتشديد للمبالغة، قال:(٧)

---

(١) ديوانه ١١١؛ والنوادر ١١٠؛ والكتاب ١/١٨٤؛ والمقتضب ٢/٣٤٨، والكامل ١٦٥؛ وابن يعيش ٢/٥٤؛ والأشموني ٢/١٨٩؛ والعيني ٣/٧٥؛ والخزانة ١/٤٩١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: موت، وشرح شواهد الشافية ٥٧؛ والقرطبي ١/٢٢٠.

(٤) الآية ٨٢ من المؤمنون: «قالوا أئذا متنا».

(٥) الآية ٢٣ من مريم: «يا ليتني مت قبل هذا»، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف وحفص بكسر الميم. انظر: زاد المسير ٥/٣٢٠.

(٦) الأصل: ولا تشتري وهو سهو.

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في: اللسان موت.

٢٣٩ ـ فَعُـرْوَةُ مات مـوتاً مستـريحـاً فهـا أنا ذا أُمَـوَّتُ كلَّ يـومِ

والمُسْتميتُ: الأمرُ المُسْتَرْسِلُ، قال رؤبة:[١]

٢٤٠ ـ وزَبَـدُ البَـحْـرِ له كَتِـيـتُ والليـلُ فـوق المـاء مُسْتَمِيتُ

قولهُ تعالى: «والله محيطٌ بالكافرين» جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وأصلُ مُحِيط: مُحْوِط، لأنه من حاطَ يَحُوطُ فأُعِلَّ كإعلال نَسْتعين. والإحاطةُ: حَصْرُ الشيء مِنْ جميعِ جهاتِهِ، وهو هنا عبارةٌ عن كونِهم تحت قَهْرِهِ، ولا يَفُوتونه. وقيل: ثمَّ مضافٌ محـذوفٌ، أي عقابُـهُ محيطٌ بهم. وهذه الجملةُ قـال الزمخشري[٢]: «هي اعتراضٌ لا محلَّ لها من الإعراب». كأنه يَعْني بذلك أنَّ جملَة قوله: يَجْعلون أصابِعَهم، وجملةَ قوله: «يكاد البرق» شيءٌ[٣] واحدٌ، لأنَّهما من قصةٍ واحدةٍ فوقَعَ ما بينهما اعتراضاً.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿يكادُ البرقُ يخطَف أبصارَهم﴾**: «يكادُ» مضارع كادَ، وهي لمقاربةِ الفعل، تعملُ عمل «كانَ»، إلاَّ أنَّ خبَرَها لا يكونُ إلا مضارعاً، وشَذَّ مجيئُه اسماً صريحاً، قال:[٤]

٢٤١ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً وكم مثلِها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

والأكثرُ في خبرِها تجرُّدُهُ من «أنْ» عَكَسَ «عسى»، وقد شَذَّ اقترانُهُ بها، وقال رؤبة:[٥]

(١) ديوانه ٢٦؛ والقرطبي ١/٢٢١؛ واللسان: موت. والكتيت: الهدير. والمستميت للأمر: المسترسل له.
(٢) الكشاف ١/٢١٨.
(٣) الأصل: «شيئاً واحداً وهو سهو» لأنه خبر أن.
(٤) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ١/٧٢؛ والخزانة ٣/٥٤؛ والهمع ١/١٣٠؛ والدرر ١/١٠٧. وأبت: رجعت. وفهم: قبيلة. وتصفر: من الصفير كناية عن تأسُّفها.
(٥) ملحق ديوانه ٧٢؛ والكتـاب ١/٤٧٨؛ واللسان: مصـح؛ وابن يعيش ٧/١٢١؛ والخزانة ٤/٩٠. والبلى: القِدَم. ومصح: ذهب.

٢٤٢ ـ قد كادَ مِنْ طولِ البلى أن يَمْحَصا

لأنها لمقاربةِ الفعلِ، و«أنْ» تُخَلِّصُ للاستقبال، فتَنافَا[١]. واعلم أنَّ خَبَرَها ـ إذا كانَتْ هي مثبتةً ـ منفيٌّ في المعنى لأنها للمقاربة، فإذا قلت: «كاد زيدٌ يفعلُ» كان معناه قارَبَ الفعلَ، إلا أنه لم يَفْعل، فإذا نُفِيَتْ انتفى خبرُها بطريقِ الأَوْلى، لأنه إذا انْتَفَتْ مقاربةُ الفعل / انتفى هو من باب أَوْلَى [٢١/ب] ولهذا كانَ قَولُه تعالى: «لم يَكَدْ يَرَاها»[٢] أبلغَ مِنْ أَنْ لو قيل: لم يَرَها، لأنه لم يقارِبِ الرؤيةَ فكيف له بها؟ وزعم جماعةٌ منهم ابن جني[٣] وأبو البقاء[٤] وابنُ عطية أنَّ نفيَها إثباتٌ وإثباتَها نفيٌ، حتى أَلْغَزَ بعضُهم فيها فقال:[٥]

٢٤٣ ـ أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ   جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

إذا نُفِيَتْ ـ والله أعلمُ ـ أُثْبِتَتْ   وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

وَحَكَوْا عن ذي الرمة أنه لمَّا أَنْشَدَ قولَه[٦]:

٢٤٤ ـ إذا غَيَّر النأيُ المحبِّينَ لم يَكَدْ   رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

عِيْبَ عليه لأنه قال: لَمْ يَكَدْ يَبْرَحُ فيكون قد بَرِحَ، فغيَّره إلى قوله: «لم يَزَلْ» أو ما هو بمعناه، والذي غَرَّ هؤلاء قولُهُ تعالى: «فَذَبَحوها وما كادوا يفعلون»[٧] قالوا: فهي هنا منفيَّةٌ وخبرُها مُثْبَتٌ في المعنى، لأن الذبْحَ وقع

---

(١) انظر: ابن عقيل ١/ ٢٨٠.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) عثمان بن جني تلميذ الفارسي، من نحاة البصرة، له: سر الصناعة والخصائص والمحتسب والمنصف، توفي سنة ٣٩٢. انظر: النزهة ٣٣٢، البغية ١/١٣٢.

(٤) الإملاء ١/٢٢.

(٥) البيتان للمعري، وهما في الأشموني ١/٢٦٨؛ والهمع ١/١٣٢؛ والدرر ١/١١٠.

(٦) ديوانه ١١٩٢؛ وابن يعيش ٧/١٢٤؛ والأشموني ١/٢٦٨؛ وإملاء العكبري ٢/١٥٨؛ والخزانة ٤/١٧٤. ورسُّ الهوى: ثبت في القلب. ويبرح: يزول.

(٧) الآية ٧١ من البقرة.

لقوله: «فَذَبَحُوها». والجوابُ عن هذهِ الآية من وَجْهَين، أحدُهما: أنه يُحْمَلُ على اختلافِ وَقْتَيْنِ، أي: ذَبَحوها في وقتٍ، وما كادوا يفعلونَ في وقتٍ آخرَ، والثاني: أنه عَبَّر بنفيِ مقاربةِ الفعل عن شدَّةِ تعنُّتِهِمْ وعُسْرِهِم في الفعلِ. وأمَّا ما حَكَوْهُ عن ذي الرُّمَّة فقد غلَّط الجمهورُ ذا الرُّمة في رجوعِهِ عن قولِهِ، وقالوا: هو أَبْلَغُ وأحسنُ مِمَّا غَيَّره إليه.

واعلم أَنَّ خَبَرَ «كاد» وأخواتِها ـ غيرَ عسى ـ لا يكون فاعلُه إلا ضميراً عائداً على اسمها، لأنها للمقارَبَةِ أو للشروع بخلافِ عسى، فإنها للترجِّي، تقول: «عسى زيدٌ أن يقومَ أبوه»، ولا يجوز ذلك في غيرها، فأمَّا قولُه:[1]

٢٤٥ ـ وَقَفْتُ على رَبْعٍ لِميَّةَ ناقتي ... فما زِلْتُ أبكي عندَهُ وأُخَاطِبُهْ
وَأَسْقِيـهِ حتى كـادَ مِمَّـا أَبُثُّـه ... تُكَلِّمُني أَحْجَـارُه ومَـلاعِبُـهْ

فأتى بالفاعلِ ظاهراً فقد حَمَلَه بعضهُم على الشذوذِ، وينبغي أن يُقال: إنما جاز ذلك لأن الأحجارَ والملاعب هي عبارةٌ عن الرَّبْع، فهي هو، فكأنه قيل: حتى كاد يكلِّمني، ولكنه عَبَّر عنه بمجموع أجزائه، وقولُ الآخر[2]:

٢٤٦ ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبـي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ
وكنتُ أمشي على رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً ... فَصِرْتُ أمشي على أخرى من الشجرِ

فأتى بفاعل [خبر][3] جَعل ظاهراً، فقد أُجيب عنه بوجهين، أحدُهما: أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديره: وقد جَعَل ثوبـي إذا ما قمت يُثْقلني. والثاني: أنه من باب إقامةِ السببِ مُقامَ المُسَبَّبِ، فإنَّ نهوضَه كذا متسبِّبٌ عن إثقالِ

(١) البيتان لذي الرمة، وهما في ديوانه ٨٢١ والكتاب ٢/٢٣٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٩؛ والأشموني ١/٢٦٣؛ والدرر ١/١٠٨.

(٢) البيتان لابن أحمر الباهلي أو أبـي حية النميري أو عبد من عبيد بجيلة، وهما في أمالي القالي ٢/١٦٣؛ والخصائص ١/٢٠٧؛ وشذور الذهب ١٩٠؛ والدرر ١/١٠٢.

(٣) سقط من الأصل سهواً لأن فاعل «جعل» التاء وليس هذا محل الشاهد.

ثوبِه إياه، والمعنى: وقد جَعَلْتُ أَنْهَضُ نَهْضَ الشارب الثملِ لإثقالِ ثوبي إياي.

ووزن كاد كَوِد بكسر العين، وهي من ذواتِ الواو، كخاف يَخاف، وفيها لغةٌ أخرى: فتحُ عينها، فعلى هذه اللغةِ تُضَمُّ فاؤها إذا أُسْنِدَتْ إلى تاء المتكلم وأخواتِها، فتقولُ: كُدْت وكُدْنا مثل: قُلْت وقُلْنا، وقد تُنْقَلُ كسرةُ عينها إلى فائِها مع الإسناد إلى ظاهر، كقوله[1]:

٢٤٧ ـ وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتي وكِيدِ خِراشٌ عند ذلك يَيْتَمُ

ولا يجوز زيادتُها خلافاً للأخفش[2]، وسيأتي هذا كلُّه في «كاد» الناقصة، أمَّا «كاد» التامة بمعنى مَكَر فإنها فَعَل بفتح العين من ذواتِ الياء، بدليل قوله: «إنهم يكيدون كَيْداً، وأكيد»[3].

و «البرق» اسمها، و «يخطَف» خبرُها، ويقال: خَطِف يَخْطَفُ بكسر عين الماضي وفتح المضارع، وخَطَف يخطِف، عكسُ اللغة الأولى، وفيه قراءاتٌ كثيرة[4]، المشهورُ منها الأولى. الثانية[5]: يَخْطِف بكسر الطاء.

---

(١) البيت لأبي خراش الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/١٤٨ وروايته:
فتقعد أو ترضى مكاني خليفةً وكادَ خِراشٌ يومَ ذلك يَيْتَمُ
وهو في الممتع ٤٣٩؛ والمنصف ١/٢٥٢؛ وابن يعيش ١٠/٧٢؛ والبحر ١/٨٨؛ واللسان: كيد.

(٢) معاني القرآن ٣٠٤.

(٣) الآية ١٥ من الطارق.

(٤) انظر في قراءاتها وأصحابها: الشواذ ٣؛ البحر ١/٨٩؛ الكشاف ١/٢١٩؛ القرطبي ١/٢٢٢.

(٥) قراءة مجاهد وعلي بن الحسين ويحيى بن زيد.

الثالثة[1] يَخَطَّفُ بفتح الياء والخاء والطاء مع تشديدِ الطاء، والأصل: يَخْتَطِفُ، فأُبْدلت تاءُ الافتعال طاءً للإدغام، الرابعة[2]: كذلك إلا أنه بكسر الطاء على أصل التقاء الساكنين. الخامسة[3]: كذلك إلا أنَّه بكسر الخاء إتباعاً لكسرة الطاء. السادسة[4]: كذلك إلا أنه بكسر الياء أيضاً إتباعاً للخاء، السابعة[5]: يَخْتَطِف على الأصل. الثامنة[6]: يَخْطِّف بفتح الياء وسكونِ الخاء وتشديد الطاء[7]، وهي رديئةٌ لتأديتها إلى التقاء ساكنين. التاسعة[8]: بضم الياء وفتح الخاء وتشديدِ الطاء مكسورةً، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية. العاشرة[9]: يَتَخَطَّف[10].

والخَطْفُ: أَخْذُ شيءٍ بسرعة، وهذه الجملةُ ـ أعني قولَه: يكاد البرق يَخْطَف ـ لا محلَّ لَها، لأنها استئنافٌ، كأنه قيل: كيف يكونُ حالُهم مع ذلك البرقِ؟ فقيل: يكاد يَخْطَف، ويحتمل أن يكون في محلِّ جر صفةً لذوي المحذوفة، التقدير: أو كذوي صيبٍ كائدٍ البرقُ يَخْطَف.

قوله تعالى: / «كُلما أضاء لهم مَشَوْا فيه»: «كل» نَصْبٌ على الظرفية، [٢٢/أ]
لأنها أُضيفت إلى «ما» الظرفية، والعاملُ فيها جوابُها[11]، وهو «مَشَوا». وقيل:

---

(١) قراءة الحسن.
(٢) قراءة الحسن والجحدري وابن أبي إسحاق.
(٣) قراءة الحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري وقتادة.
(٤) قراءة الحسن والأعمش.
(٥) قراءة علي وابن مسعود.
(٦) قراءة بعض أهل المدينة.
(٧) أي المكسورة كما في البحر ١/٨٩.
(٨) قراءة زيد بن علي.
(٩) قراءة أُبَيّ.
(١٠) قوله: «يتخطف» غير واضح في الأصل.
(١١) الأصل: جوابه، وهو سهو.

«ما» نكرةٌ موصوفةٌ، ومعناها الوقتُ أيضاً، والعائدُ محذوفٌ، تقديرُه: كلَّ وقتٍ أضاءَ لهم فيه، فأضاءَ على الأول لا محلَّ له لكونِه صلةً، ومحلُّه الجرُّ على الثاني. و«أضاء» يجوز أن يكون لازماً. وقال المبرد: «هو متعدٍّ ومفعولُه محذوفٌ»، أي: أضاء لهم البرقُ الطريقَ، فالهاء في «فيه» تعودُ على البرق في قولِ الجمهور، وعلى الطريقِ المحذوفِ في قول المبرد.

و «فيه» متعلِّق بمَشَوا، و«في» على بابها أي: إنه محيطٌ بهم، وقيل: هي بمعنى الباء، ولا بدَّ من حذف على القَوْلين، أي: مَشَوا في ضوئِه أي بضوئِه، ولا محلَّ لجملةِ قولِهِ «مَشَوا» لأنها مستأنفةٌ[1].

واعلم أنَّ «كُلاًّ» من ألفاظِ العموم، وهو اسمُ جمعٍ لازمٌ للإضافة، وقد يُحْذَفُ ما يضاف إليه، وهل تنوينُه حينئذٍ تنوينُ عوضٍ أو تنوينُ صَرْفٍ؟ قولان. والمضافُ إليه «كل» إن كانَ معرفةً وحُذِفَ بقيتْ على تعريفها، فلهذا انتصَبَ عنها الحالُ، ولا يَدْخُلها الألفُ واللامُ، وإن وقع ذلك في عبارةِ بعضِهم، وربما انتَصَبَتْ حالاً، وأصلُها أن تُسْتَعْمَل توكيداً كأجمعَ، والأحسنُ استعمالُها مبتدأً، وليس كونُها مفعولاً بها مقصوراً على السماعِ، ولا مختصاً بالشعر خلافاً لزاعم ذلك. وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ أو معرفةٍ بلامِ الجنسِ حَسُنَ أن تَلِي العواملَ اللفظيةَ، وإذا أُضيفت إلى نكرةٍ تعيَّنَ اعتبارُ تلك النكرةِ فيما لها من ضميرٍ وغيره، تقول: كلُّ رجال أَتَوْك فأكرِمْهم، ولا يجوزُ أن يُراعَىٰ لفظ «كل» فتقول: كلُّ رجال أتاكَ فأكرمه، و[تقول:] كلُّ رجلٍ أتاك فأكرمه، ولا تقول: أَتَوْك فأكرِمْهم، اعتباراً بالمعنى، فأما قوله[2]:

٢٤٨ ـ جادَتْ عليه كلُّ عَيْن ثَرَّةٍ　　　فتركْنَ كلَّ حدِيقةٍ كالدرهم

---

(١) انظر في هذه الآية واحتمالاتها: مغني اللبيب ٢٢١/١.

(٢) البيت لعنترة، وهو في الديوان ١٩٦؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٣٣١؛ والأشموني ٢٤٨/٢؛ والهمع ٧٤/٢؛ والدرر ٩١/٢.

فراعى المعنى فهو شاذٌّ لا يُقاس عليه، وإذا أُضيفَتْ إلى معرفةٍ فوجهانِ، سواءٌ كانت الإضافة لفظاً نحو: «وكلُّهم آتيه يومَ القيامةِ فَرْداً»[1] فراعى لفظَ كل، أو معنىً نحو: «فكُلًّا أَخَذْنا بذَنْبِه»[2] فراعىٰ لفظَها، وقال: «وكلٌّ أَتَوْه داخِرين»[3]، فراعىٰ المعنىٰ، وقولُ بعضهم: «إن «كُلَّما» تفيدُ التكرارَ، ليس ذلك من وَضْعها، فإنك إذا قُلْتَ: «كلما جِئْتَني أَكْرَمْتُك» كان المعنى: أُكْرِمُكَ في كلِّ فردٍ فردٍ من جَيْئاتِك إليَّ.

وقُرِىء «ضاء» ثلاثياً[4]، وهي تَدُلُّ على أنَّ الرباعيَّ لازمٌ. وقرىء: «وإذا أُظْلِم» مبنياً للمفعول[5]، وجَعَلَه الزمخشريُّ[6] دالًّا على أنَّ أَظْلَمَ متعدٍ، واستأنَس أيضاً بقول حبيب[7]:

٢٤٩ ــ هما أَظْلما حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظَلامَيْهِما عن وجهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

ولا دليلَ في الآيةِ لاحتمالِ أن أصلَه: وإذا أَظْلم الليلُ عليهم، فلمَّا بُني للمفعولِ حُذِف «الليل» وقام «عليهم» مَقَامَه، وأمَّا حبيبٌ فمُوَلَّدٌ.

وإنما صُدِّرت الجملةُ الأولى بكلما، والثانيةُ بإذا، قال الزمخشري[8]: «لأنهم حِراصٌ على وجودِ ما هَمُّهم به معقودٌ من إمكان المشي وتأتِّيه، فكُلَّما صادفوا منه فرصةً انتهزوها، وليسَ كذلك التوقُّفُ والتحبُّسُ» وهذا الذي قاله

(١) الآية ٩٥ من مريم.
(٢) الآية ٤٠ من العنكبوت.
(٣) الآية ٨٧ من النمل.
(٤) قراءة ابن أبي عبلة كما في البحر ١/٩٠.
(٥) قراءة يزيد بن قطيب والضحاك. انظر: الكشاف ١/٢٢٠؛ البحر ١/٩٠.
(٦) الكشاف ١/٢٢٠.
(٧) ديوان أبي تمام ١/١٥٧؛ والبحر ١/٩٠. وقوله: «هما» راجع إلى العقل والدهر. وأراد بحاليه ما يتواتر عليه من المتقابلين كالخير والشر، أجْلَيا: كشفا.
(٨) الكشاف ١/٢٢٠.

هـو الظاهـرُ، إلَّا أنَّ مِن النحويين[1] مَنْ جعلَ أنَّ «إذا» تُفيد التكرار أيضاً، وأنشد[2]:

٢٥٠ ـ إذاوَجَدْتُ أُوارَ الحُبِّ في كَبِدِي ... أَقْبَلْتُ نحو سِقاء القومِ أَبْتَرِدُ

قال: «معناها معنى كلما».

قوله تعالى: «ولو شاءَ اللهُ لذهَبَ بسَمْعِهم وأَبْصارهم» «لو» حرفٌ لِما كان سيقع لوقوع غيره، هذه عبارةُ سيبويه[3]، وهي أَوْلى من عبارة غيره: [٢٢/ب] / حرفُ امتناع لامتناع لِصحّةِ العبارة الأولى في نحو قوله تعالى: «لو كان البحرُ مداداً لكلماتِ ربي لنَفِدَ البحرُ»[4]، وفي قوله عليه السلام: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»[5]، وعدم صحةِ الثانية في ذلك كما سيأتي محرَّراً، ولفسادِ نحو قولهم: «لو كان إنساناً لكان حيواناً» إذ لا يلزم مِنْ امتناعِ الإنسانِ امتناعُ الحيوان، ولا يُجْزَمُ بها خلافاً لقوم، فأمَّا قولُه[6]:

٢٥١ ـ لو يَشَأْ طارَ به ذو مَيْعَةٍ ... لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وقول الآخر[7]:

٢٥٢ ـ تامَتْ فؤادَكَ لو يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ ... إحدى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانا

(١) انظر المناقشة في: البحر ١/٩١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: برد، والبحر ١/٩١؛ وابترد الماء: صَبَّه على رأسه.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٧.

(٤) الآية ١٠٩ الكهف.

(٥) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩: «اشتهر في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب».

(٦) البيت منسوب لعلقمة وهو في ملحق ديوانه ١٣٤، أو امرأة من بني الحارث، وهو في المغني ٣٠٠؛ والخزانة ٤/٥٢١؛ والهمع ٢/٦٤؛ والدرر ٢/٨١. والنهد: المرتفع، والخصل: ج خصلة وهي لفيفة من الشعر، ولاحق الآطال: ضامر الخاصرة.

(٧) البيت للقيط بن زرارة، وهو في اللسان: تيم، والأشموني ٤/٤٣؛ والدرر ٢/٨١.

فمِنْ تسكينِ المحرَّكِ ضرورةً، وأكثر ما تكونُ شرطاً في الماضي، وقد تأتي بمعنى إنْ كقوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الذين لَوْ تركوا مِنْ خَلْفِهم ذريةً ضِعافاً خافوا عليهم»[1] وقوله[2]:

٢٥٣ ـ ولَوْ أَنَّ ليلى الأخيليَّةَ سَلَّمَتْ عليَّ ودوني جَنْدَلٌ وصَفائِحُ
لسَلَّمْتُ تسليمَ البشاشةِ أَوْزَقَا إليها صَدَىً مِنْ جانبِ القبرِ صائحُ

ولا تكونُ مصدريةً على الصحيح، وقد تُشَرَّبُ معنى التمني فَتَنْصِبُ المضارعَ بعد الفاء جواباً لها نحو: «فَلَوْ أنَّ لنا كرةً فنكونَ»[3]، وسيأتي تحريرُه في مَوْضِعِه.

و «شاء» أصلُه: شَيِءَ على فَعِلَ بكسر العين، وإنما قُلِبت الياءُ ألفاً للقاعدةِ المُمَهَّدةِ. ومفعولُه محذوفٌ تقديرُه: ولو شاء الله إذهابَ، وكَثُر حَذْفُ مفعولِه ومفعولِ «أراد» حتى لا يَكاد يُنْطَق به إلاَّ في الشيءِ المستغرَبِ كقوله[4]:

٢٥٤ ـ ولو شِئْتُ أن أبكي دَماً لبكَيْتُه عليهِ ولكنْ ساحةُ الصبرِ أَوْسَعُ

قال تعالى: «لو أراد الله أن يتَّخِذَ ولداً»[5].

واللامُ في «ذهب» جوابُ لو. واعلم أنَّ جوابهَا يَكْثُر دخولُ اللامِ عليه مثبتاً، وقد تُحْذَفُ، قال تعالى: «لو نشاءُ جَعَلْنَاه أُجاجاً»[6]، ويَقِلُّ دخولُها

---

(١) الآية ٩ من النساء.
(٢) البيت لتوبة بن الحُمَيِّر، وهو في أمالي القالي ١/١٩٧؛ والحماسة ٢/٦٥؛ وابن عقيل ٣/١٩٣؛ والدرر ٢/٨٠. وزقا: صاح.
(٣) الآية ١٠٢ الشعراء.
(٤) البيت لإسحق بن حسان الخريمي، وهو في الكامل ٧٠٣، وشواهد الكشاف ٤/٤٣٧.
(٥) الآية ٤ من الزمر.
(٦) الآية ٧٠ من الواقعة.

عليه منفيًّاً بـ «ما»، ويَمْتَنِعُ دخولُها عليه منفيًّاً بغير «ما» نحو: لو قُمْتَ لم أَقُمْ، لِتوالي لامين فيثقلُ، وقد يُحْذَفُ[1] كقوله[2]:

٢٥٥ ـ لا يُلْفِكَ الراجُوك إلا مُظْهِراً　　خُلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عَدِيماً

و «بسَمْعِهم» متعلِّقٌ بذَهَب. وقُرِىءَ: «لأذْهَبَ»[3] فتكونُ الباءُ زائدةً، أو يكونُ فَعَل وأَفْعَل بمعنىً، ونحوُه: تَنْبُتُ بالدُّهْنِ»[4].

قوله تعالى: «إنَّ الله على كل شيء قديرٌ» هذه جملةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى ما قبلَها، و«على كل شيء» متعلِّقٌ بقدير، وهو فَعِيل بمعنى فاعِل مشتقٌ من القُدْرة وهي القُوة والاستطاعةُ، وفعلُها قَدَر بفتح العين، وله ثلاثةَ عشَر مصدراً: قدرة بتثليث القاف، ومَقْدرة بتثليث الدال، وقَدْرَاً وقَدَراً وقُدَراً وقَداراً وقُدْراناً[5] ومَقْدِراً ومَقْدَراً. وقدير أَبْلَغُ مِن قادر قاله الزجاج، وقِيل: هما بمعنًى، قاله الهروي[6]. والشيءُ: ما صَحَّ أن يُعْلَمَ من وجه، ويُخْبَرَ عنه، وهو في الأصل مصدرُ شاء يشاء / ، وهل يُطْلق على المعدومِ والمستحيل؟ خلافٌ مشهور. [٢٣/أ]

آ. (٢١) **قولُه تعالى: ﴿يا أيُّها الناسُ اعبدوا ربَّكم﴾**.. «يا» حرف نداء وهي أم الباب، وزعم بعضهُم أنها اسمُ فعلٍ، وقد تُحْذَفُ نحو: «يوسفُ

---

(١) أي جواب لو.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في المغني ٢٨٩؛ والأشموني ٣٨/٤ والعيني ٤٦٩/٤؛ والتصريح ٢٥٦/٢.

(٣) قراءة ابن أبي عبلة كما في البحر ٩١/١.

(٤) الآية ٢٠ من المؤمنون. ووجه الشبه بين الآيتين أن الثانية تُقْرأ أيضاً تُنْبِتُ وتَنْبُتُ فتكون من أنبت ونبت، والأولى كذلك من أذهب وذهب. وانظر السبعة: ٤٤٥ حيث نصَّ على أن قراءة الضم لابن كثير وأبي عمرو، والفتح قراءة الباقين.

(٥) الأصل: وقداراً وهو سهو.

(٦) علي بن محمد، كان مقيمًا في مصر، له: الأزهية والذخائر، ولم تذكر وفاته. انظر: معجم الأدباء ٢٤٨/١٤؛ والبغية ٢٠٥/٢.

أَعْرِضْ»[1] ويُنادىٰ بها المندوبُ والمستغاثُ، قال الشيخ[2]: «وعلى كثرة وقوع النداءِ في القرآن لَمَ يَقعْ نداءٌ إلا بها». قلت: زَعَمَ بعضُهم أنَّ قراءةَ «أَمَنْ هو قانِتٌ»[3] بتخفيف الميم أنَّ الهمزةَ فيه للنداءِ وهو غريبٌ. وقد يُراد بها مجردُّ التنبيه فيليها الجملُ الاسمية والفعلية، قال تعالى: «أَلَا يا اسْجُدوا»[4] بتخفيف أَلا، وقال الشاعر[5]:

٢٥٦ ــ ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ ....

وقال الآخر[6]:

٢٥٧ ــ يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهمِ والصالحينَ على سِمْعانَ من جارِ

و «أيّ» اسمُ منادىٰ في محل نصب، ولكنه بُني على الضمِّ لأنه مفردٌ معرفةٌ. وزعم الأخفشُ أنَّها هنا موصولةٌ، وأنَّ المرفوعَ بعدها خبرُ مبتدأ مضمرٍ، والجملة صلةٌ، والتقديرُ: ياالذين هم الناسُ، والصحيح الأول، والمرفوع بعدها صفةٌ لها يلزم رَفْعُه، ولا يجوزُ نَصْبُه على المحلِّ، خلافاً للمازني[7]، و«ها» زائدةٌ للتنبيه لازمةٌ لها، والمشهورُ فتحُ هائِها. ويجوزُ

---

(١) الآية ٢٩ من يوسف.

(٢) البحر ١/٩٣.

(٣) الآية ٩ من الزمر، وهي قراءة ابن كثير ونافع حمزة. انظر: السبعة ٥٦١.

(٤) الآية ٢٥ من النمل.

(٥) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٤٥٦ وعجزه:

وقبلَ منايا فاديات وآجالِ

والكتاب ٢/٣٠٧، واللسان: سنجل، والمغنى ٤١٣؛ وابن يعيش ٨/١١٥.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٣٢٠؛ والسمط ٥٤٦؛ والكامل ٤٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٥؛ وابن يعيش ٢/٢٤؛ والدرر ١/١٥٠.

(٧) بكر بن محمد من نحاة البصرة، لزم الأخفش، له: التصريف، توفي سنة ٢٤٩. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٧؛ النزهة ١٨٢؛ البغية ٢/٤٦٣.

ضَمُّها إتباعاً للياء، وقد قرأ ابن عامر[١] بذلك في بعض المواضع نحو: «أيُّهُ المؤمنون»[٢]، والمرسُوم يساعده.

ولا يجوزُ وَصْفُ «أيّ» هذه إلا بما فيه الألفُ واللامُ، أو بموصولٍ هما فيه، أو باسم إشارة نحو: «يا أيُّها الذي نُزِّل عليه الذِّكْرُ»[٣]، وقال الشاعر[٤]:

٢٥٨ ـ ألا أيُّهذا النابِحُ السِّيدَ إنني على نَأْيِها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ ورائِها

ولـ«أيّ» معانٍ أُخَرُ كالاستفهام والشرطِ وكونِها موصولةً ونكرةً موصوفةً وصفةً لنكرةٍ وحالاً لمعرفةٍ.

و «الناسُ» صفةٌ لأي، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ حَسْبما تقدَّم من الخلاف. و «اعبدوا ربَّكم» جملةٌ أمرية لا محلَّ لها لأنها ابتدائيةٌ.

قولُه تعالى: «الذي خلقكم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: نصبهُ على النعتِ لِرَّبكم. الثاني: نصبُه على القَطْع. الثالثُ: رَفْعُه على القطعِ أيضاً، وقد تقدَّم معناه.

قوله تعالى: «والذين مِنْ قبلكم» محلُّه النصبُ لعطفِه على المنصوبِ في «خَلَقَكم»، و «مِنْ قبلكم» صِلةُ الذين، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر، و «مِنْ» لابتداء الغاية. واستشكلَ بعضُهم[٥] وقوعَ «مِنْ قبلكم» صلةً من حيث

---

(١) عبدالله بن عامر، إمام أهل الشام، أخذ عن أبي الدرداء وروى عنه يحيى ابن الحارث، توفي سنة ١١٨. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٤٤٩؛ طبقات القراء ١/٤٢٣.

(٢) الآية ٣١ من النور: «وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون» انظر: السبعة ٤٥٥.

(٣) الآية ٦ من الحجر.

(٤) البيت للفضل بن الأخضر أو للأخضر بن هبيرة، وهو في الحماسة ١/٣٠١؛ والمقرب ١/١٧٦. ويعني بأيهذا النابح السيد: المتعرِّض لبني السيد، والمستبسل: الموطِّن نفسه على الموت.

(٥) انظر: البحر ١/٩٥.

إنَّ كلَّ ما جاز أن يُخْبَرَ به جاز أن يَقَعَ صلةً، و «مِنْ قبلكم» ناقصٌ ليس في الإخبار به عن الأعيان فائدةٌ إلا بتأويل، فكذلك الصلةُ، قال: «وتأويلُه أنَّ ظرفَ الزمانِ إذا وُصِفَ صَحَّ الإخبارُ والوصلُ به تقول: نحن في يومٍ طَيِّبٍ، فيكون التقديرُ هنا ـ والله أعلم ـ: والذين كانوا من زمان قبلَ زمانكم»./ وقال [٢٣/ب] أبو البقاء[١]: «التقدير: والذين خَلَقَهم من قبلِ خَلْقِكم، فَحَذَفَ الخَلْقَ وأقام الضميرَ مُقامَه».

وقرأ زيدُ بنُ علي[٢]: «والذينَ مَنْ قبلكم» بفتح الميم[٣]. قال الزمخشري[٤]: ووجهُها على إشكالِها أن يقالَ: أَقْحَمَ الموصولَ الثاني بين الأول وصلتِهِ تأكيداً، كما أقحم جرير في قوله[٥]:

٢٥٩ ـ يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَـالَكُمُ ....

تَيْماً الثاني بين الأولِ وما أُضيفَ إليه، وكإقحامِهم لامَ الإضافة بين المضافِ والمضاف إليه في نحو: لا أبالكَ، قيل[٦]: «هذا الذي قاله مذهبٌ لبعضِهم ومنه قولُه[٧]:

٢٦٠ ـ من النَفَرِ اللاءِ الـذين إذا هُمُ يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا

---

(١) الإملاء ١/٢٣.

(٢) زيد بن علي العجلي الكوفي، إمام حاذق قرأ على ابن مجاهد وابن فورك، توفي سنة ٣٥٨. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٨.

(٣) انظر: البحر ١/٩٥.

(٤) الكشاف ١/٢٢٨.

(٥) عجزه: لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ. وهو في ديوانه ١/٢١٢؛ والمقتضب ٤/٢٢٩؛ ونوادر أبي زيد ١٣٩؛ والخصائص ١/٣٤٥؛ واللامات ١٠١؛ والأزهية ٢٤٧؛ وأمالي الشجري ٢/٨٣؛ والعيني ٤/٢٤٠.

(٦) ورد القول في البحر ١/٩٥.

(٧) البيت لعبادة بن طَهْفَة أو عباد بن عباس، وهو في الكامل ١٥٥، واللسان: لوى. والقعقعة: الصوت، والمراد أنهم لا يتهيبون لقاء الناس.

فإذا وجوابُها صلةُ «اللاء»، ولا صلة للذين لأنه توكيدٌ للأول.

إلا أنَّ بعضَهم[1] يَرُدُّ هذا القولَ ويجعلُه فاسداً، مِنْ جهةِ أنه لا يُؤكِّدُ الحرفُ إلا بإعادةِ ما اتصل به فالموصولُ أَوْلَى بذلك، وخَرَّجَ الآية والبيتَ على أنَّ «مَنْ قبلكم» صلةٌ للموصولِ الثاني[2]، والموصولُ الثاني وصلتُه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والمبتدأُ وخبرُه صلةُ الأول، والتقديرُ: والذينَ هُمْ مَنْ قبلكم، وكذا البيتُ، تَجْعَلُ «إذا» وجوابَها صلةً للذين، والذين خبرٌ لمبتدأ محذوف، وذلك المبتدأُ وخبرُه صلةُ لِلاَّءِ، ولا يَخْفى ما في هذا من التعسُّفِ.

والخَلْق يقال باعتبارين، أحدهما: الإبداع والاختراع، وهذه الصفةُ ينفردُ بها الباري تعالى. والثاني: التقديرُ، قال زهير[3]:

٢٦١ ـ ولأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وبَعْـ　　ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لَا يَفْري

وقال الحَجاج: «ما خلقْتُ إلاَّ فَرَيْتُ ولا وَعَدْتُ إلا وَفَيْتُ».

وهذه الصفةُ لا يختصُّ بها اللهُ تعالى، وقد غَلِط أبو عبدالله البصري[4] في أنه لا يُطْلَق اسمُ الخالقِ على الله تعالى، قال: لأنه مُحَالٌ، وذلك أن التقدير والتسويةَ في حقِ الله تعالى ممتنعان، لأنهما عبارةٌ عن التفكُّر والظنِّ، وكأنه لم يسمع قوله تعالى: «هو الله الخالقُ البارىء»[5] «اللهُ خالِقُ كلِّ

---

(١) وهو الشيخ أبو حيان في البحر ١/٩٥.

(٢) المقصود «قبلكم» فقط على تقدير استقر المحذوف.

(٣) ديوانه ٩٤؛ والقرطبي ١/٢٢٦؛ والبحر ١/٩٣؛ وتفري ما خلقت: إذا قدرت أمراً أمضيته.

(٤) أبو عبدالله الحسين بن علي البصري، أستاذ القاضي عبدالجبار، أخذ عن الجياني، متكلم فقيه توفي سنة ٣٦٩. انظر: «قاضي القضاة عبدالجبار» للدكتور عبدالكريم عثمان ص ٤٩، مطبوعة بيروت. ومعجم المؤلفين ٤/٢٧.

(٥) الآية ٢٤ من الحشر.

شيء»[1]. وكأنه لم يعلم أنَّ الخَلْقَ يكون عبارةً عن الإنشاءِ والاختراع.

قولُه تعالى: «لعلَّكم تتَّقون» لعلَّ واسمُها وخبرُها، وإذا وَرَدَ ذلك في كلام الله تعالى، فللناسِ فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنَّ «لَعَلَّ» على بابها من الترجِّي والإطماع، ولكنْ بالنسبةِ إلى المخاطَبين، أي: لعلَّكم تتقون على رجائِكم وطمعِكم، وكذا قال سيبويه[2] في قوله تعالى: «لعله يَتَذَكَّرُ»[3] أي: اذهبا على رجائكما. والثاني: أنها للتعليل، أي اعبدوا ربَّكم لكي تتقوا، وبه قال قطرب والطبري[4] وغيرُهما وأنشدوا[5]:

٢٦٢ ــ وقُلْتُمْ لنا كُفُّوا الحروبَ لَعَلَّنا نَكُفُّ ووَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَـوْثِقِ
فلمّا كَفَفْنَا الحربَ كانَتْ عهودُكُمْ كَلَمْعِ سَرابٍ في المَلاَ مُتَأَلِّقِ

أي: لكي نَكُفَّ الحربَ، ولو كانت «لعلَّ» للترجي لم يقلْ: وَوَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَوْثِقِ. والثالث: أنها للتعرُّض / للشيء، كأنه قيل: افعلوا ذلك متعرِّضين [٢٤/أ] لِأَنْ تتَّقوا. وهذه الجملةُ على كلِّ قولٍ متعلقةٌ من جهةِ المعنى باعبدُوا، أي: اعبدوه على رجائِكم التقوى، أو لتتقوا، أو متعرِّضين للتقوى، وإليـه مالَ المهدوي وأبو البقاء[6].

وقال ابن عطية[7]: «يتَّجِهُ تعلُّقُها بـ«خَلَقَكم»، لأنَّ كلَّ مولودٍ يُولد على الفطرةِ فهو بحيثُ يُرْجى أَنْ يكونَ مُتَّقِياً، إلاَّ أنَّ المهدويَّ مَنَع من ذلك، قال:

---

(١) الآية ٦٢ من الزمر.
(٢) الكتاب ١/١٦٧.
(٣) الآية ٤٤ من طه: «لَعَلَّه يتذكَّرُ أو يَخْشى».
(٤) تفسير الطبري ١/٣٦٤.
(٥) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في: الطبري ١/٣٦٥؛ وأمالي الشجري ١/٥١؛ والقرطبي ١/٢٢٧.
(٦) الإملاء ١/٢٣.
(٧) تفسيره ١/١٩١.

«لأنَّ مَنْ ذَرأَه الله لجهنَّم لم يَخْلُقْه ليتَّقِيَ» ولم يَذْكر الزمخشري[1] غيرَ تعلُّقِها بـ«خَلَقَكُمْ»، ثم رتَّب على ذلك سؤالين، أحدهُما: أنه كما خَلَقَ المخاطبين لعلهم يتقون كذلك خَلَقَ الذين مِنْ قبلهم لذلك، فلِمَ خَصَّ المخاطبينَ بذلك دونَ مَنْ قَبلهم؟ وأجابَ عنه بأنَّه لَم يَقْصُرْه عليهم بل غلَّبَ المخاطبين على الغائبين في اللفظِ، والمعنى على إرادةِ الجميع. السؤالُ الثاني: هَلاَّ قيل «تعبدونَ» لأجلِ اعبدوا، أو اتقوا لمكانِ «تَتَّقُون» ليتجاوبَ طَرفا النَّظْم، وأجابَ بأنَّ التقوى ليست غيرَ العبادةِ، حتى يؤدِّيَ ذلك إلى تنافُرِ النظم، وإنما التقوى قُصارى أمرِ العابدِ وأقصى جُهْدِه. قال الشيخ[2]: «وأمَّا قولُه: ليتجاوبَ طرفاً النَظْم فليس بشيء، لأنه لا يمكن هنا تجاوبُ طَرَفَي النظْمِ، إذ نَظْمُ اللفظ[3]: اعبدوا ربَّكم لعلكم تعبدُون، أو اتقوا ربكم لعلكم تتقون، وهذا بعيدٌ في المعنى، إذ هو مثل: اضربْ زيداً لعلك تَضْربُه، واقصدْ خالداً لعلك تَقْصِدُه، ولا يَخْفَى ما في ذلك من غَثاثةِ اللفظِ وفسادِ المعنى». والذي يظهرُ به صحتُه أن يكونَ «لعلكم تتقون» متعلقاً بقولِه: «اعبدوا»، فالذي نُودوا لأجلِهِ هو الأمرُ بالعبادة، فناسَبَ أن يتعلَّقَ بها ذلك، وأتى بالموصولِ وصلتِه على سبيل التوضيحِ أو المدحِ الذي تعلَّقت به العبادةُ، فلم يُجَأ بالموصولِ لَيُحَدِّثَ عنه، بل جاءَ في ضمنِ المقصودِ بالعبادةِ، فلم يكُنْ يتعلَّقُ به دونَ المقصودِ. قلت: وهذا واضحٌ.

وفي «لعلَّ» لغاتٌ كثيرةٌ[4]، وقد يُجَرُّ بها، قال[5]:

---

(١) الكشاف ١/٢٣١.

(٢) البحر المحيط ١/٩٦.

(٣) عبارة أبي حيان: لأنه يصير المعنى.

(٤) انظر: أمالي القالي ١/١٠٧؛ ورصف المباني ٣٧٥.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ٢/١١٨؛ والأشموني ٢/٢٠٤؛ والتصريح ٢/٢؛ والعيني ٣/٢٤٧؛ والخزانة ٤/٣٦٨. والشريم: التي اتحد مسلكاها، والجر بلعل لغة عُقَيْل. انظر: ابن عقيل ٢/٦.

٢٦٣ ـ لَعلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ علينا   بشيء أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ

ولا تنصِبُ الاسمين على الصحيح، وقد تَدْخُلُ «أنْ» في خبرها حَمْلاً على «عسى»، قال[1]:

٢٦٤ ـ لَعَلَّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   ....

وقد تأتي للاستفهامِ والتعليلِ كما تقدَّم، ولكنَّ أصلَها أن تكونَ للترجِّي والطَمعِ في المحبوباتِ والإشفاق في المكروهات كعسى، وفيها كلامٌ أطولُ من هذا يأتي مفصَّلاً في غضونِ هذا الكتابِ إنْ شاء الله تعالى.

وأصلُ تَتَّقُون: تَوْتَقِيُون لأنه من الوقاية، فَأُبْدِلَتْ الواوُ تاء قبل تاء الافتعالِ، وأُدْغِمَتْ فيها، وقد تقدَّم ذلك في «المتقين»[2]، ثم اسْتُثْقِلَت الضمةُ على الياء فَقُدِّرَتْ، فَسَكَنَتْ الياءُ والواوُ بعدَها، فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، وضُمَّت القافُ لتجانِسَها، فوزنُه الآن: تَفْتَعُونَ. وهذه الجملةُ أعني «لعلكم تتقونَ» لا يجوزُ أن تكونَ حَالاً لأنها طلبيةٌ، وإن كانَتْ عبارةُ بعضِهم تُوهم ذلك. ومفعولُ تَتَّقون محذوفٌ أي «تَتَّقون» الشِرْكَ أو النارَ.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿الذي جَعَل لكم﴾**: «الذي» تحتملُ النصبَ والرفعَ. فالنصبُ من خمسةِ أوجهٍ، أظهرُها: أن يكونَ نصبُه على القطع. الثاني: أنه نعتٌ لربكم. الثالث: أنه بدلٌ منه. الرابع: أنه مفعول «تتقون» وبه بدأ أبو البقاء[3]. الخامس: أنه نعتُ النعت أي: الموصولُ الأول، لكن المختارَ أن النعت لا يُنْعَتُ / بل إنْ جاء ما يُوهم ذلك جُعِلَ نعتاً للأول، إلا [٢٤/ب] أَنْ يمنَع مانعٌ فيكونَ نعتاً للنعت نحو قولهم: «يا أيُّها الفارسُ ذو الجُمَّة»[4]،

(١) لم أقف عليه.
(٢) الآية ٢ من البقرة.
(٣) الإملاء ١/٢٣.
(٤) الجمة: مجتمع شعر الرأس.

فذو الجُمَّة نعتٌ للفارس لا لـ«أيّ» لأنها لا تُنْعَتُ إلَّا بما تقدَّم ذِكْرُه[١]. والرفعُ من وجهين: أحدهما ـ وهو الأصح ـ أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو الذي جَعَلَ. والثاني أنه مبتدأٌ وخبرُه قولُه بعد ذلك: «فلا تَجْعَلُوا». وهذا فيه نظرٌ من وجهين، أحدهُما: أنَّ صلتَه ماضِيةٌ فلم يُشْبِهِ الشرطَ فلا تُزَادُ في خبرِه الفاءُ، الثاني: عدمُ الرابط إلا أن يقالَ بمذهبِ الأخفش وهو أَنْ يُجْعَلَ الربطُ مكرَّرَ الاسم الظاهر إذا كان بمعناه نحو: «زيدٌ قام أبو عبدالله»، إذا كان أبو عبدالله كنيةً لزيد، وكذلك هنا أقامَ الجلالة مُقامَ الضميرِ كأنه قال: الذي جعل لكم فلا تَجْعلوا له أنداداً.

و«جَعَل» فيها وجهان، أحدهُما: أن تكونَ بمعنى صَيَّر فتتعدَّى لمفعولين فيكونُ «الأرضُ» مفعولاً أولَ، و«فراشاً» مفعولاً ثانياً. والثاني: أن تكونَ بمعنى «خَلَق» فتتعدَّى لواحد وهو «الأرضَ» ويكونُ «فراشاً» حالاً.

«والسماءَ بناءً» عطف على «الأرض فراشاً» على التقديرين المتقدِّمين، و«لكم» متعلِّق بالجَعْل أي لأجلكم. والفراشُ ما يُوْطَأُ ويُقْعَدُ عليه. والبِناءُ مصدرُ بَنَيْتُ، وإنما قُلِبت الياءُ همزةً لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدةٍ، وقد يُرادُ به المفعولُ. و«أَنْزل» عطفٌ على «جَعَلَ»، و«من السماء» متعلِّقٌ به، وهي لابتداءِ الغاية. ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أن يكونَ حالاً مِنْ «ما» لأنَّ صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً، وحينئذٍ معناها التبعيضُ، وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: من مِياه السماءِ ماءً.

وأصل ماء مَوَه[٢] بدليل قولهم: «ماهَتِ الرَّكِيَّةُ تَمُوه»[٣] وفي جَمْعه:

---

(١) انظر الورقة: ٢٣ أ.

(٢) انظر: الممتع ٣٤٨؛ واللسان: موه.

(٣) ماهت الركية: ظهر ماؤها وكثر.

مياه وأَمْواه، وفي تصغيرِه: مُـوَيْه، فتحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، فاجتمع حرفان خَفِيَّان: الألفُ والهاءُ، فَأَبْدَلوا من الهاءِ أختَها وهي الهمزةُ لأنها أَجْلَدُ منها.

وقوله: «فَأَخْرَجَ» عطفُ على «أَنْزَل» مُرَتَّبٌ عليه، و«به» متعلِّقٌ بِه، والباءُ فيه للسببية. و«من الثمرات» متعلقٌ به أيضاً، ومِنْ هنا للتبعيضِ. وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلها زائدةً لوجيهن، أحدُهما: زيادتُها في الواجبِ، وكَونُ المجرور بها معرفةً، وهذا لا يقولُ به بصريٌّ ولا كوفيٌّ إلا أبا الحسن الأخفش[١]. والثاني: أن يكونَ جميعُ الثمـراتِ رزقاً لنا، وهذا يخالف الواقعَ، إذ كثيرٌ من الثمرات ليس رزقاً. وجعلها الزمخشري[٢] لبيانِ الجنسِ، وفيه نظرٌ، إذ لم يتقدَّمْ ما يُبَيِّنُ هذا، وكأنه يعني أنه بيانٌ لرزقاً من حيث المعنى، و«رزقاً» ظاهرُه أنه مفعولُ به، ناصبُه «أَخْرَجَ». ويجوز أن يكونَ «من الثمرات» في موضع المفعول به، والتقديرُ: فأخرجَ ببعض الماء بعضَ الثمرات. وفي «رزقاً» حينئذ وجهان أحدُهما: أن يكونَ حالاً على أنَّ الرزقَ بمعنى المرزوقِ، كالطِّحْنِ والرِّعْي. والثاني: أن يكونَ مصدراً مَنْصُوباً على المفعولِ مِنْ أجلِه، وفيه شروطُ النصبِ موجودةً. وإنما نَكَّر «ماء» و«رزقاً» ليفيدَ التبعيضَ، لأنَّ المعنى: وأنزل من السماءِ بعض ماءٍ فَأَخْرَجَ به بعضَ الثمراتِ بعضَ رزقٍ لكم، إذ ليس جميعُ رزقِهم هو بعضَ الثمراتِ، إنَّما ذلك بعضُ رزقِهم.

وأجاز أبو البقاء[٣] أن يكونَ «من الثمراتِ» حالاً مِنْ «رزقاً» لأنه لو تأخَّر لكان نعتاً، فعلى هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ، وجعلَ الزمخشري[٤] «من الثمرات»

---

(١) معاني القرآن ٩٨.
(٢) الكشاف ١/٢٣٥.
(٣) الإملاء ١/٢٤.
(٤) الكشاف ١/٢٣٥.

واقعاً موقعَ الثمر أو الثمار، يَعْني مِمَّا نابَ فيه جمعُ قلةٍ عن جمعِ الكثرة، نحو: «كم تَرَكوا من جناتٍ»[1] و«ثلاثةَ قُروء»[2]. ولا حاجةَ تدعو إلى هذا لأنَّ جَمْعَ السلامةِ المحلَّى بأَلْ التي للعمومِ يقعُ للكثرةِ، فلا فرقَ إذاً بين الثمراتِ والثمار، ولذلكَ ردَّ المحققونَ قولَ مَنْ رَدَّ على حسان بن ثابت رضي الله عنه[3]:

٢٦٥ ـ لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دَما

قالوا: كان ينبغي أن يقولَ: الجِفان، وسيوفُنا، لأنه أمدحُ، وليس بصحيحٍ لما ذَكَرْتُ لك.

و«لكم» يَحْتملُ التعلُّقَ بـ«أَخْرَج»، ويَحْتملُ التعلُّقَ بمحذوفٍ، على أن يكونَ صفةً لـ«رِزْقاً»، هذا إنْ أريد بالرزقِ المرزوقُ، وإنْ أُريد به المصدرُ فيحتملُ أن تكونَ الكافُ في «لكم» مفعولاً بالمصدرِ واللامُ مقويةً له، نحو: «ضربت ابني تأديباً له» أي: تأديبَه.

قولُه تعالى: «فلاَ تَجْعَلوا لِلَّـه أَنْدَاداً» الفاءُ للتسبُّب، أي: تَسَبَّبَ عن إيجادِ هذه الآياتِ الباهرة النهيُ عن اتخاذِكم الأندادَ. و«لا» ناهية و«تَجْعلوا» مجزومٌ بها، علامةُ جَزْمِه حَذْفُ النونِ، وهي هنا بمعنى تُصَيِّروا. وأجازَ أبو البقاء[4] أن تكونَ بمعنى تُسَمُّوا[5]. وعلى القولين فيتعدَّى لاثنين أولُهما: أنداداً، وثانيهما: الجارُّ والمجرورُ قبلَه، وهو واجبُ التقديمِ. و«أنداداً» جمع نِدّ،

---

(١) الآية ٢٥ من الدخان.
(٢) الآية ٢٢٨ من البقرة: والمطلقات يَتَرَبَّصْنَ بأنفسهن ثلاثةَ قُروء.
(٣) ديوانه ٣٥؛ والكتاب ٢/١٨١؛ والخصائص ٢/٢٠٦؛ والمحتسب ١/١٨٧؛ والبحر ١/٩٨.
(٤) الإملاء ١/٢٤.
(٥) في مطبوعة أبي البقاء: «لا تسمعوا» وهو تحريف.

وقال أبو البقاء[1]: «أَنْدَاداً جمعُ نِد ونَديد» وفي جَعْلَه جمعَ نديد نظرٌ، لأن أَفْعالاً لا يُحْفظ في فَعيل بمعنى فاعل، نحو: شَريف وأَشْرْاف ولا يُقاسُ عليه. والنِّدُّ: المقاوِمُ المضاهي، سواء كان [مثلاً][2] أو ضِدًّا أو خلافاً وقيل: هو / الضدُّ عن أبي عبيدة[3]، وقيل: الكُفْء والمِثْل، قال حسان[4]: [٢٥/أ]

٢٦٦ ـ أَتَهْجُوه ولستَ له بِنِدٍّ ... فشرُّكما لخيركما الفِداءُ

أي: لستَ له بكُفْءٍ، وقد رُوِي ذلك، وقال آخر[5]:

٢٦٧ ـ نَحْمَدُ الله ولا نِدَّ له ... عندَه الخيرُ وما شاءَ فَعَلْ

وقال الزمخشري[6]: «النِّدُّ المِثْل، ولا يُقال إلا للنِّدِّ المخالف، قال جرير[7]:

٢٦٨ ـ أَتَيْماً تَجْعَلونَ إليَّ نِدًّاً ... وما تَيْمٌ لذي حَسَبٍ نَدِيدُ

ونادَدْتُ الرجلَ خالَفْتُه ونافَرْتُه مِنْ: نَدَّ يَنِدُّ نُدُوداً أي نَفَر». انتهى، ويقال «نَديدة» على المبالغة، قال لبيد[8]:

٢٦٩ ـ لِكيلا يكونَ السَّنْدَرِيُّ نديدتي ... وأَجْعَلُ أَقْواماً عُموماً عَماعِمَا

وأمّا النَّدُّ ـ بفتح النون ـ فهو التل المرتفعُ، والنَّدُّ الطِّيب أيضاً، ليس بعربي. وهذه الجملةُ متعلقةٌ من حيث المعنى بقوله: «اعبدُوا»، لأنَّ أصلَ

(١) الإملاء ١/٢٤.
(٢) سقط من الأصل.
(٣) مجاز القرآن ١/٣٤. والأصل عبيد ولعله سهو.
(٤) ديوانه ٦٠، والرواية المشهورة: بكفء.
(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧٤؛ والقرطبي ١/٢٣٠.
(٦) الكشاف ١/٢٣٦.
(٧) ديوانه ١٦٤؛ ومجالس العلماء ١١٤؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٦.
(٨) ديوانه ٢٨٦؛ والقرطبي ١/٢٣١. والعماعم: الجماعات.

العبادةِ التوحيدُ،ويجوز أن يتعلَّقَ بـ«الذي»إذا جعلتَه خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي هو الذي جعل لكم هذه الآياتِ العظيمةَ والدلائلَ النيِّرة الشاهدَةَ بالوَحْدانية فلا تَجْعلوا له أنداداً. وقال الزمخشري[1]: «يتعلَّق بـ«لعلَّكم»على أن ينتصِبَ «تجعلوا» انتصابَ «فأطَّلِعَ»[2] في قراءةِ حَفْص، أي: خلقكم لكي تَتَّقوا وتخافوا عقابَه فلا تُشَبِّهوه بخَلْقه، فعلى قولِهِ: تكون «لا» نافيةً، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» في جوابِ الترجِّي، وهذا لا يُجيزه البصريون، وسيأتي تأويلُ «فأطَّلِع» ونظائِره في موضعِه إنْ شاء الله تعالى.

قوله تعالى: «وأنتم تَعْلمون» جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نصب على الحال، ومفعولُ العِلْم متروكٌ لأنَّ المعنى: وأنتم من أهلِ العِلم، أو حُذِفَ اختصاراً أي: وأنتم تعلمونَ بُطلانَ ذلك. والاسمُ من «أنتم» قيلَ: أَنْ، والتاءُ حرفُ خطاب يتغيَّرُ بحَسبِ المخاطب. وقيل: بل التاءُ هي الاسمُ وأَنْ عمادٌ قبلها. وقيل: بل هو ضميرٌ برُمَّتِه وهو ضميرُ رفعٍ منفصلٌ، وحكمُ ميمِه بالنسبة إلى السكونِ والحركةِ والإشباعِ والاختلاسِ حكمُ ميم هم، وقد تقدَّم جميعُ ذلكَ.

آ. (٢٣) قولُه تعالى: ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ مِمَّا نَزَّلْنا على عبدِنا فَأْتُوا﴾: «إنْ حرف شرطٍ يَجْزِم فعلينِ شرطاً وجزاءً، ولا يكونُ إلا في المحتملِ وقوعُه، وهي أمُّ البابِ، فلذلك يُحْذَفُ مجزومُها كثيراً، وقد يُحْذَفُ الشرطُ والجزاءِ معاً، قال[3]:

٢٧٠ ـ قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمى وإنْ كانَ فقيراً مُعْدِماً قالَتْ: وإنْ

---

(١) الكشاف ١/٢٣٦.

(٢) الآية ٣٧ من غافر: «لعلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ فَأَطَّلِعَ إلى إله موسى» وانظر: السبعة ٥٧٠.

(٣) البيت في ملحق ديوان رؤبة ١٨٦؛ والمغني ٧٢٤؛ والمقرب ١/٢٧٧؛ والخزانة ٣/٦٣٠؛ وشواهد المغني ٩٣٦.

أي: وإن كان فقيراً تزوجتُه، وتكونُ «إنْ»[1] نافيةً لتعملُ وتُهْمَلُ، وتكون مخففةً وزائدةً باطِّراد وعدمِه، وأجاز بعضُهم[2] أن تكونَ بمعنى إذْ، وبعضُهم أن تكونَ بمعنى قد[3]، ولها أحكامٌ كثيرة. و«في ريب» خبر كان، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ومحلُّ «كان» الجزمُ، وهي وإن كانَتْ ماضيةً لفظاً فهي مستقبلةٌ معنى.

وزعم المبردُ[4] أنَّ لـ«كان» الناقصةِ حكماً مع «إنْ» ليس لغيرها من الأفعالِ الناقصةِ فزعم أن لقوةِ «كان» أنَّ «إنْ» الشرطية لا تَقْلِبُ معناها إلى الاستقبال، بل تكونُ على معناها من المضيِّ، وتبعه في ذلك أبو البقاء[5]، وعَلَّل ذلك بأنه كَثُر استعمالُها غيرَ دالَّةٍ على حَدَثٍ. وهذا مردودٌ عند الجمهورِ لأن التعليقَ إنما يكون في المستقبلِ، وتأوَّلوا ما ظاهرُه غيرُ ذلك، نحو: «إنْ كان قَميصُه قُدَّ»: إمَّا بإضمار «يَكُنْ» بعد «إنْ»، وإمَّا على التبيين، والتقديرُ: إنْ يكُنْ[7] قميصُه أو إن يَتبيَّنْ كونُ قميصِه، ولمَّا خَفِيَ هذا المعنى على بعضهم جَعَل «إنْ» هنا بمنزلة «إذْ».

وقوله: «في ريبٍ» مجازٌ من حيث إنه جَعَلَ الريبَ ظرفاً محيطاً بهم، بمنزلةِ المكانِ لكثرةِ وقوعِه منهم. و«مِمَّا» يتعلقُ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لريب فهو في محلِّ جَرٍّ. و«مِنْ» للسببية أو ابتداءِ الغاية، ولا يجوزُ أن تكونَ للتبعيضِ، ويجوز أن تتعلَّق بريب، أي: إن ارتَبْتُمْ من أجل، فـ«مِنْ» هنا

(1) انظر في أحكام إنْ: المغني ١٧؛ الرصف ١٠٤.
(2) انظر مناقشة هذا القول في المغني ٣٩.
(3) في الأصل «قد قال» بإقحام «قال».
(4) انظر: البحر المحيط ١٠٢/١.
(5) الاملاء ٢٤/١.
(6) الآية ٢٦ من سورة يوسف.
(7) الأصل «يكن كان» بإقحام كان.

للسببيةِ «وما» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ على كلا القولين محذوفٌ أي: نَزَّلناه. والتضعيفُ في «نزَّلنا» هنا للتعدية مرادفاً لهمزةِ التعدِّي، ويَدُلُّ عليه قراءةُ «أَنْزَلْنا» بالهمز[1]، وجَعَلَ الزمخشري[2] التضعيفَ هنا دالاً على نزولِه مُنَجَّماً في أوقاتٍ مختلفة. قال بعضُهم[3]: «وهذا الذي ذهَب إليه في تضعيفِ الكلمة هنا هو الذي يُعَبَّر عنه بالتكثير، أي يَفْعَلُ [ذلك][4] مرةً بعد مرةٍ،فَيُدَلُّ على ذلك بالتضعيفِ، ويُعَبَّرُ عنه بالكثرةِ». قال: «وذَهَلَ عن قاعدةٍ ـ وهي أن التضعيفَ الدالَّ على ذلك من شرطه أن يكونَ في الأفعال المتعديةِ قبل التضعيفِ غالباً نحو: جَرَّحْتُ زيداً وفتَّحْتُ الباب، ولا يُقال: جَلَّس زيدٌ، ونَزَّل لم يكن متعدياً قبلَ التضعيفِ، وإنَّ ما جَعَلَه متعدياً تضعيفُه. وقولُه «غالباً» لأنه قد جاء التضعيفُ دالاً على الكثرة في اللازم قليلاً نحو: «مَوَّت المالُ»[5] وأيضاً فالتضعيفُ الدالُّ على الكثرةِ لا يَجْعَلُ القاصرَ متعدياً كما تقدَّم في مَوَّت المال، ونَزَّل كان قاصراً فصار بالتضعيفِ متعدِّياً، فدلَّ على أن تضعيفه للنقل لا للتكثير، وأيضاً كان يَحْتاج قولُه / تعالى: «لولا نُزِّل عليه القرآنُ جُمْلَةً واحدة»[6] إلى تأويل، وأيضاً فقد جاء التضعيفُ حيث لا يمكنُ فيه التكثيرُ نحو قوله تعالى: «وقالوا لولا نُزِّلَ عليه آيةٌ»[7] «لَنَزَّلْنا عليهم من السماءِ مَلَكاً رسولاً»[8] إلا بتأويل بعيدٍ جداً، إذ ليس المعنى على [٢٥/ب]

(١) قراءة يزيد بن قطيب، البحر ١/١٠٣.
(٢) الكشاف ١/٢٣٨.
(٣) وهو أبو حيان في البحر ١/١٠٣.
(٤) سقط من الأصل، وأثبتناه من البحر.
(٥) مثَّل صاحب اللسان بقوله «مَوَّتت الدوابُّ» كثر فيها الموت.
(٦) الآية ٣٢ من الفرقان.
(٧) الآية ٣٧ من الأنعام.
(٨) الآية ٩٥ من الإسراء، والآية بتمامها: «قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لَنَزَّلْنا عليهم من السماء ملكاً رسولا».

أنهم اقترحوا تكرير نزول آيةٍ، ولا أنه عَلَّق تكريرَ نزولِ مَلَكٍ رسولٍ على تقديرِ كونِ ملائكةٍ في الأرض.

وفي قوله: «نَزَّلْنا» التفاتٌ من الغَيبةِ إلى التكلُّمِ لأنَّ قبلَه: «اعبُدوا ربَّكم»، فلو جاء الكلامُ عليه لقيل: ممَّا نَزَّلَ على عبدِه، ولكنه التفت للتفخيمِ. و «على عبدنا» متعلِّقٌ بنزَّلنا، وعُدِّي بـ«على» لإفادتها الاستعلاءَ، كأنَّ المُنَزَّل تَمَكَّنَ من المنزولِ عليه ولبسه، ولهذا جاء أكثرُ القرآن بالتعدِّي بها، دونَ «إلى»، فإنها تفيدُ الانتهاء والوصولَ فقط، والإضافة في «عبدِنا» تفيدُ التشريف كقوله[1]:

٢٧١ ـ يا قومِ قلبي عندَ زهْراءِ يَعْرِفُه السامعُ والرائي
لا تَدْعُني إلاَّ بيا عبدَها فإنه أَشْرَفُ أسمائي

وقُرِىء: «عبادِنا»[2]، فقيل: المرادُ النبيُّ عليه السلام وأمته، لأنَّ جَدْوى المنزَّلِ حاصلٌ لهم. وقيل: المرادُ بهم جميعُ الأنبياءِ عليهم السلام.

قوله تعالى: «فأْتُوا» جوابُ الشرط، والفاءُ هنا واجبةٌ لأنَّ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسِه، وأصلُ فأْتُوا: اِئْتِيُوا مثل: اضْربوا فالهمزة الأولى همزةُ وصلٍ أُتي بها للابتداءِ بالساكنِ، والثانيةُ فاءُ الكلمةِ، اجتمع همزتان، وَجَبَ قَلْبُ ثانيهما ياءً على حدِّ «إيمان» وبابِه، واستُثْقِلَتِ الضمةُ على الياءِ التي هي لامُ الكلمةِ فَقُدِّرَتْ، فَسَكَنَتِ الياءُ وبعدها واوُ الضميرِ ساكنةٌ فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ، وضُمَّتِ التاءُ للتجانُسِ فوزنُ ايتوا: افْعُوا، وهذه الهمزةُ إنما يُحتاجُ إليها ابتداءً، أمَّا في الدَّرْجِ فإنه يُسْتَغْنى عنها وتعودُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ لأنها إنما قُلِبَت ياءً للكسر الذي كان قبلها،

(١) لم أهتد إلى قائلها، وهما في القرطبي ٢٣٢/١؛ والبحر ١٠٤/١؛ وسقطت «لا تدعني» من الأصل.

(٢) ذكرها في البحر ١٠٤/١؛ والزمخشري ٢٣٩/١ من دون نسبة.

وقد زال نحو: «فَأْتوا» وبابِه وقد تُحْذَفُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ في الأمرِ كقوله[1]:

٢٧٢ ـ فإنْ نحنُ لم تَنْهَضْ لكم فَنَبُرَّكُمْ فَتُونا فعادُونا إذاً بالجرائمِ

يريد: فَأْتونا كقوله: فَأْتوا. وبسورة متعلق بـ «أتوا».

قوله تعالى: «مِنْ مثله» في الهاء ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها تعودُ على على ما نَزَّلنا، فيكون مِنْ مثله صفةً لسورة، ويتعلّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِ المنزَّل في فصاحتِه وإخبارِه بالغُيوبِ وغيرِ ذلك، ويكونُ معنى «مِنْ» التبعيضَ، وأجاز ابن عطية[2] والمهدوي أن تكون للبيان، وأجازا هما وأبو البقاء[3] أن تكون زائدةً، ولا تجيء إلا على قول الأخفش[4]. الثاني: أنها تعودُ على «عبدِنا» فيتعلَّقُ «من مثله» بأْتُوا، ويكون معنى «مِنْ» ابتداءَ الغاية، ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكونَ صفةً لسورة، أي: بسورةٍ كائنة من رجلٍ مثلِ عبدِنا. الثالث: قال أبو البقاء[4]: «إنها تعود على الأنداد بلفظِ المفرد كقوله: «وإنَّ لكم في الأنعام لعِبْرةً، نُسْقيكم مِمَّا في بطونه»[5] قلت: ولا حاجةَ تَدْعو إلى ذلك، والمعنى يَأْباه أيضاً.

والسُّورة: الدرجةُ الرفيعة، قال النابغة[6]:

٢٧٣ ـ ألم ترَ أنَّ الله أعطاكَ سُورةً ترى كلَّ مَلْكٍ دونَها يَتَذَبْذَبُ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/ ١٠١ وحذف الهمزة هنا شاذ.
(٢) التفسير ١/ ١٩٤.
(٣) الاملاء ١/ ٢٤.
(٤) معاني القرآن للأخفش ٩٨.
(٤) الاملاء ١/ ٢٤.
(٥) الآية ٦٦ من النحل.
(٦) ديوانه ٧٨، والقرطبي ١/ ٦٥. ويتذبذب: يضطرب.

وسُمِّيَتْ سورةُ القرآنِ بذلك لأنَّ صاحبَها يَشْرُفُ بها وَتَرْفَعُه. وقيل: اشتقاقُها من السُّؤْر وهو البَقِيَّة، ومنه: «أَسْأَروا في الإناء» قال الأعشى(١):

٢٧٤ ـ فبانَتْ وقد أَسْأَرَتْ في الفـؤا دِصَدْعاً على نَـأْيِها مُسْتـطيرا

أي: أَبْقَتْ، ويَدُلُّ على ذلك أنَّ تميماً وغيرَها يهمزون فيقولون: سُؤْرة بالهمز، وسُمِّيت سورةُ القرآن بذلك لأنها قطعةٌ منه، وهي على هذا مخففةٌ من الهمزة، وقيل: اشتقاقُها من سُورِ البِناءِ لأنها تُحيط بقارئها وتحفظُه كسُورِ المدينة، ولكنَّ جَمْعَ سُورةِ القرآن سُوَر بفتح الواو، وجَمْعَ سُورةِ البِناء سُوْر بسكونِها ففرَّقوا بينها في الجمعِ.

قوله تعالى: «وادعُوا شهداءَكم» هذه جملةُ أمرٍ معطوفةٌ على الأمر قبلها، فهي في محلِّ جَزْم أيضاً. ووزنُ ادْعُوا: افْعُوا لأن لام الكلمةِ محذوفٌ دلالةً على السكونِ في الأمر / الذي هو جَزْم في المضارع، والواوُ ضميرُ الفاعِلِين [٢٦/أ] و«شهداءَكم» مفعولٌ به جمعُ شهيد كظريف، وقيل: بل جمعُ شاهد كشاعر والأولُ أَوْلى لاطِّراد فُعَلاء في فَعِيل دونَ فاعلٍ، والشهادةُ: الحضور.

و«مِنْ دونِ الله» متعلقٌ بادْعُوا، أي: ادْعُوا مِنْ دونِ الله شهداءكم، فلا تستشهدوا بالله، فكأنه قال: وادعُوا من غير الله مَنْ يشهَدُ لكم، ويُحْتمل أَنْ يَتعلَّقَ بـ«شهداءَكم»، والمعنى: ادعُوا مَن اتخذتموه آلهةً مِنْ دونِ الله وَزَعَمْتُم أنهم يَشْهدون لكم بصحةِ عبادتِكم إياهم، أو أعوانكم مِنْ دون أولياء الله، أي الذين تستعينون بهم دونَ الله. أو يكونُ معنى «مِنْ دونِ الله» بين يدي الله كقوله(٢):

---

(١) ديوانه ٣١٧؛ والطبري ١/١٠٥؛ وابن عطية ١/٨٠.

(٢) البيت في وصف صفاء الخمرة، ولم أقف عليه، غير أني وجدت في ديوان الأعشى ٢١٩ وجمهرة ابن دريد ٣/١١٤:

تُـرِيْكَ القـذى مِنْ دونهـا وهي دونَــه إذا ذاقهـا مَنْ ذاقها يَتَمَـطَّقُ

٢٧٥ ـ تُريكَ القَذَى مِنْ دونِها وهي دونَه   لوجهِ أخيها في الإناءِ قُطُوبُ

أي: تريكَ القذى قُدَّامها وهي قُدَّامه لرقتِها وصفائها.

واختار أبو البقاء[(١)] أن يكون «من دون الله» حالاً من «شهداءكم»، والعاملُ فيه محذوفٌ، قال: «تقديرُه: شهداءَكم منفردين عنِ الله أو عن أنصارِ الله».

و «دونَ» مِنْ ظروف الأمكنة، ولا تَتَصرَّف على المشهورِ إلا بالجرِّ بـ«مِنْ»، وزعم الأخفش أنها متصرِّفة، وجَعَل من ذلك قولَه تعالى: «ومِنَّا دونَ ذلك»[(٢)] قال: «دونَ» مبتدأ، و«منَّا» خبرُه، وإنما بُني لإضافتِه إلى مبني، وقد شَذَّ رفعُه خبراً في قولِ الشاعر[(٣)]:

٢٧٦ ـ ألم تَرَ أنِّي قد حَمَيْتُ حقيقتي   وباشَرْتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها

وهو من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنًى. وأمّا «دون» التي بمعنى رديء فتلك صفةٌ كسائرِ الصفات، تقول: هذا ثوبٌ دونٌ، ورأيت ثوباً دوناً، أي: رديئاً، وليستْ ممَّا نحن فيه.

قوله تعالى: «إنْ كنتم صادِقين» هذا شرطٌ حُذِفَ جوابُه للدلالة عليه، تقديره: إنْ كنتم صادِقين فافعلوا، ومتعلَّقُ الصدقِ محذوفٌ، والظاهرُ تقديرُه هكذا: إن كنتم صادقين في كونكم في رَيْبٍ من المنزَّل على عبدِنا أنه من عندنا. وقيل: فيما تَقْدِرون عليه من المعارضة، وقد صَرَّح بذلك عنهم في آية أخرى حيث قال تعالى حاكياً عنهم: «لو نشاء لَقُلْنا مثلَ هذا»[(٤)]. والصدقُ

---

(١) الاملاء ١/٢٥.

(٢) الآية ١١ من الجن. وليس في معاني القرآن للأخفش إشارة إلى ذلك.

(٣) البيت لموسى بن جابر، وهو في الحماسة ١/٢١٥؛ والشذور ٨١؛ والبحر ١/١٢٠.

(٤) الآية ٣١ من الأنفال.

ضدُّ الكذبِ، وقد تقدَّم فَيُعْرَفُ مِنْ هناك، والصديقُ مشتقٌّ منه لصِدْقِه في الودِّ والنصحِ، والصَّدْقُ من الرماح: الصُّلبة.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿فإنْ تَفْعلوا ولَنْ تَفْعلوا﴾**: «إنْ» الشرطيةُ داخلةٌ على جملة «لم تفعلوا» وتفعلوا مجزومٌ بلم، كما تدخل إنْ الشرطيةُ على فعلٍ منفي بلا نحو: «إنْ لا تفعلوه»[(١)] فيكون «لم تفعلوا» في محلِّ جزم بها.

وقوله: «فاتَّقوا» جوابُ الشرطِ، ويكونُ قولُـه: «ولَنْ تفعلوا» جملةً معترضةً بين الشرطِ وجزائه. وقال جماعةٌ من المفسرين[(٢)]: معنى الآيةِ: وادعوا شهداءَكم مِنْ دونِ اللَّـهِ إنْ كنتم صادِقيـن، ولَنْ تَفْعلوا فإنْ لم تَفْعلوا فاتَّقوا النار. وفيه نظرٌ لا يَخْفى. وإنما قال تعالى: «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا» فَعَبَّر بالفعلِ عن الإتْيان لأن الفعلَ يجري مَجْرى الكناية، فيُعَبَّر به عن كلِّ فعلٍ ويُغْني عن طول ما تَكْني به. وقال الزمخشري[(٣)]: «لولم يَعْدِلْ من لفظِ الإتيانِ إلى لفظِ الفعلِ لاسْتُطِيل أن يقال: فإنْ لم تأتوا بسورةٍ من مثله ولَنْ تأتوا بسورةٍ مِنْ مثلِه». قال الشيخ[(٤)]: «ولا يَلْزَمُ ما قال لأنه لو قال: «فإنْ لم تأتوا ولَنْ تأتوا» كان المعنى على ما ذَكَر، ويكونُ قد حَذَفَ ذلك اختصاراً، كما حَذَف اختصاراً مفعولَ «لم تَفْعلوا ولَنْ تفعلوا»، ألا ترى أنَّ التقدير: فإنْ لم تفعلوا الإتيانَ بسورةٍ من مِثْله، ولن تفعلوا الإتيانَ بسورةٍ من مثله».

و «لَنْ» حرفُ نَصْبٍ معناه نَفْيُ المستقبل[(٥)]، ويختصُّ بصيغةِ المضارع كـ«لم»، ولا يقتضي نَفْيُه التأبيدَ، وليس أقلَّ مدةً مِنْ نفي لا، ولا نونُه بدلاً من

---

(١) الآية ٧٣ من الأنفال.
(٢) انظر مناقشة أبي حيان: البحر ١/١٠٦.
(٣) الكشاف ١/٢٤٨.
(٤) البحر ١/١٠٦.
(٥) انظر في لن: الكتاب ١/٤٠٧؛ المغني ٣١٤؛ أسرار العربية ١٣٠.

ألفِ لا، ولا هو مركباً من «لا أنْ» خلافاً للخليلِ، وزَعَم قومٌ أنها قد تَجْزِمُ، منهم أبو عبيدةَ وأنشدوا[1]:

٢٧٧ ـ لن يَخِبْ لانَ مِنْ رجائِك مَنْ حَرْ ... رَكَ مِنْ دونِ بابِك الحَلَقَهْ

وقال النابغة[2]:

٢٧٨ ـ .... فلن أُعَرِّضْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ بالصَّفَدِ

ويُمكِنُ تأويلُ ذلك بأنه مِمَّا[3] سُكِّنَ فيه للضرورةِ.

قوله تعالى: «فاتَّقوا النارَ» هذا جوابُ[4] الشرطِ كما تقدم، والكثير في لغة العرب: «اتَّقىٰ يتَّقي» على افْتَعَل يَفْتَعِلُ، ولغة[5] تميم وأسد: تَقَى يَتْقي مثل: رَمَى يَرْمي، فيُسكِّنون ما بعد حرفِ المضارعة، حكى هذه اللغة سيبويه[6]، ومنهم مَنْ يُحَرِّكُ ما بعد حرف المضارعة، وأنشدوا[7]:

٢٧٩ ـ تَقُوه أيُّها الفِتْيانُ إنّي ... رأيتُ الله قد غَلَبَ الجُدودا

---

(١) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي، وهو في المغني ٣١٥؛ والأشموني ٣/٢٧٨؛ والدرر ٢/٤.

(٢) ديوانه ٢٥ وروايته «فلم»، وصدره:

هذا الثناءُ فإنْ تَسْمَعْ لقائله

وهو في القرطبي ١/٢٣٤؛ والصفد والثناء هنا: العطاء.

(٣) من هنا يبدأ السقط من الأصل، وقد حصل ما بين الآيات ٢٤ ـ ٦١ من البقرة وقد أثبتنا نسخة «ي» مع مراعاة الفروق بين النسخ المعتمدة الأخرى ولا سيما نسخة «ع» التي هي أعلى النسخ قيمة هنا، ولكننا لم نتمكن من إثبات نصها لكثرة الخروم فيها.

(٤) ح: «جوابه».

(٥) ع: «وهي لغة».

(٦) الكتاب ٢/٢٥٧.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في النوادر ٤.

وقال آخر[1]:

٢٨٠ ـ . . . . تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو

قوله تعالى[2]: «النارَ» مفعول به، و«التي» صفتُها، وفيها أربع[3] اللغاتِ المتقدمةِ، كقوله[4]:

٢٨١ ـ شُغِفَتْ بك اللَّتْ تَيَّمَتْكَ فَمثلُ ما بك ما بها مِنْ لَوْعةٍ وغَرامِ

وقال آخر[5]:

٢٨٢ ـ فقلْ لِلَّتْ تَلُومُك إنَّ نَفْسي أراها لا تُعَوَّذُ بالتَّميمِ

وقوله[6]: «وَقُودها الناس» جملةٌ من مبتدأ وخبر صلةٌ وعائدٌ، والألفُ واللامُ في «النار» للعهدِ لتقدُّمِ ذكرها في سورة التحريم ـ وهي مكية ـ عند قوله تعالى: «قُوا أنفسَكم وأهليكم ناراً»[7].

والمشهورُ فتحُ واوِ الوَقود، وهو اسمُ ما يُوقَدُ به، وقيل: هو[8] مصدر كالوَلوع والقَبول والوَضوء والطَّهور. ولم يجئْ مصدرٌ على فَعُول غيرُ هذه الألفاظِ فيما حكاه سيبويه[9]. وزاد الكسائي: الوَزُوع[10]، وقُرِىء شاذاً في سورة

---

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في المحتسب ٢/٣٧٢؛ والخصائص ٢/٢٨٦؛ وأمالي الشجري ١/٢٠٥؛ واللسان: تخذ، وصدره:

زيادتَنا نعمانَ لا تَحْرِمَنَّنا

(٢) ص ح ع: «والنار» بإسقاط «قوله تعالى».

(٣) ي: أربع لغات، ص ح: الأربع اللغات، وما أثبتناه من ع لأنه الصواب.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/٨٢؛ الدرر ١/٥٦.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٢/٣٠٨؛ والخزانة ٢/٢٩٩؛ والهمع ١/٨٢؛ والدرر ١/٥٦.

(٦) سقط من ص ح ع.

(٧) الآية ٦ من التحريم.

(٨) ي: «ما».

(٩) الكتاب ٢/٢٢٨.

(١٠) الوَزُوع: الوَلُوع.

(ق) «وما مسَّنا من لَغوب»[1]، فتصير سبعةً، وهناك ذَكَرْتُ هذه[2] القراءةَ، ولكن المشهور أن الوقود والوَضوءَ والطَهور بالفتح اسمٌ وبالضم مصدرٌ، وقرىء شاذاً بضمها[3] وهو مصدرٌ. وقال ابن عطية[4]: «وقد حُكيا[5] جميعاً في الحَطَب، وقد حُكيا في المصدر» انتهى. فإن أريدَ اسمُ ما يُوقد به فلا حاجةَ إلى تأويل، وإنْ أَريد[6] بهما المصدرُ فلا بدَّ من تأويلٍ وهو: إمَّا البمالغة[7] أي جُعلوا نفس التوقُّدِ مبالغةً في وصفهم بالعذاب، وإمّا حذفُ مضافٍ: إمَّا من الأولِ أي أصحابُ توقدِها، وإمَّا من الثاني أي[8]: يُوقِدُها إحراقُ الناس، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه.

والهاءُ في الحجارةِ لتأنيثِ الجمع.

قوله تعالى: «أُعِدَّتْ» فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والقائمُ مَقَامَ الفاعلِ ضميرُ «النار» والتاء واجبة، لأن الفعلَ أُسْنِدَ إلى ضمير المؤنث، ولا يُلتفت إلى قوله[9]:

---

(١) الآية ٣٨ من سورة ق، وهي قراءة السلمي وطلحة. انظر: المحتسب ٢/٢٨٥. واللغوب: التعب.

(٢) سقط من ي.

(٣) أي بضم وقود، وهي قراءة الحسن ومجاهد وعيسى بن عمر. انظر: القرطبي ١/٢٣٦؛ والبحر ١/١٠٧.

(٤) التفسير ١/١٩٦.

(٥) ي: «حكينا».

(٦) ص ح: «أريدهما».

(٧) ي: «للمبالغة».

(٨) ي: «أن».

(٩) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو في الكامل ٦٦٠؛ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢؛ والخصائص ٢/٤١١؛ والمخصص ١٦/٨٠؛ وأمالي الشجري ١/١٦١؛ والمقرب ١/٣٠٢؛ ورصف المباني ١٦٦؛ والعيني ٢/٢٦٤. والمزنة: واحدة المزن وهي السحابة البيضاء، والودق: المطر وبقل المكان: نبت بقله.

٢٨٣ ـ فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا ولا أرضَ أَبْقَـلَ إبْقـالَـهـا

لأنه ضرورةٌ خلافاً لابن كيسان[١]. و«للكافرين» متعلقٌ به، ومعنى أُعِدَّت: هُيِّئَتْ، قال[٢]:

٢٨٤ ـ أَعْـدَدْتَ لـلحَـدَثـان سـا بِـغَـةً وعَـدَّاءً عَـلَنْـدى

وقرىء: «أُعْتِدَتْ»[٣] من العَتاد بمعنى العُدَّة. وهذه الجملةُ الظاهر أنها لا محلَّ لها لكونها مستأنفةً جواباً لمَنْ قال: لِمَنْ[٤] أُعِدَّتْ؟ وقال أبو البقاء[٥]: «محلُّها النصبُ على الحالِ من «النار»، والعامِلُ فيها اتقوا». قيل:[٦] وفيه نظرٌ فإنها مُعَدَّةٌ للكافرين اتَّقَوْا أم لم يَتَّقُوا، فتكونُ حالاً لازمةً، لكن الأصل في الحال التي ليسَتْ للتوكيدِ أن تكونَ منتقلةً[٧]، فالأَوْلَى أن تكونَ استئنافاً. قال أبو البقاء:[٨] «ولا يجوزُ أن تكون حالاً من الضمير في «وَقُودُها» لثلاثة أشياء أحدها: أنها مضافٌ إليها. الثاني: أنَّ الحَطَب لا يعمل، يعني[٩] أنه اسمٌ جامدٌ. الثالث: الفصلُ[١٠] بين المصدرِ أو ما يَعْمَلُ

(١) محمد بن أحمد، أخذ عن ثعلب والمبرد، توفي سنة ٢٩٩. انظر: إنباه الرواة ٣/٥٧؛ والنزهة ٢٣٥؛ البغية ١/١٨.
(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو في الحماسة ١/١٠٤. والحدثان: الحوادث، والعلندى: الغليظ.
(٣) وهي قراءة عبدالله بن مسعود. انظر: البحر ١/١٠٩؛ الشواذ ٤.
(٤) قوله: «لمن» سقط من ح ص.
(٥) الإملاء ١/٢٥.
(٦) القائل هو أبو حيان الذي يرد على أبي البقاء. انظر: البحر ١/١٠٩.
(٧) من قوله «منتقلة» إلى قوله «حالاً» سقط من ح ص.
(٨) الإملاء ١/٢٥.
(٩) ي: «بمعنى».
(١٠) ح: «والفصل».

عَمَلَهُ وبين مَا يَعْمَلُ فيه بالخبر[1] وهو «النَّاسُ»، يـني أنَّ الوُقودَ بالضمِّ وإن كان مصدراً صالحاً[2] للعملِ فلا يجوزُ ذلك أيضاً؛ لأنه عاملٌ[3] في الحالِ وقد فَصَلْتَ بينه وبينها بأجنبـي وهو «النَّاسُ». وقال السجستاني: «أُعِدَّتْ للكافرين» من صلة «التي» كقوله: «واتقوا النارَ التي أُعِدَّتْ للكافرين»[4]، قال ابن الأنباري: «وهذا غَلَطٌ لأن «التي» هُنا وُصِلَتْ بقوله: «وَقُودُهـا الناس» فلا يجوز أن تُوصل بصلةٍ[5] ثانية، بخلافِ التي في آل عمران»[6]. قلت: ويمكن ألَّا يكونَ غَلطاً، لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ[7] «وقودُها الناس» ـ والحالةُ هذه ـ صلةٌ، بل إمَّا معترضةٌ لأنَّ فيها تأكيداً وإمَّا حالاً، وهذان الوجهان لا يمْنَعهُما معنىً ولا صناعةٌ.

آ. (٢٥) **قولُه تعالى: ﴿وَبَشِّر الذين آمنوا﴾**: هذه الجملةُ معطوفةٌ[8] على ما قبلها، عَطَفَ جملةَ ثوابِ المؤمنين على جملةِ عقابِ[9] الكافرين، وجاز ذلك[10] لأنَّ مذهبَ سيبويه ـ وهو الصحيح ـ أنه لا يُشْتَرَطُ في عطفِ الجملِ التوافُقُ معنًى، بل تُعْطَفُ الطلبيةُ على الخبريةِ وبالعكسِ، بدليلِ قولِهِ:[11]:

---

(١) ح ص ع: «بالجر»، وما أثبتناه من العكبري وي، وهو الصواب.
(٢) ي: «مصدرا حالاً صالحاً».
(٣) قوله: «عامل» مخروم في: ص.
(٤) الآية ١٣١ من آل عمران.
(٥) ح: «لصلة».
(٦) أي ليس لها صلة غير «أعدت».
(٧) قوله: «أن» سقط من ع.
(٨) قوله: «معطوفة» سقط من ي.
(٩) ص ح ع: «ثواب».
(١٠) انظر: البحر ١/١١١.
(١١) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٦؛ والمغني ٥٣٦؛ واللسان: قيل. وتناغي: تكلمه بما يحبه. والإثمد: عود يكتحل به.

٢٨٥ ـ تُناغي غَزالاً عند بابِ ابنِ عامرٍ وَكَحِّلْ أماقِيكَ الحسانَ بإِثْمِدِ

وقولِ امرىء القيس: [١]

٢٨٦ ـ وإنَّ شفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ وهل عند رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وأجاز الزمخشري[٢] وأبو البقاء[٣] أن يكونَ عطفاً على «فاتقوا» ليَعْطِفَ أمراً على أمر. وهذا قد رَدَّهُ الشيخ[٤] بأنَّ[٥] «فاتَّقُوا» جوابُ الشرط، فالمعطوفُ يكون جواباً لأنَّ حكمَه حكمُه، ولكنه لا يَصِحُّ لأنَّ تبشيرَه للمؤمنين لا يترتَّبُ على قولِهِ: فإنْ لَمْ تَفْعَلوا.

وقرىء: «وبُشِّرَ» ماضياً مبنياً للمفعولِ[٦]. وقال الزمخشري:[٧] «وهو عطف على أُعِدَّت»[٨]. قيل:[٩] «وهذا لا يتأتَّى على إعرابِ «أُعِدَّتْ» حالاً لأنها لا تَصْلُحُ للحاليَّةِ».

والبِشارةُ: أولُ خبرٍ من خيرٍ أو شرٍّ، قالوا: لأنَّ أثرَها يَظْهَرُ في البَشَرة وهي ظاهِرُ جلدِ الإنسان، وأنشدوا:[١٠]

٢٨٧ ـ يُبَشِّرُني الغُرابُ بِبَيْنِ أهلي فقُلْتُ له: ثَكِلْتُكَ مِنْ بشيرِ

---

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٩ وشرح التبريزي على المعلقات ٨٠.
(٢) الكشاف ١/٢٥٤.
(٣) ليس في الإملاء ما يشير إلى ذلك، وقد يكون في كتاب آخر أو في نسخة ثانية منه.
(٤) البحر ١/١١٠.
(٥) ص ح: «فإن».
(٦) نسبها أبو حيان في البحر ١/١١١ إلى زيد بن علي.
(٧) الكشاف ١/٢٥٤.
(٨) ي: «اعتدت».
(٩) القائل هو أبو حيان في البحر ١/١١١.
(١٠) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١١١.

وقال آخر:[1]

٢٨٨ ـ وبَشَّرْتَني يا سَعْدُ أَنَّ أَحِبَّتي جَفَوْني وأنَّ الوُدَّ موعِدُهُ الحَشْرُ

وهذا رأي سيبويه[2]، إلا أن الأكثرَ استعمالُها في الخير، وإن اسْتُعْمِلَتْ في الشرِّ فبقَيْدٍ، كقولِهِ تعالى: «فَبَشِّرْهُم بعذابٍ»[3]، وإن أُطْلِقَتْ كانت للخيرِ، وظاهرُ كلامِ الزمخشري[4] أنها تختصُّ بالخَيْرِ، لأنه تَأَوَّل مثلَ: «فَبَشِّرْهُم بعذاب» على العكسِ في الكلام الذي يُقْصَدُ به الزيادةُ في غَيْظِ المُسْتَهْزَأ به وتألُّمِهِ[5]. والفعلُ منها: بَشَرَ وبَشَّر مخففاً ومثقلاً، كقولِه: «بَشَرْتُ عيالي» البيت[6]، والتثقيلُ للتكثيرِ بالنسبة إلى المُبَشَّـرِ به. وقد قـرىء[7] المضارعُ مخففاً ومشدداً، وأمَّا الماضي فَلَمْ يُقْرَأْ به إلا مثقَّلاً نحو: «فبشَّرْناها بإسحاق»[8] وفيه لغةٌ أخرى: أَبْشَرَ مثل أَكْرَمَ، وأنكر أبو حاتم التخفيفَ، وليس بصـوابٍ لمجيءِ مضارعِـهِ. وبمعنى[9] البِشارة: البُشـور والتَّبْشيـر والإِبْشَار، وإن اختَلَفَتْ أفعالُها، والبِشارَةُ أيضاً الجَمالُ، والبَشير: الجميلُ، وتباشير الفجرِ أوائلُهُ.

[وقرأ زيدُ بنُ علي ـ رضي الله عنهما ـ «وبُشِّرَ»: ماضياً مبنياً للمفعول

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١١١.
(٢) الكتاب ٢/١٠٧، ٢٢٧.
(٣) الآية ٢١ من آل عمران، وزاد في «ي» بعد الآية: «على العكس» وهي مقحمة من قبيل انتقال النظر.
(٤) الكشاف ١/٢٥٤.
(٥) ص: «وتأمله».
(٦) تقدَّم برقم ١٠٠.
(٧) انظر تفصيل القراءات في هذا الفعل: السبعة ٢٠٥.
(٨) الآية ٧١ من هود.
(٩) ص: «ومعنى».

قال الزمخشري[١]: «عطفاً على «أُعِدَّت» انتهى. وهو غلط لأن المعطوف عليه [مِن] الصلة، ولا راجعَ على الموصولِ من هذه الجملةِ فلا يَصِحُّ أن يكونَ عطفاً على أُعِدَّت][٢].

وفاعلُ«بَشِّرْ»[٣]: إمَّا ضميرُ الرسولِ عليه السلام، وهو الواضحُ، وإمَّا كلُّ مَنْ تَصِحُّ منه البشارةُ. وكونُ صلةِ[٤]«الذين» فعلاً ماضياً دونَ كونِهِ اسمَ فاعلٍ دليلٌ على أَنْ يستحقَّ التبشيرَ بفضلِ الله مَنْ وَقَعَ منه الإيمانُ وتَحَقَّقَ به وبالأعمالِ الصالحةِ.

والصالحاتُ جمعُ صالحة وهي من الصفاتِ التي جَرَتْ مَجْرى الأسماءِ في إيلائِها[٥] العواملَ، قال:[٦]

٢٨٩ ـ كيفَ الهجاءُ وما تَنْفَكُّ صالِحَةٌ　　مِنْ آلِ لَأْمٍ بظهرِ الغَيْبِ تَـأْتِينِي

وعلامةُ نصبهِ الكسرةُ لأنه من بابِ جَمْعِ المؤنث السالم نيابةً عن الفتحةِ التي هي أصلُ النصبِ.

قولُه تعالى: «أَنَّ لهم جَناتٍ» جناتٍ اسمُ أنَّ، و«لهم» خبرٌ مقدمٌ، ولا يجوز تقديمُ خبرِ «أنَّ» وأخواتِها إلا ظرفاً أوحرفَ جَرٍّ، وأنَّ وما في حَيِّزها في محلِّ جَرّ عند الخليل والكسائي ونصبٍ عند سيبويهِ[٧] والفراء[٨]، لأن الأصلَ: وبَشِّرِ الذين آمنوا بأنَّ لهم، فحُذِفَ حرفُ الجر مع أَنَّ، وهوحَذْفُ

(١) الكشاف ١/٢٥٤.
(٢) ما بين معقوفين انفردت بها ع، وكان قد أشير إليها قبل قليل بعبارة ثانية.
(٣) ص: «بشير».
(٤) ص ح: «مثله».
(٥) ي: «أوائلها».
(٦) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٨٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٧.
(٧) الكتاب ١/١٧.
(٨) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

مُطَّردٌ معها ومع «أَنْ» الناصبة للمضارعِ ، بشرط أَمْنِ اللَّبْسِ ، بسبب طولهما بالصلة، فلما حُذِفَ حرفُ الجرّ جرى[1] الخلافُ المذكورُ، فالخليـل[2] والكسائي يقولان: كأنَّ الحرفَ[3] موجودٌ فالجرُّ باقٍ[4]، واستدلَّ الأخفشُ لهما بقولِ الشاعر:[5]

٢٩٠ ـ وما زُرْتُ ليلى أَنْ تَكُونَ حبيبةً إليَّ ولا دَيْنٍ بهـا أنا طـالِبُـهْ

فَعَطْفُ «دَيْنٍ» بالجرِّ على مـحلِّ «أن تكون» يبيِّنُ كونَها مجرورةً، قيل: ويَحْتملُ أن يكونَ من بابِ عَطْفِ التوهُّم فلا دليلَ فيه. والفراء وسيبويـه يقولان: وَجَدْناهم إذا حذفوا حرفَ الجر نَصَبُوا، كقولِهِ:[6]

٢٩١ ـ تَمُـرُّونَ الديـارَ وَلَمْ تَعُـوجـوا كــلامُـكُـمُ عـليَّ إذاً حَـرَامُ

أي بالديار، ولا يجوزُ الجرُّ إلا في نادرِ شعرٍ، كقولِهِ:[7]

٢٩٢ ـ إذا قيلَ: أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أَشارَتْ كليبٍ بالأَكفِّ الأصابعُ

أي: إلى كُلَيْبٍ، وقولِ الآخر:[8]

---

(١) أقحم في «ي» زيادة جملة من قبيل انتقال النظر.

(٢) صح: والخليل.

(٣) ي: «الحروف».

(٤) ص: «فإن».

(٥) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٩٣؛ والإنصاف ١/٣٩٥؛ وأمالي الشجري ١/٤١٨؛ والمغني ٥٨١؛ والأشموني ٢/٩٢؛ والدرر ٢/١٠٥.

(٦) تقدم برقم ١٤٨. وانظر: الكتاب ١/١٧؛ والفراء ١/١٤٨.

(٧) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٢٠، أوجرير في ديوانه ٣٥٧ برواية ثانية والتصريح ١/٢١٢؛ والعيني ٢/٥٤٢؛ والخزانة ٣/٦٦٩؛ والهمع ٢/٣٦؛ والدرر ٢/٣٧.

(٨) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

وكـريـمـةٍ مـن آلِ قـيسٍ أَلِـفْـتُـه

وهو في ابن عقيل ٢/٣٥؛ والهمع ٢/٣٦؛ والدرر ٢/٣٧.

٢٩٣ ـ . . . . حتى تَبَـذَّخَ فارتقى الأَعْـلامِ

أي: إلى الأعلام.

والجَنَّةُ: البُسْتَانُ، وقيل: الأرضُ ذاتُ الشجرِ، سُمِّيَتْ بذلك لِسَتْرِها مَنْ فيها، ومنه: الجنين لاستتارِه، والمِجَنُّ: التُّرس، وكذلك «الجُنَّة»[١] لأنه يَسْتُر صاحبَه، والجِنَّة لاستتارِهم عن أعينِ الناسِ.

قوله: «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنهارُ» هذه الجملةُ في مَحَلِّ نصبٍ[٢] لأنها صفةٌ لجنَّات، و«تَجْرِي» مرفوعٌ لتجرُّدِهِ من الناصبِ والجازمِ[٣]، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ مقدرةٌ في الياءِ استثقالاً، وكذلك تُقَدَّرُ في كلِّ فعلٍ معتلٍ نحو: يَدْعو ويَخْشَى[٤] إلاَّ أَنَّها في الألِفِ تُقَدَّرُ تعذُّراً.

والأنهارُ جمع نَهَر بالفتح، وهي اللغة العالية[٥]، وفيه تسكينُ الهاءِ، ولكن «أَفْعال» لا ينقاسُ في فَعْل الساكنِ العينِ بل يُحْفظ نحو: أَفْراخ وأَزْنَاد وأَفْراد.

والنهرُ دونَ البحرِ وفوقَ الجدولِ، وهل هومجـرى الماءِ أو المـاءُ الجاري[٦] نفسُه؟ والأولُ أظهرُ، لأنه مشتقٌّ من نَهَرْت أي: وسَّعْتُ، قال قيس بن الخطيم يصفُ طعنةِ:[٧]

٢٩٤ ـ مَلَكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتْقَها . . . .

(١) الجُنَّة: ما استترتَ به من سلاح ونحوه، ورسمت في ح: «الجند».
(٢) ص ح ع: «النصب».
(٣) ذهب أكثر الكوفيين إلى ذلك، وقال البصريون: يرتفع لقيامه مقام الاسم. انظر: الإنصاف ٥٥٠.
(٤) ح: «ويحسبا».
(٥) ص: «الغالبة».
(٦) ي: «الجري».
(٧) تقدم برقم ٤٥.

أي وَسَّعْتُ، ومنه: النهارُ لاتساعِ ضوئِه، وإنَّما أُطْلِقَ على الماءِ مجازاً إطلاقاً للمحلِّ على الحالِّ.

و «مِنْ تَحْتِهَا» متعلقٌ بتجري، و «تحت» مكانٌ لا يَتَصرَّفُ[1]، وهو نقيضُ «فوق»، إذا أُضيفا أُعْرِبَا، وإذا قُطِعَا بُنِيَا على الضم. و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ وقيل: زائدةٌ، وقيل: بمعنى في، وهما ضعيفان.

واعلمْ أنه إذا قيل بأنَّ الجَنَّة هي الأرضُ ذاتُ الشجرِ فلا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ، أي: من تحتِ عَذْقِها[2] أو أشجارِها. وإن قيل بأنها الشجرُ نفسُه فلا حاجةَ إلى ذلك. وإذا قيل بأنَّ الأنهارَ اسمٌ للماءِ الجاري فنسبةُ الجَرْيِ إليه حقيقةٌ. وإنْ قيلَ بأنه اسمٌ للأُخْدُودِ الذي يَجْرِي فيه فنسبةُ الجَرْيِ إليه مجازٌ كقول مهلهل:[3]

٢٩٥ ـ نُبِّئْتُ أنَّ النارَ بعدكَ أُوْقِدَتْ واسْتَبَّ بعدَكَ يا كُلَيْبُ المَجْلِسُ

قال الشيخ:[4] «وقد ناقضَ ابنُ عطيةَ كلامَهُ هنا فإنه قال:[5] «والأنهار: المياهُ في مجارِيها المتطاولةِ الواسعةِ» ثم قال: «نَسَبَ[6] الجَرْيَ إلى النهر، وإنما يَجري الماءُ وحدَه توسُّعاً وتجوُّزاً، كما قال تعالى: «واسْألِ القريةَ»[7]، وكما قال: نُبِّئْتُ أنَّ النار. البيت».

والألف واللامُ في «الأنهار» للجنس، وقيل: للعَهْدِ لِذِكْرِها في سورة

(١) قوله: «لا يتصرف» سقط من ح، ص.
(٢) ع: «غرفها». والعَذق: النخلة بحملها.
(٣) مجالس ثعلب ١/٣٧؛ وأمالي القالي ١/٩٥؛ والحماسة ١/٤٥٥؛ والقرطبي ١/٢٣٩. والشاهد في «المجلس» حيث إن الأصل أن يقول: «القوم».
(٤) البحر ١/١١٣.
(٥) التفسير ١/١٩٩.
(٦) ص ح: «نسبت» والتاء مقحمة.
(٧) الآية ٨٢ من يوسف.

القتال[1]. وقال الزمخشري:[2] «يجوزُ أَنْ تَكونَ عوضاً من الضمير كقوله: «واشتعلَ الرأسُ شَيْباً»[3] أي:[4] أنهارُها»، بمعنى[5] أنَّ الأصلَ: واشتعلَ رأسي، فَعَوَّض «أل» عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين[6]، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردودٌ بأنه لو كانت «أل» عوضاً من الضمير لَما جُمع بينهما، وقد[7] جُمع بينهما[7]، قال النابغة:[8]

٢٩٦ ـ رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رفيقةٌ　　بجَسِّ النَّدامىٰ بَضَّةُ المُتَجَرِّدِ

[فقال: الجيبِ منها][9]، وأمَّا ما[10] وَرَدَ وظاهرُه ذلك فيأتي تأويله في موضِعِه.

قوله تعالى: «كُلَّما رُزِقوا منها مِنْ ثَمَرَةٍ» تقدَّم الكلامُ في «كُلَّما»[11]، والعاملُ فيها هنا[12]: «قالوا»، و«منها» متعلِّق بـ«رُزِقوا»، و«مِنْ» لابتداء الغاية وكذلك «مِنْ ثمرةٍ» لأنها بَدَلٌ من قوله «منها» بدَلُ اشتمالٍ بإعادةِ العاملِ،

---

(١) الآية ١٢: «إنَّ الله يُدْخِلُ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ جناتٍ تَجْري من تحتها الأنهار».

(٢) الكشاف ١/٢٥٩.

(٣) الآية ٤ من مريم.

(٤) ص: «يعني أي».

(٥) ي: «بمعنى».

(٦) انظر المسألة في: المغني ٥٥.

(٧) قوله «وقد جمع بينهما» سقط من ع.

(٨) الديوان ٣٠؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٦٩؛ والمحتسب ١/١٨٣؛ واللسان: قطب؛ والخزانة ٢/٢٠٣. والرحيب: المتسع. وقطاب الجيب: مجتمعه، وهو مخرج الرأس منه. الجس: المس، أي إنَّ عنقها واسع، فتحتاج أن يكون جيبها واسعاً.

(٩) سقط من ي.

(١٠) «ما» سقط من ح ص.

(١١) انظر: الآية ٢٠ من البقرة وإعرابه لها.

(١٢) «هنا» سقط من ح ص.

وإنما قُلْنَا إنَّه بدلُ اشتمالٍ، لأنه لا يتعلَّقُ حرفان بمعنًى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيلِ البدليةِ أو العطفِ[1]. وأجاز الزمخشري أن تكونَ «مِنْ» للبيانِ، كقولِك: رأيت منكَ[2] أسداً. وفيه نظرٌ، لأنَّ مِنْ شرطِ ذلك أن يَحُلَّ مَحَلَّها موصولٌ وأن يكونَ ما قبلها مُحَلًى[3] بأل الجنسية، وأيضاً فليس قبلَها شيءٌ يَتَبَيَّنُ[4] بها، وكونُها بياناً لِما بعدها بعيدٌ جداً وهو غيرُ المصطلح.

و «رِزْقاً» مفعولٌ ثانٍ لـ«رُزِقوا» وهو بمعنى «مَرْزوقٍ»، وكونُه مصدراً بعيدٌ لقولِه: «هذا الذي رُزِقْنا من قبلُ وأُتوا به متشابهاً» والمصدرُ لا يُـؤْتَى به متشابهاً، وإنما يُـؤْتى بالمرزوق كذلك.

قوله: «قالوا: هذا الذي رُزِقْنا مِنْ قبلُ» «قالوا» هو العاملُ في «كلما» كما[5] تقدَّم، و «هذا الذي رُزِقنا» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ بالقول، وعائدُ الموصولِ محذوفٌ لاستكمالِهِ الشروطَ، أي: رُزِقْناه. و «مِنْ قَبلُ» متعلِّقٌ به. و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، ولَمَّا قُطِعَتْ «قبلُ» بُنِيَتْ، وإنما بُنِيَتْ على الضَّمةِ لأنها حركةٌ لم تكنْ لها حالَ إعرابها. واختُلِفَ في هذه الجملةِ، فقيل: لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ لأنَّها استئنافيةٌ[6]، كأنه قيل لَمَّا وُصِفَت الجناتُ: ما حالُها؟ فقيل: كلما رُزِقوا قالوا[7]. وقيل: لَهَا محلٌّ، ثم اختُلِفَ فيه فقيل: رفعٌ على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، واختُلِفَ في ذلك المبتدأ، فقيل: ضميرُ الجنات أي هي[8] كلما. وقيل: ضميرُ الذين آمنوا أي: هم كلما رُزِقوا قالوا ذلك. وقيل:

(١) ي: «العطفية».
(٢) ص: «مثل».
(٣) ي: «محكي».
(٤) ص ح: «مبين».
(٥) «كما» سقط من: ص ح.
(٦) ص ح ع: «استئناف».
(٧) «قالوا» سقط من: ص.
(٨) «هي» سقط من: ص.

محلُّها نصبٌ على الحالِ وصاحبُها: إمَّا الذينَ آمنوا وإمَّا جنات، وجازَ ذلك وإنْ كان نكرةً لأنها تَخَصَّصَتْ بالصفةِ، وعلى هذين تكونُ حالاً مقدَّرةً لأن وقتَ البشارةِ بالجناتِ لم يكونوا مرزوقينَ ذلك. وقيل: مَحَلُّهَا نَصْبٌ على أنها صفةٌ لجنات أيضاً.

قوله: «وأُتُوا به متشابهاً» الظاهرُ أنها جملةٌ مستأنفةٌ. وقال الزمخشري[١] فيها: «هو كقولِكَ: فلانٌ أَحْسِنْ بفلان[٢]، ونِعْم ما فعل، ورأى من الرأي كذا، وكان صواباً، ومنه: «وجعلوا أَعِزَّةَ أَهلِهـا أَذِلَّةً وكـذلك يفعلون»[٣] وما أشْبَه ذلك من الجملِ التي تُساق في الكلام معترضةً فـلا محـلَّ لها[٤] للتقرير». قلت[٥]: يعني بكونها معترضةً أي بين أحوالِ أهل الجنة، فإنَّ بعدها: «ولهم فيها أزواجٌ»، وإذا كانت معترضةً فلا محلَّ لها أيضاً. وقيل: هي عطفٌ على «قالوا»، وقيل: محلُّها النصبُ على الحالِ، وصاحبُها فاعلُ «قالوا» أي: قالوا هذا الكلامَ في هذه الحالِ، ولا بُدَّ من تقديرِ «قد» قبل الفعلِ أي: وقد أُتوا، وأصلُ أُتُوا: أُتِيُوا مثل: ضُرِبوا، فَأُعِلَّ كنظائـره. وقرىء: وأَتَوا[٦] مبنياً للفاعل، والضميرُ للوِلْدان[٧] والخَدَمِ للتصريحِ بهم في غيرِ موضع. والضميرُ في «به» يعودُ على المرزوق الذي هو الثمرات[٨]، كما أنَّ «هذا» إشارةٌ إليه. وقال الزمخشري[٩]: «يعودُ إلى المرزوق في الدنيا

---

(١) الكشاف ١/٢٦٢.

(٢) ي: «لفلان».

(٣) الآية ٣٤ من النمل.

(٤) قوله «فلا محلَّ لها» سقط من ع.

(٥) زيادة من ع.

(٦) قراءة هارون الأعور والعتكي. انظر: البحر ١/١١٥.

(٧) ي: «الولدان».

(٨) ص ح: «الثمر».

(٩) الكشاف ١/٢٦١.

والآخرة لأنَّ قولَه: «هذا الذي رُزِقنا من قبلُ» انطوى تحته ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن. ونظيرُ ذلك قولُه تعالى: «إنْ يَكُنْ غنيّاً أو فقيراً فاللّـهُ أَوْلى بهما»[1] أي: بجنسَي الغنيّ والفقيرِ المـدلولِ عليهما بقولِه: غنياً أو فقيراً». انتهى.

قلت: يَعْني بقولِه: «انطوى تحتَه ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن» أنه لمَّا كان التقديرُ: مثلُ الذي رُزِقْناه كان قدِ انطوى على المرزوقَيْنِ معاً كما أنَّ قولَكَ: «زيدٌ مثلُ حاتم» مُنْطَوٍ على زَيد وحاتم. قال الشيخ[2]: «وما قالَه غيرُ ظاهر، لأنَّ الظاهر عَوْدُه على المـرزوق[3] في الآخرةِ فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبَّهُ بالذي رُزقوه من قبلُ، لا سيما إذا فَسَّرْتَ القبليَّةَ بما في الجنة، فإنه يتعيَّن عَوْدُه على المَرزوق في الجنةِ فقط، وكذلك إذا أَعْرَبْتَ الجملةَ حالاً، إذْ يَصيرُ التقديرُ: قالوا: هذا [مثلُ][4] الذي رُزِقنا من قبل وقـد أُتُوا بـه [متشابهاً][5]، لأنَّ الحاملَ لهم على هذا القول كَونُه أُتُوا به متشابهاً وعلى تقدير أن يكونَ معطوفاً على «قالوا» لا يَصِحُّ عَوْدُهُ على المرزوقِ في الدارَيْنِ لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك[6] يستحيل أن يكونَ ماضياً معنًى، لأنَّ العاملَ في «كلما» وما في حَيِّزها يتعيَّنُ هنا أن يكونَ مستقبلَ المعنى، لأنها لا تَخْلُو من معنى الشرط، وعلى تقديرِ كونها مستأنفةً لا يظهرُ ذلك أيضاً لأنَّ هذه الجمـلَ مُحَدَّثٌ[7] بها عن الجنة[8] وأحوالِها». وقولُه «مُتَشابهاً» حالٌ من الضميرِ في «به».

(١) الآية ١٣٥ من النساء.
(٢) البحر ١/١١٥.
(٣) ي: المرزوقين، والبحر: مرزوقهم.
(٤) من البحر، وسقط من النسخ.
(٥) من البحر، سقط من النسخ.
(٦) ص ح: «إدراك».
(٧) ي: «تحدث».
(٨) ص ح: «الجملة».

قوله: «ولهمْ فيها أَزْواجٌ مطهرة» «لهم» خبرٌ مقدَّمٌ و«أزواجٌ» مبتدأ و«فيها» متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبرُ. قال أبو البقاء[1]: «ولا يكـونُ «فيها» الخبرَ لأنَّ الفائدَةَ تَقِلُّ، إذ الفائدةُ في جَعْلِ الأزواجِ لهم». وقوله: «مُطَهَّرَةٌ» صفةٌ وأَتَى بها مفـردةً على حدِّ: «النسـاءُ طَهُرَتْ»، ومنـه قولُ الشاعر[2]:

٢٩٧ ـ وإذا العَذارى بالدُّخانِ تَلَفَّعَتْ   واستَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدورِ فَمَلَّتِ

وقُرِىء: «مُطَهَّراتٌ»[3] على حَدِّ: النساءُ طَهُرْنَ. والزوجُ: ما يكونُ معه آخرُ، ويقال: «زَوْجٌ» للرجلِ والمرأةِ، وأمَّا «زَوْجَةٌ» فقليلٌ، ونَقَلَ الفراءُ أنها لغةُ تميمٍ، وأنشد للفرزدق[4]:

٢٩٨ ـ وإنَّ الذي يَسْعى لِيُفْسِدَ زوجتي   كساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرى يَسْتَبيلُها

وفي الحديثِ عَنْ عَمَّارِ بنِ ياسر في حقِّ عائشةَ رضي الله عنهما: «والله إني لَأَعْلَمُ أنها زوجتُه في الدنيا والآخرة»[5]، ذَكَرَه البخاري[6]، واختاره الكسائي، والزوجُ أيضاً: الصِّنْفُ، والتثنية: زَوْجان، والطهارةُ: النظافةُ، والفِعْلُ منها طَهَر بالفتح ويَقِلُّ الضم، واسمُ الفاعل منها «طاهر» فهو مقيسٌ

---

(١) الإملاء ١/٢٥.

(٢) البيت لسلمى بن ربيعة الضبي وهو في الحماسة ١/٢٨٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٥٠؛ والهمع ١/٦٠؛ والدرر ١/٣٥. والتلفع: التلبُّس بالشيء، وملَّت: من المَلَّة وهي الجمر.

(٣) قراءة زيد بن علي. البحر ١/١١٧.

(٤) الديوان ١٣٨؛ الأضداد ٣٢٧؛ أدب الكاتب ٣٢٧، اللسان: زوج؛ ابن عطية ١/٢٠١. ويستبيلها: يطلب البول منها؛ والفراء في المذكر والمؤنث ٩٥ نسبها إلى نجد.

(٥) البخاري: فضائل الصحابة (فتح الباري) ٧/١٠٦.

(٦) محمد بن إسماعيل له: الجامع الصحيح، توفي سنة ٢٥٦. معجم المؤلفين ٩/٥٢.

على الأول شاذ على الثاني[1] كخاثِرٍ وحامِض من خَثُر اللبنُ وحَمُض بضمِّ العين.

قوله: «وهم فيها خالدون»«هم» مبتدأ، و«خالدون» خبرُه، و «فيها» متعلقٌ به، وقُدِّم ليوافقَ رؤوسَ الآيِ. وأجازوا أن يكونَ «فيها» خبراً[2] أولَ، و «خالدون» خبرٌ ثانٍ، وليس هذا بسديدٍ. وهذه الجملةُ والتي قبلَها عطفٌ على الجملةِ قبلَها حَسْب ما تقدَّم. وقال أبو البقاء[3]: «وهاتان الجملتان مستأنفتان، ويجوز أن تكونَ الثانيةُ حالاً من الهاءِ والميمِ في «لَهُمْ» والعاملُ فيها معنى الاستقرار».

والخُلود: المُكْثُ الطويلُ، وهل يُطْلَقُ على ما لا نهايةَ له بطريقِ الحقيقة أو المجاز؟ قولان، قال زهير[4]:

٢٩٩ ـ فلو كان حَمْدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم تَمُتْ ... ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليسَ بِمُخْلِدِ

وقال الزمخشري[5]: «هو الثباتُ الدائمُ والبقاءُ[6] اللازمُ الذي لا ينقطع» وأنشدَ لامرىء القيس[7]:

٣٠٠ ـ ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطللُ البالي ... وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

وهل يَنْعَمَنْ إلا سعيدٌ مُخَلَّدٌ ... قليلُ الهُموم ما يبيت بأَوْجَالِ

---

(١) لأن اسم الفاعل من فَعُل: فَعْل، نحو: ضَخْم، وفعيل نحو: جميل. انظر: ابن عقيل ٢/١١١.

(٢) ص ح: «خبر».

(٣) إملاء ١/٢٦.

(٤) ديوانه ٢٣٦؛ والهمع ٢/٦٦؛ والدرر ٢/٨٢.

(٥) الكشاف ١/٢٦٢.

(٦) ح: البناء، ص: الثناء.

(٧) ديوانه ٢٧؛ والكتاب ٢/٢٢٧؛ والمحتسب ٢/١٣٠؛ وأمالي الشجري ١/٢٧٤؛ والدرر ٢/١٠٧. والعُصُر والعَصْر: واحد، والأوجال: المخاوف.

آ. (٢٦) قولُه تعالى: ﴿إنَّ الله لا يَسْتَحْيِـي أن يضربَ مثلاً﴾:

«لا يَسْتَحْيِـي» جملةٌ في محل الرفع خبرٌ لـ«إنَّ»، واستفْعَلَ هنا للإغناء عن الثلاثي المجرد، وقال الزمخشري[١]: «إنه موافق له» أي: قد وَرَدَ حَيِـي واسْتَحْيى بمعنى واحد، والمشهور: اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحْيٍ ومُسْتَحْيى منه[٢] من غير حَذْف، وقد جاء اسْتَحَىٰ يَسْتَحِي فهو مُسْتَحٍ مثل: استقى يستقي، وقُرِىء به، ويُرْوَىٰ عن ابن كثير[٣]. واختُلف في المحذوفِ فقيل: عينُ الكلمة فوزنُه يَسْتَفِل. وقيل: لامُها فوزنُه يَسْتَفِع، ثم نُقِلت حركةُ اللامِ على القولِ الأول وحركةُ العينِ على القولِ الثاني إلى الفاءِ وهي الحاءُ، ومن الحَذْفِ قولُه[٤]:

٣٠١ ـ ألا تَسْتَحِي منا الملوكُ وتَتَّقِي محارِمَنا لا يَبْوُؤُ الدمُ بالدَمِ

وقال آخر[٥]:

٣٠٢ ـ إذا ما اسْتَحَيْنَ الماءَ يَعْرِضُ نفسَه كَرُعْنَ بِسَبْتٍ في إناءٍ مِنَ الوَرْدِ

والحياءُ لغةً: تَغَيُّرٌ وانكسارٌ يَعْتري الإنسانَ من خوفِ ما يُعاب به، واشتقاقُه من الحياة، ومعناه على ما قاله[٦] الزمخشري[٧]: «نَقَصَتْ حياتُه واعتلَّتْ مجازاً كما يُقال: نَسِي وحَشِيَ وشَظِيَ الفرسُ إذا اعتلَّتْ هذه

---

(١) الكشاف ١/٢٦٣.

(٢) قوله: «منه» سقط من ي.

(٣) في رواية شبل، وابن محيصن ويعقوب. انظر: البحر ١/١٢١؛ الشواذ ٤.

(٤) البيت لجابر بن حني، وهو في المفضليات ٢١١؛ وسيبويه ١/٤٥٠؛ واللسان «بوأ» برواية: ألا تنتهي عنا ملوك؛ والقرطبي ١/٤٣٠. والبواء: القود. والرواية هنا بترك الإعلال.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٦٦. السبت: الجلود المدبوغة بالقرظ، يصف كثرة المطر وأنه أينما ذهب رأى مياه الأمطار فتكرع النوق منه بمشافرها، والأرض قد أنبتت الأزهار فكأنها إناء من الورد.

(٦) ع ص ح: «قال».

(٧) الكشاف ١/٢٦٣.

الأعضاءُ، جُعِل الحَيِيُّ[1] لما يعتريه[2] مِنَ الانكسارِ والتغيُّرِ منتكسَ القوةِ منتقِصَ الحياةِ، كما قالوا: فلان هَلَك من كذا حياءً». انتهى. يعني بقوله: «نَسِيَ وحَشِيَ وشَظِيَ» أي أصيب نَساه وهو عِرْقٌ، وحَشاهُ وهو ما احتوىٰ عليه البطن، وشَظاه وهو عَظْم في الوَرِك.

واستعمالُه هنا في حقِّ اللَّـهِ تعالى مجازٌ عن التَّرْكِ، وقيل: مجازٌ عن الخشيةِ لأنها أيضاً مِنْ ثمراتِه، وجَعَلَه الزمخشريُّ[3] من باب المقابلة، يعني أنَّ الكفار لَمَّا قالوا: «أمَا يستحيي ربُّ محمدٍ أن يَضْرِبَ المَثَل بالمُحَقَّراتِ» قوبل قولُهم ذلك بقوله: «إنَّ الله لا يستحيي أن يضربَ»، ونظيرُه قول[4] أبي تمام[5]:

٣٠٣ ـ مَنْ مُبْلِغٌ أفناءَ يَعْرُبَ كلَّها   أني بَنَيْتُ الجارَ قبلَ المَنْزِلِ

لو لم يَذْكُرْ بناءَ الدارِ لم يَصِحَّ بناءُ الجارِ.

واستحيى يتعدَّى تارةً بنفسِه وتارةً بحرفِ جرٍّ، تقول: استَحْيَيْتُه، وعليه: «إذا ما اسْتَحَيْنَ الماءَ» البيت[6]، واستَحْيَيْتُ منه، وعليه: «ألا تَسْتَحِي منا الملوكُ» البيت[7]، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ قد تعدَّى في هذه الآية إلى «أَنْ يضربَ» بنفسِه فيكونَ في محلِّ نصبٍ قولاً واحداً، ويَحْتَمِل أن يكونَ تَعَدَّى

---

(١) ح ص: «الحي».
(٢) ي: «يعبر به».
(٣) الكشاف ١/٢٦٣.
(٤) ي: «بقول».
(٥) ديوانه ٣/٤٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٥.
(٦) تقدم برقم ٣٠٢.
(٧) تقدم برقم ٣٠١.

إليه بحرفِ الجرِّ المحذوفِ، وحينئذٍ يَجْري الخلافُ المتقدمُ في قولِه[١] «أنَّ لهم جناتٍ»[٢].

و «يَضْرِبَ» معناه: يُبَيِّنَ، فيتعدَّى لواحدٍ. وقيل: معناه التصييرُ، فيتعدَّى لاثنين نحو: «ضَرَبْتُ الطينَ لَبِناً»، وقال بعضُهم: «لا يتعدَّى لاثنين إلا مع المَثَلِ خاصة»، فعلى القول الأول يكونُ «مَثَلًا» مفعولاً و «ما» زائدةً، أو صفةً للنكرة قبلَها لتزدادَ النكرةُ شِياعاً[٣]، ونظيرُه قولُهم: «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفَه»[٤] وقولُ امرىءالقيس[٥]:

٣٠٤ ـ وحديثُ الرَّكْبِ يومَ هنا ... وحديثٌ ما على قِصَرِهْ

وقال أبو البقاء[٦]: «وقيل «ما» نكرةٌ موصوفةٌ»، ولم يَجْعَلْ «بعوضة» صفتَها بل جَعَلها بدلاً منها[٧]، وفيه نظرٌ، إذ يَحْتاجُ أن يُقَدِّر صفةً محذوفةً ولا ضرورةَ إلى ذلك فكان الأَوْلى أن يَجْعَلَ «بعوضةً» صفتَها بمعنى أنه وَصَفَها بالجنسِ المُنَكَّرِ لإبهامِه فهي[٨] في معنى «قليل»، وإليه ذهب الفراء[٩] والزجَّاج[١٠] وثعلب، وتكون «ما» وصفتُها حينئذ بدلاً من «مثلًا»، و «بعوضةً» بدلاً[١١] من «ما» أو عطفَ بيان لها إنْ قيلَ إنَّ «ما» صفةٌ لـ «مثلًا»، أو نعتٌ

---

(١) ي: قولهم.
(٢) الآية ٢٥ من البقرة.
(٣) ص ح: «اتساعاً».
(٤) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٢/١٩٠ وقصير هذا هو قصير بن سعد اللخمي.
(٥) ديوانه ١٢٧.
(٦) إملاء ١/٢٦. وانظر في أعاريب الآية: البحر ١/١٢٢؛ معاني القرآن للزجاج ١/٧٠.
(٧) أبو البقاء: من ما.
(٨) ي: «فهو».
(٩) معاني القرآن له ١/٢١.
(١٠) معاني القرآن له ١/٧٠.
(١١) ي: «بدل».

لـ «ما» إنْ قيل: إنها[1] بدلٌ من «مثلًا»[2] كما تقدَّمَ في قولِ الفراء، وبدلٌ[3] من «مثلاً» أو عطفُ بيان له إنْ قيلَ: إنَّ «ما» زائدةٌ. وقيل: «بعوضة» هو المفعولُ و «مثلًا» نُصِبَ على الحال قُدِّم على النكرةِ. وقيل: نُصِبَ على إسقاطِ الخافض، التقديرُ: ما بينَ بعوضةٍ، فلمَّا حُذِفَتْ «بَيْنَ» أُعربت «بعوضةً» بإعرابها، وتكونُ الفاءُ في قوله: «فما فوقها» بمعنى إلى، أي: إلى ما فوقها، ويُعْزى هذا[4] للكسائي والفراء[5] وغيرِهم من الكوفيين وأنشدوا[6]:

٣٠٥ ــ يا أحسنَ الناسِ ما قَرْناً إلى قَدَمٍ ولا حبالَ مُحِبٌّ واصِلٍ تَصِلُ

أي: ما بينَ قَرْنٍ، وحَكَوا[7]: «له عشرون ما ناقةً[8] فَجَمْلًا»، وعلى القول الثاني يكونُ «مثلًا» مفعولاً أولَ، و «ما» تحتملُ الوجهين المتقدمين و «بعوضةً» مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بعوضةً هي[9] المفعولُ الأولُ و «مَثَلًا» هو الثاني ولكنه قُدِّم.

وتلخَّص مِمَّا تقدَّم أنَّ في «ما» ثلاثةَ أوجه: زائدةٌ[10]، صفةٌ لما قبلَها، نكرةٌ موصوفةٌ، وأنَّ في «مَثَلًا» ثلاثةً أيضاً مفعولٌ أولُ[11]، مفعولٌ ثانٍ، حالٌ

---

(١) أي إن «ما».
(٢) ي: «ما».
(٣) أي: بعوضة.
(٤) قوله: «هذا» سقط من ي.
(٥) معاني القرآن له ١/٢٣.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في المغني ١٧٤ برواية: قرناً. وفي بعض النسخ: «قرن» كما في الهمع ٢/١١٣؛ والدرر ٢/١٧٠. والقرن: الخصلة من الشعر.
(٧) ص ح: «وحلوا».
(٨) ي: «باباً».
(٩) ص ح: «هو».
(١٠) قوله: «زائدة» سقط من: ع.
(١١) ع: «أو».

مقدَّمةٌ، وأنَّ في «بعوضة» تسعة أوجهٍ. والصوابُ من ذلك كلِّه أن يكونَ «ضَرَبَ» متعدياً لواحدٍ بمعنى بَيَّن، و«مثَلًا» مفعولٌ به، بدليلِ قوله[1]: «ضُرِبَ مَثَلٌ»[2]، و«ما» صفةٌ للنكرة، و«بعوضةً» بدلٌ لا عطفُ بيان، لأن عطفَ البَيان ممنوعٌ عند جمهور البصريين في النكراتِ.

وقرأ ابن أبـي عَبْلة[3] والضحاك[4] برفع «بعوضةٌ»، واتفقوا على أنها خبرٌ لمبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ، فقيل: هو «ما» على أنها استفهاميةٌ، أي: أيُّ شيء بعوضةٌ، وإليه ذهب الزمخشري[5] ورجَّحه. وقيل: المبتدأ مضمرٌ تقديرُه: هو بعوضةٌ، وفي ذلك وجهان، أحدُهما: أن تُجْعَلَ هذه الجملةُ صلةً لـ «ما» لكونها بمعنى الذي، ولكنه حَذَفَ العائد وإن لم تَطُل الصلةُ، وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا في «أيّ» خاصةً لطولِها بالإضافة، وأمَّا غيرُها فشاذٌّ أو ضرورةٌ، كقراءةِ: «تماماً على الذي أَحْسَنُ»[6]، وقوله[7]:

٣٠٦ ـ مَنْ يُعْنَ بالحَقِّ لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ... ولا يَحِدْ عن سَبيلِ الحَمْدِ والكَرمِ

---

(١) ي: «قولهم».

(٢) الآية ٧٣ من الحج: «يـا أيها الناسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فاستمعوا لـه».

(٣) إبـراهيم بن أبـي عبلة، شمر بن يقظان الدمشقي، تابعي ثقة، له: اختيار شاذ. أخذ عن الزهري وأخـذ عنـه مـوسى بن طـارق، تـوفي سنة ١٥١. انـظر: طبقـات القراء ١/١٩. وفي تخريج القراءة انظر: الكشاف ١/٢٦٤؛ البحر ١/١٢٣.

(٤) محمد بن محمد البغدادي، روى قراءة عاصم عن الخياط ولم تـذكر وفـاته. انـظر: الطبقات ٢/٢٤٠. وهناك أيضاً: الضحاك بن مزاحم تابعي أخذ عن سعيد بن جبير، توفي سنة ١٠٥. انظر: الطبقات ٢/٢٤٠.

(٥) الكشاف ١/٢٦٤.

(٦) الآية ١٥٤ من الأنعام وهي قراءة الحسن والأعمش كما في الإتحاف ١٣٢، وانظر مناقشة هذه القراءة تفصيلاً في: سيبويه والقراءات ٢٦.

(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأشموني ١/١٦٩؛ والتصريح ١/١٤٤؛ والهمع ١/٩٠؛ والدرر ١/٦٩.

أي: الذي هو أحسنُ، وبما هو سَفَهٌ، وتكونُ «ما» على هذا بدلاً من «مثلاً»، كأنه قيل: مَثَلاً الذي هو بعوضةٌ. والثاني: أن تُجْعَلَ «ما» زائدةً أو صفةً وتكونَ «هو بعوضةٌ» جملةً كالمفسِّرة لِما انطوىٰ عليه الكلامُ.

قولُه: «فما فَوْقَها» قد تقدَّم أن الفاءَ بمعنى إلى، وهو قولٌ مرجوحٌ جداً. و«ما» في «فما فوقها» إن نَصَبْنا[1] «بعوضةً» كانت معطوفةً عليها موصولةً بمعنى الذي، وصلتُها الظرفُ، أو موصوفةً وصفتُها الظرفُ أيضاً، وإنْ رَفَعْنا «بعوضةٌ»، وجَعَلْنَا «ما» الأولى موصولةً أو استفهاميةً فالثانيةُ[2] معطوفةٌ عليها، لكنْ في جَعْلِنا «ما» موصولةً يكونُ ذلك من عَطْفِ المفرداتِ، وفي جَعْلِنَا إياها استفهاميةً يكونُ من عَطْفِ الجملِ، وإنْ[3] جَعَلْنَا «ما» زائدةً أو صفةً لنكرة و«بعوضةٌ» خبراً لـ«هو» مضمراً كانت «ما» معطوفةً على «بعوضة».

والبَعُوضةُ واحدةُ البَعُوض وهو معروفٌ، وهو في الأصل وَصْفٌ على فَعُول كالقَطُوع، مأخوذ من البَعْضِ وهو القَطْع، وكذلك البَضْعُ والعَضْب، قال[4]:

٣٠٧ ــ لَنِعْمَ البيتُ بيتُ أبـي دِثـار إذا ما خافَ بعضُ القومِ بَعْضا

ومعنى «فما فوقَها» أي: في الكِبَر وهو الظاهرُ، وقيل: في الصِّغَرِ.

قوله: «فَأَمَّا الذين آمنوا» «أمَّا»: حرفٌ ضُمِّن معنى اسمِ شرطٍ وفِعْله، كذا قدَّره سيبويه، قال[5]: «أمَّا» بمنزلةِ مهما يَكُ مِنْ شيءٍ». وقال

(١) ح ص: «نصباً».

(٢) ص ح: «والثانية».

(٣) ي: «فإن».

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: بعض؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٣٤؛ وابن عطية ١/٢٠٥. والبعض الثانية هنا: العض والأذى، وأبو دثار: الكِلَّة وهي ما يُتَوَقَّى به من البعوض.

(٥) الكتاب ٢/٣١١.

الزمخشري[1]: «وفائدتُه في الكلامِ أن يُعْطيه فَضْلَ توكيدٍ، تقولُ: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك[2] وأنه لا محالةَ ذاهبٌ قلت: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ» وذَكَر كلاماً حسناً بليغاً كعادتِه في ذلك. وقال بعضُهم: «أمَّا» حرفُ تفصيلٍ لِما أَجْمَلَه المتكلِّمُ وادَّعاه المخاطبُ، ولا يليها إلا المبتدأ، وتَلْزَمُ الفاءُ في جوابها، ولا تُحْذَفُ إلاَّ مع قولٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ كقوله: «وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم، أكفرتم»[3] أي: فيقالُ لهم: أَكَفَرْتُمْ، وقد تُحْذَفُ حيث لا قولٌ، كقوله[4]:

٣٠٨ ـ فـأمَّا القِتـالُ لا قتالَ لـديكُمُ ... ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المواكبِ

أي: فلا قتالَ، ولا يجوزُ أن تليها الفاءُ مباشرةً ولا أن تتأخَّر عنها بِجُزْأَي جملةٍ لو قلت: «أمّا زيدٌ منطلقٌ ففي الدار» لم يَجُزْ، ويجوز أنْ يتقدَّم معمولُ ما بعد الفاءِ عليها، متليٌّ[5] أمّا كقوله: «وأمَّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ»[6]، ولا يجوز[7] الفصلُ بين أمَّا والفاءِ بمعمولِ إنَّ[8] خلافاً للمبرد، ولا بمعمولِ خبر ليت[9] ولعلّ خلافاً للفراء.

---

(١) الكشاف ١/٢٦٦.

(٢) ي: «ذاك».

(٣) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٤) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في أمالي الشجري ١/٢٨٥؛ وأوضح المسالك ٣/٢٠٧؛ والخزانة ١/٢١٧؛ والهمع ٢/٧٦؛ والدرر ٢/٨٤. والمواكب: ج موكب وهو الجماعة من الناس.

(٥) اسم مفعول من تُلِيَ لعل الأجود: تالياً.

(٦) الآية ٩ من الضحىٰ.

(٧) ي: «لا يجعل».

(٨) نحو: أما اليوم فإني ذاهب. وانظر المقتضب ٢/٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٥) نحو: أما اليوم فليتني أقرأ.

وإنْ وَقَعَ بعدها مصدرٌ نحو: «أمَّا عِلْماً فعالمٌ»: فإنْ[١] كان نكرةً جاز نصبُه عند التميميين برُجْحَان، وضَعُفَ[٢] رفعُه، وإن كان معرفةً التزموا فيه الرفع. وأجاز الحجازيون فيه الرفعَ والنصْبَ[٣]، نحو: «أمَّا العلمُ فعالمٌ» ونصبُ المنكَّرِ عند سيبويهِ[٤] على الحالِ، والمعرَّفُ مفعولٌ له. وأمَّا الأخفشُ فنصبُهما عنده على المفعول المطلق. والنصبُ بفعلِ الشرط المقدَّر أو بما بعد الفاء ما لم يمنْع مانعٌ فيتعيَّنُ[٥] فعلُ الشرطِ نحو: «أمَّا علماً فلا علمَ له» أو: فإنَّ زيداً عالمٌ، لأن «لا» و«إنَّ» لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما، وأمَّا الرفعُ فالظاهرُ أنه بفعلِ[٦] الشرط المقدَّر، أي: مهما يُذْكَرْ عِلْمٌ أو العلمُ فزيدٌ عالمٌ، ويجوز أن يكونَ مبتدأ وعالمٌ خبرَ مبتدأ[٧] محذوفٍ، والجملةُ خبرهُ، والتقديرُ: أمَّا علمٌ ــ أو العلمُ ــ فزيدٌ عالِمٌ به[٨] وجازَ الابتداءُ بالنكرة لأنه موضعُ تفصيلٍ، وفيها[٩] كلامٌ أطولُ من هذا.

و «الذين آمنوا» في محلِّ رفع بالابتداء، و «فيعلمونَ» خبرهُ. قوله: «فيعلمون أنَّه الحقُّ من ربِّهم» الفاءُ جوابُ أمَّا، لِما تَضَمَّنَتْه مِنْ معنى الشرطِ و «أنَّه الحقُّ» سادٌّ مَسَدَّ المفعولَيْن عند الجمهورِ، ومَسَدَّ المفعول الأولِ[١٠] فقط والثاني محذوفٌ عنـد الأخفشِ أي: فَيَعْلَمونَ حقيقتَـهُ ثابتـةً. وقال

---

(١) ص: «وان».

(٢) ص ح: «وضعت».

(٣) ع: «فالنصب».

(٤) الكتاب ١/١٩٢.

(٥) ي: «فتعين بفعل».

(٦) ص ح: «ان الفعل».

(٧) قوله «وعالم خبر مبتدأ» سقط من ص.

(٨) قوله: «به» سقط من ي.

(٩) ص ح: ».

(١٠) قوله: «الأول» سقط من ص.

الجمهور: لا حاجةَ إلى ذلك لأنَّ وجودَ النسبةِ فيما بعدَ «أنَّ» كافٍ في تَعَلُّق العلمِ أو الظنِّ به، والضميرُ في «أنَّه» عائدٌ على المَثَل. وقيل: على ضَرْبِ المثلِ المفهومِ من الفِعْل، وقيل: على تَرْكِ الاستحياءِ. و«الحقُّ» هو الثابتُ، ومنه «حَقَّ الأمرُ» أي ثَبَتَ، ويقابِلُه الباطلُ.

وقوله: «مِنْ ربِّهم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «الحق» أي: كائناً وصادراً[1] مِنْ ربهم، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ المجازيةِ. وقال أبو البقاء[2]: «والعامل[3] فيه معنى الحقِّ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستتر[4] فيه» أي: في الحق، لأنه مشتقٌ فيتحمَّلُ ضميراً.

قوله: «ماذا أرادَ الله» اعلَمْ أنَّ «ماذا صنعت» ونحوَه له في كلامِ العربِ ستةُ استعمالات[5]: أن تكون «ما» اسمَ استفهام[6] في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«إذا» اسمُ إشارةٍ خبرهُ. والثاني: أن تكونَ «ما» استفهاميةً وذا بمعنى الذي، والجملة بعدها صلةٌ وعائدُها محذوفٌ، والأجودُ حينئذٍ أن يُرْفَعَ ما أُجيب به أو أُبْدِلَ[7] منه كقوله[8]:

٢٠٩ ـ ألا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضىٰ أم ضَلالٌ وباطِلُ

---

(١) ص ح: «وضادماً».

(٢) الإملاء ١/٢٦.

(٣) ص ح: «العامل».

(٤) ص ح: «المستبين».

(٥) انظر: المغني ٣٣٢.

(٦) ص ح: «استفهامية».

(٧) ي: «بدل» تحريف.

(٨) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٤؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٤٣٩؛ ومجالس ثعلب ٤٦٢؛ والأزهية ٢١٦؛ واللسان: حول؛ والمخصص ١٤/١٠٣؛ ووصف المباني ١٨٨. والنحب: النذر.

فـ «ذا» هنا بمعنى الذي لأنه أُبْدِلَ منه مرفوعٌ وهو «أَنَحْبٌ»، وكذا «ماذا[1] ينفقون قل العفوُ»[2] في قراءة أبي عمرو. والثالث: أن يُغَلَّبَ حكمُ «ما» على «ذا»، فَيُتْرَكا[3] ويَصيرا بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فيكونَ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ بعدَه، والأجودُ حينئذٍ أن يُنْصَبَ جوابُه والمبدلُ منه كقوله: «ماذا[4] ينفقون قلِ العفوَ» في قراءة غير أبي عمروٍ، و«ماذا أَنْزَل ربُّكم، قالوا: خيراً»[5] عند الجميع، ومنه قوله[6]:

٣١٠ ــ يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكم لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحْنانَا

فـ«ماذا» مبتدأ، و«بالُ نسوتكم» خبرهُ. الرابع: أن يُجْعَلَ «ماذا» بمنزلةِ الموصول تغليباً لـ«ذا» على «ما»[7]، عكسَ ما تقدَّم في الصورة قبلَه، وهو قليلٌ جداً، ومنه قولُ الشاعر[8]:

٣١١ ــ دَعي ماذا عَلِمْتِ سأَتَّقيه ولكنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئيني

فماذا بمعنى الذي لأنَّ ما قبله لا يُعَلِّقُ. الخامسُ: زعم الفارسي أن «ماذا» كلَه يكونُ نكرةً موصوفةً وأنشد: «دَعي ماذا عَلِمْتِ» أي: دَعي شيئاً معلوماً وقد تقدَّم تأويلُه. السادس: ــ وهو أضعفُها ــ أن تكونَ «ما» استفهاماً و«ذا» زائدةً وجميعُ ما تقدَّم يصلُح أن يكون مثالاً له، ولكنَّ زيادةَ الأسماءِ ممنوعةٌ أو قليلةٌ جداً.

---

(١) ي: «ما».
(٢) الآية ٢١٩ من البقرة. وانظر: السبعة ١٨٢.
(٣) ص ح: «فيتركنا».
(٤) ص ح: «ما».
(٥) الآية ٣٠ من النحل.
(٦) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٩٨.
(٧) قوله: «ما» سقط من ي.
(٨) البيت لسحيم بن وثيل أو المثقب العبدي، وهو في المغني ٣٣٣؛ والخزانة ٢/٥٥٤؛ والعيني ١/٤٨٨؛ والدرر ١/٦٠.

إذا عُرِفَ ذلك فقولُه: «ماذا أرادَ اللـهُ» يجوزُ فيه[1] وجهان دونَ الأربعةِ الباقيةِ، أحَدُهما: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وذا بمعنى الذي، و«أراد الله» صلةٌ والعائدُ[2] محذوفٌ لاستكمالِ شروطِه[3]، تقديره: أرادَه اللَّـهُ، والموصولُ خبرُ «ما» الاستفهاميةِ. والثاني: أن تكونَ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في محلِّ نَصْبٍ بالفعلِ بعده تقديرُه: أيَّ شيء أرادَ اللـهُ، ومحلُّ هذه الجملةِ النصبُ بالقولِ.

[والإرادةُ لغةً: طَلَبُ الشيءِ مع الميل إليه، وقد تتجرَّدُ للطلبِ، وهي التي تُنْسَبُ إلى اللـهِ تعالى وعينُها واوٌ من رادَ يرودُ أي: طَلَب، فأصلُ أراد أَرْوَدَ مثل أَقام، والمصدرُ الإرادةُ مثلُ الإقامةِ، وأصلُها: إرْوَاد فأُعِلَّتْ وعُوِّضَ من محذوفِها تاءُ التأنيث][4].

قوله: «مَثَلاً» نصبٌ على التمييزِ، قيل: جاءَ على معنى التوكيد، لأنه من حيث[5] أُشير إليه بـ«هذا» عُلِم أنه مثلٌ، فجاء[6] التمييزُ بعده مؤكِّداً للاسم الذي أُشير إليه. وقيل: نصبٌ على الحال، واختُلِفَ في صاحِبها فقيل: اسمُ الإشارةِ، والعاملُ فيها معنى الإشارةِ، وقيل: اسمُ الله تعالى أَي متمثِّلاً[7] بذلك، وقيل: على القَطْع وهو رأيُ الكوفيين، ومعناه عندهم: أنه

---

(١) ص ح: «فيها الوجهان».

(٢) ص ح: «وعائد».

(٣) شروط حذف العائد المنصوب هي أن يكون ضميراً متصلاً منصوباً بفعل تام أو وصف. انظر: ابن عقيل ١٤٣/١.

(٤) ما بين معقوفين زيادة من ع.

(٥) ي: «حيث انه».

(٦) ع: «في».

(٧) ص: «ممتثلاً».

كان أصلُه أَنْ يَتْبَعَ ما قبلَه والأصلُ: بهذا المثلِ، فلمَّا قُطِع عن التبعيةِ انتصبَ، وعلى ذلك قولُ امرئ القيس[1]:

٣١٢ ـ سَوامِقُ جَبَّارٍ أثيثٍ فُروعُهُ ... وعَالَيْنَ قِنْواناً من البُسْرِ أَحْمَرَا

أصله: من البسر الأحمر[2].

قول: «يُضِلُّ به كثيراً» «الباء» فيه للسببيةِ، وكذلك في[3] «يهدي به» وهاتان الجملتان لا محلَّ لهما لأنهما كالبيانِ للجملتين المُصَدَّرَتَيْنِ بـ«أمَّا»، وهما من كلام الله تعالى، وقيل: في محلِّ نصب لأنهما صفتان لمَثَلاً، أي: مَثَلاً يُفَرِّقُ الناسَ به، إلى ضُلَّالٍ ومُهْتَدِين، وهما على هذا من كلامِ الكفار. وأجازَ أبو البقاء[4] أن تكونَ حالاً من اسمِ الله أي: مُضِلاً به كثيراً وهادياً به كثيراً. وجَوَّزَ ابن عطية[5] أن تكونَ جملةُ قولَه: «يُضِل به كثيراً» من كلام الكفار، وجملةُ قوله: «وَيهْدي به كثيراً»[6] من كلام الباري تعالى. وهذا ليس بظاهرٍ، لأنه إلباسٌ في التركيب. والضميرُ في «به» عائدٌ على «ضَرْب» المضاف تقديراً إلى[7] المثل، أي: بِضَرْب المَثَل، وقيل: الضمير الأول للتكذيبِ، والثاني للتصديق، ودلَّ على ذلك قُوَّةُ الكلام.

وقُرِئَ: «يُضَلُّ به كثيرٌ ويُهْدَىٰ به كثيرٌ، وما يُضَلُّ به إلا الفاسقُون» بالبنـاء للمفعول[8]، وقُرِئَ أيضاً: «يَضِلُّ به كثيرٌ ويَهْدي به كثيرٌ، وما يَضِلُّ بِهِ

(١) ديوانه ٥٧؛ والبحر ٣/٤٤٣؛ وسوامق: عاليات؛ والجبار من النخل: الفتيّ، والأثيث: المتلفُّ، عالين: رفعن، والقنوان: عذقه، والبسر: ما أحمر من التمر.

(٢) سقط من ص، ح.

(٣) قوله «في» زيادة من ع.

(٤) الإملاء ١/٢٦.

(٥) التفسير ١/٢٠٧، وهو لم يجوزه، وإنما نقله قولاً.

(٦) قوله «من كلام الكفار وجملة قوله ويهدي به كثيراً» سقط من ص ح.

(٧) ي: «أي».

(٨) قراءة زيد بن علي، كما في البحر ١/١٢٦.

إلا الفاسقون» بالبناء[1] للفاعل[2]، قال بعضهم: «وهي قراءة القَدَرِيَّة» قلت: نقل ابنُ عطية[3] عن أبـي عمرو الداني[4] أنها قراءةُ المعتزلة، ثم قال: «وابنُ أبـي عَبْلة مِنْ ثِقات الشاميِّين» يعني قارئها، وفي الجملة فهي مخالفةٌ لسواد المصحف. فإن قيل: كيف وَصَف المهتدين هنا بالكثرةِ وهم قليلون، لقوله تعالى: «وقليلٌ ماهم» [5] «وقليلٌ من عباديَ الشَّكور»[6]؟ فالجوابُ أنهم وإن كانوا قليلين في الصورة فهم[7] كثيرون في الحقيقةِ كقوله[8]:

٣١٣ ـ إنَّ الكرامَ كثيرٌ في البلادِ وإنْ قَلُّوا كما غيرهُم قَلَّ وإنْ كَثُروا

فصار ذلك باعتبارَيْن.

قوله: «وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين». الفاسقين: مفعولٌ لـ«يُضِلُّ» وهو استثناءٌ مفرغٌ، وقد تقدَّم معناه، ويجوزُ عند الفراء[9] أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، والمستثنى منه محذوفٌ تقديرُه: وما يُضِلُّ به أحداً إلا الفاسقين كقوله[10]:

٣١٤ ـ نَجا سالمٌ والنَّفْسُ منه بشِدْقِه ولَمْ يَنْجُ إلا جَفْنَ سيفٍ ومِئْزَرا

---

(١) ي: «البناء».
(٢) قراءة ابن أبـي عبلة، كما في البحر ١/١٢٦؛ الشواذ ٤.
(٣) التفسير ١/٢٠٨، ولم يقل انها قراءة المعتزلة، وإنما قال قراءة القدرية.
(٤) عثمان بن سعيد المعروف بابن الصيرفي، له: التيسير. توفي سنة ٤٤٤، انظر: طبقات القراء ١/٥٠٣.
(٥) الآية ٢٤ من سورة ص.
(٦) الآية ١٣ من سورة سبأ.
(٧) ص ح: «فهو».
(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٩٥.
(٩) معاني القرآن ١/٢٣.
(١٠) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/٢٢؛ ومجالس ثعلب ٤٥٦؛ والمقرب ١/١٦٧؛ واللسان: جفن، ووصف المباني ٩٣؛ والبحر ١/١٢٦. وقوله: والنفس منه بشدقه: أي كادت تخرج فبلغت شدقه.

أي: لم ينجُ بشيء، ومنعَ أبو البقاء[1] نصبَه على الاستثناءِ[2]، كأنه[3] اعتبرَ مذهبَ جمهورِ البصريين.

والفِسْقُ لغةً: الخروجُ، يقال: فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ عن قِشْرِها، أي: خَرَجَتْ، والفاسِقُ خارجٌ عن طاعةِ الله تعالى، يقال: فَسَق يفسُقُ ويفسِقُ بالضم والكسر في المضارع فِسْقاً وفُسوقاً فهو فاسقٌ. وزعم ابن الأنباري أنه لم يُسْمع في كلامِ الجاهلية ولا في[4] شعرها فاسِقٌ، وهذا عجيب[5]، قال رؤبة[6]:

٣١٥ ـ يَهْوِينَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائراً فواسِقاً عن قَصْدِها جَوائِراً

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿الذين يَنْقُضون﴾**. فيه أربعة أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ نعتاً للفاسِقين. والثاني: أنه منصوبٌ على الذمِّ. والثالث[7] أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ من قوله: «أولئك هم الخاسرون». والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الفاسقون.

والنَّقْضُ: حَلُّ[8] تركيب الشيءِ والرجوعُ به إلى الحالة الأولى. والعهدُ في كلامِهم على معانٍ منها: الوصيةُ والضمانُ والاكتفاءُ والأمرُ. والخَسار: النقصانُ في ميزان أو غيره، قال جرير[9]:

---

(١) الإملاء ١/٢٦.

(٢) قال: «لأن «يضل» لم يستوف مفعوله قبل إلا».

(٣) ص ح: «كله».

(٤) «في» سقط من ص ح.

(٥) ص: «عجب».

(٦) ملحق ديوان رؤبة ١٩٠؛ وملحق ديوان العجاج ٢/٢٨٨؛ وسيبويه ١/٤٩؛ والخصائص ٢/٤٣٢؛ وأساس البلاغة: فسق، وشذور الذهب ٣٣٢؛ وغوراً: أي يسلكن غوراً.

(٧) ي: «والثاني» وهو سهو.

(٨) ي: «حمل».

(٩) ديوانه ٥٩٨؛ والقرطبي ١/٢٤٨. والقنُ: الذي مُلك هو وأبواه.

٣١٦ ـ إنَّ سَليطاً في الخسار إنَّهْ أولادُ قومٍ خُلِقوا أَقِنَّهْ

وخَسَرْتُ الشيء ـ بالفتح ـ وأَخْسَرْتُه نَقَصْتُه، والخُسْران والخَسار والخَيْسَرىٰ كلُّه بمعنى الهلاك.

و «مِنْ بعد» متعلقٌ بـ «يَنْقُضُون»، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وقيل: زائدةٌ وليس بشيء. و «ميثاقَه» الضميرُ فيه يجوزُ أن يعودَ[1] على العهدِ، وأن يعودَ على اسم الله تعالى، فهو على الأول مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، وعلى الثاني مضافٌ للفاعل، والميثاقُ مصدرٌ كالميلادِ والميعادِ بمعنى الولادةِ والوَعْد[2]، وقال ابنُ عطية[3]: «هو اسمٌ في موضعِ المصدرِ كقولِه[4]:

٣١٧ ـ أكُفْراً بعدَ رَدِّ الموتِ عني وبعد عطائِك المئةَ الرِّتاعا

أي: إعطائك»، ولا حاجة تدعُو إلى ذلك. والمادةُ تَدُلُّ على الشَّدِّ[5] والربطِ وجمعُه مواثيق[6] ومياثِق وأنشد ابن الأعرابي[7]:

٣١٨ ـ حِمىً لا يَحُلُّ الدهرُ إلا بإذنِنا ولا نَسْأَلِ الأقوامَ عهدَ المَيَاثِقِ

و «يقطعونَ» عطف على «ينقضون» فهي صلةٌ أيضاً، و «ما» موصولةٌ،

---

(١) ي: يعهد يعود.

(٢) ح ص: «والوعيد».

(٣) التفسير ١/٢٠٩.

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤١؛ والخصائص ٢/٢٢١؛ وابن يعيش ١/٢٠؛ وأمالي الشجري ٢/١٤٢؛ وأوضح المسالك ٢/٢٤٣؛ والتصريح ٢/٦٤؛ والأشموني ٢/٢٨٨؛ والهمع ١/١٨٨؛ والدرر ١/١٦١. والرتاع من الإبل: التي ترعى دون أن يَرُدَّها أحد.

(٥) ص: «التثنية».

(٦) ص ح: «من مواثيق» وهي مقحمة.

(٧) البيت لعياض بن أم درة الطائي، وهو في الخصائص ٣/١٥٧؛ وابن يعيش ٥/١٢٢؛ والنوادر ٦٥؛ واللسان: وثق؛ والقرطبي ١/٢٤٧.

و «أَمَرَ الله به» صلتُها وعائدُها. وأجاز أبو البقاء[1] أن تكونَ نكرةً موصوفةً، ولا يجوز أن تكونَ مصدريَّةً لعَوْدِ الضميرِ عليها إلا عند أبي الحسن وابن السراج[2]، وهي مفعولةٌ بيَقْطَعون.

قوله: «أَنْ يُوْصَلَ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: الجرُّ على البدلِ من الضمير في «به» أي: ما أمرَ اللَّـهُ بوَصْلِهِ، كقول امرىء القيس: [3]

٣١٩ ـ أمِنْ ذِكْرِ ليلى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ ... فَتَقْصُـرُ عنها خَـطْوَةً وتَبُـوصُ

أي: أمِنْ[4] نَأْيِها. والنصبُ وفيه[5] وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلٌ من ما[6] أمر اللَّـهُ بدلُ اشتمالٍ. والثاني: أنه مفعولٌ من أجله، فقدَّره المهدوي: كراهةَ أن يُوصل، وقدَّرَهُ غيرُه: أن لا يُوصلَ. والرفع[7] [على] أنه خبرُ مبتدأٍ مضمرٍ أي هو أن يُوصلَ، وهذا بعيدٌ جداً، وإنْ كان أبو البقاء[8] ذَكَرَهُ.

و «يُفْسِدُونَ» عطفٌ على الصلةِ أيضاً و «في الأرضِ» متعلِّقٌ به. وقولُه «أولئك هم الخاسرون» كقولِهِ: «وأولئك هم المفلحون»[9]. وقد تقدَّم أنه يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ خبراً عن «الذين ينقضُون» إذا جُعِلَ مبتدأً، وإنْ لم يُجْعَلْ مبتدأ فهي مستأنفةٌ فلا محلَّ لها حينئذٍ[10]. وتقدَّم معنى الخَسار، والأمرُ: طلبُ الأعلى من الأدنى.

(١) الإملاء ١/٢٧.
(٢) الأصول ١/١٦١.
(٣) ديوانه ١٧٧؛ واللسان: بوص؛ والبحر ١/١٢٨. تنوص: تتحول. وتبوص: تسبق.
(٤) ص ح: «أمر».
(٥) ص: «فيه».
(٦) ي: «أراد».
(٧) ي: «والرابع».
(٨) الإملاء ١/٢٧.
(٩) الآية ٥ من البقرة.
(١٠) ص ح: «وحينئذٍ». وبعد ذلك تبدأ نسخة ي بإثبات الحديث عن الإرادة لغةً، وقد قدَّمناه نقلاً عن نسخة ع التي أوردَتْه في مكانه المناسب حسب تسلسل الآيات.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون باللَّـهِ﴾**: «كيف» اسمُ استفهامٍ يُسْأَلُ بِهِ عن الأحوالِ، وبُنِيَ[1] لتضمُّنِهِ معنى الهمزة، وبُنِيَ[2] على أخفِّ الحركات، وشَذَّ دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، قالوا: «على كيف تبيعُ الأَحْمَرَيْنِ»[3]، وكونُها شرطاً قليلٌ، ولا يُجزَم بها خلافاً للكوفيين[4]، وإذا أُبْدِل منها اسمٌ أو وَقَعَ جواباً لها فهو منصوبٌ إن كان بعدها فعلٌ متسلِّطٌ[5] عليها نحو: كيف قمتَ؟[6] أصحيحاً أم سقيماً، وكيف سِرْت؟ فتقول: راشداً، وإلاَّ فمرفوعان[7]، نحو: كيف زيدٌ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ. وإنْ وقعَ بعدَها اسمٌ مسؤولٌ عنه بها فهو مبتدأٌ وهي خبرٌ مقدَّمٌ، نحو: كيف زيدٌ؟ وقد يُحْذَفُ الفعلُ بعدَها، قال تعالى: «كيف وإنْ يَـظْهروا عليكم»[8] أي كيف تُـوالونهم. و «كيفَ» في هذه الآيةِ منصوبةٌ على التشبيهِ بالظرف عند سيبويه[9]، أي: في أيِّ حالةٍ تكفُرون، وعلى الحالِ عند الأخفش، أي: على أي حالٍ تكفُرون، والعاملُ فيها على القولين «تكفرون» وصاحبُ الحالِ الضميرُ في تكفرون، ولم يَذْكر أبو البقاء[10] غيرَ مذهبِ الأخفشِ، ثم قال: «والتقدير: معانِدين[11] تكفـرون. وفي هذا التقدير نظرٌ، إذ يذهبُ معه معنى الاستفهام المقصودِ به

---

(١) ص ح: «وهي».
(٢) ع: «وهي».
(٣) الأحمران: اللحم والخمر.
(٤) قال سيبويه: «سألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء» الكتاب ١/٤٣٣.
(٥) ص ح: «يتسلط».
(٦) ص ح: «قمنا».
(٧) ي: «فمرفوعاً».
(٨) الآية ٨ من التوبة.
(٩) انظر: الكتاب ٢/٤٤.
(١٠) الإملاء ١/٢٧ ولم يشر الأخفش إلى «كيف» هذه في «معاني القرآن».
(١١) الإملاء: أمعاندين.

التعجبُ أو التوبيخُ أو الإنكارُ[1]، قال الزمخشري[2] بعد أَنْ جَعَلَ الاستفهامَ للإنكارِ: «وتحريرهُ أنه إذا أَنْكَرَ أن يكونَ لكفرهم حالٌ[3] يُوجَدُ عليها، وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجودٍ لا بُدَّ له من حالٍ، ومُحالٌ[4] أن يُوجَدَ بغيرِ صفةٍ من الصفاتِ كان إنكاراً لوجودِه على الطريق البرهاني».

وفي الكلام التفاتٌ من الغَيْبَةِ في قولِه: «وأمَّا الذين كفروا إلى آخره، إلى الخطاب في قولِهِ: «تَكْفُرون، وكُنْتُم». وفائدتُهُ أنَّ الإنكارَ إذا توجَّه إلى المخاطبِ كان أبلغَ. وجاء «تكفرونَ» مضارعاً لا ماضياً لأنَّ المُنْكَرَ الدوامُ على الكفرِ، والمضارعُ هو المُشْعِرُ بذلك، ولئلا يكونَ ذلك تَوْبيخاً لمَنْ آمَنَ بعد كُفْر.

و «كَفَرَ» يتعدَّى بحرف الجر نحو: «تَكْفُرونَ باللهِ» «تَكْفُرون بآياتِ اللَّـهِ»[5] «كفروا بالذكر»[6]، وقد تعدَّى بنفسه في قوله تعالى: «ألا إنَّ ثمودَ كفَروا ربَّهم»[7] وذلك لمَّا ضُمِّن معنى جَحَدوا.

قوله: «وكنتم أمواتاً فَأَحْيَاكُمْ» الواوُ واوُ الحالِ، وعلامتُها أن يَصْلُحَ موضِعَها «إذ»، وجملَةُ[8] «كنتم أمواتاً» في محلِّ نصبٍ على الحال، ولا بد[9] من إضمار «قد» ليصِحَّ وقوعُ الماضي حالاً. وقال الزمخشري:[10] «فإن

(١) ي: «والإنكار».
(٢) الكشاف ١/٢٦٩.
(٣) ص ح: «حالة توجه».
(٤) ص ح: «ومحل».
(٥) الآية ٧٠ من آل عمران، وسقطت هذه الآية من: ي.
(٦) الآية ٤١ من فصلت.
(٧) الآية ٦٨ من هود.
(٨) قوله: «وجملة» سقط من ي.
(٩) ص ح: «ولأنه».
(١٠) الكشاف ١/٢٦٩.

قلت:[1] كيف صَحَّ أن يكونَ حالاً وهو ماضٍ بها؟ قُلْتُ: لَمْ تَدْخُل الواوُ على «كنتم أمواتاً» وحدَه، ولكنْ على جملة قوله: «كنتم أمواتاً» إلى «تُرْجَعُون»؛ كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتُكم[2] هذه وحالُكم أنكم كنتم أمواتاً نُطَفَاً في أَصْلاَبِ آبائكم فَجَعَلَكم أحياءً، ثم يُميتكم بعد هذه الحياة، ثم يُحْييكم بعد الموتِ ثم يُحاسِبُكم». ثم قال: «فإنْ قلتَ: بعضُ القصةِ ماضٍ وبعضُها[3] مستقبلٌ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعَ حالاً حتى يكونَ فعلاً حاضراً وقتَ وجودِهَا هو حالٌ عنه فما الحاضرُ الذي وقع حالاً؟[4] قلت: هو العلمُ بالقصة كأنه قيل: كيف[5] تكفرونَ وأنتم عالمونَ بهذه القصة بأولِها[6] وبآخرها»؟ قال الشيخُ[7] ما معناه: هذا تَكَلُّفٌ، يعني تأويلَه هذه[8] الجملةَ بالجملةِ الاسمية. قال: «والذي حَمَله على ذلك اعتقادُه أنَّ الجملَ مندرجَةٌ في حكمِ[9] الجملةِ الأولى». قال: «ولايتعيَّن، بل يكونُ قولُه تعالى: «ثم يُميتُكم» وما بعده جملاً مستأنفةً أَخْبَرَ بها تعالى لا[10] داخلةً تحت الحالِ، ولذلك غايَرَ بينها وبين ما قبلَها من الجملِ بحرفِ العطفِ وصيغةِ الفعل السابقَيْنِ لها في قولِهِ: «وكنتم أمواتاً فأحياكُمْ».

والفاءُ في قوله: «فَأَحْيَاكُمْ» على بابِها مِن التعقيبِ، و«ثم» على بابها

(١) قوله: «فإن قلت» سقط من ع.

(٢) ع: «قضيتكم».

(٣) ح: «وبعدها».

(٤) من قوله «حتى يكون» إلى قوله «وقع حالاً» سقط من ح ص.

(٥) قوله: «كيف» سقط من ي.

(٦) ي: «وبأولها» الواو مقحمة.

(٧) البحر المحيط ١/ ١٣٠.

(٨) ح ص: «وهذه» الواو مقحمة.

(٩) ح ص: الحكم. والبحر: في حال.

(١٠) قوله: «لا» سقط من ع.

من التراخي[١]، لأنَّ المرادَ بالموتِ الأول العدَمُ السابقُ، وبالحياةِ الأولى الخَلْقُ، وبالموتِ الثاني الموتُ المعهودُ[٢]، وبالحياةِ الثانية الحياةُ للبعثِ، فجاءت[٣] الفاءُ و «ثم» على بابِهما من التعقيبِ والتراخي على هذا التفسير وهو أحسنُ الأقوالِ، ويُعْزَى لابنِ عباس وابن مسعود ومجاهد[٤]، والرجوعُ إلى الجزاءِ أيضاً متراخٍ عن[٥] البعثِ. والضميرُ في «إليه» لله تعالى، وهذا ظاهرٌ لأنه كالضمائرِ قبلَه وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: إلى ثوابِهِ[٦] وعقابِه. وقيل: على الجزاءِ على الأعمالِ. وقيل: على المكانِ الذي يَتَوَلَّى اللَّـهُ فيه الحكمَ بينكم. وقيل: على الإِحياء المدلولِ عليه بأَحْياكم، يعني أنكم تُرْجَعُون إلى الحالِ الأولى[٧] التي كنتم عليها في ابتداء الحياةِ الأولى من كونكم لا تَمْلِكُون لأنفسِكم شيئاً.

والجمهورُ على قراءة «تُرْجَعُون» مبنياً للمفعولِ، وقُرِىءَ مبنيّاً للفاعل[٨] حيث جاء[٩]، ووجهُ القراءتين أنَّ «رَجَع» يكونُ قاصراً ومتعدياً، فقراءةُ الجمهورِ من المتعدِّي[١٠] وهي أرجحُ؛ لأنَّ أصلَها: «ثم إليه يُرْجِعُكُمْ»[١١] لأنَّ

(١) ي: «الترجي».
(٢) ي: «والمعهود» الواو مقحمة.
(٣) ي: «فجاء».
(٤) مجاهد بن جبر المكي، تابعي، قرأ على عبدالله بن عباس وأخذ عنه ابن كثير، توفي سنة ١٠٣. انظر: طبقات القراء ٢/٤١.
(٥) ص ح: «على».
(٦) قوله: «إلى» سقط من ص ح.
(٧) ص ح: «الأول».
(٨) ي: «للمفعول».
(٩) قراءة مجاهد ويحيى بن يعمر وآخرين. البحر ١/١٣٢.
(١٠) ي: «التعدي».
(١١) ص ح: «مرجعكم».

الإسنادَ في الأفعالِ السابقةِ لله تعالى، فيناسِبُ أن يكونَ هذا كذا ولكنه بُنِيَ للمفعول لأجل الفواصل والقواطع[1].

وأَمْوات جمعُ «مَيِّت» وقياسُه على فعائِلِ كسَيِّد[2] وسَيَائِدِ، والأَوْلى أن يكون أموات جمع مَيْت مخفَّفاً كأقوال في جمع قَيْل[3]، وقد تقدَّمت هذه المادةُ.

آ. **(٢٩) قوله تعالى: ﴿هو الذي خَلَقَ لكم﴾**: هو مبتدأً وهو ضميرٌ[4] مرفوعٌ منفصلٌ للغائبِ المذكر[5]، والمشهورُ تخفيفُ واوِهِ وفتحُها، وقد تُشَدَّد كقوله: [6]

٣٢٠ ـ وإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها ... وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ

وقد تُسَكَّنُ، وقد تُحْذَفُ كقوله: [7]

٣٢١ ـ فَبَيْناهُ يَشْرِي ....

والموصولُ بعده خَبَرٌ عنه. و«لكم» متعلقٌ بخَلَقَ، ومعناها السببيةُ،

---

(١) ي: «والمقاطع» ولعل المؤلف يعني «يُمِيتُكُمْ، يُحْيِيكُمْ».

(٢) ص ح: «كسند».

(٣) القيل: شرب نصف النهار.

(٤) ي: «وضميره» الهاء مقحمة.

(٥) ع: «المذكور».

(٦) البيت لرجل من همدان، وهو في ابن يعيش ٩٦/٣؛ وأوضح المسالك ١٢٦/١؛ والخزانة ٤٠٠/٢؛ والهمع ٦١/١؛ والدرر ٣٧/١. والشهدة: العسل.

(٧) البيت للعجير السلولي وتمامه:

فبيناه يَشْري رحلَه قال قائلٌ: ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

وينسب أيضاً للمخلب الهلالي وهو في الخصائص ٦٩/١؛ وأمالي الشجري ٢٠٨/٢؛ وابن يعيش ٦٨/١؛ واللسان: ها؛ والإنصاف ٥١٢. ويشري: يبيع. والملاط: عضدا البعير.

أي: لأجلكم، وقيل: للمِلْك والإباحةِ فيكونُ تمليكاً خاصًّاً بما[1] يُنْتَفَعُ منه، وقيلَ: للاختصاص، و«ما» موصولةٌ و«في الأرض» صلتُها، وهي في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بها، و«جميعاً» حالٌ من المفعول بمعنى كل، ولا دلالة لها على الاجتماع في الزمانِ، وهذا هو الفارقُ بين قولك: «جاؤوا جميعاً» و«جاؤوا معاً»، فإنَّ «مع» تقتضي المصاحبةَ في الزمانِ بخلافِ جميع. قيل: وهي هنا حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ قولَه: «ما في الأرضِ» عامٌّ.

قوله: «ثم استوى إلى السماء فَسَوَّاهُنَّ سبعَ سمواتٍ»، أصل «ثُمَّ» أن تقتضيَ تراخياً زمانياً[2]، ولا زمانَ هنا، فقيل: إشارةٌ إلى التراخي بين رتبتي خَلْقِ الأرضِ والسماءِ. وقيل: لَمَّا كان بين خَلْقِ الأرضِ والسماءِ أعمالٌ أُخَرُ مِنْ جَعْلِ الجبالِ والبركةِ وتقديرِ الأقواتِ ـ كما أشار إليه في الآيةِ الأخرى ـ عَطَفَ بثُمَّ[3] إذ بين خَلْقِ الأرضِ والاستواءِ إلى السماءِ[4] تراخٍ.

واستوى معناه لغةً: استقامَ واعتدلَ، مِن استوى العُود. وقيل: عَلَا وارتفع قال الشاعر:[5]

٣٢٢ ـ فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً بفَيْفَاءَ قَفْرَةٍ ... وقد حَلَّقَ النجمُ اليمانيُّ فاسْتَوَى

وقال تعالى: «فإذا اسْتَوَيْتَ أنت ومَنْ معَك»[6]، ومعناه هنا قَصَد وعَمَدَ[7]، وفاعل استوى ضميرٌ يعودُ على الله، وقيل: يعودُ على الدخان نقله

(١) قوله: «بما» سقط من ص ح.
(٢) ي: «زماناً».
(٣) ي: «ثم».
(٤) قوله «إلى السماء» سقط من ع ي.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٢٥٤.
(٦) الآية ٢٨ من المؤمنون.
(٧) ع: «عمل».

ابن عطية[١]، وهذا غلطٌ لوجهين، أحدهُما: عَدَمُ ما يَدُلُّ عليه، والثاني: أنه يَرُدُّهُ قولُه: ثُمَّ استوى إلى السماء، وهي دُخانٌ». و «إلى» حرفُ انتهاءٍ على بابها، وقيل: هي بمعنى «على» فيكونُ في المعنى كقول[٢] الشاعر:[٣]

٣٢٣ ـ قد استوى بِشْـرٌ على العِراقِ مِنْ غيـرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْـرَاقِ

أي: استولى، ومثلُه قول الآخر:[٤]

٣٢٤ ـ فلمّـا عَلَوْنَا واسْتَـوَيْنَـا عليهِمُ تَرَكْنَاهُمُ صَرْعَى لِنَسْرٍ وكـاسِرِ

وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، ضميرُه هو الفاعلُ أي استوى أمرُهُ، و «إلى السماء» متعلِّقٌ بـ «استوى»، و «فَسَوَّاهُنَّ» الضميرُ يعودُ على السماءِ: إمَّا لأنها جَمْعُ سَماوَة كما تقدَّم، وإمَّا لأنَّها اسمُ جنسٍ يُطْلَقُ على الجَمْعِ، وقال الزمخشري:[٥] «هُنَّ»[٦] ضميرٌ مُبْهَمٌ، و «سبعَ سمواتٍ» يُفَسِّرُهُ[٧] كقولهم: «رُبَّه رَجُلاً». وقد رُدَّ[٨] عليه هذا، فإنَّه ليس من المواضِعِ التي يُفَسَّر فيها الضميرُ بما بعدَه[٩]، لأنَّ النحـويين حَصَروا ذلـك في سبعةِ مـواضع: ضميـرِ[١٠] الشأن[١١]، والمجرور بـ «رُبَّ»، والمرفوع بنعْمَ وبِئْسَ[١٢] وما جرى مَجْراهما،

(١) التفسير: ١/٢١٤ وضعَّفه ابن عطية أيضاً.
(٢) ي: مثل قول.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: سوا؛ والبحر ١/١٣٤؛ ورصف المباني ٤٣٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٣/٢٧٨.
(٥) الكشاف ١/٤٧٠.
(٦) ي: «هو».
(٧) ي: «تفسيره».
(٨) الذي رَدَّ عليه هو أبو حيان في البحر ١/١٣٥.
(٩) انظر: المغني ٥٤١.
(١٠) ص ح: «في ضمير».
(١١) نحو: قل هو الله أحد.
(١٢) نحو: نعم رجلاً زيدٌ، وما جرى مجراهما نحو: ساءَ مثلاً القومُ.

وبأوَّلِ المتنازِعَيْن[١] والمفسَّر بخبرِهِ[٢] وبـالمُبْدِلِ منـه[٣]، ثم قال هـذا المعترض: «إلاَّ أن يُتَخَيَّلَ فيه أن يكونَ[٤] «سبع سمواتٍ» بدلاً وهو الذي يقتضيه تشبيهُه برُبَّه رجلاً، فإنه ضميرٌ مبهمٌ ليس عائداً على شيء قبلَه، لكن هذا يَضعفُ[٥] بكونِ هذا التقديرِ يَجْعَلُه غيرَ مرتبطٍ بما قبلَهُ ارتباطاً كلياً، فيكونُ أَخْبَرَ بإخبارينِ أحدُهما: أنه استوى إلى السماء. والثاني: أنه سَوَّى سبع سموات، وظاهرُ الكلامِ أن الذي استوى إليه هو المُسَوَّى[٦] بعينه.

قوله: «سبعَ سمواتٍ» في نصبه خمسةُ أوجه، أحسنُها: أنه بدلٌ من الضميرِ في «فسوَّاهُنَّ»[٧] العائدِ على السماءِ كقولِكَ: أخوك مررتُ به زيدٍ. الثاني: أنه[٨] بدلٌ من الضميرِ أيضاً، ولكن هذا الضميرَ يُفَسِّرُهُ ما بعده. وهذا يَضْعُفُ بما ضَعُفَ[٩] بِهِ قولُ الزمخشري، وقد تقدَّم آنِفاً. الثالث: أنه مفعولٌ به، والأصلُ: فَسَوَّى مِنْهُنَّ سبعَ سمواتٍ، وشبَّهُوهُ بقولِهِ[١٠] تعالى: «واختار موسى قومَه سبعين»[١١] أي: مِنْ قومه، قاله أبو البقاء[١٢] وغيرُه. وهذا ضعيفٌ

---

(١) نحو: جَفَوْني ولم أجفُ الأخِـلاَّءَ.

(٢) نحو: إن هي إلا حياتُنا الدنيا.

(٣) أي الضمير الذي أبدل منه مفسره نحو: ضربتُهم قومَكَ. والموضع السابع: أن يكون الضميرُ متصلاً بفاعلٍ مقدم نحو: ضربَ غلامُه زيداً.

(٤) سقط «أن يكون» من ص.

(٥) ص: «مضعف».

(٦) ص ي: «المستوى».

(٧) أقحم بعدها في ي: السماء.

(٨) قوله: «أنه»س قط من ي.

(٩) ص ح: «تضعفت».

(١٠) ص ح: «لقوله».

(١١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(١٢) الإملاء ١/٢٧.

لوجهين، أحدُهما[1] بالنسبة إلى اللفظِ. والثاني بالنسبة إلى المعنى. أمَّا الأولُ:[2] فلأنه[3] ليس من الأفعالِ المتعديةِ لاثنينِ أحدُهما بإسقاطِ الخافضِ لأنها محصورةٌ في أمر واختار وأخواتِهما. الثاني: أنه يقتضي أن يكونَ ثَمَّ سمواتٌ كثيرةٌ، سوَّى من جملتِها سبعاً وليس كذلك. الرابعُ: أنَّ «سَوَّى» بمعنى صَيَّر فيتعدَّى لاثنين، فيكونُ «سبع» مفعولاً ثانياً، وهذا لم يَثْبُت أيضاً أعني جَعْلَ «سَوَّى» مثل صَيَّر. الخامس: أن ينتصبَ حالاً ويُعْزَى للأخفش[4]. وفيه بُعْدٌ من وجهين، أحدُهما: أنه حالٌ مقدَّرَةٌ وهو خلافُ الأصل. والثاني: أنها مؤولةٌ بالمشتقِّ وهو خلافُ الأصلِ أيضاً.

قوله: «وهو بكلِّ شيءٍ عليمٌ» «هو» مبتدأ و «عليمٌ» خبره، والجارُّ قبلَه يتعلَّق به.

واعلم أنه[5] يجوزُ تسكين هاء «هو» و «هي» بعد الواو والفاء ولامِ الابتداءِ وثم، نحو: «فَهْي كالحجارةِ»[6]، «ثم هْوَ يومَ القيامة»[7] «لهْوَ الغَنِيّ»[8] «لهْي الحَيَوانُ»[9]، تشبيهاً لـ«هو»[10] بعَضْد، ولـ«هي» بكَتْف،

---

(١) ع: «الأول».

(٢) صح: «الأولى».

(٣) ي: «فلان».

(٤) لم يشر في «معاني القرآن» إلى هذه اللفظة.

(٥) قرأ بتسكين «وهو» أبو عمرو والكسائي وقالون، وقرأ الباقون بالضم، ووقف يعقوب على «وهو» بالهاء: وهوه. انظر: السبعة ١٥٠؛ المشكل لمكي ١/٢٣٤؛ والنشر ٢/٢٠٢؛ والبحر ١/١٣٦.

(٦) الآية ٧٤ من البقرة.

(٧) الآية ٦١ من القصص.

(٨) الآية ٦٤ من الحج: وإن الله لهو الغنيُّ الحميد.

(٩) الآية ٦٤ من العنكبوت: وإن الدار الآخرة لهي الحَيَوان.

(١٠) صح: «له».

فكما يجوز تسكين عين عَضُد وكَتِف يجوزُ[1] تسكينُ هاء «هو» و«هي» بعد الأحرفِ المذكورةِ، إجراء للمنفصل مُجْرى المتصلِ لكثرةِ دَوْرِها مَعَها[2]، وقد تُسَكَّنُ بعد كافِ الجرِّ كقوله: [3]

٣٢٥ ـ فَقُلْتُ لَهُمْ ما هُنَّ كَهْي فكيف لي   سُلُوٌّ، ولا أَنْفَكُّ صَبًّا مُتَيَّمَا

وبعد[4] همزة الاستفهام كقوله: [5]

٣٢٦ ـ فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنِي   فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

وبعد «لكنَّ» في قراءة ابن حمدون[6]: «لكنَّ هْو الله ربي»[7] وكذا من قوله: «يُمِلَّ هْوَ»[8].

فإن قيل: عليمَ فَعيل مِن عَلِم متعدٍّ بنفسه فكيف تَعَدَّى[9] بالباء، وكان مِنْ حقِّه إذا تقدَّم مفعولُه أَنْ يتعدَّى إليه بنفسِه أو باللامِ المقوِّية[10]، وإذا تأخَّرَ

---

(١) ص ح: «نحو».

(٢) أي إن تسكين الضاد من «عَضُد» وارد لأن الضاد من نفس الكلمة فهي متصلة، أما واو العطف فهي منفصلة عن هاء هو فإذا سَكَّنَّا هاء «هو» نكون قد شبَّهنا المنفصلَ بالمتصل.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في الدرر ١/٣٧؛ والهمع ١/٦١.

(٤) ي: «وبعده».

(٥) البيت للمرار العدوي أو زياد بن جحل، وهو في الخصائص ١/٣٠٥؛ وابن يعيش ٧/١٣٩؛ والهمع ١/٦١؛ والدرر ١/٣٧. وسَرَتْ: من السُّرى وهو السير ليلاً. وعادني: زارني.

(٦) محمد بن حمدون الواسطي. سمع من شعيب بن أيوب، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد، توفي سنة ٣١٠. انظر: طبقات القراء ٢/١٣٥.

(٧) الآية ٣٨ من الكهف.

(٨) الآية ٢٨٢ من البقرة وهي رواية الحلواني عن قالون. انظر: القرطبي ١/٢٦١؛ وتمام الآية: «أو لا يستطيع أن يُمِلَّ هو» وقد رسمت خطأ في ي: «فيمل».

(٩) ص ح: «يتعدى».

(١٠) ص ح: «للقوية».

أَنْ يتعدَّى إليه بنفسه فقط؟ فالجواب: أن أمثلةَ المبالغةِ خالفَتْ أفعالَها وأسماءَ فاعِليها لمعنى[1] وهو شَبَهُها بأَفْعل التفضيل بجامعِ ما فيها من معنى المبالغةِ، وأفعلُ التفضيلِ له حُكْمٌ في التعدِّي، فأُعْطِيتَ أمثلةُ المبالغةِ ذلك الحُكْمَ: وهو أنها لا تخلُو من[2] أن تكونَ من فِعْلٍ متعدٍّ بنفسِه أولا، فإن كان الأول: فإمّا أن يُفْهِمَ علماً أو جهْلًا أَوْ لا، فإن كانَ الأولَ تعدَّت بالباء[3] نحو: «هو أعلمُ بكم»[4] «وهو عليمٌ بذات الصدور»[5]، وزيدٌ جهولٌ بك وأنت أجهل به. وإن كان الثانيَ تعدَّتْ باللامِ نحو: أنا أضربُ لزيدٍ منك وأنا له ضرَّاب[6]، ومنه «فعَّالٌ لِما يريد»[7]، وإن كانَتْ من متعدٍّ بحرفِ جر تعدَّتْ هي بذلك الحرفِ نحو: أنا أصبرُ على كذا، وأنا صبورٌ عليه، وأزهدُ فيه منك، وزهيدٌ فيه. وهذا مقررٌ في علم النحو.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربُّك للملائكةِ﴾**: «إذ» ظرفُ زمانٍ ماضٍ، يُخَلِّص[8] المضارعَ للمضيِّ وبُني لشَبَهِه بالحرفِ في الوَضْع والافتقار، وتليه الجملُ مطلقاً، فإذا كانتِ الجملةُ فعليةً قَبُحَ تقديمُ الاسمِ وتأخيرُ الفعلِ نحو: إذ زيدٍ قام، ولا يتصرَّفُ إلا بإضافةِ الزمنِ إليه نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، ولا يكون مفعولاً به، وإن قال به أكثرُ المُعْرِبين، فإنهم يُقَدِّرونَ: اذكر وقتَ كذا، ولا ظرفَ مكان ولا زائداً[9] ولا حرفاً للتعليل ولا للمفاجأة خلافاً

(١) ي: بمعنى.
(٢) قوله: «من» سقوط من ي.
(٣) ص ح: بالهاء.
(٤) الآية ٣٢ من النجم.
(٥) الآية ٦ من الحديد.
(٦) ع: «ضراب له» مقحمة.
(٧) الآية ١٠٧ من هود.
(٨) ي: «مخلص».
(٩) ي: «عائداً».

لزاعمي ذلك، وقد تُحْذَفُ الجملةُ[1] المضافُ هو إليها للعلمِ ويُعَوَّض منها تنوينٌ[2] كقولِهِ تعالى: «وأنتم حينئذٍ تنظُرون»[3]، وليس كسرتُه[4] والحالةُ هذه كسرةَ إعرابٍ ولا تنوينُه تنوينَ صرفٍ خلافاً للأخفش، بل الكسرُ لالتقاءِ الساكنين والتنوينُ للعوضِ بدليلِ وجودِ الكسر ولا إضافةَ[5] قال[6]:

٣٢٧ ـ نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أمَّ عمرٍو　　بعاقبةٍ وأنتَ إذٍ صَحيحُ

وللأخفشِ[7] أن يقولَ: أصلهُ «وأنتَ حينئذٍ» فلمّا حُذِفَ المضافُ بقي المضافُ إليه على حَالِهِ ولَم يَقُمْ مَقامَه، نحو: «واللهُ يريدُ الآخرةِ»[8] بالجر، إلا أنه ضعيفٌ.

و «قال ربُّك» جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خَفْضٍ بإضافةِ الظرفِ[9] إليها.

واعلم أنَّ «إذ» فيه تسعةُ أوجه[10]، أحسنُها أنه منصوبٌ بـ«قالوا أتَجْعَلُ فيها» أي: قالوا ذلك القولَ وقتَ قولِ اللهِ تعالى لهم: إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً، وهذا أسهلُ الأوجهِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ«اذكُرْ» مقدراً وقد تقدَّم أنه

(١) قوله: «الجملة» سقط من ي.
(٢) ص ح: «بنون».
(٣) الآية ٨٤ من الواقعة.
(٤) ح ص: «كسرة».
(٥) ي: «والإضافة».
(٦) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/٦٨؛ والخصائص ٢/٣٧٦؛ وابن يعيش ٩/٣١، واللسان: شلل، والمغني ٩١ وفيه: بعافية عوضاً من بعاقبة، وشواهد المغني ٢٦٠.
(٧) ي: «والأخفش».
(٨) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة ابن جماز كما في المحتسب: ١/٢٨١.
(٩) قوله: «الظرف» سقط من ع.
(١٠) انظر: البحر المحيط ١/١٣٩.

لَا يَتَصَرَّفُ فلا يقع مفعولاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ«خَلَقَكم» المتقدمِ[1] في قوله: «اتقوا ربَّكم الذي خلقكم»[2] والواو زائدةٌ. وهذا ليس بشيء لطولِ الفصلِ. الرابعُ: أنه[3] منصوبٌ بـ«قال» بعده. وهو فاسدٌ لأن المضافَ إليه لا يعمل في المضاف. الخامس: أنه زائدٌ ويعزى لأبي عبيد[4]. السادس: أنه بمعنى قد. السابع أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتداءُ خَلْقِكم وقتُ قولِ ربِّك. الثامن: أنه منصوبٌ بفعلٍ لائق، تقديرُه: ابتدأ خلقُكم وقتَ قوله ذلكَ، وهذان ضعيفان لأن وقتَ ابتداءِ الخلق ليس وقتَ القول[5]، وأيضاً فإنه لَا يَتَصرَّفُ. التاسع: أنه منصوبٌ بـ«أحياكم» مقدَّراً، وهذا مردودٌ باختلافِ الوقتين أيضاً.

و«للملائكة» متعلِّقٌ بـ«قال» واللامُ للتبليغ. وملائكـةٌ جمع مَلَك. واختُلِف في «مَلَك» على ستة أقوال، وذلك أنهم اختلفوا في ميمِه، هل هي أصليةٌ أو[6] زائدةٌ؟ والقائلون بـأصالتها اختلفوا، فقال بعضهم: مَلَك ووزنه فَعَل من المُلْك، وشذَّ جمعُه على فعائِلة فالشذوذ في جَمْعِه فقط. وقال بعضهم: بل أصلُهُ مَلْأَك، والهمزةُ فيه[7] زائدةٌ كشَمْأَل ثم نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى اللام وحُذِفَت[8] الهمزةُ تخفيفاً، والجمعُ جاء على[9] أصلِ الزيادةِ فهذان

---

(١) ي: «المقدم».

(٢) الآية ١ من النساء.

(٣) قوله «أنه» سقط من ح ص.

(٤) القاسم بن سلام أخذ عن الكسائي وأخذ عنه البغوي له: غريب الحديث وكتاب الأمثال، توفي ٢٢٤. انظر: مراتب النحويين ٩٣؛ البلغة ١٨٦.

(٥) ص ح: «المقول».

(٦) ي: «أم».

(٧) قوله «فيه» سقط من ي.

(٨) ي: «حذفت».

(٩) ص ح: «جاعل أصل».

قَوْلان عند هؤلاء. والقائلون بزيادتها اختلفوا أيضاً، فمنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من «أَلَك» أي: أرسل ففاؤُه همزةٌ وعينه لام، ويدلُّ عليه قوله[1]:

٣٢٨ ـ أَبْلِغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً   غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَذِبِ

وقال آخر[2]:

٣٢٩ ـ وغلامٌ أَرْسَلَتْه أُمُّه   بِأَلوكٍ فَبَذَلْنا ما سَأَلْ

وقال آخر[3]:

٣٣٠ ـ أَبْلِغِ النُّعْمانَ عني مَأْلُكا   أنَّه قد طالَ حَبْسي وانتظاري

فأصل مَلَك: مَأْلك، ثم قُلِبت العينُ إلى موضع الفاء[4]، والفاءُ إلى موضع العين فصارَ مَلْأَكاً على وزنَ مَعْفَل، ثم نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى اللامِ وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً، فيكونُ[5] وزنُ مَلَك: مَعَلاً بحَذْفِ الفاء. ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من لأَكَ أي أرسل أيضاً، ففاؤُه لامٌ وعينُه همزةٌ ثم نُقِلَت حركةُ الهمزةِ وحُذِفَت كما تقدَّم، وَيدُلُّ على ذلك أنه قد نُطِقَ بهذا الأصلِ قال[6]:

٣٣١ ـ فَلَسْتُ لإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلْأَكٍ   تَنَزَّلَ من جَوِّ السماء يَصُوبُ

ثم جاء الجمعُ على الأصلِ فَرُدَّتِ الهمزةُ على كِلا القَوْلين، فوزن ملائِكَة على هذا القول: مفاعِلَة، وعلى القولِ الذي[7] قبلَه: معافِلَة بالقلب.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الخصائص ١/٣١١؛ وأمالي الشجري ١/٩٧؛ وابن يعيش ٩/١٠٠، واللسان: ألك.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٧٨؛ والخصائص ٣/٢٧٥؛ واللسان: ألك؛ وإملاء العكبري ١/٢٧.

(٣) البيت لعديّ بن زيد، وهو في ديوانه ٩٣؛ والمحتسب ١/٤٤.

(٤) ي: «والفاء» بإقحام الواو.

(٥) ي: «فصار».

(٦) تقدم برقم ٢٢٧.

(٧) ي: «الثاني».

وقيل: هو مشتقٌّ من: لاكَه يَلُوكه أي: أداره يُديره، لأنَّ المَلَكُ يُديُر الرسالةَ في فيه، فأصل مَلَك: مَلْوَك، فنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى اللامِ الساكنةِ قبلها، فتحَرَّك حرفُ العلـة وانفتح ما قبلَه فقُلب[1] ألفاً فصارَ ملاكاً مثل مَقَام، ثم حُذِفت الألفُ تخفيفاً فوزنُه مَفَل[2] بحذفِ العينِ، وأصلُ ملائكة ملاوِكة فقُلبت الواوُ همزةً، ولكنَّ شرطَ قلبِ الواوِ والياءِ همزةً بعد ألفِ مفاعل أن تكونَ زائدةً[3] نحو عجائز ورسائل، على أنه قد جاء ذلك في الأصليّ[4] قليلاً قالوا: مصائِب ومنائِر، قُرِىء شاذاً: «معائِش»[5] بالهمز، فهذه خمسةُ أقوال. والسادس: قال النضر بن شميل[6]: «لا اشتقاقَ للملك عند العرب».

والهاء[7] في ملائكة لتأنيث الجَمْع نحو: صَلادِمة[8]. وقيل للمبالغة كعلاَّمة ونسَّـابة، وليس بشيء، وقـد تُحْذَفُ هـذه الهاء[9] شـذوذاً، قال الشاعر[10]:

٣٣٢ ـ أبا خالدٍ صَلَّتْ عليكَ الملائِكُ

قوله: «إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً» هذه الجملة معمولُ القولِ، فهي

---

(١) ي: «فقلبت».

(٢) ح: «فيقل».

(٣) انظر: المتمع ٣٢٦.

(٤) ح ي: «الأصل».

(٥) الآية ١٠ من الأعراف «وجعلنا لكم فيها معايِشَ» وما قاله المؤلف قـراءة الأعرج والأعمش وآخرين، انظر البحر ٤/٢٧١.

(٦) النضر بن شميل البصري روى عن هارون الأعور وروى عنه إسحاق بن راهويه، توفي سنة ٢٠٤. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤١.

(٧) ي: «فالهاء».

(٨) الصلادمة: وأحدها صِلْدم وهي الخيل الشداد.

(٩) ح ص: «الياء».

(١٠) لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في المنصف ٢/١٠٣؛ والبحر ١/١٣٨.

في محلِّ نصبٍ به، وكُسِرت «إنَّ» هنا لوقوعِها بعد القولِ المجرَّدِ من معنى الظن محكيةً به، فإن كان بمعنى الظنِ جَرى فيها وجهان: الفتحُ والكسرُ، وأنشدوا[(١)]:

٣٣٣ ــ إذا قلتُ أني آيبٌ أهلَ بلدةٍ   نَزَعْتُ بها عنه الوليَّةَ بالهَجْـر

وكان ينبغي أن يُفَتح ليسَ إلاَّ نظراً[(٢)] لمعنى الظنِّ، لكن قد يقال جاز[(٣)] الكسر مراعاةً لصورةِ القولِ.

و«إنَّ» على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٍ يجب فيه كَسْرُها، وقسمٍ يجبُ فيه فَتْحُها وقسمٍ يجوز[(٤)] فيه وجهان، وليس هذا موضعَ تقريرِه، بل يأتي في غضون السور، ولكن الضابطَ الكلي في ذلك أنَّ كلَّ موضعٍ سَدَّ مَسَدَّها المصدرُ وَجَبَ فيه فتحُها نحو: بلغني أنك قائمٌ، وكلَّ موضعٍ لم يَسُدَّ مسدَّها وَجَبَ فيه كَسْرُها كوقوعِها بعد القولِ ومبتدأةً وصلةً وحالاً، وكلَّ موضعٍ جازَ أن يَسُـدَّ مسدَّها جاز الوجهان كوقوعِها بعد فاءِ الجزاء[(٥)]، وإذا الفجائية وهذه أشدُّ العباراتِ في هذا الضابطِ.

و«جاعلٌ» فيه قولان، أحدُهما أنـه بمعنى خالق، فيكـونُ «خليفةً» مفعولاً[(٦)] به، و«في الأرض» فيه حينئذ قولان، أحدُهما ــ وهو الواضح ــ أنه

---

(١) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٣٦٦؛ والخزانة ١/٤٢٣؛ والبحر ١/١٤٠. والولية: البرذعة، والهجر: الهاجرة. أي: إذا قلت سآتيهم ليلاً أتيتهم نصف النهار لسرعة بعيري.

(٢) قوله: «نظرا» سقط من ع.

(٣) ي: «جاء».

(٤) ص ح: «يجب».

(٥) كررت نسخة ي الجملة كلها.

(٦) ص ح: «مفعول».

متعلقٌ بجاعلٌ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرةِ بعدَه[1]. القولُ الثاني: أنه بمعنى مُصَيِّر، ولم يَذْكر الزمخشري[2] غيرَه، فيكونُ «خليفةً» هو المفعولَ الأولَ، و «في الأرض» هو الثانيَ قُدِّم عليه، ويتعلَّقُ بمحذوف على ما تقرَّر. و «خليفة» يجوز أن يكون بمعنى فاعل أي: يَخْلُفُكم أو[3] يَخْلُف مَنْ كان قبلَه من الجنِّ[4]، وهذا أصحُّ لدخولِ تاءِ التأنيث عليه وقيل: بمعنى مفعول أي: يَخْلُف كلُّ جيلٍ[5] مَنْ تقدَّمَه، وليس دخولُ التاءِ حينئذٍ قياساً. إلا أن يُقال: إنَّ «خليفةً» جَرى مجرى الجوامدِ كالنطيحة والذبيحة. وإنما وُحِّد «خليفة» وإن كانَ المرادُ الجمعَ لأنه أريدَ به آدمُ وذريتُه، ولكن استَغْنى بذكره كما يُسْتَغْنى بذكرِ أبي القبيلة نحو: مُضَر ورَبِيعة، وقيل: المعنى على الجنس.

وقرىء: «خليقةً» بالقاف[6].

و «خليفةً» منصوبٌ بـ «جاعل» كما تقدَّم، لأنَّه اسمُ فاعل. واسمُ الفاعل يعملُ عَمَل فعلِه مطلقاً إن كان فيه الألفُ[7] واللام، وبشرطِ الحالِ أو الاستقبال والاعتماد[8] إذا لم يكونا فيه، ويجوز إضافتُه لمعموله تخفيفاً ما لَم يُفْصل[9] بينهما كهذه الآية.

---

(١) ي: «بعد».
(٢) الكشاف ١/٢٧١.
(٣) ي: «و».
(٤) ص ح: «الجر».
(٥) ع: «جليل».
(٦) قراءة زيد بن علي وأبي البرهسم. البحر ١/١٤٠.
(٧) ي: «بالألف».
(٨) ي: «أو».
(٩) ص ح: «يتصل».

قوله: «قالوا أَتْجعَلُ فيها مَنْ يُفْسِد» قد تقدَّم أن «قالوا» عامل في «إذ قال ربُّك» وأنه المختارُ، والهمزةُ في «أتجعل» للاستفهام على بابها، وقال الزمخشري[1]: «للتعجب»، وقيل: للتقرير كقوله[2]:

٣٣٤ ـ ألستُمْ خيرَ مَنْ ركب المَطايا وأنْدى العالمينَ بطونَ راحِ

وقال أبو البقاء[3]: «للاستشهاد»، أي: أتجعلُ فيها مَنْ يُفْسِد كَمَنْ كان قبلُ» وهي عبارةٌ غريبةٌ. و «فيها»[4] الأولى متعلقةٌ بـ «تَجْعَل» إن قيل: إنها بمعنى الخَلْق، و «مَنْ يُفْسِدُ» مفعولٌ به. وإنْ قيل إنَّها بمعنى التصيير فيكون «فيها» مفعولاً ثانياً قُدِّم على الأولِ وهو «مَنْ يفسد»، و «مَنْ» تحتملُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، فعلى الأولِ لا مَحَلَّ للجملةِ بعدها من الإعراب، وعلى الثاني محلُّها النصب، و «فيها» الثانيةُ مُتَعلقةٌ بـ «يُفْسِدُ». و «يَسْفِكُ» عطفٌ على «يُفْسِدُ» بالاعتبارين.

والجمهورُ على رَفْعِهِ، وقُرِىء منصوباً[5] على جوابِ الاستفهام بعدَ الواو التي تقتضي الجمع بإضمار «أَنْ» كقوله[6]:

٣٣٥ ـ أَتبيتُ رَيَّانَ الجفونِ من الكَرى وأبيتَ منك بليلةِ المَلْسُوعِ

وقال ابن عطية[7]: «منصوبٌ بواو الصَّرْف» وهذه عبارةُ الكوفيين، ومعنى

(١) الكشاف ١/٢٧١.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٨٩؛ والخصائص ٢/٤٦٣؛ والمغني ١١؛ وابن يعيش ٨/١٢٣، واللسان: نقص، وشواهد المغني ٤٣.

(٣) الإملاء: ١/٢٨، وعبارته: للاسترشاد.

(٤) ص ح: «وقيل».

(٥) أي بنصب «يسفك» وهي قراءة ابن هرمز والأعرج. انظر: البحر ١/١٤٢؛ القرطبي ١/٢٧٥.

(٦) البيت للشريف الرضي، وهو في ديوانه ١/٤٩٧؛ والأشموني ٣/٣٠٧؛ والمغني ٧٤٤؛ والهمع ٢/١٣؛ والدرر ٢/١٠.

(٧) التفسير ١/٢١٩.

واوِ الصرفِ أن الفعلَ كان يقتضي إعراباً فصَرَفَتْه الواوُ عنه إلى النصب، والمشهورُ «يَسْفِك» بكسر الفاء، وقُرِىء بضمِّها[1]، وقرىء أيضاً بضمِّ حرفِ المضارعةِ من أَسْفك وقُرِىء أيضاً[2] مشدَّداً للتكثير.

والسَّفْكُ: هو الصَّبُّ، ولا يُستعمل إلا في الدمِ، وقال ابن فارس[3]، والجوهري[4]: «يُستعمل أيضاً في الدمع». وقال المَهدوي «ولا يُستعمل السفك إلا في الدَّمِ، وقد يُستعمل في نثرِ الكلامِ، يقال: سَفَكَ[5] الكلامَ أي: نثره».

والدِّماء: جمعُ دَمٍ، ولا يكونُ اسمٌ معربٌ على حرفين، فلا بدَّ له من ثالث محذوفٍ هو لامُه، ويجوزُ أن تكونَ واواً وأن تكونَ ياءً، لقولِهم في التثنيةِ: دَمَوان[6] ودَمَيان، قال الشاعر[7]:

٣٣٦ ـ فَلَوْ أنَّــا على حَجَرٍ ذُبِحْنــا جَرَى الدَّميَـانِ بالخبـرِ اليقين

وهل وزنُ دم «فَعْل» بسكون العين أو فَعَل[8] بفتحها قولان، وقد يُرَدُّ

---

(١) قراءة أبـي حيوة وابن أبـي عبلة. البحر ١/١٤٢؛ ابن عطية ١/٢١٩.
(٢) قوله: «أيضاً» سقط من ص.
(٣) أحمد بن فارس اللغوي، له: المقاييس والمجمل والصاحبـي، قرأ عليه البديع الهمذاني. وتوفي سنة ٣٩٥، انظر: الإنباه ١/٩٢؛ البلغة ٢٨؛ البغية ١/٣٥٢. وانظر كتابه: معجم مقاييس اللغة ٣/٧٨.
(٤) الصحاح: مادة سفك.
(٥) ي: «سفكه».
(٦) ص ح: «ديوان».
(٧) البيت للمثقب العبدي أو علي بن بدال، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٤٤؛ والإنصاف ٣٥٧؛ والممتع ٦٢٤؛ واللسان أخا، وابن يعيش ٩/٢٤؛ والخزانة ٢/٣٤٩.
(٨) قوله «أو فعل» سقط من ي.

محذوفُه، فَيُسْتعملُ مقصوراً كعصا وغيرِه[١]، وعليه قولُه[٢]:

٣٣٧ ـ كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغُزَها   أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منه عَدَماً
غَفَلَتْ ثم أَتَتْ تَطْلُبُه   فإذا هِيَ بِعِظامٍ ودَماً

وقد تُشَدَّدُ ميمُه أيضاً[٣]، قال الشاعر[٤]:

٣٣٨ ـ أهانَ دَمَّكَ فَرْغَاً بعد عِزَّتِه   يا عمروُ بَغْيُكَ إصراراً على الحَسَد

وأصلُ: الدِّماء: الدِّماو أو الدِّماي، فقُلب[٥] حرفُ العلةِ همزةً لوقوعِه طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةً نحو: كساء ورداء.

قولُه: «ونحنُ نُسَبِّحُ بحمدِك ونقدِّسُ لك» الواوُ للحال، و«نحن نُسَبِّحُ» جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، في محلِّ النصب على الحال، و«بحمدك» متعلقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ أيضاً، والباءُ فيه للمصاحبة أي نُسَبِّح ملتبسين[٦] بحمدك، نحو: «جاء زيد بثيابِه» فهما حالان متداخلتان[٧]، أي حالٌ في حال. وقيل:[٩] الباءُ للسببية، فتتعلَّق بالتسبيح. قال ابن عطية[٨]: «ويُحتمل أن يكونَ قولُهم: «بحمدِكَ» اعتراضاً بين الكلامين، كأنهم قالوا: ونحن نسبِّح

---

(١) قوله «وغيره» سقط من ص ح ع.
(٢) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في أمالي الشجري ٢/٣٤، واللسان: أبـي؛ والبحر ١/٢٨١؛ ورصف المباني ١٦؛ والهمع ١/٣٩؛ والدرر ١/١٣. والأطوم: البقرة الوحشية، والبرغز: ولدها، والغبس: ج أغبس وهو الذئب.
(٣) قوله «أيضاً» سقط من ص ح.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الهمع ١/٢٠؛ والدرر ١/١٣، وفَرْغاً: هدراً.
(٥) ص: «فقلبت».
(٦) قوله: «ملتبسين» زيادة من ع.
(٧) ص ح: «متداخلان».
(٨) ي: «وإن».
(٩) التفسير ١/٢٢٠.

ونقدِّس، ثم اعترضُوا على جهةِ التسليم، أي: وأنتَ المحمودُ في الهداية إلى ذلك» قلتُ: كأنه يحاول أن تكونَ الباءُ للسببية، ولكن يكونُ ما تعلَّقَتْ به الباءُ فعلًا محذوفاً لائقاً بالمعنى تقديرُه: حَصَلَ لنا التسبيحُ والتقـديسُ بسببِ حمدك.

والحمدُ هنا: مصدرٌ مضاف لمفعولِه، وفاعلُه محذوف[1] تقـديره: بحمدِنا إياك. وزعم بعضهُم أن الفاعلَ مضمرٌ فيه وهو غَلَطٌ[2]؛ لأنَّ المصدرَ اسم جامدٌ لا يُضمرُ فيه، على أنه قد حُكِيَ خلافٌ في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعـل نحو: ضرباً زيداً، هل يَتَحَمَّلُ ضميراً أم لا؟ وقد تقدَّم.

و«نُقَدِّسُ» عطف على «نُسَبِّح» فهو خبر أيضاً عن «نحن» ومفعولُه محذوفٌ أي: نقدِّسُ أنفسَنا وأفعالنا[3] لك، و«لكم» متعلِّقٌ به أو بـ«نُسَبِّح»، ومعناها العلةُ، وقيل: هي زائدةٌ، فإنَّ ما قبلَها متعدٍّ بنفسِه، وهو ضَعيفٌ إذ لا تُزادُ إلاَّ مع تقديمِ المعمولِ أو يكونُ العاملُ فَرْعاً، وقيل: هي مُعَدِّيَةٌ نحو: سجدت لله، وقيل: هي[4] للبيان، كهي في قولك: سُقْياً لك، فعلى هذا يتعلَّق بمحذوفٍ ويكونُ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: تقديسُنا[5] لك. وهذا التقدير أحسنُ من تقديرِ قولِهم: «أعني» لأنه أليقُ بالموضِع[6]. وأبعدَ مَنْ زَعَم أنَّ جملةَ قولِه[7] «ونحنُ نسبِّح» داخلةٌ في حَيِّزِ استفهامٍ مقدرٍ تقديرُه: وأنحن[8]

---

(١) قوله: «محذوف» سقط من ع.

(٢) قوله «غلط» سقط من ي.

(٣) ع: «أو».

(٤) قوله: «هي» سقط من ي ص ح.

(٥) ي: «تقديساً».

(٦) ص ح: «بالوضع».

(٧) قوله: «قوله» سقط من: ي.

(٨) ي: «ونحن».

نسبِّح أم نتغيَّر[1]. واستحسنه ابن عطية[2] مع القولِ بالاستفهام المحضِ في قولهم: «أتجعلُ»، وهذا يَأْباه الجمهورُ، أعني حَذْفَ همزةِ الاستفهام مِنْ غيرِ ذِكْرِ «أم» المعادِلةِ وهو رأيُ الأخفش، وجَعَل مِن ذلك قَولَه تعالى: «وتلك نعمةٌ تَمُنُّها عليّ»[3] أي: وأتلك[4] نعمةٌ، وقول الآخر[5]:

٣٣٩ ـ طَرِبْتُ وماشوقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ ... ولا لَعِباً مني وذو الشَّيبِ يَلْعَب

أي: وأذو[6] الشيب، وقول الآخر[7]:

٣٤٠ ـ أفــرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِــرامَ وأَنْ ... أُوْرَثَ ذَوْداً شَصـائِصـاً نَبْـلاً

أي: أأفرحُ[8]، فأمَّا مع «أمْ» فإنه جائزٌ لِدَلالتِها عليه كقوله[9]:

٣٤١ ـ فواللـهِ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً ... بسبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بِثَمانِ

أي: أبسبعٍ.

---

(١) ي: «نتعبد».
(٢) التفسير ١/٢٢٠.
(٣) الآية ٢٢ من الشعراء وانظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦.
(٤) ي: «وتلك» ومعاني القرآن: أوتلك.
(٥) البيت للكميت، وهـو في المحتسب ١/٥٠، وأمالي الشجـري ١/٢٦٧؛ والهمـع ١/١٩٥؛ والدرر ١/١٦٧.
(٦) ي: «وذو».
(٧) البيت لحضرمي بن عامر، وهو في اللسان: جزأ؛ وشواهد الكشاف ٤/٢٩٦. والرزء: النقصان، والشصائص: ج شصوص وهي الناقة القليلة اللبن، والنبل: الصغار.
(٨) ص ح: «أفرح».
(٩) البيت لعمر بن أبـي ربيعة وهو في ديوانه ٢٦٦، وروايته:
فـوالـلـهِ مـا أدري واني لحـاسـبٌ
وهو في أمالي الشجري ٢/٣٣٥؛ والمغني ٧؛ وابن يعيش ٨/١٥٤؛ ورصف المباني ٤٥؛ والخزانة ٤/٤٤٧؛ والدرر ٢/٨٥.

والتسبيحُ: التنزِيهُ والبَرَاءَةُ، وأصلهُ من السَّبْحِ وهو البُعْد، ومنه السابحُ في الماء، فمعنى «سبحان الله» أي: تنزيهاً له وبراءةً عمَّا لا يليقُ[1] بجلالِه ومنه قولُ الشاعر[2]:

٣٤٢ ـ أقولُ لَمَّا جاءَني فَخْرُهُ ... سُبْحانَ مِنْ علقمَةَ الفاخِرِ

أي: تنزيهاً، وهو مختصٌّ[3] بالباري تعالىٰ، قال الراغب[4] في قولِه سبحان مِنْ علقمة: «إن أصلَه سبحانَ علقمةَ، على سبيل التهكُّم فزادَ فيه «مِنْ»، وقيل: تقديرُه: سبحانَ الله مِنْ أجل عَلْقمة»، فظاهرُ قولِه أنه يجوزُ أن يقالَ لغيرِ الباري تعالى على سبيل التهكُّم، وفيه نظرٌ.

والتقديسُ: التَّطْهير، ومنه الأرضُ المقدَّسَةُ، وبيت المَقْدِس، وروحُ القُدُس، وقال الشاعر[5]:

٣٤٣ ـ فَأَدْرَكْنَه يَأْخُذْنَ بالساقِ والنَّسا ... كما شَبْرَقَ الوِلْدَانُ ثوبَ المَقْدِسِ

أي: المطهَّرُ لهم. وقال الزَمخشري[6]: «هو مِنْ قَدَّسَ في الأرضِ إذا ذهبَ فيها وأبعدَ، فمعناه قريبٌ من معنى نُسَبِّح». انتهى.

قوله تعالى: «قال إني أَعْلَمُ ما لا تعلمونَ» أصلُ إنِّي: إنني فاجتمع

---

(١) ح ص: «يليق».

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٤٣؛ والخصائص ٢/١٩٧؛ وابن يعيش ١/٣٧؛ والخزانة ٢/٤١؛ والهمع ١/١٦٤؛ والدرر ١/١٦٤.

(٣) ح ص: «يختص».

(٤) المفردات ٢٢٧.

(٥) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٤؛ والقرطبي ١/٢٧٧. أدركنه: الضمير يعود على الثور والنون للكلاب، والنسا: عرق في الفخذ، والشبرقة: تقطيع الثوب، والمقدس: الراهب، والأولاد يقطعون ثوب الراهب تَبَرُّكاً به.

(٦) الكشاف ١/٢٧١.

ثلاثةُ أمثال، فحذَفْنا[1] أحدَها، وهل هو نونُ الوقاية أو النونُ الوسطى؟ قولان الصحيحُ الثاني، وهذا[2] شبيهٌ[3] بما تقدَّم في «إنَّا معكم»[4] وبابه.

والجملة في محلِّ نصبٍ بالقولِ، و«أعلمُ» يجوزُ فيه أن يكونَ فعلاً مضارعاً وهو الظاهرُ، و«ما» مفعولٌ به، وهي: إمَّا نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ، وعلى كلِّ تقديرٍ فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالِه الشروطَ أي: تعلمونَه، وقال المهدوي، ومكي[5] وتبعهما أبو البقاء[6]: «إنَّ» أعلمُ «اسمٌ بمعنى عالم» كقوله[7]:

٣٤٤ ـ لَعَمْرُكَ ما أدري واني لأوْجَلُ ... على أيِّنا تَعْدُو المنيَّةُ أَوَّلُ

فـ «ما» يجوزُ فيها أن تكونَ في محلِّ جرٍّ بالإِضافةِ أو نصبٍ بـ «أَعْلَمُ» ولم يُنَوَّنْ «أعلمُ» لعدمِ انصرافِه، نحو: «هؤلاء حَوَاجُّ بيتَ الله»[8]، وهذا مبنيٌّ على أصلَيْن ضعيفينِ، أحدُهما: جَعْلُ أَفْعَل بمعنى فاعِل من غير تفضيلٍ، والثاني أنَّ أفْعل إذا كانت بمعنى اسمِ الفاعل عَمِلَتْ عملَه، والجمهورُ لا يثبتونها. وقيل: «أعلمُ» على بابها من كونها للتفضيلِ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، أي: أعلمُ منكم[9]، و«ما» منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه أفعل، أي: علمتُ ما لا تعلمون، ولا جائزٌ أن يُنْصَبَ بأفعل التفضيلِ

(١) ي: «فحذفت»، وسقط قوله «أحدها» من ي.
(٢) ي: ».
(٣) ص ح: «يشبه».
(٤) الآية ١٤ من البقرة.
(٥) مشكل الإعراب: ١/٣٥.
(٦) الإملاء ١/٢٨.
(٧) البيت لمعن بن أوس، وهو في ديوانه ٥٧؛ وأمالي الشجري ١/٣٢٨؛ وابن يعيش ٤/٨٧؛ وأوضح المسالك ٢/٢١٧. والوجل: الخوف. والشاهد في «لأوجل» اسم بمعنى واجل.
(٨) زاد في ع: «وبيت الله».
(٩) ح ص «منك».

لأنه أضعفُ[1] من الصفةِ المشبَّهة التي هي أضعفُ من اسمِ الفاعلِ الذي هو أضعفُ من الفعلِ في العملِ، وهذا يكونُ نظيرَ ما أَوَّلوه من قول الشاعر[2]:

٣٤٥ ـ فلم أَرَ مثلَ الحيِّ حَيّاً مُصَبَّحاً ولا مثلَنا يومَ التقَيْنا فوارِساً
أَكَرَّ وأَحْمىٰ للحقيقةِ منهمُ وأضْرَبَ منا بالسيوفِ القوانِسا

فالقوانسَ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر، أي بـ «ضَرَب»، لا بـ «أَضْرَبَ»، وفي ادِّعاء مثلِ ذلك في الآيةِ الكريمةِ بُعْدٌ لحذفِ[3] شيئين: المفضَّلِ[4] عليه والناصبِ لـ «ما».

آ. (٣١) **قولُه تعالى: ﴿وَعَلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها﴾**.. هذه الجملةُ يجوز إلَّا يكونَ لها مَحَلٌّ من الإعرابِ لاستئنافِها، وأنْ يكونَ محلُّها الجرَّ لعطفِها على «قال ربك». و «عَلَّم» هذه متعديةٌ إلى اثنين، وكانت قبلَ التضعيفِ متعديةً لواحدٍ[5] لأنها عرفانيةٌ، فتعدَّتْ بالتضعيفِ لآخرَ، وفَرَّقوا بين «عَلِم» العُرْفانيةِ واليقينيةِ في التعديةِ، فإذا أرادوا أن يُعَدُّوا العرفانيةَ عَدَّوْها بالتضعيف، وإذا أرادوا أن يُعَدُّوا اليقينيةَ عَدَّوْها بالهمزةِ، ذكر ذلك أبو علي الشلوبين[6]، وفاعلُ «عَلَّم» يعودُ على الباري تعالى، و «آدمَ» مفعولُه.

---

(١) ح ص «أصعب».

(٢) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في النوادر ٥٩؛ والأصمعيات ٢٠٥؛ والحماسة ١/٢٤٦؛ وابن يعيش ٦/١٠٥؛ والخزانة ٣/٥١٧؛ وشرح شواهد الكشاف ٤/٤٢٩. والمصبح: الذي يُغار عليه صباحاً، والقونس: أعلى بيضة الحديد.

(٣) ص ح: «حذف بإسقاط اللام.

(٤) ص: «الفعل»، ح: «الفصل».

(٥) قوله «لواحد» سقط من ص.

(٦) عمر بن محمد، روى عن السهيلي، وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض، له: التوطئة وشرح الجزولية وشرح الكتاب، توفي سنة ٦٤٥. انظر: الإنباه ٢/٣٣٢؛ والبلغة ١٧٢؛ والبغية ٢/٢٢٤.

وفيه ستةُ أقوال، أرجحُها [أنه][1] اسمٌ أعجميٌّ غيرُ مشتقٍّ، ووزنُه فاعَل كنظائِره نحو: آزَر وشالَح، وإنما مُنع من الصرفِ للعَلَمِيَّةِ والعجمةِ الشخصيةِ، الثاني: أنه مشتقٌّ من الأُدْمَة، وهي حُمْرَةٌ تميلُ إلى السوادِ، الثالث: أنه مشتقٌّ من أَديمِ الأرض، [وهو أوجَهُها ومُنِعَ من الصَّرْف على هذين القولين للوزنِ والعلميةِ. الرابعُ: أنه مشتقٌّ من أديم الأرض][2] أيضاً على هذا الوزنِ أعني وزنَ فاعَل وهذا خطأ، لأنه كان ينبغي أن يَنْصَرِفَ. الخامس: أنه عِبْرِيٌّ من الإدام وهو الترابُ. السادس: قال الطبري[3]: «إنه في الأصل فِعْلٌ رباعي مثل: أَكْرَم، وسُمِّي به لغرضِ إظهارِ الشيء حتى تُعْرَفَ جِهتُه» والحاصلُ أنَّ ادِّعاءَ الاشتقاق فيه بعيدٌ، لأنَّ الأسماءَ الأعجميةَ لا يَدْخُلُها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، وآدمُ وإن كانَ مفعولاً لفظاً فهو فاعِلٌ معنى، و«الأسماءَ» مفعولٌ ثانٍ، والمسألةُ من باب أعطى وكسا، وله أحكامٌ تأتي إن شاء الله تعالى.

وقُرِىء: «عُلِّم»[4] مبنياً للمفعول، و«آدمُ» رفعا لقيامِهِ مَقامَ الفاعِلِ. و«كلَّها» تأكيدٌ للأسماءِ تابعٌ[5] أبداً، وقد يلي العواملَ كما تقدَّم. وقولُه «الأسماء كلَّها» الظاهرُ أنه لا يَحْتاج إلى ادِّعاءِ حَذْفٍ، لأنَّ المعنى: وَعلَّم آدَمَ الأسماءَ، [ولم يُبَيِّنْ لنا أسماءً مخصوصةً، بل دَلَّ كلُّها على الشمولِ، والحكمةُ حاصلةٌ بتعلُّمِ الأسماءِ][6]، وإنْ لم يَعْلَمْ مُسَمَّياتِها، أو يكونُ أَطْلَقَ الأسماءَ وأراد المسمَّيات، فعلى هذين الوجهين لا حَذْفَ. وقيل: لا بدَّ من حذفٍ واختلفوا فيه، فقيل: تقديرُه: أسماءَ المسمَّيات، فَحُذِفَ المضافُ إليه

(١) قوله: «أنه» سقط من ي.
(٢) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٣) التفسير ١/٤٨٢.
(٤) قراءة اليماني ويزيد اليزيدي. البحر ١/١٤٥؛ والشواذ ٤.
(٥) ح ص: «مانع».
(٦) زيادة من: ع، وسقط من ي ص ح.

للعلم. قال الزمخشري[1]: «وعُوِّض منه اللامُ، كقوله تعـالى: «واشتعَلَ الرأسُ شَيْباً»[2] ورُجِّح هذا القول بقوله تعالى: «أنبئوني بأسماء هؤلاءِ، فلمَّا أنبأهم بأسمائهم» ولم يَقُل: أنبئوني بهؤلاءِ فلمَّا أنبأهم بهم. ولكن في قوله: «وعُوِّض منه اللام» نظرٌ، لأن الألف واللام لا يَقُومان مقامَ الإضافةِ عنـد البصريين. وقيل: تقديرُه مُسَمَّياتِ الأسماء، فَحُذِف المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامه، ورُجِّح هذا القولُ بقولِه تعالى[3]: «ثم عَرَضَهمْ» لأن الأسماءَ لا تُجْمَع كذلك، فدلَّ عَوْدَه على المسمَّياتِ. ونحوُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: «أو كظُلُماتٍ في بحر لُجِّيٍّ يغشاه موجٌ»[4] تقديرُه: أو كذي[5] ظُلُمات، فالهاءُ في «يَغْشَاه» تعودُ على «ذي» المحذوفِ.

قوله: «ثم عَرَضَهُمْ علي الملائكةِ» «ثم» حرفٌ للتراخي[6] كما تقدَّم، والضميـرُ في «عَرَضَهُمْ» للمسمَّياتِ المقـدَّرةِ أو لإطـلاقِ الأسمـاءِ وإرادةِ المسمَّيات، كما تقدَّم. وقيل: يعودُ على الأسماءِ ونُقِل عن[7] ابنِ عباس، ويؤيِّدهُ قراءةُ مَنْ قرأ[8]: «عَرضَها وعَرَضهُنَّ» إلا أنَّ في هذا القول جَعْلَ ضميرِ غير العقلاء كضمير العقلاءِ، أو نقول: إنما قال ابن عباس ذلك بناءً منه أنَّه أطلقَ الأسماء وأراد المسمَّيات كما تقدَّم وهو واضحٌ. و «على الملائكة» متعلق بـ «عرضهم».

---

(١) الكشاف ١/٢٧٢.
(٢) الآية ٤ من مريم.
(٣) قوله: «تعالى» سقط من ع.
(٤) الآية ٤٠ من النور.
(٥) ص ح: «الذي».
(٦) ي: «للترجي».
(٧) قوله «عن» سقط من ص ح.
(٨) قرأ أُبَيّ: ثم عرضها، وقرأ عبدالله: ثم عرضهن. انظر: البحر ١/١٤٦؛ ابن عطية ١/٢٢٣؛ الشواذ ٤.

قوله: «أَنْبِئوني بأسماءِ هؤلاء» الإنباءُ: الإخبارُ، وأَصلُ «أنبأ» أن يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرفِ الجر كهذه الآية، وقد يُحْذَفُ الحرفُ، قال تعالى: «مَنْ أنبأَكَ هذا»(١) أي: بهذا(٢) وقد يتضمَّن معنى «أَعْلَم» اليقينية، فيتعدَّى تعديَتَها إلى ثلاثةِ مفاعيل، ومثلُ أنبأ: نَبَّأ وأخبر، وخبَّر وحدَّث. و«هؤلاء» في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وهو اسمُ إشارة ورتبتُه دنيا، ويُمَدُّ ويُقْصَرُ، كقوله(٣):

٣٤٦ ـ هَـؤُلا ثُمَّ هَـؤُلا كُـلاًّ أعطَيْـ ـتَ نِعـالاً محْـذُوَّة بِمِثـالِ

والمشهورُ بناؤهُ على الكسرِ، وقد يُضَمُّ وقد يُنَوَّنُ مكسوراً، وقد تُبْدَلُ همزتُه هاءً، فتقولُ: هَـؤُلاه، وقد يقال: هَوْلا، كقوله(٤):

٣٤٧ ـ تجلَّدْ لا يَقُـلْ هَـوْلا هَـذَا بكىَ لَمَّـا بكىٰ أَسَفا عليكـا

ولامُه عند الفارسي همزةٌ فتكونُ فاؤه ولامُه من مادةٍ واحدةٍ، وعند المبرِّد أصلُها ياءٌ وإنما قُلِبَتْ همزةً لتطرُّفها بعد الألفِ الزائدة.

قوله: «إنْ كُنْتُم صادِقين» قد تقدَّم نظيره(٥)، وجوابُه محذوف أي: إنْ كنتمْ صادقين فأنبئوني، والكوفيون والمبرد(٦) يَرَوْن أنَّ الجوابَ هو المتقدِّمُ، وهو مردودٌ بقولِهِم: «أنتَ ظالمٌ إن فعلْتَ» لأنه لو كان جواباً لـوَجَبَت الفاءُ

---

(١) الآية ٣ من التحريم.

(٢) ي: «هذا».

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١١؛ وابن عطية ١/٢٢٥؛ والبحر ١/١٣٨؛ والقرطبي ١/٢٨٤؛ وحذا النعل: قطعها وقدَّرها على مثال، أي ألبسهم نعالاً محذوة بمثال، فالعقاب على قدر جرمهم.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/١٣٨؛ والخزانة ٢/٤٧٠. وتجلد: أمر من الجلادة وهو التحفظ من الجزَع.

(٥) نظيره الآية ٢٣ من البقرة.

(٦) المقتضب ٣/٢٩.

معه، كما تَجِبُ معه متأخراً، وقال ابن عطية[1]: «إنَّ كونَ الجوابِ محذوفاً هو رأيُ المبرد وكونَه متقدِّماً هو رأيُ سيبويه»[2] وهو وَهْمٌ.

آ. (٣٢) **قوله تعالى: ﴿قالوا سُبْحانك﴾**. . «سُبْحان» اسمُ مصدرٍ وهو التسبيح، وقيل: بل[3] هو مصدرٌ لأنه سُمِعَ له فعلٌ ثلاثي، وهو من الأسماء اللازمةِ للإضافة وقد يُفْرَدُ، وإذا أُفرِد مُنِعَ الصرفَ للتعريفِ وزيادةِ الألفِ والنونِ كقوله[4]:

٣٤٨ ـ أقـولُ لَمَّـا جـاءني فَخْـرُه   سُبْحَـانَ مِنْ علقَمَـةَ الفـاخِـرِ

وقد جاء منوَّناً كقوله[5]:

٣٤٩ ـ سبحانَه ثم سُبْحـاناً نعـوذُ به   وقبلَنَا سبَّح الجُـودِيُّ والجُمُدُ

فقيل: صُرِف ضرورةً، وقيل: هو بمنزلة قبلُ وبعدُ، إن[6] نُوي تعريفُه بقي على حالِه، وإن نُكِّر أُعْرِبَ منصرفاً، وهذا[7] البيتُ يساعِدُ على كونِهِ مصدراً [لا اسمَ مصدرٍ][8] لورودِه منصرفاً. ولقائلِ القولِ الأولِ أن يُجيبَ عنه بأنّ هـذا نكرةٌ لا معـرفةٌ، وهـو من الأسماءِ الـلازمةِ[9] النصبَ على

---

(١) التفسير ٢٢٥/١.
(٢) الكتاب ٤٣٨/١.
(٣) ي: «هوبل» وهو سهو.
(٤) تقدم برقم ٣٤٢.
(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت. وهو في ديوانه ٣٠؛ والكتاب ١٦٤/١؛ وأمالي الشجري ٣٤٨/١؛ والخزانة ٣٧/٢؛ والدرر ١٦٣/١، كما ينسب لورقة بن نوفل. والجودي: جبل بالموصل، والجمد: جبل قريب من مكة.
(٦) ي: «وان».
(٧) ص ح: «وهنا».
(٨) سقط من: ي، وعلة المؤلف واهية لأن المصدر واسم المصدر ينونان.
(٩) ي: «الملازمة».

المصدريةِ فلايتصرَّفُ[1]، والناصبُ له فعلٌ مقدرٌ لا يجوزُ إظهارُه، وقد رُوي عن الكسائي أنه جَعَلَه منادى تقديرُه: يا سبحانَك، وأباه الجمهورُ[2] من النحاةِ، وإضافتُه [هنا][3] إلى المفعولِ لأنَّ المعنى: نُسَبِّحُك نحنُ. وقيل: بل إضافتُه للفاعلِ، والمعنى: تنزَّهْتَ وتباعَدْتَ من السوء وسبحانَك[4]، والعاملُ فيه في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: «لا عِلْمَ لَنا إلا مَا عَلَّمْتَنَا» كقوله تعالى: «لا ريبَ فيه»[5]، و«إلاَّ» حرفُ استثناء، و«ما» موصولةٌ، و«علَّمْتنا» صلتُها، وعائدُها محذوفٌ، على أن يكونَ «عِلْم» بمعنى مَعْلُوم، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً وهي في محلِّ نصب على الاستثناءِ، [ولا يجوزُ أن تكونَ منصوبةً بالعِلْم الذي هو اسمُ لا لأنه إذا عَمِل كان مُعْرباً][6]، وقيل: في[7] محلِّ رفعٍ على البدلِ من اسم «لا» على الموضع. وقال ابن عطية[8]: «هو بدلٌ من خبر التبرئة كقولهم: «لا إلَهَ إلا اللهُ» وفيهِ نظرٌ، لأن الاستثناءَ إنما هو من المحكومِ عليه بقيدِ الحكم لا مِن المحكومِ به. وَنقَل هو عن الزهراوي[9] أنَّ «ما» منصوبَةٌ بعلَّمْتَنَا بعدَها، وهذا غيرُ معقولٍ لأنه كيف ينتصِبُ الموصولُ بصلتِه وتَعْمَلُ فيه؟ قال الشيخُ[10]: «إلا أَنْ يُتَكَلَّف له وجهٌ بعيدٌ، وهو أن يكونَ استثناءً منقطعاً بمعنى

---

(١) ي: «ولا».

(٢) ع: «جمهور النحويين».

(٣) سقط من: ي.

(٤) ي: «سبحانك».

(٥) الآية ٢ من البقرة.

(٦) ما بين معقوفين ورد في: ي، بعد قوله: وعائدها محذوف، وما أثبتناه من: ع.

(٧) ي: بل في.

(٨) التفسير ١/٢٢٦.

(٩) عمر بن عبيدالله الذهلي القرطبي، محدِّث الأندلس، وروى عن عبدالوارث بن سفيان، توفي سنة ٤٥٤. انظر: العبر للذهبي ٣/٢٣٣.

(١٠) البحر ١/١٤٨.

لكنْ، وتكونُ «ما»[1] شرطيةً،و«علَّمتَنا»ناصبٌ لها وهو[2] في محلِّ جَزْمٍ بها والجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ: لكنْ ما علَّمْتنا عَلِمناه.

قولُه: «إنك أنت العليمُ الحكيم» أنتَ يَحتمِلُ ثلاثةَ أوجهٍ، أن يكونَ تأكيداً لاسم إنَّ فيكونَ منصوبَ المحلِّ، وأن يكونَ مبتدأ خبرُه ما بعده والجملةُ خبرُ إنَّ، وأن يكونَ فَصْلاً، وفيه الخلافُ المشهورُ، وهل له محلٌّ إعرابٍ أم لا؟ وإذا قيل: إنَّ له محلاًّ، فهل بإعرابِ ما قبلَه كقولِ الفراء[3] فيكونُ في محلِّ نصبٍ، أو بإعراب ما بعده، فيكونُ في محلِّ رَفعٍ كقول الكسائي؟ و«الحكيمُ» خبَرٌ ثانٍ أو صفةٌ للعليم، وهما فَعِيل بمعنى فاعِل، وفيهما من المبالغةِ ما ليس فيه.

والحُكْم[4] لغةً: الإتقانُ والمَنْع من الخروجِ عن الإرادة، ومنه حَكَمَةُ الدابَّة[5] وقال جرير[6]:

٣٥٠ ـ أبني حُنَيْفَةَ أحْكِموا سفهاءَكُمْ ... إني أخافُ عليكُمُ أَنْ أَغْضَبَا

وقَدَّم «العليم» على «الحكيم» لأنه هو المتصلُ به في قوله: «عَلَّم» وقوله: «لا عِلْمَ لنا»، فناسَبَ اتِّصالَه به، ولأنَّ الحِكْمَةَ ناشئةٌ عن العِلْمِ وأثرٌ له، وكثيراً ما تُقَدَّمُ صفةُ العِلْم عليها، والحكيمُ صفةُ ذاتٍ إنْ فُسِّر بذي الحكمةِ، وصفةُ فِعْلٍ إنْ فُسِّر بأنه المُحْكِمُ لصَنْعَتِه.

آ. (٣٣) **قوله تعالى: ﴿قال يا آدمُ أَنْبِئْهم بأسمائِهم﴾** . . «آدَمُ» مبنيٌّ

---

(١) ع: «لا».

(٢) قوله: «وهو» سقط من ص.

(٣) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

(٤) ي: «والحكمة».

(٥) حكمة الدابة: لجامها. وانظر: مفردات الراغب ١٢٦.

(٦) البيت في ديوانه ٥٠؛ واللسان: حكم، وشواهد الكشاف ٤/٣٣٦.

على الضم لأنه مفردٌ معرفةٌ، وكلُّ ما كان كذلكَ بني على ما كان يُرْفع به، وهو في مَحلِّ نصبٍ لوقوعه موقعَ [المفعولِ به فإنَّ تقديره: أدعو آدمَ، وبُني لوقوعِه موقعَ](١) المضمرِ، والأصلُ: يا إياك، كقولهم: «يا إياك قد كُفِيْتُكَ» ويا أنتَ كقوله(٢):

٣٥١ ـ يَا أَبْجَرَ بنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتا　　أنتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا
قَدْ أحسَنَ اللهُ وقد أَسَأْتَا

و «يا إياكَ» أقيسُ من «يا أنت» لأنَّ الموضعَ موضعُ نَصْبٍ، فإياك لائقٌ به، وتحرَّزْتُ بالمفردِ من المضافِ نحو: يا عبدَالله، ومن الشبيهِ به وهو عبارةٌ عَمَّا كان الثاني فيه من تمامِ معنىٰ الأول نحو: يا خيراً من زيدٍ ويا ثلاثةً وثلاثين، وبالمعرفة من النكرةِ غيرِ المقصودة نحو قوله(٣):

٣٥٢ ـ أيا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ　　نداماي مِنْ نجرانَ ألَّا تلاقِيا

فإن هذه الأنواع الثلاثة معربةٌ نصباً.

و «أَنْبِئْهُمْ» فعلُ أمر وفاعلٌ ومفعولٌ، والمشهورُ: أَنبِئْهُمْ(٤) مهموزاً مضمومَ الهاء، وقُرِىء بكسر الهاءِ وتُرْوى عن ابنِ عامر(٥)، كأنه أَتْبَعَ الهاءَ لحركةِ الباء

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ٢١٦ أو سالم بن دارة؛ والنوادر ١٦٣؛ وأوضح المسالك ٣/٧٢؛ وأمالي الشجري ٢/٧٩؛ وابن يعيش ١/١٢٧؛ والخزانة ١/٢٨٩. وطلَّقت: فارقت حلائلك.
(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٦؛ والكتاب ١/٣١٢؛ والخصائص ٢/٤٤٨؛ والجمهرة ٢٨٢؛ ومجالس ثعلب ٤٨٨؛ والمقتضب ٤/٢٠٤؛ وأمالي القالي ٣/١٣٢؛ والعيني ٣/٤٢.
(٤) ص ح: «اسم» تحريف.
(٥) ثمة روايتان عنه الأولى: أنبيهم، والثانية: أنبئْهِم. انظر: السبعة ١٥٣؛ البحر ١/١٤٩، وقد نسب أبو حيان رواية السمين عن ابن عامر إلى ابن عباس.

ولم يَعْتَدَّ بالهمزةِ لأنها ساكنةٌ، فهي حاجزٌ غيرُ[١] حصينٍ، وقُرِىء بحَذْفِ الهمزة ورُوِيَتْ عن ابنِ كثير[٢]، قال ابن جني[٣]: «هذا على إبدالِ الهمزة ياءً كَمَا تقولَ: أَنْبَيْتُ بزنة أَعْطَيْت. قال: «وهذا ضعيفٌ في اللغة لأنه بدلٌ لا تخفيف، والبَدلُ عندنا لا يجوزُ إلَّا في ضرورةٍ»، وهذا من أبـي الفتح غيرُ مُرْضٍ لأن البدلَ جاء في سَعَةِ الكلام، حكى الأخفشُ في «الأوسط» له أنهم يقولون في أَخْطَأْت: أَخْطَيْتُ، وفي توضَّأْت: توضَّيْتُ، قال: «وربما حَوَّلوه[٤] إلى الواوِ، وهو قليلٌ، قالوا: رَفَوْتُ في رَفَأْتُ ولم يُسْمع رَفَيْتُ».

إذا تقرَّر ذلك فللنَّحْويين في حرف العلة المبدلِ من الهمزة نظرٌ في أنه هل يجري مَجْرى حرفِ العلةِ الأصلي[٥] أم يُنظرُ إلى أصله؟ ورتَّبوا على ذلك أحكاماً ومِن جملتها: هل يُحْذَفُ جَزْماً كالحرف غيرِ المُبْدل [أم لا][٦] نظراً إلى أصلِه، واستدلَّ بعضُهم على حَذْفِه جَزْماً بقول زهير[٧]:

٣٥٣ ـ جريءٍ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِه سريعاً وإلَّا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ

لأنَّ[٨] أصله «يُبْدَأ» بالهمزةِ فكذلك هذه الآيةُ أُبْدِلَتِ الهمزةُ ياءً ثم حُذِفَتَ حَمْلاً للأمرِ على المجزومِ. وقُرِىء[٩] «أنبيهم» بإثباتِ الياء[١٠] نظراً إلى

---

(١) ص ح: «عن».
(٢) وهي من طريق القواس وقراءة الحسن والأعرج. وهذه القراءة على وزن أَعْطِهم. انظر: المحتسب ١/٦٦؛ وابن عطية ١/٢٢٧؛ والبحر ١/١٤٩.
(٣) المحتسب ١/٦٦.
(٤) ع: «حركوه».
(٥) ي: «الأصلية».
(٦) سقط قوله «أم لا» من: ي.
(٧) ديوانه ٢٤.
(٨) ي: «لأنه».
(٩) وهي قراءة ابن أبـي عبلة كما في الشواذ ٤.
(١٠) ص ح: «الفاء».

الهمزةِ[1] وهل تُضَمُّ الهاءُ نظراً للأصلِ أم تُكْسَرُ نظراً للصورة؟ وجهان[2] مَنْقولان عن حمزةَ عند الوقفِ عليه.

و «بأسمائِهم» متعلِّق بأَنْبِئْهُمْ، وهو المفعولُ الثاني كما تقدَّم، وقد يتعدَّى بـ «عن» نحو: أنبأْتُه عن[3] حالِه، وأمَّا تعديتُه بـ «مِنْ» في قوله تعالى: «قد نَبَّأَنَا اللَّـهُ من أخبارِكم»[4] فسيأتي في موضعه إنْ شاءَ اللَّـهُ تعالى.

قوله: «قال: أَلم أَقُلْ لكم إني أعلمُ» الآية. «قال» جوابُ «فلمَّا» والهمزةُ للتقرير إذا دَخَلَتْ على نفي قَرَّرَتْهُ فيَصيرُ إثباتاً نحو: «أَلَمْ نَشْرَحْ»[5] أي: قد شرحنا و «لم» حرفُ جزمٍ وقد تَقَدَّمَ أحكامُها، و «أَقُلْ» مجزومٌ بها حُذِفَتْ عينُه وهي الواوُ لالتقاءِ الساكنين. و «لكم» متعلقٌ به، واللامُ للتبليغِ. والجملةُ من قوله «إني أَعْلَمُ» في محلِّ نَصْبٍ بالقولِ. وقد تقدَّم نظائرُ[6] هذا التركيبِ فلا حاجةَ إلى إعادتِه.

قوله: «وَأَعْلَمُ ما تُبْدُون» كقولِه: «أَعْلَمُ ما لا تعلمون» من كونِ «أَعْلَمُ» فعلاً مضارعاً أو أَفْعَل بمعنى فاعِل أو أَفْعَل تفضيل، وكونِ «ما» في محل نصبٍ أو جرٍ وقد[7] تقدَّم. والظاهرُ: أن جملةَ قولِه: «وأعلمُ» معطوفةٌ على قولِه: «إني أعلمُ غَيْبَ»، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقال أبو البقاء[8]: «إنه مستأنفٌ وليسَ محكيّاً بالقولِ»[9]، ثم جَوَّزَ فيه ذلك.

---

(١) ع: «همزة».
(٢) ي: «وجها منقولاً».
(٣) ص ح: «على».
(٤) الآية ٩٤ من التوبة.
(٥) الآية ١ من الانشراح.
(٦) ي: «نظير».
(٧) ي: «قد».
(٨) الاملاء ١/ ٣٠.
(٩) اي بقوله: «ألم أقل لكم» كما في أبـي البقاء.

و «تُبْدُون» وزنه: تُفْعون لأن أصله تُبْدِوُونَ مثل تُخْرِجون، فَأُعِلَّ بحذْفِ الواو بعد سكونها. والإبداءُ: الإظهارُ. والكَتْمُ: الإخفاءُ، يقال: بَدا يَبْدُو بَداءً، قال[1]:

٣٥٤ ـ . . . . بَدا لَكَ في تلك القَلوصِ بَداءُ

قوله: «وما كنتم تكتُمون»: «ما» عطفٌ على «ما» الأولى بحسَبِ ما تكونُ عليه من الإعرابِ.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكةِ اسْجُدوا لآدَمَ﴾**: العاملُ في «إذ» محذوفٌ دلَّ عليه قولُه: «فَسَجَدوا» تقديرُه: أطاعوا وانقادُوا فسجدوا، لأنَّ السجودَ ناشىءٌ عن الانقيادِ، وقيل: العاملُ «اذكُرْ» مقدرةً[2]، وقيل: [إذ] زائدةٌ، وقد تقدَّم ضَعْفُ هذين القولين. وقال ابنُ عطية[3]: «وإذ قلنا معطوفٌ على «إذ»[4] المتقدمةِ» ولا يَصِحُّ هذا لاختلافِ[5] الوقتين، وقيل: «إذ» بدلٌ من «إذ» الأولى، ولا يَصِحُّ لِمَا تقدَّم ولتوسُّطِ حرفِ العطفِ، وجملةُ «قلنا» في محلِّ خفضٍ بالظرفِ، وفيه التفاتٌ من الغَيبةِ إلى التكلمِ للعظمة، واللامُ للتبليغ كنظائِرِها.

والمشهورُ جَرُّ تاءِ «الملائكة» بالحرفِ، وقرأ أبو جعفر[6] بالضمِّ إتباعاً

(١) البيت لمحمد بن بشير العدواني الخارجي وصدره:

لعلَّك والموعودُ حَقٌّ لقاؤه

وهو في الخصائص ١/٣٦٨؛ وأمالي الشجري ١/٣٠٦؛ والهمع ١/٢٤٧؛ والدرر ١/٢٠٤؛ والقلوص: الناقة الشابة.

(٢) ع: «مقدرا».

(٣) التفسير ١/٢٣٠.

(٤) ي: «إذا».

(٥) ص ح «الاختلاف».

(٦) يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة، تابعي، عرض القرآن على عبدالله بن عباس، توفي سنة ١٣٠. انظر: الطبقات ٢/٣٨٢.

لضمةِ الجيم[1]، ولم يَعْتَدَّ بالساكن، وغَلَّطه الزجَّاج[2]، وخطَّأه الفارسي، وشَبَّهه[3] بعضُهم بقوله تعالى: «وقالتُ اخْرُج»[4] بضم تاء التأنيث، وليس بصحيح لأنَّ تلك حركةُ التقاءِ الساكنين وهذه حركةُ إعرا بٍ فلا يُتلاعَبُ بها، والمقصودُ هناك يحصُلُ بأيِّ حركةٍ كانَتْ. وقال الزمخشري[5]: «لا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ كقراءةِ: «الحمدِ لله»[6] يعني بكسرِ الدال»، قلتُ: وهذا أكثرُ شذوذاً، وأضعفُ من ذاك مع ما في ذاك من الضعفِ المتقدِّم، لأنَّ هناك فاصلاً[7] وإنْ كان ساكناً، وقال أبو البقاء[8]: «وهي قراءةٌ ضعيفةٌ جداً، وأحسنُ ما تُحْمَلُ عليه أن يكون الراوي لم يَضْبِطْ عن القارىء وذلك أن القارىء أشارَ إلى الضمِّ تنبيهاً على أنَّ الهمزةَ المحذوفةَ مضمومةٌ في الابتداءِ فلم يُدْرِك الراوي هذه الإشارَةَ. وقيل: إنه نوى الوقفَ على التاءِ ساكنةً ثم حَرَّكها بالضم إتباعاً لحركةِ الجيم، وهذا من إجراءِ الوَصْلِ مُجْرى الوقفِ. ومثلُه: ما رُوِيَ عن امرأةٍ رأت رجلاً مع نساءٍ فقالت: «أفي سَوْءَةَ أنْتُنَّه» نوتِ[9] الوقف على«سَوْءَة» فسكَّنَتِ التاءَ ثم ألقَتْ[10] عليها حركةَ همزةِ«أنتنَّ». قلت: فعلى هذا تكونُ هذه الحركةُ حركة

---

(١) وهي قراءة سليمان بن مهران أيضاً. انظر: القرطبي ١/٢٩١؛ البحر ١/١٥٢.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/٧٩.

(٣) ص ح: «ويشهد».

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) الكشاف ١/٢٧٣.

(٦) الآية ١ من الفاتحة. قراءة هارون العتكي في جماعة. انظر: البحر ١/١٨.

(٧) ع: «فاصل»، ونسخة ي: «فاصلة»ويعني بالفاصل السين من «اسجدوا».

(٨) الاملاء ١/٣٠.

(٩) ي: «سوى».

(١٠) ص ح: «ألقى».

التقاءِ ساكنين، وحينئذٍ يكونُ كقوله[1]: «قالتِ اخْرُج»[2] وبابه[3]، وإنما أكثرَ الناسُ توجيهَ هذه القراءةِ لجلالةِ[4] قارئها أبـي جعفر يزيد بن القعقاع شيخِ نافعٍ شيخِ أهلِ المدينةِ، وترجمتُهما[5] مشهورةٌ.

و «اسجُدوا» في محلِّ نصبٍ بالقولِ، واللامُ في «لآدمَ» الظاهرُ أنها متعلقةٌ باسجُدُوا، ومعناها التعليلُ أي لأجلِه وقيل: بمعنى[6] إلى، أي: إلى جهته لأنه جُعِل قِبْلةً لهم، والسجودُ لله. وقيل: بمعنى مع لأنه كان إمامَهم كذا نُقِلَ، وقيل: اللامُ للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ ولا حاجةَ إلى ذلك.

و «فسجدوا» الفاءُ للتعقيبِ، والتقديرُ: فسَجدوا له، فَحُـذِفَ الجارُّ للعلمِ به. قوله تعالى: «إلا إبليس» [إلا][7] حرفُ استثناءٍ، و «إبليس» نصبٌ على الاستثناء. وهل نصبُه بإلاَّ وحدها أو بالفعلِ وحدَه أو به بوساطـة[8] إلا، أو بفعلٍ محذوف أو بـ«أنَّ»؟ أقوالٌ[9]، وهل هو استثناءٌ متصلٌ أو منقطعٌ؟ خلافٌ مشهورٌ، والأصحُّ أنه متصلٌ. وأمَّا قولُه تعالى: «إلا إبليس كان من الجِن»[10] فلا يَرُدُّ هذا لأنَّ الملائكة قد يُسَمَّوْنَ جِنّاً لاجْتِنانِهم[11] قال[12]:

---

(١) ص ح: «قوله».
(٢) الآية ٣١ من يوسف.
(٣) ص: «وبا».
(٤) ص ح: «محالة».
(٥) ص ح: «وابن حميد».
(٦) ص ح: «المعنى.
(٧) سقط من: ي.
(٨) ي: «بواسطة».
(٩) انظر في أحكام إلا: المغني ٧٣؛ الرصف ٨٥. ونصبها بأنَّ أي: التقدير إلا أنَّ.
(١٠) الآية ٥٠ من الكهف.
(١١) أي: لاختفائهم.
(١٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في اللسان: جنن؛ والطبري ١/٥٠٦. ويذكر فيه النبـي سليمان عليه السلام.

٣٥٥ ـ وسَخَّر مِنْ جِنِّ الملائِكِ تسعةً   قياماً لَـديْهِ يَعْمَلون بـلا أَجْرِ

وقال تعالى: «وجَعَلوا بينه وبين الجِنَّةَ نَسَباً»[١] يعني الملائكة.

واعلم أَنَّ المستثنى على أربعةِ أقسامٍ: قسمٍ واجبِ النصبِ، وقسم واجبِ الجرِّ، وقسمٍ جائزٍ فيه النصبُ والجرُّ، وقسمٍ جائزٍ فيه النصبُ والبدلُ مِمَّا قبله والأرجحُ البدلُ. القسم الأول: المستثنى من الموجبِ والمقدَّمُ[٢] والمكررُ والمنقطعُ عند الحجاز مطلقاً، والواقعُ بعد لا يكون وليس وما خلا وما عدا عند غيرِ الجرميّ[٣]، نحو: قام القومُ إلا زيداً، ما قَام إلا زيداً القومُ، وما قام أحد إلا زيداً إلا عَمْراً، وقاموا إلا حماراً، وقاموا لا يكون زيداً وليس زيداً وما خلا زيداً وما عدا زيداً. القسم الثاني: المستثنى بغير وسِوى وسُوى وسَواء. القسم الثالث: المستثنى بعدا وخلا وحاشا. القسمُ الرابع: المستثنى من غيرِ الموجب نحو: «ما فعلوه إلا قليلٌ منهم»[٤].

والسجودُ لغةً: التذلُّلُ والخضوعُ، وغايتُه وَضْعُ الجبهةِ على الأرضِ، وقال ابن السكيت[٥]: «هو المَيْلُ» قال زيدُ الخيل[٦]:

٣٥٦ ـ بِجَمْعٍ تَضِلُّ البُلْقُ في حَجَراته   تَرَىٰ الأُكْمَ فيها سُجَّداً للحَوافِرِ

---

(١) الآية ١٥٨ من الصافات.

(٢) ص ح: «والعدم».

(٣) صالح بن إسحق، بصري، تلميذ الأخفش، له: المختصر والأبنية، توفي سنة ٢٢٥. انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٥؛ النزهة ١٤٣؛ البغية ٢/٨.

(٤) الآية ٦٦ من النساء.

(٥) يعقوب بن إسحاق، لقي فصحاء العرب وأخذ عنهم، له: إصلاح المنطق، توفي سنة ٢٤٣. انظر: البلغة ٢٨٨؛ البغية ٢/٣٤٩.

(٦) الأضداد ٢٥٧؛ ابن عطية ١/٢٣١؛ القرطبي ١/٢٩١؛ البحر ١/١٥١. والبلق: ج أبلق وهو الفرس يرتفع تحجيلها إلى الفخذين، وحجراته: ج حجرة وهي الناحية، والأكم: الجبال الصغار، جعلها سجَّداً للحوافر لقهر الحوافر إياها وأنها لا تمتنع عليها.

[يريد أنَّ الحوافِرَ تطأُ الأرضَ فتجعلُ تأثُرَ الأكْمِ للحوافِرِ سُجودا][1]، وقال آخر[2]:

٣٥٧ ـ .... سُجــودَ النصارىٰ لِأَحْبــارِهــا

وفَرَّقَ بعضُهم بين سَجَد وأَسْجد، فسجد: وَضَعَ جَبْهَتَه[3]، وأَسْجَدَ: أمال رأسَه وطأطأها، قال الشاعر[4]:

٣٥٨ ـ فُضُــولَ أَزِمَّتِهــا أَسْجَــدَتْ سُجــودَ النَّصـارى لأرْبـابِها

وقال آخر[5]:

٣٥٩ ـ وقُلْنَ له أَسْجِدْ لِلَيْلَى فَأَسْجدا ....

يعني: أن البعيرَ طأطأ رأسَه لأجلها، ودراهِمُ الأسجادِ دراهمُ عليها صُوَرٌ كانوا يَسْجُدون لها، قال الشاعر[6]:

٣٦٠ ـ .... وافى بهـا كدَراهِمِ الأَسْجادِ

وإبليس اختُلِفَ فيه فقيل: [إنه][7] اسمٌ أعجمي مُنِعَ من الصَّرْفِ

---

(١) زيادة من: ع، وسقط من النسخ الأخرى.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في اللسان سجد، والقرطبي ١/٢٩١. يقول: لما ارتحل النسوة ولَوَيْنَ فُضول أزمَّةِ جِمالِهِنّ على معاصمهنَّ أسجدت أي طأطأت رأسها لهن.

(٣) ي: «الجبهة».

(٤) تقدم برقم ٣٥٧.

(٥) لم أهتد إلى تمامه، وقائله أعرابي من بني أسد، وهو في الأنصاف ٤٤٥؛ والقرطبي ١/٢٩١.

(٦) البيت للأسود بن يعفر وصدره:

مِــن خَـمْـر ذي نُـطَفٍ أَغَــنَّ مُـنَـطَّقٍ

وهو في القاموس المحيط مادة: سجد.

(٧) سقط من: «ي».

للعلَمِيَّة والعَجْمةِ، وهذا هو الصحيحُ، وقيل: إنه مشتقٌّ من الإبْلاسِ وهو اليأسُ من رحمة اللَّهِ تعالى والبُعْدُ عنها، قال[1]:

٣٦١ ـ وفي الوُجوهِ صُفْرَةٌ وإبْلاسْ ....

وقال آخر[2]:

٣٦٢ ـ يا صاحِ هل تَعْرِفُ رَسْماً مُكْرَسَا قال نَعَمْ أَعْرِفُه وأَبْلَسَا

أي: بَعُد عن العِمارةِ والأُنْسِ به، ووزنُه عند هؤلاء: إفْعِيل، واعتُرِضَ عليهم بأنه كان ينبغي أن يكونَ منصرفاً، وأجابوا بأنه أَشْبَهَ الأسماءَ الأعجمية لعَدمِ نظيرِه[3] في الأسماء العربية، ورُدَّ عليهم بأنَّ مُثُلَه في العربية كثيرٌ، نحو: إزْميل وإكليل وإغْريض[4] وإخْريط[5] وإحْليل[6]. وقيل: لمَّا لم يَتَسَمَّ به أحدٌ من العرب صار كأنه دخيلٌ في لسانِهم فأشبهَ الأعجميةَ وفيه بُعْدٌ.

قوله: «أَبى واستكبرَ» الظاهرُ أنَّ هاتين الجملتين استئنافيتان جواباً لمَنْ قال: فما[7] فعلَ؟ والوقفُ على قوله: «إلاّ إبليسَ» تامٌّ. وقال أبو البقاء[8]: «في موضع نصبٍ على الحالِ من إبليسِ تقديرُه: تَرَكَ السجودَ كارهاً

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وقبله:

وحَضَرَتْ يومَ خميسِ الأخماسْ

وهو في اللسان: بلس، والخصائص ١/٣٦٠؛ والطبري ١/٥١٠؛ والأشموني ١/٢٦٧.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١/١٨٥؛ والخصائص ١/٣٦٠؛ واللسان: بلس؛ والأشموني ١/٢٦٧؛ والتصريح ٢/٢٢٦.

(٣) ص ح: «نظره».

(٤) الاغريض: الطلع.

(٥) الاخريط: اسم بقلة.

(٦) قوله: «واحليل» سقط من ص ح ع.

(٧) ي: «فافعل».

(٨) الاملاء ١/٣٠.

ومستكبراً عنه فالوقفُ عنده على «واستكبر»، وجَوَّز في قوله تعالى: «وكانَ من الكافرين» أَنْ يكونَ مستأنفاً وأن يكونَ حالاً أيضاً.

والإباء: الامتناعُ، قالَ الشاعر[1]:

٣٦٣ ـ وإما أَنْ يقولوا قَدْ أَبَيْنا وشَرُّ مواطِنِ الحَسَبِ الإباءُ

وهو من الأفعال المفيدةِ للنفي، ولذلك وَقَعَ بعده[2] الاستثناءُ المفرَّغُ، قال الله تعالى: «ويأبى الله إلا أَنْ يُتِمَّ نورَه»[3]، والمشهورُ أبى يأبى بالفتحِ فيهما، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ[4]، ولذلك اعتبره بعضُهم فَكَسَر حرفَ المضارعةِ فقال: تِئْبى ونِئْبى. وقيل: لمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ الحَلْقِ فُتِح لأجلِها عينُ المضارعِ. وقيل[5]: أَبى يأبى بالفتحِ فيهما، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ[4]، ولذلك اعتبره بعضُهم فَكَسَر حرفَ المضارعةِ فقال: تِئْبَىٰ ونِئْبَىٰ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتح لأجلها عين المضارع. وقيل[5]: أَبِيَ يأبى بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع، وهذا قياسٌ فيُحتمل أنْ يكونَ مَنْ قال: أبى يأبى ـ بالفتح فيهما ـ استغنى بمضارع[6] مَنْ قال: أَبِيَ بالكسر ويكونُ من التداخُلِ نحو: ركَن يركَنُ وبابِه[7]:

واستكبر بمعنى تكبَّر، وإنما قدَّم الإباءَ عليه وإنْ كان[8] متأخِّراً عنه في

---

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٧٤.

(٢) ي: «بعد».

(٣) الآية ٣٢ من التوبة.

(٤) لأن المعتل العين أو اللام بالياء يأتي مضارعه على يَفْعِل نحو: رمى يرمي. انظر: الممتع ١/١٧٤.

(٥) ع: «ونقل».

(٦) صاح: «لمضارع».

(٧) لأن فَعَل الصحيح اللام وليست لامه أو عينه حرف حلق يأتي على يفعِل ويفعُل. انظر: الممتع ١/١٧٥.

(٨) قوله: «كان» سقط من ح ص.

الترتيبِ لأنه من الأفعالِ الظاهرةِ بخلافِ الاستكبارِ فإنه من أفعال القلوب.
وقوله «وكان» قيل: هي هنا بمعنى صار كقوله[(١)]:

٣٦٤ ـ بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها قطا الحَزْنِ قد كانَتْ فراخاً بيوضُها

أي: قد صارَتْ، وردَّ هذا ابنُ فُوْرَكَ[(٢)] وقال: «تَرُدُّه الأصولُ» والأظهر أنها على بابها، والمعنى: وكانَ من القومِ الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خَلْقِ آدمَ على ما رُوي، أو: وكانَ[(٣)] في عِلْم الله.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿وقُلْنا يا آدمُ اسكُنْ أنتَ وزوجُك الجَنَّة﴾:
هذه الجملةُ معطوفةٌ على جملةِ: «إذْ قلنا» لا على «قُلْنا» وحدَه لاختلافِ زمنَيْهما، و«أنت» توكيدٌ للضميرِ المستكنِّ في «اسكُنْ» ليصِحَّ العطفُ عليه، و«زوجُك» عَطْفٌ عليه، هذا مذهبِ البصريين[(٤)]، أعني: اشتراط الفصلِ بين المتعاطِفَيْن إذا كان المعطوفُ عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، ولا يُشْترط أن يكونَ الفاصلُ توكيداً، [بل] أيَّ فصلٍ كان، نحو: «ما أشرَكْنا ولا آباؤُنا»[(٥)].
وأمَّا الكوفيون فيُجيزون ذلك من غير فاصل وأنشدوا[(٦)]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحتسب ٢/١٤٤؛ وابن يعيش ٧/١٠٢؛ والأشموني ١/٢٣٠؛ واللسان: عرض؛ والخزانة ٤/٣١.
(٢) عبدالله بن محمد الأصبهاني مقرىء مفسر قرأ على ابن شنبوذ وله اختيار في القراءة رواه عنه الهذلي، توفي سنة ٣٧٠. انظر: الطبقات ١/٤٥٤، وهناك رجل آخر يعرف بهذا اللقب وهو محمد بن الحسن، كان كثير التصنيف متنوع العلوم توفي سنة ٤٠٦. انظر: وفيات الأعيان ٣/٤٠٢.
(٣) ي: «كان».
(٤) الإنصاف ٤٧٤.
(٥) الآية ١٤٨ من الأنعام.
(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه ٤٩٨؛ وابن عقيل ٢/١٨٨؛ والدرر ٢/١٩١. وتهادى: تتبختر، نعاج الفلا: بقر الوحش في الصحراء، تعسفن: ملن عن الطريق. والشاهد عطف «وزهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» بدون فاصل.

٣٦٥ ـ قُلْتُ إذ أقبلَتْ وزهرٌ تَهادى كنعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

وهذا عند البصريينَ ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه. وقد مَنَعَ بعضُهم أن يكونَ «زوجُك» عطفاً على الضميرِ المستكنِّ في «اسكُنْ» وجعله من عطفِ الجملِ، بمعنى أن يكونَ «زوجُك» مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ، أي: وَلْتَسْكُنْ[١] زوجك، فحُذِف لدلالة «اسكنْ» عليه، ونَظَّره بقوله تعالى: «لا نُخْلِفُه نحن ولا أنت»[٢]، وزعم أنه مذهبُ سيبويهِ، وكأن شُبْهَتَه[٣] في ذلك أنَّ مِنْ حقِّ المعطوفِ حُلولَه مَحَلَّ المعطوفِ عليه، ولا يَصِحُّ هنا حلولُ «زوجُك» محلَّ الضميرِ، لأنَّ فاعلَ فِعْلِ الأمر الواحدِ المذكَّر نحو: قُمْ واسكُنْ لا يكونُ إلَّا ضميراً مستتراً، وكذلك فاعل نفعلُ[٤]، فكيف يَصِحُّ وقوعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ[٦] الذي قبله؟ وهذا الذي زعمه ليس بشيءٍ لأنَّ مذهبَ سيبويهِ بنصِّه يخالِفُه[٧]، ولأنه لا خلافَ في صِحَّةِ: «تقوم هندٌ وزيدٌ»، ولا يَصِحُّ مباشرةُ زيدٍ لـ «تقوم» لتأنيثه[٨].

والسكونُ والسُّكْنى: الاستقرارُ. ومنه: المِسْكينُ لعدَمِ استقراره[٩] وحركتِه وتصرُّفِه، والسِّكِّينُ لأنها تَقْطَعُ حركةَ المذبوحِ، والسَّكِينة لأنَّ[١٠] بها يَذْهَبُ القلقُ.

---

(١) ص: «ويسكن».
(٢) الآية ٥٨ من سورة طه.
(٣) ص: «يشبهه».
(٤) ع: «يفعل».
(٥) قوله: «وقوع» سقط من ع.
(٦) ي: «الضمير».
(٧) الكتاب ١ / ٣٩٠ قال: «وأما ما يقبح أن يَشْرَكه المُظْهر: فعلتَ وعبدُالله، فإنْ نَعَتَّه حَسُنَ أن يَشْرَكَه المظهر وذلك قولُك: ذهبتَ أنت وزيدٌ».
(٨) ص ح: «تأنيثه».
(٩) قوله «استقراره» سقط من ح ص ع.
(١٠) اسم «أنَّ» ضمير الشأن.

و «الجَنَّة» مفعولٌ به لا ظرفٌ، نحو: سَكَنْتُ الدارَ. وقيل: هي ظرفٌ على الاتساعِ ،وكان الأصلُ تعديتَه إليها بـ«في»، لكونها ظرفَ مكان مختصٍّ، وما بعد القولِ منصوبٌ به.

قوله: «وكُلَا منها رَغَداً» هذه الجملةُ عَطْفٌ على «اسكُنْ» فهي في محلِّ نَصْبٍ بالقولِ، وأصلُ كُلْ: أُأْكُلْ بهمزتين: الأولى همزةُ وصلٍ، والثانيةُ فاءُ الكلمة فلو جاءَتْ هذه الكلمةُ على هذا الأصلِ لقيل: أُوكُلْ بإبدالِ الثانيةِ حرفاً مجانساًلحركةِ ما قبلَها، إلا أنَّ العربَ حَذَفَتْ فاءَه في الأمرِ تخفيفاً فاستَغْنَتْ حينئذٍ عن همزةِ الوصلِ فوزنُه عُلْ[١]، ومثلُه: خُذْ ومُرْ، ولا يُقاسُ على هذه الأفعالِ غيرُها لا تقول من أَجَر: جُرْ. ولا تَرُدُّ العربُ هذه الفاءَ في العطف بل تقول: قم وخذ وكُل، إلا «مُرْ» فإنَّ الكثيرَ رَدُّ فائِه بعد الواوِ والفاءِ[٢] قال تعالى: «وَأْمُرْ قومَك»[٣] و «وَأْمُرْ أهلَك»[٤]، وعدمُ الردِّ قليلٌ، وقد حَكَى سيبويه[٥]: «اوْكُلْ» على الأصلِ وهو شاذٌّ. وقال ابن عطية[٦]: «حُذِفَتِ النونُ من«كُلا» [للأمر][٧]» وهذه العبارةُ مُوهِمةٌ لمذهبِ الكوفيين[٨] من أنَّ الأمرَ عندهم مُعْربٌ على التدريجِ كما تقدَّم، وهو عند البصريين محمولٌ على المجزومِ، فإن سُكِّنَ المجزومُ سُكِّن الأمرُ منه، وإنْ حُذِفَ منه حرفٌ حُذِفَ من الأمر.

---

(١) انظر: الممتع ١/٦١٩.

(٢) ص ح: «والياء».

(٣) الآية ١٤٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٣٢ من طه.

(٥) الكتاب ١/١٣٤.

(٦) التفسير ١/٢٣٧.

(٧) سقط من النسخ، وأثبتناه من ابن عطية.

(٨) انظر: الإنصاف ٥٢٤، وأصلها عندهم: لتأكلان.

و «منها» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» للتبعيض، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ ثمارِها، ويجوز أن تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية وهو أَحْسَنُ، و «رَغَداً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ. وقد تقدَّم أن مذهب سيبويه في هذا ونحوِه أن ينتصبَ حالاً، وقيل هو مصدر في موضع الحال أي: كُلا طيِّبَيْنِ مُهَنَّأَيْنِ[1].

وقُرِىء: «رَغْداً» بسكون الغينِ[2] وهي لغةُ تميمٍ. وقال بعضُهم: كل فعلٍ حلقيِّ العين صحيحِ اللامِ يجوزُ فتحُ عينِه وتسكينها نحو: نهر وبحر. وهذا فيه نظرٌ بل المنقولُ أنَّ فَعْلاً بسكونِ العينِ إذا كانت عينُه حلقيةً لا يجوزُ فتحُها عند البصريين إلا أَنْ يُسَمعَ فَيُقْتَصَرَ عليه، ويكون ذلك على لغتين لأنَّ إحداهما مأخوذةٌ من الأخرى. وأمَّا الكوفيون فبعضُ هذا عندهم ذو[3] لغتين، وبعضُه أصلُه السكونُ[4] ويجوز فتحُه قياساً، أمَّا أنَّ فعَلاً المفتوحَ العينِ الحلقِيَّها يجوزُ فيه التسكينُ فيجوز في السَّحَر: السَّحْر فهذا لا يُجيزه أحد. والرغَدُ: الواسِعُ الهنيءُ، قال امرؤ القيس[5]:

٣٦٦ ـ بينما المرءُ تراهُ ناعماً يَأْمَنُ الأحداثَ في عيشٍ رَغَدْ

ويقال: رَغُدَ عيشُهم بضم الغين وكسرها وأَرْغَدَ القومُ: صاروا في رَغَد.

قوله: «حيث شِئْتما» حيث: ظرفُ مكانٍ، والمشهور بناؤُها على الضم لشَبَهِها بالحرفِ في الافتقارِ إلى جملةٍ، وكانت حركتُها ضمةً تشبيهاً بـ «قبل» و «بعد». ونقل الكسائي إعرابَها عن فَقْعَس، وفيها لغاتٌ: حيث بتثليث[6] الثاء

---

(١) وهو مذهب ابن كيسان كما في مشكل مكي ١/٣٧.

(٢) قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب؛ البحر ١/١٥٧؛ ابن عطية ١/٢٣٧.

(٣) ص: «ذوا».

(٤) ص ح: «السلوك».

(٥) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١/١٥٥؛ ابن عطية ١/٢٣٧؛ مجمع البيان ١/٨٤.

(٦) ح ص: سلبت.

وحَوْث بتثليثها أيضاً، ونُقل: حاث بالألف، وهي لازمةُ [الظرفيةِ لا تتصرفُ، وقد تُجَرُّ بمِنْ كقوله تعالى: «مِنْ حيث أَمَرَكم»(١) «مِنْ حيث لا تعلمون»(٢)، وهي لازمة](٣) للإضافة إلى جملةٍ مطلقاً، ولا تُضاف إلى المفرد إلا نادراً، قال(٤):

٣٦٧ ـ أَمَا تَرى حيثُ سهيلٍ طالِعا ....

وقال آخر(٥):

٣٦٨ ـ وَنَطْعَنُهم تحت الحُبَى بعد ضَرْبهم ببيضِ المواضي حيثُ لَيِّ العَمائم

وقد تُزاد عليها «ما» فتجزمُ فعلين شرطاً وجزاء كإنْ، ولا يُجْزَمُ بها دونَ «ما» خلافاً لقوم، وقد تُشَرَّبُ معنَى التعليلِ، وزعم الأخفش أنها تكونُ ظرفَ زمانٍ وأنشد: (٦)

٣٦٩ ـ لِلفتى عَقْلٌ يَعيشُ بِهِ حيث تَهْدي ساقَهُ قَدَمُهْ

ولا دليلَ فيه لأنها على بابِها.

---

(١) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٢) الآية ١٨٢ من الأعراف.

(٣) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٤) لم أهتد إلى قائله وبعده:

نجماً يُضيء كالشهاب ساطعاً

وهو في ابن يعيش ٤/٩٠؛ وشذور الذهب ١٢٩؛ والدرر ١/١٨٠؛ والخزانة ٣/١٥٥. وسهيل: اسم نجم.

(٥) البيت لعملس بن عقيل أو بلعاء بن قيس، وهو في أمالي الشجري ١/١٣٦؛ وابن يعيش ٤/٩٠؛ والهمع ١/٢١٢؛ والدرر ١/١٨٠. وبيض المواضي: السيوف النافذة، ولَيّ العمامة: لفّها.

(٦) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٨٠؛ ومجالس ثعلب ١/١٩٧؛ وأمالي الشجري ٢/١٦٢؛ وابن يعيش ١٠/٩٢؛ والدرر ١/١٨١؛ وهداه: تَقَدُّمه. وليس في معاني القرآن للأخفش إشارة إلى المسألة.

والعامِلُ فيها هنا «كُلا» أي: كُلا أيَّ مكانٍ شِئْتُما تَوْسِعَةً عليهما. وأجاز أبو البقاء[1] أن تكونَ بدلاً من «الجنَّة»، قال: «لأنَّ الجنةَ مفعولٌ بها ، فيكون «حيث» مفعولاً[2] به» وفيه نظرٌ لأنها لا تتصرَّف كما تقدَّم إلا بالجرِّ بـ «مِنْ».

قوله: «شِئْتُمَا»: الجملةُ في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليها. وهل الكسرةُ التي على الشين أصلٌ كقولِكِ: جِئْتُما وخِفْتُما، أو مُحَوَّلة من فتحة لتدلَّ على ذواتِ الياءِ نحو: بِعْتما؟ قولان مبنيَّان على وزن شَاءَ ما هو؟ فمذهب المبرد[3] أنه: فَعَل بفتحِ العينِ، ومذهبُ سيبويه[4] فَعِل بكسرِها ولا يَخْفَى تصريفُهما.

قوله: «ولا تَقْرَبَا هذه الشجرة» لا ناهيةٌ،و«تَقْرَبا» مجزومٌ بها حُذِفَتْ نونُه. وقُرِىء: «تِقْرَبا»[5] بكسر حرف المضارعة، والألفُ فاعلٌ، و «هذه» مفعولٌ به اسمُ إشارةِ المؤنث، وفيها لغاتٌ: هذي وهذِهِ [وهذِهِ][6] بكسرِ الهاء بإشباعٍ ودونِهِ[7]، وهذهْ بسكونه، وذِهْ[8] بكسر الذالِ فقط، والهاء بدلٌ من الياءِ لقُرْبِهَا منها في الخَفَاءِ. قال ابنُ عطية[9] ـ ونُقِلَ أيضاً عن النحاس ـ[10] «وليس في الكلام هاءُ تأنيثٍ مكسورٌ ما قبلَها غيرُ «هذه». وفيه نظرٌ، لأن تلك الهاء التي تَدُلُّ على التأنيث ليستْ هذه، لأن تيكَ بدلٌ من تاءِ التأنيث في الوقف، وأمَّا

---

(١) الإملاء ١/٣٠.
(٢) سقط من ص.
(٣) ظاهر كلامه في المقتضب ١/٩٦ أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح.
(٤) الكتاب ٢/٣٧٧.
(٥) قراءة يحيى بن وثاب كما في الشواذ ٤؛ البحر ١/١٥٨.
(٦) سقط من ي ص.
(٧) ص ح: «ووزنه».
(٨) ي: «وذ».
(٩) التفسير ١/٢٣٨.
(١٠) إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٣.

هذه الهاءُ فلا دلالةَ لها على التأنيثِ بل الدالُّ عليه مجموعُ الكلمةِ، كما تقول: الياءُ في «هذي» للتأنيثِ[1]. وحكمُها في القُرْبِ والبُعْدِ والتوسط ودخولِ هاءِ التنبيه وكافِ الخطاب حكمُ «ذا» وقد تقدَّم. ويُقال فيها[2] أيضاً: تَيْك وتَيْلَكَ وتِلْكَ وتالِك، قال الشاعر:[3]

٣٧٠ ـ تعلَّمْ أَنَّ بعدَ الغَيِّ رُشْدا وأنَّ لتالِكَ الغُمَرِ انْحِسَارا

قال هشام:[4] «ويقال: تافَعَلَتْ»، وأنشدوا:[5]

٣٧١ ـ خَليليَّ لولا ساكنُ الدارِ لم أُقِمْ بتا الدارِ إلَّا عابرَ ابنِ سبيلِ

و«الشجرةِ» بدل من «هذه»، وقيل: نعتٌ لها لتأويلِها بمشتق، أي: هذه[6] الحاضرةَ من الشجر. والمشهورُ أن اسمَ الإشارةِ إذا وقع بعده مشتقٌّ كان نعتاً له، وإن كان جامداً كان بدلاً منه. والشَجَرةُ واحدة الشَّجَر، اسم جنس، وهو ما كان على ساقٍ بخلاف النجم[7]، وسيأتي تحقيقُهما في سورة «الرحمن» إن شاء الله تعالى. وقرىء: «الشجِرة»[8] بكسر الشينِ والجيمِ

---

(١) ي: «التأنيث».
(٢) ص: «فيه».
(٣) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٤٠؛ والقرطبي ٢/٥٤؛ والخزانة ٤/٢؛ والهمع ١/٧٥؛ والدرر ١/٤٩.
(٤) هشام بن معاوية الكوفي، نحوي ضرير، من كتبه: الحدود والمختصر والقياس توفي سنة ٢٠٩. انظر: وفيات الأعيان ٢/١٩٦؛ الأعلام ٩/٨٨.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٣١١.
(٦) ع: «بهذه».
(٧) النجم من النبات: ما لم يكن على ساق.
(٨) حكاها هارون الأعور عن بعض القراء، وانظر: ابن عطية ١/٢٣٨؛ الشواذ ٤؛ البحر ١/١٥٨.

وسكونِ الجيمِ، وبإبدالها ياءً مع فتحِ الشين وكسرِها لقُرْبِها منها مَخْرجاً، كما أُبْدِلَتِ الجيمُ منها في قوله:(١)

٣٧٢ ـ يا رَبِّ إنْ كنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ   فلا يَزالُ شاحِجٌ يأتيك بِجْ

يريد بذلك(٢) حَجَّتي وبي، وقال آخر:(٣)

٣٧٣ ـ إذا لم يكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ وَلاَ جَنًى   فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ من شِيَراتِ

وقال أبو عمرو: «إنما يقرأ بها برابِرُ(٤) مكةَ وسُودانُها». وجُمعت الشجرُ أيضاً على شَجْراء، ولم يأتِ جمعٌ على هذه الزِنة إلا قَصَبَة وَقَصْباء، وطَرَفَة(٥) وطَرْفاء وحَلَفة(٦) وَحَلْفاء، وكان الأصمعي يقول: «حَلِفة بكسر اللام» وعند سيبويه(٧) أنَّ هذه الألفاظَ واحدةٌ(٨) وجمعٌ.

وتقول: قَرِبْتُ الأمرَ(٩) أقرَبه بكسرِ العين في الماضي، وفتحِها في المضارع أي: التبَسْتُ به، وقال الجوهري:(١٠) «قَرُب بالضمِّ يقرُبُ قُرْباً أي: دَنَا، وقَرِبْتُهُ بالكسر قُرْباناً دَنَوْتُ [منه(١١)]، وقَرَبْتُ أقرُبُ قِرابَةً مثل: كَتَبْتُ أكتُبُ

(١) البيت لرجل من اليمانيين، وهو في المحتسب ١/٧٥؛ وابن يعيش ١٠/٥٠؛ والأشموني ٣/١٤٧. الشاحج: البغل الذي يصوت.

(٢) قوله: «بذلك» سقط من ص ح ع.

(٣) البيت لجعيثنة البكائي، وهو في أمالي القالي ٢/٢١٤؛ والسمط ٨٣٤؛ والمزهر ١/١٤٦؛ والعيني ٤/٥٨٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٤.

(٤) غير واضح في ص ح.

(٥) الطرفة: نوع من الشجر.

(٦) الحلفة: نوع من النبت.

(٧) الكتاب ٢/١٨٩.

(٨) ع: «واحد».

(٩) ص ح: «الأمس».

(١٠) الصحاح: مادة: قرب.

(١١) قوله: «منه» زيادة من ع.

كِتابة إذا سِرْتَ إلى الماء وبينك وبينه لَيْلَةٌ. وقيل: إذا قيل: لا تَقْرَبْ بفتح الراء كان معناه لا تَلْتَبِسْ بالفعلِ وإذا قيل: لا تَقْرُب بالضمِّ كان معناه: لَا تَدْنُ منه»[1].

قوله: «فتكونا من الظالِمين» فيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ مجزوماً عطفاً على «تَقْرَبَا» كقولِه:[2]

٣٧٤ ـ فقلت له: صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّهُ فَيُذْرِكَ من أُخرى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ

والثاني: أنه منصوبٌ على جوابِ النهي كقوله تعـالى: «لا تطْغَـوا فيَحِلَّ»[3] والنصبُ بإضمارِ «أَنْ» عند البصريينَ، وبالفاءِ نفسِها عند الجَرْمي، وبالخلافِ عند الكوفيين[4]، وهكذا كلُّ ما يأتي مثلَ هذا.

و «من الظالمين» خبرُ كان. والظُّلْمُ: وَضْعُ الشيءِ في[5] غيرِ مَوْضِعِه ومنه قيل للأرضِ التي لم تستحقَّ الحفرَ فتُحْفَـر: مظلومةٌ، وقال النـابغة الذبياني[6]:

٣٧٥ ـ إلَّا أَوارِيَّ لَأْيـاً مـا أُبَيِّنُهَـا والنُّـؤْيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

---

(١) قوله: «منه» سقط من ع.
(٢) البيت لعمرو بن عمار الطائي، أو امرىء القيس وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٤٥٢/١؛ والمقتضب ٢٣/٢؛ والطبري ٥٢٢/١؛ واللسان: ذرا. ويذرك: يرمي بك، والرواية المشهورة: فيُذْرِك، وأخرى القطاة: آخرها.
(٣) الآية ٨١ من طه.
(٤) انظر: الإنصاف ٥٥٧.
(٥) قوله: «في» سقط من ع.
(٦) ديوانه ٣؛ والكتاب ٣٦٤/١؛ ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١؛ والخزانة ١٢٥/٢؛ والعيني ٤٩٦/٤؛ والدرر ١٩١/١. ولأياً: أي بعد جهد. والنؤي: حاجز يمنع الماء لئلا يدخل.

وقيل: سُمِّيَتْ مَظلومةً لأنَّ المطرَ لا[1] يأتيها، قال عمرو بن قَمِيئَةَ:[2]

٣٧٦ ــ ظَلَمَ البطاحَ له انهِلَالُ حَرِيصةٍ   فصفَا النِّطافُ له بُعَيْدَ المُقْلَعِ

وقالوا: «مَنْ أشبه أباهَ فما ظَلَمْ»[3]، قال:[4]

٣٧٧ ــ بأَبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ   ومَنْ يشابِهْ أَبَه فما ظَلَمْ

آ. (٣٦) **قوله: ﴿فَأَزَلَّهُما الشيطانُ عنها﴾**: المفعولُ هنا واجبُ التقديمِ لأنه ضميرٌ متصلٌ، والفاعلُ ظاهرٌ، وكلُّ ما كان كذا فهذا حكمُه. قرأ حمزة:[5] «فَأَزَالهما» والقِراءتان يُحتمل أن تكونا بمعنًى واحدٍ، وذلك أنَّ قراءةَ الجماعةِ «أَزَلَّهما» يجوز أَنْ تكونَ مِنْ «زَلَّ عن المكان» إذا تَنَحَّى عنه فتكونَ من الزوال كقراءةِ حمزة، ويَدُلُّ عليه قولُ امرىء القيس:[6]

٣٧٨ ــ كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِهِ   كما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بالمُتَنَزَّلِ

وقال أيضاً:[7]

٣٧٩ ــ يَزِلُّ الغلامُ الخِفُّ عن صَهَوَاتِهِ   ويَلْوِي بأثوابِ العنيفِ المُثَقَّلِ

---

(١) ع: «لم».

(٢) وينسب أيضاً للحادرة، وهو في المفضليات ٤٤؛ والحيوان ١/١٦١؛ والطبري ٣/٣٢٠؛ وابن عطية ١/٢٤٠. وهو يصف غيثاً، وظلمه إياه: مجيئه في غير أوانه وصبُّه في غير مصبِّه. والبطاح: ج أبطح وهو بطن الوادي. والحريصة: المطرة التي تقشر وجه الأرض. والنطاف: المياه. المقلع: الإقلاع أي الكفُّ.

(٣) مثل عربي أي لم يضع الشبه في غير موضعه لأنه ليس أحد أولى به منه بأن يشبهه. انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/٣٣٣.

(٤) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٢؛ والأشموني ١/١٧٠؛ وأوضح المسالك ١/٣٢؛ والدرر ١/١٢.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ٢٣٥؛ القرطبي ١/٣١١.

(٦) تقدم برقم ٢٢٠.

(٧) من معلقته، ديوانه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ١١٦. الخف: الخفيف الحاذق. يلوي: يذهب ويميل.

فَرَدَدْنا قراءَةَ الجماعة إلى قراءة حمزة، أو نَرُدُّ[1] قراءَةَ حمزةَ إلى قـراءَةِ الجماعة بأَنْ نقول: معنى[2] أزالَهما أي: صَرَفَهُمَا عن طاعـةِ الله تعالى فَأَوْقَعَهما في الزَلَّةِ لأنَّ إغواءَه وإيقاعَه[3] لهُما في الزَلَّةِ سببٌ للزوالِ[4]. ويُحتمل أن تفيدَ كلُّ قراءةٍ معنًى مستقلاً، فقراءةُ الجماعةُ تُـؤْذِنُ بإيقاعهما في الزَّلَّةِ، فيكـونُ زلَّ[5] بمعنى استنزل، وقـراءةُ حمزة تؤذن بتنحيتهمـا عن مكانِهما، ولا بُدَّ من المجازِ في كلتا القراءتينِ لأن الزَّلَل [أصلُه][6] في زَلَّة القَدَمِ، فاستُعْمِلَ هنا في زَلَّةِ الرأي، والتنحيةُ لا يَقْدِر عليها الشيطانُ، وإنما يَقْدِرُ على الوسوسَةِ التي هي سببُ التنحيةِ. و«عنها» متعلقٌ بالفعلِ قبلَه. ومعنى[7] «عَنْ» هنا السببيَّةُ إن أَعَدْنَا الضميرَ على «الشجرة» أي: أَوْقَعَهما في الزَّلَّةِ بسبب الشجرة. ويجوز أن تكونَ[8] على بابِها من المجاوزة إن [عاد][9] الضميرُ على «الجَنَّةِ»، وهو الأظهرُ، لتقدُّمِ ذِكْرِها، وتجيءُ عليه قراءةُ حمزة واضحةً، ولا تظهَـرُ قراءتُهُ كلَّ الظهورِ على كونِ الضميرِ للشجـرة، قال ابن عطية:[10] «وأمَّا مَنْ قرأ «أزَالهما» فإنَّه يعودُ على الجَنَّةِ فقط»، وقيل: الضميرُ للطاعةِ أو للحالة أو للسماءِ وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لدَلالةِ السياقِ عليها وهذا بعيدٌ جداً.

---

(١) غير واضحة في ص.
(٢) ص: «معناهما».
(٣) ص ح: «أتباعه».
(٤) ي: «في الزوال».
(٥) ص ح: زال.
(٦) سقط من: ي.
(٧) انظر: البحر ١٦٢/١.
(٨) ع: «يكونا».
(٩) سقط من: ي.
(١٠) التفسير ٢٤١/١.

قوله: «فَأَخْرَجَهما ممَّا كانا فيه» الفاءُ هنا واضحةُ السببية. وقال المهدويُّ: «إذا جُعِلَ «فَأَزَلَّهما» بمعنَى زلَّ عن المكان كان قولُه تعالى: «فأخرجهما مما كانا فيه» توكيداً، إذ قد يمكنُ أن يزولا عن مكانٍ كانا فيه إلى مكان آخرَ»، وهذا الذي قاله المهدوي أَشْبَهُ شيءٍ بالتأسيس لا[1] التأكيدِ، لإفادتِهِ معنىً جديداً، قال ابن عطية:[2] «وهنا محذوفٌ يَدُلُّ عليه الظاهرُ تقديرُهُ: فأكلا[3] من الشجَرَةِ»، يعني بذلك أنَّ المحذوفَ يُقَدَّرُ قبلَ قولِهِ «فَأَزَلَّهما».

و «مِمَّا كانا» متعلِّقٌ بأَخْرَجَ، و «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، أي: من المكانِ أو النعيمِ الذي كانا فيه، أو من مكانٍ أو نعيمٍ كانا فيه، فالجملةُ[4] مِنْ كان واسمِها وخبرِها لا محلَّ لها على الأولِ ومحلُّهَا الجرُّ على الثاني، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ.

وقوله: «اهبِطوا» جملةٌ أمريةٌ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ [قبلها][5]. وقُرِىء: «اهبُطوا» بضم الباء[6] وهو كثيرٌ في غيرِ المتعدِّي، وأمّا الماضي فهبَطَ بالفتحِ فقط، وجاء في مضارعِهِ اللغتان، والمصدرُ: الهُبوط بالضم، وهو النزولُ. وقيلَ: الانتقال مطلقاً. وقال[7] المفضل[8]: «الهبوطُ: الخروجُ من البلد، وهو أيضاً الدخولُ فيها فهو من الأضداد». والضمير في «اهبطوا»

---

(١) ص ح: «لأن» والنون مقحمة.
(٢) التفسير ١/٢٤١.
(٣) ي: «فكلا».
(٤) ص ح: «بالجملة».
(٥) سقط من: ع ي.
(٦) قراءة أبي حيوة. انظر: البحر ١/١٦٢؛ وابن عطية ١/٢٤٢.
(٧) ي: «وقيل في».
(٨) المفضل بن محمد الضبي، أخذ عن عاصم وروى عنه الكسائي، له: الاختيار الشعري المشهور بالمفضليات، توفي سنة ١٦٨. انظر: طبقات القرّاء ٢/٣٠٧؛ البغية ٢/٢٩٧.

الظاهرُ أنـه لجماعـةٍ، فقيل: لآدَمَ وحـوَّاءَ والجنةِ وإبليسَ، [وقيلَ: لهما وللجنـة][1]، وقيل: لهما وللوسوسةِ، وفيه بُعْدٌ. وقيل: لبني آدمَ وبني[2] إبليس، وهذا وإنْ كان نُقِلَ عن مجاهد والحسن لا ينبغي أَنْ يُقالُ، لأنه لم يُوْلَدْ لهما في الجنة بالاتفاق. وقال الزمخشري:[3] «إنه يعودُ لآدمَ وحواء، والمرادُ هما وذريتُهما، لأنهما لمَّا كانا أصلَ الإنسِ ومتشَعَّبَهم جُعِلاَ[4] كأنهما الإنسُ[5] كلُّهم، ويَدُلُّ عليه[6] «قال اهبِطوا منها جميعاً».

قوله: «بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ» هذه جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وفيها قولان، أَصَحُّهما: أنَّها في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: اهبِطوا مُتعادِيْن. والثاني: أنها[7] لا محلَّ لها لأنها استئنافُ إخبارٍ بالعَداوة. وأُفْرِدَ لفظُ «عدو» وإنْ كان المرادُ به جَمْعَاً لأحدِ وجهَيْن: إمَّا اعتباراً بلفظِ «بعض» فإنه مفردٌ، وإمَّا لأن «عَدُوَّاً» أشْبَهَ المصادرَ في الوزنِ كالقَبول[8] ونحوِه. وقد صَرَّحَ أبو البقاء[9] بأن بعضهم جعل عَدُوّاً مصدراً، قال في سورة النساء: «وقيلَ: عَدُوٌّ مصدرٌ كالقَبول والوَلوعِ فلذلك لم يُجْمَعْ»، وعبارةُ مكي[10] قريبةٌ من هذا فإنَّه قال: «وإنما وُحِّدَ وقبلَه جمعٌ لأنه بمعنى المصدرِ تقديرُهُ: ذوي عَداوة». [ونحوُه: «فإنهم

---

(١) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٢) ي: «بين».

(٣) الكشاف ١/٢٧٤.

(٤) ح ص: «جعلتا».

(٥) ي: «الجنس».

(٦) ي: «عليهم».

(٧) ي: «أنه».

(٨) ص: «كالقول».

(٩) الإملاء ١/١٩٣.

(١٠) المشكل ١/٢٠٤.

عدوٌّ لي»[١]، وقولُه: «هم العدوُّ فاحْذَرْهُمْ»[٢]. واشتقاقُ العدوّ من عَدا يعدُو: إذا ظَلَمَ. وقيل: من عَدَا يعدُو إذا جاوَزَ الحقَّ، وهما متقاربان. وقيل: من عُدْوَتَي[٣] الجبل وهما طرفاه فاعتَبروا بُعْدَ ما بينهما، ويقال: عُدْوَةَ، وقد يُجْمَعُ على أَعْدَاء.][٤].

واللامُ في «لِبعض» متعلقةٌ بـ«عَدُوّ» ومقوِّيةٌ[٥] له، ويجوزُ أن تكونَ في الأصلِ صفةً لـ«عـدُوّ»، فلمَّا قُدِّمَ عليه انتصَبَ حـالاً، فتتعلَّقُ اللامُ حينئـذٍ بمحذوفٍ، وهذه الجملةُ الحاليةُ لا حاجةَ إلى ادِّعَاءِ حَذْفِ واوِ الحالِ منها، لأنَّ الربطَ حَصَلَ بالضميرِ، وإن كان الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ.

والبعضُ في الأصل مصدرُ بَعَضَ الشيءَ يَبْعَضُه إذا قطعه فأُطْلِقَ على القطعةِ من الناسِ لأنها قطعةٌ منه، وهو يقابِلُ «كُلاًّ»، وحكمُهُ حكمُه في لُزومِ الإِضافةِ معنًى وأنه مَعرفةٌ بنيَّةِ الإِضافةِ فلا تَدْخُل عليه أل، وينتصِبُ عنه الحال. تقول: «مررت ببعضٍ جالساً» وله لفظٌ ومعنًى[٦]، وقد تقدَّم تقريرُ جميعِ ذلك في لفظِ «كُل».

قوله: «ولكم في الأرضِ مستقرٌّ» هذه الجملةُ يجوز فيها الوجهان المتقدِّمان في الجملةِ قبلَها من الحاليةِ والاستئنافِ، كأنه قيل: اهبِطوا مُتَعادِينَ ومستحقِّينَ الاستقرارَ. و«لكم» خبرٌ مقدمٌ. و«في الأرض» متعلقٌ بما تعلَّقَ

---

(١) الآية ٧٧ من الشعراء.
(٢) الآية ٤ من المنافقون.
(٣) ع: «عدوي».
(٤) زيادة من: ع، وقد وردت في: ي بغير هذا المكان.
(٥) ع: «مقوية».
(٦) أي: إن لفظه مفرد ومعناه الجمع.

به[1] الخبرُ من الاستقرار. وتعلُّقُه به على وجهين، أحدُهما: أنه حالٌ، والثاني: أنه غيرُ[2] حالٍ بل كسائرِ الظروفِ، ويجوزُ أن يكونَ «في الأرضِ» هو الخبرَ، و«لكم» متعلقٌ بما تَعَلَّقَ به هو من الاستقرارِ، لكن على أنه غيرُ حالٍ، لئلا يلزَمَ تقديمُ الحالِ على عاملِها المعنوي، على أنّ بعضَ النَّحويين أجاز[3] ذلك إذا كانتِ الحالُ نفسُها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ كهذه الآية، فيكونَ في «لكم» أيضاً الوجهان، قال بعضُهم:[4] «ولا يجوز أن يكونَ[5] «في الأرض» متعلقاً بمستقرّ سواءً جُعِل مكاناً أو مصدراً، أمّا[6] كونُهُ مكاناً فلأنَّ أسماءَ الأمكنةِ لا تعملُ، وأمَّا كونُه مصدراً فإن المصدرَ الموصولَ[7] لا يجوزُ تقديمُ معمولِهِ[8] عليه». ولِقائلٍ أن يقول: هو متعلِّقٌ به على أنه مصدرٌ، لكنه[9] غيرُ مؤولٍ بحرفٍ مصدري بل بمنزلةِ المصدر في قولِهم: «له ذكاءُ ذكاءَ الحكماءِ». وقد اعتذر صاحبُ هذا القولِ بهذا العُذْرِ نفسِه[10] في موضعٍ آخرَ مثلِ هذا.

قوله: «إلى حين» الظاهرُ أنه متعلقٌ بمتاع، وأنَّ المسألة من بابِ الإعمالِ لأنَّ كلَّ واحدٍ من قولِهِ[11]: «مستقرٌّ ومتاعٌ» يَطْلُبُ قولَه: «إلى حين» من جهةِ المعنى. وجاء الإعمالُ هنا على مختارِ البصريين[12] وهو إعمالُ الثاني

(١) ي: «من».
(٢) ي: «على غير».
(٣) ع: «اختار».
(٤) القائل هو أبو حيان في البحر ١/١٦٤.
(٥) قوله: «يكون» سقط من ص.
(٦) ص ح: «أو».
(٧) ع: «المؤول».
(٨) ص ح: «معمول».
(٩) ع: «لكن».
(١٠) ي: «في نفسه» بإقحام في.
(١١) قوله: «قوله» سقط من ح ص.
(١٢) انظر: الإنصاف ٢٣٨.

وإهمالُ الأولِ فلذلك حُذِفَ منه، والتقديرُ: ولكم في الأرض مستقرٌّ إليه ومتاعٌ إلى حين، ولو جاءَ على إعمالِ الأولِ[1] لأضمَرَ في الثاني، فإن قيل: مِنْ شرطِ الإعمالِ أن يَصِحَّ تَسَلُّطُ[2] كلٍّ من العامِلَيْنِ على المعمولِ، و «مستقرٌ» لا يَصِحُّ تَسَلُّطُه عليه لِئَلَّا يلزَمَ منه الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِهِ والمصدر بتقديرِ الموصول. فالجوابُ: أنَّ المحذورَ في المصدرِ الذي يُرادُ به الحَدَثُ وهذا لَمْ يُرَدْ به حَدَثٌ، فلا يُـؤَول بموصولٍ، وأيضاً فإنَّ الظرفَ وشبهَه تَعْمَلُ فيه روائِحُ الفعل حتى الأعلامُ كقوله:[3]

٣٨٠ ـ أنـا ابنُ مَأْوِيَّـةَ إذ جَدَّ النُّقُـرْ

و «مستقر» يجوز أن يكونَ اسمَ مكانٍ وأن يكونَ اسم مصدرٍ، مُسْتَفْعَل من القَرار وهو اللُّبْثُ، ولذلك سُمِّيَتِ الأرضُ قَرارَةً، قال الشاعر: [4]

٣٨١ ـ .... فَتَرَكْنَ كلَّ قَـرارَةٍ كالـدِّرْهَمِ

ويقال: استقرَّ وقرَّ بمعنًى. والمَتاعُ: البُلْغَةُ مأخوذةٌ من مَتَع النهار أي: ارتفع. واختار[5] أبو البقاء[6] أن يكونَ «إلى حين» في محلِّ رفعٍ صفةً لمَتاع.

والحينُ: القطعةُ من الزمان طويلةً كانت أو قصيرةً، وهذا هو المشهورُ،

---

(١) قوله: «الأول» سقط من ح ص.
(٢) ص ح: «بتسلط».
(٣) البيت لعبدالله بن مأوية الطائي أو فدكيّ بن عبدالله المنقري، وهو في الإنصاف ٧٣٢؛ وأوضح المسالك ٣/٣٨٩؛ واللسان: نقر؛ والدرر ٢/١٤١. والنقر: صوت من طرف اللسان يُسَكِّن به الفارس فرسه، وبعد هذا البيت:

وجـاءت الـخـيـلُ أثـافِـيَّ زُمَـرْ

(٤) تقدم برقم ٢٤٨.
(٥) ي: «وأجاز».
(٦) الإملاء ١/٣١.

وقيل: الوقتُ البعيدُ[1]، ويُقال:[2] عامَلْتُهُ محايَنَةً[3]، وَأَحْيَنْتُ بالمكانِ أقمت به حِيناً، وحانَ حينُ كذا: قَرُبَ، قالت بثينة:[4]

٣٨٢ ـ وإنَّ سُلُوِّي عن جميلٍ لَساعةٌ   من الدهرِ ما حانَتْ ولا حانَ حِينُها

وقال بعضُهم: «إنه يُزادُ عليه التاءُ فيقال: تحينَ قُمْتَ» وأنشد:[5]

٣٨٣ ـ العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطِفٍ   والمُطْعِمُون زمانَ أين المُطْعِمُ

وليس كذلكَ، وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿فتَلَقَّى آدمُ من ربِّه كلماتٍ﴾**: الفاءُ عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلَها، و«تلقَّى» تفعَّل بمعنى المجرد، وله معانٍ[6] أُخَرُ: مطاوعة فَعَّلَ نحو: كسَّرته فتكسَّرَ، والتجنُّب نحو: تجنَّب أي جانَبَ الجَنْبَ، والتكلُّف نحو: تحلَّم، والصيرورةُ نحو: تَأَثَّم، والاتخاذُ نحو: تَبَنَّيْتُ[7] الصبيَّ أي: اتخذتُه ابناً[8]، ومواصلةُ العمل في مُهْلَة نحو: تَجَرَّع[9] وتَفَهَّمَ،

---

(١) ي: «القليل».
(٢) انظر: مفردات الراغب ١٣٨.
(٣) أي: حيناً وحيناً.
(٤) الأضداد ٢٤٤؛ واللسان: حين.
(٥) البيت لأبي وجزة السعدي، ويُرْوَى عجزه رواية ثانية:
والمُسْبِغُون يداً إذا ما أنعموا
وهو في سر الصناعة ١/١٨٠؛ والمخصص ١٦/١١٩؛ ومجالس ثعلب ١/٣٧٤؛ ورصف المباني ١٦٣؛ واللسان: ليت؛ والأزهية ٢٧٣؛ والإنصاف ١٠٨؛ والممتع ٢٧٣؛ والخزانة ٤/١٧٥؛ والدرر ١/٩٨. وانظر تعليقاً وافراً حول البيت في: سر الصناعة ١/١٨٠.
(٦) انظر: الممتع ١/١٨٣؛ البحر ١/١٦٥.
(٧) ص ح: «سقت».
(٨) ص ح: «ألفاً».
(٩) ي: «تحلم».

وموافقةُ استَفْعَل نحو: تكبَّر، والتوقُّع نحو: تَخَوَّف، والطلبُ نحو: تَنَجَّز حاجتَه، والتكثير نحو: تَغَطَّيت[1] بالثياب، والتلبُّس بالمُسَمَّى المشتقِّ منه نحو: تَقَمَّص، أو العملُ فيه نحو: تَسَحَّر، والخَتْلُ نحو: تَغَفَّلْتُه. وزعم بعضُهم أن أصل تلقَّى تلقَّن بالنون فأُبْدِلَتِ النونُ ألفاً[2]، وهذا غَلَطٌ لأن ذلك إنما ورد في المضعَّف نحو: قَصَّيْتُ أظفاري وَتَظَنَّيْتُ وأَمْلَيْتُ الكتابَ، في: قَصَصْتُ وتَظَنَّنْتُ وَأَمْلَلْتُ[3].

و «مِنْ ربِّه» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وأجاز أبو البقاء[4] أن يكونَ في الأصلِ صفةً لكلماتٍ فلمَّا قُدِّم انتصَبَ حالاً، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، و «كلماتٍ» مفعول به.

وقرأ ابنُ كثير[5] بنصْبِ «آدم» ورفعِ «كلمات»، وذلك أنَّ مَنْ تلقَّاك فقد تَلَقَّيْتَه، فتصِحُّ نسبةُ الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ. وقيل: لَمَّا كانَتِ الكلماتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً. ولم يؤنَّثِ الفعلُ على هذه القراءةِ وإنْ كان الفاعلُ مؤنثاً [لأنه غيرُ حقيقي، وللفصلِ أيضاً، وهذا سبيلُ كلِّ فعلٍ فُصِلَ بينه وبين فاعِله المؤنَّثِ بشيءٍ، أو كان الفاعلُ مؤنثاً][6] مجازياً.

قولُه تعالى: «فَتَابَ عليه» عَطْفٌ على ما قبلَه، ولا بُدَّ من تقديرِ جملةٍ قبلَها أي: فقالَها. والكلماتُ جمع كلمة، وهي اللفظُ الدالُّ على معنًى مفردٍ ويُطْلَقُ على الجمل المفيدةِ مجازاً تسميةً للكلِّ باسمِ الجُزْءِ كقوله تعالى:

---

(١) ي: «غطيت».

(٢) ص: «بالياء»، ح: «اليا»، وإبدال النون ياءً ـ على ما ورد في ص ـ مقبول على هذا الرأي، أي: ثم أبدلت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

(٣) ص ح: «وأمليت».

(٤) الإملاء ١/٣١.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ١/٢٣٦.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.

«تعالَوْا إلى كَلِمَةٍ»[1] ثم فَسَّرها بقوله: «ألاَّ نعبُدَ» إلى آخره. وقال تعالى: «كَلَّا إنها كلمةٌ»[2] يريدُ قولَه: «رَبِّ ارجِعون» إلى آخرِه، وقال لبيد[3]:

٣٨٤ ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلاَ اللَّـهَ باطلُ   وكلُّ نعيمٍ ـ لا مَحالةَ ـ زائلُ

فسمَّاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كلمةً، فقال: «أصدَقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لبيدٍ»[4].

والتوبةُ: الرجوعُ، ومعنى وَصْفِ اللَّـهِ تعالى بذلك أنه عبارةٌ عن العطفِ على عبادِه وإنقاذِهم من العذابِ، ووصفُ العبدِ بها ظاهرٌ لأنه يَرْجِع عن المعصيةِ إلى الطاعةِ، والتَّوابُ الرحيمُ صفتا مبالغةٍ، ولا يختصَّان بالباري تعالى[5]. قال تعالى: «يُحِبُّ التَّوابين»[6]، ولا يُطْلَقُ عليه «تائب» وإن صُرِّحَ بفعلِه مُسْنَداً إليه تعالى، وقُدِّم التوابُ على الرحيم لمناسبةِ «فَتَاب عليه» ولأنه موافقٌ لخَتْم الفواصلِ بالرحيم.

وقوله: «إنه هو التَّوابُ الرحيم» نظير قوله: «إنك أنت العليم الحكيم»[7]. وأدغم أبو عمرو[8] هاء «إنه» في هاء «هو». واعتُرِض على هذا بأن بين المِثْلَيْنِ ما يمنع [من][9] الإدغام وهو الواوُ، وأُجيب بأنَّ الواوَ صلةٌ زائدةٌ لا يُعْتَدُّ بها بدليلِ سقوطِها في قوله[10]:

---

(١) الآية ٦٤ من آل عمران.
(٢) الآية ١٠٠ من المؤمنون.
(٣) ديوانه ٢٥٦؛ وابن يعيش ٢/٧٨؛ وشذور الذهب ٢٦١.
(٤) البخاري: مناقب الأنصار (فتح الباري) ٧/١٤٩؛ ابن ماجه ٢/١٢٣٦.
(٥) انظر آراء العلماء في ذلك: القرطبي ١/٣٢٥.
(٦) الآية ٢٢٢ من البقرة.
(٧) الآية ٣٢ من البقرة.
(٨) وأدغم أيضاً عيسى وطلحة. انظر: القرطبي ١/٣٢٦.
(٩) سقط من: ي.
(١٠) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦؛ والخصائص ١/١٢٧؛ والإنصاف ٥١٦؛ ورصف المباني ١٦؛ والخزانة ٢/٣٨٨. والوسيقة: أنثى الحمار، والزمير: الغناء في القصبة.

٣٨٥ ـ لَـهُ زَجَلٌ كـأَنَّه صـوتُ حـادٍ إذا طَلَبَ الـوسِيقَـةَ أو زَمِيـرُ

وقوله[١]:

٣٨٦ ـ أو مُعْبَرُ الظهرِ يُنْبـي عن وَلِيَّتِه ما حَجَّ رَبَّهُ في الدنيا ولا اعْتَمَرا

والمشهورُ قراءةُ: «إنَّه» بكسر إنَّ، وقُرِىء بفتحِها[٢] على تقـديرِ[٣] لامِ العلة.

آ. (٣٨) **قولُه: ﴿ قلْنا اهبِطوا﴾**: إنما كرَّر قولِه: «قُلْنا» لأنَّ الهبوطَيْنِ مختلفان[٤] باعتبارِ متعلَّقَيْهما، فالهبوطُ الأول [عَلَّق به العداوةَ، والثاني علَّقَ به إتيانَ الهدى. وقيل: «لأنَّ الهبوطَ الأول][٥] من الجنةِ إلى السماءِ، والثاني من السماءِ إلى الأرض». واستَبْعَدَه بعضُهم لأجلِ قوله: «ولكم في الأرضِ مستقَرٌّ». وقال ابن عطيةِ[٦]: «وحكى النقاش[٧] أن الهبوطَ الثاني إنما هو من الجنة إلى السماءِ، والأَوْلىٰ في ترتيبِ الآيةِ إنما هو إلى الأرضِ وهو الأخيرُ[٨] في الوقوعِ». انتهى، وقيل: كُرِّر على سبيلِ التأكيدِ نحو قولك: قُمْ قُمْ، والضمير في «منها» يَعُودُ على الجنةِ أو السماء.

---

(١) البيت لـرجل من بـاهلة، وهو في الكتـاب ١/١٢؛ والإنصاف ٥١٦؛ وشـواهد الكشاف ٤/٣٩٦. والبيت في وصف بعير لم يستعمله الشاعر في سفرٍ لحج أو عمرة. ومعبر الظهر: ممتلىء باللحم، وينبـي: يفارق.

(٢) قراءة أبي نوفل ابن أبي عقرب. انظر: البحر ١/١٦٦؛ القرطبي ١/٣٢٦.

(٣) ص ح: «تقديم».

(٤) ح: «يختلفان».

(٥) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٦) التفسير ١/٢٤٦.

(٧) محمد بن الحسن نزيل بغداد، له: «شفاء الصدور» في التفسير، أخذ عن محمد بن عمران وروى عنه ابن مجاهد، توفي سنة ٣٥١. انظر: طبقـات القراء ٢/١١٩؛ وفيـات الأعيان ٣/٣٢٥.

(٨) ص ي ع: «الآخر»، وأثبتنا ما في: ح وابن عطية.

قوله: «جميعاً» حالٌ من فاعلِ «اهبِطوا» أي: مجتمِعين: إمَّا في زمانٍ واحدٍ أو في أزمنةٍ متفرقة لأنَّ المرادَ الاشتراكُ في أصلِ الفعل، وهذا [هو][(1)] الفرقُ بين: جاؤوا جميعاً، وجاؤوا معاً، فإن قولَك «معاً» يستلزمُ مجيئَهم جميعاً في زمنٍ واحدٍ لِما دَلَّتْ عليه «مع» مِن الاصطحـاب[(2)]، بخِلاف «جميعاً» فإنها لا تفيدُ إلا أنه لم يتخلَّفْ أحدٌ منهمْ عن المجيءِ، من غيرِ تعرُّضٍ لاتحادِ الزمانِ. وقد جَرَتْ هذه المسألةُ بين ثعلب وغيره، فلم يعرِفْها ذاك الرجلُ فأفادها له ثعلب.

و «جميع» في الأصل من ألفاظِ التوكيدِ، نحو: «كُـل»، وبعضُهم عَدَّها[(3)] معها. وقال ابنُ عطية[(4)]: «وجميعاً حالٌ من الضميرِ في «اهبِطوا» وليس بمصدرٍ[(5)] ولا اسمِ فاعل، ولكنه عِوَضٌ منهما دالٌّ عليهما، كأنه قال: «هبوطاً جميعاً أو هابطين جميعاً» كأنه يعني أنَّ الحالَ في الحقيقةِ محذوفٌ، وأنَّ «جميعاً» تأكيدٌ له، إلا أنَّ تقديرَه بالمصدرِ يَنْفي جَعْلَه حالاً إلا بتأويلٍ لا حاجةَ إليه[(6)]. وقال بعضُهم: التقديرُ: قُلْنا اهبِطوا مجتمِعين فهبطوا جميعاً، فَحُذِفَ الحالُ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، وحُذِفَ العاملُ من الثاني لدلالةِ الأولِ عليه، وهذا تكلُّفٌ[(7)] لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ.

قوله: «فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مني هُدَىً فَمَنْ تَبع»... الآية. الفاءُ مُرَتِّبَةٌ معقِّبةٌ. و «إمَّا» أصلُها: إن الشرطيةُ زِيدَتْ عليها «ما» تأكيداً، و «يأتينَّكم» في محلِّ

(١) سقط من: ي.
(٢) ص: «الاستصحاب» وأقحم بعدها في ي: جميعاً.
(٣) ع: «عدماً منها».
(٤) التفسير ١/٢٤٦.
(٥) ي: «مصدر».
(٦) وذلك لأن أصل الحال ألَّا تكون مصدراً، فالحال وصفٌ يدل على معنى وصاحبه، والمصدر يدل على المعنى فقط.
(٧) ي: «تكليف».

جزم بالشرطِ، لأنه بُني لاتصالِه بنونِ التوكيدِ. وقيل: بل هو مُعْرَبٌ مطلقاً. وقيل: مبنيٌّ مطلقاً. والصحيح: التفصيلُ: إنْ باشَرَتْه كهذه[1] الآيةِ بُني[2]، وإلَّا أُعْرِبَ[3]، نحو: هل يقومانِّ؟ وبُني على الفتحِ طلباً للخفَّة، وقيل: بل بُني على السكونِ وحُرِّكَ بالفتحِ لالتقاءِ الساكنين. وذهب الزجاج[4] والمبردُ[5] إلى أن الفعلَ الواقعَ بعد إن الشرطية المؤكَّدة بـ «ما» يجب تأكيدُه بالنون، قالا: ولذلك لم يَأْتِ التنزيلُ إلا عليه. وذهب سيبويه[6] إلى أنه جائزٌ لا واجبٌ، لكثرةِ ما جاءَ به منه في الشعر غيرَ مؤكَّد، فكثرةُ مجيئِه غيرَ مؤكَّدٍ يدلُّ على عَدَمِ الوجوبِ، فمِنْ ذلك قولُه[7]:

٣٨٧ ـ فإمَّا تَرَيْني كابنةِ الرَّمْلِ ضاحياً ... على رِقَّـةٍ أَحْفَى ولا أَتَنَعَّـلُ

وقولُ الآخر[8]:

٣٨٨ ـ يا صاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ ... فما التَخلِّي عن الخُلَّانِ من شِيَمي

وقولُ الآخر[9]:

٣٨٩ ـ زَعَمَتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِـرُ خُلَّتي

---

(١) ص ح: «لهذه».

(٢) قوله: «بنى» سقط من ح ص.

(٣) ي: «إعراب».

(٤) معاني القرآن للزجاج ١/٨٦.

(٥) المقتضب ٣/١٣ ـ ١٤.

(٦) الكتاب ٢/١٥٢.

(٧) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ٣/٢١٦؛ والبحر ١/١٦٨. وأحفى: أكون حافياً، وأتنعل: ألبس النعل.

(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في التصريح ٢/٢٠٤؛ والأشموني ٣/٢١٦؛ والعيني ٤/٣٣٩.

(٩) البيت لسلمى بن ربيعة أو علباء بن أرقم، وهو في النوادر ١٢١؛ والأصمعيات ١٦١؛ والحماسة ١/٢٨٦؛ وأمالي الشجري ٢/٦٩؛ وابن يعيش ٩/٥؛ والبحر ١/١٦٨؛ والهمع ٢/٦٣؛ والدرر ٢/٧٩. سد فلان مسده: إذا ناب منابه، والخلة: الحاجة.

وقول الآخر[1]:

٣٩٠ ـ فـإمَّـا تَـرَيْـني ولـي لِمَّــةٌ ‏ فـإنَّ الحـوادثَ أَوْدَى بِهـا

وقولُ الآخر[2]:

٣٩١ ـ فإمَّا تَرَيْني لا أُغَمِّضُ ساعةً ‏ مِن الدهرِ إلا أنْ أَكِبَّ فَأَنْعَسَا

وقول الآخر[3]:

٣٩٢ ـ إمَّـا تَـرَيْني اليــومَ أمَّ حَمْـزِ ‏ قــارَبْتُ بينَ عَنَقي وجَمْـزِي

وقال المهدوي: «إمَّا» هي إنْ التي للشرطِ زِيدَتْ عليها «ما» ليصِحَّ دخولُ النون[4] للتوكيدِ في الفعلِ، ولو سَقَطَتْ «ما» لم تَدْخُلِ[5] النونُ، فـ «ما» تؤكِّدُ[6] أولَ الكلامِ، والنونُ تؤكِّدُ آخرَه» وتبعه ابنُ عطية[7]. وقال بعضهم[8]: «هذا الذي ذَهَبا[9] إليه من أنَّ النونَ لازِمَةٌ لفعلِ الشرطِ إذا وُصِلَتْ «إنْ» بـ «ما» هو مذهبُ المبردِ[10] والزجاجِ». انتهى. وليس في كلامِهما

(١) البيت لـلأعشى، وروايتـه في ديـوانـه ١٧١: فـأن تعهـديني، وهـو في أمـالي الشجري ١/٢٢٧؛ وابن يعيش ٥/٩٥؛ والمخصص ١٦/٨٢، واللسان: حدث؛ ورصف المباني ١٠٣؛ والعيني ٢/٤١٦؛ والخزانة ٤/٥٧٨. واللمة: الشعر الأسود.

(٢) البيت لامرىءالقيس وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ٣/١٤.

(٣) البيت لـرؤبـة وهـو في ديـوانـه ٦٤؛ والكتـاب ١/٣٣٣؛ والمقتضب ٤/٢٥١؛ والمخصص ١٤/١٩٥؛ والإنصـاف ٣٤٩؛ وابن يعيش ٩/٦. والعنق والجمز: ضربان من السير، يصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفاً.

(٤) ص: «نون التوكيد».

(٥) ص ح: «لتدخل».

(٦) ص ح: «مؤكد».

(٧) التفسير ١/٢٤٧.

(٨) القائل أبو حيان في البحر ١/١٦٨.

(٩) ي: «ذهب» سقطت الألف.

(١٠) المقتضب ٣/١٣.

ما يدُلُّ على لزومِ النونِ كما ترى، غايةُ ما فيه أنَّهما اشترطا في صِحَّةِ تأكيدِه بالنونِ زيادةَ «ما» على «إنْ»[1]، أمَّا كونُ التأكيدِ لازماً أو غيرَ لازم فلم يتعرَّضا له، وقد جاء تأكيدُ الشرطِ بغيرِ «إنْ» كقوله[2]:

٣٩٣ ـ مَنْ نَثْقَفَنْ منهم فليس بآئِبِ أبداً وقتلُ بني قُتَيْبَةَ شافي

و «مني» متعلق بـ «يأْتِيَنَّ»، وهي لابتداءِ الغاية مَجازاً، ويجوز أن تكون في محلِّ حالٍ من «هُدَىً» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ قُدِّم عليها، وهو نظيرُ ما تَقَدَّم في قوله تعالى: «مِنْ ربِّه كلماتٍ»[3]، و «هُدى» فاعلٌ، والفاءُ مع ما بعدها مِنْ قوله: «فَمَنْ تَبع» جوابُ الشرطِ الأولِ، والفاءُ في قوله تعالى: «فلا خوفٌ» جوابُ الثاني، وقد[4] وقع الشرطُ [الثاني وجوابُه جوابَ الأول، ونُقِل عن الكسائي أن قوله: «فلا خوفٌ» جوابُ الشرطين][5] معاً. قال ابن عطية[6] بعد نَقْلِه عن الكسائي: «هكذا حُكِي وفيه نَظَرٌ، ولا يتوجَّه أن يُخالَفَ سيبويه هنا، وإنما الخلافُ في نحوِ قولِه: «فأمَّا إن كان من المقرَّبين فَرَوْحٌ»[7] فيقولُ سيبويهِ: جوابُ أحدِ الشرطينِ محذوفٌ لدلالةِ قوله «فَرَوْحٌ» عليه. ويقول الكوفيون «فَرَوْح» جوابُ الشرطين. وأمَّا في هذه الآية فالمعنى[8] يمنع أَنْ يكونَ «فلا خوف» جواباً للشرطين». وقيل: جوابُ الشرطِ الأول محذوفٌ

---

(١) قوله: «إنْ» سقط من ص.

(٢) البيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي، وهو في الكتاب ١٥٢/٢؛ وأوضح المسالك ١٣٥/٣؛ والخزانة ٥٦٥/٤؛ والهمع ٧٩/٢؛ والدرر ١٠٠/٢. وآئب: راجع.

(٣) الآية ٣٧ من البقرة.

(٤) ي: «فقد».

(٥) سقط من: ي.

(٦) التفسير ٢٤٧/١؛ وانظر: الكتاب ٤٤٢/١.

(٧) الآية ٨٨ من الواقعة.

(٨) ي: «أن يمنع» بإقحام «أن».

تقديرُه: فإمَّا يأتِيَنَّكم مني هدىً فاتَّبعوه، وقولُه: «فَمَنْ تَبِع» جملةٌ مستقلةٌ. وهو بعيدٌ أيضاً.

و «مَنْ»يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ،ويجوز أَنْ تكونَ موصـولةً، ودَخَلَت الفاءُ في خبرِها تشبيهاً لها بالشرطِ، ولا حاجةَ إلى هذا. فإن كانتْ شرطيةً كان «تَبع» في محل جزم، وكذا: «فلا خَوْفٌ» لكونِهما شرطاً وجزاءً، وإنْ كانت موصولةً فلا محلَّ لـ «تَبِـع». وإذا قيل بأنَّها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضاً، ولكنْ في خبرها خلافٌ مشهور[1]: الأصحُّ أنه فعلُ الشرطِ، بدليل أنه يَلْزَم عودُ ضميرٍ[2] مِنْ فعلِ الشرط على اسمِ الشـرط، ولا يلزَمُ ذلك[3] في الجوابِ، تقول: مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْ زيداً،[فليس في «أُكرم زيداً» ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» ولو كان خبراً للزِمَ فيه ضميرٌ][4]، ولو قلتَ: «مَنْ يَقُمْ زيداً أُكْرِمْـه»وأنت تعيدُ الهاءَ على «مَنْ» لم يَجُزْ لخلوِّ[5] فعلِ الشرطِ من الضميرِ. وقيل: الخبرُ الجوابُ، ويلزَم هؤلاء أن يأتوا فيه بعائدٍ على اسمِ الشرطِ، فلا يَجُـوزُ عندهم: «مَنْ يَقُمْ أُكْـرِمْ زيداً» ولكنه جائز[6]، هذا ما أورده أبو البقاء[7]. وسيأتي تحقيقُ القول في لزوم عَوْدِ ضميرٍ مِنَ الجوابِ إلى اسمِ الشرطِ عند قوله تعالى: «مَنْ كان عَدُوَّاً لجبريلَ»[8]. وقيل: مجموعُ الشرطِ والجزاءِ هو الخبرُ لأنَّ الفائدةَ إنما تَحْصَلُ منهما. وقيل: ما كان فيه ضميرٌ عائدٌ على المبتدأِ فهو الخبرُ.

---

(١) انظر: إملاء العكبري ٣٢/١.
(٢) ح ص: «الضمير».
(٣) ي: «من ذلك» بإقحام «من».
(٤) ما بين معقوفين سقط من ي، وكتبت بدلاً عنه عبارة: جاز.
(٥) ص: «نحو».
(٦) ي: «جاء».
(٧) الإملاء ٣٢/١.
(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

والمشهورُ: «هُدَايَ»، وقُرِىء: هُدَيَّ[1]، بقلبِ الألفِ ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هُذَيْل، يقولون[2] في عَصـاي: عَصَيَّ، وقال شاعرُهم يرثي بَنيه[3]:

٣٩٤ ـ سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُـوا لِهَوَاهُمُ   فَتُخُرِّمُوا ولكـلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

كأنهم لمَّا لم يَصِلوا إلى ما تستحقُّه ياءُ المتكلمِ مِنْ كسرِ ما قبلَها لكونِه ألفاً أتَوا بما يُجَانِسُ الكسرةَ[4]، فقلبوا الألفَ ياءً، وهذه لغةٌ مطردةٌ عندهم، إلا أَنْ تكونَ الألفُ للتثنية فإنهم يُثْبِتُونها نحو: جاء مسلمايَ وغلامايَ.

قولُه: «فلا خَوْفٌ عليهم» قد[5] تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للشرطِ، فيكونَ في محلِّ جزم، وأن يكونَ خبراً لـ «مَنْ» إذا قيل بأنها موصولةٌ، وهو أَوْلَى لمقابلتِه بالموصولِ في قوله: «والذين كفروا»[6] فيكونَ في محل رفع، و «لا» يجوز أَنْ تكونَ عاملةً[7] عملَ ليس، فيكونَ «خوفٌ» اسمها، و «عليهم» في محلِّ نصبٍ خبرَها، ويجوز أن تكونَ غيرَ عاملةٍ فيكونَ «خوفٌ» مبتدأ، و «عليهم» في[8] محل رفع خبرَه. وهذا[9] أَوْلى مِمَّا قَبْله لوجهين،

---

(١) قراءة عاصم الجحدري وابن أبـي إسحاق. ابن عطية ١/٢٤٧؛ الشواذ ٥.

(٢) ي: «تقول» جائز.

(٣) البيت لأبـي ذؤيب، وهـو في ديـوان الهـذليـين ١/٢؛ والمحتسب ١/٧٦؛ أمـالي الشجري ١/٢٨١؛ ابن يعيش ٣/٣٣؛ الهمع ٢/٥٣؛ الدرر ٢/٦٨. أعنقوا: تبع بعضهم بعضاً في الموت، تُخُرِّموا: خَرَمَتْهم المَنِيَّة.

(٤) ح: «والكسرة» بإقحام الواو.

(٥) ي: «وقد» بإقحام الواو.

(٦) في الآية التالية.

(٧) أقحمت «لا» قبل قوله «عاملة» في: ي.

(٨) ي: «وعليهم خبر في محل».

(٩) ص ح: «وهنا».

أحـدُهما: أنَّ عملَهـا عمـلَ ليس قليـلٌ ولم يَثْبُتْ إلا بشيءٍ[1] محتمـلٍ وهو قوله[2]:

٣٩٥ ـ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ... ولا وَزرٌ ممَّا قضىٰ اللّـهُ واقِيَا

والثاني[3]: أنَّ الجملة التي بعدها وهي: «ولا هم يَحْزَنُون» تُعَيِّنُ أن تكونَ «لا» فيها غيرَ عاملةٍ لأنها لا تعملُ[4] في المعارفِ، فَجَعْلُها غيرَ عاملةٍ فيه مشاكلةٌ لِما بعدها، وقد وَهِمَ بعضُهم فَجَعَلها عاملةً في المعرفة مستدلاً بقوله[5]:

٣٩٦ ـ وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً ... سِواها ولا في حُبِّها مُتَراخِيـا

فـ«أنا» اسمُها و«باغياً» خبرُها. قيل: ولا حُجَّةَ فيه لأنَّ «باغياً» حال عاملُها محذوفٌ هو الخبرُ في الحقيقة تقديره: ولا أنا أُرَىٰ[6] باغِياً، أو يكونُ التقديرُ: ولا أُرَى باغيا، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ.

وقُرِىءَ: «فلا خَوْفُ» بالرفعِ مِنْ غيرِ تنـوين[7]، والأحسنُ فيه أَنْ تكونَ الإضافةُ مقدرةً أي: خوفُ شيءٍ، وقيلَ: لأنه على نيةِ الألفِ واللامِ، وقيل: حَذَفَ التنوينَ تخفيفاً. وقرىء: «فـلا خوفَ»[8] مبنيـاً على الفتح، لأنهـا

---

(١) ي ح: «لشيء».

(٢) لم أهتـد إلى قائله، وهو في شـذور الـذهب ١٩٦؛ وأوضـح المسالـك ١/٢٠٤؛ والخزانة ١/٥٣٠؛ والهمع ١/١٢٥؛ والدرر ١/٩٧. والوزر: الملجأ.

(٣) ي: «الثاني».

(٤) ي: «لا تعمل إلا».

(٥) البيت للنـابغـة الجعـدي وهـو في ديـوانـه ١٧١؛ وأمـالي الشجـري ١/٢٨٢؛ والهمع ١/١٢٥؛ والدرر ١/٩٨.

(٦) ي: «أو».

(٧) قراءة ابن محيصن: البحر ١/١٦٩.

(٨) قراءة الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب. البحر ١/١٦٩.

لا التبرئة[1] وهي أبلغُ في النفي، ولكن الناسَ رجَّحوا قراءةَ الرفع، قال أبو البقاء[2]: «لوجهَيْنِ، أحدُهما: أنه عُطِف عليه ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ وهو قولُه: «ولا هم» لأنه معرفةٌ، و «لا» لا تعملُ في المعارِفِ، فالأَوْلى أن يُجْعَلَ المعطوفُ عليه كذلك لتتشاكلَ الجملتان»، ثم نظَّره بقولِهم: «قام زيد وعمراً كلَّمْتُه» يعني في ترجيحِ النصب في جملة الاشتغالِ للتشاكل. ثم قال: «والوجهُ الثاني من جهة المعنى، وذلك أنَّ البناءَ يَدُلُّ على نفي الخوفِ عنهم بالكُلِّيَّة، وليس المرادُ ذلك، بل المرادُ نفيُه عنهم في الآخرةِ. فإنْ قيل: لِمَ لا يكونُ وجهُ الرفعِ أنَّ هذا الكلامَ مذكورٌ في جزاءِ مَنِ اتَّبع الهُدىٰ، ولا يَليق أن يُنْفَى عنهم الخوفُ اليسيرُ ويُتَوَهَّمَ ثَبوتُ الخوفِ[3] الكثير؟ قيل: الرفعُ يجوزُ أَنْ يُضْمَرَ[4] معه نفيُ الكثيرِ، تقديرُه: لا خوفٌ كثيرٌ عليهم، فَيُتَوَهَّمَ ثبوتُ القليلِ، وهو عكسُ ما قُدِّر في السؤال فبانَ أنَّ الوجهَ في الرفعِ ما ذكرنا». انتهى.

قولُه تعالى: «ولا هُمْ يَحْزَنُون» تقدَّم أنه جملةٌ منفيةٌ وأنَّ الصحيحَ أنَّها غيرُ عاملةٍ، و «يَحْزنون» في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ، وعلى ذلك القولِ الضعيفِ يكون في محل نصب.

والخوفُ: الذُّعْرُ والفَزَع، يقال: خافَ يخاف فهو خائِفٌ والأصل: خَوِف بوزن عَلِمَ، ويتعدَّى بالهمزةِ والتضعيف. قال تعالى: «ونُخَوِّفُهم»[5]، ولا يكونُ إلا في الأمر المستقبل. والحزنُ ضدُّ السرورِ، وهو مأخوذٌ من

---

(١) ص ح: «التنزيه».
(٢) الإملاء ١/٣٢.
(٣) ع: «الخير».
(٤) ي: «يضمن».
(٥) الأية ٦٠ من الإسراء: ونُخَوِّفُهُمْ فما يَزيدُهم إلا طغياناً كبيراً.

الحَزْن، وهو ما غَلُظ من الأرض فكأنه ما غَلُظ من الهمِّ، ولا يكون إلا في الأمرِ الماضي، يقال: حَزِن يَحْزَن حُزْناً وحَزَناً. ويتعدَّى بـالهمزةِ نحـو: أَحْزَنْتُه، وحَزَّنْتُه بمعناه، فيكون فَعَّل وأَفْعَلَ بمعنى. وقيل: أَحْزَنَه حَصَّل له حُزْناً. وقيل: الفتحةُ مُعَدِّيةٌ للفعلِ نحو: شَتِرَتْ عينُه[١] وشَتَرها الله، وهذا على قولِ مَنْ يَرَى أنَّ الحركةَ تُعَدِّي الفعلَ. وقد قُرِىء باللغتين: «حَزَنَه وأَحْزَنه» وسيأتي تحقيقهما[٢].

آ. (٣٩) قوله: ﴿والذين كفروا، إلى قوله: خالدون﴾: «الذين» مبتدأ وما بعده[٣] صلةٌ وعائدٌ، و«بآياتنا» متعلقٌ بكذَّبوا. ويجوز أن تكونَ الآيةُ من بابِ الإعمال، لأنَّ «كفروا» يَطْلُبها[٤]، ويكونُ من إعمالِ الثاني للحذف من الأول، والتقـديرُ: كفـروا بنا وكَـذَّبوا بـآياتِنـا. و«أولئك» مبتـدأٌ ثانٍ و«أصحابُ» خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ، ويجوزُ أن يكونَ «أولئك» بدلاً من الموصول أو عطفَ بيان له، و«أصحابُ» خبرَ المبتدأ الموصول. وقوله: «هم فيها خالدون» جملةٌ اسميةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ للتصريحِ بذلك في مواضعَ. قال تعالى: «أصحابُ النار خالدين»[٥]. وأجاز أبو البقاء[٦] أن تكونَ حالاً من«النار»، قال:«لأنَّ فيها ضميراً يعودُ عليها، ويكونُ العامل فيها معنى الإضافةِ أو اللامِ المقدَّرَةَ». انتهى. وقد عُرِف ما في ذلك.

---

(١) الشتَر: انقلاب في جفن العين.

(٢) قرأ نافع: ولا يُحْزِنك بضم الياء وفتح الباقون في الآية ٧٦ من آل‌عمران، فَمَنْ ضَمَّ أخذها من أحزن ومن فتح أخذها من حَزِن. انظر: السبعة ٢١٩؛ وحجة القراءات لأبي زرعة ١٨١.

(٣) ع: «بعدها».

(٤) بالإضافة إلى «وكَذَّبوا»، والإعمال: التنازع.

(٥) الآية ١٠ من التغابن: «أولئك أصحابُ النار خالدين فيها».

(٦) الإملاء ١/٣٣.

ويجوز أن تكونَ في محلِّ رفع خبراً لأولئك، وأيضاً فيكونُ قد أُخْبِرَ عنه بخبرين، أحدُهما مفردٌ وهو «أصحابُ». والثاني[1] جملةٌ، وقد عُرِف ما فيه من الخلافِ.

و «فيها» متعلقٌ بـ «خالدون». قالوا: وحُذِف[2] من الكلام الأول ما أُثْبِتَ في الثاني، ومن الثاني ما أُثْبِتَ في الأول، والتقدير: فَمَنْ تبع هُدايَ فلا خوفٌ ولا حُزْنٌ يَلْحَقُه وهو صاحبُ الجنةِ، ومَنْ كَفَر وكَذَّب لَحِقَه الحزنُ والخوفُ وهو صاحبُ النار لأنَّ التقسيمَ يقتضي ذلك، ونظَّروه بقولِ الشاعر[3]:

٣٩٧ـ وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ فَتْرَةٌ   كما انتفَضَ العصفورُ بَلَّلَه القَطْرُ

والآيَةُ [لغةً][4]: العلامةُ، قال النابغةُ الذبياني[5]:

٣٩٨ ـ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها   لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابِعُ

وسُمِّيَتْ آيةُ القرآنِ [آيةً] لأنها علامةٌ لانفصالِ ما قبلَها عمَّا[6] بعدَها. وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجْمَعُ حروفاً من القرآن فيكون مِنْ قولِهم: «خرج بنو فلان بآيتِهِم» أي: بجماعتهم، قال الشاعر[7]:

---

(١) ع: «الثاني».
(٢) ع: «وقد حذف».
(٣) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٧/٢؛ وأمالي القالي ١٤٧/١؛ والمقرب ١٦٢/١؛ والإنصاف ٢٥٣؛ والشذور ٢٢٩؛ وابن يعيش ٦٧/٢؛ والعيني ٦٧/٣؛ والهمع ١٩٤/١؛ والخزانة ٢٥٤/٣. أي إني أذكرك فانتفض ثم أفتر، والعصفور ينتفض ثم يفتر.
(٤) سقط من: ي.
(٥) ديوانه ٤٣؛ وأوضح المسالك ٢٢٣/٣؛ وشواهد الكشاف ٤٤٦/٤.
(٦) ع: «مما».
(٧) ي: «شاعرهم»، والبيت لبرج بن مسهر الطائي، وهو في القرطبي ٦٦/١. ونزجي: نسوق، واللقاح المطافل: النوق الولود.

٣٩٩ ـ خَرَجْنا مِن النَّقْبَيْنِ لا حَيَّ مِثْلُنا بآياتِنا نُزْجي اللِّقاحَ المَطافِلا

واختلف النحويون في وَزْنِها(١): فمذهب سيبويه(٢) والخليل أنها فَعَلَة، والأصل: أَيَيَة بفتح العين، تحرَّكَتِ الياء(٣) وانفتح ما قبلَها فَقُلِبَتْ ألفاً، وهذا شاذٌ، لأنه إذا اجتمع حرفا عِلة أُعِلَّ الأخيرُ(٤)، لأنه مَحَلُّ التغييرِ نحو: هَوَىٰ وجَوَىٰ، ومثلُها في الشذوذِ: غاية وطاية(٥) وراية.

ومذهبُ الكسائي أن وَزنَها آيِيَة على وزن فاعِلة، فكانَ القياسُ أن يُدْغَمَ فيقال: آيَّة كدابَّة إلا(٦) أنه تُرِكَ ذلك تخفيفاً، فحذَفُوا عينَها كما خفَّفوا كَيْنونة والأصل: كَيِّنونة بتشديد الياء، وَضَعَّفوا هذا بأنَّ بناءَ كَيِّنونة أثقلُ فناسَبَ التخفيفُ بخلافِ هذه.

ومذهبُ(٧) الفرَّاء أنَّها فَعْلَةٌ بسكونِ العين، واختاره أبو البقاء(٨) قال: «لأنها من تَأَيَّا القوم أي اجتمعوا، وقالوا في الجمع: آياء، فَظَهَرَتِ الياءُ [الأولى](٩)، والهمزةُ الأخيرةُ بدلٌ من ياء، ووزنُه أَفْعال، والألفُ الثانيةُ بدلٌ من همزةٍ(١٠)هي فاءُ الكلمة، ولو كانَتْ عينُها واواً لقالوا في الجمع: آواء، ثم إنهم قَلَبوا الياءَ الساكنةَ ألفاً على غيرِ قياس» انتهى. يعني أنَّ حرفَ العلَّةِ لا يُقْلَبُ حتى يَتحرَّكَ وينفتحَ(١١) ما قبله.

(١) انظر: شرح الشافية ١١٨/٣؛ الممتع ٥٨٢/٢.
(٢) الكتاب ٣٨٧/٢.
(٣) ص ح: الغاء.
(٤) ع: الآخر.
(٥) الطاية: السطح.
(٦) سقط من (ص ح) كلام يبدأ من هنا بمقدار صفحة.
(٧) ي: «وهذا مذهب» بإقحام «هذا».
(٨) الإملاء ٣٢/١.
(٩) زيادة من أبي البقاء.
(١٠) ي: «الهمزة وهي».
(١١) ي: «أو ينفتح» بإقحام الهمزة.

وذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أن وزنها أَيِيَة، بكسر العين مثل: نَبِقَة[1] فَأُعِلَّ، وهو في الشذوذِ كمذهبِ سيبويه والخليل. وقيل وزنُها: فَعُلَة بضم العين، وقيل أصلُها: أياة بإعلال الثاني، فَقُلبت بأَنْ قُدِّمَتِ اللامُ وأُخِّرَتِ العينُ وهو ضعيفٌ. فهذه ستةُ مذاهبَ لا يَسْلَمُ كلُّ واحدٍ منها من شذوذٍ.

آ. (٤٠) قولُه تعالى: ﴿يا بني إسرائيل﴾.. «بني» منادى وعلامةُ نصبِه الياءُ لأنه جمعُ مذكرٍ سالمٌ وحُذِفَتْ نونُه للإضافةِ، وهو شبيهٌ بجَمْعِ التكسيرِ لتغيُّرِ مفرِده، ولذلك عامَلَه العربُ ببعضِ[2] معاملةِ التكسيرِ فَأَلْحقوا في فِعْلِهِ[3] المسندِ إليه تاءَ التأنيثِ نحو: قالت بنو فلان، وقال الشاعرَ[4]:

٤٠٠ ـ قالَتْ بنو عامرٍ خالُوا بني أَسَدٍ ... يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

وأَعْربوه بالحركاتِ أيضاً إلحاقاً [له][5] به، قال الشاعر[6]:

٤٠١ ـ وكـان لنـا أبـو حسنٍ عليٌّ ... أبـاً بَـرّاً ونـحنَ لـه بـنيـنُ

برفعِ النونِ، وهل لامُه ياءٌ لأنه مشتقٌ من البناء لأن الابنَ من فَرْعِ الأبِ، ومبنيٌّ عليه، أو واوٌ لقولهم: البُنُوَّة كالأُبُوَّة والأُخُوَّة؟ قولان. الصحيحُ الأولُ، وأَمّا البُنُوّة فلا دلالَةَ فيها لأنهم قد قالوا: الفُتُوَّة، ولا خلافَ أنها من ذوات الياء، إلا أنَّ الأخفشَ رَجَّح الثانيَ بأنَّ حَذْفَ الواو أكثرُ. واختُلِفَ في

---

(١) النَبِقَة: ما يحمله السدر.

(٢) ي: «بعض».

(٣) ي: «فعل».

(٤) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٢٠؛ والخصائص ٣/١٠٦؛ وكتاب اللامات ١١١؛ وذيل الأمالي ١٣٩؛ وأمالي الشجري ٢/٨٠؛ والإنصاف ٣٣٠؛ واللسان: خلا؛ والهمع ١/١٧٣. وخالوا: تخلَّوا مِنْ حلفهم.

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لسعيد بن قيس وهو في العيني ١/١٥٦؛ وأوضح المسالك ١/٣٩؛ والخزانة ٣/٤١٨.

وزنِه فقيل: بَنَـي[1] بفتح العين وقيل بَنْي بسكونها، وقد تقدم أنه أحد الأسماء العشرةِ التي سُكِّنَتْ فاؤها[2] وعُوِّضَ من لامِها همزةُ الوصلِ.

وإسرائيل: خَفْضٌ بالإضافةِ، ولا يَنْصَرِفُ للعلَمِيَّة والعُجْمة، وهو مركبٌ تركيبَ الإضافةِ مثل: عبدالله، فإنَّ «إسْرا» هو العبدُ بلغتِهم، و «إيل» هو اللـهُ تعالى. وقيل[3]: «إسْرا» مشتقٌ من الأسْرِ وهو القوة، فكأن معناه: الذي قَوَّاه الله. وقيل لأنه أُسْرِي بالليلِ مُهاجراً إلى اللـهِ تعالى. وقيل: لأنه أَسَرَ جِنِّيّاً كان يُطْفِيءُ سِراج[4] بيتِ المَقْدِس. قال بعضُهُم: فعلىٰ هذا يكونُ بعضُ الاسمِ عربياً وبعضُه أعجمياً، وقد تَصَرَّفَتْ فيه العربُ بلغاتٍ كثيرةٍ أفصَحُها[5] لغةُ القرآنِ[6] وهي قراءةُ الجمهور. وقرأ أبو جعفر والأعمش[7]: «إسْرايِل» بياءٍ بعد الألف من غيرِ همزةٍ[8]، ورُوِي عن ورش: اسْرائِل بهمزةٍ بعد الألف دونَ ياءٍ، واسْرَأَلَ بهمزةٍ مفتوحةٍ بين الراء واللام [واسْرَئِل بهمزة مكسورةٍ بين الراء واللام][9] وإسْرال بألفٍ محضة بين الراءِ واللامِ، قال الشاعر[10]:

٤٠٢ــ لا أَرىٰ مَنْ يُعينُني في حياتي غيــرَ نفسي إلا بني إسْـرالِ

(١) ع: «هي».
(٢) ي: «واوها».
(٣) حكاه المهدوي كما في تفسير ابن عطية ١/٢٥٠.
(٤) ي: «السراج» بإقحام أل.
(٥) ي: «وأفصحها».
(٦) ص ح: «القراءة».
(٧) سليمان بن مهران الكوفي، أخذ عن النخعي وعاصم وروى عنه حمزةالزيات، توفي سنة ١٤٨. انظر: طبقات القراء ١/٣١٥؛ وطبقات ابن سعد ٦/٣٤٢.
(٨) نقل أبو حيان في البحر ١/١٧١، أن قراءة أبـي جعفر بيائين بعد الألف.
(٩) سقط من ي.
(١٠) البيت لأمية بن أبـي الصلت وهو في ديوانه ٥١؛ والبحر ١/١٧٢.

وتُـرْوى قـراءةً عن نافع. و«إسرائِين» أَبْدلوا من اللامِ نوناً كأُصَيْلان في أُصَيْلال، قال[١]:

٤٠٣ ـ قـالَتْ وكنتُ رجـلاً فَـطِينـا هذا ـ وربِّ البيتِ ـ إسرائينا

ويُجْمَع على «أساريل»[٢]. وأجاز الكوفيون: أَسارِلَة، وأسارِل، كأنهم يُجيـزون التعويضَ وعـدمه، نحـو: فَرازِنـة وفرازِين[٣]. قـال الصفَّار[٤]: «لا نعلم[٥] أحداً يُجيز حذفَ الهمزةِ من أوَّله».

قوله: «اذكروا نعمتي» اذكروا فعلٌ وفاعلٌ، ونعمتي مفعولٌ، وقال ابن الأنباري: «لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ تقديرُه: شُكْرَ نِعْمتي. والذِّكر والذُّكر بكسرِ الذال وضَمِّها بمعنىً واحدٍ، ويكونان باللسانِ وبالجَنانِ[٦]. وقال الكسائي: «هو بالكسـر لِلِّسـان وبـالضمّ للقلب» فضـدُّ المكسـور: الصمتُ، وضـدُّ المضمومِ: النِّسْيان، وفي الجملةِ فالذكرُ الذي محلُّه القلبُ ضدُّه النسيانُ، والذي محلُّه اللسانُ ضِدُّه الصمتُ، سواءً قيل: إنهما[٧] بمعنًى واحدٍ أم لا.

والنِّعْمَةُ: اسمٌ لِما يُنْعَمُ به وهي شبيهةٌ بِفِعْلٍ بمعنى[٨] مَفْعول نحو: ذِبْح ورِعْي، والمرادُ بها الجمعُ لأنها اسمُ جنسٍ، قال تعالى: «وإنْ تَعُدُّوا

---

(١) تقدم برقم ١٦٨، وإسرائين لغة تميم كما في ابن عطية ١/٢٥٠.

(٢) ي: «اسراريل».

(٣) الفرازين: ج فرزان وهي الملَكة في لعبة الشطرنج.

(٤) القاسم بن علي، صحب ابن عصفور، وله: شرح الكتاب، توفي بعد سنة ٦٣٠. انظر: البلغة ١٨٨؛ والبغية ٢/٢٥٦.

(٥) ع: «ولا».

(٦) ص: «والجنان».

(٧) ي: «انها».

(٨) ي: «معنى».

نعمةَ اللـهِ لا تُحْصُوها»(١). و«التي أنْعَمْتُ» صفتُها والعائدُ(٢) محذوفٌ. فإنْ قيل: مِنْ شرطِ حَذْفِ عائدِ الموصولِ إذا كان مجروراً أن يُجَرَّ الموصولُ بمثلِ ذلك الحرفِ وأَنْ يَتَّحِدَ متعلَّقُهما، وهنَا قد فُقِد(٣) الشرطانِ، فإنَّ الأصلَ: التي أنعمتُ بها، فالجوابُ أنه إنما حُذِف بعد أَنْ صار منصوباً بحَذْفِ حَرْفِ الجرِّ اتساعاً فبقي(٤): أنعمتُها، وهو(٥) نظيرُ: «كالذي خاضوا»(٦) في أحدِ الأوجه، وسيأتي تحقيقُه إنْ شاء الله تعالى.

و«عليكُمْ» متعلِّقٌ به، وأتى بـ«على» دلالةً على شمولِ النعمةِ لهم.

قوله: «وأَوْفُوا بعهدي» هذه جملةٌ أمريةٌ عَطْفٌ على الأمريَّةِ قبلَها، ويقال: أَوْفَى وَوَفَى(٧) وَوَفَّى مشدَّداً ومخففاً، ثلاثُ لغـات بمعنىً، قال الشاعر(٨):

٤٠٤ ـ أمَّا ابنُ طَوْقٍ فقد أَوْفَى بذِمَّتِه كما وَفَى بقِلاصِ النَّجْمِ حادِيها

فَجَمَع بين اللغتين. ويقال: أَوْفَيْتُ ووفَيْتُ بـالعهدِ وأَوْفَيت الكيـلَ لا غيرُ. وعن بعضِهم أنَّ اللغاتِ الثلاثَ واردةٌ في القرآن، أمَّا(٩) «أَوْفى»

(١) الآية ٣٤ من إبراهيم.
(٢) ي: «فالعائد».
(٣) ص: «فقد فقد».
(٤) ص ح: «فنفي».
(٥) ي: «وهي».
(٦) الآية ٦٩ من التوبة: وخضتم كالذي خاضوا.
(٧) قوله: «ووفي» سقط من ع.
(٨) البيت لطفيل الغنوي، وهو في ملحق ديـوانه ٦٥؛ والكـامل ٣٤٠؛ والخصـائص ١/ ٣٧٠؛ واللسان: قلص، والقرطبي ٦/ ٣٢؛ وقِلاص النجم: النجوم التي ساقها الدَّبَران في خِطبة الثريا فيما تزعمه العرب.
(٩) ص: «وأما».

فكهذه[1] الآية، وأمَّا «وفَّى» بالتشديد فكقوله: «وإبراهيمَ الذي وَفَّى»[2]، وأمَّا «وَفَى» بالتخفيف فلِم يُصَرَّح به، وإنما أُخِذَ مِنْ قوله تعالى: «ومَنْ أوفى بعهده من الله»[3]، وذلك أنَّ أَفْعَلَ التفضيلَ لا يُبْنَى إلا[4] من الثلاثي كالتعجُّب هذا هو المشهورُ، وإنْ كانَ في المسألة كلامٌ كثيرٌ، ويُحْكى أن المستنبِطَ لذلك أبو القاسم الشاطبي[5]، ويجيء «أَوْفَى»[6] بمعنى ارتفع، قال[7]:

٤٠٥ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

و «بعهدي» متعلِّقٌ بـ «أَوْفُوا» والعَهْدُ مصدرٌ، ويُحتمل[8] إضافتُه للفاعل أو[9] المفعول. والمعنى: بما عَاهَدْتُكم عليه من قَبول الطاعة، ونحوُه: «ألم أَعْهَدْ إليكُمْ يا بني آدم»[10] أو بما عاهَدْتموني عليه، ونحوُه: «ومَنْ أَوْفَى بما عاهَدَ عليهُ اللهَ»[11]، «صَدَقوا ما عاهَدوا اللهَ عليه»[12].

قوله: «أُوْفِ» مجزومٌ على جوابِ الأمر، وهل الجازمُ الجملةُ الطلبيةُ

---

(١) ص ح: «فلهذه».

(٢) الآية ٣٧ من النجم.

(٣) الآية ١١١ من التوبة.

(٤) ص ح: «الأمر».

(٥) القاسم بن فيره، ومعناها الحديد، قرأ على الصدفي، وله: الشاطبية في القراءات، توفي سنة ٥٩٠. انظر: طبقات القراء ٢/٢٠.

(٦) ي: «أو».

(٧) البيت لجذيمة الأبرش، وهو في الكتاب ٢/١٥٣؛ والنوادر ٢١٠؛ والهمع ٢/٣٨؛ والدرر ٢/٤١؛ وشمالات: ريح الشمال، وعلم: جبل.

(٨) ص ح: «يحتمل».

(٩) ي: «و» بإسقاط الألف.

(١٠) الآية ٦٠ من يس.

(١١) الآية ١٠ من الفتح.

(١٢) الآية ٢٣ من الأحزاب.

نفسُها[1] لِما تضمَّنَتْه مِنْ معنى الشرط، أو حرفُ شرطٍ مقدَّرٌ تقديرُه: «إنْ تُوفوا بعَهْدي أُوفِ» قولان. وهكذا كلُّ ما جُزِم في جوابِ طلبٍ[2] يَجْري [فيه][3] هذا الخلاف.

و «بعَهْدِكم» متعلِّقٌ به، وهو محتمِلٌ للإضافةِ إلى الفاعلِ أو المفعولِ كما تقدَّم.

قولُه: «وإيَّايَ فارْهَبون» «إيَّاي» ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ، وقد عُرِف ما فيه من الفاتحة[4]. ونصبُه بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الظاهرُ بعدَه، والتقديرُ: «وإياي ارهبوا فارهبون» وإنما قَدَّرْتُه متأخراً عنه، لأنَّ تقديرَه متقدِّماً عليه لا يَحْسُنُ لانفصالِه[5]، وإنْ كان بعضُهم قَدَّره كذلك. والفاءُ في «فارهبون»[6] فيها قولان للنحويين، أحدُهما: أنها جوابُ أمر مقدَّر تقديرُه: تَنَبَّهوا فارهبون، وهو نظيرُ قولِهم: «زيداً فاضرب» أي: تنبَّهْ فاضربْ زيداً، ثم حُذِف: تَنَبَّه فصار: فاضْرِب زيداً، ثم قُدِّم المفعولُ إصلاحاً للَّفْظِ، لئلا تقعَ الفاءُ صدراً، وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لتربطَ هاتين الجملتين. والقولُ الثاني في هذه الفاءِ: أنها زائدةٌ. وقال الشيخ بعد أن حكى القولَ الأولَ[7]: «فتحتملُ الآيةُ وجهين أحدُهما: أن يكونَ التقديرُ: وإياي ارهبوا تنبَّهُوا فارهبون، فتكونُ الفاء دَخَلَتْ في جواب الأمر وليست مؤخرةً من تقديم. والوجهُ الثاني أن يكونَ التقديرُ: وتنبَّهوا فارهبون، ثم قُدِّم المفعولُ فانفصلَ وأُتِي بالفاء حين قُدِّم المفعول،

---

(١) ع: «بنفسها».
(٢) ص ح: «شرط طلب» بإقحام «شرط».
(٣) سقط من: ي.
(٤) انظر الآية ٥ من الفاتحة.
(٥) تقديره: أي الفعل، لانفصاله: أي الضمير، وقوله «لانفصاله» في ي: انفصاله.
(٦) ص ح ع: «ارهبون».
(٧) البحر ١/١٧٦.

وفعلُ الأمر الذي هو[1] تنبَّهوا محذوفٌ، فالتقى[2] بحذفِه الواوُ والفاءُ، يعني[3] فصارَ التقديرُ: وفإياي[4] ارهَبُوا[5]، فقُدِّم المفعولُ على الفاءِ إصلاحاً للفظ، فصارَ: وإيَّاي[6] فارهبوا، ثم أُعيد المفعولُ على سبيلِ التأكيد ولتكميل الفاصِلةِ، وعلى هذا «فإيَّاي» منصوبٌ بما بَعده لا بفعلٍ محذوفٍ، ولا يَبْعُد تأكيد المنفصل بالمتصل كما لا يمتنعُ تأكيدُ المتصلِ بالمنفصلِ، وفيه نظرٌ.

والرَّهَبُ والرَّهْبُ والرَّهْبةُ[7]: الخوفُ، مأخوذٌ من الرَّهابة وهي عَظْمٌ في الصدر يؤثِّر فيه[8] الخوف.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿بما أَنْزَلْتُ﴾.** . «ما» يجوز أن تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي[9] أَنْزَلْتُه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ أي بالمنزَّلِ. و«مصدقاً» نصبٌ على الحالِ، وصاحبُها العائدُ المحذوفُ. وقيل: صاحبُها «ما» والعاملُ فيها «آمنوا»، وأجازَ بعضُهم أن تكونَ «ما» مصدريةً من غير جَعْلِه[10] المصدرَ واقعاً موقعَ مفعولٍ به، وجَعَل «لِما معكم» من تمامه[11]، أي: بإنزالي لِما معكم، وجَعَل «مُصَدِّقاً»

(١) قوله: «هو» سقط من ص ح.
(٢) ح ص: «فاكتفى».
(٣) ح ص: «بمعنى».
(٤) ي: «فاياي».
(٥) ع: «فارهبوا».
(٦) ص ح: «إياي».
(٧) أقحم في ي: «والرهيب».
(٨) ي: «فيها».
(٩) ص ح: «بالذي».
(١٠) ص ح: «غير ما».
(١١) ص ح: «عامة».

حالاً[1] من «ما» المجرورةِ باللام قُدِّمَتْ عليها وإن كان صاحبُها مجروراً، لأنَّ الصحيحَ جوازُ تقديمِ حالِ المجرورِ [بحرفِ الجر][2] عليه كقوله[3]:

٤٠٦ ـ فإنْ تَكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهبوا فَرْغاً بقَتْلِ حِبالِ

«فَرْغا» حالٌ من «بقتل»، وأيضاً فهذه اللامُ زائدةٌ فهي في حكم المُطَّرح، و «مصدقاً» حالٌ مؤكدة، لأنه لا تكونُ إلا كذلك. والظاهرُ أنَّ «ما» بمعنى الذي، وأنَّ «مصدقاً» حالٌ مِنْ[4] عائدِ الموصولِ، وأنَّ اللامَ في «لِما» مقويةٌ لتعدية «مصَدِّقاً» لـ «ما» الموصولةِ بالظرف.

قوله: «أَوَّلَ كافرٍ به» «أول» خبرُ «كان» قبلَه، وفيه أربعة أقوال[5]، أحدُها ـ وهو مذهبُ سيبويهِ ـ[6] أنه أَفْعَل، وأنَّ فاءَه وعينَه واوٌ، وتأنيثه أُوْلى، وأصلُها: وُوْلى، فأُبْدِلَتِ الواوُ همزةً وجوباً، وليست مثلَ «وُوْرِيَ» في عَدَمِ قَلْبِها لسكونِ الواوِ بعدَها، لأنَّ واوَ «أُولَى» تَحَرَّكت في الجمعِ في قولهم «أُوَل»، فحُمِلَ المفردُ على الجمعِ في ذلك. ولم يَتَصَرَّفْ من «أَوَّل» فِعْلٌ لاستثقاله[7]. وقيل: هو مِنْ وَأَلَ إذا نجا، ففاؤه واوٌ وعينُه همزةٌ، وأصلُه أَوْأَل، فَخُفِّفَت بأَنْ قُلِبَتِ الهمزةُ واواً، وأُدْغِم فيها الواوُ الأولى فصار: أَوَّل، وهذا ليسَ بقياس تخفيفِه، بل قياسُه أن تُلْقَىٰ حركةُ الهمزةِ على الواو الساكنة

(١) ي: «حال».
(٢) سقط من: ي.
(٣) البيت لطليحة بن خويلد، وهو في المحتسب ١٤٨/٢؛ والبحر المحيط ١٠٧/٧؛ والعيني ١٥٤/٣؛ والأشموني ١٧٧/٢؛ واللسان: فرغ. والذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وفرغاً: هدراً، والمسألة منعها الجمهور.
(٤) من قوله «مؤكدة» إلى قوله «حال من» سقط من ح ص.
(٥) انظر: الممتع ٥٦٣/٢.
(٦) الكتاب ٣/٢.
(٧) ي: «لاستقلاله».

وتُحْذَفَ الهمزةُ، ولكنهم[1] شَبَّهوه بخَطِيَّة وبَرِيَّة[2]، وهو ضعيفٌ، والجمع: أَوائل وأَوالي أيضاً على القلب. وقيل: هو من آل يَؤُول إذا رَجَع، وأصلُه: أَأْوَل بهمزتين الأولى زائدةٌ والثانيةُ فاؤه، ثم قُلِب[3] فأُخِّرَتِ الفاءُ بعد العين فصار: أَوْأَل بوزن أَعْفَل، ثم فُعِلَ به ما فُعِل في الوجهِ الذي قبلَه من القلب[4] والإدغامِ وهو أضعفُ منه. وقيل: هو وَوَّل بوزن فَوْعَلٍ، فأُبْدِلَتِ الواوُ الأولى همزةً، وهذا القولُ أَضْعَفُها؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرفَ ليس إلاَّ. والجمعُ: أوائل، والأصلُ: وَواوِل، فقُلِبَتِ الأولى همزةً لِما تقدَّم، والثالثة[5] أيضاً لوقوعِها بعد أَلِف الجمعِ.

واعلم أَنَّ «أَوَّل» أَفْعَلُ تفضيلٍ، وأَفْعَلُ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ كان مفرداً مذكراً مطلقاً. ثم النكرةُ المضافُ إليها أَفْعل: إمَّا أن تكونَ جامدةً أو مشتقةً، فإنْ كانَتْ جامدةً طابقَتْ ما قبلها نحو: الزيدان أفضلُ رجلَيْن، الزيدون أفضلُ رجال، الهنداتُ[6] أفضلُ نسوةٍ. وأجاز المبردُ إفرادَها مطلقاً وَرَدَّ عليه النَّحْويون. وإن كانَتْ[7] مشتقةً فالجمهورُ أيضاً على وجوبِ المطابقةِ نحو: «الزيدُون أفضلُ ذاهبين وأكرمُ قادمين»، وأجازَ بعضُهم المطابقةَ وعدَمَها، أنشد الفراء[8]:

---

(١) ي: «ولكن».

(٢) قال صاحب الممتع ٥٦٤: «وإنما قلنا إن «البَرِيَّة» مما أُلْزم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك لكونها مِنْ برأ الله الخلق، ولم يقم دليل على أن «أول» من وأل فتزعم أنه ألزم التخفيف».

(٣) ي: قلبت والتاء مقحمة.

(٤) ح: «المقلب».

(٥) ص ح: «والتالي به».

(٦) ي: الهندان.

(٧) ص ح: «كان».

(٨) معاني القرآن للفراء ١/٣٣؛ والنوادر ١٥٢، وقال: إنه لرجل جاهلي؛ والطبري ١/٥٦٢؛ والبحر ١/١٧٧.

٤٠٧ ــ وإذا هُمُ طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طاعِمٍ وإذا هُمُ جاعوا فَشَرُّ جِياعِ

فَأَفْرَدَ في الأولِ وطابَقَ في الثاني. ومنه عندَهم: «ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ به»(١).

إذا تقرَّر هذا فكان ينبغي على قولِ الجمهور أن يُجْمع «كافر»، فأجابوا عن ذلك بأوجهٍ، أَجْوَدُها: أَنَّ أَفْعَل في الآية وفي البيتِ مضافٌ لاسمٍ مفردٍ مُفْهِمٍ للجمع حُذِفَ وبَقِيتْ صفتُه قائمةً مَقامَه، فجاءت النكرةُ المضافُ إليها أَفْعَل مفردةٍ اعتباراً بذلك الموصوف المحذوف، والتقديرُ: ولا تكونوا أولَ فريقٍ ــ أو فوجٍ ــ كافرٍ، وكذا: فَأَلأمُ فريقٍ طاعمٍ، وقيل: لأنه في تأويل: أوَّلَ مَنْ كفر به، وقيل: لأنه في معنى: لا يكُنْ كلُّ واحدٍ منكم أولَ كافرٍ، كقولك: كسانا حُلَّةً أي: كلَّ واحدٍ منا، ولا مفهومَ لهذهِ الصفةِ هنا فلا يُراد: ولا تكونوا أولَ كافرٍ بل آخرَ كافرٍ. ولمَّا اعتقدَ بعضُهم أنَّ لها مفهوماً احتاجَ إلى تأويل جَعْلِ «أول» زائداً، قال: تقديرُه ولا تكونوا كافرين به، وهذا ليس بشيء، وقدَّره بعضُهم بأَنَّ ثَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه: ولا تكونوا أولَ كافرٍ به(٢) ولا آخرَ كافرٍ، ونصَّ على الأول لأنه أَفْحَشُ للابتداءِ به، وهو نظيرُ قولِه(٣):

٤٠٨ ــ مِنْ أُناسٍ ليسَ في أَخْلاقِهِمْ عاجلُ الفُحْشِ ولا سوءُ الجَزَعْ

لا يريد أن فيهم فُحْشاً آجِلاً، بل يريد لا فُحْشَ عندهم لا عاجلاً ولا آجِلاً. والهاءُ في «به» تعودُ على «ما أَنْزَلْتُ» وهو الظاهرُ، وقيل: على «ما معكم» وقيل: على الرسولِ عليه السلام لأنّ التنزيلَ يَسْتَدْعِي مُنَزَّلاً إليه، وقيل: على النعمةِ ذهاباً بها إلى معنى الإحسانِ.

(١) الآية ٤١ من البقرة.
(٢) قوله: به: سقط من: ع.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ١/١٧٧.

قوله: «بآياتي ثمناً قليلاً» متعلِّقٌ بالاشتراءِ قبلَه، وضُمِّنَ الاشتراءُ معنى الاستبدالِ، فلذلك دَخَلَتِ الباءُ[1] على الآياتِ، وكان القياسُ دخولَها على ما هو ثَمَنٌ لأنَّ الثمنَ في البيعِ حقيقتُه أن يُشْتَرى به لا أَنْ يَشْتَري لكنْ لَمَّا دَخَلَ[2] الكلامَ معنى الاستبدالِ جازَ ذلك، لأنَّ معنى الاستبدالِ أن يكونَ المنصوبُ فيه حاصلاً والمجرورُ بالباءِ زائلاً. وقد ظَنَّ بعضُهم أنَّ «بَدَّلْتُ الدرهمَ بالدينار» وكذا[3]«أَبْدَلْتُ»[4] أيضاً أنَّ الدينارَ هو الحاصلُ والدرهمَ هو الزائلُ، وهو وَهْمٌ، ومِنْ مجيءِ[5] اشترى بمعنى استبدل[6] قوله[7]:

٤٠٩ ـ كما اشْتَرَى المسلمُ إذ تَنَصَّرا

وقول الآخر[8]:

٤١٠ ـ فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكم فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجَهْلِ

وقال المهدوي: «دخولُ الباءِ على الآياتِ كدخولِها على الثَّمن، وكذلك كلُّ ما لا عَيْنَ فيه، وإذا كان في الكلامِ دراهمُ أو دنانيرُ دخَلَتِ الباءُ

---

(١) ص ح: «الهاء».
(٢) ح: «دخلت».
(٣) ي: «أو».
(٤) ي: «نزلت».
(٥) ص ح: «محل».
(٦) ص: «أشرك».
(٧) لم أهتد إلى قائله، وقبله:

وبالطويلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدرا

وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٩٤؛ والبيت إشارة إلى قصة جبلة بن الأيهم الذي تنصَّر.
(٨) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوانه الهذليين ١/٣٦؛ وابن عقيل ١/٣٢٩؛ والهمع ١/١٤٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٦.

على الثمنِ قاله الفراء»[1] انتهى. يعني أنه إذا لم يكُنْ في الكلامِ درهمٌ ولا دينارٌ[2] صَحَّ أن يكونَ كلٌّ من العِوَضَيْن ثمناً ومثَّمناً، لكن[3] يَخْتَلِفُ [ذلك][4] بالنسبةِ إلى المتعاقِدَيْن، فَمَنْ نَسَب الشراءَ إلى نفسِه أَدْخَلَ الباءَ على ما خَرَج منه وزال عنه ونَصَب ما حَصَل له، فتقولُ: اشتريتُ هذا الثوبَ بهذا العبدِ، وأمَّا إذا كان ثَمَّ دراهمُ أو دنانيرُ كان ثَمَناً ليس إلَّا، نحو: اشتريْتُ الثوبَ بالدرهمِ، ولا تقول: اشتريْتُ الدرهمَ بالثوبِ. وقدَّر بعضُهم [مضافاً][5] فقال: بتعليمِ آياتي لأنَّ الآياتِ نفسَها لا يُشْتَرى بِها، ولا حاجَةَ إلى ذلك، لأنَّ معناه الاستبدال كما تقدَّم.

و «ثَمناً» مفعولٌ به، و «قليلاً» صفتُه. و «إيَّاي فاتَّقون» كقولِه «وإيَّاي فارهبون»[6]. وقال هنا: [فاتقون، وهناك فارهبون لأنَّ تَرْكَ المأمورِ به هناك معصيةٌ وهي تَرْكُ ذِكْرِ النعمةِ والإِيفاءِ بالعَهْدِ، وهنا][7] تَرْكُ الإِيمانِ بالمُنَزَّلِ والاشتراءُ به ثمناً قليلاً كفرٌ فناسبَ ذِكْرَ الرَّهَب هناك لأنه أخفُّ يجوزُ[8] العَفْوُ عنه لكونِه معصيةً، وذَكَر التقوى هنا لأنه كُفْرٌ لا يجوز العفو عنه، لأنَّ التقوى اتِّخاذُ الوقايةِ لِما هو كائنٌ لا بُدَّ منه.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ﴾**: الباءُ [هنا][9] معناها الإِلصاقُ، كقولِك: خَلَطْتُ الماءَ باللبن، أي: لَا تَخْلِطوا الحقَّ

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٠.
(٢) ي: «أو دنانير».
(٣) ي: «ذلك».
(٤) سقط من ي.
(٥) سقط من ي.
(٦) الآية ٤٠ من البقرة.
(٧) سقط من: ي.
(٨) ص ح: فيجوز.
(٩) سقط من ي.

بالباطلِ فلا يتميَّزَ. وقال الزمخشري[1]: «إنْ كانت صلةً مثلَها في قولك لَبَسْتَ الشيء بالشيء وخَلَطْتُه به كان المعنى: ولا تكتُبوا[2] في التوراة ما ليس فيها فيختلِطَ الحقُّ المُنَزَّلُ بالباطلِ الذي كتبتم. وإن كانت باءَ الاستعانةِ كالتي في قولِك: كتبْتُ بالقلَمِ كان المعنى: ولا[3] تجعلوا الحقَّ مشتبهاً بباطِلكم الذي تكتبونَه» فأجازَ فيها وجهين كما ترى، ولا يريدُ بقوله: «صلة» أنها زائدةٌ بل يريدُ أنها مُوصِلَةٌ[4] للفعلِ، كما تقدَّم. قال الشيخ[5]: «وفي جَعْلِه إياها للاستعانةِ بُعْدٌ وصَرْفٌ عن الظاهرِ مِنْ غيرِ ضرورةٍ، ولا أدري ما هذا الاستبعادُ مع وُضوحِ هذا المعنى الحَسَنِ؟.

قوله: «وتَكْتُموا الحقَّ» فيه وجهان، أحدُهما وهو الأظهرُ: أنَّه مجزومٌ بالعطفِ على الفعلِ قبلَه، نهاهم عن كلِّ فِعل على حِدَتِه أي: لا تفعلوا[6] لا هذا ولا هذا. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ» في جوابِ النهي بعد الواو التي تقتضي المعيةَ، أي: لا تَجْمَعوا بين لَبْسِ الحق بالباطل وكتمانِه، ومنه[7]:

٤١١ ـ لَا تَنْـهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه عارٌ عليكَ ـ إذا فَعَلْتَ ـ عظيمُ

---

(١) الكشاف ١/٢٧٦.

(٢) ع: «ولا تلبسوا».

(٣) ص ح: «فلا».

(٤) ص ح: «موصولة».

(٥) البحر ١/١٧٩.

(٦) ي: «إلا».

(٧) البيت للأخطل، أو المتوكل الكناني أو أبي الأسود الدؤلي، وهو في ملحق ديوانه أبي الأسود ١٣٠؛ والكتاب ١/٤٢٤؛ والمقتضب ٢/١٦؛ وحماسة البحتري ١٧٤؛ وابن يعيش ٧/٢٤؛ وشذور الذهب ٢٣٨؛ والعيني ٤/٣٩٣؛ والخزانة ٣/٦١٧؛ والدرر ٢/٩.

و «أَنْ» مع ما في حيِّزها في تأويلِ مصدرٍ، فلا بُدَّ من تأويـلِ الفعلِ الذي قبلَها بمصدرٍ أيضاً ليصِحَّ عَطْفُ الاسمِ على مثلِه، والتقديرُ: لا يكُنْ منكم لَبْسُ الحقِ بالباطِل وكتمانُه، وكذا [سائرُ][1] نظائره. وقال الكوفيون[2]: «منصوبٌ بواو الصرف»، وقد تقدَّم معناه، والوجهُ الأولُ أَحْسَنُ لأنه نَهْيٌ عن كلِّ فِعْلٍ على حِدَتِه. وأمَّا الوجهُ الثاني فإنه نَهْيٌ عن الجمع، ولا يَلْزَمُ مِن النهيِ عن الجمعِ بين الشيئين النهيُ عن كلِّ واحدٍ على حِدَتِه إلا بدليل خارجي.

واللَّبْسُ: الخَلْطُ والمَزْجُ، يُقال[3]: لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُه خَلَطْتُ بيِّنَه بمُشْكِله، ومنه قولُ الخَنْساء[4]:

٤١٢ ـ ترى الجليسَ يقولُ الحقَّ تَحْسَبُه　　رُشْداً وهيهاتَ فانظُرْ ما به التبسا
صَدِّقْ مقالتَه واحـذَرْ عَـداوَتَهُ　　والبِسْ عليه أموراً مثلَ ما لَبَسا

وقال العجَّاج[5]:

٤١٣ ـ لَمَّـا لَبَسْنَ الحقَّ بـالتجـنِّي　　غَنِيْنَ واسْتَبْـدَلْنَ زيـداً مِنِّي

ومنه أيضاً[6]:

٤١٤ ـ وقد لَبَسْتُ لهذا الأمرَ أَعْصُرَهُ　　حتى تَجَلَّل رأسي الشيبُ فاشْتَعلا

وفي فلان مَلْبَسٌ أي: مُسْتَمْتَعٌ، قال[7]:

---

(١) سقط من: ي.
(٢) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٥٥.
(٣) ص ح: «تقول».
(٤) ليسا في ديوانها، وهما في القرطبي ١/٣٤٠.
(٥) ديوانه ١/٢٧٩؛ والقرطبي ١/٣٤١.
(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٥٥؛ والقرطبي ١/٣٤١.
(٧) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٠٨؛ والقرطبي ١/٣٤١؛ والقنوة: الكَسْبة.

٤١٥ ـ ألا إنَّ بعدَ العُدْمِ للمَرْءِ قُنْوَةً وبعدَ المشيبِ طولَ عُمْرٍ ومَلْبَسَا

وقولُ الفَرَّار[١]:

٤١٦ ـ وكتيبةٍ لَبَّسْتُها بكتيبةٍ حتى إذا التَبَسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي

يحتمل أن يكونَ منه وأن يكونَ من اللِّباس، والآيةُ الكريمةُ تحتمِلُ المعنيين أي: لا تُغَطُّوا الحقَّ بالباطِلِ.

والباطلُ ضدُّ الحقِّ، وهو الزائلُ، كقولِ لبيد[٢]:

٤١٧ ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطِلُ ....

وقد بَطَل يَبْطُلُ بُطولاً وبُطْلاً وبُطْلاناً. والبَطَلُ: الشجاعُ، سُمِّي بذلك لأنه يُبْطِل شَجاعةَ غيرِه. وقيل: لأنه يُبْطِلَ دمَه، فهو فَعَل بمعنى مَفْعول، وقيل: لأنه يُبْطِلُ دمَ غيرِه فهو[٣] بمعنى فاعلٍ. وقد بَطُل [بالضم][٤] يَبْطُل بُطولاً وبَطالة أي: صارَ شجاعاً. قال النابغة[٥]:

٤١٨ ـ لهُمْ لِواءٌ بأيدي ماجدٍ بَطَلٍ لا يقطَعُ الخَرْقَ إلا طَرْفُه سامي

وبَطَل الأجيرُ ـ بالفتح ـ بِطالة بالكسر[٦]: إذا تَعَطَّل فهو بَطَّالٌ، وذهب دَمُه بُطْلاً[٧] ـ بالضم ـ أي: هَدْراً.

قولُه: «وأنتُمْ تَعْلَمُون» جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نَصْبٍ[٨] على

---

(١) وهو الفرار السلمي، والبيت في الحماسة ١/١١٠.
(٢) تقدم برقم ٣٨٤.
(٣) ص ح: «فهي».
(٤) سقط من: ي.
(٥) ديوانه ٢٢١ برواية: بكفَّيْ ماجد.
(٦) ضبطها في الصحاح ـ بطل ـ بالفتح.
(٧) ي: «بطلاناً».
(٨) ص ح: «نصبه».

الحال، وعامُلها: إمَّا تَلْبِسوا أو تَكْتُموا، إلَّا أنَّ عَمَل «تكتموا» أَوْلَى لوجهين، أحدُهما: أنه أقربُ. والثاني: أنَّ كُتْمانَ الحقِّ مع العلم به أَبْلَغُ ذمًّا، وفيه نوعُ[١] مقابلةٍ. ولا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمال، لأنه يَسْتدعي الإضمارَ، ولا يجوزُ إضمارُ الحال، لأنه لا يكونُ إلا نكرةً، ولذلك مَنَعوا الإخبارَ عنه بالذي[٢]. فإنْ قيل: تكونُ المسألةُ من باب الإعمال على معنى أنَّا حَذَفْنَا من الأولِ ما أثبتناه في الثاني من غيرِ إضمارٍ، حتى لا يَلْزَمَ المحذورُ المذكورُ والتقديرُ: ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ وأنتم تعلمون، ولا تَكْتُموا الحقَّ وأنتم تَعْلَمون. فالجوابُ أنَّ هذا لا يُقال فيه إعمالٌ، لأنَّ الإعمالَ يَسْتَدْعي أن يُضْمَرَ في المهمل ثم يُحْذَفَ. وأجاز ابن عطية[٣] ألَّا تكونَ هذه الجملةُ حالاً فإنه قال: «ويُحْتمل أن تكونَ شهادةً عليهم بِعِلْمِ حقٍّ مخصوصٍ في أمرِ محمدٍ عليه السلام، ولم يَشْهَدْ لهم بالعلمِ [على الإطلاقِ][٤]، فعلى هذا لا تكونُ الجملةُ في موضعِ الحال»[٥] وفيما قاله نظرٌ.

وقُرىء شاذاً[٦]: «وَتَكْتُمونَ» بالرفع، وخَرَّجوها على أنها[٧] حالٌ. وهذا غيرُ صحيحٍ لأنه مضارعٌ مُثْبَتٌ، فمِنْ حَقِّه ألَّا يقترنَ بالواوِ، وما وَرَد[٨] من

---

(١) ح: «يدع».
(٢) الأخبار بالذي: أن يقول القائل: أَخْبر عن زيد من قولك: ضربت زيداً فتقول: الذي ضربته زيد. انظر: ابن عقيل ٢/٣١٣.
(٣) التفسير ١/٢٥٦.
(٤) زيادة من ع.
(٥) يعني أن الجملة تكون معطوفةً على ما قبلها، فيكون الله قد نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق. انظر: البحر المحيط ١/١٨٠.
(٦) قراءة عبدالله. البحر ١/١٨٠.
(٧) ص ح: «أنه».
(٨) ي: «وما».

ذلك فهو مؤولٌ بإضمار مبتدأ قبلَه نحو قَولِهم: «قُمْتُ وأَصُكُّ عينَه»، وقولِ الآخر[1]:

٤١٩ ـ فلَمَّــا خَشِـيْتُ أظـافيــرَهُمْ نَـجَـوْتُ وأَرْهُنُـهُمْ مــالِكَــا

أي: وأنا أصُكُّ، وأنا أَرْهُنهم، وكذا: وأنتم تَكْتُمون، إلاَّ أنه يَلْزَمُ منه إشكالٌ آخرُ، وهو أنهم مَنْهِيُّون عن اللَّبْسِ مطلقاً، والحالُ قَيْدٌ[2] في الجملةِ السابقةِ فيكونُ قد نُهُوا بقيدٍ[3]، وليسَ ذلك مُراداً، إلا أَنْ يُقال: إنَّها حالٌ لازمةٌ، وقد قَدَّره الـزمخشري[4] بكـاتِمين، فَجَعَله حالاً، وفيـه الإِشكالُ المتقدِّم، إلاَّ أَنْ يكونَ أرادَ تفسيرَ المعنى لا تفسيرَ الإِعرابِ. ويجوزُ أن تكونَ جملةً خبريةً عُطِفَتْ[5] على جملةٍ طلبيةٍ، كأنَّه تعالى نَعَى عليهم كَتْمَهُمْ الحقَّ مع عِلْمِهِم أنَّه حق. ومفعولُ العلمِ غيرُ مرادٍ لأنَّ المعنى: وأنتم مِنْ ذوي العلمِ. وقيلَ: حُذِفَ للعلمِ به، والتقديرُ: تَعْلَمُون الحقَّ من الباطِلِ. وقَدَّره الزمخشري[6] «وأنتم تَعْلَمُون في حالِ عِلْمِكُم أنَّكم لابسونَ كاتمون»، فَجَعَل المفعولَ اللَّبْسَ والكتمَ المفهومَيْنِ من الفعلَيْن السابقَيْن، وهذا حَسَنٌ جداً.

قوله: «وأَقيموا الصلاة» هذه الجملةُ وما بعدَها عطفٌ على الجملةِ قبلَها، عطفَ أمراً[7] على نَهْي. وأصلُ أَقيموا: «أَقْوِمُوا» فَفُعِل به ما فُعِلَ

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في المقرب ١/١٥٥، واللسان: رهن، والأشموني ٢/١٧٨؛ والهمع ١/٩٦؛ والدرر ١/٢٠٣. والأظافر: ج أظفور، والمراد بـه هنا السلاح.

(٢) ص ح: «فيه».

(٣) ص ح: «بعيداً».

(٤) الكشاف ١/٢٧٧.

(٥) ص ح: «عطف».

(٦) الكشاف ١/٢٧٧.

(٧) ص ح: «أمر».

بـ«يُقيمـون»[1] وقد تقدَّم، وأصلُ آتَوا: أَأْتِيُوا بهمزتين مثل: أَكْرِموا، فَقُلِبَتْ الثانيةُ ألفاً لسكونِها بعدَ همزةٍ مفتوحةٍ، واسْتُثْقِلَتِ الضَّمةُ على الياءِ فحُذِفَت فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ، فحُذِفَتِ الياءُ[2] لأنها أَوَّلُ، وحُرِّكَتِ التاءُ بحركتِها. وقيل: بل ضُمَّت تَبَعاً للواو، كما ضُمَّ[3] آخِرُ «اضْرِبُوا» ونحوِه، ووزنه: أَفْعُوا بحذف اللام.

وألفُ «الزكاة» من واو لقولهم: زَكَوات، وزَكا يَزْكُو، وهي النُمُوُّ، وقيل: الطهارةُ، وقيل: أصلُها الثناءُ الجميلُ ومنه «زَكَّى القاضي الشهـودَ»، والزَّكا: [الزوجُ][4] صارَ زَوْجاً بزيادةِ فردٍ آخرَ عليه. والخَسا: الفَرْدُ، قال[5]:

٤٢٠ ـ كانوا خَسَاً أَوزَكاً من دون أربعةٍ ... لَم يَخْلُقوا وجُدودُ الناسِ تَعْتَلِجُ

قوله: «مع الراكعينَ» منصوبٌ بارْكَعوا. والركوعُ: الطمأنينةُ والانحناءُ، ومنه قوله[6]:

٤٢١ ـ أُخَبِّرُ أَخْبارَ القرونِ التي مَضَتْ ... أَدِبُّ كأَنِّي كُلَّما قُمْتُ راكِـعُ

وقيل: الخضوعُ والذِّلَّة، ومنه قولُ الشاعر[7]:

---

(١) الآية ٣ من البقرة.
(٢) ص ح: «الفاء».
(٣) قوله: «ضم» سقط من ص ح.
(٤) سقط من: ي.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في الطبري ١/٥٧٣، واللسان: خسا. والجدود: الحظوظ، وتعتلج: ترتفع.
(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧١؛ ومجاز القرآن ١/٥٤؛ وابن عـطية ١/٢٥٧؛ ومفردات الراغب ٢٠٨؛ والبحر ١/١٧٣.
(٧) البيت للأضبط بن قريع، وهو في أمالي القالي ١/١٠٧؛ وابن يعيش ٩/٤٣؛ وأمالي الشجري ١/٣٨٥؛ والإنصاف ٢٢١؛ والمغني ١٦٦؛ وشواهد المغني ٤٥٣؛ والخزانة ٤/٥٨٨؛ والدرر ١/١١١.

٤٢٢ ـ لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعَهْ

آ. (٤٤) **قولُه تعالى: ﴿أتأمرونَ الناسَ بالبِرِّ﴾**: الهمزةُ للإنكارِ والتوبيخِ أو للتعجُّبِ مِنْ حالِهم. و«أَمَرَ» يتعدَّى لاثنين أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ الجرِّ، وقد يُحْذَفُ، وقد جَمَع الشاعرُ بين الأمرين في قوله(١):

٤٢٣ ـ أَمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

فالناسَ مفعولٌ أولُ، وبالبِرِّ مفعولٌ ثان. والبِرُّ: سَعَةُ الخيرِ مِن الصلة والطاعة، ومنه البَرُّ والبَرِيَّة لسعَتِهما، والفعلُ [منه](٢): بَرَّ يَبَرُّ على فَعِل يَفْعَل كعَلِمَ يَعْلَم، قال(٣):

٤٢٤ ـ لا هُمَّ ربِّ إنَّ بَكْراً دونكا يَبَرُّكَ الناسُ ويَفْجُرونكا

[أي: يُطيعونك، والبِرُّ أيضاً: ولدُ الثعلب وسَوْقُ الغَنَم، ومنه قولُهم: «لا يَعْرِفُ الهِرَّ من البِرِّ»(٤) أي: لا يَعْرِفُ دُعاءَها مِنْ سَوْقِها، والبِرُّ أيضاً الفؤادُ، قال(٥):

٤٢٥ ـ أكونُ مكانَ البِرِّ منه ودونَه وأَجْعَلُ مالي دونَه وأُوامِرُهْ

والبَرُّ ـ بالفتح ـ الإجلالُ والتعظيمُ، ومنه: وَلَدٌ بَرٌّ بوالدَيْهِ، أي: يُعَظِّمُهما، واللهُ تعالى بَرٌّ لسَعَةِ خيرِه على خَلْقِه](٦).

قوله: «وَتَنْسَوْن» داخلٌ في حَيِّز الإنكار، وأصلُ تَنْسَوْن: تَنْسَيُون، فأُعِلَّ

---

(١) تقدم برقم ٢٢١.
(٢) سقط من: ي.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١/٣٦٨.
(٤) مثلٌ عربي، يُضرب لِمَنْ يتناهى في جهله. مجمع الأمثال ٢/٢٩١.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: برر، والقرطبي ١/٣٦٨.
(٦) ما بين معقوفين سقط من: ي.

بحَذْفِ الياءِ بعد سُكونِها، وقد تقدَّم في «اشْتَرَوا»[1]، فوزنُه تَفْعـون[2]، والنِّسيانُ: ضدُّ الذِّكْر، وهو السهوُ الحاصِلُ بعد حصولِ العلمِ، وقد يُطْلَقُ على التَّركِ، ومنه: «نَسُوا الله فَنَسِيَهم»[3]، وقَد يَدْخُلُه التعليقُ حَمْلاً على نقِيضه، قال[4]:

٤٢٦ ــ ومَنْ أنتمُ إنَّـا نَسِينا مَنَ آنْتُمُ ورِيحُكُمُ من أيِّ ريحِ الأعاصِرِ

قوله: «وأنتم تَتْلُون الكتابَ» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال، العاملُ فيها «تَنْسَوْن». والتلاوةُ: التتابعُ، ومنه تلاوة القرآنِ، لأنَّ القارىء يُتْبِع كلماتِه بعضَها ببعضٍ، ومنه: «والقمرِ إذا تلاها»[5]، وأَصلُ تَتْلُون: تَتْلُوون بواوين فاستُثْقِلتِ الضمة على الواوِ الأولى فحُذِفَتْ[6]، فالتقى سـاكنان، فحُذِفَتْ فوزنُه: تَفْعُون.

قوله: «أفلا تَعْقِلون» الهمزةُ للإنكار أيضاً، وهي في نيَّةِ التأخير عن الفاءِ لأنها حرفُ عَطْفٍ، وكذا تتقدَّم أيضاً على الواوِ وثم نحو: «أو لا يعلمون»[7] «أثمَّ إذا ما وَقَع»[8]، والنيَّةُ بها التأخيرُ، وما عدا ذلك من حروفِ العطف فلا تتقدَّمُ عليه، تقول: ما قامَ زيدٌ بل أَقَعَدَ؟ هذا مذهبُ الجمهورِ. وزعم

(١) الآية ١٦ من البقرة.
(٢) ي: «تفون».
(٣) الآية ٦٧ من التوبة.
(٤) البيت لزياد الأعجم وهو في المحتسب ١٦٨/١؛ والخصائص ٨٩/٣؛ والهمع ١٥٥/١؛ والدرر ١٣٧/١؛ وحاشية الشيخ يس ٢٥٣/١؛ والشاهد فيه: نسينا من انتم، حيث علق الفعل «نسي» عن العمل بالاستفهام بعده، لأنه نقيض «علم» الذي يجوز فيه ذلك.
(٥) الآية ٢ من الشمس.
(٦) ي: «فقدرت».
(٧) الآية ٧٧ من البقرة.
(٨) الآية ٥١ من يونس.

الزمخشري[١] أن الهمزةَ في موضعها غيرُ مَنْوِيٍّ بها التأخيرُ، وَيُقَدِّرَ قبل الفاءِ والواوِ وثم فعلاً عُطِفَ عليه ما بعده،فيقـدِّر هنا: أتغْفَلون فَلاَ تَعْقلون، وكذا: «أَفَلَمْ يَرَوا»[٢] أي: أَعَمُوا فلم[٣] يَـرَوْا، وقد خـالف هذا الأصـلَ ووافق الجمهورَ في مواضعَ يأتي التنبيهُ عليها[٤]. ومفعولُ «تَعْقِلون» غيرُ مرادٍ، لأنَّ المعنى: أفلا يكونُ منكم [عَقْلٌ][٥]. وقيل: تقديرُهُ: أفلا تَعْقِلون قُبْـحَ ما ارتكبتم مِنْ ذلك.

والعَقْلُ: الإدراكُ المانعُ من الخطأ، وأصلُه المَنْعُ. ومنه: العِقال[٦]، لأنه يَمْنعُ البعيرَ، وعَقْلُ الدِّيَة لأنه يَمْنَعُ من قتل الجاني، والعَقْلُ أيضاً ثوبٌ مُوَشّى، قال علقمة[٧]:

٤٢٧ ـ عَقْلاً ورَقْماً تَظَلُّ الطيرُ تَتْبَعُهُ كأنَّه من دم الأَجْوافِ مَدْمُومُ

قال ابن فارس: «ما كان منقوشاً طُولاً فهو عَقْلٌ، أو[٨] مستديراً فهوَ رَقْمٌ» ولا محلَّ لهذه الجملةِ لاستئنافِها.

قوله: «واستعينوا بالصبر» هذه الجملةُ الأمريةُ عَطْفٌ على ما قبلَها من الأوامر، ولكن اعتُرِضَ بينها[٩] بهذه الجمل. وأصلُ «استعينوا» اسْتَعْوِنُوا فَفُعِل

---

(١) لم يقدّر الزمخشري هذا التقدير في هذه الآية، إنما شرحه على مذهب الجمهور.
(٢) الآية ٩ من سبأ.
(٣) ح: «ولم».
(٤) ي: «عليه».
(٥) سقط من: ي.
(٦) ص ح: «القتال».
(٧) ديوانه ٥١؛ والمفضليات ٣٩٧. والرقم: ضَرْبٌ من البرود، ومدموم: مطليٌّ بالدم. يصف الظعائن اللواتي جلَّلْنَ هواد جهن باللون الأحمر فتتبعها الطير تحسبها لحمرتها لحمًا.
(٨) ي: و.
(٩) ي: «تنبيهاً».

به ما فُعِل في «نستعين»[1]، وقد تقدَّم تحقيقُه ومعناه. و«بالصبر» متعلقٌ به والباءُ للاستعانةِ أو للسببيةِ، والمستعانُ عليه محذوفٌ ليَعُمَّ جميعَ الأحوالِ المستعانِ عليها، و«استعان» يتعدَّى بنفسِه نحو: «وإيَّاك نستعين»[2]. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسينَ بالصبر، والظاهر أنه يتعدَّى بنفسه وبالباء تقولُ: استَعَنْتُ [الله واستعنْتُ بالله][3]، وقد تقدَّم أن السينَ للطلب. والصبرُ: الحَبْسُ على المكروه، ومنه: «قُتِل فلانٌ صبراً»، قال[4]:

٤٢٨ ـ فَصَبْراً في مجالِ الموتِ صَبْراً فمـا نَيْـلُ الخلودِ بمُسْتَـطَاعِ

قوله: «وإنَّها لكبيرةٌ إلاَّ على الخاشعين» إنَّ واسمها وخبرُها، والضميرُ في «إنها» قيل: يعودُ على الصلاة[5] وإنْ تقدَّم شيئان، لأنها أغلبُ منه[6] وأهمُّ، وهو نظيرُ قوله: «وإذا رَأَوْا تجارةً أو لَهْواً انفضُّوا إليها»[7] أعاد الضمير على التجارةِ لأنها أهمُّ وأَغْلَبُ، كذا قيل، وفيه نظرٌ، لأنَّ العطف بـ «أو» فيجبُ الإفرادُ[8]، لكنَّ المرادَ أنه ذَكَر الأهمَّ من الشيئين فهو نظيرُها من هذه الجهةِ[9]. وقيل: يعودُ على الاستعانةِ المفهومةِ من الفعلِ نحو: «اعْدِلُوا هو أقربُ»[10]. وقيل: على العِبادةِ المدلولِ عليها بالصبرِ والصلاةِ، وقيل: هو

---

(١) الآية ٤ من الفاتحة.

(٢) الآية ٤ من الفاتحة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في أمالي المرتضى ١/٢٣٦؛ العيني ٣/٥١؛ التصريح ١/٣٣١؛ شرح الأشموني ٢/١١٧؛ حاشية الشيخ يس ١/٣٣٠.

(٥) ي: «للصلاة».

(٦) قوله: «منه» سقط من ص ح.

(٧) الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٨) ي: «المراد».

(٩) ص ح ع: «الجملة».

(١٠) الآية من المائدة.

عائدٌ على الصبرِ والصلاةِ، وإنْ كان(١) بلفظِ المفردِ، وهذا ليسَ بشيء. وقيل: حُذِفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، وتقديرُه: وإنه لكبيرٌ، نحو قوله(٢):

٤٢٩ ـ إنَّ شَرْخَ الشبابِ والشَّعْرَ الأسْـ ـوَدَ ما لم يُعاصَ كان جُنوناً

قوله: «إلا على الخاشِعين» استثناءٌ مفرَّغٌ، وجازَ ذلك وإن كانَ الكلامُ مُثْبَتاً(٣) لأنه في قوةِ المنفيِّ، أي: لا تَسْهُل ولا تَخِفُّ إلَّا على هؤلاء، فـ«على الخاشعين» متعلِّقٌ بـ«كبيرة» نحو: «كَبُر عليَّ هذا»(٤) أي: عَظُم وشَقَّ. والخشوعُ: الخُضوع، وأصلُه اللَّيْنُ والسُّهولة، ومنه «الخُشْعَةُ» للرَّمْلَةِ المتطامنةِ، وفي الحديث: «كانَتْ خُشْعَةً على الماءِ ثم دُحِيَتْ بعدُ» أي: كانت الأرضُ لينةً، وقال النابغة(٥):

٤٣٠ ـ رَمادٌ ككُحْلِ العَيْنِ لأْياً أُبينُه ونُـؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ

أي: عليه أثرُ الذلِّ، وفَرَّق بعضُهم بين الخضوع والخُشوع، فقال: الخُضُوع في البدنِ خاصةً، والخُشُوع في البدنِ والصوت والبصر(٦) فهو أعمُّ منه.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿الذين يَظُنُّون أنَّهم مُلاقُو ربِّهم﴾:

«الذين» يَحتملُ موضعُه الحركاتِ الثلاثَ، فالجرُّ على أنه تابعٌ لِما قَبْلَه

---

(١) ص ح: «كانت».

(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٣٦؛ وأمالي الشجري ١/٣٠٩؛ واللسان: شرخ.

(٣) ص ح: «مبنياً».

(٤) ع: «كذا».

(٥) ديوانه ٤٣؛ والقرطبي ١/٣٧٤. واللأي: الجهد، والنؤي: حُفَيْرَة حول الخباء لتمنع السيل، والأثلم: المتكسر.

(٦) غير واضحة في: ي.

نعتاً، وهو الظاهرُ، والرفعُ والنصبُ على القَطْع، وقد تقدَّم معناه. وأصلُ الظنِّ: رُجْحانُ أحدِ الطرفينِ وأمَّا هذه الآيةُ ففيها قولانِ، أحدُهما ـ وعليه الأكثرُ ـ أنَّ الظنَّ ههنا بمعنى اليقين ومثلُه[1]: «إني ظَنَنْتُ أنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ»[2]، وقوله[3]:

٤٣١ ـ فقلت لهم ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ

وقال أبو دُؤاد[4]:

٤٣٢ ـ رُبَّ همٍّ فَرَّجْتُه بعَزيمٍ وغُيوبٍ كَشَّفْتُها بظُنونِ

فاستُعْمِلَ الظنَّ استعمالَ اليقينِ مجازاً، كما استُعْمِل العِلْمُ استعمالَ الظنِّ كقولِه: «فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ»[5] ولكنَّ العربَ لا تَسْتَعْمِلُ الظنَّ استعمالَ اليقين إلا فيما لم يَخْرُجْ إلى الحِسِّ والمشاهدةِ كالآيتين والبيت، ولا تَجِدُهم يقولون في رجل مَرْئيٍّ حاضراً: أظنُّ[6] هذا إنساناً.

والقولُ الثاني: أنَّ الظنَّ على بابِه وفيه حينئذٍ تأويلان، أحدُهما ذَكَره المهدوي والماوَرْدي[7] وغيرُهما: أن يُضْمَر في الكلام «بذنوبهم» فكأنهم يتوقَّعون لقاءَه مُذْنِبين. قال ابن عطية[8]: «وهذا تعسُّفٌ» والثاني من التأويلين:

---

(١) ص ح: «ومنه».
(٢) الآية ٢٠ من الحاقة.
(٣) البيت لدريد بن الصمة، وهو في الحماسة ١/٣٩٧؛ والأصمعيات ١٠٧؛ وابن يعيش ٧/٨١؛ واللسان: ظنن؛ والقرطبي ١/٣٧٥. والمدجج: التام، السلاح، والسراة: الأخيار، والفارسي المسرد: الدروع التي أُحْكِم نسجها.
(٤) الأضداد ١٥؛ والقرطبي ١/٣٧٦.
(٥) الآية ١٠ من سورة الممتحنة.
(٦) ص ح: «ظن».
(٧) تفسير الماوردي ١/١٠٣.
(٨) التفسير ١/٢٦٠.

أنهم يظنُّون ملاقاةَ ثوابِ ربهم لأنهم ليسوا قاطِعين بالثوابِ دونَ العقاب، والتقديرُ: يَظُنُّون أنهم ملاقُو ثوابِ ربِّهم، ولكن يُشْكِلُ على هذا عَطْفُ «وأنهم إليه راجعون» فإنه لا يَكْفي فيه الظنُّ، هذا إذا أَعَدْنا الضميرَ في «إليه» على الربِّ سبحانه وتعالى، أمَّا إذا أَعَدْناه على الثوابِ المقدَّر فيزولُ الإشكالُ أو يُقالُ: إنه بالنسبةِ إلى الأول بمعنى الظنِّ على بابه، وبالنسبةِ إلى الثاني بمعنى اليقينِ، ويكونُ قد جَمَعَ في الكلمةِ الواحدةِ بين الحقيقةِ والمجازِ، وهي مسألةُ خلافٍ و«أن» وما في حَيِّزها سادَّةٌ [مَسَدَّ][1] المفعولَيْنِ عندَ الجمهورِ، ومسدَّ الأولِ، والثاني محذوفٌ عند الأخفش، وقد تقدَّم تحقيقُه.

و«ملاقُو ربِّهم» من باب إضافةِ اسم الفاعل لمعموله إضافةَ تخفيفٍ[2] لأنه مستقبلٌ، وحُذِفَتِ النونُ للإِضافة[3]، والأصلُ، مُلاقونَ ربَّهم. والمفاعلةُ هنا بمعنى الثلاثي نحو: عافاك الله، قاله المهدوي. قال ابن عطية[4]: «وهذا ضعيفٌ، لأنَّ «لَقِيَ» يتضمَّن معنى «لاقى». كأنه يَعْني[5] أن المادةَ لذاتها تقتضي[6] المشاركةَ بخلافِ غيرِها من: عاقَبْت وطارقت[7] وعافاك. وقد تقدَّم أن في الكلام حَذْفاً تقديرُه: ملاقو ثوابِ ربِّهم وعقابِه. قال ابن عطية[8]: «ويَصِحُّ أن تكونَ الملاقاةُ هنا الرؤيةَ[9] التي عليها أهلُ السُّنَّةِ وورد[10] بها

---

(١) سقط من: ي.

(٢) أي إنها إضافة غير محضة، فليس فيها تعريف.

(٣) ص ح: «الإضافة».

(٤) التفسير ١/٢٦٠.

(٥) ص ح: «بمعنى».

(٦) ص: «بمقتضى».

(٧) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.

(٨) التفسير ١/٢٦٠.

(٩) ي: «بالرؤية».

(١٠) ص: «ورد».

متواترُ الحديث»، فعلى هذا الذي قاله لا يُحْتاج إلى حَذْفِ مضاف. «وأنهم إليه راجعون» عَطْفٌ على «أنَّهم» وما في حَيِّزها، و«إليه» متعلق بـ «راجعون»، والضميرُ: إمَّا للربِّ سبحانَه أو الثَّوابِ كما تقدَّم، أو اللقاءِ المفهوم من «مُلاقُو».

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿وأنِّي فَضَّلْتُكم على العالمين﴾**: «أنَّ»وما في حَيِّزها في محل نصبٍ لعَطْفِها على المنصوبِ في قوله: «اذكروا نعمتيَ» أي: اذكروا نعمتيَ وتفضيلي إياكم، والجارُّ(١) متعلِّقٌ به، وهذا من باب عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ لأن النعمةَ تَشْمَلُ التفضيلَ. والفضلُ: الزيادةُ في الخَيْر، واستعمالُه في الأصل التعدِّي بـ «على»، وقد يَتَعدَّى بـ «عَنْ»: إمَّا على التضمين وإمَّا على التجوُّزِ في الحذف(٢)، كقوله(٣):

٤٣٣ ـ لاهِ ابنُ عَمِّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عني ولا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني

وقد يتعدَّى بنفسه، كقوله(٤):

٤٣٤ ـ وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً كفَضْلِ ابنِ المَخَاضِ على الفَصيلِ

وبـ «على»، وفِعْلُه: فضَل يَفْضُل بالضم، كقَتَلَ يقتُل. وأمَّا الذي(٥) معناه الفَضْلة من الشيء وهي(٦) البقيَّة ففعلُه أيضاً كما تقدَّم، ويقال فيه أيضاً:

---

(١) ص ح: «والحال».

(٢) ي: الحرف.

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني أو كعب الغنوي، وهو في المفضليات ١٦٠؛ والأزهية ٩٧؛ والخصائص ٢/٢٨٨؛ وأمالي القالي ١/٩٢؛ وأمالي الشجري ٢/١٣؛ ومجالس العلماء ٧١؛ والمخصص ١٤/٦٦؛ والمقرب ١/١٩٧؛ والمغنى ١٥٨؛ وشواهد المغني ٤٣٠. والديان: القاهر والمالك، وخزاه: قهره.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٦٥٢؛ والكتاب ١/٢٦٦؛ وابن يعيش ١/٣٥؛ واللسان: مخض. وابن المخاض: هو الذي حملت أمه، والفصيل: ما كان في الحول وما اتصل به، وكلاهما لا ينتفع به.

(٥) ي: «والذي» بإقحام الواو.

(٦) ح ص: «وهو من».

«فَضِل» بالكسر يَفْضَل بالفتح كعَلِم يعلَم، ومنهم مَنْ يكسِرُها في الماضي ويَضُمُّها في المضارعِ وهو من التداخُلِ بين اللغتين.

آ. : (٤٨) **قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً﴾**: «يوماً» مفعولٌ به،ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: عذابَ يوم أو هولَ يوم، وأُجيز أن يكونَ منصوباً على الظرف، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: واتقوا العذابَ في يومٍ صفتُه كَيْتَ وكَيْتَ، ومَنَع أبو البقاء[١] كونَه ظرفاً، قال: «لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة»، والجوابُ عَمَّا قاله: أن الأمرَ بالحَذَرِ من الأسبابِ المؤدِّيةِ إلى العذابِ في يومِ القيامةِ. وأصلُ اتَّقُوا: اوْتَقُوا، ففُعِل به ما تقـدَّم[٢] في «تَتَّقون»[٣].

قوله «لا تَجْزِي نفسٌ عن نفسٍ» التنكيرُ في «نفسٌ» و«شيئاً» معناه[٤] أنَّ نفساً من الأنفس[٥] لا تَجْزي عن نفس مثلِها شيئاً من الأشياء، وكذلك في «شفاعةٌ» و«عدلٌ»، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ«يوماً» والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: لا تَجْزي فيه، ثم حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ لأنَّ الظروفَ يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرِها، وهذا مذهبُ سيبويه[٦]. وقيل: بل حُذِفَ بعد[٧] حرفِ الجرِّ ووصولِ الفعل إليه فصار: «لا تَجْزيه»[٨] كقوله[٩]:

---

(١) الاملاء ١/٣٥.

(٢) ع: «ما فعل».

(٣) الآية ٢١ من البقرة.

(٤) ي: «في معناه» بإقحام «في».

(٥) ي: «النفوس».

(٦) الكتاب ١/١٩٣.

(٧) سقط من: ص.

(٨) يعني: في طريقة حذفه قولان، الأول: أنه حذف دفعة واحدة، الثاني: أنه حذف على التدريج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف هذا الضمير.

(٩) البيت لرجل من بني عامر، وهو في الكتاب ١/١٧٢؛ والكامل ٢١؛ وأمالي الشجري ١/٦؛ والدرر ١/١٧٢؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٨٩. والنوافل: الغنائم.

٤٣٥ ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْماً وعامِراً قليلٌ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُهْ

ويُعْزى للأخفش[١]، إلا أن المهدويَّ نَقَل أنَّ الوجهين المتقدمين جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج[٢]. ويَدُلُّ على حَذْفِ عائدِ الموصوفِ إذا كان منصوباً قولُه[٣]:

٤٣٦ ـ وما أَدْري: أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

أي: أصابوه، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ التقديرُ: يوماً يومَ لا تَجْزي نفسٌ، فيصيرُ كقولِهِ تعالى: «يومَ لا تَمْلِك نفسٌ»[٤]، ويكونُ اليومُ الثاني بدلاً من «يوماً» الأولِ، ثم حُذِف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه كقوله تعالى: «واسألِ القريةَ»[٥]، وعلى[٦] هذا لا يُحتاج إلى تقديرِ عائدٍ لأنَّ الظرف متى أُضيف إلى الجملةِ بعدَه لم يُؤْتَ له فيها بضمير إلا في ضرورةٍ، كقوله[٧]:

٤٣٧ ـ مَضَتْ مِئَةٌ لِعامَ وُلِدْتُ فيه وعَشْرٌ بعدَ ذاكَ وحِجَّتانِ

و«عن نَفْسٍ» متعلِّقٌ بتَجْزي، فهو في محلِّ نَصْب به[٨]، قال أبو البقاء[٩]: «ويجوزُ أن يكونَ نصباً على الحال».

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٨٨.
(٢) معاني القرآن ١/٩٨.
(٣) البيت للحارث بن كلدة، وهو في الكتاب ١/٤٥؛ وأمالي الشجري ١/٥؛ وابن يعيش ٦/٨٩؛ والعيني ٤/٦٠.
(٤) الآية ١٩ من الانفطار.
(٥) الآية ٨٢ من يوسف.
(٦) ي: «أو».
(٧) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ١٦١؛ أو النمر بن تولب، وهو في الهمع ١/٢١٩؛ والدرر ١/١٨٩.
(٨) ب: سقط من: ص ح.
(٩) الاملاء ١/٣٥.

والجزاء: القضاءُ والمكافأةُ، قال الشاعر[1]:

٤٣٨ ـ يَجْزِيه ربُّ العرشِ عَنِّي إذْ جَزَى جناتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلَى

والإجزاءُ: الإغْناء والكِفاية، أَجْزَأَني كذا: كفاني، قال[2]:

٤٣٩ ـ وأَجْزَأْتَ أمرَ العالمينَ ولم يكُنْ لِيُجْزَأَ إلا كاملٌ وابنُ كاملِ[3]

قيل: وأَجْزَأْتُ وجَزَأْتُ متقاربان. وقيل: إنَّ الجزاء والإجزاء بمعنى، تقول منه: جَزَيْتُه وأَجْزَيْته، وقد قُرِىء[4]: «تُجْزِىءُ» بضمِّ حرفِ المضارعة من أَجْزَأ، وَجَزَأْتُ بكذا أي: اجتزَأْتُ به، قال الشاعر[5]:

٤٤٠ ـ فإنَّ الغَدْرَ في الأقوام عارٌ وإنَّ الحُرَّ يَجْزَأُ بالكُراعِ

أي: يَجْتَزِىء به[6].

قوله: «شيئاً» نصبٌ[7] على المصدرِ، أي: شيئاً من الجزاء؛ لأن الجزاءَ شيءٌ، فَوُضِع العامُّ موضعَ الخاصِّ، ويجوزُ[8] أن يكونَ مفعولاً به على أنَّ «تَجْزي» بمعنى «تَقْضي»، أي: لا تَقْضي [نفسٌ[9]] عن غيرِها شيئاً من الحقوقِ، والأولُ أظهَرُ.

---

(١) البيت لأبـي النجم، وهو في الأضداد ١٠٢؛ والصاحبي ١١٢؛ والطبري ١/٢٣٥؛ والبحر ١/١٨٧.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبـي ١/٣٧٨.

(٣) سقط البيت من ع.

(٤) قراءة أبـي السمَّال العدوي. انظر: البحر ١/١٨٩؛ وابن عطية ١/٢٦٢.

(٥) نسبه في غريب الحديث ١/٥٨ إلى الطائي، وهو في اللسان: جزأ، والقرطبـي ١/٣٧٧. ويجزأ: يكتفي، والكراع: ماء السماء.

(٦) سقط البيت وما بعده من تعليق من: ع.

(٧) ص: «نصبت».

(٨) ص ح: «ويجزي».

(٩) سقط من: ي.

قوله: «ولا يُقْبَلُ منها شفاعةٌ» هذه الجملةُ عَطْفٌ على ما قبلها فهي صفةٌ أيضاً لـ «يوماً»، والعائدُ منها عليه محذوفٌ كما تقدَّم، أي: ولا يُقبل منها فيه شفاعةٌ. و «شفاعةٌ» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه، فلذلك رُفِعَتْ، وقُرِىء[1]: «يُقْبَل» بالتذكير والتأنيثِ، فالتأنيثُ لِلَّفْظِ، والتذكيرُ لأنه مونثٌ مجازيٌّ، وحَسَّنَهُ الفصلُ. وقُرِىء[2]: «ولا يَقْبل» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. و «شفاعةً» نصباً مفعولاً به. و «لا يُـؤْخَذُ منها عَدْلٌ» صفةٌ أيضاً، والكلامُ فيه واضحٌ. و «منها» متعلِّقٌ بـ «يقْبل» و «يُـؤْخذ»، وأجاز أبو البقاء[3] أن يكونَ نصباً على الحال، لأنه في الأصلِ صفةٌ لشفاعة وعدل، فلمَّا قُدِّم عليهما نُصِبَ على الحالِ، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذا غيرُ واضحٍ، فإنَّ المعنى مُنْصَبٌّ على تعلُّقِهِ بالفعلِ، والضميرُ في «منها» يعودُ على «نفس» الثانيةِ، لأنها أقربُ مذكور، ويجوز أن يعودَ على الأولى لأنها هي المُحَدَّث عنها، ويجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ الأول على الأولى[4] وهي النفسُ الجازية، والثاني يعودُ على الثانية وهي المَجْزِيُّ عنها، وهذا مناسِبٌ[5].

والشفاعةُ مشتقةٌ من الشَّفْع، وهو الزوجُ، ومنه: الشُّفْعَةُ، لأنها ضَمُّ مِلْكٍ إلى غيره، والشافعُ والمشفوعُ له، لأنَّ كلًّا منهما يُزَوِّجُ نفسَه بالآخر، وناقةٌ شَفُـوع: تَجْمَع[6] بين مَحْلَبَيْنِ في حَلْبةٍ واحدةٍ، وناقةٌ شافِع إذا اجتمع لها حَمْلٌ وولدٌ يَتْبَعُها، والعَدْل بالفتح الفِداء[7]، وبالكسر المِثْل، يقال: عَدْل

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ولا تُقْبل بالتاء، والباقون بالياء، واختلف عن عاصم. انظر: السبعة ١٥٤؛ البحر ١/١٩٠.

(٢) قراءة سفيان، البحر ١/١٩٠، ونسبها في الشواذ ٥ إلى قتادة.

(٣) الإملاء ١/٣٥.

(٤) ع: «الأول».

(٥) ي: «غير مناسب» بإقحام «غير».

(٦) ص ح: «جمع».

(٧) ص ح: «النداء».

وعَدِيل. وقيل[1]: «عَدْل» بالفتح المساوي للشيءِ قيمةً وقَدْراً، وإنْ لم يكنْ جنسه، وبالكسر[2]: المساوي له في جنسِهِ وجِرْمه، وحكى الطبري[3] أنَّ من العرب مَنْ يكسِر الذي بمعنى الفِداء، والأولُ أشهرُ، وأمّا عِدْل ـ واحد[4] الأعْدال ـ فهو بالكسر لا غيرُ.

قوله: «ولا هم يُنْصَرون» جملةٌ من مبتدأ وخبر[5]، معطوفةٌ على ما قبلَها وإنما أُتي هنا بالجملةِ مصدرةً بالمبتدأ مُخْبَراً عنه[6] بالمضارعِ تنبيهاً على المبالغةِ والتأكيدِ في عَدَمِ النُّصْرة. والضميرُ في قوله «ولا هُمْ» يعود على النفس؛لأنَّ المرادَ بها جنسُ الأنفس، وإنما عادَ الضميرُ مذكَّراً وإن كانَتِ النفسُ[7] مؤنثةً لأنَّ المرادَ بها العِبادُ[8] والأناسيُّ. قال الزمخشري[9]: «كما تقول ثلاثةُ أنفسٍ» يعني[10]: إذا قُصِد بها الذكورُ، كقوله[11]:

٤٤١ ـ ثـلاثـةُ أَنْفُسٍ وثـلاثُ ذَوْدٍ ....

---

(١) قوله: «وقيل» سقط من ص.
(٢) ي: «الكسر».
(٣) التفسير ٢/٣٥.
(٤) ع: «فهو أحد».
(٥) ص ح: «وخبره».
(٦) ص ح: عنها.
(٧) قوله: «النفس» سقط من ح ص.
(٨) ص ح: «العبادة».
(٩) الكشاف ١/٢٧٩.
(١٠) ص ح: «بمعنى».
(١١) البيت للحطيئة وعجزه:

لـقـد جـار الـزمـانُ عـلى عِـيـالي

وهو في ديوانه ٣٩٥؛ والإنصاف ٧٧١؛ والدرر ١/٢٠٩. والذود: ما بين الثلاثة إلى العشر من الإبل.

ولكنَّ النحاةَ نَصُّوا على أنه ضرورةٌ، فالأَوْلى أن يعودَ على الكفارِ الذين اقتضَتْهُمُ الآيةُ كما قال[1] ابنُ عطية[2].

والنَّصْـرُ: العَوْنُ، والأنصار: الأعـوان، ومنه: «مَنْ أنصـارى إلى الله»[3] والنصر أيضاً: الانتقامُ، انتصر[4] زيد أي: انتقم. والنَّصْرُ أيضاً: الإتيان[5] نَصَرْتُ أرضَ بني فلان أتيتُها، قال الشاعر[6]:

٤٤٢ ــ إذا دَخَلَ الشهرُ الحرامُ فودِّعي بلادَ تميمٍ وانصُري أرضَ عامرِ

وهو أيضاً: العَطاءُ، قال الراجز[7]:

٤٤٣ ــ إني وأسـطارٍ سُـطِرْنَ سَـطْراً لَقـائِـلٌ يـا نصرُ نَصْرٌ نَصْـرا

ويتعَدَّى بـ «علىٰ»[8]، قال: «فانصُرْنا على القوم الكافرين»[9]، وأمَّا قولُه: «ونَصَرْناه من القوم»[10] فيحتَمِل التعدِّيَ بـ «مِنْ» ويَحْتمل أن يكونَ من التضمين أي: نَصَرْناه بالانتقام له منهم.

آ. **(٤٩) قوله تعالى: ﴿وإذ نَجَّيْناكم من آلِ فِرْعون﴾**: «إذْ» في موضعِ نصبٍ عطفاً على «نعمتي»، وكذلك الظروفُ التي بعده نحو[11]:

---

(١) ص ح: «قاله».
(٢) التفسير ١/٢٦٣.
(٣) الآية ٥٢ من آل عمران.
(٤) ص: «أي انتصر» بإقحام أي.
(٥) ص ح: «الإثبات».
(٦) البيت للراعي، وهو في اللسان: نصر.
(٧) البيت لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٧٤؛ والخصائص ١/٣٤٠؛ والمغني ٤٣٤؛ والهمع ٢/١٢١؛ وشواهد المغني ٢٧٤؛ والدرر ٢/١٥٣.
(٨) ص ح: «لعلي».
(٩) الآية ٢٨٦ من البقرة.
(١٠) الآية ٧٧ من الأنبياء.
(١١) ص: «يجوز».

«وإذ واعَدْنا» «وإذ قُلتم». وقُرِىء: «أَنْجَيْتُكُم» على التوحيدِ[١]، وهذا خطابٌ للموجودين في زمن الرسول عليه السلام، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: أَنْجَيْنا آباءكم، نحو: «حَمَلْناكم في الجَارية»[٢] أو لأنَّ إنجاءَ الآباء سببٌ في وجودِ الأبناءِ. وأصلُ الإنجاءِ والنجاةِ الإلقـاءُ على نَجْوَةٍ من الأرضِ[٣]، وهي المُرتفعُ منها لِيَسْلَمَ من الآفات، ثم أُطلِقَ الإنجاء على كل فائزٍ وخارجٍ من ضيق إلى سَعَة وإن لم يُلْقَ على نَجْوة.

و «من آلِ» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. و«آل» اختُلِف فيه[٤] على ثلاثةِ أقوال، قال سيبويه[٥] وأتباعُه: إنَّ أصلَه أَهْلٌ، فأُبْدِلَتِ الهاءُ همزةً لقُربها منها، كما قالوا: ماء وأصلُه: ماه، ثم أُبْدِلَتِ الهمزةُ ألفاً، لسكونِها بعد همزةٍ مفتوحةٍ نحو: آمَنَ وآدَم، ولذلك إذا صُغِّر رَجَعَ إلى أصله فتقول: أُهَيْل. قال أبو البقاء[٦]: «وقال بعضُهم: أُوَيْل، فأُبدلت الألفُ واواً، ولَم يَرُدَّه إلى أصله، كما لَم يَرُدُّوا «عُيَيْد» إلى أصله في التصغير». يعني[٧] فلم يقولوا «عُوَيد» لأنه من[٨] عاد يعود، قالوا: لئلا يلتبسَ بعُود الخَشَب. وفي هذا نظر، لأنَّ النحوِيين قالوا: مَنِ اعتقد كونَه من «أهل» صَغَّره على أُهَيْل، ومَنِ اعتقد كونَه من آلَ يَؤُولُ أي رَجَع صغَّره على أُوَيْل. وذهب النحاس[٩] إلى أنَّ أصلَه «أَهْل» أيضاً، إلا أنه قَلَب الهاءَ ألفاً من غير أَنْ يَقْلِبَها أولاً همزة، وتصغيرُه

---

(١) قراءة النخعي. البحر ١/١٩٢، الشواذ ٥.
(٢) الآية ١١ من الحاقة.
(٣) سقط من ح ص.
(٤) انظر: الممتع ٣٤٨.
(٥) الكتاب ٢/١٩٩.
(٦) الإملاء ١/٣٥.
(٧) ص ح: «بمعنى».
(٨) قوله «من» سقط من ح ص.
(٩) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٢ ـ ١٧٣.

عنده على أُهَيْل. وقال الكسائي: أُوَيْل، وقد تقدَّم ما فيه. ومنهم مَنْ قال: أصلُه أَوَل مشتقٌّ من آل يؤُول، أي: رَجَع، لأن الإنسان يَرْجِع إلى آله، فتحرَّكَتِ الواوُ وانفَتَح ما قبلَها فقُلِبَتْ ألفاً، وتصغيرُه على أُوَيْل نحو: مال ومُوَيل وباب وبُوَيْب، ويُعْزى هذا للكسائي. وجمعه آلون وآلين وهو[1] شاذٌّ كأهلِين لأنه ليس بصفةٍ ولا عَلَمٍ. واختُلِف فيه: فقيل: «آلُ الرجل» قرابتُه كأهلِه، وقيل: مَنْ كان مِنْ شيعتِه، وإن لم يكن قريباً منه، وقيل: مَنْ كان تابعاً له وعلى دينِه وإنْ لم يكنْ قريباً منه، قال[2]:

٤٤٤ ــ فلاَ تَبْكِ مَيْتاً بعد مَيْتٍ أَجَنَّهُ ... عليٌّ وعَبَّاسٌ وآلُ أبي بَكْرِ

ولهذا قيل: [إن][3] آلَ النبي مَنْ آمَنَ به إلى آخرِ الدهرِ، ومَنْ لم يُؤْمِنْ بـه[4] فليس بآلِه، وإن كان نسيباً له، كأبي لهب وأبي طالب. واختَلَفَ فيه النحاة: هل يُضاف إلى المضمر أم لا؟ فذهبَ الكسائي وأبو بكر الزبيدي[5] والنحاس إلى أنَّ ذلك لا يجوزُ، فلا يجوز: اللهم صلِّ على محمدٍ وآلِهِ، بل: وعلى آلِ محمد، وذهبَ جماعةٌ منهم [ابنُ][6] السِّيد[7] إلى جوازه، واستدلَّ بقولِهِ عليه السلام، لمَّا سُئِل فقيل: يا رسولَ الله مَنْ آلُكَ؟ فقال: «آلي كلُّ تقيِّ

---

(١) ي: «وهذا».

(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٢٣؛ أو إراكة الثقفي؛ وابن عطية ١/٢٦٤؛ ومجمع البيان ١/١٠٤.

(٣) سقط من: ي.

(٤) قوله: «به» سقط من ح ص.

(٥) محمد بن الحسن، له: الواضح والأبنية وما تلحن فيه العامة، توفي سنة ٣٧٩. انظر: الإنباه ٣/١٠٨؛ البلغة ٢١٨؛ البغية ١/٨٤. وانظر: كتابه لحن العوام ١٤.

(٦) سقط من: ي.

(٧) عبدالله بن محمد، له الاقتضاب والحلل والمسائل والأجوبة، توفي سنة ٥٢١. انظر: الأنباه ٢/١٤١؛ والبغية ٢/٥٥.

إلى يوم القيامة[1]» وأنشدوا قولَ أبـي طالب[2]:

٤٤٥ ـ لا هُـمَّ إنَّ الـمَـرْءَ يَـمْـ ـنَعُ رَحْله فامنَعْ حَلالَكْ
وانـصُـرْ عـلى آل الـصَّـلـيـ ـب وعابِديه اليومَ آلَكْ

وقول نُدْبة[3]:

٤٤٦ ـ أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ والدي وآلي كما تَحْمي حقيقةَ آلِكا

واختلفوا أيضاً[4] فيه: هل يُضافُ إلى غيرِ العقلاءِ فيُقال: آلُ المدينةِ وآلُ مكةَ؟ فمنعَه الجمهورُ، وقال الأخفش: قد سَمِعْنَاه في البلدان قالوا: أهلُ المدينةِ وآلُ المدينة[5]، ولا يُضاف إلاَّ إلى مَنْ له قَدْرٌ وخَطَرٌ، فلا يُقال: آلُ الإسكاف ولا آلُ الحَجَّام، وهو من الأسماءِ اللازمة للإضافة معنى لا لفظاً، وقد عَرَفْتَ ما اختصَّ به من الأحكامِ دونَ أصلِه الذي هو «أَهْل».

هذا كلُّه في «آل» مراداً به الأهلُ، أمَّا «آل» الذي هو السَّراب فليس مِمَّا نَحْنُ فيه في شيء، وجَمْعُه أأْوال[6]، وتصغيرُه أُوَيْل ليس إلاَّ، نحوُ: مال وأَمْوال ومُوَيْل.

قوله: «فِرْعَون» خفضٌ بالإضافةِ، ولكنه[7] لا يَنْصَرِفُ للعُجْمة والتعريف. واختُلِفَ فيه: هل هو علمُ شخصٍ أو علمُ جنسٍ، فإنه يُقال لكلِّ مَنْ مَلَك القِبْطَ ومصرَ: فرعون، مثلَ كِسْرى لكلِّ مَنْ مَلَك الفرس، وقيصرُ

(١) المقاصد الحسنة ٥.
(٢) السيرة ١/٥١؛ واللسان حلل؛ والممتع ٣٤٩؛ والتاج: أهل، والدرر ٢/٦٢. وينسب أيضاً لعبدالمطلب.
(٣) الممتع ١/٣٤٩؛ والقرطبي ١/٣٨٣.
(٤) ص ح: «فيه أيضاً».
(٥) قوله «وآل المدينة» سقط من ح ص.
(٦) ثم يصير: آوال.
(٧) ع: ولكنه.

لكلِّ مَنْ مَلَكَ الروم، والقَيْلُ[1] لكلِّ مَنْ مَلَكَ حميرَ، والنجاشي لكلِّ مَنْ مَلَكَ الحبشةَ، وبَطْلَيْموس لكلِّ مَنْ مَلَكَ اليونان. قال الزمخشري[2]: «وفرعونُ عَلَمٌ لِمَنْ مَلَكَ العمالقة كقيصر للروم، ولعُتُوِّ الفراعِنَة اشتقُّوا منه: تَفَرْعَنَ فلانٌ إذا عَتا وَتَجَبَّر، وفي[3] مُلَحِ بعضهم[4]:

٤٤٧ ـ قد جاءَهُ الموسى الكَلُومُ فَزَادَ في ... أَقْصَى تَفَرْعُنِه وفَرْطِ عُرَامِه

وقال المسعودي[5]: «لا يُعْرَفُ لِفرْعَوْن تفسيرٌ بالعربيةِ»، و[ظاهر][6] كلامِ الجَوْهري أنَّه مشتقٌ مِنْ معنى العُتُوِّ، فإنه قال[7]: «والعُتاة الفَرَاعِنة، وقد تَفَرْعَنَ وهو ذو فَرْعَنةٍ أي: دهاءٍ ومكرٍ». وفي الحديث: «أَخَذْنا فِرْعونَ هذه الأمَّةِ»، إلَّا أنْ يريدَ[8] معنى ما قاله الزمخشري المتقدم.

قولُه: «يَسُومونكم سوءَ العذابِ» هذه الجملةُ في محلِّ نصب[9] على الحالِ مِنْ «آل» أي: حالَ كونِهم سائِمين. ويجوز أَنْ تكونَ مستأنفةً لمجردِ الإِخْبارِ بذلك، وتكون حكايةَ حالٍ ماضيةٍ، قال بمعناه ابن عطية[10]، وليس بظاهر. وقيل: هي خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: هم يَسُومونكم، ولا حاجةَ إليه

---

(١) سقط من ع.
(٢) الكشاف ١/٢٧٩.
(٣) ح ص: «ومن».
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥١٥. الموسى: ما يُحَلَق به، الكلوم: من الكَلْم وهو الجرح، والعرام: الشرُّ والخبث.
(٥) لعله عبدالرحمن بن عبدالله الكوفي، روى عن السبيعي والشيباني، وروى عنه الطيالسي، مات بعد سنة ٥٨. انظر: تهذيب التهذيب ٦/٢١١.
أو هو محمد بن عبدالرحمن عالم باللغة توفي ٥٨٤. البغية ١/١٥٨.
(٦) سقط من ي.
(٧) الصحاح: مادة فرعن.
(٨) ي: «إلا أن يقال يريد ما قاله».
(٩) ص ح: «النصب».
(١٠) التفسير ١/٢٦٥.

أيضاً. و«كم» مفعولٌ أولُ، و«سوء» مفعولٌ ثانٍ، لأنَّ «سام» يتعدَّى لاثنين كأعطى ومعناه: أَوْلاهُ كذا وأَلْزمه[1] إياه أو كلَّفه إياه، ومنه قولُ عمرو بن كلثوم[2]:

٤٤٨ ـ إذا ما المَلْكُ سامَ الناسَ خَسْفاً أَبَيْنا أَنْ نُقِرَّ الخَسْفَ فِينا

قال الزمخشري[3]: «وأصلُهُ مِنْ سَام السِّلْعَةَ إذا طَلَبها، كأنه بمعنى يَبْغُونكم سوءَ العذاب ويُريدُونَكم عليه»، وقيل: أصلُ السَّوْمِ الدَّوامُ، ومنه: سائِمَةُ[4] الغَنَم لمُداوَمَتِها[5] الرَّعْيَ. والمعنى: يُديمونَ تعذيبكم، وسوءُ العذابِ أشدُّهُ وأفظعهُ وإنْ كان كلُّه سيئاً، كأنه أقبحُهُ بالإضافة إلى سائِره. والسوءُ: كلُّ ما يَعُمُّ الإنسانَ من أمرٍ دنيوي وأُخْرَوي، وهو في الأصل مصدرٌ، ويؤنَّثُ بالألفِ، قال تعالى: «أساؤُوا السُّوْءَىٰ»[6]. وأجاز بعضُهم أن يكونَ «سوء» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: يَسُومونكم سَوْماً سيئاً كذا قدَّره، وقال أيضاً: «ويجوزُ أن يكونَ بمعنى سَوْم العذاب»، كأنه يريد بذلك أنه منصوبٌ على نَوْعِ المصدرِ، نحو: «قَعَدَ جلوساً»، لأن سُوء العذابِ نوعٌ من السَّوْمِ.

قولُه تعالى: «يُذَبِّحُون» هذه الجملةُ يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ مفسِّرةً للجملة قبلَها، وتفسيرُها لها على وجهين: أحدهُما أن تكونَ مستأنفةً، فلا محلَّ لها حينئذٍ من الإعرابِ، كأنه قيل: كيف كان سَوْمُهم العذابَ؟ فقيل: يُذَبِّحُون. والثاني: أنْ تكونَ بدلاً منها كقوله[7]:

(١) ع: «أي ألزمه».
(٢) من معلقته المشهورة، وهو في القصائد العشر للتبريزي ٣٩٥. والخسف: الذل.
(٣) الكشاف ١/٢٧٩.
(٤) ص ح: «سائم».
(٥) ص ح: «لذا ومنها».
(٦) الآية ١٠ من الروم.
(٧) تقدم برقم ١٧٣.

٤٤٩ ـ متى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في ديارنا ....

«ومَنْ يفعلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً يُضاعَفْ»(١)، ولذلك تُرِكَ العاطفُ، ويُحْتمل أن تكونَ حالاً ثانيةً، لا على أنها بدلٌ من الأولى، وذلك على رَأْي مَنْ يُجَوِّزُ تَعَدُّدَ الحال. وقد مَنَع أبو البقاء هذا الوجهَ(٢) محتجّاً بأنَّ الحَالَ تُشْبِهُ المفعولَ به ولا يَعملُ العاملُ في مفعولَيْن على هذا الوصفِ، وهذا بناءٌ منه على أحد القولين، ويحتملُ أن يكونَ حالاً من فاعل «يَسُومونكم». وقُرِىء: «يَذْبَحُون» بالتخفيف(٣)، والأَوْلَىٰ قراءةُ الجماعةِ لأنَّ الذبحَ متكرِّر(٤).

فإنْ قيل: لِمَ لَم يُؤْتَ هنا بواو العَطْفِ، كما أُتِيَ بها في سورة إبراهيم(٥)؟ فالجوابُ أنه أُرِيدَ هنا التفسيرُ كما تقدَّم، وفي سورة إبراهيم معناه: يُعَذِّبونكم بالذَّبْح وبغيرِ الذبحِ. وقيل: يجوز أن تكونَ الواوُ زائدةً فتكونَ كآيةِ البقرة، واستدلَّ هذا القائلُ على زيادةِ الواوِ بقوله(٦):

٤٥٠ ـ فلَمَّا أَجَزْنَا ساحةَ الحَّي وانْتَحَى ....

وقوله(٧):

٤٥١ ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ ....

---

(١) الآية ٦٨ من الفرقان.
(٢) الإملاء ١/٣٥.
(٣) قراءة الزهري وابن محيصن: انظر: البحر ١/١٩٣؛ والقرطبي ١/٣٦٨.
(٤) ي: «متكثر».
(٥) الآية ٦ من إبراهيم، «يسومونكم سوءَ العذاب ويُذَبِّحون أبناءَكم».
(٦) البيت لامرىء القيس من معلقته، وعجزه:
بنـا بَطْنِ حِقْفٍ ذي رُكـامٍ عَقَنْقَـلِ
وهو في ديوانه ١٥؛ والأزهية ٢٤٤؛ والإنصاف ٤٥٧. وانتحى: اعترض، والحقف من الرمل: المِعْوجُّ، والعَقَنْقَل: المنعقد المتداخل.
(٧) تقدم برقم ١٢١. وانظر: مسألة زيادة الواو في الإنصاف ٤٥٦ حيث أجازها الكوفيون.

والجوابُ الأول هو[1] الأَصَحُّ.

والذَّبْحُ: أصلُه الشَّقُّ[2]، ومنه: «المَذابحُ» لأخاديدِ السيول في الأرض. و «أبناء» جمع ابن، رَجَع به إلى أصله، فَرُدَّت لامُه، إمَّا الواوُ أو الياءُ حَسْبما تقدَّم. والأصلُ: «أَبْناو» أو «أبناي»، فَأُبْدِل حرفُ العلةِ همزةً لتطرُّفِه بعد ألفٍ زائدةٍ، والمرادُ بهم الأطفالُ، وقيل: الرجالُ، وعَبَّر عنهم بالأبناءِ اعتباراً بما كانوا.

قوله: «وَيَسْتَحْيُون» عطفٌ على ما قبله، وأصلُه: يَسْتَحْيِيُون، فَأُعِلَّ بحَذْفِ الياءِ بعد[3] حَذْفِ حركتها وقد تقدَّم بيانُه، فوزنُه يَسْتَفْعُون. والمراد بالنساءِ الأطفالُ، وإنما عَبَّر عنه بالنساءِ لمآلِهِنَّ إلى ذلك. وقيل: المرادُ غيرُ الأطفالِ، كما قيل في الأبناء. ولامُ النساءِ الظاهرُ أنَّها من واوٍ لظهورها في مرادِفِه وهو نِسْوَان ونِسْوَة، ويُحْتمل[4] أن تكونَ ياءً اشتقاقاً من النِّسْيان، وهل نساء جمعُ نِسوةٍ أو جمعُ امرأةٍ مِنْ حيث المعنى؟ قولان.

قوله: «وفي ذلكم بلاءٌ من رَبِّكُمْ عظيمٌ» الجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ، و «بلاءٌ» مبتدأ. ولامُه واوٌ لظهورِها في الفعلِ نحو: بَلَوْتُه، أَبْلُوه، «ولَنَبْلُوَنَّكُمْ»[5]، فَأُبْدِلَتْ همزةً. والبلاءُ يكون في الخيرِ والشرِّ، قال تعالى: «ونبلُوكم بالشرِّ والخيرِ فِتْنَة»[6] لأنَّ الابتلاءَ امتحانٌ فيمتحِنُ اللهُ عباده بالخيرِ ليشكُروا، وبالشرِّ ليصبِروا، وقال ابن كَيْسان: «أبلاهُ وبَلاه في الخير» وأنشد[7]:

(١) ي: «وهو» بإقحام الواو.
(٢) ص ح: «السو».
(٣) ي: «بغير».
(٤) قَدَّمت نسخة ي وأخرت بين الأسطر، وأثبتنا الترتيب الصحيح من: ع.
(٥) من الآية ١٥٥ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٣٥ من الأنبياء.
(٧) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٠٩؛ والطبري ٢/٤٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٧؛ ومعاني القرآن للزجاج ١/١٠٢.

٤٥٢ ـ جَزَى اللّـهُ بالخَيراتِ ما فَعَلا بكم   وأَبْلاهُمَا خيرَ البلاءِ الذي يَبْلُـو

فَجَمَع بين اللغتين، وقيل: الأكثـرُ في الخيرِ أَبْلَيْتُـه، وفي الشرِّ بَلَوْتُـه، وفي الاختبارِ ابتلَيْتُه وبَلَوْتُه، قال النحاس[١]: «فاسمُ الإشارة من قوله: «وفي ذلكم» يجوزُ أن يكونَ إشارةً[٢] إلى الإنجاء «وهو خيرٌ مَحْبوب، ويجوز أن يكونَ إشارةً إلى الذَّبْحِ، وهو شرٌّ مكروهٌ». وقال الزمخشري: «والبـلاءُ: المِحْنَةُ إن أشير بـ«ذلك» إلى صنيع فرعون، والنعمـةُ إن أشير بـه إلى الإنجاء»، وهو حسن. وقال ابن عطية[٤]: «ذلكم» إشارةٌ إلى جملةِ الأمر إذ هو خيرٌ فهو كمفردٍ حاضر» كأنه يريدُ أنه أُشير به إلى مجموعِ الأمرين من الإنجاءِ والذبح، ولهذا قال بعدَه: «ويكونُ البلاءُ[٥] في الخيرِ والشر» وهذا غيرُ بعيدٍ، ومثله[٦]:

٤٥٣ ـ إنَّ لـلخيـرِ ولـلشَّـرِّ مَـدَى   وكِـلا ذلـك وَجْـهٌ وقَـبَـلْ

و «مِنْ ربكم» متعلقٌ بـ«بلاءٌ»، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً. وقال أبو البقاء[٧]: «هو رفعٌ صفةٌ لـ«بلاء» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ» وفي هذا نظرٌ، من حيث إنه إذا اجتمع صفتان، إحداهما[٨] صريحةٌ والأخرى مُؤَوَّلةٌ قُدِّمَتِ الصريحةُ، حتى إنَّ بعضَ الناسِ يَجْعلُ ما سِواه ضرورةً. و «عظيمٌ» صفةلـ«بلاء» وقد تقدَّم معناه مستوفىً في أول السورة.

---

(١) ي: «ابن النحاس» ولم يرد في إعرابه.

(٢) قوله: «إشارة» سقط من ع.

(٣) الكشاف ١/٢٧٩.

(٤) التفسير ١/٢٦٦.

(٥) ي: «في البلاء» بإقحام في.

(٦) البيت لعبدالله بن الزبعرى، وهو في أوضح المسالك ٢/٢٠٣؛ وابن عقيل ٢/٢٥١؛ والأشموني ٢/٤٣؛ والدرر ٢/٦٠. والوجه: الجهة، والقبل: المحجة الواضحة.

(٧) الإملاء ١/٣٦.

(٨) ص ح: «أحدهما».

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿وإذ فَرَقْنا بكم البحرَ﴾**. . «بكم» الظاهرُ أنَّ الباءَ على بابها من كونِها داخلةً على الآلةِ فكأنه فَرَق بهم كما يُفْرَق بين الشيئين بما توسَّط[1] بينهما. وقال أبو البقاء[2]: «ويجوز أن تكونَ المُعَدِّيَةَ كقولِك: ذهبتُ بزيدٍ، فيكونُ التقدير: أَفْرَقْناكم[3] البحرَ، ويكونُ بمعنى: «وجاوَزْنا ببني إسرائيل البحرَ»[4] وهذا قريبٌ من الأول. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للسببيَّة أي: بسببكم، ويجوزُ أن تكونَ للحالِ من«البحر»أَيْ: فَرَقْناه ملتبِساً بكم، ونظَّره الزمخشريِ[5] بقولِ الشاعر[6]:

٤٥٤ ــ . . . . تَدُوس بنا الجماجِمَ والتَّريبا

أي: تدوسُها ونحن راكبوها. قال أبو البقاء[7]: «أي: فَرَقْنا البحرَ وأنتم به، فتكونُ إمَّا حالاً مقدَّرةً أو مقارنةً». قلت: وأيُّ حاجةٍ إلى جَعْلِه إياها حالاً مقدَّرة وهو لم يكنْ مفروقاً إلا بهم حالَ كونِهم سالكينَ فيه؟ وقالَ أيضاً[8]: و«بكم» في موضعِ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لفَرَقْنا، و«البحرَ» مفعولٌ أولُ، والباءُ هنا في معنى اللام» وفيه نظرٌ؛ لأنه على تقديرِ تسليم كون الباءِ بمعنى اللام فتكونُ لام العلَّةِ، والمجرورُ بلام العلةِ لا يُقال إنَّه مفعولٌ ثانٍ، لو قلتَ:

---

(١) ي: «موسط».

(٢) الإملاء ١/٣٦.

(٣) ي: «أفرقنا بكم».

(٤) الآية ١٣٨ من الأعراف.

(٥) الكشاف ١/٢٨٠.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

فـمـرَّت غـيـرَ نـافـرةٍ

وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٣٨؛ والبحر ١/١٩٧.

(٧) الإملاء ١/٣٦.

(٨) الإملاء ١/٣٦.

ضَـرَبْتُ زيداً لأجلِك، لا يقـولُ النحوي: «ضَـرَب»[١] يتعدَّى لاثنين إلى أحدهما بنفسه والآخر[٢] بحرفِ الجر.

والفَرْقُ والفَلْقُ واحدٌ، وهو الفصلُ والتمييز، ومنه «وقُرْآناً فَـرَقْناه»[٣] [أي: فَصَلْناه][٤] وميَّزناه بالبيانِ، والقرآنُ فرقانٌ لتمييزه بين الحقِّ والباطل وفَرْقُ الرأسِ لوضوحِه، والبحرُ أصله: الشَّقُّ الواسعُ، ومنه: البَحِيرة لشَقِّ أُذُنها. والخلافُ المتقدِّمُ في النهر في كونِه حقيقةً في الماء أو في الأخدُودِ جارٍ هنا فَلْيُلْتَفَتْ إليه[٥]. وهل يُطلَقُ على العَذْبِ بَحْرٌ، أو[٦] هو مختصٌّ بالماءِ المِلْح؟ خلافٌ يأتي تحقيقُه في موضِعِه. ويقال: أَبْحَرَ الماءُ أي: صار مِلْحاً قال نُصَيْب[٧]:

٤٥٥ ـ وقد عادَ ماءُ الأرضِ بَحْراً فزادني إلى مَرَضي أَنْ أَبْحَرَ المَشْرَبُ العَذْبُ

والغَرَقُ: الرُّسوبُ في الماءِ، وتُجُوِّزَ به عن المُداخَلَةِ في الشيء، فيقال[٨]: أَغْرَق فلانٌ في اللَّهْو، ويقال: غَرِقَ فهـو غَرِقٌ وغـارِق، وقال أبو النجم[٩]:

---

(١) ي: «ضربت».
(٢) ص ح: «والأخرى».
(٣) الآية ١٠٦ من الإسراء.
(٤) سقط من: ي.
(٥) انظر إعراب المؤلف للآية ٢٥ من البقرة.
(٦) ي: «و».
(٧) القرطبي ١/٣٨٨.
(٨) ع: «فتقول».
(٩) القرطبي ١/٣٨٨ وقبله:
فـأصـبـحـوا في المـاء والخَنـادق

٤٥٦ ـ مِنْ بَيْنِ مقتولٍ وطافٍ غارِقِ

ويُطْلَقُ على القتلِ بأيِّ نوعٍ كان، قال[١]:

٤٥٧ ـ .... ألا لَيْتَ قَيْساً غَرَّقَتْهُ القَوابِـلُ

والأصلُ فيه أن القابِلَة[٢] كانَتْ[٣] تُغَرِّق المولودَ في دَمِ السَّلَىٰ[٤] عام القَحْطِ ليموتَ، ذكراً كان أو أنثى، ثم جُعِل كلُّ قَتْل تغريقاً. ومنه قول ذي الرمة[٥]:

٤٥٨ ـ إذا غَرَّقَتْ أرباضُها ثِنْيَ بَكْرَةٍ بتَيْهـاءَ لم تُصْبِحْ رَؤوماً سَلُوبُها

قوله: «وأنتم تنظـرونَ» جملـةٌ من مبتدأ أوخبر في محلِّ نصبٍ على الحال من «آل فرعون» والعاملُ «أَغْرقنا»، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من مفعولِ «أَنْجَيْناكم». والنظرُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ بالبصرِ[٦] لأنهم كانوا يُبْصِرُون بعضَهم بعضاً لقُرْبِهم. وقيل: إنَّ آلَ فرعون طَفَوْا على الماء فنظروا إليهم، وأن يكونَ بالبصيرةِ والاعتبار. وقيل: المعنى وأنتم بحالِ مَنْ ينظرُ لو نَظَرْتُم، ولذلك لم يُذْكَرْ له مفعولٌ.

---

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٨٣، وصدره:

أطَـوْرَيْـنِ في عـامٍ غَـزاةٌ ورِحْلَةٌ

وهو في القرطبي ١/٣٨٨.

(٢) ص ح: «المقابلة».

(٣) قوله: «كانت» سقط من ح ص.

(٤) ع: «السرة».

(٥) ديوانه ٧٠١؛ وإصلاح المنطق ٧٢؛ والقرطبي ١/٣٨٩. والأرباض: الحبال، والبكرة: الناقة الفتية، وثنيها: بطنها الثاني، وإنما لم تعطف على ولدها لتعبها، والسلوب: التي فارقت ولدها. يقول: إذا شدَّت الحبال عليها قتلت أولادها في بطونها ولم تقف عليه لاستعجالها.

(٦) من قوله «جملة» إلى قوله «بالبصر» سقط من ح ص.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿واعَدْنا﴾**. قرأ[١] أبو عمروٍ هنا وما كان مثلَه ثلاثياً، وقرأه الباقون: «واعَدْنا» بألف[٢]. واختارَ أبو عُبَيْد قراءةَ أبي عمروٍ، ورجَّحها[٣] بأنَّ المواعدةَ إنما تكونُ من البشر، وأمَّا اللهُ تعالى فهو المنفرِدُ بالوَعْد والوعيد، على هذا وجَدْنا القرآن، نحو: «وَعَد اللَّهُ الذين آمنوا منكم»[٤] «وَعَدكم اللهُ مغانمَ»[٥] «وعدَكم وَعْدَ الحق»[٦] «وإذ يَعِدُكُمُ اللهُ»[٧]، وقال مكي[٨] مُرَجِّحاً لقراءةِ أبي عمرو أيضاً: «وأيضاً فإنَّ[٩] ظاهرَ اللفظِ فيه وَعْدٌ من اللهِ لموسى، وليسَ فيه وعدٌ مِنْ موسى فَوَجَبَ حَمْلُهُ على الواحدِ بظاهرِ النص» ثم ذَكَر جماعةً جِلَّةً من القرَّاءِ عليها[١٠]. وقال أبو حاتم مُرَجِّحاً لها أيضاً: «قراءةُ العامَّة عندَنا: وَعَدْنا ــ بغيرِ ألفٍ ــ لأن المواعَدَةَ أكثرُ ما تكونُ من المخلوقين والمتكافِئين». وقد أجابَ الناس عن قول أبي عُبَيْد وأبي حاتم ومكي بأن المفاعلةَ هنا صحيحةٌ، بمعنى أنَّ موسى نَزَّل قبولَه[١١] لالتزام الوفاءِ بمنزلة الوَعْدِ منه، أو أنَّه وَعَدَ أن يُعْنَى بما كلَّفه ربُّه. وقال مكي[١٢]: «المواعدة أصلُها من اثنين، وقد تأتي بمعنى فَعَل[١٣] نحو:

(١) انظر: السبعة ١٥٤؛ الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٣٩؛ النشر ٢/٢٠٤.
(٢) ي: «ألف».
(٣) انظر: الكشف ١/٢٣٩.
(٤) الآية ٥٥ من سورة النور.
(٥) الآية ١٠ من سورة الفتح.
(٦) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.
(٧) الآية ٧ من سورة الأنفال.
(٨) الكشف ١/٢٣٩.
(٩) ي: «قال».
(١٠) ذكر أنها قراءة الحسن وأبي رجاء وأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر وقتادة وابن أبي إسحاق.
(١١) ي: «فقوله»، ص: «قوله» وكلاهما تحريف.
(١٢) الكشف ١/٢٣٩.
(١٣) عبارة مكي: من واحد.

طارَقْتُ[1] النَّعْل»، فجعل القراءتين بمعنىً واحد، والأولُ أحسنُ. ورجَّح قوم «واعدنا». قال الكسائي: «وليس قولُ الله: «وَعَد الله الذين آمنوا»[2] من هذا البابِ في شيء؛ لأن واعَدْنا موسى إنما هو من بابِ الموافاة، وليس من الوَعْد في شيء، وإنما هو من قولك[3]: مَوْعِدُك يومُ كذا وموضعُ كذا، والفصيحُ في هذا «واعَدْنا». وقال الزجاج[4]: «واعَدْنا» بالألفِ جَيِّدٌ، لأن الطاعةَ في القَبول بمنزلةِ المواعدة، فمِنَ الله وَعْدٌ، ومِنْ موسى قَبولٌ واتِّباعٌ، فجرَى مَجْرَى المواعدة». وقال مكي أيضاً[5]: «والاختيارُ «واعَدْنا» بالألفِ، لأنه بمعنى[6] وَعَدْنا، في أحدِ مَعْنَيَيْه، وأنه لا بُدَّ لموسى من وَعْدٍ أو قبول يقُومُ مقامَ الوعدِ فَصَحَّت المفاعلة».

و«وعدَ» يتعدَّى لاثنين، فموسى مفعولٌ أولُ، وأربعين مفعولٌ ثانٍ، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضاف، أي: تمامَ أربعين، ولا يجوزُ أن ينتصِبَ على الظرفِ لفسادِ المعنى وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جارٍ مَجْرىٰ جَمْعِ المذكر السالم، وهو في الأصلِ مفرد اسمُ جمعٍ، سُمِّي به هذا العَقْدُ من العَدَد[7]، ولذلك أَعْربه بعضُهم بالحركاتِ ومنه في أحدِ القولين قولُه[8]:

٤٥٩ ـ وماذا يَبْتَغِي الشعراءُ مني ... وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأربعينِ

(١) طارق النعل: صيَّرها طاقاً فوق طاق.
(٢) الآية ٥٥ من النور.
(٣) ي: «قول».
(٤) معاني القرآن ١/١٠٤.
(٥) الكشف ١/٢٤٠.
(٦) قوله «بمعنى» سقط من ص.
(٧) ع: «من العدد به» بإقحام «به».
(٨) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٧٧؛ أو سحيم بن وثيل؛ والأصمعيات ١٩؛ وابن يعيش ٥/١١؛ وأوضح المسالك ١/٤٤؛ والخزانة ٣/٤١١؛ والدرر ١/٢٢.

بكسر النون، و «ليلةً» نصبٌ على التمييز، والعُقود التي هي من عِشْرين إلى تسعين وأحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلُّها تُمَيَّز بواحدٍ منصوبٍ.

وموسىٰ اسمٌ[1] أعجمي [غيرُ منصرفٍ][2]، وهو في الأصل على ما يُقال مركبٌ، والأصل: مُوشى ـ بالشين ـ لأنَّ «ماء» بلغتهم يقال له: «مُو» والشجر يقال له «شاء» فعرَّبته العربُ فقالواموسى[3]، قالوا: وقد لَقِيه آلُ فرعون عند ماءٍ وشجرٍ. واختلافُهم في موسى: هل هو مُفْعَل مشتقٌّ من أَوْسَيْتُ رأسَه إذا حلقتُه فهو مُوسى، كأعطيتُه فهو مُعْطىً، أو هو فُعْلَى مشتقٌّ من ماسَ يميس أي: يتبخترُ في مِشْيَته ويتحرَّكُ، فقُلِبَتِ الياءُ واواً لانضمامِ ما قبلَها كمُوْقِن من اليقين، [وهذا][4] إنما هو [في][5] مُوسى الحديدِ التي هي آلةُ الحَلْق، لأنها تتحرَّكُ وتضطربُ عند الحَلْقِ بها، وليس لموسى اسمِ النبـي عليه السلام اشتقاقٌ لأنه أعجميٌّ.

قوله: «ثم اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ» اتَّخذ يتعـدَّى لإثنين، والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي: ثم اتخذتم العجلَ إلهاً. وقد يتعدَّى لمفعولٍ واحد إذا كان معناه عَمِل وجَعَل نحو: «وقالوا اتَّخذَ اللـهُ ولداً»[6]، وقال بعضُهم: تَخِذَ واتَّخذَ يتعدَّيانِ لاثنين ما لَمْ يُفْهِمَا كَسْباً، فيتعدَّيان لواحدٍ. واختُلِفَ في اتَّخَذَ فقيل: هو افْتَعلَ من الأَخْذ والأصلُ: ائتخذ الأُولى همزةُ وصلٍ والثانيةُ فاءُ الكلمةِ فاجتمَع همزتان ثانيتُهما[7] ساكنةٌ بعد أخرىٰ، فَوَجَبَ قلبُها ياءً كإيمان،

---

(١) سقط من: ي ص.
(٢) سقط من: ي.
(٣) من قوله «بالشين» إلى قوله «موسىٰ» سقط من ح ص.
(٤) زيادة لضرورة فهم السياق.
(٥) سقط من: ي.
(٦) الآية ١١٦ من البقرة.
(٧) ص ح: «ما بينهما».

فَوَقَعَت الياءُ فاءً قبلَ تاءِ الافتعالِ فأُبْدِلَتْ تاءً وأُدْغِمَت في تاءِ الافتعال كاتَّسر مِن اليُسْر، إلاَّ أنَّ هذا قليلٌ في باب الهمز نحو: اتَّكل من الأكْل واتَّزَرَ من الإزارِ. وقال أبو علي: هو افْتَعَلَ من تَخِذَ يَتْخِذُ، وأنشد[1]:

٤٦٠ ـ وقدتَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسيفاً كأُفْحوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ

وقال تعالى: «لَتَخِذْتَ عليه أَجْراً»[2] وهذا أسهلُ القَوْلَيْن.

والقُرَّاءُ[3] على إدغامِ الذالِ في التاءِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهما، وابن كثير وعاصم[4] في رواية حَفْصٍ بالإظهار، وهذا الخلافُ جارٍ في المفردِ نحو: اتَّخَذْتُ، والجمع نحو: اتَّخَذْتُم، وأَتىٰ في هذه الجملة بـ«ثُمَّ» دلالةً على أَنَّ الاتخاذَ كان بعدَ المواعدة بمُهْلَةٍ.

قوله: «مِنْ بعدِه» متعلِّقٌ باتَّخَذْتُمْ، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، والضميرُ يعودُ على موسى، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ، أي: مِنْ بعدِ انطلاقِه أو مُضِيِّهِ، وقال ابنُ عطية[5]: «يعودُ على موسى [وقيل: على انطلاقِه للتكليمِ، وقيل: على الوَعْد، وفي كلامِه بعضُ مناقشةٍ، فإنَّ قولَه: «وقيل يعودُ على انطلاقِه» يَقْتَضي عَوْدَه على موسى][6] من غيرِ تقدير مضافٍ وذلك غيرُ مُتَصَوَّرٍ.

---

(١) البيت للممزق العبدي، وهو في الحيوان ٢/٢٩٨؛ ومفردات الراغب ٧٠؛ واللسان: فحص، ومجالس العلماء ٣٣٣؛ والخصائص ٢/٢٨٧؛ والعيني ٤/٥٩٠. والغرز: ركاب الرحل من جلد، والنسيف: أثر ركض الرجل بجنبي البعير، والقطاة المطرق: التي حان خروج بيضها، والأفحوص: مجثمها.

(٢) الآية ٧٧ من الكهف وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ٣٩٦.

(٣) انظر: السبعة ١٥٤.

(٤) عاصم بن أبي النجود، الكوفي، أحد السبعة، عرض على السلمي وأخذ عنه حفص وحماد، ثبت توفي سنة ١٢٧. طبقات القراء ١/٣٤٦.

(٥) التفسير ١/٢٧١.

(٦) سقط من: ي.

قوله: «وأنتم ظالمون» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «اتَّخَذْتُمْ».

آ. (٥٢) **قوله تعالى: [﴿ثم عَفَوْنا عنكم﴾]**. . والعَفْوُ: المَحْوُ، ومنه «عَفَا اللـهُ عنكم» أي: مَحَا ذنوبَكم، والعافيةُ لأنها تَمْحُو السُّقْمَ، وعَفَتِ الريحُ الأثرَ، قال[1]:

٤٦١ ـ فتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها لِما نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

وقيل: عَفا كذا أي: كَثُر، ومنه «وَأَعْفوا اللِّحى»[2] فيكونُ من الأضداد. وقال ابنُ عطية[3]: «العَفْوُ تغطيةُ الأثرِ وإذهابُ الحالِ الأول من الذَّنْب أو غيره ولا يُسْتَعْمَلُ العَفْوُ بمعنى الصَّفْح[4] إلا في الذَّنْب». وهـذا[5] الذي قـاله [قريبٌ][6] من تفسير الغُفْرانِ، لأنَّ الغَفْرَ التغطيةُ والسَّتْر، ومنه: المِغْفَرُ، ولكِنْ قد فُرِّق[7] بينهما بأنَّ العفوَ يجوزُ أن يكونَ بعد العُقوبَةِ فيجتمِـعُ معها، وأمَّا الغُفْران فلا يكونُ مع عقوبةٍ. وقال الراغب[8]: «العَفْوُ: القَصْدُ لِتَناوُلِ الشيءِ، يُقال: عَفَاه واعْتَفَاه أي قَصَده مُتَناولاً ما عندَه، وَعَفَتِ الريحُ الترابَ قَصَدَتْها متناولةً آثارَها، وعَفَتِ الديارُ كأنها قَصَدَتْ نحو البِلَى، وعَفَا النبتُ والشَّعْرُ قَصَدَ تناولَ الزيادةِ، وعَفَوْتُ عنك كأنه قَصَد إزالَة ذَنْبِه صارِفاً عنه، وأَعْفَيْتُ كذا أي تركْتُه يَعْفُو ويكثُر ومنه «وأَعْفُوا اللِّحىٰ»[9] فَجَعَلَ القصدَ قَدْراً

---

(١) البيت لامرىء القيس من معلقته، وهو في ديوانه ٨.

(٢) رواه البخاري (فتح الباري)؛ اللباس ١٠/٣٥١؛ أحمد ٢/١٦.

(٣) التفسير ١/٢٧٣.

(٤) في مطبوعة ابن عطية: «الصلح».

(٥) ص ح: «وهنا».

(٦) سقط من: ي.

(٧) ي: «قرن».

(٨) المفردات ٣٥١.

(٩) البخاري (الفتح)؛ اللباس ١٠/٣٥١؛ أحمد ٢/١٦.

مشتركاً في العَفْو، وهذا ينفي كونَه من الأضداد، وهو كلامٌ حَسَنٌ، وقال الشاعر[1]:

٤٦٢ ـ . . . . إذا ردَّ عافي القِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُها

معناه: أنَّ العافِيَ هنا ما يَبْقَى في القِدْرِ مِنَ المَرَقِ ونحوِه، فإذا أرادَ أحدٌ [أَنْ] يستعيرَ القِدْرَ يُعَلِّلُ صاحبَها بالعافي الذي فيها، فالعافي فاعل، ومَنْ يستعيرُها مفعولٌ، وهو من الإسنادِ[2] المجازي لأنَّ الرادَّ في الحقيقة صاحبُ القِدْر بسببِ العافي.

وقوله: «تشكرون» في محلِّ رفعٍ خبرُ «لعلَّ»، وقد تقدَّم تفسيرُ الشكر عند ذكر الحَمْدِ. وقال الراغب[3]: «وهو تَصَوُّرُ النِّعْمَةِ وإظهارُها، وقيل: هو مَقْلُوبٌ عن الكَشْرِ أي الكَشْفِ[4] وهو ضدُّ الكفر، فإنه تَغْطِيَةُ النِّعْمَةِ. وقيل: أصلُه من عَيْنٍ شَكْرى أي ممتلئةٌ، فهو على هذا الامتلاءُ مِنْ ذِكر المُنْعَمِ عليه». وشَكَر مِن الأفعالِ المتعدِّية بِنفسِها تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى وليسَ أحدُهما أصلاً للآخَر على الصحيحِ، فَمِنَ المتعدِّي بنفسِه قولُ عمرو ابن لُحَيّ[5]:

٤٦٣ ـ همُ جَمَعُوا بُـؤْسَىٰ ونُعْمَىٰ عليكُمُ فَهَلاَّ شكرْتَ القومَ إذ لم تُقاتِلِ

---

(١) البيت للأعشىٰ وصدره:

فـلا تَضْـرميني وأسـألي مـا خليقتي

وهو في ديوانه ٣٧١؛ وشواهد الكشاف ٣٩٣/٤.

(٢) قوله: «الإسناد» سقط من ح.

(٣) المفردات ٢٧٢.

(٤) ص: «الكفـ».

(٥) الطبري ٢١٢/٣؛ معاني القرآن للفراء ٩٢/١؛ والبحر ٤٤٧/١. والبؤسَىٰ والنعمىٰ: البؤس والنعمة.

ومن المتعدِّي[1] بحرفِ الجرِّ قولُه تعالى: «واشكروا لي»[2] وسيأتي [هناك][3] تحقيقُه.

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿الكتابَ والفرقانَ﴾**.. مفعولٌ ثانٍ لآتينا، وهل المرادُ بالكتاب والفرقانِ شيءٌ واحدٌ وهو التوراةُ؟ كأنه قيل: الجامعُ بينَ كونِه كتاباً مُنَزَّلاً وفرقاناً يَفْرُق بين الحقِّ والباطلِ، نحو: رأيت الغيثَ والليثَ، وهو من باب قوله[4]:

٤٦٤ ـ إلى المَلِك القَرْمِ وابنِ الهُمامِ ....

أو لأنه لمَّا اختَلَفَ اللفظُ[5] جازَ[6] ذلك كقوله[7]:

٤٦٥ ـ فَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيْهِ وأَلْفَى قولَها كَذِباً وَمَيْنَا

وقوله[8]:

٤٦٦ ـ .... وهندٌ أتىٰ مِنْ دَوْنِها النَّأْيُ والبُعْدُ

---

(١) ي: «التعدي».
(٢) الآية ١٥٢ من البقرة.
(٣) سقط من: ي.
(٤) تقديم برقم ١٢١.
(٥) ي: «باللفظ».
(٦) ي: «صار».
(٧) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ١٨٣؛ والمغني ٣٩٥؛ والهمع ٢/١٢٩؛ والدرر ٢/١٦٧؛ والراهشان: العرقان الظاهران في الذراعين.
(٨) البيت للحطيئة وصدره:
ألا حبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هِنْدُ
وهو في ديوانه ١٤٠؛ وأمالي الشجري ٢/٣٦؛ وابن يعيش ١/١٠؛ والدرر ٢/١١٥.

وقولِهِ[1]:

٤٦٧ ـ .... أَقْـوَى وأَقْفَرَ بعـدَ أُمِّ الهَيْثَمِ

قال النحاس[2]: «هذا إنما يجوزُ في الشِّعْر، فالأحسنُ أن يُرادَ بالفرقان ما علَّمه اللـهُ موسى من الفَرْق بين الحق والباطل». وقيل: الواوُ زائـدة، و «الفرقان» نعتٌ للكتاب أو «الكتابُ» التوراةُ، و «الفرقانُ» ما فُرِّق به[3] بين الكُفْر والإِيمانِ، كالآياتِ من نحو العَصا واليد، أو ما فُرِّقَ به بين الحلالِ والحَرام من الشرائِع.

والفُرْقانُ في الأصلِ مصدرٌ مثلُ الغُفْران. وقد تقدَّمَ معناه في «فَرَقْنا بِكُم البحرَ»[4]. وقيل: الفرقانُ هنا اسمٌ للقرآنِ، قالوا: والتقديرُ: ولَقَدْ آتَيْنا موسىٰ الكتابَ ومحمداً الفرقانَ. قال النحاس[5]: «هذا خطأٌ في الإِعرابِ والمعنى، أمَّا الإِعرابُ فلأنَّ المعطوفَ على الشيءِ[6] مثلُه، وهذا يخالِفُه، وأمَّا المعنى فلقولِه: «ولقد آتَيْنا موسىٰ وهرونَ الفُرْقانَ»[7].

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿يا قوم﴾** . . اعلم أنَّ في المنادى المضافِ إلى ياء المتكلم ستَّ لغاتٍ أفصحُها: حَذْفُها مُجْتَزَأً منها بالكسرةِ وهي لغةُ القرآن،

---

(١) البيت لعنترة من معلقته وصدره:

حُيِّيتَ من طَلَلٍ تقادَمَ عهدُه

وهو في ديوانه ١٨٥؛ والقصائد العشر للتبريزي ٣٢٠.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٥.

(٣) سقط قوله «به» من ي.

(٤) الآية ٥٠ من البقرة.

(٥) إعراب القرآن له ١/١٧٥.

(٦) ي: «شيء».

(٧) الآية ٤٨ من الأنبياء.

الثانية: ثبوتُ الياءِ ساكنةً، الثالثة: ثبوتُها مفتوحةً، الرابعةُ: قَلْبُهَا ألفاً، الخامسةُ: حَذْفُ هذِه الألفِ والاجتزاءُ عنها بالفتحةِ كقولِه(١):

٤٦٨ ـ ولَسْتُ بِراجعٍ ما فاتَ مِنِّي   بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَنِّي

أي: بقولي يا لَهْفا، السادسة: بناءُ المضاف إليها على الضمِّ تشبيهاً بالمفرد، نحو قراءةِ مَنْ قَرَأ: «قال ربُّ احكُمْ بالحقِّ»(٢). قال بعضُهم: «لأنَّ «يا قوم» في تقدير: يا أيُّها القومُ» وهذا ليس بشيءٍ.

والقومُ: اسمُ جمعٍ، لأنَّه دالٌّ على أكثرَ مِن اثنين، وليس له واحدٌ من لفظِهِ ولا هو على صيغةٍ مختصَّةٍ بالتكسيرِ، ومفردُه رَجُل، واشتقاقُه من قام بالأمرِ يَقُوم به، قال تعالى: «الرجالُ قَوَّامون على النساءِ»(٣)، والأصلُ في إطلاقِه على الرجال، ولذلك قُوبل بالنساءِ في قولِهِ: «لا يَسْخَرْ قومٌ مِنْ قومٍ، ولا نساءٌ من نساءٍ»(٤) وفي قولِ زهير(٥):

٤٦٩ ـ وما أَدْرِي وسوفُ إخالُ أَدْري   أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

وأما قوله تعالى: «كَذَّبَتْ قومُ نوحٍ»(٦) و«كَذَّبَتْ قومُ لوط»(٧)، والمكذِّبون رجالٌ ونساءٌ فإنما(٨) ذلك من باب التغليب، ولا يجوزُ أن يُطْلَقَ

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في المحتسب ١/٣٢٣؛ وأمالي الشجري ٢/٧٤؛ والإنصاف ٣٩٠؛ والممتع ٦٢٢؛ والمقرب ١/١٨١؛ ورصف المباني ٢٨٨؛ والتاج: لهف؛ وشواهد الشافية ٢٠٨؛ والعيني ٤/٢٤٨؛ والدرر ٢/٦٩؛ والخزانة ١/٦٣.
(٢) الآية ١١٢ من الأنبياء، وهي قراءة أبـي جعفر. انظر: زاد المسير ٥/٣٩٩.
(٣) الآية ٣٤ من النساء.
(٤) الآية ١١ من الحجرات.
(٥) ديوانه ٧٣؛ والهمع ١/١٥٣؛ والدرر ١/١٣٦.
(٦) الآية ١٠٥ من الشعراء.
(٧) الآية ١٦٠ من الشعراء.
(٨) ص ح: «قائمًا».

على النساء وَحْدَهُنَّ البتةَ، وإن كانَتْ عبارةُ بعضِهم تُوهِمُ [ذلك][1].

قوله: «باتِّخاذِكُمُ العِجْلَ» الباءُ للسببيةِ، متعلِّقَةٌ بـ«ظَلَمْتُم» وقد تقدَّم الخلافُ في هذه المادةِ: هل أصلُها أَخَذَ أوتَخِذَ[2]. و«العجل» مفعولٌ أولُ والثاني محذوفٌ أي: إلهاً[3] كما تقدَّم. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعِلِ[4] وهو أحسنُ الوجهين، فإنَّ المصدَرَ إذا اجتمع فاعلُه ومفعولُه فالأَوْلَى إضافتُه إلى الفاعل لأنَّ رُتْبَته التقديمُ، وهذا من الصورِ التي يَجِبُ فيها تقديمُ الفاعل. فأمَّا: «قَتْلَ أولادِهم شركاؤُهم»[5] فسيأتي [القول فيها مُشْبعاً][6] إن شاء الله تعالى.

والعِجْـلُ معروفٌ وهو وَلَدُ البقرة. قال الراغب[7]: «العِجْلُ وَلَدُ البقرةِ لِتَصَوُّرِ عَجَلَتِها التي تَعْدَمُ منه إذا صارَ ثَوْراً». وقيل: إنما سُمِيَّ عِجْلاً لأنهم تَعَجَّلوا عبادتَه قبل مجيء موسى، ويُرْوى عن عليّ، وهذا لا يَصِحُّ عنه فإنَّ[8] هذا الاسمَ معروفٌ قبلَ ذلك، والجمع عَجاجِيل وعُجُول.

قوله: «إلى بارِئِكم» متعلِّقٌ بـ«تُوبوا» والمشهورُ كَسْرُ الهمزة، لأنها حركةُ إعرابٍ، ورُوي عن أبـي عمرو ثلاثةُ أوجهٍ[9] أُخَرَ[10]: الاختلاسُ، وهو

---

(١) سقط من: ي.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥١ من البقرة.
(٣) ص ح: «العا».
(٤) ي: «الفاعل».
(٥) الآية ١٣٧ من الأنعام.
(٦) زيادة من: ع، سقط من ي ح ص.
(٧) المفردات ٣٣٥.
(٨) ي: «قال».
(٩) انظر السبعة ١٥٤.
(١٠) قوله: «أخر» سقط من ح ص.

الإتيانُ بحركةٍ خفيَّة[1]، والسكونُ المَحْضُ، وهذه قد طَعَنَ عليها جماعةٌ من النحويين، ونسبوا راويَها إلى الغَلَط على[2] أبـي عمرو، قال سيبويه[3]: «إنما اختلسَ أبو عمرو فظنَّه الراويَ سَكَّن ولم يَضْبِط»، وقال المبردُ: «لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعرٍ، وقراءةُ أبـي عمرٍو لَحْنٌ» وهذه جرأةٌ من المبرِّد[4] وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكـونَ في حركاتِ الإعراب قد[5] وَرَدَ في الشعرِ كثيراً، ومنه قَولُ امرىءِ القيس[6]:

٤٧٠ ــ فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمـاً مِنَ الـلهِ ولا واغِـلِ

فسكَّن «أَشْرَبْ»، وقال جرير[7]:

٤٧١ ــ .... ونهرُ تِيرىٰ فما تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

وقال آخر[8]:

٤٧٢ ــ رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقـد بَـدَا هَنْـكِ من المِئْزَرِ

---

(١) ص ح: «خفيفة».
(٢) ص ح: «عن».
(٣) الكتاب ٢/٢٩٧.
(٤) ي: «أبـي العباس».
(٥) ص ح: «وقد» بإقحام الواو.
(٦) ديـوانه ١٢٢ وروايتـه فيه «فـاليوم أُسقى»؛ والكتـاب ٢/٢٩٧؛ والنـوادر ٣١٣؛ والخصائص ١/٧٤؛ والمحتسب ١/١٥؛ وابن يعيش ١/٤٨؛ وشذور الذهب ٢١٢؛ والهمع ١/٥٤؛ والدرر ١/٢٧. والمستحقب: المتكسب، والواغل: الداخل على الشرب ولم يُدْعَ.
(٧) ديوانه ٤٨ وصدره: سِيـروا بني العمِّ فـالأهـوازُ مَنْزِلُكُمْ
والسمط ٥٢٧؛ ومعجم البلدان: نهر تيرى؛ والخصائص ١/٧٤؛ واللسان عبد؛ وتفسير ابن عطية ١/٢٧٦.
(٨) البيت للأقيشر بن عبدالله الأسدي، وهو في الكتاب ٢/٢٩٧؛ والمحتسب ١/١١٠؛ وأمالي الشجري ٢/٣٧؛ وابن يعيش ١/٤٨.

يريد: هَنُك، وتَعْرِفُكم، فهذه حركاتُ إعرابٍ وقد[1] سُكِّنَتْ، وقد أنشد ابنُ عطية[2] وغيرُه رَدًّا عليه[3]:

٤٧٣ ـ قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا سَويقا

وقول الآخر[4]:

٤٧٤ ـ إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ

وقول الآخر[5]:

٤٧٥ ـ إنـمـا شِـعْـرِيَ شَـهْـدٌ قـد خُـلْطَ بِـجُـلْجُـلانْ

ولا يَحْسُن ذلك لأنها حركاتُ بناء، وإنما[6] مَنَع[7] هو ذلك في حركاتِ الإعراب، وقراءةُ أبـي عمرو صحيحةٌ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيل، ولذلك اجْتُرِىءَ عليها[8] بجميع أنواعِ التخفيفِ، فاسْتُثْقِلَتْ عليها الحركةُ فقُدِّرت، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله تعالى: «ومَكْر

---

(١) ص ح ع: «قد».
(٢) التفسير ١/٢٧٥.
(٣) البيت للعدافر الكندي وبعده:
واشْـتَرْ فـعـجِّـل خـادمـاً لَـبـيـقـاً
وهو في الخصائص ٢/٣٤٠؛ والمنصف ٢/٢٣٧؛ وشرح شواهد الشافية ٢٢٤؛ والبحر ٢/٢٤٩.
(٤) البيت لأبـي نخيلة، وبعده:
بـالـدَّوِّ أمـثـالَ الـسـفـيـن الـعُـوَّم
وهو في الكتاب ٢/٢٩٧؛ ومعاني القرآن للفراء ٢/١٢؛ والخصائص ١/٧٥، واللسان: عوم. والدو: الصحراء، يصف رواحل محملة تقطع الصحراء.
(٥) تقدّم برقم ١٢٧.
(٦) ص ح: «وإن».
(٧) أي المبرد الذي انتقد قراءة أبـي عمرو بتسكين «بارئكم».
(٨) ص ح: «عنها».

السيء ولا»[1] فإنه سَكَّن هَمزة «السيءْ» وَصْلًا، والكلامُ عليهما واحد، والذي حسَّنه هنا أنَّ قبلَ كسرةِ الهمزةِ راءً مكسورةً، والراءُ حرفُ تكريرٍ، فكأنه توالى ثلاثُ كَسَرات فَحَسُنَ التسكينُ، وليت المبردَ اقتدى بسيبويهِ في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عَدَم الجرأة عليه[2]:

٤٧٦ ـ وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيْسِ

وجميعُ روايةِ أبي عمروٍ دائرةٌ على التخفيفِ، ولذلك يُدْغِمُ المِثْلَيْن والمتقارِبَيْن ويُسَهِّلُ الهمزة ويُسكِّنُ نحو: «يَنْصُركم»[3]، و«يَأْمُركم»[4]، و«بأعلم الشاكرين»[5] على تفصيلٍ معروفٍ عند القرَّاء. ورُوِي [عنه][6] إبدالُ هذه الهمزةِ الساكنةِ ياءً كأنه لم يَعْتَدَّ بالحركةِ المقدَّرةِ، وبعضُهم يُنْكِرُ ذلك [عنه][7]، فهذه أربعُ قراءات لأبي عمروٍ. وروى ابنُ عطية[8] عن الزهري[9] «بارِيكم» بكسر[10] الياء من غيرِ هَمْزٍ، قال: «ورُوِيَتْ عن نافع»،

(١) الآية ٤٣ من فاطر. وانظر: السبعة ٥٣٥. «ومكرَ السيء ولا يَحيقُ المَكْرُ السيِّءُ إلا بأهله».

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٢٣؛ والكتاب ١/٢٦٥؛ وابن يعيش ١/٣٥، واللسان: لزز. وابن اللبون: الفصيل الذي نتجت أمه غيره فصارت لبوناً، لز: شد، القرن: الحبل، البزل القناعيس: الشداد من الإبل. ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد مقاومته في الشعر.

(٣) الآية ١٦٠ من آل عمران.

(٤) الآية ٦٧ من البقرة.

(٥) الآية ٥٣ من الأنعام.

(٦) سقط من: ي.

(٧) سقط من ي.

(٨) التفسير ١/٢٧٦.

(٩) محمد بن مسلم بن شهاب، تابعي، قرأ على أنس بن مالك، وعرض عليه نافع، توفي سنة ١٢٤. انظر: طبقات القراء ٢/٢٦٢.

(١٠) في النسخ وابن عطية ما أثبتناه، وفي ي: بإسكان.

قلت: من حقِّ هذا القارىء أن يُسَكِّنَ الياءَ لأنَّ الكسرةَ ثقيلةٌ عليهَا، ولا يجوزُ ظهورُها(١) إلا في ضرورةِ شعرٍ كقول أبي طالب(٢):

٤٧٧ ــ كَذَبْتُمْ وبَيْتِ اللهِ نُبْزِي مُحَمَّداً ولم تَخْتَضِبْ سُمْرُ العَوالِيِّ بالدَّمِ

وقرأ قتادة(٣): «فاقْتالوا» وقال: هي من الاستقالةِ، قال ابن جني(٤): «اقتال: افْتَعَل، ويُحتمل أنْ تكونَ عينُها واواً [كاقتادوا](٥) أو ياءً كاقتاس، والتصريفُ يُضْعِفُ أن تكونَ من الاستقالة»، ولكن قتادةَ ينبغِي أن يُحْسَنَ الظَّنُّ به في أنه لم يُوْرِدْ ذلك إلا بحُجَّةٍ عنده(٦).

والبارىء هو الخالقُ، بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ أي خَلَقهم، وقد فَرَّق بعضُهم بين الخالق والبارىء بأنَّ البارىءَ هو المُبْدِعُ المُحْدِثُ، والخالِقُ هو المُقَدِّرُ الناقلُ من حالٍ إلى حال. وأصلُ هذه المادةِ يَدُلُّ على الانفصالِ والتميُّز، ومنه: بَرَأَ المريضُ بُرْءاً وبَرْءاً وبَرِئْتُ وَبَرَأْتُ أيضاً من الدَّيْن بَراءةً، والبَرِيَّةُ الخَلْق، لأنهم انفصلوا من العَدَمِ إلى الوجودِ، إلا أنَّه لا يُهْمَزُ، وقيل: أصلُه من البَرَى وهو التراب، وسيأتي تحقيقُ القَوليْنِ في موضعِه إن شاء الله تعالى.

قوله: «ذَلكم خَيْرٌ لكم» قال بعضُهم: «ذلكم» مفردٌ واقعٌ موقعَ «ذانكم»

---

(١) ي: «ظهوره».

(٢) البحر ١/٢٠٧؛ والهمع ١/٥٣؛ والدرر ١/٣٠. ونبزي: نعدل أو نقهر.

(٣) قتادة بن دعامة السدوسي، له اختيار في القراءة، روى عن أنس بن مالك، وروى عنه شعبة. توفي سنة ١١٨هـ. انظر ابن سعد ٧/٢٢٩؛ والطبقات لابن الجزري ٢/٢٥. وانظر: في هذه القراءة: المحتسب ١/٨٣؛ والبحر ١/٢٠٨؛ والقرطبي ١/٤٠٢؛ وابن عطية ١/٢٧٦، وثمة روايتان عن قتادة، الأولى: فأقيلوا، والثانية ما قاله المؤلف عنه.

(٤) المحتسب ١/٨٣.

(٥) سقط من ي.

(٦) قال أبو حيان في البحر ١/٢٠٨: «أقيلوا: أمر من الإقالة، والمعنى أن أنفسكم تورطت بما تعاطيتموه، وقد هلكت فأقيلوها بالتوبة، واقتالوا: افتعل بمعنى استفعل، أي: فاستقيلوها.

المثنَّى، لأنه قد تقدَّم اثنان: التوبة والقتلُ. قال أبو البقاء[١]: «وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ قولَه: «فاقْتُلوا» تفسيرُ[٢] التوبةِ فهو واحدٌ» و«خَيْر» أفعلُ تفضيلٍ وأصلُه: أَخْيَرُ، وإنما حُذِفَتْ همزتُه[٣] تخفيفاً، ولا تَرْجِعُ هذه الهمزةُ إلا في ضرورةٍ، قال[٤]:

٤٧٨ ـ بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

ومثلُه شَرّ، لا يجوز أَشَرّ، إلا في ندور، وقد قُرِىء: «مَنَ الكَذَّابُ الأَشَرُّ»[٥] وإذا بُني من هذه المادةِ فعلُ تعجُّبٍ[٦] على أَفْعَل فلا تُحْذَفُ همزتُه إلا في ندورٍ كقولهم: «ما خَيْرَ اللبنِ للصحيحِ، وما شَرَّه للمبطونِ» فخيرٌ وشَرٌّ قد خَرَجَا عن نظائرهما في بابِ التفضيل والتعجُّب، و«خَيْر» أيضاً مخفَّفَةٌ من خَيِّر على فَيْعِل[٧] ولا يكونُ من هذا البابِ، ومنه: «فيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ»[٨] قال بعضهم: «مُخَفَّف[٩] من خَيِّرات». والمفضَّلُ عليه محذوفٌ[١٠] للعلمِ به، أي: خيرٌ لكم من عدم التوبة. ولأَفْعَلِ التفضيلِ أحكامٌ كثيرةٌ وشروطٌ منتشرةٌ لَا يَحْتملها [هذا][١١] الكتابُ، وإنما نأتي منها بما نضطرُّ إليه.

---

(١) الإملاء ١/٣٧.

(٢) ي: «تفسيره».

(٣) ي: «همزة».

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٧/١٣٩؛ والبحر ١/٢٠٤؛ والدرر ٢/٢٢٤.

(٥) الآية ٢٦ من القمر، قرأ أبو قلابة بفتح الشين وتشديد الراء، وقرأ أبو حيوة بفتح الشين وتخفيف الراء. انظر: القرطبي ١٧/١٣٩.

(٦) ي: «التعجب».

(٧) ص ح: «فعيل».

(٨) الآية ٧٠ من الرحمن.

(٩) ي: «تخفيف».

(١٠) أي في الآية التي يعربها «ذلكم خير لكم».

(١١) سقط من: ي.

قولُه تعالى: «فتابَ عليكم» في الكلامِ حَذْفٌ، وهو: فَفَعَلْتُم ما أُمِرْتُمْ به من القتلِ فتابَ عليكم. والفاءُ الأولى في قوله: «فتوبوا»[1] للسببية، لأن الظلمَ سَببٌ[2] التوبةِ، والثانيةُ للتعقيبِ، لأنَّ المعنى: فاعْزِموا على التوبة، فاقتلوا أنفسَكم، والثالثةُ[3] متعلقةٌ بمحذوفٍ، ولايخلو: إمَّا أن ينتظمَ في قول موسى لهم فيتعلَّقَ بشرطٍ محذوفٍ كأنه: وإنْ فَعَلْتُم فقد تابَ عليكم، وإمَّا أَنْ يكونَ خطاباً من الله لهم على طريقةِ الالتفاتِ، فيكونُ التقديرُ: فَفَعَلْتُم ما أَمركم به موسى فتابَ عليكُم، قاله الزمخشري[4].

آ. (٥٥) **قولُه تعالى: ﴿لَنْ نُّؤْمِنَ لك﴾**: إنَّما تعدَّى باللامِ دونَ الباءِ لأحدِ وجهين: إمَّا أَنْ يكونَ التقديرُ: لَن نُّؤْمِنَ لأجلِ قولِك، وإمَّا أَنْ يُضَمَّنَ مَعنى الإقرارِ، أي: [لَنْ][5] نُقِرَّ لك بما ادَّعَيْتَه، وقرأ أبو عمرو[6] بإدغام النونِ في اللامِ لتقارُبِهما.

قولُه تعالى: «جَهْرَةً» فيه قولان، أحدُهما: أنها[7] مصدرٌ وفيها حينئذٍ قولان، أحدُهما[7] أنَّ ناصبَها محذوفٌ، وهو من لفظِها، تقديرُه: جَهَرْتُمْ جَهْرةً نقله أبو البقاء[8]، والثاني: أنها[9] مصدرٌ[10] من نوعِ الفعلِ فَتَنْتَصِبُ انتصابَ

---

(١) ي: «فتاب».
(٢) ص ح: «بسبب».
(٣) في قوله: فتاب عليكم.
(٤) الكشاف ١/٢٨١.
(٥) سقط من ي.
(٦) السبعة ١١٨.
(٧ـ٧) سقط من ع.
(٨) الإملاء ١/٣٧.
(٩) أنها سقط من: ص ح.
(١٠) ع: «مصدرية».

القُرْفُصاء من قولك: «قَعَدَ القُرْفُصاء»، «واشتمل الصَمَّاء»[1]، فإنها نوعٌ من الرؤيةِ، وبه بدأ الزمخشري[2]. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، وفيها حينئذ أربعةُ أقوالٍ، أحدُهما: أنه حالٌ من فاعل «نرى» أي: ذوي جَهْرَةٍ، قاله الزمخشري[3]. والثاني: أنَّها حالٌ من فاعل «قُلْتم»، أي: قلتم ذلك مجاهِرين، قاله أبو البقاء[4]، وقال بعضُهم: فيكونُ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، أي: قُلْتم جهرةً لن نؤمِنَ لك، ومثلُ هذا لا يُقال فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، بل أتى[5] بمفعولِ القولِ ثم بالحالِ من فاعِلِه، فهو نظيرُ: «ضَرَبْتُ هنداً قائماً». والثالثُ: أنَّها حَالٌ مِن اسمِ اللهِ تعالى، أي: نَرَاه ظاهراً غيرَ مستورٍ. والرابعُ: أنَّها حالٌ من فاعلِ «نؤمن» نقله ابنُ عطية[6]، ولا معنى له، والصحيحُ من هذه الأقوالِ الستةِ الثاني.

وقرأ ابنُ عباس[7] «جَهَرَةً» بفتح الهاء وفيها قولان، أحدُهما: أنها لغةٌ في جَهْرة، قال ابن عطية[8]: «وهي لغةٌ مسموعةٌ عند البصريين فيما فيه حَرْفُ الحلقِ ساكنٌ قد انفتح ما قبله، والكوفيون يُجيزون فيه الفتحَ وإنْ لَمْ يَسْمعوه»، وقد تقدَّم تحريرُ القولِ في ذلِك. والثاني: أنها جمعُ «جاهر»، نحو: خادِم وخَدَم والمعنى: حتى نرى الله كاشفين هذا الأمر، وهي تُؤَيِّدُ كونَ «جهرةً» حالاً من فاعل «نَرى».

---

(١) اشتمل الصماء: كأنك قلت: اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم، لأن الصماء ضَرْبٌ من الاشتمال.

(٢) الكشاف ١/٢٨١.

(٣) الكشاف ١/٢٨١.

(٤) الإملاء ١/٣٧.

(٥) ي: «أي».

(٦) ليس هذا النقل في تفسيره، إنما قال: «حال من الضمير في نرى أو قلتم». التفسير ١/٢٧٨.

(٧) انظر: القرطبي ١/٤٠٤؛ البحر ١/٢١١.

(٨) التفسير ١/٢٧٨.

والجَهْرُ: ضدُّ السِّرِّ وهو الكَشْفُ[1] والظهورُ، ومنه جَهَرَ بالقراءةِ أي: أظهرَها، قال الزمخشري[2]: «كأنَّ الذي يَرى بالعين جاهرٌ بالرؤيةِ، والذي يَرَى بالقلبِ مُخافِتٌ[3] بها».

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وظَلَّلْنا عليكمُ الغَمامَ﴾: تقديرُه: وجَعَلْنا الغَمامَ يُظَلِّلُكُمْ، قال أبو البقاء[4]: «ولا يكونُ كقولِك: «ظَلَّلْتُ زيداً يُظَلُّ» لأن ذلك يقتضي أن يكونَ الغمامُ مستوراً بظِلٍّ آخَرَ» وقيل: التقديرُ: بالغَمامِ، وهذا[5] تفسيرُ معنًى لا إعرابٍ، لأنَّ حَذْفَ[6] حرفِ الجرِّ لا ينقاسُ.

والغَمامُ: السَّحابُ لأنه يَغُمُّ وجهَ السماء، أي يستُرُها، وكلُّ مستورٍ مغموم أي مُغَطًّى، وقيل: الغمامُ: السحابُ الأبيضُ خاصةً، ومثلُه الغَيْم والغَيْن بالميم والنونِ، وفي الحديثِ «إنه لَيُغَانُ على قَلْبي»[7]، وواحدتُه غَمامةٌ فهو اسمُ جنسٍ.

والمَنُّ قيل: هو التَّرَنْجبين[8] والطَّرَنْجِبين بالتاء والطاء، وقيل: هو مصدرٌ يعني به جميعَ ما منَّ الله تعالى به على بني إسرائيل من النِّعَمِ، وكذلك قِيل في السَّلْوى، إنها مصدرٌ أيضاً، أي: إنَّ لهم بذلك التَّسَلِّيَ، نقلَه الراغبُ[9]، والمَنُّ أيضاً مِقْدارٌ يُوزَنُ به، وهذا يجوزُ إبدالُ نونِه الأخيرةِ حرفَ

---

(١) ص ح: «الكسب».
(٢) الكشاف ١/٢٨١.
(٣) ص ح: «مخالف».
(٤) الاملاء ١/٣٧.
(٥) ص ح: «وهنا».
(٦) قوله «حذف» سقط من ص.
(٧) مسلم ٤/٢٠٧٥؛ أبو داود ٢/١٧٧.
(٨) طَلٌّ يقع من السماء شبيه بالعسل.
(٩) المفردات ٢٤٧.

علّة، فيقالُ: «مَنا» مثلَ عَصا، وتثنيتُه مَنوان، وجمعُه أمْناء. والسَّلْوى المشهورُ أنها السُّمانَى بتخفيفِ الميم، طائرٌ معروف. والمَنُّ لا واحدَ له من لفظِه، والسَّلْوى مفردُها سَلْواة، وأنشدوا[1]:

٤٧٩ ـ وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ سَلْوَةٌ كما انتفضَ السَّلْواةُ مِنْ بَلَلِ القَطْرِ

فيكونُ عندَهم من باب: قمح وقمحة، وقيل: «سَلْوى» مفردٌ وجمعُها سَلاوى[2]، قاله الكسائي، وقيل: سَلْوى يُستعمل للواحدِ والجمعِ، كدَقَلى[3] وشُكاعى[4] وقيل: السَّلْوى: العَسَلُ[5]، قال الهذلي[6]:

٤٨٠ ـ وقاسَمَها باللهِ جَهْداً لأنتمُ أَلَذُّ من السَّلْوى إذا ما نَشُورُها

وغَلَّطه ابنُ عطية[7]، وادَّعى الإجماعَ على أن السَّلْوى طائر[8]، وهذا غيرُ مُرْضٍ من القاضي أبي محمد، فإن أئمةَ اللغةِ نقلوا أن السَّلْوَى العَسَلُ، ولم يُغْلِّطوا هذا الشاعرَ، بل يستشهدونَ بقولِه.

قوله: «كُلُوا» هذا على إضمار القَوْلِ، أي: وقُلْنا لهم: كُلوا، وإضمارُ القولِ كثيرٌ في لسانِهم، ومنه: «والملائكةُ يَدْخُلونَ عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم»[9] أي: يقولونَ سلامٌ، «والذينَ اتَّخذوا من دونِه أولياءَ ما نعبدُهم

---

(١) تقدم برقم ٣٩٧، وانظر: اللسان «سلا».

(٢) ي: «سلاوة».

(٣) الدقل: أردأ التمر والخضاب.

(٤) الشكاعى: النبات الدقيق.

(٥) ص ح: «العسكر».

(٦) البيت لأبي ذوئب، وهو في ديوان الهذليين ١٥٨/١، ونسبه في اللسان: «سلا» إلى خالد بن زهير.

(٧) التفسير ٢٨٣/١.

(٨) ص ح: «طير».

(٩) الآية ٢٣ من الرعد.

إلا»[١] أي: يقولون ذلك، «وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم أَكَفَرْتم[٢] أي: فيُقال لهم ذلك وقد تقدَّم القولُ في «كل» وتصريفِه.

قوله: «مِنْ طيباتِ» «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ أو للتبعيضِ، وقال أبو البقاء[٣]: «أو لبيانِ الجنسِ والمفعولُ محذوفٌ أي: كُلوا شيئاً من طيبات» وهذا غيرُ مُرْضٍ، لأنه كيف يُبَيَّنُ شيءٌ ثم يُحْذَفُ؟

قوله «مَا رَزَقْناكم» يجوزُ في «ما» أن تكونَ بمعنى[٤] الذي، وما بعدها صلةٌ لها والعائدُ محذوفٌ، أي: رزقناكموه، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً. فالجملةُ لا محلَّ لها على الأولِ ومحلُّها الجرُّ على الثاني، والكلامُ في العائدِ كما تقدَّم، وأن تكونَ مصدريةً والجملةُ صلتُها، ولم يُحْتَجْ إلى عائدٍ على ما عُرِفَ قبلَ ذلك، ويكونُ هذا المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ، أي: مِنْ طيباتِ مَرْزُوقِنا.

قوله تعالى: «أنفسَهم يَظْلِمُون» «أنفسَهم» مفعولٌ مقدَّمٌ، و«يَظْلِمُون» في محلِّ النصْبِ لكونِه خبرَ «كانوا»، وقُدِّم المفعولُ إيذاناً باختصاصِ الظلم بهم وأنَّه لا يتعدَّاهم. والاستدراكُ في «لكنْ» واضحٌ. ولا بُدَّ من حَذْفِ جملةٍ قبل قوله «وما ظَلَمُونا»، فقدَّره ابنُ عطية[٥]: فعَصَوْا ولم يقابلوا النِّعَمَ بالشكر. وقال الزمخشري[٦]: «تقديرُه: فَظَلَمُونا بأَنْ كفروا هذه[٧] النِّعَمَ وما ظلمونا، فاختصرَ[٨] الكلامَ بحذْفِه لدلالةِ «وما ظلمونا» عليه.

---

(١) الآية ٣ من الزمر.
(٢) الآية ١٠٦ من آل عمران.
(٣) الاملاء ١/٣٧.
(٤) ص ح: «المعنى».
(٥) التفسير ١/٢٨٣.
(٦) الكشاف ١/٢٨٣.
(٧) هذه سقط من: ص ح.
(٨) ص ح: «فاختص».

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿هذه القريةَ﴾**: «هذه» منصوبةٌ عند سيبويه على الظرف[(١)] وعند الأخفشِ على المفعولِ به، وذلك أنَّ كلَّ ظَرْفِ مكانٍ مختصٌ لا يتعَدَّى إليه الفعلُ إلا بـ«في»، تقول: صَلَّيتُ في البيتِ، ولا تقولُ: صَلَّيْتُ[(٢)] البيتَ؛ إلا ما اسْتُثْني. ومِنْ جملةِ ما اسْتُثْنِي «دَخَل» مع كلِّ مكانٍ مختصٍّ، نحو: دَخَلْتُ البيتَ والسوقَ، وهذا مذهبُ سيبويهِ. وقال الأخفشُ: «الواقعُ بعدَ «دَخَلْتُ» مفعولٌ به كالواقعِ بعد هَدَمْتُ في قولِك: «هَدَمْتُ البيتَ» فلو جاء «دَخَلَ» مع غيرِ الظرفِ تَعَدَّى [بفي، نحو: دَخَلْتُ في الأمرِ، ولا تقولُ: دَخَلْتُ الأمرَ، وكذا لو جاءَ الظرفُ المختصُّ مع غيرِ «دَخَل» تَعَدَّى][(٣)] بـ«في» إلا ما شَذَّ كقولِه[(٤)]:

٤٨١ ـ جَزَى اللَّهُ ربُّ الناسِ خيرَ جزائِه رفيقَيْن قالا خَيْمَتَيْ أمِّ مَعْبَدِ

و«القريةَ» نعتٌ لـ«هذه»، أو عطفُ بيانٍ كما تقدَّم، والقريةُ مشتقةٌ من قَرَيْتُ أي: جَمَعْتُ، تقولُ: قَرَيْتُ الماءَ في الحوضِ، أي: جَمَعْتُه، واسمُ ذلك الماء: قِرَىً بكسرِ القاف. والمِقْراةُ: الجَفْنَةُ العظيمةُ، وجمعُها مَقارٍ، قال[(٥)]:

٤٨٢ ـ عِظامُ المَقاري ضَيْفُهُمْ لا يُفَزَّعُ ....

والقَرْيان: اسمٌ لمُجْتَمَعِ الماءِ، والقريةُ في الأصلِ اسمٌ للمكانِ[(٦)]

(١) انظر: الكتاب ١/١٥.
(٢) قوله «صليت» سقط من ص ح ع.
(٣) سقط من: ي.
(٤) يقال إن هذا البيت لرجل من الجن في مكة، وهو في شذور الذهب ٢٣٥؛ والهمع ١/٢٠٠؛ والدرر ١/١٦٩، ويعني بالرفيقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر، وقالا: أي أقاما وقت القائلة، وأم معبد: الخزاعية التي قالا عندها وقت الهاجرة.
(٥) لم أهتد إلى تمامه، وهو في القرطبي ١/٤٠٩.
(٦) ص ح: المكان.

الذي يَجْتمع فيه القومُ، وقد يُطْلَقُ عليهم مجازاً، وقوله تعالى: «واسأل القريةَ»(1) يَحْتَمِلُ الوَجْهين. وقال الراغبُ(2): «إنها اسمٌ للموضع وللناس جميعاً، ويُسْتعملَ في كلٍّ واحدٍ منهما».

قولُه تعالى: «البابَ سُجَّداً» «سُجَّدا» حالٌ من فاعل «ادْخُلوا»، وهو جمع ساجِد. قال أبو البقاء(3): «وهو أَبْلَغُ من السجود» يعني أنَّ جَمْعَه على فُعَّل فيهِ من المبالغةِ ما ليسَ في جَمْعِه على فُعُول، وفيه نَظَرٌ. وأصلُ «باب»: بَوَب لقولهم أَبْواب، وقد يُجْمَعُ على أَبْوِبة لازدواجِ الكلامِ، قال الشاعر(4):

٤٨٣ ـ هَتَّاكُ أَخْبِيَةٍ ولأَّجُ أَبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بالبِرِّ منه الجِدَّ والِّلْينا

قوله «حِطَّة» قُرِىء بالرفع والنصب، فالرفعُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: مسألَتُنا حِطَّة أو أمرُكَ حِطَّة (5)، قال الزمخشري(6): «والأصلُ النصبُ، بمعنى حُطَّ عنا ذنوبَنا حِطَّةً، وإنما رُفِعَتْ لتعطِيَ [معنى](7) الثباتِ(8)، كقوله(9):

٤٨٤ ـ شَكا إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

(1) الآية ٨٢ من يوسف.
(2) المفردات ٤١٧.
(3) الاملاء ١/٣٨.
(4) البيت لتميم بن مقبل وهو في ملحق ديوانه ٤٠٦، أو للقلاخ بن جناب، واللسان: بوب؛ والقرطبي ١/٤١٠؛ وأدب الكاتب ٤٨٦.
(5) قوله: «أو أمرك حِطّه» سقط من ص ح.
(6) الكشاف ١/٢٨٣.
(7) سقط من ي.
(8) ص ح: «البيان».
(9) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكتاب ١/١٦٢؛ وأمالي المرتضى ١/٧٢؛ ومشكل ابن قتيبة ١٠٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٧.

والأصـلُ: صَبْـراً عليَّ، اصبـرْ صبـراً»، فَجَعَلَه من بـابِ «سـلامٌ عليكم»[1]، وتكون الجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقال ابنُ عطية[2]: «وقيل: أُمِروا أن يقولوها مرفوعةً على هذا اللفظِ» يعني على الحكايةِ، فعلى هذا تكونُ هي وحدَها من غيرِ تقديرِ شيءٍ مَعَها في مَحلِّ نصبٍ بالقول، وإنما مَنَعَ النصبَ حركةُ الحكايةِ. وقال أيضاً: «وقال عكرمة[3]: أُمِروا أن يقولوا لا إله إلا اللـهُ، لتُحَطَّ[4] بها ذنوبُهم» وحكى قَوْلَيْن آخرين بمعناه، ثم قال: «فعلى هذه[5] الأقوالِ تقتضي النصبَ، يعني أنه إذا كان المعنى على أنَّ المأمورَ به لا يتعيَّنُ أن يكونَ بهذا اللفظِ الخاصِّ، بل بأيِّ شيء يقتضي حَطَّ الخطيئةِ فكان ينبغي أن ينتصبَ ما بعد القول مفعولاً به نحو: قُلْ لزيد خيراً، المعنى: قل له ما هو من جنس الخُيور. وقال النحاس[6]: «الرفعُ أَوْلى لِما حُكي عن العربِ في معنى بَدَّل[7]، قال أحمد بن يحيى: «يقال: بَدَّلْتُهُ أي غَيَّرْتُهُ ولم أُزِلْ عينَه، وأَبْدَلْتُه أَزَلْتُ عينَه وشخصَه كقوله[8]:

٤٨٥ ـ عَـزْلَ الأميرِ لـلأميرِ المُبْـدَلِ

وقال تعالى: «ائتِ بقرآنٍ غيرِ هذا أو بَدِّلْه»[9]، ولحديث ابن مسعود

---

(١) الآية ٢٤ من الرعد.

(٢) التفسير ١/٢٨٥.

(٣) عكرمة مولى ابن عباس، المفسر، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٠٧. انظر: طبقات القراء ١/٥١٥.

(٤) ي: «ليحيط».

(٥) كررت نسخة ي السطر السابق بدءاً من «فعلى هذه».

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٨.

(٧) يعني في الآية التالية.

(٨) البيت لأبي النجم، وهو في تفسير القرطبي ١/٤١٠؛ وإعراب القرآن للنحاس ١/١٧٨؛ واللسان بدل.

(٩) الآية ١٥ من يونس.

«قالوا حِنْطة»[1] تفسيرٌ على الرفع يعني أنَّ الله تعالى قال: «فبدَّل» الذي يقتضي التغييرَ لا زوالَ العَيْنِ، وهذا المعنى يَقْتضي الرفعَ لا النصبَ[2].

وقرأ ابنُ أبـي عبلة[3] «حِطَّةً» بالنصب، وفيها وجهان، أحدُهما: أنها مصدرٌ نائبٌ عن الفعلِ، نحو: ضَرْباً زيداً، والثاني: أن تكونَ منصوبةً بالقولِ أي: قولوا هذا اللفظَ بعينِه، كما تقدَّم في وجهِ الرفعِ، فهي على الأوَّلِ منصوبةٌ بالفعلِ المقدَّرِ، وذلك الفعلُ المقدَّرُ ومنصوبُه في محلِّ نصبٍ بالقولِ، ورجَّحَ الزمخشري[4] هذا الوجهَ.

والحِطَّةُ: اسمٌ للهيئةِ من الحَطِّ كالجِلْسَةِ والقِعْدَة، وقيل: هي لفظةٌ أُمِروا بها ولا ندري مَعْناها، وقيل: هي التوبةُ، وأنشد[5]:

٤٨٦ ـ فاز بالحِطَّة التي جَعَلَ اللّـ ـهُ بها ذنبَ عبدِه مَغْفُورا

قوله: «نَغْفِرْ» هو مجزومٌ في جوابِ الأمر، وقد تقدَّم الخلافُ: هل[6] الجازمُ نفسُ الجملةِ أو شرطٌ مقدَّرٌ؟ أي: إنْ يقولوا نَغْفِرْ. وقُرِىء[7] «نَغْفِرْ» بالنون وهو جارٍ على ما قبله من قولِه «وإذ قلنا» و«تُغْفَرْ» مبنياً للمفعول بالتاءِ

(١) في القرطبـي ونسخة ي: حطة، واختلفت نسخ النحاس بين الكلمتين.

(٢) وجه ترجيح الرفع أن الله تعالى قد ذمَّهم لأنه أمرهم بلفظ معين، أي أن يقولوا: أمْرُنا حطة، ولكنهم بدَّلوا هذا اللفظ وإن حافظوا على جوهره، ووجه تضعيف النصب أن التقدير فيه: قولوا أي شيء من الأشياء، فكيف يقول بعد ذلك «بدل» الذي لا يقتضي إزالة العين؟.

(٣) البحر ١/٢٢٢؛ ابن عطية ١/٢٨٥.

(٤) الكشاف ١/٢٨٣.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٢١٧.

(٦) ص ح: «على أن الجازم».

(٧) قرأ نافع بالياء مضمومة، وابن عامر بالتاء، وأبو بكر من طريق الجعفي يَغفر، والباقون نغفر. انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف ١/٢٤٣؛ والبحر ١/٢٢٣.

والياء. و «خَطاياكم» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُه. فالتاءُ لتأنيثِ الخَطايا[١]، والياءُ لأن تأنيثَها غيرُ حقيقي، وللفصلِ أيضاً بـ «لكم»[٢]. وقُرِىء «يَغْفِرْ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، وهي في معنى القراءةِ الأولى، إلا أنَّ فيه التفاتاً[٣]. و «لكم» متعلق بـ «نَغْفِرْ». وأدغم أبو عمرو[٤] الراءَ في اللام، والنحاةُ يَسْتَضْعِفُونها، قالوا: لأنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ فهي أقوى من اللامِ، والقاعدةُ أنَّ الأضعفَ يُدْغَمُ في الأقوى من غيرِ عَكْسٍ، وليسَ فيها ضَعْفٌ؛ لأنَّ انحرافَ اللامِ يقاوِمُ تكريرَ الراءِ. وقد طَوَّل أبو البقاء[٥] وغيرُه في بيانِ ضَعْفِها وقد تقدَّم جوابُه.

قوله: «خطاياكم»: إمَّا منصوبٌ بالفعل قبلَه، أو مرفوعٌ حَسْبما تقدَّم من القراءاتِ، وفيها أربعةُ أقوال، أحدُها[٦]: ـ وهو قولُ الخليل رحمه الله ـ أن أصلَها[٧]: خطايِىءُ، بياء بعد الألف[٨] ثم همزةٍ، لأنها جمعُ خطيئة مثل: صحيفة وصحايف، فلو تُركت على حالِها لوجَبَ قلبُ الياءِ همزةً لأنَّ مَدَّةَ فعايل يُفْعَلُ بها[٩] كذا، على ما تقرَّر في علمِ التصريف، فَفَرَّ من ذلك لئلا يَجْتَمع همزتان [بأنْ][١٠] قَلَبَ فَقَدَّم اللامَ وأَخَّر عنها المَدَّة فصارت: خَطائِي،

---

(١) ص ح: «الخطاب».
(٢) ص ح: «يكم».
(٣) ي: «تاليفا».
(٤) انظر: السبعة ١٢١.
(٥) الاملاء ١/٣٨.
(٦) ع: «الأول».
(٧) انظر: الانصاف ٨٠٥؛ شرح الصبان ٤/٢٤٤؛ الممتع ٣٢٦.
(٨) ص ح: «ألف».
(٩) ي: به.
(١٠) سقط من: ي.

فاسْتُثْقِلَتْ على حرفٍ ثقيلٍ في نفسِه وبعده[1] ياءٌ[2] من جِنْسِ الكسرةِ، فَقَلبوا الكسرةَ فتحةً، فتحرَّك حرفُ العلَّةِ وانفتحَ ما قبلَه فَقُلِبَ[3] ألفاً، فصارتْ: خطاءَا، بهمزةٍ بين ألفين، فاسْتُثْقِل ذلك فإنَّ الهمزةَ تشبه الألفَ، فكأنه اجتمع ثلاثُ ألفاتٍ، فقلبوا الهمزةَ ياءً، لأنها واقعةٌ موقعَها قبل[4] القلبِ، فصارَتْ خطايا على وزن فَعالَى، ففيها أربعةُ أعمالٍ: قلبٌ، وإبدالُ الكسرةِ فتحةً، وقلبُ الياءِ ألفاً، وإبدالُ الهمزةِ ياءً، هكذا ذكر التصريفيون[5]، وهو مذهبُ الخليلِ.

الثاني ــ وعزاه أبو البقاء إليه[6] أيضاً ــ أنه خطائِيء بهمزتين الأولى منهما مكسورةٌ وهي المنقلبةُ عن الياءِ الزائدةِ في خطيئة، فهو مثل صحيفة وصَحائف فاسْتُثْقِل الجمعُ بين الهمزتين، فَنَقلوا[7] الهمزةَ الأولى إلى موضع الثانية فصار وزنُه: فعالِيء، وإنما فعلوا ذلك لتصيرَ المكسورةُ طرفاً، فتنقلبَ ياءً فتصيرَ فَعالِيء، ثم أَبْدَلوا من كسرةِ[8] الهمزةِ الأولى فتحةً، فانقلبتِ الياءُ بعدها ألفاً كما قالوا: يا لَهَفى ويا أسفى، فصارتِ الهمزةُ بين ألفين، فأُبْدل منها ياءٌ لأن الهمزةَ قريبةٌ من الألفِ، فاستكرهوا اجتماعَ ثلاثة ألفاتٍ. فعلى هذا فيها خمسةُ تغييراتٍ: تقديمُ اللامِ، وإبدالُ الكسرةِ فتحةً، وإبدال الهمزةِ الأخيرة ياءً، ثم إبدالُها ألفاً، ثم إبدالُ الهمزةِ التي هي لامٌ ياءً. والقولُ الأولُ أَوْلى لقلةِ العملِ، فيكون للخليلِ في المسألةِ قولان.

---

(١) ع: «وبعدها».
(٢) ص ح: «ما».
(٣) ص ح: فقلبت.
(٤) ي: قلب القلب».
(٥) ص: «البصريون».
(٦) أي إلى الخليل، الاملاء ١/٣٨.
(٧) ص ح: «فقلبوا».
(٨) ص ح: «الكسرة».

الثالث: قولُ سيبويه[1]، وهو أنَّ أصلَها عنده خطايِيء كما تقدم، فأَبْدَلَ الياءَ الزائدةَ همزةً، فاجتمع همزتان، فَأَبْدَلَ الثانيةَ منهما ياءً لزوماً، ثم عَمِلَ العملَ المتقدِّم، ووزنُها عنده فعائل، مثل صحائِف، وفيها على قوله خمسةُ تغييراتٍ، إبدالُ الياءِ المزيدةِ همزةً، وإبدالُ الهمزةِ الأصليةِ ياءً، وقَلْبُ الكسرةِ فتحةً، وقلبُ الياءِ الأصليةِ ألفاً، وقَلْبُ الهمزةِ المزيدةِ ياءً.

الرابع: قولُ الفرَّاء، وهو أنَّ خَطايا عنده ليس جَمْعاً لخطيئة بالهمزةِ وإنما هو جمعٌ لخَطِيَّة كهدِيَّة وهَدايا، ورَكِيَّة ورَكايا، قال الفراء: «ولو جُمِعَت خطيئة مهموزةً لقلت خطاءَا»، يعني فلم تُقْلَبِ الهمزةِ ياءً بل بَقَّوها[2] على حالِها، ولم يُعْتَدَّ باجتماعِ ثلاثِ ألفاتٍ، ولكنه لم يَقُله العربُ، فَدَلَّ ذلك عنده أنه ليس جمعاً للمهموز. وقال الكسائي: ولو جُمِعت مهموزةً أُدْغِمَتِ[3] الهمزةُ في الهمزةِ مثل: دَوابّ. وقُرِىء «يَغْفِرْ لكم خطيئَاتكم» و«خطيئَتكم» بالجَمْعِ والتوحيدِ وبالياءِ والتاءِ على ما لم يُسَمَّ فاعلهُ، و«خَطَأْيَاكم» بهمزِ[4] الألفِ الأولى دونَ الثانيةِ، وبالعكسِ. والكلامُ في هذه القراءاتِ واضحٌ مِمَّا تقدَّم[5].

والغَفْرُ: السِّتْرُ، ومنه: المِغْفَرُ لسُتْرَةِ الرأس، وغُفْرانُ الذنوب لأنها تُغَطِّيها. وقد تقـدَّم الفرقُ بينه وبين العفو. والغِفار خِرْقَةٌ تَسْتُر الخِمار [أن][6]

---

(١) الكتاب ٢/١٦٩، ٢/٣٧٨.

(٢) ي: «يقرها».

(٣) ص: «وأدغمت».

(٤) ي: بهمزة.

(٥) قرأ الجحدري وقتادة تغفر بضم التاء وإفراد الخطيئة، وروى عن قتادة يُغفر بالياء مضمومة، وقرأ الأعمش يَغفر بالياء مفتوحة، وإفراد الخطيئة، وقرأ الحسن يغفر بالياء مفتوحة والجمع، وحكى الأهوازي أنه قرىء خطأياكم، وحُكي عنه أيضاً العكس. انظر: البحر ١/٢٢٣؛ وابن عطية ١/٢٨٦.

(٦) سقط من: ي.

يَمَسَّه دُهْنُ الرأسِ. والخطيئة من الخَطَأ، وأصلُه العُدولُ عن الجهةِ، وهو أنواعٌ، أحدُها إرادَةُ غيرِ ما يُحْسِنُ إرادَته فيفعلُه، وهذا هو الخطأُ التامُّ يقال منه: خَطِيء يَخْطَأُ خِطْئاً وخِطْأَةً. والثاني: أن يريدَ ما يُحْسِنُ فِعْلَه ولكن[1] يقع بخلافِه، يُقال منه: أَخْطَأَ خَطَأً فهو مُخْطِىءٌ، وجملةُ الأمرِ أنَّ مَنْ أَرادَ شيئاً واتفق منه غيرُه يُقال: أخْطَأَ، وإن وقع كما أراد يُقال: أصاب، وقد يُقال لِمَنْ فَعَل فِعْلاً لا يَحْسُنُ أو[2] أرادَ إرادةً لا تَجْمُلُ: إنه أَخْطأ، ولهذا يقال أصابَ الخطأَ وأخطأَ الصوابَ وأصابَ الصوابَ وأخطأَ الخطأَ، وسيأتي الفرقُ بينها وبين السيئة إنْ شاءَ اللَّـهُ تعالى.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿فَبَدَّل الذينَ ظَلَمُوا قولاً غيرَ الذي قِيلَ لهم﴾: لا بُدَّ في هذا الكلام من تأويلٍ، إذ الذَمُّ إنما يتوجَّهُ عليهم إذا بَدَّلوا القولَ الذي قيل لهم، لا[3] إذَا بَدَّلوا قولاً غيره، فقيل: تقديرُه: فبدَّل الذين ظلموا بالذي[4] قيل لهم [قولاً غيرَ الذي قِيل لهم][5] فـ«بَدَّلَ» يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ بنفسِه وإلى آخر بالباءِ، والمجرورُ بها هو المتروكُ والمنصوبُ هو الموجودُ كقولِ أبـي النجم[6]:

٤٨٧ ــ وبُـدِّلَتْ والـدهـرُ ذو تَبَـدُّلِ   هَيْفاً دَبُوراً بـالصَّبا والشَّمْـأَلِ

فالمقطوعُ عنها الصَّبا والحاصلُ لهـا الهَيْفُ، قالَـه أبو البقـاء[7]. وقال: «يجوز أن يكونَ[8] «بَدَّلَ» مَحْمولاً على المعنى تقديره: فقال الذين ظلموا قولاً

---

(١) ص ح: «لكن».
(٢) ي: «و».
(٣) ي: «إلا إذا».
(٤) ي: «الذي».
(٥) سقط من: ي.
(٦) المغني ٤٣٣؛ والخزانة ١/٤٠١؛ والهمع ١/٢٤٨؛ والدرر ١/٢٠٦. والمصراع الثاني أسماء رياح.
(٧) الإملاء ١/٣٨.
(٨) سقط من ص ح ع.

غيرَ الذي قيل لهم، لأنَّ تبديلَ القولِ كان بقولٍ فنصْبُ «غير» عنده في هذين القولَيْن على النعت لـ «قولاً» وقيل: تقديرُه: فَبَدَّل الذينَ ظلموا قولاً بغيرِ الذي، فَحَذَفَ الحرفَ فانتصَبَ، ومعنى التبديلِ التغييرُ كأنه قيل: فغيَّروا قولاً بغيره، أي جاؤوا بقولٍ آخرَ مكانَ القولِ الذي أُمِروا به، كما يُرْوى في القصة أنَّهم قالوا بَدَلَ «حِطّة» حِنْطة في شُعَيْرة(١).

والإبدالُ والاستبدالُ والتبديلُ جَعْلُ الشيءِ مكانَ آخَرَ، وقد يُقال التبديل: التغييرُ(٢) وإنْ لم يَأْتِ بِبَدَلِهِ، وقد تقدَّم الفرقُ بينَ بَدَّل وأَبْدَلَ، وهو أنَّ بَدَّلَ بمعنى(٣) غيَّر مِنْ غير إزالةِ العَيْن، [وأَبْدَلَ تقتضي إزالة العين، إلا أنه قُرِىء: «عسى ربُّنا أَن يُبْدِلَنا»(٤) «فأَرَدْنَا أن يُبْدِلَهُما ربُّهما»(٥) بالوجهين(٦)، وهذا يَقْتضي اتِّحادَهما معنىً لا اختلافَهما](٧)، والبديلُ(٨) والبدل بمعنى واحدٍ، وبَدَّله غيرُه. وُيقال: بِدْل وبَدَل كشِبْه وشَبَه ومِثْل ومَثَل ونِكْل(٩) ونَكَل، قال أبو عبيدة: «لم يُسْمع في فِعْل وفَعَل غيرُ هذه الأحرفِ».

قوله: «مِن السماءِ» [يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ متعلِّقاً بأَنْزلنا، و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، أيْ: من جهةِ السماء، وهذا الوجهُ](١٠) هو

---

(١) ص ح: «شعره».
(٢) ص ح ع: «للتغيير».
(٣) ص ح: «يعني».
(٤) الآية ٣٢ من القلم.
(٥) الآية ٨١ من الكهف.
(٦) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبـي بكر وحفص وابن عامر وحمزة والكسائي بالتخفيف في الآيتين، وقرأ نافع وأبو عمر وبالتشديد. انظر: السبعة ٣٩٧.
(٧) سقط من: ي.
(٨) ع: «والتديل».
(٩) النكل: القيد.
(١٠) سقط من: ي.

الظاهرُ. والثاني أن يكونَ صفةً لـ «رِجْزاً»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ و«مِنْ» أيضاً لابتداءِ الغايةِ. وقولُه: «على الذين ظَلَموا» فأعادَهم بِذِكْرِهم أولاً، ولم يَقُلْ «عليهم» تنبيهاً على أنَّ ظُلْمَهُم سببٌ في عقابِهم، وهو من إيقاعِ الظاهرِ مَوْقِعَ المُضْمرِ لهذا الغرضِ. وإيقاعُ[1] الظاهرِ موقعَ المضمرِ على ضَرْبَيْنِ: ضربٍ يقعُ بعد تمامِ الكلامِ كهذهِ الآيةِ، وقول الخَنْساء[2]:

٤٨٨ ــ تَعَرَّقَنِي الدَّهرُ نَهْساً وحَزّاً وأَوْجَعَني الدَّهْرُ قَرْعاً وغَمْزَا

أي: أصابَتْني نوائبُه جُمَعُ، وضربٍ يقعُ في كلامٍ واحد نحو قوله: «الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ»[3]. وقول الآخر[4]:

٤٨٩ ــ ليتَ الغُرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائِباً كان الغرابُ مُقَطَّعَ الأَوْداجِ

وقد جمع عديُّ بنُ زيدٍ بين المعنيين فقال[5]:

٤٩٠ ــ لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقيرا

وجاء في سورة الأعراف «فَأَرْسَلْنا عليهم»[6] فجاء[7] هنا بلفظ الإرسالِ[8] وبالمضمرِ دونَ الظاهرِ، وذلك أنه تعالى عَدَّد عليهم في هذه

---

(١) ص ح: «وأتباع».
(٢) الديوان ١٤٣؛ والحماسة الشجرية ١/٣٢٣؛ وأمالي الشجري ١/٢٤١؛ وتفسير القرطبي ١/٤١٦. والنهس: القبض على اللحم ونتره.
(٣) الآية ١ من الحاقة.
(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ برواية «ينعب بالنوى»، والطبري ٢/٣٩٦؛ وأمالي الشجري ١/٢٤٣. والأوداج: عروق تكتنف الحلقوم.
(٥) الديوان ٦٥؛ وينسب أيضاً لأمية بن أبي الصلت، وهو في الكتاب ١/٣٠؛ وأمالي الشجري ١/٣٣٤؛ والخصائص ٣/٥٣؛ وإملاء العكبري ١/٥٤؛ والخزانة ١/١٨٣.
(٦) الآية ١٣٣ من الأعراف: «فَأَرْسَلْنا عليهم الطُّوفانَ والجَرادَ والقُمَّل والضَّفادِعَ والدمَ».
(٧) ص ح: «وجاء» وهنا أي: في الأعراف.
(٨) ي: الإنزال، والآية هنا: «فأنزلنا على الذين ظلموا رِجْزاً من السماء بما كانوا يَفْسُقُون».

السورةِ نِعماً جَسيمةً كثيرةً فكانَ توجيهُ الذمِّ عليهم وتوبيخُهم بكُفرانِها أبلَغَ مِنْ ثَمَّ، حيث إنه لم يُعَدِّدْ عليهم هناك ما عَدَّد هنا، ولفظُ الإنزالِ للعذابِ أبلغُ من لفظِ الإرسالِ.

والرِّجْزُ: العَذَابُ[1]، وفيه لغةٌ أخرى وهي ضَمُّ الراءِ، وقُرِىء بهما[2] وقيل: المضمومُ اسمُ صَنَمٍ، ومنه: «والرُّجْزَ فاهْجُرْ»[3] وذلك لأنه سببُ العذابِ. وقال الفراء: «الرِّجْزُ والرِّجْسُ ـ بالزاي والسين ـ بمعنىً كالسُّدْغِ[4] والزُّدْغِ، والصحيحُ أن الرِّجْزَ[5]: القَذَرُ وسيأتي بيانُه، والرَّجَزُ داءٌ يُصيبُ الإبلِ فترتعشُ منه، ومنه بَحْر الرَّجَز في الشعر.

قوله: «بما كانوا يفسُقُون» متعلِّق[6] بـ«أَنْزَلْنا» والباءُ للسببية و«ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً، وهو الظاهرُ أي: بسببِ فِسْقِهم، وأن تكونَ موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوفٌ على التدريجِ المذكور في غير موضعٍ، والأصلُ يَفْسُقُونَه، ولا يَقْوى جَعْلُها نكرةً موصوفَةً، وقال في سورة الإعراف[7]: «يَظْلِمون» تنبيهاً [على][8] أنهم جامِعُون بين هذين الوصفينِ القبيحين. وقد

(١) ص ح: «والعذاب» بإقحام الواو.

(٢) قرأ ابن محيصن بالضم. انظر: القرطبي ١/٤١٧.

(٣) الآية ٥ من المدثر.

(٤) السدغ: الصدغ.

(٥) ص ح: «الرجس».

(٦) قوله: «متعلق» سقط من ح ص.

(٧) ص ح: «أنزلنا».

(٨) الأعراف آية ١٦٢ وتمامها: «فَأَرْسَلْنا عليهم رِجْزاً من السماءِ بما كانوا يَظلمون».

(٩) سقط من ي.

تقدَّم معنى الفِسْق[1]. وقرأ ابن وثّاب[2] «يَفْسِقُون» بكسر السين، وقد تقدَّم أنهما لغتان.

آ. (٦٠) **قولُه تعالى: ﴿استسقى موسى لِقومِه﴾**: السينُ للطلبِ على وَجْهِ الدُّعاءِ أي: سَأَل لهم السُّقيا، وألفُ استسقى منقلبةٌ عن ياءٍ لأنه من السَّقْيِ، وقد تقدَّم معنىٰ استفْعَلَ مستوفى في أولِ السورة. ويقال: سَقَيْتُه وأَسْقَيْتُه بمعنى وأنشد[3]:

٤٩١ ـ سَقَى قومي بني بكر وأَسْقَى نُمَيْراً والقبائلَ من هِلالِ

وقيل: سَقَيْتُه: أَعْطَيْتُه ما يَشْرَبُ، وأَسْقَيْته جَعَلْتُ ذلك له يتناولُه كيف شاء، والإِسقاءُ أَبْلَغُ من السَّقْي على هذا، وقيل: أَسْقَيْته دَلَلْتُه على الماءِ، وسيأتي هذا إن شاء الله تعالى عند قوله: «نُسْقِيكم مِمَّا في بطونه»[4].

و «لقومِه» متعلِّقٌ بالفعلِ واللامُ للعلَّةِ، أي: لأجلِ، أو تكونُ للبيان لَمَّا[5] كانَ المرادُ به الدعاءَ كالتي في قولِهم «سُقْياً لك» فتتعلَّقُ بمحذوفٍ كنظيرتِها»[6].

قوله: «اضْرِبْ بعصاكَ» الإِدغامُ [هنا][7] واجبٌ؛ لأنه متى اجتمع مِثْلان

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٢) وهي قراءة النخعي أيضاً، انظر: القرطبي ٤١٧/١؛ والبحر ٢٥٥/١؛ ويحيى ابن وثاب هو الكوفي التابعي، روى عن ابن عمر وابن عباس، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة ١٠٣. انظر: طبقات ابن سعد ٣٩٩/٦؛ وطبقات ابن الجزري ٣٨٠/٢.

(٣) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٩٣، ورواية «بكر» فيه «مجد» والنوادر ٢١٣؛ واللسان: مجد؛ ورصف المباني ٥٠.

(٤) الآية ٦٦ من النحل.

(٥) ص: «كما».

(٦) ص ح: «كنظائرها».

(٧) سقط من: ي ع.

في[1] كلمتين أو كلمةٍ أَوَّلُهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ نحو: اضربْ بكرا. وألفُ «عصاك» منقلبةٌ عن واوٍ لقولِهم في النسب: عَصَوِيّ، وفي التثنية عَصَوانِ، قال[2]:

٤٩٢ ـ .... على عَصَوَيْها سابِرِيٌّ مُشَبْرَقُ

والجمع: عِصِيّ وعُصِيّ بضمِّ العَيْنِ وكَسْرِها إتباعاً، وأَعْصٍ، مثل: زَمَن وأَزْمُن، والأصل: عُصُوو، وأَعْصُو، فَأُعِلَّ. وعَصَوْتُه بالعَصا وعَصَيْتُه بالسيفِ، و«ألقى عصاه» يُعَبَّر[3] به عن بُلوغ المنزلِ، قال[4]:

٤٩٣ ـ فَأَلْقَتْ عَصاها واستقرَّ بها النَّوى كما قَرَّ عَيْناً بالإيابِ المسافِرُ

وانشقَّت العصا بين القومِ أي: وقع الخلافُ، قال الشاعر[5]:

٤٩٤ ـ إذا كانتِ الهيجاءُ وانشَقَّتِ العَصا فَحَسْبُكَ والضحاكُ سيفٌ مُهَنَّدُ

قال الفراء: «أولُ لَحْنٍ سُمِع بالعراقِ هذه عصاتي»[6] يعني بالتاء، و«الحَجَرَ» مفعولٌ وأل فيه للعهدِ، وقيل: للجنسِ.

---

(١) ي: «من».

(٢) البيت لذي الرمة وصدره:

فجـاءَتْ بنَسْجِ العنكبـوتِ كـأنـه

وهو في ديوانه ٤٩٦؛ والقرطبي ٤١٨/١. وعصويها: عرقوبي الدلو، وهما الخشبتان يعترضان على الدلو كالصليب، السابري: الدقيق من الثياب، المشبرق: المخرق.

(٣) ي: «بعزمه».

(٤) البيت لمعقر بن حمار أو عبد ربه السلمي أو سليم بن ثمامة، وهو في اللسان: عصا، ورصف المباني ٤٨.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٤٨/٢؛ والقرطبي ٤١٩/١؛ والمغني ٦٢٢؛ وشواهد الكشاف ٣٧٤/٤. والهيجاء: الحرب.

(٦) ص ح: «عصاي». وانظر: الصحاح: عصا.

قوله: «فانفَجَرَتْ «الفاءُ» عاطفةٌ على محذوفٍ لا بُدَّ منه، تقديرُه: فَضَرَبَ فانفجَرَت، وقال ابنُ عصفور: «[إن][1] هذه الفاءَ الموجودةَ هي الداخلةُ على ذلك الفعلِ المحذوفِ، والفاءُ الداخلةُ على «انفجَرتْ» محذوفةٌ» وكأنه يقولُ: حُذِفَ الفعلُ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه، وحُذِفَتِ الفاءُ الثانيةُ لدلالةِ الأولى عليها. ولا حاجةَ تَدْعُو إلى ذلك، بل يُقال: حُذِفَتْ الفاءُ وما عَطَفَتْه قبلها[2]. وجَعَلَها الزمخشري[3] جوابَ شرطٍ مقدَّرٍ، قال: «أو: فإن ضَرَبْتَ فقد انفجَرَتْ، قال: «وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغ»[4]، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ.

والانفجارُ: الانشقاقُ والتفتُّح[5]، ومنه الفَجْرُ لانشقاقِه بالضوءِ، وفي الأعرافِ: «انبَجَسَتْ»[6]، فقيل: هما بمعنى، وقيل: الانبِجاس أضيقُ[7]، لأنه يكون أولَ والانفجارُ ثانياً.

قوله: «اثنتا عَشْرَةَ عَيْناً» فاعل «انفجرت»، والألفُ علامةُ الرفعِ لأنه مَحْمولٌ على المثنَّى، وليس بمثنًّى حقيقةً إذ لا واحد له من لفظِه، وكذلك مذَكَّرُهُ «اثنان» ولا يُضاف إلى تمييز لاستغنائِه بذكر المعدودِ مثنًّى، تقول:

---

(١) سقط من ي.

(٢) زيادة من ي، ولعلها مقحمة، أو يريد الفاء الأولى وما عطفته أي فضرب قبل الفاء الثانية الموجودة في «فانفجرت».

(٣) الكشاف ١/٢٨٤.

(٤) ع: «فصيح».

(٥) ص ح: «والفتح».

(٦) الأعراف آية ١٦٠: «أن اضربْ بعصاكَ الحَجَرَ فانْبَجَسَتْ منه اثنتا عَشْرَةَ عيناً».

(٧) ص ح: «أحسن».

رجلان وامرأتان، ولا تقول: اثنا[1] رجلٍ ولا اثنتا امرأةٍ، إلا ما جاءَ نادراً فلا يُقاسُ عليه، قال[2]:

٤٩٥ ـ كأنَّ خِصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

وثِنْتان مثل اثنتين، وحكُم اثنينِ واثنتين في العددِ المركب أن يُعْرَبا بخلافِ سائرِ أخواتهما، قالوا: لأنه حُذِفَ معهما[3] ما يُحْذَفُ في المعرب عند الإضافة وهي النونُ فأشبها المعربَ فأُعْرِبا[4] كالمثنى بالألف رفعاً وبالياء[5] نصباً وجرَّاً، وأمَّا «عَشْرة» فمبني لتنزُّلِه منزلَةَ تاءِ التأنيثِ ولها أحكامٌ كثيرةٌ. و «عَيْناً» تمييز.

وقُرِىء: «عَشِرة» بكسر الشينِ[6] وهي لغةُ تميمٍ، قال النحاس[7]: «وهذاعجيبٌ فإنَّ لغةَ تميم عَشِرة بالكسر، وسبيلُهم التخفيفُ، ولغةَ الحجازِ عَشْرة بالسكون وسبيلُهم التثقيلُ». وقرأ الأعمش[8]: عَشَرة بالفتح. والعينُ اسم مشتركٌ[9] بين عَيْنِ الإنسانِ وعَيْن الماء وعَيْنِ السحابة وعَيْنِ الذهبِ وعَيْنِ

---

(١) ي: «اثنان» بإقحام النون.

(٢) البيت لخطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية أو شماء الهذلية، وهو في سيبويه ٢/١٧٧؛ وأمالي الشجري ١/٢٠؛ وابن يعيش ٤/١١؛ والدرر ١/٢٠٩. والتدلدل: الاضطراب، وخَصَّ الحنظل لأن العجوز تدَّخر في ظرفها الأدوية ونحوها.

(٣) ي: «منها».

(٤) ص ح: «وأعربا».

(٥) ص ح: و «الياء».

(٦) قراءة مجاهد وطلحة وآخرين. انظر: البحر ١/٢٢٩؛ الشواذ ٦.

(٧) إعراب القرآن ١/١٨٠.

(٨) وقراءة ابن الفضل الأنصاري أيضاً. البحر ١/٢٢٩؛ الشواذ ٦.

(٩) ص ح: «مستعمل».

المِيزان، والعَيْنُ[1]: المطر الدائم ستاً أو خمساً[2]، والعَيْنُ: الثُّقْب في المَزادَة، وبلدٌ قليلُ[3] العَيْن أي: قليلُ الناس.

[قوله: «كلُّ أناس» قد تقدَّم الكلام على أنه أصلُ الناس[4]. وقال الزمخشري في سورة الأعراف[5]: إنه اسمُ جَمْعٍ غيرُ تكسير، ثم قال: «ويجوزُ أن يكونَ الأصلُ الكسرَ، والتكسيرُ والضمةُ بدلٌ من الكسرةِ، كما أُبْـدِلَتْ في سُكارى من الفتحة وسيأتي تحريرُ البحث معه إن شاء الله تعالى في السورةِ المذكورة][6].

قوله: «مَشْرَبَهم» مفعولٌ لـ«عَلِمَ» بمعنى عَرَف[7]، والمَشْرَبُ هنا مَوْضِعُ الشُّرْبِ؛ لأنهُ روي أنه كان لكلِّ سِبْطٍ عَيْنٌ من اثنتي عشرةٍ عيناً لا يَشْرَكُهُ فيها [سِبْط][8] غيرُه. وقيل: هو نفسُ المشروب. فيكون مصدراً واقعاً موقعَ المفعولِ به.

قوله: «كُلوا واشْرَبُوا» هاتان الجملتانِ في محلِّ نَصْبٍ بقولٍ مضمرٍ، تقديرُه: وقُلْنا لهم كُلوا واشْرَبُوا، وقد تقدَّم تصريفُ «كل» وما[9] حُذِفَ منه.

قولُه: «مِنْ رزق الله» هذه من باب الإعمال لأنَّ كلَّ واحدٍ من الفعلين يَصِحُّ تسلُّطُه عليه، وهو من باب إعمالِ الثاني للحذفِ من الأولِ، والتقديرُ: وكُلوا منه.

---

(١) ص: «وعين».
(٢) قوله «ستاً أو خمساً» سقط من ح ص.
(٣) ي: «قليلة».
(٤) انظر الورقة ١٣ ب.
(٥) الكشاف ٢/١١٠، والآية ٨٢ من الأعراف.
(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٧) ص ح: «تعرف».
(٨) سقط من: ي.
(٩) ي: «ما» بإسقاط الواو.

و «مِنْ» يجوزُ أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وأن تكونَ للتبعيضِ ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولُ الأكلِ محذوفاً، وكذلك مفعولُ الشُّرْب، للدلالة[1] عليهما، والتقدير: كُلوا المَنَّ والسَّلْوى، لتقدُّمِهما في قوله: «وأنزلنا عليكم المَنَّ والسَّلْوى»[2] واشرَبوا ماءَ العيُونِ المتفجرةِ[3]، وعلى هذا فالجارُّ والمجرورُ يُحْتمل تعلُّقُه بالفعلِ قبله، ويُحْتمل أن يكونَ حالاً من ذلك المفعولِ [المحذوفِ][4]، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ. وقيل: المرادُ بالرزق الماءُ وحدَه، ونَسَبَ الأكلَ إليه لَمَّا كانَ سبباً في نَماء ما يُؤكل وحياتِهِ فهو رزقٌ يُؤْكل منه ويُشْرَبُ، والمرادُ بالرزقِ المَرْزُوقُ، وهو يَحْتمل أن يكونَ من باب ذِبْح ورِعْي ، وأن يكونَ من باب «درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ»، وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

قوله: «ولا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدين» أصلُ «تَعْثَوا»: تَعْثَيُوا، فاستُثْقِلت الضمةُ على الياءِ فحُذِفَت فالتقى ساكنانِ فحُذِفَ[5] الأولُ منهما وهو الياءُ، أو لَمَّا[6] تحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قَبلها قُلِبت ألفاً، فالتقى ساكنان فحُذِفَتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ تَدُلُّ عليها وهذا أَوْلى، فوزنُه تَفْعُون. والعِثِيُّ والعَيْثُ: أشدُّ الفسادِ وهما متقاربان. وقال بعضُهم[7]: «إلاَّ أَنَّ العَيْثَ أكثرُ ما يُقال فيما يُدْرَك حِسَّاً، والعِثِيُّ فيما يُدْرَكُ حُكْماً، يقال: عَثَى يَعْثَى عِثِيَّاً وهي لغةُ القرآنِ[8]، وعثا يَعْثُو عُثُوّاً وعاثَ يعيثُ عِثِيّاً، وليس عاثَ[9] مقلوباً من عَثَى

(١) ص ح: «الدلالة».
(٢) الآية ٥٧ من البقرة.
(٣) ي: المتفجر.
(٤) سقط من: ي.
(٥) ص ح: «فحذفت الأولى».
(٦) ح: «الما».
(٧) القائل هو الراغب في المفردات ٣٣٣.
(٨) حدث هنا اضطراب في الأسطر في نسخة ي، وأثبتنا ما في نسخة ع.
(٩) ي: «من عاث».

كَجَبَذَ وَجَذَبَ لتفاوتِ مَعنَيَيْهما كما تقدَّم، ويُحْتمل ذلك، ثم اختصَّ كلُّ واحدٍ بنوعٍ. ويُقال: عَثِيَ يَعْثَىٰ عِثِيّاً ومَعَاثاً، وليس عَثِي أصلُه عَثِوَ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها كَرَضِيَ من الرِّضوان لثبوتِ العِثِيّ وإن تَوَهَّم بعضُهم ذلك. وعَثَا كما تقدَّم، ويقال: عَثَّ يَعُثُّ مضاعفاً أي فسـد[1]، ومنه: العُثَّةُ سُوسةٌ تُفْسِدُ الصوفَ، وأمَّا «عَتَا» بالتاءِ المثنَّاة[2] فهو قريبٌ من معناه وسيأتي الكلامُ عليه.

و «مُفْسِدين» حالٌ من فاعل «تَعْثَوْا»، وهي حالٌ مؤكِّدةٌ، لأنَّ معناها قد فُهِم من عامِلها، وحَسَّنَ ذلك اختلافُ اللفظين، ومثله: «ثم ولَّيْتُم مُدْبِرينَ»[3]، هكذا قالوا، ويُحتمل أن تكونَ حالاً مبيِّنَةً، لأنَّ الفسادَ أعمُّ والعِثِيَّ[4] أخصُّ كما تقدَّم، ولهذا قال الزمخشري[5]: «فقيل لهم: لا تَتَمادَوا[6] في الفسادِ في حالِ فَسادِكم، لأنهم كانوا متمادِيْنَ فيه، فغايَرَ[7] بينهما كما ترى.

و «في الأرضِ» يَحْتمل أن يتعلَّق بـ«تَعْثَوْا» وهو الظاهرُ، وأن يَتَعلَّقَ بمفسدين.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿لن نَصْبِرَ على طعامٍ واحدٍ﴾**: ناصبٌ ومنصوبٌ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، وقد تقدَّم الكلامُ على «لن»، وقولُه «طعام واحد» وإنما[8] كانا طعامين وهما المَنُّ والسَّلْوى؛ لأنَّ المرادَ بالواحدِ ما[9] لا يَخْتَلِفُ ولا يتبدَّل، فأُريد نفيُ التبدُّلِ والاختلافِ، أو لأنهما

---

(١) ي: «أفسده».

(٢) ي: «المثلثة».

(٣) الآية ٢٥ من التوبة.

(٤) ص ح: «والمعنى».

(٥) الكشاف ١/٢٨٤.

(٦) ي: «ألا».

(٧) ي: «فتغاير».

(٨) ص ح: «وإن».

(٩) قوله: «ما» سقط من ص.

ضَرْبٌ واحدٌ لأنهما من طعامِ أهلِ التلذُّذِ والترف[1]، ونحن أهلُ زراعاتٍ، لا نريد إلا ما أَلِفْناه من الأشياءِ المتفاوتةِ، أو لأنهم كانوا يأكلونَ أحدَهما بالآخرِ أو لأنهما كانا يُؤكلان في وقتٍ واحدٍ، وقيل: كَنَوْا بذلك عن الغِنَى[2]، فكأنهم قالوا: لن نرضَى أن نكونَ كلُّنا مشتركين[3] في شيءٍ واحدٍ فلا يَخْدُمَ بعضُنا بعضاً وكذلك كانوا، وهم أوّلُ مَنِ اتَّخَذَ الخدَمَ والعبيدَ.

والطعامُ: اسمٌ لكل ما يُطْعَم من مأكولٍ ومشروبٍ، ومنه «ومَنْ لم يَطْعَمْه»[4] وقد يختصُّ ببعضِ المأكولاتِ كاختصاصه بالبُرِّ والتمر، وفي حديث الصدقة: «أو صاعاً من طعامٍ أو صاعاً من شعير»[5]، والطَّعْمُ بفتحِ الطاءِ المصدرُ أو ما يُشْتَهى من الطعام أو ما يُؤَدِّيه الذَّوْقُ، تقول: طَعْمُه حُلْوٌ وطَعْمُه مُرٌّ، وبضمِّها الشيءُ المَطْعُوم كالأُكْلِ والأَكْل، قال أبو خراش[6]:

٤٩٦ ـ أَرُدُّ شُجاعَ البطنِ لو تَعْلَمِيْنَه ... وأُوْثِرُ غيري من عيالِك بالطُّعْمِ
وأَغْتَبِقُ الماءَ القُراحَ فأنتهي ... إذا الزادُ أمسى للمُزَلَّجِ ذا طَعْمِ

أراد بالأولِ المطعومَ وبالثاني ما يُشْتَهى منه، وقد يُعَبَّر به[7] عن الإعطاءِ، قال عليه السلام: «إذا اسْتَطْعَمَكم الإمامُ فأطْعِموه»[8] أي: إذا

---

(١) ح: «والمترف».
(٢) ص ح: «المعنى».
(٣) ي: «مشركين».
(٤) الآية ٢٤٩، من البقرة: «فمن شَرِبَ منه فليس منّي ومن لم يَطْعَمْه فإنه مني».
(٥) البخاري: الزكاة (فتح الباري) ٣/٣٧١؛ مسلم: الزكاة ١/٦٧٨.
(٦) ديوان الهذليين بالتقديم والتأخير ٢/١٢٨؛ أدب الكاتب ٢٤٢؛ اللسان: طعم؛ والقرطبي ١/٤٢٣. والمزلج: البخيل أو الضعيف أو الملزق بالقوم وليس منهم.
(٧) به سقط من: ص ح ع.
(٨) نسبه في القاموس (طعم) إلى علي بن أبي طالب، ومعناه: إذا أُرْتِجَ عليه في الصلاة فافتحوا عليه.

استفتح فافتحُوا عليه، وفلانٌ ما يَطْعَمُ النومَ إلا قائماً، قال[1]:

٤٩٧ ـ نَعاماً بِوَجْرَةَ صُفْرَ الخُدو دِ ما تَطْعَمُ النَّومَ إلا صِياما

قوله: «فادْعُ» اللغةُ الفصيحةُ «ادعُ» بضم العينِ مِنْ دَعا يدعُو، ولغة[2] بني عامر: فادْعِ بكسر العين، قالَ أبو البقاء[3]: «لالتقاءِ الساكنين، يُجْرُون[4] المعتلَّ مُجْرى الصحيحِ، ولا يُراعونَ المحذوفَ» يعني أنَّ العينَ ساكنةٌ لأجل الأمرِ، والدالُ قبلَها ساكنةٌ، فكُسِرت العينُ، وفيه نظرٌ، لأن القاعدةَ في هذا ونحوه أنْ يُكْسَرَ الأولُ من الساكنين لا الثاني، فيجوزُ أن يكونَ [مِنْ لغتهم][5] دَعَى يَدْعي مثل رَمى يَرْمي. والدعاءُ هنا السؤالُ، ويكونُ بمعنى التسمية كقوله[6]:

٤٩٨ ـ دَعَتْني أخاها أمُّ عمروٍ...... ....

وقد تقدَّم، و«لنا» متعلِّق به، واللام للعلَّة.

قوله «يُخْرِجْ» مجزومٌ في جوابِ الأمر، وقال بعضُهم: «مجزومٌ بلام الأمرِ مقدرةً، أي: لِيُخْرِجْ، وضَعَّفه الزجاج[7]، وسيأتي الكلامُ على حَذْفِ لامِ الأمرِ إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في القرطبي ٤٢٣/١؛ واللسان: طعم، برواية «الماء».

(٢) ص ح: «ولعله».

(٣) الاملاء ٤٢/١.

(٤) ص ح: «بحروف».

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لعبدالرحمن بن الحكم وتمامه:

دعتني أخاها أمُّ عمرو ولم أكُنْ أخاها ولم أَرْضَعْ لها بِلَبانِ

وهو في الكامل ٧٢؛ والمقرب ٢٣؛ وابن يعيش ٢٧/٦؛ وشذور الذهب ٣٧٥؛ وشواهد الكشاف ٥٤٨/٤.

(٧) معاني القرآن ١١٣/١.

قوله: «مِمَّا تُنْبِتُ الأرضُ»[1] مفعولُ «يُخْرِجْ» محذوفٌ عند سيبويهِ تقديرُه: مأكولاً [مِمَّا][2] ـ أو شيئاً مِمَّا ـ تُنبت[3] الأرضُ[1]، والجارُّ يجوز أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبلَه، وتكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأنْ يكونَ[4] صفةً لذلك المفعولِ المحذوفِ، فيتعلَّقَ بمضمرٍ أي: مأكولاً كائناً ممَّا تُنْبِتُه الأرضُ و«مِنْ» للتبعيضِ، ومذهبُ الأخفش[5] أنَّ «مِنْ» زائدةٌ في المفعول، والتقديرُ: يُخْرِجْ ما تُنْبِتُه الأرضُ، لأنه لا يَشْتَرِط في زيادتِها شيئاً. و«ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً أو نكرةً موصوفةً والعَائدُ محذوفٌ، أي: من الذي تُنْبِتُه أو من شيءٍ تُنْبِته، ولا يجوزُ جَعْلُها مصدريةً لأن المفعولَ المحذوفَ لا يُوَصَفُ بالإنباتِ، لأن الإنباتِ مصدرٌ والمُخْرَجَ جَوْهَرٌ، وكذلك على مذهبِ الأخفش لأنَّ المُخْرَجَ جَوْهرٌ لا إنبات[6].

قوله: «مِنْ بَقْلها» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ بَدلاً من «ما» بإعادةِ العامل، و«مِنْ» معناها بيانُ الجنس، والثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الضميرِ المحذوفِ العائدِ على «ما»[7] أي: مما تُنْبِته الأرضُ في حالِ كَوْنه مِنْ بقلها و«مِنْ» أيضاً للبيان. والبقلُ كلُّ ما تُنْبِتُه الأرضُ من النَّجْم أي: مِمَّا[8] لا ساقَ له، وجمعُه: بُقول. والقِثَّاء معروفٌ، الواحدُ: قِثَّاءة، فهو من باب قَمْح وقمحة، وفيها لغتان: المشهورةُ كَسْرُ القافِ،

---

(١) من قوله «مفعول» إلى قوله «الأرض» سقط من ح.
(٢) زيادة من: ع.
(٣) ي: «تنتبه».
(٤) ي: «ويكون» بإسقاط «أن».
(٥) معاني القرآن ٩٨.
(٦) ص ح: «إثبات».
(٧) عبارة ي: «المحذوف على العائد أي».
(٨) ع: «ما».

وقُرِىء بضمِّها(١)، والهمزةُ أصلٌ بنفسِها في قولهم: أَقْثَأَتِ الأرضُ أي: كَثُر قِثَّاؤها ووزنُها فِعَّال، ويُقال في جَمْعها قَثَائي(٢) مثل عِلْباء(٣) وعَلاَبـي. قال بعضُهم(٤): «إلّا أنَّ قِثَّاء من ذواتِ الواو، تقول: أَقْثَأْتُ القومَ، : أي أطعمتهُم ذلك، وفَثَأْتُ القِدْر سكَّنْتُ غَلَيانَها بالماءِ، قال(٥):

٤٩٩ ـ تفُـورُ علينا قِـدْرُهم فَنُديمُهـا ... ونَفْثَـؤُها عَنَّا إذا حَمْيُهـا غَلا

وهذا من هذا [القائل(٦)] وَهْمٌ فاحش، لأنه لمَّا جَعَلَها من ذوات الـواو كيفَ(٧) يَسْتَدِلُّ عليها(٨) بقولهم: «أَقْثَأْتُ القومَ» [بالهمز(٩)]، بل كان ينبغي أن يُقال: أَقْثَيْتُ والأصلُ: أَقْثَوْتُ، لكنْ لمَّا وقَعَتِ الواوُ في بناتِ الأربعةِ قُلِبَتْ ياءً، كأَغْزَيْتُ من الغَزْوِ، ولكان(١٠)ينبغي أن يُقالَ: «فَثَوْتُ القِدْر» بالواو، ولقال الشاعر: نَفْثُوها بالواو، والمَقْثَأَةُ والمَقْثُـؤَةُ بفتح التاءِ وضمِّها: مَوْضِعُ القِثَّاء. والفُوم: الثُّوم، والفاءُ تُبْدَلُ من الثاء، قالوا: جَـدَفٌ وجَدَثٌ(١١)، وعاثُور(١٢) وعافُور، ومعاثِير ومعـافِير، ولكنـه [على](١٣) غيرِ قيـاس، وقيل

---

(١) قراءة يحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف. انظر: البحر ١/٢٣٣؛ والقرطبي ١/٤٢٤.
(٢) ي: «قثاي».
(٣) العلباء: عصب عنق البعير.
(٤) انظر: القرطبي ١/٤٢٤.
(٥) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ١١٨، واللسان: فثأ. والمؤلف يتحدث عن مادة قثأ فأورد مادة: فثأ.
(٦) سقط من: ي.
(٧) ص ح: «وكيف».
(٨) ي: عليه.
(٩) سقط من: ي.
(١٠) ص ح: «لكان».
(١١) الجدث: القبر.
(١٢) العاثور: الشر والمهلكة.
(١٣) سقط من: ي.

الحِنْطَة، وأنشد ابن عباس[1]:

٥٠٠ ـ قدكنتُ أغنَى الناسِ شخصاًواحداً   نَزَلَ المدينةَ عن زِراعة فُوْمِ

وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «أَدْنى» فيه ثلاثةُ أقوال، أحدُها ـ وهو الظاهرُ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج[2] ـ أنَّ أصلَه: أَدْنَوُ من الدُّنُوِّ وهو القُرْب، فقُلِبت الواوُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، ومعنى الدنوِّ في ذلك فيه وجهان، أحدُهما: أنه أقربُ لقلةِ قيمته وخَساسته. والثاني: أنه أقربُ لكم لأنه في الدنيا بخلافِ الذي هو خيرٌ، فإنه بالصبرِ عليه يَحْصُلُ نفعُهُ في الآخرة، والثاني ـ قولُ علي بن سليمان الأخفش ـ[3]: أنَّ أصلَه أَدْنَأُ مهموزاً من دَنَأَ يَدْنَأُ دَناءة، وهو الشيء الخسيس، إلا أنه خُفِّفَ همزةُ كقوله[4]:

٥٠١ ـ ....   فارْعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

ويَدُلُّ عليه قراءةُ زهير الفرقبي[5]: «أَدْنَأُ» بالهمز. الثالث: أنَّ أصلَه أَدْوَنُ

---

(١) ع: ابن عامر. والبيت لأبي محجن الثقفي وليس في ديوانه، وهو في المحتسب ١/٨٨، واللسان: فوم؛ والهمع ١/١٥٦؛ والدرر ١/١٣٨، وينسب أيضاً إلى أحيحة بن الجلاح كما في الطبري ٢/٦٠.

(٢) لم يشر إلى أصلها في معاني القرآن ١/١١٥، وإنما أشار إلى معناها.

(٣) وهو الأخفش الصغير، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: شرح الكتاب، والأنواء، توفي سنة ٣١٥. انظر: البلغة ١٥٨؛ والبغية ٢/١٦٧.

(٤) البيت للفرزدق وصدره:

راحَتْ بمَسْلَمةَ البِغالُ عَشِيَّةً

وهو في ديوانه ٥٠٨؛ والحجة للفارسي ١/٣٠١؛ وأمالي الشجري ١/٨٠؛ والخصائص ٣/١٥٢؛ والمحتسب ٢/١٧٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥. والبيت في هجاء أهل العراق لعزلهم مسلمة بن عبدالملك، فيدعو عليهم ألاَّ يهنؤوا النعمة.

(٥) البحر ١/٢٣٣، وزهير الفرقبي يعرف بالكسائي النحوي، له اختيار في القراءة وكان في زمن عاصم، وروى عنه نعيم بن ميسرة. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٥.

من الشيء الدُّوْن أي الرديء، فقُلِب بأَنْ أُخِّرتِ[1] العينُ إلى موضعِ اللامِ فصارِ: أَدْنَوَ فأُعِلَّ كما تقدَّم، ووزنُهُ أَفْلَع، وقد تقدَّم معنى الاستبدالِ وأَدْنى خبرٌ عن «هو» والجملةُ صلةٌ وعائدٌ، وكذلك «هو خير» أيضاً صلةٌ وعائد.

قوله: «مِصْراً» قرأه الجمهورُ منوناً، وهو خَطُّ المصحف، فقيل: إنهم أُمِروا بهبوطِ مصرٍ من الأمصار فلذلك صُرِف، وقيل: أُمِروا بمصرَ بعينه وإنما صُرِف لخفَّته، لسكونِ[2] وسطِه كهنْد ودَعْد، وأنشد[3]:

٥٠٢ ـ لم تَتَلَفَّعْ فَضْـلِ مِئْـزَرِهـا   دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فَجَمع بين الأمرين، أو صَرَفه ذهاباً به إلى المكان، وقرأ الحسنُ وغيرُه: «مصرَ»[4] وكذلك هي في بعضِ مصاحفِ عثمان ومصحفِ أُبَـيّ[5]، كأنهم عَنَوْا مكاناً بعينه. وقال الزمخشري[6]: «إنه مُعَرَّبٌ من لسان العجم، فإن[7] أصله مِصْرائيم، فَعُرِّب»، وعلى هذا إذا قيل بأنه عَلَمٌ لمكانٍ بعينه فلا ينبغي أن يُصْرف البتةَ لانضمامِ العُجْمةِ إليه، فهو نظيرُ «ماه وجَوْر وحِمْص» ولذلك أجمعَ الجمهورُ على منعِه في قوله «ادخُلوا مِصْر»[8]. والمِصْرُ في أصل اللغةِ:

---

(١) سقط من: ص ح.
(٢) ع: بسكون.
(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٢؛ والكتاب ٢/٢٢؛ والقرطبي ١/٤٢٩؛ والخصائص ٣/٦١. كما ينسب أيضاً لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨. والعلب: أقداح من جلود يُحْلَبُ فيها اللبن ويشرب، يعني أنها حضرية.
(٤) أي بغير تنوين، وهي قراءة طلحة والأعمش وأبان أيضاً، البحر ١/٢٣٤.
(٥) أبـي بن كعب الأنصاري، قرأ على النبـي صلى الله عيه وسلم، وقرأ عليه ابن عباس توفي سنة ١٩ أو٣٣. انظر: الإصابة ١/١٦؛ طبقات ابن سعد ٢/٣٤٠.
(٦)) الكشاف ١/٢٨٥.
(٧)) ع: «وأن».
(٨)) الآية ٩٩ من يوسف.

«الحدُّ الفاصلُ بين الشيئين» وحُكِي عن أهلِ هَجَرَ أنهم إذا كَتَبوا بَيْعَ دارٍ قالوا: اشترى فلانٌ الدارَ بمُصُورِها «أي: حدودِها، وأنشد[1]:

٥٠٣ ـ وجاعِلُ الشمسِ مِصْراً لا خَفَاءَ بِهِ بين النهارِ وبينَ الليلِ قد فَصَلا

قوله: «ما سَأَلْتُم» «ما» في محلِّ نصبٍ اسماً لإنَّ، والخبرُ في الجارِّ قبله، و«ما» بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي سألتموه. قال أبو البقاء[2]: «ويَضْعُفُ أن يكونُ نكرةً موصوفةً» يعني أنَّ الذي سألوه شيءٌ معينٌ فلا يَحْسُنُ أن يُجابُوا بشيءٍ مُبْهَمٍ. وقُرىء: «سِلْتُم»[3] مثل: بِعْتُم، وهي مأخوذةٌ مِنْ سالَ بالألف، قالَ حسان ـ رضي الله عنه ـ[4]:

٥٠٤ ـ سَالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما سَالَتْ ولم تُصِبِ

وهل[5] هذه الألفُ منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ لقولهم: يتساوَلان، أو عن همزةٍ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ سيأتي بيانُها إنْ شاء الله في سورة المعارج.

قولُه: «وضُرِبَت عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ» «ضُرِبت» مبنيٌّ للمفعولِ، «الذِّلَّةُ» قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، ومعنى «ضُرِبَتْ» أي: أُلْزِموها وقُضِيَ عليهم بها، من ضَرْب القِباب، قال الفرذدقُ لجرير[6]:

٥٠٥ ـ ضَرَبَتْ عليك العنكبوتُ بِنَسْجِها وَقَضى عليكَ به الكتابُ المُنَزَّلُ

---

(١) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٥٩؛ والقرطبي ١/٤٢٩.

(٢) الاملاء ١/٣٩.

(٣) الذي في البحر ١/٢٣٥؛ وابن عطية ١/٢٩٤ أن إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب قرآ: سِألتم بكسر السين، ولم أجد من نص على قراءة: سِلتم مثل بِعْتُم.

(٤) ديوانه ٤٤٣؛ والكتاب ٢/١٣٠؛ والمحتسب ١/٩٠؛ وابن يعيش ٤/١٢٢؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥.

(٥) ي: «وقيل».

(٦) سقط قوله «لجرير» من ص ح ع، والبيت في ديوانه ٢/٧١٥؛ والقرطبي ١/٤٣٠.

والذِّلَّةُ: الصَّغارُ، والذُّل بالضم ما كان عن قَهْر، وبالكسر ما كانَ بعد شِماس من غير قهر، قاله الراغب(١). والمَسْكَنَةُ: مَفْعَلةٌ من السكون، لأن المِسْكينَ قليلُ الحركةِ والنهوضِ، لِما به من الفَقْر، والمِسْكينُ مِفْعيل منه إلا أنَّ هذه الميمَ قد ثَبَتَتْ في اشتقاق هذهِ الكلمةِ، قالوا: تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ فهو مُتَمَسْكِنٌ، وذلك كما تَثْبُتُ ميم تَمَنْدَلَ(٢) وَتَمَدْرَعَ من النَّدْل(٣) والدِّرْع، وذلك لا يَدُلُّ على أصالتها، لأن الاشتقـاق قَضَى عليها بـالزيـادَةِ. وقال الراغب(٤): «وضُرِبَت عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ: فالميمُ في ذلك زائدةٌ في أصحِّ القولين» وإيرادُ هذا الخلافِ يُـؤْذِنُ بأنَّ النونَ زائدةٌ، وأنه من مَسَك(٥).

قوله: «وباؤُوا» ألفُ «باءَ بكذا» منقلبةٌ عن واو لقولهم: «باء يَبُوء» مثل: قال يقول، قال عليه الصلاة والسلام «أَبُوْءُ بنعمتِك عليّ»(٦) والمصدرُ: البَواء، وباءَ معناه رَجَعَ، وأنشد بعضهم(٧):

٥٠٦ ـ فـآبـوا بـالنِّهـائِبِ والسَّبـايـا ... وأُبْنـا بـالمُلوكِ مُصَفَّـدينـا

وهذا وَهَمٌ، لأنَّ هذا البيتَ من مادة آب يَؤُوب فمادتُه من همزةٍ وواو(٨) وباء، و«باء» مادتُه من بـاء وواو وهمزة، وادِّعـاءُ القلبِ فيه بعيـدٌ [لأنه لم يُعْهَدْ](٩) تقدُّمُ العينِ واللام معاً على الفاء في مقلوبٍ وهذا من ذاك.

---

(١) المفردات ١٨٣.
(٢) تمندل: من المنديل.
(٣) ع: «المندل».
(٤) المفردات ٢٤٣، وقوله بعد شماس: أي بعد صعوبة.
(٥) ص: «مسكت».
(٦) البخاري (فتح الباري) الدعوات ١١/١٣٠؛ ابن حنبل ٤/١٢٢.
(٧) من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٤١٦. ومصفَّدين: مكبَّلين. وقد وقع في هذا الوهم القرطبي في تفسيره ١/٤٣٠.
(٨) ي: «واو».
(٩) سقط من: ي.

والبَواء: الرجوعُ بالقَوَدِ، وهم في هذا الأمر بَواء[1] أي: سَواء، قال[2]:

٥٠٧ ـ ألا تَنْتَهي عنّـا مُلوكٌ وتَتَّقي محارِمَنا لا يَبُوْؤُ الدمُ بالدَّمِ

أي: لا يرْجِعُ الدم بالدم في القَوَد، وباءَ بكذا أَقَرَّ أيضاً، ومنه الحديثُ المتقدم، أي أُقِرُّ بِها [وأُلْزِمُها نفسي][3]، وقال[4]:

٥٠٨ ـ أَنْكَرْتُ باطِلَهـا وبُؤْتُ بحقِّها ....

وقال الراغبُ[5]: «أصلُ البَواءِ مسـاواةُ الأجزاءِ في المكـانِ خِلاَفَ النَّبْوَةِ[6] الذي هو منافاةُ الأجْزاء، وقوله «وباؤُوا بغضبٍ» أي حَلُّوا مَبْوَأً ومعه غضبٌ، واستعمال «باء» تنبيهٌ على أنَّ مكانه الموافقَ يَلْزَمُه فيه غضبُ اللَّـهِ فكيف بغيره من[7] الأمكنَةِ، وذلك نحو «فَبَشِّرْهم بعذاب»[8]. ثم قال: «وقولُ مَنْ قَالَ «بُؤْتُ بحقِّها» أي أَقْرَرْتُ فليس تفسيرُه بحسب مقتضى اللفظ، وقولُهم: «حَيَّاكَ الله وبَيَّاك» أصلُه: بَوَّأَكَ وإنما غُيِّر للمشاكَلَةِ، قاله[9] خلف الأحمر»[10].

قوله: «بغضب» في موضعِ الحالِ من فاعِل «باؤوا» أي: رَجَعوا مغضوباً

(١) ص ح: «من بواء».
(٢) تقدم برقم ٣٠١.
(٣) سقط من: ي.
(٤) البيت للبيد، وعجزه:

عنـدي ولم يَفْخَـرْ عليَّ كِـرامُـهـا

وهو في ديوانه ٣١٨.
(٥) المفردات ٦٣.
(٦) ع: «النبو».
(٧) ص ح: «عن».
(٨) الآية ٢١ من آل عمران.
(٩) ص ح: «قال».
(١٠) خلف بن حيان، أحد رواة اللغة والغريب، توفي سنة ١٨٠، أو بعد المئتين. انظر: الإنباه ١/٣٤٨؛ والبلغة ٧٧؛ والبغية ١/٥٥٤.

عليهم، وليس مفعولاً به كمررتُ بزيدٍ. وقال الزمخشري[1]: «هو من قولك: باء فلانٌ بفلان إذا كانَ حقيقاً بأَنْ يُقْتَلَ به لمساواتِه له ومكافَأَته، أي: صاروا أحِقَّاءَ بغضبِه» وهذا التفسيرُ ينفي كونَ الباءِ لِلحال[2] / . [٢٦/ب]

قوله «مِن الله» الظاهرُ أنَّه في محلِّ جرٍّ صفةً لغضَب، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: بغضبٍ كائنٍ من اللـهِ. و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وقيل: هو متعلِّقٌ بالفعلِ نفسِه أي: رَجَعوا من الله بغضب، وليس بقويٍّ.

قوله تعالى: «ذلك بأنهم» «ذلك» مبتدأٌ أُشير به إلى ما تَقَدَّم من ضَرْب الذِّلَّة والمَسْكَنة والخلافةِ بالغضب. و«بأنهم» الخبرُ. والباءُ للسببية، أي: ذلك مستحقٌّ بسببِ كفرِهم. وقال المهدوي: «الباءُ بمعنى اللام أي: لأنهم» ولا حاجة إلى هذا، فإنَّ باءَ السببيةِ تفيدُ التعليلَ بنفسِها. و«يكفرون» في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ، وكانَ وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً لأنَّ، وأنَّ وما في حَيِّزها في محلِّ جرٍّ بالباء. والباءُ وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأِ كما تقدَّم.

قوله «بآيات الله» متعلِّقٌ بيكفرون، والباءُ للتعدية.

قوله «ويقتُلون» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كـان، وقرىء[3]: «تَقْتُلون» بالخطاب التفاتاً إلى الخطاب الأولِ بعد الغَيْبة، و«يُقَتِّلونَ» بالتشديدِ للتكثيرِ[4].

قوله: «الأنبياءَ» مفعولٌ به جمع نبـيّ، والقُرَّاء على تَرْك الهمز في

---

(١) الكشاف ١/ ٢٨٥.

(٢) ينتهي الآن هذا السقط الطويل من نسخة المؤلف.

(٣) قراءة الحسن؛ البحر ١/ ٢٣٦؛ ابن عطية ١/ ٢٩٦.

(٤) نسبها في البحر ١/ ٢٣٦ إلى علـيّ، ونسبها في القرطبـي ١/ ٤٣١، إلى الحسن.

النُّبُوَّة[1] وما تَصَرَّف منها، ونافعٌ المدنيُّ على الهمزِ في الجميع إلا موضعين: في سورةِ الأحزابِ «للنبـيِّ إن أراد»[2] «[لا تَدْخُلوا] بيوتَ النبـيِّ إلَّا»[3] فإنَّ قالون حَكَى عنه في الوصلِ كالجماعةِ وسيأتي. فأمّا مَن هَمَز فإنه جَعَله مشتقاً من النبأ[4] وهو الخبر، فالنبـيُّ فعيل بمعنى فاعل، أي: مُنَبِّـىءٌ عن الله برسالته، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى مَفْعول أي: إنه مُنَبَّأ مِن الله بأوامِرِه ونواهِيه، واستدلُّوا على ذلك بجَمْعِهِ على نُبَآء، كظريف وظُرَفاء، قال العباس ابن مرداس[5]:

٥٠٩ ــ يا خاتمَ النُّبَآء إنَّك مُرْسَلٌ ... بالخيرِ، كلُّ هدى السبيلِ هُداكا

فظهورُ الهمزتين يَدُلُّ على كونِهِ من النبأ، واستضعف بعضُ النحويين هذه القراءةَ، قال أبو علي[6]: «قال سيبويه[7]: «بلغَنا أنّ قوماً من أهل التحقيق يحقِّقون نَبيَّاً وبَريَّة، قال: وهو رديء»، وإنما استردَأه لأن الغالبَ التخفيفُ» وقال أبو عبيد: «الجمهورُ الأعظمُ من القُرَّاء والعوام على إسقاط الهمز من النبـيّ والأنبياء، وكذلك أكثرُ العرب مع حديث رويناه، فذكر أنَّ رجلاً جاء إلى النبـي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا نبـيءَ الله» فهمز، فقال: «لستُ نبـيءَ الله» فهمز، «ولكن نبـيُّ اللَّهِ» ولم يهمز، فأنكر عليه الهمز، قال: «وقال لي أبو عبيدة: العربُ تُبْدِل الهمزَ في ثلاثةِ أحرف: النبـي والبريَّة والخابية وأصلهنَّ الهمزُ»، قال أبو عبيدة: «ومنها حرف رابع: الذُّرِّيَّة من ذرأ يذرأ،

---

(١) انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٤٣.
(٢) الآية ٥٠ من الأحزاب.
(٣) الآية ٥٣ من الأحزاب.
(٤) رسمت في الأصل «النباء».
(٥) الكتاب ٢/١٢٦؛ المقتضب ١/١٦٢؛ اللسان: نبأ.
(٦) الحجة (خ) ١/١٨٢.
(٧) الكتاب ٢/١٧٠.

ويدل على أن الأصلَ الهمزُ قولُ سيبويه[١]: إنهم كلُّهم يقول: تنبَّأ مسيلمة فيهمزون، وبهذا لا ينبغي أن تُرَدَّ به قراءة هذا الإمامِ الكبير. أمَّا الحديثُ فقد ضَعَّفوه، قال ابنُ عطية[٢]: «مِمَّا يُقَوِّيَ ضعفَه أنه لمَّا أَنْشده العباس: «يا خاتم النُّبآء» لم يُنْكِرْه، ولا فرقَ بين الجمع والواحد»، ولكنَّ هذا الحديثَ قد ذكره الحاكم في المستدرك، وقال: هو صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولم يُخْرجاه.
قلت: فإذا كان ذلك كذلك فَلْيُلْتَمَسْ للحديثِ تخريجٌ يكونُ جواباً عن قراءة نافع، على أن القطعيَّ لا يُعارَضُ بالظني، وإنما نذكرُه زيادةَ فائدةٍ والجواب عن الحديث أن أبا زيد[٣] حكى: «نَبَأْتُ من أرضٍ كذا إلى أَرض كذا» أي: خَرَجْتُ منها إليها، فقوله: «يا نبيءَ الله» بالهمز يُوهم يا طريدَ الله الذي أخرجه من بلدِه إلى غيره، فنهاهُ عن ذلك لإيهامِهِ ما ذكرنا، لا لسبب يتعلَّق بالقراءةِ. ونظيرُ ذلك نَهْيُه للمؤمنين عن قولهم: «راعِنا»، لَمَّا وَجَدَتِ اليهودُ بذلك طريقاً إلى السبِّ به في لغتهم، أو يكونُ حَضَّاً منه عليه السلام على تحرِّي أفصحِ اللغاتِ في القرآنِ وغيرِه.

وأمَّا مَنْ لم يَهْمِزْ فإنَّه يَحْتمل وجهين، أحدُهما: أنَّه من المهموزِ ولكِنْ خُفِّف، وهذا أَوْلى ليوافِقَ القراءتين ولظهورِ الهمزِ في قولهم: تَنَبَّأ مُسَيلَمَةُ، وقوله: «يا خاتمَ النُّبآء». والثاني: أنه أصلٌ آخرُ بنفسِه مشتقٌّ من نَبا ينبو إذا ظَهَرَ وارتفع، ولا شك أن رتبة النبيِّ مرتفعةٌ ومنزلتَه ظاهرةٌ بخلاف غيره من الخَلْق، والأصلُ: نَبِيْوٌ وأَنْبِواء، فاجتمع الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون، فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدْغِم، كميِّت في مَيْوِت، وانكسر ما قبلَ الواوِ في الجمعِ فقُلبت ياءً، فصار: أنبياء. والواوُ في النبوَّة بدلٌ من الهمزِ على الأولِ

---

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) التفسير ٢٩٧/١.

(٣) سعيد بن أوس، عالم باللغة، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه أبو حاتم توفي سنة ٢١٥. انظر: الإنباه ٣/٢؛ النزهة ١٢٥.

وأصلٌ بنفسِها على الثاني، فهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِل أي: ظاهرٌ مرتفعٌ، أو بمعنى مفعـول أي: رَفَعه الله على خَلْقـه، أو يكونُ مـأخـوذاً من النبـيّ الـذي هو الطريق، وذلك أن النبـيَّ طريقُ اللـهِ إلى خَلْقِه، به يتوصَّلُون إلى معرفةِ خالِقِهم، وقالَ الشاعر(١):

٥١٠ ـ لمَّـا وَرَدْنَ نُبَيَّـاً واسْتَتَبَّ بِنـا مُسْحَنْفِرٌ كخُطوطِ النَّسْجِ مُنْسَحِلُ

أي: طريقاً، وقال(٢):

٥١١ ـ لأَصْبَـحَ رَتْمـاً دُقـاقُ الحَصَى مكـانَ النَّبِـيِّ من الـكـاثِبِ

الرَّتْمُ بالتاء المثنَّاة والمثلثةِ جميعاً: الكَسْر، والكاثِبُ بـالمثلثة اسـمُ جبلٍ، وقالوا في تحقيرِ نُبُوَّة مُسَيْلَمَةَ: نُبَيِّئَة. وقالوا: جمعُه على أَنْبياء قياس مطَّرد في فَعيل المعتلِّ نحو: وَلِيٍّ وأَوْلياء وصَفِيّ وأَصْفِياء/ وأمَّا قالون فإنما تَرَكَ الهمزَ في الموضعين المذكورين لَمَدْرَكٍ آخرَ، وهو أنه مِنْ أصلِه في اجتماعِ الهمزتينِ من كلمتين إذا كانتا مكسورَتَيْنِ أَنْ تُسَهَّل الأولى، إلا أَنْ يَقَعَ قبلَها حَرفُ مدٍّ فتُبْدَلَ وتُدْغَمَ، فَلَزِمَه أن يفعلَ هنا ما فَعَل في «بالسوء إلَّا»(٣) مِن الإبدالِ والإدغامِ، إلَّا انه رُوي عنه خلافٌ في «بالسوء إلَّا» ولم يُرْوَ عنه هنا خلافٌ، كأنه التزم البدل لكثرةِ الاستعمال في هذه اللفظة وبابها، ففي التحقيق لم يَتْرُكْ همزَ «النبـيّ» بل هَمزَهْ وَلمَّا هَمَزَه أدَّاه قياسُ تخفيفهِ إلى ذلك، وَيدُلُّ على هذا الاعتبارِ أنَّه إنما يَفْعَلُ ذلك حيث يَصِلُ، أمَّا إذا وَقَفَ فإنَّه يَهْمِزُه في الموضعين لزوالِ السببِ المذكورِ / فهو تارِكٌ للهمزِ لفظاً آتٍ به تقديراً. [٢٧/أ]

---

(١) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤؛ والبحر ١/٢٢٠؛ واللسان: نبا؛ وابن عطية ١/٢٩٧. والمُسْحَنْفِر: صفة للطريق أي واسع، وسحلت الريح: كشطت ما عليها. والأفضل أن تكون «نُبـيّ» هنا موضعاً بعينه كما في اللسان لأنَّ الرواية بضم النون.

(٢) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١١؛ واللسان، كثَبَ.

(٣) الآية ٥٣ من يوسف: «إنَّ النفسَ لأمَّارةُ بالسوءِ إلَّا ما رَحِم ربـي».

قولُه تعالى: «بغيرِ الحقِّ» في محلِّ نَصْبٍ على الحال من فـاعلِ «يَقْتُلون» تقديرُه: يقتُلونهم مُبْطِلين، ويجوز أَنْ يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: قَتْلاً كائناً بغيرِ الحق، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ. قال الزمخشري[1]: «قتلُ الأنبياءِ لا يكون إلا بغير الحقِّ، فما فائدةُ ذِكْرِه؟ وأجابَ بأنَّ معناه أنهم قَتَلوهم بغيـرِ الحق عندَهم لأنهم لم يَقْتُلُوا ولا أَفْسَدوا في الأرض حتى يُقْتَلوا، فلو سُئِلوا وأَنْصَفُوا مِنْ انفسِهم لم يَذْكُروا وجهاً يَسْتَحِقُّونَ به القتلَ عندهم» وقيل: إنما خَرَج وصفُهم بذلك مَخْرَجَ الصفةِ لقَتْلِهم بأنه ظلمٌ في حقهم لاحقٌّ، وهو أبلغُ في الشَّناعة والتعظيم لذنوبهم.

قوله: «ذلك بما عَصَوْا» مثلُ ما تقدَّم. وفي تكريرِ اسم الإشارة قولان، أحدهما: أنه مُشارٌ به إلى ما أُشِير بالأول إليه على سبيل التأكيد. والثاني ما قالَه الزمخشري[2]: وهو أَنْ يشَار به إلى الكفرِ وقَتْلِ الأنبياء، على معنى أنَّ ذلك بسببِ عِصْيانهم واعتدائِهم لأنَّهم انهمكوا فيهما». و «ما» مصدريةٌ والباءُ للسببيَّة، أي بسبب عِصْيانهم، فلا محلَّ لـ «عَصَوا» لوقوعِه صلةً، وأصلُ عَصَوْا عَصَيُوا، تحرَّكت الياءُ وانفتح ما قبلَها، قُلبت ألفاً، فالتقى ساكنان هي والواوُ، فحُذِفَت لكونها أَوَّلَ الساكنين، وبَقِيَتِ الفتحةُ تَدُلُّ عليها فوزنه فَعَوْا. «وكانوا يعتدُون» في محلِّ نصبٍ خبراً لـ «كان»، وكانَ وما بعدها عطفٌ على صلـةِ «ما» المصدرية.

وأصلُ العِصيان: الشِّدَّةُ، اعتصَتِ النَّواةُ: اشتدَّت، والاعتداءُ المجاوزةُ من عدا يعدُو، فهو افتعالٌ منه، ولم يَذْكُرْ متعلَّقَ العِصيان والاعتداءِ لِيَعُمَّ كلَّ ما يُعْصَى ويُعْتَدَىٰ فيه.

---

(1) الكشاف ١/٢٨٥.

(2) الكشاف ١/٢٨٥.

وأصلُ «يَعْتَدُون» يَعْتَدِيُون، ففُعِل به مافُعِل بـ «يتَّقون»[1] من الحَذْفِ والإعلال وقد تقدَّم، فوزنُه يَفْتَعُـون. والواوُ من «عَصَوْا» واجبةُ الإدغام في الواوِ بعدَها لانفتاحِ ما قبلَها، فليسَ فيها مَدٌّ يمنعُ مِن الإدغام، ومثلُه: «فقد اهتدوا وإنْ تَوَلَّوا»[2] وهذا بخلافِ ما إذا انضمَّ ما قبل الواوِ، فإنَّ المدَّ يقومُ مَقامَ الحاجز بين المِثْلَيْن فيجبُ الإظهارُ، نحو «آمنوا وعَمِلوا»[3] ومثلُه: «الذي يُوَسْوِس»[4].

آ. (٦٢) **قولُه تعالى: ﴿مَنْ آمن بالله﴾..** «مَنْ» يجوز فيها وجهان، أحدُهما: أن تكونَ شرطيّةً في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و «آمَن» مجزومٌ بها تقديراً وهو الخبرُ على الصحيحِ حَسْبما تقدَّم الخلافُ فيه. وقوله: «فلهم» جواب الشرط، وهذه الجملة الشرطية في محل رفع خبراً لـ «إنَّ» في قوله: إنَّ الذين آمنُوا، والعائدُ محذوفٌ تقديرُه: مَنْ آمن منهم، كما صَرَّح به في موضعٍ آخرَ[5]. والثاني: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي ومَحَلُّها حينئذٍ النصبُ على البدلِ مِنْ اسمِ «إنَّ» وهو «الذين» بدلِ بعضٍ من كلٍّ، والعائدُ أيضاً محذوفٌ كما تقدْم، و «آمن» صلتُها، فلا محلَّ له حينئذ.

وقوله: «فلهم أجرُهُمْ» خبرُ «إنَّ الذين»، ودخلتِ الفـاءُ لأن الموصولَ يُشْبِه الشرطَ، وهذا عند غيرِ الأخفش، وأمَّا الأخفش[6] فنُقِل عنه أنَّه إذا نُسِخ المبتدأ بـ «إنَّ» يمتنعُ ذلكَ فيه، فمحلُّ قولِه «فلهم أجرُهم» رفعٌ على هذا

---

(١) الآية ٢١ من البقرة «لعلكم تتقون».
(٢) الآية ٢٠ من آل عمران «فإنْ أَسْلموا فقد اهتدَوا وإن تَوَلَّوْا فإنما عليك البلاغُ».
(٣) الآية ٢٥ من البقرة.
(٤) الآية ٤ من الناس.
(٥) الآية ١٢٦ من البقرة: «وارزُقْ أهلَه من الثمراتِ مَنْ آمَنَ منهم بالله».
(٦) ليس له في «معاني القرآن» ضابط معين في زيادة الفاء. انظر ٣٤، ١٢٤ ــ ١٢٥، ٢٢٢.

القولِ، وجَزْمٌ على القولِ الأولِ، و«لهمْ» خبرٌ مقدَّمٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ، و«أجرُهُمْ» مبتدأ، ويجوزُ عند الأخفش أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبلَه وإنْ لم يعتَمِدْ، وقد تقدَّم ذِكْرُ الخلافِ في ذلك.

قوله: «عند ربِّهم» «عندَ» ظرفُ مكانٍ لازمُ الإضافةِ لفظاً ومعنًى، والعاملُ فيه الاستقرارُ الذي تضمَّنه «لهم»، ويجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «أجرُهم» فيتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديرُه: فلهم أجرُهم ثابتاً عند ربهم. والعِنْديَّة مجازٌ لتعاليه عن الجهةِ، وقد تَخْرُجُ إلى ظرفِ الزمان إذا كانَ مظروفُها معنًى، ومنه قولُه عليه السلام: «إنما الصبرُ عند الصَّدمةِ الأولى[(١)]» والمشهورُ كسرُ عَيْنِها، وقد تُفْتَحُ وقد تُضَمُّ.

والذين هادُوا هم اليهودُ، وهادُوا في أَلِفه قولان: أحدُهما أنه من واو، والأصلُ: هاد يهودُ أي تاب، قال الشاعر[(٢)]:

٥١٢ ـ إنِّي امـرؤٌ من حُبِّـه هـائِـدُ

أي: تائبٌ، ومنه سُمِّي اليهودُ لأنَّهم تابُوا عن عبادةِ العِجْلِ، وقال تعالى: «إنَّا هُدْنا إليك»[(٣)] أي تُبْنَا، وقيل: هو من التَّهْويد وهو النطق في سكون ووقار، وأنشدوا[(٤)]:

٥١٣ ـ وخُودٌ من اللائي تَسَمَّعْنَ بالضُّحى قَريضَ الرُّدافَى بالغِناءِ المُهَوَّد

وقيل: هو من الهَوادة وهي الخضوعُ. الثاني: انها من ياء، والأصلُ: هاد

---

(١) رواه البخاري في الجنائز (فتح الباري) ١٤٨/٣؛ مسلم: الجنائز ٦٣٨/٢.
(٢) نسبه في الصحاح (هود) إلى أعرابي وهو في القرطبي ٤٣٣/١. واللسان «هود».
(٣) الآية ١٥٦ من الأعراف.
(٤) البيت للراعي النميري، وهو في اللسان هود ـ وخد، وابن عطية ٣٠٠/١. والخود: من وخد البعير إذا أسرع.

يَهِيد، أي: تحرَّك ومنه سُمِّي اليهودُ لتحرُّكهم في دراستِهم. وقيل: سُمُّوا يهودَ نسبةً ليهوذا بالذال المعجمة وهو ابنُ يعقوب عليه السلام، فغيَّرتْه العربُ من الذال المعجمة إلى المهملة جَرْياً على عـادتها في التـلاعُب بالأسمـاء الأعجمية.

والنَّصارى جمعٌ، واحدُه نَصْران ونَصْرَانة كنَدْمان ونَدْمانة ونَدامىٰ، قاله سيبويه(١) وأنشد(٢):

٥١٤ ــ فَكِلْتاهما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأسُها كما أَسْجَدَتْ نَصْرانَةٌ لم تَحَنَّفِ

وأنشد الطبري على نَصْران قوله(٣):

٥١٥ ــ يَـظَلُّ إذا دارَ العِشَـا مُتَحَنِّفـاً ويُضْحي لَدَيْه وهو نَصْرانُ شامِسُ

قال سيبويهِ(٤): «إلَّا أنَّه لم يُسْتَعْمَلْ في الكلام إلا بياءِ النسب» وقال الخليل: «واحدُ النصارى نَصْرِيّ كمَهْرِيّ ومَهارىٰ. وقال الزمخشري(٥): «الياءُ في نَصْرانيّ للمبالغة كالتي في أَحْمري». ونصارىٰ / نكرةٌ، ولذلك دَخَلَتْ عليه أَلْ وَوُصِفَ بالنكرةِ في قول الشاعر(٦): [٢٧/ب]

٥١٦ ــ صَدَّتْ كما صَدَّ عما لا يَحِلُّ له ساقي نصارىٰ قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوَّامِ

(١) الكتاب ٢/٢٩، ٢/١٠٤.
(٢) البيت لأبي الأخزر الحماني، وهو في الكتاب ٢/٢٩؛ والبحر ١/١٥١؛ واللسان: نصر. ولم تحنف: لم تختتن، والبيت في وصف ناقتين أجهدهما السير.
(٣) تفسير الطبري ٢/١٤٣، والبيت لم أهتد إلى قائله وهو في الاضداد ١٥٥؛ وابن عطية ١/٣٠١؛ والقرطبي ١/٤٣٣؛ والبحر ١/٢٣٨؛ والشماس: من رؤوس النصارى.
(٤) الكتاب ٢/٢٩.
(٥) الكشاف ١/٢٨٥.
(٦) البيت للنمر بن تولب، وهو في الكتاب ٢/٢٩؛ القرطبي ١/٤٣٣. والشاعر يصف ناقة عرض عليها الماء فعافته. والفصح: عيد النصارى يفطرون فيه.

وسُمُّوا بذلك نسبةً إلى قرية يقال لها نَاصِرة، كان يَنْزِلها عيسى عليه السلام، أو لأنهم كانوا يتناصرون، قال الشاعر[١]:

٥١٧ ـ لَـمَّـا رأيتُ نَبَـطاً أَنْصـارا شَمَّـرْتُ عن رُكْبَتـيَ الإزارا

كُنْتُ لـهم مـن الـنَّصـارى جَـارا

والصابئُون: قومٌ عَبدوا الملائكةَ، وقيل: الكواكبَ. والجمهورُ على همزِهِ، وقرأه نافعٌ غيرَ مهموز[٢]. فمَنْ هَمَزَه جَعَلَه من صَبَأَ نابُ البعير أي: خَرَج، وصَبَأَتِ النجومُ: طَلَعت. وقال أبو عليّ[٣]: «صَبَأْتُ على القومِ إذا طَرَأْتُ عليهم، فالصابِىءُ: التارِكُ لـدينِه كالصابىءِ الطارىءِ على القومِ فإنه تارِكٌ لأرضِه ومنتقلٌ عنها». ومَنْ لم يَهْمِزْ فإنه يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ مأخوذاً من المهموزِ فَأَبْدَلَ من الهمزةِ حرفَ علة إمَّا ياءً أو واواً، فصارَ من باب المنقوصِ مثل قاضٍ أو غازٍ، والأصل: صابٍ، ثم جُمِع كما يُجْمع القاضي أو الغازي، إلا أنَّ سيبويه لا يرى قلبَ هذه الهمزة إلا في الشعر[٤]، والأخفشُ وأبو زيد يَرَيان ذلك مطلقاً. الثاني: أنه من صَبَا يَصْبو إذا مال، فالصابي كالغازي، أصلُه: صابِوٌ فَأُعِلَّ كإعلال غازٍ. وأَسْند أبو عُبَيْد إلى ابن عباس: «ما الصابُون إنما هي الصابئون، ما الخاطون إنما هي الخاطِئون». فقد اجتمع في قراءةِ نافع همزُ النبيين وتَرْكُ همز الصابئين، وقد عَرَفْت أن العكسَ فيهما أَفْصَحُ. وقد حَمَلَ الضميرَ في قوله «من آمن وعمل» على لفظِ «مَنْ» فَأَفْرد، وعلى المعنى في قولِه: «فَلَهُم أجرُهم عند ربهم» على المعنى، فَجَمَع كقوله[٥]:

---

(١) لم أهتد إلى قائلها، وهو في أمالي الشجري ١/٧٩؛ والقرطبي ١/٤٣٤.
(٢) السبعة ١٥٧؛ الكشف ١/٢٤٥؛ القرطبي ١/٤٣٤.
(٣) الحجة (خ) ١/١٨٤.
(٤) الكتاب ٢/١٩٠.
(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٤٣٥.

٥١٨ ـ أَلِمَّا بسَلْمى عنكما إنْ عَرَضْتُما   وقولا لها عُوجِي على مَنْ تَخَلَّفوا

فراعى المعنى، وقد تقدَّم تحقيق ذلك عند قوله: «ومِن الناس مَنْ يقول آمنَّا»(١).

والأَجْرُ في الأصلِ مصدرٌ يقال: أَجَرَهُ الله يأجِرُهُ أَجْراً، وقد يُعَبَّر به عن نفس الشيء المُجَازَى به، والآيةُ الكريمة تحتملُ المعنيين.

وقرأ أبو السَّمَّال(٢): «والذين هادَوْا» بفتحِ الدال كأنها عنده من المفاعَلَةِ والأصلُ: «هادَيُوا» فأُعِلَّ كنظائره.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿فَوْقكم﴾**: ظرفُ مكانٍ ناصبُه «رَفعْنا» وحكمُ «فوق» مثلُ حكم تحت، وقد تقدَّم الكلامُ عليه. قال أبو البقاء(٣): «ويَضْعُف أن يكونَ حالاً من «الطور»، لأن التقدير يصير: رَفَعْنا الطورَ عالياً، وقد استُفيد [هذا](٤) من «رَفَعْنا» وفي هذا نظرٌ لأنَّ المرادَ به علوٌّ خاص وهو كونُه عالياً عليهم لا مطلقُ العلوِّ حتى يصيرَ رفعناه عالياً كما قدَّره. قال: «ولأنَّ الجَبَلَ لم يكُنْ فوقَهم وقتَ الرفع، وإنما صارَ فوقَهم بالرفْع. ولقائلٍ أن يقولَ: لِمَ لا يكونُ حالاً مقدرة، وقد قالَ هو في قوله «بقوة» إنها حالٌ مقدَّرةٌ كما سيأتي.

والطُّور: اسمٌ لكلِّ جبل، وقيل لما أَنْبَتَ منها خاصةً دونَ ما لم يُنْبِتْ، وهل هو عربي أو سُرْياني؟ قولان، وقيل: سُمِّي بطور ابنُ اسماعيل عليه السلام، وقال العجَّاج(٥):

---

(١) الآية ٨ من البقرة.

(٢) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار شاذ رواه عنه أبو زيد ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن الجزري ٢/٢٧. وانظر: الشواذ ٦.

(٣) الاملاء ١/٤١.

(٤) زيادة للتوضيح من أبي البقاء.

(٥) ديوانه ١/٤٢؛ وأمالي القالي ٢/١٧١؛ والخصائص ٢/٩٠؛ والمخصص ١١/١٢٠؛ والمحتسب ١/١٥٧؛ والدرر ٢/٢١٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٢٦.

٥١٩ ـ داني جَنَاحَيْهِ من الطُّور فَمَرّْ تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ

قوله: «خُذُوا» في محلّ نصبٍ بقولٍ مضمر، أي: وقُلْنا لهم خُذُوا، وهذا القولُ المضمر يجوزُ أن يكونَ في محلّ نصبٍ على الحالِ من فاعل «رَفَعْنا» والتقدير: ورفعنا الطور قائلين لكم خُذوا. وقد تقدَّم أنَّ «خُذْ» محذوفُ الفاءِ وأن الأصلَ: أُؤْخُذْ، عند قوله «فكُلا منها رَغَداً»[1].

قوله: «ما آتيناكم» مفعولُ«خُذوا»، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي لا نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ محذوفٌ أي: ما آتيناكموه.

قوله: «بقوةٍ» في محلّ نَصْبٍ على الحال. وفي صاحِبها قولان، أحدهما: أنه فاعلُ «خُذوا» وتكونُ حالاً مقدرة، والمعنى: خُذوا الذي آتيناكموه حالَ كونكم عازمين على الجِدِّ بالعمل به. والثاني: أنه ذلك العائدُ المحذوف، والتقدير: خُذوا الذي آتيناكُموه في حالِ كونه مشدَّداً فيه أي: في العمل به والاجتهادِ في معرفته،وقوله «ما فيه» الضميرُ يعود على «ماآتيناكم». والتولِّي تَفَعُّل من الوَلْي، وأصلُه الإعراضُ عن الشيء بالجسم، ثم استُعْمِل في الإعراض عن الأمورِ والاعتقاداتِ اتساعاً ومجازاً، و«ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدَّم من رفعِ الطور وإيتاء التوراة.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿فلولا فَضْلُ الله﴾**: «لولا» هذه حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، والظاهرُ أنها بسيطةٌ، وقال أبو البقاء[2]: «هي مركبةٌ من «لَوْ» و«لا»، و«لو» قبل التركيبِ يمتنعُ بها الشيءُ لامتناع غيره، و«لا» للنفي، والامتناعُ نفيٌ في المعنى،وقد دَخَلَ النفيُ بـ«لا»على أحد امتناعي لو، والنفيُ إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فمِنْ هنا صار معنى «لولا» هذه يمتنع بها الشيءُ

(١) البقرة آية ٣٥.
(٢) الاملاء ١/٤١.

لوجودِ غيره، وهذا تكلُّفُ ما لا فائدةَ فيه، وتكونُ «لولا» أيضاً حرفَ تحضيضٍ فتختصُّ بالأفعال وسيأتي الكلامُ عليها إن شاء الله تعالى. و«لولا» هذه تختصُّ بالمبتدأ، ولا يجوزُ أَنْ يليَها الأفعالُ، فإنْ وَرَدَ ما ظاهرُه ذلك أُوِّلَ كقولِه(١):

٥٢٠ ـ ولولا يَحْسِبون الحِلْم عَجْزاً لَمَا عَدِمِ المُسيئونَ احتمالي

وتأويلُه أن الأصلَ: ولولا أن يَحْسِبوا، فلمَّا حُذِفَتْ ارتفع الفعلُ كقوله(٢):

٥٢١ ـ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى . . . .

أي: أَنْ أحضرَ، والمرفوعُ بعدها مبتدأٌ خلافاً للكسائي حيث رَفَعه بفعلٍ مضمر، وللفراء حيث قال: «مرفوعٌ بنفس لولا»، وخبرُه واجبُ الحذف / للدلالةِ عليه وسَدِّ شيءٍ مَسَدَّه وهو جوابُها، والتقديرُ: ولولا فضلُ اللَّهِ كائنٌ [٢٨/أ]
أو حاصل، ولا يجوز أن يُثْبَتَ إلا في ضرورة شعر، ولذلك لُحِّن المعري في قوله(٣):

٥٢٢ ـ يُذيبُ الرُّعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا

حيث أَثْبتَ خبرَها بعدها، هكذا أطلقوا. وبعضُهم فصَّل فقال(٤): «إنْ كان خبرُ ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذفُ واجبٌ، وعليه جاء التنزيلُ وأكثرُ الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يَخْلو: إمّا أَنْ يَدُل عليه دليلٌ أو لا، فإنْ لم يَدُلَّ

---

(١) لم أقف عليه.
(٢) البيت لطرفة من معلقته، وهو في ديوانه ٣١؛ والكتاب ٥٢٨/١؛ ومجالس ثعلب ٣١٧؛ والرواية المشهورة بنصب «أحْضر». وعجزه:
وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدي
(٣) سقط الزند ١٠٤/١؛ والمقرب ٨٤/١؛ والمغنى ٣٠٢. والضمير في «منه» للسيف.
(٤) انظر: ابن عقيل ٢١٦/١.

عليه دليلٌ وجَبَ ذِكْرُه، نحو قوله عليه السلامُ: «لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفر»(١)، وقولِ الآخر(٢):

٥٢٣ ـ فلولا بَنُوها حولَها لَخَبَطْتُها . . . .

وإنْ دَلَّ عليه دليلٌ جاز الذكرُ والحذفُ، نحو: لولا زيدٌ لغُلِبْنا، أي شجاع، وعليه بيتُ المعري المتقدِّم، وقال أبو البقاء(٣): «ولَزِمَ حَذْفُ الخبر للعلمِ به وطولِ الكلام، فإن وَقَعَتْ «أَنْ» بعدها ظَهَر الخبرُ، كقوله: «فلولا أنَّه كان من المُسَبِّحين»(٤) فالخبرُ في اللفظ لـ«أنَّ»وهذا الذي قاله مُوْهِمٌ، ولا تعلُّق لخبرِ «أنَّ» بالخبر المحذوف ولا يُغْني عنه البتةَ فهو كغيرِه سواء، والتقدير: فلولا كونُه مُسَبِّحاً حاضرٌ أو موجود، فأيُّ فائدةٍ في ذكره لهذا؟ والخبرُ يجب حَذْفُه في صورٍ أخرى(٥)، يطولُ الكتابُ بِذِكْرِها وتفصيلِها، وإنما تأتي إن شاء اللَّهُ مفصَّلةً في مواضعها. وقد تقدَّم معنى الفضلِ عند قوله «فَضَّلْتُكم على العالَمين»(٦).

قوله: «لَكُنْتُمْ من الخاسرين» اللامُ جوابُ لولا. واعلم أنَّ جوابَها إن كان مُثْبَتاً فالكثيرُ دخولُ اللامِ كهذه الآيةِ ونظائرِها، ويَقِلُّ حَذْفُها، قال(٧):

٥٢٤ ـ لَوْلا الحياءُ وباقي الدينِ عِبْتُكُما ببعضِ ما فيكما إذْ عِبْتُما عَوَري

---

(١) رواه البخاري: الحج (فتح الباري) ٣/٤٣٩؛ مسلم: الحج ٢/٩٦٨.

(٢) البيت للزبير بن العوام وهو في المغني ٥٦٣؛ والعيني ١/٥٧١ وعجزه:
كَخَبْطَةِ عصفورٍ ولم أتلَعْثَمِ

(٣) الاملاء ١/٤١.

(٤) الآية ١٤٣ من الصافات.

(٥) انظر: ابن عقيل: ١/٢١١.

(٦) الآية ٤٧ من البقرة.

(٧) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٧٦؛ والمقرب ١/٩٠؛ واللسان: بعض، ورصف المباني ٢٤٢؛ والبحر ١/٢٢٤؛ والهمع ٢/٢٧؛ والدرر ٢/٨٣.

وإنْ كان منفيّاً فلا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يكونَ حرفُ النفي «ما» أو غيرَها، إن كان غيرَها فتركُ اللام واجبٌ نحو: لولا زيدٌ لم أقم، أو لن أقوم، لئلَّا يتوالى لامان، وإن كان بـ «ما» فالكثيرُ الحَذْفُ، ويَقِلُّ الإتيانُ بها، وهكذا حكمُ جوابِ «لو» الامتناعية، وقد تقدَّم عند قوله: «ولو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بسمعهم»[1] ولا محلَّ لجوابِها من الإعراب. و«من الخاسرين» في محلِّ نصبٍ خبراً لـ«كان»، ومِنْ للتبعيض.

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿ولقد عَلِمْتُم﴾**: اللامُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه: والله لقد، وهكذا كلُّ ما جاءَ من نظائِرها، و«قد» حرف تحقيق وتوقع، ويُفيد في المضارع التقليلَ إلا في أفعال الله تعالى فإنَّها للتحقيق، وقد تُخْرِجُ المضارع إلى المُضيِّ كقوله[2]:

٥٢٥ ـ قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُه　　كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفُرْصادِ

وهي أداةٌ مختصةٌ بالفعلِ، وتَدْخُل على الماضي والمضارعِ، وتُحْدِثُ في الماضي التقريبَ من الحالِ. وفي عبارة بعضِهم: «قد: حرفٌ يَصْحَبُ الأفعالَ ويُقَرِّبُ الماضيَ من الحالِ، ويُحْدِثُ تقليلاً في الاستقبال» ويكونُ اسماً بمعنى حَسْب نحو: قدني درهمٌ أي: حسبي، وتتصل بها نونُ الوقايةِ مع ياء المتكلم غالباً، وقد جَمَع الشاعر بين الأمرين، قال[3]:

---

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩، وقد ينسب إلى شاعر هذلي وليس في ديوان الهذليين؛ والكتاب ٣٠٧/٢؛ وابن يعيش ١٤٧/٨؛ ورصف المباني ٣٩٢؛ والمغني ١٨٩؛ وشواهد المغني ٤٩٤؛ والخزانة ٥٠٢/٤؛ والهمع ٧٣/٢؛ والدرر ٨٩/٢. واصفرار الأنامل كناية عن الموت، والفرصاد: ماء التوت.

(٣) اختلفوا في نسبته بين أبي بحدلة وحميد الأرقط، وهو في النوادر ٢٠٥؛ وأمالي الشجري ١٤/١؛ والإنصاف ١٣١؛ والمغني ١٨٥؛ وابن يعيش ٢٤/٣؛ والخزانة ٤٤٩/٢؛ والعيني ٣٧٥/١؛ وشواهد المغني ٤٨٧. والخبيبان هما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب، وقدني أي حسبي. وبعد البيت: ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحِدِ.

٥٢٦ ـ قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي ....

وإذا كانت حرفاً جاز حَذْفُ الفعلِ بعدَها كقوله[1]:

٥٢٧ ـ أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحالِنا وكَأَنْ قَدِ

أي: قد زالت، وللقسم وجوابِه أحكامٌ تأتي إنْ شاء الله تعالى مفصَّلةً. و «عَلِمْتُمْ» بمعنى عَرَفْتُم، فيتعدَّى لواحدٍ فقط، والفرقُ بين العلم والمعرفة أنَّ العلمَ يستدعي معرفةَ الذاتِ وما هي عليه من الأحوال نحو: عَلمتُ زيداً قائماً أو ضاحكاً، والمعرفةُ تستدعي معرفةَ الذاتِ، وقيل: لأنَّ المعرفةَ يسبقها جهلٌ، والعلمُ قد لا يَسْبِقُه جهلٌ، ولذلك لا يجوزُ إطلاقُ المعرفةِ عليه سبحانه. و «الذين اعتَدَوا» الموصولُ وصلتُه في محلِّ النصبِ مفعولاً به، ولا حاجةَ إلى حَذْفِ مضافٍ، كما قدَّره بعضُهم، أي: أحكامُ الذين اعتدوا، لأنَّ المعنى عَرَفْتم أشخاصَهم وأعيانَهم. وأصلُ اعتَدَوْا: اعتَدَيُوا، فأُعِلَّ بالحذف ووزنه افْتَعَوا، وقد عُرِفَ تصريفُه ومعناه.

قوله: «منكم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «اعتدَوا» ويجوز أن يكونَ من «الذين» أي: المعتدين كائنين منكم، و «مِنْ» للتبعيض.

قوله: «في السَّبْتِ» متعلِّقٌ باعتَدَوا، والمعنى: في حُكْم السبت، وقال أبو البقاء[2]: «وقد قالوا: اليومَ السبتُ، فجعلوا «اليومَ» خبراً عن السبت، كما يقال، اليومَ القتالُ، فعلى ما ذكرنا يكونُ في الكلامِ حَذْفُ تقديرُه في يوم السبت». والسبتُ في الأصلِ مصدرُ سَبَتَ، أي: قَطَع العمل. وقال ابن عطية[3]: «والسَّبتُ: إمَّا مأخوذٌ من السُّبوت الذي هو الراحة والدَّعَة،

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٠؛ والخصائص ٢/٣٦١؛ وابن يعيش ٨/٥؛ والأشموني ١/٣١؛ والخزانة ٣/٢٣٢؛ والدرر ١/١٢١. وأفد: حان.

(٢) الاملاء ١/٤١.

(٣) التفسير ١/٣٠٦.

وإمّا من السَّبْت وهو القطع، لأن الأشياء فيه سَبَتَتْ وتَمَّتْ خِلْقَتُها، ومنه قولُهم: سَبَتَ رأسَه أي: حَلَقه. وقال الزمخشري[(١)]: «والسبتُ مصدرُ سَبَتَتِ اليهودُ إذا عَظَّمت يومَ السبتِ» وفيه نظرٌ، فإنَّ هذا اللفظ موجودٌ واشتقاقُه مذكورٌ في لسان العرب قبل فِعْل اليهودِ ذلك، اللهم[(٢)] إلا أَنْ يريدَ هذا السبتَ الخاصَّ المذكورَ في هذه الآيةِ. والأصلُ فيه المصدرُ كما ذكرتُ، ثم سُمِّي به هذا اليومُ من الأسبوع لاتفاقِ وقوعِه فيه كما تقدَّم أنَّ خَلْقَ الأشياء تَمَّ وقُطِعَ، وقد يقال يومُ السبتِ فيكونُ مصدراً، وإذا ذُكِر معه اليومُ أو مع ما أشبهه من أسماءِ الأزمنة مِمَّا يتضمَّن عَمَلاً وحَدَثاً جاز نصبُ اليوم ورفعُه نحو: اليوم الجمعةُ، اليوم العيدُ، كما يقال: اليوم الاجتماعُ والعَودُ، فإنْ ذُكِرَ مع «الأحد» وأخواتِه وَجَب / الرفعُ على المشهورِ، وتحقيقُها مذكورٌ في كتبِ النحوِ. [٢٨/ب]

قوله: «قردةً خاسئين» يجوز فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها أن يكونا خبرين، قال الزمخشري[(٣)]: «أي: كونوا جامعين بين القِرَدِيَّة والخُسُوء» وهذا التقديرُ بناءً منه على أنَّ الخبرَ لا يتعدَّدُ، فلذلك قَدَّرهما بمعنى خبرٍ واحدٍ من باب: هذا حُلْوٌ حامِضٌ، وقد تقدَّم القول فيه. الثاني: أن يكون «خاسئين» نعتاً لقِردة، قاله أبو البقاء[(٤)]. وفيه نظرٌ مِنْ حيث إن القردةَ غيرُ عقلاءَ، وهذا جَمْعُ العقلاء. فإنْ قيل: المخاطبون عُقَلاء. فالجوابُ أنّ ذلك لا يُفيد، لأنَّ التقديرَ عندكم حينئذٍ: كونوا مثلَ قِرَدةٍ مِنْ صفتِهم الخُسُوء، ولا تعلُّقَ للمخاطَبين بذلك، إلا أنه يمكنُ أَنْ يقالَ إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء، كقوله: «لي

(١) الكشاف ١/٢٨٦.

(٢) في الأصل: «إلا اللهم» وهو سهو.

(٣) الكشاف ١/٢٨٦.

(٤) الاملاء ١/٤٢.

ساجدين»(١)، و«أَتَيْنا طائعين»(٢). الثالث: أن يكون حالاً من اسم «كونوا» والعاملُ فيه «كونوا»، وهذا عندَ مَنْ يُجيز لـ«كان» أن تعملَ في الظروفِ والأحوالِ. وفيه خلافٌ سيأتي تحقيقُه عند قوله تعالى: «أكان للناسِ عَجَباً»(٣) إن شاء الله تعالى. الرابع ـ وهو الأَجْوَدُ ـ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «قِرَدَةً» لأنه في معنى المشتقِّ، أي: كونوا مَمْسوخِينَ في هذه الحالةِ، وجَمْعُ فِعْل على فِعَلة قليلٌ لا ينقاس.

ومادة القرد تدل على اللصوق والسكون، تقول: «قَرَد بمكان كذا» أي: لَصِق به وسكن، ومنه «الصوفُ القَرَد» أي المتداخلُ، ومنه أيضاً: «القُراد» هذا الحيوانُ المعروف. ويقال: خَسَأْتُه فَخَسَأَ، فالمتعدي والقاصر سواء نحو: زاد وغاض، وقيل: يُقال خَسَأْتُه فَخَسِىءَ وانْخَسَأَ؛ والمصدر الخُسُوء والخَسْءُ. وقال الكسائي: «خَسَأْتُ الرجلَ خَسْئاً، وخَسَأَ هو خُسُوءاً ففرَّق بين المصدَرَيْن، والخُسُوءُ: الذِّلَّة والصَّغارُ والطَّرْدُ والبُعْدُ ومنه خَسَأْتُ الكلبَ.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿نكالاً﴾**: مفعولٌ ثانٍ لجَعَلَ التي بمعنى صَيَّر والأولُ هو الضميرُ وفيه أقوالٌ، أحدُها: يعود على المَسْخَة. وقيل: على القريةِ لأنَّ الكلامَ يقتضيها كقوله: «فَأَثَرْنَ به نَقْعاً»(٤) أي بالمكانِ. وقيل على العقوبة، وقيل على الأمَّة. والنَّكالُ: المَنْعُ، ومنه النِّكْلُ اسمٌ للقيد من الحديد واللِّجام لأنه يُمْنَعُ به، وسُمِّي العِقابُ نكالاً لأنه يُمْنَعُ به غيرُ المعاقب أن يفعلَ فِعْلَه، ويَمْنَعُ المُعاقَبَ أن يعودَ إلى فِعْلِه الأولِ. والتنكيلُ: إصابةُ الغيرِ بالنَّكالِ لِيُرْدَعَ غيرُه، ونَكَلَ عن كَذا يَنْكُل نُكولاً امتنع، وفي

---

(١) الآية ٤ من يوسف «والشمسَ والقمرَ رأيتُهم لي ساجدين».

(٢) «١١ من فصلت «فقال لها وللأرض ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً قالتا أتينا طائعين».

(٣) الآية ٢ من يونس.

(٤) الآية ٤ من العاديات.

الحديثِ: «إنَّ الله يحبُ الرجلَ النَّكَل»[1] أي: القوي على الفرس. والمَنْكَلُ ما يُنَكَّل به الإنسان قال[2]:

٥٢٨ ــ فـارمِ على أَقْفائِهم بِمَنْكَـلِ ....

والضميرُ في يديهَا وخلفها كالضميرِ في «جَعَلْنَاهَا».

قـولـه: «ومَـوْعِـظَةً» عـطفٌ على «نَكـالًا» وهي مَفْعِلَة من الـوعظ وهو التخويف، وقال الخليل[3]: «التذكيرُ بالخيرِ فيما يَرِقُّ له القَلْبُ، والاسمُ: العِظَةُ كالعِدَة والزِنَة. و«للمتقين» متعلقٌ بِمَوْعِـظة. واللامُ للعلة، وخُصَّ المتقين بالذِّكْرِ، وإن كانَتْ موعظةً لجميعِ العالَم: البَرِّ والفاجِرِ، لأن المنتفعَ بها هم هؤلاء دونَ مَنْ عَدَاهم، ويجوزُ أَنْ تكونَ اللامُ مقويةً، لأنَّ «موعظة» فَرْعٌ على الفِعْلِ في العملِ فهو نظيرُ «فَعَّالٌ لِما يريد»[4]، فلا تعلُّق لها لزيادتها، ويجوز أَنْ تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لموعظةً، أي: موعظةً كائنةً للمتقين.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾**.. الجمهور على ضمِّ الراء لأنه مضارعٌ مُعْرَبٌ مجرَّدٌ من ناصبٍ وجازمٍ. ورُوِيَ عن أبـي عمرو[5] سكونُها سكوناً مَحْضاً واختلاسُ الحركةِ، وذلك لتوالي الحركات، ولأنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ فكأنها حرفان، وحركتُها حركتان، وقيل: شبَّهها بعَضْد، فسُكِّن أَوْسَطُه

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٥/١١٦.

(٢) البيت لرياح المؤملي وهو في اللسان «نكل» والقرطبـي ١/٤٤٣، وقبله:

يـا ربِّ أَشْـقـانـي بـنـو مُـؤَمِّـل

وقد ضبط المؤلف الميم بالكسر خلاف ما نصَّتْ عليه كتب اللغة.

(٣) انظر: القرطبـي ١/٤٤٤.

(٤) الآية ١٠٧ من هود.

(٥) القرطبـي ١/٤٤٤؛ والبحر ١/٢٤٩.

إجراءً للمنفصلِ مُجْرَى المتصلِ، وهذا كما تَقَدَّم في قراءة «بارِئْكم[1]»، وقد تقدَّم ذِكْرُ من استَضْعَفها من النحويين، وتقدَّم ذكرُ الأجوبةِ عنه بما أَغْنَى عن إعادتِه هنا، ويجوز في همز «يَأْمركم» إبدالُه ألفاً وهذا مطَّرِدٌ. و«يَأْمركم» هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لإنَّ، وإنَّ وما في حَيِّزها في مَحلِّ نصب مفعولاً بالقول، والقولُ وما في حَيِّزه في محلِّ جرٍّ بإضافة الظرف إليه، والظرفُ معمولٌ لفعل محذوفٍ أي: اذكُرْ.

قوله: «أن تَذْبَحوا بقرة» «أنْ» وما في حَيِّزها مفعولٌ ثانٍ ليَأْمركم، فموضِعُها يجوزُ أن يكونَ نصباً وإن يكونَ جرّاً حَسْبَما مضىٰ من ذِكْرِ الخلافِ، لأنَّ الأصلَ على إسقاطِ حرفِ الجرّ أي: بأَنْ تَذْبَحوا، ويجوزُ أن يُوافِقَ الخليلُ هنا على أَنَّ موضِعَها نَصبٌ لأنَّ هذا الفعلَ يجوز حذفُ الباءِ معه، ولو لم تكنِ الباءُ في «أَنْ» نحو: أمرتُكَ الخيرَ.

والبقرةُ واحدة البَقَر، تقعُ على الذكَرِ والأنثى نحو حَمامة، والصفةُ تُمَيِّزُ الذكر من الأنثى، تقول: بقرةٌ ذكرٌ وبقرةٌ أنثى، وقيل: بقرةٌ اسمٌ للأنثى خاصةً من هذا الجِنس مقابلةً لثور، نحو: ناقةٌ وجَمَل، وأَتان وحمار، وسُمِّي هذا الجنسُ بذلك لأنه يَبْقُر الأرض أي يَشُقُّها بالحرث، ومنه: بَقَر بطنَه، والباقر أبو جعفر[2] لشَقِّه العلمَ، والجمع: بَقَر وباقِر وبَيْقُور وبَقِير.

قوله: «هُزُواً» مفعول ثان لـ «أتتَّخِذُنا». وفي وقوعِ «هُزُوا» مفعولاً ثانياً ثلاثةُ أقوالٍ. أحدُها: أنه على حَذْفِ مضافٍ أي ذوي هُزْء. الثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي مَهْزُوءاً بنا. الثالث: انهم جُعِلوا نفس الهُزْءِ

---

(١) الآية ٥٤ من البقرة.

(٢) محمد بن علي، عرض على أبيه زين العابدين، وروى عن ابن عباس، وقرأ عليه ابنه جعفر، توفي سنة ١١٨. انظر: طبقات القراء ٢/٢٠٢.

مبالغةً. وهذا أَوْلَىٰ، وقال الزمخشري ـ وبدأ به ـ[1]: «أَتَجْعَلُنا مكانَ هُزْءٍ» وهو قريبٌ من هذا.

وفي «هُزُواً» قراءاتٌ سِتٌّ[2]، المشهورُ منها ثلاثٌ: هُزُؤاً بضمتين مع الهمز، وهُزْءاً بسكونِ العين / مع الهمز وَصْلاً وهي قراءة حمزة رحمه الله، [٢٩/أ]
فإذا وَقَفَ أبدلَها واواً، وليس قياسَ تخفيفها، وإنما قياسُه إلقاءُ حركتِها على الساكنِ قبلَها. وإنما اتَّبع رسمَ المصحف فإنها رُسِمَتْ فيه واواً، ولذلك لم يُبْدلها في «جزءاً» واواً وقفاً، لأنها لم تُرْسَمْ فيه واواً كما سيأتي عن قريب، وقراءتُه أصلُها الضمُّ كقراءةِ الجماعةِ إلا أنه خُفِّفَ كقولِهم في عُنُق: عُنْق. وقيل: بل هي أصلٌ بنفسِها، ليست مخففةً من ضم، حَكَى مكي[3] عن الأخفش[4] عن عيسى بن عمر: «كلُّ اسمٍ ثلاثي أولُه مضمومٌ يجوزُ فيه لغتان: التثقيل والتخفيفُ». و«هُزُواً» بضمتين مع الواوِ وَصْلاً وَوَقْفاً وهي قراءةُ حَفْص عن عاصم، كأنه أَبْدَلَ الهمزةَ واواً تخفيفاً، وهو قياسٌ مطَّرد في كلِّ همزة مفتوحةٍ مضمومٍ ما قبلَها نحو جُوَن في جُؤَن[5]، و«السفهاءُ وَلا إنَّهم»[6] وحكمُ «كُفْئاً» في قوله تعالى: «ولم يكُنْ له كُفْئاً أحدٌ»[7] حكمُ «هُزُواً» في جميع ما تقدم قراءةً وتوجيهاً. و«هُزَاً» بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها

---

(١) الكشاف ١/٢٨٦.
(٢) انظر: السبعة ١٥٧؛ الكشف ١/٢٤٧؛ البحر ١/٢٥٠؛ الشواذ ٦.
(٣) الكشف ١/٢٤٨.
(٤) معاني القرآن ١٠٣.
(٥) قال صاحب القاموس مادة «جان»: الجُؤْنَة: سَفَطٌ مغشًّى بجلد ظَرْفٌ لطيب العطار أصله الهمز، وجمعه جؤَن.
(٦) «أنؤمنُ كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء» الآية ١٣ من البقرة، وذلك فيما روي عن أبـي عمرو أنه يَنْحو بالمفتوحة بعد المضمومة نَحْوَ الألف ويبدل منها واواً مفتوحة. انظر: الكشف ١/١١٧.
(٧) الآية ٤ من الإخلاص.

وهو أيضاً قياسٌ مطرد، وهُزْواً بسكون العين مع الواو، وهُزًّاً بتشديد الزاي من غيرِ همزةٍ، ويُرْوَىٰ عن أبي جعفر، وتقدَّم معنى الهُزْء أول السورة.

قوله: «أعوذُ باللـهِ» تقدَّم إعرابُه في الاستعاذَةِ، وهذا جوابٌ لاستفهامِهم في المعنى كأنه قال: لا أَهْزَأُ مستعيذاً باللـهِ من ذلك فإنَّ الهازِئَ جاهِلٌ. وقوله «أَنْ أكونَ» أي: مِن أَنْ أكونَ، فيجيءُ فيه الخلافُ المعروف. و«مِن الجاهلين» خبرُها، وهو أَبْلَغُ من قولِك: «أن أكونَ جاهِلاً، فإنَّ المعنى: أن أنتظمَ في سلكِ قَوْمٍ اتَّصفوا بالجهل.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿قالوا ادْعُ لنا ربَّك يُبَيِّنْ لنا﴾.** . كقوله: «ادعُ لنا ربَّك يُخْرِجْ لنا»(١) وقد تقدَّم. قولُه: «ما هي»؟ ما استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ تقديرُه: أيُّ شيءٍ هي، و«ما» الاستفهاميةُ يُطْلَبُ بها شَرْحُ الاسم تارةً نحو: «ما العنقاءُ؟ [و] ما هيَّةُ المُسَمَّى أخرى نحو: ما الحركةُ؟ وقال السكاكي(٢): «يَسْأَلُ بـ«ما» عن الجنسِ، تقولُ: ما عندك؟ أي: أيُّ أجناسِ الأشياءِ عندك، وجوابُه: كتابٌ ونحوه، أو عن الوصف، تقول: ما زيدٌ؟ وجوابه: كريمٌ» وهذا هو المرادُ في الآية. و«هي» ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ في محلِّ رفع خبراً لـ«ما»، والجملةُ في محلِّ نصب بيبيِّن، لأنه مُعَلَّقٌ عن الجملةِ بعده(٣)، وجاز ذلك لأنَّه شبيهٌ بأفعالِ القلوبِ.

قوله: «لا فارضٌ ولا بِكْرٌ» لا نافيةٌ و«فارضٌ» صفةٌ لبقرة، واعترض بـ«لا» بين الصفةِ والموصوفِ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ لا طويلٍ ولا قصيرٍ. وأجاز أبو البقاء(٤) أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: لا هي فارضٌ. وقولُه:

---

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) مفتاح العلوم ٥٣٣. والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر من أهل خوازم، برع في المعاني والبيان وله: مفتاح العلوم، توفي سنة ٦٢٦. انظر: البغية ٢/٣٦٤.

(٣) أي: إن الاستفهام في قوله «ما هي» عَلَّق «يبين» عن العمل.

(٤) الإملاء ١/٤٢.

«ولا بِكْرٌ» مثلُ ما تقدَّم، وتكرَّرت «لا» لأنها متى وقعت قبل خبرٍ أو نعتٍ أو حالٍ وَجَبَ تكريرُها، تقول: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، ومررت به لا ضاحكاً ولا باكياً، ولا يجوز عدمُ التكـرارِ إلا في ضرورةٍ، خـلافاً للمبـرد[1] وابن كيسان، فمن ذلك[2]:

٥٢٩ ـ وأنتَ امرؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرِنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجِـعُ

وقولُه[3]:

٥٣٠ ـ قَهَرْتَ العِدَى لا مُسْتَعيناً بعُصْبَةٍ ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمَكْرِ

فلم يكرِّرها في الخبر ولا في الحالِ.

والفارضُ: المُسِنَّةُ الهَرِمة، قال الزمخشري[4]: «كأنَّها سُمِّيَتْ بذلك لأنها فَرَضَتْ سِنَّها، أي قَطَعَتْها وبَلَغَتْ آخرَها» قال الشاعر[5]:

٥٣١ ـ لَعَمْري لقد أَعْطَيْتَ جارَك فارِضاً تُساقُ إليه ما تقومُ على رِجْلِ

ويقال لكلِّ ما قَدُم: فارضٌ، قال:[6]

٥٣٢ ـ شَيَّبَ أصداغِي فرأسي أبيضُ محـامِـلٌ فيهـا رجـالٌ فُـرَّضُ

---

(١) المقتضب ٤/٣٦٠.

(٢) البيت للضحاك بن هنام أو لرجل من بني سلول، وهو في الكتاب ١/٣٥٨؛ والأشموني ٢/١٨؛ والهمع ١/١٤٨؛ والدرر ١/١٢٩.

(٣) البيت لزياد بن سيار، وهو في شذور الذهب ٣٦٢؛ والجنى الداني ٢٩٩؛ وشرح الصبان ٢/١٨؛ والأشموني ٢/٤٢؛ والهمع ١٤٩؛ والدرر ١/١٣٢.

(٤) الكشاف ١/١٨٧.

(٥) البيت لعلقمة بن عوف، وهو في الأضداد ٣٧٦؛ واللسـان: فرض؛ والقـرطبـي ١/٤٤٨.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان: فرض؛ والقرطبي ١/٤٤٨.

أي: كبارٌ قدماء، وقال آخر(١):

٥٣٣ ـ يا رُبَّ ذي ضِغْنٍ عليَّ فارضِ   لـه قُـروءٌ كقُـروءِ الحـائِضِ

وقال الراغب(٢): «سُمِّيَتْ فارِضاً لأنها تقطعُ الأرضَ، والفَرْضُ في الأصل: القَطْع وقيل: لأنها تحملُ الأحمَالَ الشاقةَ. وقيل: لأن فريضةَ البقر تَبِيعٌ ومُسِنَّة(٣)، قال: فعلى هذا تكونُ الفارضُ اسماً إسلامياً» ويقال فَرَضَتْ تفرِضُ بالفتح فُروضاً، وقيل: فَرُضَتْ بالضمِّ أيضاً. والبِكْرُ ما لم تَحْمِل، وقيل: مَا وَلَدَتْ بطناً واحداً وذلك الولدُ بِكْرٌ أيضاً، قال(٤):

٥٣٤ ـ يا بِكْرَ بَكْرَيْنِ ويا خِلْبَ الكَبِدْ   أصبحْتَ مني كذراعٍ من عَضُدْ

والبِكْرُ من الحيوان: مَنْ لم يَطْرُقْه فَحْل، والبَكْر بالفتح: الفَتِيُّ من الإبل، والبَكارة بالفتح: المصدر.

قوله: «عَوانٌ» صفةٌ لبقرة، ويجوز أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: هي عوانٌ، كما تقدَّم في «لا فارضٌ» والعَوانُ: النَّصَفُ، وهو التوسُّطُ بين الشيئين، وذلك أقوىٰ ما يكونُ وأحسنُه، قال(٥):

٥٣٥ ـ ....   نـواعِمُ بيـن أبكـارٍ وعُـونِ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ١/٣٠١؛ والطبري ٢/١٩٠؛ والأضداد ٢٨؛ ومجمع البيان ١/١٣١؛ وابن عطية ١/٣١٣؛ واللسان: فرض، والبحر ١/٢٤٨.

(٢) المفردات ١/٢٤٨.

(٣) قال الراغب: «فالتبيع يجوز في حال دون حال، والمُسِنَّة يصح بدلها في كل حال فسمِّيت المسنة فارضة لذلك».

(٤) القرطبي ١/٤٤٩. والخلب: لحمة تصل ما بين الكبد وزيادتها.

(٥) البيت للطرماح وصدره:

حَصَـانٌ مـواضـعِ النُّقَبِ الأعـالي

وهو في المنصف ٣/٥٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٨.

وقيل: هي التي وَلَدَت مرةً بعد أخرى، ومنه الحَرْبُ العَوانُ، أي: التي جاءت بعدَ حربٍ أخرى، قال زهير(١):

٥٣٦ ـ إذا لَقِحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ضَروسٌ تُهِرُّ الناسَ أنيابُها عُصْلُ

والعُون بسكونِ الواو: الجمعُ، وقد تُضَمُّ ضرورةً كقوله(٢):

٥٣٧ ـ .... في الأكُفِّ اللامِعاتِ سُوُرْ

بضمِّ الواو. ونظيرُه في الصحيح: قَذَال وقُذُل، وحِمار وحُمُر.

قوله: «بينَ ذَلكَ» صِفةٌ لعَوان، فهو في محلِّ رفعٍ ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائنٌ بين ذلك، و«بين» إنما تُضاف لشيئين فصاعداً، وجاز أن تضافَ هنا إلى مفرد، لأنه يُشارُ بِهِ إلى المثنى والمجموع، كقوله(٣):

٥٣٨ ـ إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدَى وكِلا ذلك [وَجْهٌ وقَبَلْ]

كأنه قيل: بين ما ذُكِر من الفارضِ والبِكْر. قال الزمخشري(٤): «فإن قلت: كيف جازَ أن يُشارَ به إلى مؤنَّثَيْن وإنما هو لإشارةِ المذكر؟ قلت: لأنه في تأويلِ ما ذُكر وما تقدَّم»، وقال: «وقد يَجْري الضمير مَجْرى اسم الإشارةِ في هذا / قال أبو عبيدة(٥): قلت لرؤبة في قوله(٦): [٢٩/ب]

---

(١) ديوانه ١٠٣. لقحت: اشتدت، تهرُّ الناس: تجعلهم يكرهونها، والعُصْل: المعوجة.

(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧ وتمامه:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنَ وتَبْـ ـدو في الأكفِّ اللامعاتِ سُوُرْ

والكتاب ٢/٣٦٩؛ والمنصف ١/٣٣٨؛ والممتع ٤٦٧؛ واللسان: لمع، ورصف المباني ٤٢٩؛ وابن يعيش ٥/٤٤؛ والهمع ٢/١٧٦؛ والدرر ٢/٢٧٧. والمبرقات: المتزينات، والبُرُون: ج بُرَة وهي الخلخال، وسور: ج سوار.

(٣) تقدم برقم ٤٥٣، وقوله: «وجه وقبل» سقط من الأصل.

(٤) الكشاف ١/٢٨٧.

(٥) مجاز القرآن ١/٤٤.

(٦) ديوانه ١٠٤؛ والمحتسب ٢/١٥٤؛ ومجالس العلماء ٢٧٧؛ واللسان: بهق؛ والمغني ٧٥٥. والبلق: سواد مع بياض، والتوليع: استطالة البهق الذي هو بياض في الجلد وانظر: مجاز القرآن ١/٤٤.

٥٣٩ ـ فيها خطوطٌ من سَـوادٍ وبَلَقْ   كأنَّهُ في الجِلْدِ تَـوْلِيعُ البَهَقْ

إن أردْتَ الخطوطَ فقل: كأنها، وإن أردْتَ السوادَ والبَلَق فقل: كأنهما، فقال: أردْتُ: كأنَّ ذاكَ. وَيْلَك». والذي حَسَّنَ منه أنَّ أسماءَ الإشارة تَثْنِيَتُها وجَمْعُها وتأنيثُها ليسَتْ على الحقيقة، وكذلك الموصولاتُ، ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع.

قوله: «ما تُـؤْمَرون» «ما» موصـولةٌ بمعنى الـذي، والعائـدُ محذوفٌ تقديره: تُـؤْمَرون بِه، فحُذِفَت الباءُ وهو حذفٌ مـطَّردٌ، فاتصـل بالضميـرِ فحُذِفَ. وليس هو نظيرَ «كالذي خاضوا»[١] فإنَّ الحذف هناك غيرُ مقيسٍ، ويضعُف أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً. قال أبو البقاء[٢]: «لأنَّ المعنى على العُمومِ وهو بالذي أَشْبَهُ»، ويجوزُ أن تكـونَ مصدريـةً أي: أَمْرَكم بمعنى مأمورَكم، تسميةً للمفعولِ بالمصدر كضَرْبِ الأمير، قاله الزمخشري[٣]. و «تُـؤْمَرون» مبنيٌّ للمفعول والواوُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ لوقوعِها صلةً.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿ما لونُها﴾**: كقولـه «هي»[٤]؟ وقـال أبو البقاء[٥]: «لو قُرِىء «لونَها» بالنصب لكان له وجهٌ، وهو أن تكونَ «ما» زائدة كهي في قوله: «أيَّما الأجَلَيْنِ قضيتُ»[٦] ويكون التقديرُ: يبين لنا لونَها، وأمَّا «ما هي» فابتداءٌ وخبرٌ لا غيرُ إذ لا يُمْكِنُ جَعْلُ «ما» زائدةً لأنَّ «هي» لا يَصِحُّ أن تكونَ مفعولَ يبيِّن» يعني أنها بصيغةِ الرفع، وهذا ليس من مواضعِ

---

(١) الآية ٦٩ من التوبة: «وخضتم كالذي خاضوا».
(٢) الإملاء ١/٤٢.
(٣) الكشاف ١/٢٨٧.
(٤) في الآية ٦٨.
(٥) الإملاء ١/٤٢.
(٦) الآية ٢٨ من القصص.

زيادةِ «ما» فلا حاجةَ إلى هذا. واللونُ عبارةٌ عن الحمرةِ والسوادِ ونحوِهما. واللونُ أيضاً النوعُ[1] وهو الدَّقَل نوعٌ من النخل، قال الأخفش[2]: «هو جمَاعةٌ واحدها: لِينة» وسيأتي. وفلان يَتَلَوَّن أي: لا يثبُتُ على حالٍ، قال الشاعر[3]:

٥٤٠ ـ كلَّ يومٍ تتلوَّنْ غيرُ هذا بك أَجْمَلْ

قوله: «صفراءُ فاقِعٌ لونُها» يجوز أن يكونَ «فاقعٌ» صفةً و«لونُها» فاعلٌ به، وأن يكونَ خبراً مقدماً، و«لونُها» مبتدأ مؤخرٌ والجملةُ صفةٌ، ذكرها أبو البقاء[4]. وفي الوجهِ الأول نظرٌ، وذلك أن بعضَهم نقلَ أن هذه التوابعَ للألوانِ لا تعملُ عَمَلَ الأفعال. فإنْ قيل: يكونُ العملُ لصفراء لا لفاقع كما تقول: مررتُ برجلٍ أبيضَ ناصعٍ لونُه، فلونُه مرفوعٌ بأبيض لا بناصع، فالجوابُ: أنَّ ذلك ههنا ممنوعٌ من جهةٍ أخرى، وهو أنَّ صفراء مؤنثُ اللفظِ، ولو كانَ رافعاً لـ«لونُها» لقيل: أصفرُ لونُها، كما تقول: مررت بامرأةٍ أصفرَ لونُها، ولا يجوز: صفراءَ لونُها، لأنَّ الصفةَ كالفِعْل[5]، إلا أن يُقال: إنه لمَّا أُضيف إلى مؤنثٍ اكتسَب منه التأنيثَ فعُومِل معاملتَه كماسيأتي ذِكْرُه. ويجوز أن يكونَ «لونُها» مبتدأً، و«تَسُرُّ» خبَره، وإنما أَنَّث الفعلَ لاكتسابِه بالإضافةِ معنى التأنيث[6]، كقوله[7]:

---

(١) انظر: الصحاح: لون.

(٢) معاني القرآن ٤٩٧. وقد ورد هذا في إعرابه للآية ٥ من الحشر: «ما قطعتم من لِينة».

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٤٥٠.

(٤) الإملاء ١/٤٢.

(٥) أي إن الفعل يبقى دائمًا بحسب ما يسند إليه فكذلك الصفة.

(٦) أي إن «لون» مذكر ولكنه أضيف إلى الضمير المؤنث «ها» فاكتسب منه التأنيث، لذلك عاد الضمير المستتر في «تَسُرُّ» عليه مؤنثاً وأنَّث الفعل لذلك.

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٥٤؛ والكتاب ١/٢٥؛ والمقتضب ٤/١٩٧؛ والخصائص ٢/٤١٧؛ والمحتسب ١/٢٣٧؛ واللسان: سفه. تسفهت: أمالت، النواسم: ج ناسمة وهي الرياح اللينة، والرماح هنا: الأغصان.

٥٤١ ـ مَشَيْنَ كما اهتَزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ أعاليهَا مَـرُّ الريـاحِ النَّواسِمِ

وقول الآخر(١):

٥٤٢ ـ وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذَعْتَه كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

أنَّث فعلَ المَرِّ والصدرِ لَمَّا أُضيفـا لمؤنثٍ، وقُرِىء «تَلْتَقِـطْه بعضُ السَّيَّارة»(٢) وقيل: لأنَّ المرادَ باللونِ هنا الصفرةُ، وهي مؤنثةٌ فَحُمِل على المعنى في ذلك، ويقال: أصفرُ فاقعٌ، وأبيضُ ناصعٌ ويَقِقٌ ولَهِقٌ، ولِهاقٌ وأخضرُ ناصعٌ(٣)، وأحمرُ قانىءٌ وأسودُ حالِكٌ وحائِك وحَلَكُوك وحُلْكُوك ودَجُوجيّ وغِـرْبيـب وبهيم، وقيل: «البهيم الخالصُ من كل لون». وبهذا يَظْهر أن صفراء على بابها من اللون المعروفِ لا سوداء كما قاله بعضهم، فإنَّ المفقوعَ من صفةِ الأصفرِ خاصةً، وأيضاً فإنه مجازٌ بعيدٌ، ولا يُسْتَعمل ذلك إلا في الإبِلِ لقُرْب سوادها من الصفرةِ كقوله تعالى: «كأنَّه جِمـالةٌ صُفْـر»(٤). وقال(٥):

٥٤٣ ـ تلك خَيْلِيْ منه وتلكَ رِكابـي هُنَّ صُفْـرٌ أولادُها كـالزَّبيبِ

قوله: «تَسُرُّ الناظرين» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «بقرة» أيضاً، وقد تقدَّم أنه يجوز أن تكونَ خبراً عن «لونها» بالتأويلين المذكورين. والسرورُ لَذَّةٌ في

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٢٣؛ والكتاب ١/٢٥؛ وابن يعيش ٧/١٥١؛ وحاشية الشيخ يس ٢/٣١؛ والدرر ٢/٥٩. وشرق: غَصَّ، وأذعته: أفشيته.

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف، وهي قراءة مجاهد والحسن وآخرين، انظر: القرطبي ٩/١٣٣.

(٣) كذا في الأصل، وعبارة الأخفش: ناضر (المعاني ١٠٤).

(٤) الآية ٣٣ من المرسلات.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٣٥؛ واللسان: خشب؛ والأضداد ١٣٨؛ وابن عطية ١/٣١٤. والركاب: ج راحلة وهي الرجل.

القلب عند حصولِ نَفْعٍ أو توقُّعِه، ومنه «السريرُ» الذي يُجْلَسُ عليه إذ كان لأولي النِّعمةِ، وسريرُ الميِّت تشبيهاً به في الصورة وتفاؤلاً بذلك.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿ما هي﴾؟**.. مرةً ثانيةً، تكريرٌ للسؤال عن حالِها وصفتِها واستكشافٌ زائدٌ ليزدادوا بياناً لوَصْفِها.

قوله: «إنَّ البقرَ تَشَابَهَ علينا» «البقر» اسمُ إنَّ وهو اسمُ جنسٍ كما تقدَّم. وقرىء[١] «الباقِرُ» وهو بمعناه كما تقدم. و«تَشَابه» جملةٌ فعلية في محلِّ رفعٍ خبراً لإنَّ، وقرىء[٢]: «تَشَّابَهُ» مشدَّداً ومخففاً[٣] وهو مضارعٌ، فالأصلُ: تَتَشابهُ بتاءين، فَأُدْغِمَ وحُذِفَ منه أخرى، وكِلا الوجهين مقيس. وقُرىء أيضاً: يَشَّابَهُ بالياء من تحت[٤] وأصله يتشابه فَأُدغم أيضاً. وتذكيرُ الفعل وتأنيثُه جائزان لأن فاعلَه اسمُ جنسٍ وفيه لغتان: التذكيرُ والتأنيثُ، قال تعالى: «أعجازُ نَخْلٍ خاوية»[٥] فَأَنَّث، و«أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِر»[٦] فذكَّر، ولهذا موضعٌ نستقصي منه، يأتي إن شاء الله تعالى. وتَتَشَابَهُ[٧] بتاءين على الأصل، وتَشَّبَّهُ بتشديد الشين[٨] والباء من غير ألف، والأصلُ: تَتَشَبَّهُ. وتَشَّابَهَتْ[٩]،

---

(١) وهي قراءة عكرمة ويحيى بن يعمر، البحر ١/٢٥٣؛ ابن عطية ١/٣١٥.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧؛ القرطبي ١/٤٥١؛ وابن عطية ١/٣١٥؛ والبحر ١/٢٥٤؛ ومعجم القراءات ١/٧٠.

(٣) قرأ الحسن بالتخفيف وقرأ الأعرج بالتشديد.

(٤) قراءة ابن مسعود.

(٥) الآية ٧ من الحاقة.

(٦) الآية ٢٠ من القمر. ويستوي في هذا الحكم الفاعل الظاهر والمضمر. انظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٥٤٧.

(٧) قراءة يحيى بن يعمر.

(٨) قراءة أبي بكر المعيطي.

(٩) كذا ضُبطت في البحر منسوبة إلى ابن أبي إسحاق، وتحتمل في نسخة الأصل بتشديد الشين وتخفيفها.

ومُتَشَابِهَة[١]، ومُتَشَابِه[٢]، ومُتَشَبِّه[٣] على اسم الفاعل من تشابه وتَشَبَّه، وقُرِىء: تَشَبَّهَ ماضياً[٤]. وفي مصحف أُبَـيّ: «تَشَّابَهَتْ» بتشديد الشين. قال أبو حاتم: «هو غلط لأن التاءَ في هذا الباب لا تُدْغَمُ إلا في المضارِع»، وهو معذورٌ في ذلك. وقرىء: تَشَّابَهَ[٥] كذلك إلا أنه بطرح تاء التأنيث، ووجهُها على إشكالها أن يكونَ الأصل: إن البقرة تشابَهَتْ فالتاء الأولى من البقـرة والتاء الثـانيـة من الفعـل، فلمَّـا اجتمـع متقـاربـان أَدْغَم نحـو: الشجرةُ. . .[٦] إلا أنه يُشْكِل أيضاً في تَشَّابه من غير تاء، لأنه كان يَجبُ ثبوتُ / علامةِ التأنيثِ، وجوابُه أنه مثلُ[٧]: [٣٠/أ]

٥٤٤ ـ . . . . ولا أرضَ أَبْـقَـلَ إبْقـالَـهـا

مع أن ابنَ كَيْسان لا يلتزم ذلك في السَّعَة.

قوله: «إن شاء اللَّـهُ» هذا شرطٌ جوابُه محذوفٌ لدلالةِ إنْ وما في حَيِّزها عليه، والتقدير: إن شاء اللـهُ هدايتَنا للبقرة اهتدَيْنا، ولكنهم أَخرجُوه في جملةٍ اسميةٍ مؤكَّدة بحـرفَيْ تأكيدٍ مبالغةً في طَلَب الهداية، واعترضوا بالشرطِ تيمُّناً بمشيئةِ اللـهِ تعالى. و«لمهتدونَ» اللامُ لامُ الابتداءِ داخلةٌ على خبرِ «إنَّ»، وقال أبو البقاء[٨]: «جوابُ الشرط إنَّ وما عملت فيه عند سيبويه، وجاز ذلك

---

(١) قراءة الأعمش.
(٢) قراءة الأعمش.
(٣) لم أجد لها نسبة.
(٤) قراءة مجاهد.
(٥) قراءة ابن مسعود.
(٦) كلمة لم أتبينها اختلفت النسخ في رسمها.
(٧) تقدم رقم ٢٨٣.
(٨) الاملاء ٤٣/١.

لمَّا كان الشرطُ متوسطاً، وخبرُ إنَّ هو جوابُ الشرط في المعنى، وقد وقع بعدَه، فصار التقديرُ: إنْ شاء اللـهُ اهتدينا[1]. وهذا الذي قاله لا يَجُوز، فإنه متى وقعَ جوابُ الشرطِ ما لا يَصْلُح أنْ يكونَ شرطاً وجَبَ اقترانُه بالفاء، وهذه الجملةُ لا تَصْلح أن تقعَ شرطاً، فلو كانَتْ جواباً لَزِمَتْها الفاءُ، ولا تُحْذَفُ إلا ضرورةً، ولا جائزٌ أنْ يريدَ أبو البقاء أنه دالٌّ على الجواب وسَمَّاه جواباً مجازاً، لأنه جَعَلَ ذلك مذهباً للمبرد مقابلاً لمذهب سيبويه، فقال: «وقالَ المبرد: الجوابُ محذوفٌ دَلَّتْ عليه الجملةُ، لأنَّ الشرط معترضٌ فالنيةُ به التأخيرُ، فيصيرُ كقولك: «أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ» وهذا الذي نقلَه عن المبرد[2] هو المنقولُ عن سيبويه، والذي نقله عن سيبويه قريبٌ مما نُقِل عن الكوفيين وأبي زيد من أنه يجوزُ تقديمُ جوابِ الشرطِ عليه، وقد ردَّ عليهم البصريون بقول العرب: «أنتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ» إذ لو كانَ جواباً لَوَجَبَ اقترانُه بالفاءِ لِما ذكرْتُ لك. وأصلُ «مُهْتَدُون» مُهْتَدِيُون، فأُعِلَّ بالحَذْفِ، وهو واضحٌ مما تقدَّم.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿لا ذَلولٌ﴾: المشهورُ «ذلولٌ» بالرفع على أنها صفةٌ لبقرة، وتوسَّطت «لا» للنفي كما تقدَّم في «لا فارضٌ»، أو على أنها خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: لا هي ذلولٌ. والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ صفةً لبقرة. وقرىء: «لا ذَلولَ»[3] بفتح اللام على أنها «لا» التي للتبرئة والخبرُ محذوف، تقديره: لا ذلولَ ثَمَّ، أو ما أشبهه، وليس المعنى على هذه

---

(١) عبارة أبي البقاء: «إن شاء الله هدايتنا اهتدينا».

(٢) الذي في المقتضب ٢/٦٦ «أما ما يجوز في الكلام ـ مما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه ـ فنحو: أنت ظالم إن فعلت».

(٣) قراءة أبي عبدالرحمن السلمي. البحر ١/٢٥٦؛ ابن عطية ١/٣١٦؛ الكشاف ١/٢٨٨.

القراءةِ، ولذلك قال الأخفش[1]: «لا ذلولٌ نعت ولا يجوز نصبُه». والذَّلولُ: التي ذُلِّلَتْ بالعمل، يقال: بَقَرةٌ ذَلول بَيِّنَةُ الذِّل بكسر الذال، ورجلٌ ذَليل بيِّنُ الذُّل بضمها، وقد تقدَّم عند قوله «الذِّلَّةُ»[2].

قوله: «تُثير الأرض» في هذه الجملةِ أقوالٌ كثيرةٌ، أظهرُها أنها في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من الضمير المستكنِّ في «ذلول» تقديرُه: لا تُذَلُّ حالَ إثارتِها [الأرضَ]. وقال ابن عطية[3]: «وهي عند قومٍ جملةٌ في موضعِ الصفةِ لبقرة، [أي]: لا ذلولٌ مثيرةٌ، وقالَ أيضاً: ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ لأنها من نكرةٍ»، أمَّا قولُه: «في موضع الصفةِ» فإنه يلزم منه أنَّ البقرةَ كانت مثيرةً للأرض، وهذا لم يَقُلْ به الجمهور، بل قال به بعضُهم، وسيأتي بيانُه قريباً. وأمَّا قولُه: «لا يجوز أن تكونَ حالاً يعني من «بقرة» لأنها نكرةٌ. فالجوابُ: أنَّا لا نُسَلِّم أنها حالٌ من بقرة، بل من الضميرِ في «ذلولٌ» كما تقدَّم شرحه، أو نقولُ: بل هي حالٌ من النكرة قد وُصِفَتْ وتخصَّصَتْ بقوله «لا ذلولٌ» وإذا وُصِفَت النكرةُ ساغَ إتيانُ الحالِ منها اتفاقاً. وقيل: إنها مستأنفةٌ، واستئنافُها على وجهين، أحدُهما: أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هي تثير، والثاني: أنها مستأنفةٌ بنفسِها من غير تقديرِ مبتدأ، بل تكونُ جملةً فعليةً ابتُدىء بها لمجرد الإخبار بذلك.

وقد مَنَعَ من القول باستئنافها جماعةٌ، منهم الأخفش علي بن سليمان، وعلَّل ذلك بوجهين، أحدُهما: أنَّ بعدَه «ولا تَسْقِي الحرثَ» فلو كان مستأنفاً لما صَحَّ دخولُ «لا» بينه وبين الواوِ. الثاني: أنها لو كانت تثير الأرضَ لكانَتِ

---

(١) ليس في معانيه إشارة إلى ذلك.

(٢) الآية ٦١ من البقرة: «وضُربت هليهم الذلّة».

(٣) التفسير ١/٣١٦.

الإثارةُ قد ذَلَّلَتْها، واللهُ تعالى نفى عنها ذلك بقوله: لا ذلولٌ. انتهى. وهذا المعنى هو الذي منعتُ به أن يكون «تثيرُ» صفةً لبقرة لأن اللازمَ مشتركٌ، ولذلك قال أبو البقاء[1]: «ويجوزُ على قَوْلِ مَنْ أَثْبَتَ هذا الوجهَ ـ يعني كونها تثيرُ ولا تَسْقي ـ أن تكونَ تُثير في موضعِ رفعٍ صفةً لبقرة». وقد أجابَ بعضُهم عن الوجه الثاني بأن إثارةَ الأرض عبارةٌ عن مَرَحِها ونشاطِها كما قال امرؤ القيس[2]:

٥٤٥ ـ يُهيلُ ويُذْري تُرْبَهُ ويُثيرُه إثارةَ نَبَّاثِ الهَواجِرِ مُخْمِسِ

أي: تثيرُ الأرضَ مَرَحاً ونشاطاً لا حَرْثاً وعَمَلاً، وقال أبو البقاء[3]: «وقيل هو مستأنفٌ، ثم قال: «وهو بعيدٌ عن الصحة، لوجهين، أحدُهما: أنه عَطَفَ عليه قوله: «ولا تَسْقي الحَرْث» فنفى المعطوفَ، فيجب أن يكونَ المعطوفُ عليه كذلك لأنه في المعنى واحدٌ، ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ ولا قاعدٍ، بل تقول: لا قاعدٍ بغير واو، كذلك يجب أن يكون هنا، وذَكر الوجه الثاني كما تقدَّم، وأجاز أيضاً أن يكون «تُثير» في محلِّ رفعٍ صفةً لذَلول وقد تقدَّم لك خلافٌ: هل يُوصف الوصفُ أو لا؟ فهذه ستةُ أوجهٍ، تلخيصها: أنها حالٌ من الضميرِ في «ذَلولٌ» أو من «بقرة» أو صفةٌ لبقرة أو لذلولٌ أو مستأنفةٌ بإضمارِ مبتدأ أو دونَه.

قوله: «ولا تَسْقي الحَرْث، مُسَلَّمَةٌ لاشِيَةَ فيها» الكلام في هذه كما تقدم فيما قبلها من كونها صفةً لبقرة أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ. وقال الزمخشري[4]: «ولا الأولى للنفي ـ يعني الداخلةَ على «ذلولٌ» ـ والثانيةُ مزيدة / لتوكيدِ [٣٠/ب]

(١) الاملاء ١/٤٣.

(٢) ديوانه ١٠٢؛ والقرطبي ١/٤٥٣. يهيل: يفرق التراب عن مكانه، نباث الهواجر: الرجل الذي إذا اشتد عليه الحر هال التراب ليصل إلى ثراه، المخمس: صاحب الابل التي تَرِدُ خمساً.

(٣) الاملاء ١/٤٣.

(٤) الكشاف ١/٢٨٨.

الأولى، لأن المعنى: لا ذلولٌ تثيرُ وتَسْقي، على أن الفعلينِ صفتانِ لذَلول، كأنه قيل: لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ».

وقُرىء «تُسْقي» بضم التاء من أَسْقى[1]. وإثـارةُ الأرضِ تحريكُهـا وبَحْثُها، ومنه «وأثاروا الأرضَ»[2] أي: بالحرثِ والزراعةِ، وفي الحديث: «أثيروا القرآن، فإنه عِلْمُ الأولين والآخرين»، وفي روايةٍ، «مَنْ أرادَ العِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ القرآن»[3]. ومُسَلَّمةٌ من سَلِمَ له كذا أي: خَلُص. و «شية» مصدرُ وَشَيْتُ الثوبَ أَشِيْهُ وَشْياً وشِيَةً، فحُذفت فاؤها لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ في المضارع، ثم حُمِلَ باقي البابِ عليه، ووزنُها: عِلة، ومثلُها: صِلة وعِدة وزِنة، وهي عبارةٌ عن اللمعةِ المخالفةِ لِلَّوْنِ، ومنه ثَوْبٌ مَـوْشِيٌّ أي منسوجٌ بلونينِ فأكثَرَ، وثور مَوْشِيُّ القوائم أي: أَبْلَقُها قال الشاعر[4]:

٥٤٦ ـ من وحشِ وَجْرَةَ مَوْشِيٌّ أَكارِعُه طاوِي المصيرِ كسَيْفِ الصيْقَلِ الفَرِدِ

ومنه: «الواشي» للنمَّام، لأنه يَشي حديثَه أي: يُزَيِّنُه ويَخْلِطُه بالكذب، وقال بعضهم: ولا يقال له واشٍ حتى يُغَيِّرَ كلامَه ويُزَيِّنَه. ويقال: ثورٌ أَشْيَهُ، وفرس أَبْلَقُ وكبشٌ أَخْرَجُ وتيسٌ أَبْرَقُ وغرابٌ أَبْقَعُ، كلُّ ذلك بمعنى البُلْقَةِ، و «شِيَةَ» اسم لا، و «فيها» خبرها.

قوله: «الآن جئتَ» «الآن» منصوبٌ بجِئْتَ، وهو ظرفُ زمانٍ يقتضي الحالَ ويُخَلِّصُ المضارع له عند جمهور النحويين، وقال بعضُهم: هذا هو

---

(١) ذكرها صاحب الشواذ ٧؛ والبحر ٢٥٧/١؛ والكشاف ٢٨٨/١ من دون نسبة.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) قال في مجمع الزوائد ١٦٥/٧: «روى الطبراني: من أراد العلم فليثور القرآن فإن فيه علم الأولين والآخرين».

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٧؛ والقرطبي ٢٣٥/٦. طاوي المصير: ضامر، الفرد: الصقيل.

الغالبُ وقد جاء حيثُ لا يُمْكِنُ أن يكونَ للحالِ كقولِه: «فَمَنْ يستمعِ الآن»(١) «فالآن باشِروهُنَّ»(٢) فلو كان يقتضي الحالَ لَما جاء مع فعل الشرط والأمرِ اللذين هما نصٌّ في الاستقبالِ، وعَبَّر عنه هذا القائلُ بعبارةٍ توافقُ مذهبَه وهي: «الآن» لوقتٍ حُصِر جميعُه أو بعضُه» يريد بقولِه: «أو بعضُه» نحوَ: «فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ له» وهو مبنيٌّ. واختُلِفَ في علَّة بِنائِه(٣)، فقال الزجاج(٤): «لأنَّه تضمَّن معنى الإشارة، لأنَّ معنى أفعلُ الآن أي: هذا الوقتَ». وقيل: لأنه أَشْبَهَ الحرفَ في لزومِ لفظٍ واحدٍ، من حيث إنه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُصَغَّرُ. وقيل: لأنه تضمَّن معنى حرفِ التعريفِ وهو الألفُ واللامُ كأمسِ، وهذه الألفُ واللامُ زائدةٌ فيه بدليلِ بنائِه ولم يُعْهَدْ معرَّفٌ بأل إلَّا مُعْرباً، ولَزِمَت فيه الألفُ واللامُ كما لَزِمَت في الذي والتي وبابهما، ويُعْزى هذا للفارسي. وهو مردودٌ بأنَّ التضمينَ اختصار، فكيف يُخْتصر الشيءَ، ثم يُؤْتى بمثلِ لفظِه. وهو لازمٌ للظرفيَّة ولا يَتَصَرَّفُ غالباً، وقد وَقَع مبتدأ في قولِه عليه السلام: «فهو يَهْوِي في قَعْرِها الآنَ حينَ انتهى(٥)» فالآن مبتدأ وبني على الفتح لِما تقدَّم، و«حين» خبرُه، بُني لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، ومجروراً في قوله(٦):

٥٤٧ ـ أإلى الآن لا يَبِينُ ارْعِواءُ ....

(١) الآية ٩ من الجن.
(٢) الآية ١٨٧ من البقرة.
(٣) انظر: الانصاف ٥٢٣؛ البيان في غريب إعراب القرآن ١/٩٥.
(٤) معاني القرآن ١/١٢٦.
(٥) رواه مسلم: الجنة ٣١؛ وابن حنبل ٢/٣٧١.
(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة وعجزه:

لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وهو في الديوان ٤٢٣؛ والهمع ١/٢٠٧؛ والدرر ١/١٧٤. وأقحمت «لك» في الأصل بعد «يبين» وبها يضطرب عروضياً لأن البيت من الخفيف.

وادَّعى بعضُهم إعرابَه مستدلاً بقوله[1]:

٥٤٨ ـ كـأنهمـا مِـلآنِ لم يَتَغَيَّـرا وقد مَرَّ للدارَيْنِ من بعدنا عَصْرُ

يريد: «من الآن» فجَرَّه بالكسرة، وهذا يَحْتمل أن يكونَ بُني على الكسر. وزعم الفراء[2] أنه منقولٌ من فعلٍ ماضٍ، وأن أصلَه آنَ بمعنى حانَ فدَخَلَتْ عليه أل زائدةً واسْتُصْحِبَ بناؤه على الفتح، وجَعَله مثلَ قولهم: «ما رأيته مذ شَبَّ إلى دَبَّ» وقولِه عليه السلام: «وأَنْهاكم عن قيلَ وقال»[3]، ورُدَّ عليه بأنَّ أل لا تدخُل على المنقولِ من فعلٍ ماضٍ، وبأنه كان ينبغي أن يجوزَ إعرابُه كنظائرِه، وعنه قولٌ آخر أنَّ أصلَه «أوان» فحُذِفَتِ الألفُ ثم قُلبت الواو ألفاً، فعلى هذا ألفُه عن واو، وقد أدخله الراغبُ في باب «أين»[4] فتكون ألفُه عن ياء، [والصوابُ الأول][5].

وقُرىء «قالوا الآن» بتحقيق [الهمزةِ] من غير نَقْل، وهي قراءةُ الجمهور، و«قالُ لان» بنقل حركة الهمزة على اللام قبلها وحَذْفِ الهمزة، وهو قياسٌ مطَّرد، وبه قرأ نافع وحمزة باختلافٍ عنه، و«قالو لَان»[6] بثبوتِ الواوِ مِنْ قالوا لأنها إنما حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين وقد تحرَّكَتِ اللامُ لنقلِ حركةِ الهمزةِ إليها، واعتدُّوا بذلك كما قالوا في الأحمر: «لَحْمَر»[7]. وسيأتي تحقيقُ

(١) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٦/٢؛ وأمالي القالي ١٤٨/١؛ والخصائص ٣١٠/١؛ وأمالي الشجري ٣٨٦/١؛ واللسان: أين؛ ورصف المباني ٣٢٥؛ وابن يعيش ٣٥/٨؛ والشذور ١٢٨؛ والهمع ٢٠٨/١؛ والدرر ١٧٥/١، وروايته المشهورة بفتح النون.

(٢) معاني القرآن ٤٦٧/١.

(٣) رواه البخاري الرقاق: (فتح الباري) ٣٠٦/١١؛ ابن حنبل ٣٢٧/٢.

(٤) المفردات ٣٠/١.

(٥) لم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من النسخ.

(٦) وهي رواية ثانية عن نافع كما في البحر ٢٥٧/١.

(٧) نقلنا حركة الهمزة إلى اللام وحذفنا الهمزة واعتددنا بتحريك اللام فحذفنا همزة الوصل من الأحمر لأن أل التعريف همزتها وصل، وسبب الحذف الابتداء بمتحرك.

هذا إن شاء اللهُ تعالى في «عاداً الأولى»[1]، وحُكي وجه رابع[2]: «قالوا الآن» بقطعِ همزةِ الوصلِ وهو بعيدٌ.

قوله: «بالحقِّ» يجوزُ فيه وجهانِ، أحدُهما أن تكونَ باءَ التعدية كالهمزة كأنه قيل: أَجَأْتَ الحقَّ أي: ذَكَرْتَه. الثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ «جِئْتَ» أي: جِئْتَ ملتبساً بالحقِّ أو ومعك الحقُّ.

قوله «وما كادوا يفعلون» كادَ واسمُها وخبرُها، والكثيرُ في خبرها تَجَرُّدُه من أَنْ، وشَذَّ قولُه[3]:

٥٤٩ ـ قد كادَ من طولِ البِلى أَنْ يَمْحَصا

عكسَ عسى، ومعناها مقاربةُ الفعلِ، وقد تقدَّم جملةٌ صالحةٌ من أحكامِها، وكونُ نفيها إثباتاً وإثباتِها نفياً، والجوابُ عن ذلك عند قوله: «يكادُ البرقُ»[4] فَلْيُلْتَفَتْ إليه.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿فادَّارأْتُم فيها﴾**: فعلٌ وفاعلٌ، والفاءُ للسببية، لأنَّ التدارُؤَ كان مُسَبَّباً عن القتلِ، ونسبَ القتلَ إلى الجميعِ وإنْ لم يَصْدُرْ إلاَّ من واحدٍ أو اثنين كما قيل، لأنه وُجِدَ فيهم، وهو مجازٌ شائعٌ. وأصل ادَّارأتم: تَدارَأْتُم تفاعَلْتم من الدَّرْءِ وهو الدفعُ، فاجتمعَتِ التاءُ مع الدال وهي مقارِبتُها فأريدَ الإدغامُ فَقُلِبت التاءُ دالاً وسُكِّنَتْ لأجلِ الإدغامِ، ولا يمكنُ الابتداءُ بساكنٍ فاجتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ ليُبتدأ بها فبقي ادَّارأتم، والأصل: «اْدْدَارَأْتم» فادغم، وهذا مطردٌ[5] في كلِّ فعل على تَفاعَل أو تفعَّل فاؤه دالٌ نحو: تَدايَنَ

(١) الآية ٥٠ من النجم «وأنه أهلك عاداً الأولى».

(٢) وهي حكاية الأخفش كما في القرطبي ١/٤٥٥.

(٣) تقدم برقم ٢٤٢.

(٤) الآية ٢٠ من البقرة.

(٥) انظر: الممتع ٣٥٦، ٣٦٠.

وادَّايَنَ، وتَدَيَّن وادَّيَّن، أو ظاء أو طاء أو ضاد أو صادٌ نحو: تَطَاير واطَّاير، وتَطَيَّر واطَّيَّر، وتَظَاهَر واظَّاهر، وتَطَهَّر واطَّهَّر، والمصدرُ على التفاعُلِ أو التفعُّل نحو: تدارؤ وتطهُّر نظراً إلى الأصلِ، وهذا أصل نافعٌ في جميعِ الأبوابِ فليُتأمَّلْ.

قوله: «واللـهُ مُخْرِجٌ ما كنتُمْ تكتُمون» «الله» رفعٌ بالابتداء و «مُخْرِجٌ» خبرُه، وما موصولةٌ منصوبةُ المحلِّ باسمِ الفاعلِ، فإنْ قيل: اسمُ الفاعلِ لا يَعْمَل بمعنى الماضي إلا مُحَلًّى بالألف واللام. فالجواب / أنَّ هذه حكايةُ [٣١/أ]
حالٍ ماضيةٍ، واسمُ الفاعل فيها غيرُ ماضٍ، وهذا كقوله تعالى: «وكَلْبُهم باسطٌ ذراعَيْه»[(١)]، والكسائي يُعْمِلُه مطلقاً ويستدلُّ بهذا ونحوِه. و «ما» يجوز أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً، فلا بد من عائدٍ، تقديره: مُخْرِجُ الـذي كنتم تكتمونَه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعول به أي مُخْرِجٌ مكتومَكم، وهذه الجملةُ لا محلَّ لها من الإعرابِ لأنها معترضةٌ بين المعـطوفِ والمعطوفِ عليـه، وهما: «فـادَّارَأْتم» «فقلنا اضربوه» قـالـه الزمخشري[(٢)]. والضميرُ في «اضربوه» يعودُ على النفس لتـأويلِها بمعنى الشخص والإنسان، أو على القتيلِ المدلولِ عليه بقوله: والله مُخْرِجٌ ما كنتم تكتمون» والجملةُ من «اضربوه» في محلِّ نصبٍ بالقولِ.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿كذلك يُحْيِي اللَّـهُ﴾**: «كذلك» في محلِّ نصب لأنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف تقديرُه: يُحْيـي الله الموتى إحياءً مثلَ ذلك الإحياءِ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي إحياءً كائناً كذلك الإحياءِ، أو لأنه حالٌ من المصدرِ المعرَّفِ، أي: ويريكم الإراءةَ حالَ كونِها مُشْبِهةً ذلك الإحياءَ، وقد تقدَّم أنه مذهبُ سيبويه، والموتى جمع «مَيِّت» وقد تقدَّم.

---

(١) الآية ١٨ من الكهف.

(٢) الكشاف ١/٢٨٩.

قوله: «ويُريكم آياتِه» الرؤيةُ هنا بَصَريَّةٌ فالهمزةُ للتعديةِ أَكْسَبَتِ الفعلَ مفعولاً ثانياً وهو «آياتِه»، والمعنى: يَجْعلكم مُبْصِرينَ آياتِه. و«كم» هو المفعولُ الأولُ، وأصلُ يُريكم: يُأَرْإيكم، فَحُذِفَت همزةَ أَفْعل في المضارعةِ لِما تقدَّم في «يُـؤْمنون»(١) وبابه، فبقي يُرْئيكم، فَنُقِلت حركةُ الهمزةِ على الراءِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً، وهو نقل لازمٌ في مادةِ «رأى» وبابِه دون غيره ممَّا عينُه همزةٌ نحو: نَأَى يَنْأَى، ولا يجوز عدمُ النقلِ في رأى وبابِه إلا ضرورةً كقوله(٢):

٥٥٠ ـ أُري عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَياهُ   كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿أو أَشَدُّ قسوةً﴾: «أو» هذه كـ«أو» في قوله: «أو كصيِّبٍ»(٣) فكلُّ ما قيلَ فيه ثَمَّةَ يمكنُ القولُ به هنا، ولمَّا قال أبو الأسود(٤):

٥٥١ ـ أُحِبُّ محمداً حُبَّاً شديداً   وعَبَّاساً وحمزةَ أو عَلِيَّا

اعترضوا عليه في قوله «أو» التي تقتضي الشكَّ، وقالوا له: أَشَكَكْتَ؟ فقال: كَلَّا، واستدلَّ بقولِه تعالى: «وإنَّا أو إياكم لعلى هدىً أو في ضلالٍ»(٥) وقال: أَوَ كان شاكَّاً مَنْ أَخْبر بهذا؟ وإنما قَصَد ـ رحمه الله ـ الإبهامَ على المخاطب. و«أشدُّ» مرفوعٌ لعطفِه على محلِّ «كالحجارة» أي: فهي مثلُ الحجارةِ أو أشدُّ. والكافُ يجوزُ أن تكونَ حرفاً فتتعلَّقَ بمحذوفٍ وأن تكونَ

(١) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٢) البيت لسراقة البارقي، وهو في النوادر ١٨٥؛ والمحتسب ١٢٨/١؛ والخصائص ١٥٣/٣؛ واللسان: رأى، وحجة ابن خالويه ١١٤.

(٣) الآية ١٩ من البقرة.

(٤) ديوانه ٧٣ برواية: «وحمزة والوصيا»؛ والطبري ٢٣٥/٢؛ والقرطبي ٤٦٢/١.

(٥) الآية ٢٤ من سبأ.

اسماً فلا تتعلَّقَ بشيء، ويجوز أن تكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: أو هي أشدُّ. و«قسوة» نصبٌ على التمييز؛ لأنَّ الإبهامَ حَصَلَ في نسبةِ التفضيلِ إليها، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ للدلالةِ عليه أي: أشدُّ قسوةً من الحجارةِ.

وقُرِىء «أشدَّ» بالفتح[1]، ووجهُها أنه عَطَفَها على «الحجارة» أي: فهي كالحجارة أو كأشدَّ منها. قال الزمخشري مُوَجِّهاً للرفع[2]: «وأشدُّ معطوفٌ على الكاف: إمَّا على معنى: أو مثلُ أشدَّ فَحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقَامَه، وتَعْضُده قراءة الأعمش بنصبِ الدال عطفاً على الحجارة». ويجوز على ما قاله أن يكونَ مجروراً بالمضافِ المحذوفِ تُرِكَ على حاله، كقراءة: «والله يريد الآخرةِ»[3] بجرِّ الآخرةِ، أي: ثوابَ الآخرةِ، فيحصُلُ من هذا أنَّ فتحةَ الدالِ يُحْتَمَلُ أن تكونَ للنصبِ وأن تكونَ للجرِّ. وقال الزمخشري أيضاً[4]: «فإنْ قلت: لِمَ قيل «أشدُّ قسوةً» وفعلُ القسوةِ ممَّا يخرُج منه أفعلُ التفضيلِ وفعلُ التعجبِ؟ ـ يعني أنه مستكملٌ للشروطِ مِنْ كونه ثلاثياً تاماً غيرَ لَونٍ ولا عاهةٍ متصرفاً غيرَ ملازمٍ للنفيِ ـ ثم قال: «قلت: لكونه أَبْيَنَ وأدلَّ على فرطِ القسوةِ، ووجهٌ آخرُ وهو أنه لا يَقْصِدُ معنى الأقسى، ولكنه قَصَد وصفَ القسوةِ بالشدة، كأنه قيل: اشتدَّتْ قسوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً» وهذا كلامٌ حسنٌ جداً، إلا أنَّ كونَ القسوةِ يجوزُ بناءُ التعجبِ منها فيه نظرٌ من حيثُ إنَّها من الأمورِ الخَلْقيَّةِ أو من العيوبِ، وكلاهما ممنوعٌ منه بناءُ البابَيْنِ. وقُرِىء: قَساوة[5].

قوله: «لَما يَتَفَجَّرُ منه» اللامُ لامُ الابتداء دَخَلَت على اسم «إنَّ»، لتقدُّمِ

---

(1) قراءة الأعمش كما في البحر ١/٢٦٣، أو أبي حيوة كما في الشواذ ٧.
(2) الكشاف ١/٢٩٠.
(3) الآية ٦٧ من الأنفال، وهي قراءة ابن جماز كما في المحتسب ١/٢٨١.
(4) الكشاف ١/٢٩٠.
(5) قراءة أبي حيوة، كما في البحر ١/٢٦٣؛ والقرطبي ١/٤٦٤.

الخبرِ وهو «من الحجارة»، وهي بمعنى الذي في محلّ النَّصْبِ ولو لم يتقدَّم الخبرُ لم يَجُزْ دخولُ اللام على الاسم لئلا يتوالَى حرفا تأكيدٍ، وإنْ كان الأصلُ يقتضي ذلك، والضميرُ في «منه» يعودُ على «ما» حَمْلاً على اللفظ، قال أبو البقاء[1]: «ولو كان في غيرِ القرآنِ لجازَ «منها» على المعنى» قلت: هذا الذي قد قرأ[2] به أُبـي بن كعب والضحاك. وقرأ مالك بن دينار[3]: «يَنْفَجِرُ» من الانفجار. وقرأ قتادة: «وإنْ من الحجارة» بتخفيف إنْ من الثقيلة وأتى باللام فارقةً بينها وبين «إنْ» النافية، وكذلك «وإنْ منها لَما يَشَّقَّقُ ــ وإنْ منها لَمَا يَهبِطُ» وهذه القراءة تحتمل أن تكونَ «ما» فيها في محل رفع وهو المشهورُ، وأن تكونَ في محلٍّ نصب لأنَّ «إنْ» المخففةَ سُمع فيها الإِعمالُ والإهمالُ، قال تعالى: «وإنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم»[4] في قراءة مَنْ قرأه. وقال في موضع آخر: «وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ»[5] إلاَّ أنَّ المشهورَ الإِهمالُ. و «يَشَّقَّقُ» أصلُه: يَتَشَقَّقُ، فأُدْغم، وبالأصلِ قرأ الأعمشُ، وقرأ طلحة بن مصرف[6]: «لَمَّا» بتشديد الميم في الموضعين، قال ابن عطية[7]: «وهي قراءةٌ غير متجهة» وقرأ أيضاً: «يَنْشَقُّ» بالنون، وفاعلُه ضمير «ما» وقال أبو البقاء[8]: «ويجوز أن يكونَ فاعلُه ضميرَ الماء لأنَّ «يَشَّقَّقُ» يجوز أن يُجْعَلَ للماء على

---

(١) الاملاء ١/٤٥.

(٢) انظر في قراءات الآية: البحر ١/٢٦٤؛ ابن عطية ١/٣٢٤؛ القرطبي ١/٤٦٤.

(٣) مالك بن دينار البصري سمع أنس بن مالك، كان من أحفظ الناس للقرآن، توفي سنة ١٢٧. انظر: وفيات الأعيان ٣/٢٧٨؛ طبقات القراء ٢/٣٦.

(٤) الآية ١١١ من هود، قراءة ابن كثير ونافع بالتخفيف والإعمال. انظر: الكشف ١/٥٣٦؛ والسبعة ٣٣٩.

(٥) الآية ٣٢ من يس.

(٦) طلحة بن مصرف الكوفي التابعي، له اختيار في القراءة، قرأ على الأعمش وروى عنه ابن أبـي ليلى، توفي سنة ١١٢؛ طبقات القراء ١/٣٤٣.

(٧) التفسير ١/٣٢٤.

(٨) الاملاء ١/٤٥.

المعنى، فيكونَ معك فعلان، فيعملُ الثاني منهما في الماء، وفاعلُ الأولِ مضمرٌ / على شريطةِ التفسيرِ، وعند الكوفيين يَعْمَلُ الأولُ فيكون في الثاني [٣١/ب] ضميرٌ» يعني أنه من باب التنازع، ولا بد من حَذْفِ عائدٍ من «يَشَّقّق» على «ما» الموصولة دلَّ عليه قوله «مِنْه» والتقديرُ: وإنَّ من الحجارةِ لما يَشَّقّقُ الماءُ منه فيخرجُ الماءُ منه. وقال أيضاً: «ولو قُرِىء «تتفجَّر» بالتاءِ جاز» قلتُ: قال أبو حاتم[١] يجوز «لما تتفجَّر» بالتاء لأنه أَنَّثه بتأنيثِ الأنهار، وهذا لا يكون في تَشَّقَّق يعني التأنيث. قال النحاس[٢]: «يجوز ما أنكره على المعنى، لأنَّ المعنى: وإنَّ منها لحجارةً تَتَشَقَّقُ» يعني فيراعي به معنى «ما» فإنَّها واقعةٌ على الحجارة.

قوله: «مِنْ خشيةِ الله» منصوبُ المحلِّ متعلقٌ بـ «يَهْبِط». و«مِنْ» للتعليل، وقال أبو البقاء[٣]: [«مِنْ»] في موضع نصب بيهبط، كماتقول: يهبط بخشيةِ الله»، فجَعَلها بمعنى الباء المُعَدِّية، وهذا فيه نظرٌ لا يَخْفَى. وخشية مصدرَ مضافٌ للمفعول تقديرُه: مِنْ أن يَخْشَى اللَّـهَ.

وإسنادُ الهبوطِ إليها استعارةٌ، كقوله[٤]:

٥٥٢ ـ لَمَّا أَتى خبرُ الزُّبَيْرِ تواضَعَتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

ويجوز أن يكونَ حقيقةً على معنَى أنَّ الله خلقَ فيها قابليةً لذلك. وقيل: الضميرُ في «منها» يعودُ على القلوبِ وفيه بُعْدٌ لتنافُرِ الضمائر.

---

(١) انظر: البحر ١/٢٦٥.
(٢) إعراب القرآن: ١/١٨٨.
(٣) الاملاء ١/٤٥.
(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٤٥؛ والخصائص ٢/٤١٨؛ والأضداد ٢٩٦؛ والكامل ٤٨٦؛ واللسان: سور؛ ورصف المباني ١٦٩.

قوله «وما اللـهُ بغافلٍ» قد تقدَّم في قوله: «وما هم بمؤمنين»[1] فَلْيُلْتَفَتْ إليه.

قوله: «عَمَّا تعملون» بغافل، و«ما» موصولةٌ اسميةٌ، فلا بد من عائدٍ أي: تعملونـه، أو مصدريةٌ فلا يُحتاجُ إليه، أي عن عملِكم. ويجوز أن يكونَ واقعاً موقعَ المفعولِ به، ويجوز ألَّا يكون. وقُرِىء «يعملون» بالياءِ والتاءِ[2].

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿أن يُـؤْمِنُوا لكم﴾.. ناصبٌ ومنصوبٌ، وعلامةُ النصبِ حَذْفُ النونِ، والأصلُ: في أَنْ، فموضعُها نصبٌ أو جَرٌّ على ما عُرِف غيرَ مرةَ، وعَدَّى «يؤمنوا» باللام لتضمُّنِه معنى أَنْ يُحْدِثوا الإيمان لأجلِ دعوتِكم، قاله الزمخشري[3] وقد تقدَّم تحقيقُه.

قوله: «وقد كان» الواو للحالِ. قالَ بعضُهم: «وعلامتُها أَنْ يَصْلُحَ موضعَها «إذْ» والتقدير: أفتطمَعُون في إيمانِهم والحالُ أنهم كاذبون مُحَرِّفون لكلام الله تعالى. و«قد» مقربةٌ للماضي مِن الحال سَوَّغَتْ وقوعَه حالاً. و «يَسْمَعُون» خبـراً كان، و «منهم» في محلٍّ رفع صفةً لفريقٍ، أي: فريقٌ كائنٌ منهم. وقال بعضُهم: «يَسْمَعُون» في محلِّ رفعٍ صفةً لفريق، و«منهم» في محلِّ نصبٍ خبراً لكانَ، وهذا ضعيفٌ. والفريق اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لفظِه كرهط وقوم، وكان وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ على ما تقدَّم. وقُرِىء «كَلِم الله»[4] وهـو اسمُ جنسٍ واحدهُ كلمـة، وفَرَّق النحاة بين الكـلام والكَلِم[5]، بأنَّ الكلامَ شرطُه الإفادَةُ، والكَلِمُ شَرْطُه التركيبُ من ثـلاثٍ

---

(١) الآية ٨ من البقرة.

(٢) قرأ الجمهور بالتاء، وابن كثير بالياء. السبعة ١٦٠.

(٣) الكشاف ١/٢٩١.

(٤) قراءة الأعمش، البحر ١/٢٧٢.

(٥) انظر: ابن عقيل ١/١٥.

فصاعداً، لأنه جَمْعٌ في المعنى، وأقلُّ الجمعِ ثلاثـةٌ، فيكونُ بينهما عمومٌ وخُصوصٌ من وجهٍ، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في كتبِهم. وهل الكلامُ مصدرٌ أو اسمُ مصدرٍ؟ خلافٌ. والمادةُ تَدُلُّ على التأثير، ومنه الكَلْمُ وهو الجرحُ، والكلامُ يؤثِّر في المخاطب قال[1]:

٥٥٣ ــ . . . . وجُـرْحُ اللسانِ كجُـرْحِ اليَـدِ

ويُطْلَقُ الكلامُ لغةً على الخطِّ والإشارةِ كقوله[2]:

٥٥٤ ــ إذا كَلَّمَتْني بـالعيونِ الفـواتِـرِ رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البوادِرِ

وعلى النفساني، قال الأخطل[3]:

٥٥٥ ــ إنَّ الكـلامَ لفي الفؤادِ وإنما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَلِيلا

قيل: ولم يُوْجَدْ هذا البيتُ في ديوان الأخطل، وأمَّا عند النحويين فلا يُطْلَقُ إلا على اللفظِ المركَّب المفيدِ بالوَضْع.

قوله: «من بعـد ما عَقَلُوه» متعلِّقٌ بـ«يُحَـرِّفـونـه». والتحريفُ: الإمـالة والتحويلُ، و«ثم» للتراخي: إمَّا في الزمانِ أو في الرتبةِ، و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أي: ثم يُحَرِّفون الكلامَ من بعدِ المعنى الذي فَهِموه وعَرفوه. ويجوزُ أن تكونَ مصـدريةً والضميرُ في «عَقَلوه» يعودُ حينئذٍ على الكلامِ، أي مِنْ بعدِ تَعَقُّلِهِم إياه. قوله: «وهم يَعْلَمون» جملةٌ حاليةٌ، وفي العاملِ فيها قولان، أحدهما: «عَقَلوه»، ولكنْ يلزَمُ منه أن تكونَ حالاً مؤكدةً،

---

(١) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه ١٨٥، وصدره:

ولـو عـن نَـثَـا غـيـره جـاءني

وهو في الخصائص ١/٢١؛ ومفردات الراغب ٤٥٧؛ والنثا: النبأ.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ٢/٤٥٢.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ١/٢١؛ والشذور ٢٨.

لأنَّ معناها قد فُهِمَ مِنْ قوله «عَقَلُوه» والثاني: وهو الظاهرُ، أنه يُحَرِّفونه، أي يُحَرِّفونه حَالَ عِلْمِهِم بذلك.

آ. (٧٦) **قوله تعالى: ﴿وإذا لقُوا﴾ . . الآية**، قد تقدَّم نظيرُها أولَ السورةِ[١]، وقد تقدَّم الكلامُ على مفرداتها وإعرابها، فأغنى ذلك عن الإعادةِ.

وهذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ وجهَيْن، أحدُهما: أن تكونَ مستأنفةً كاشفةً عن أحوال اليهودِ والمنافقين. والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال معطوفةً على الجملة الحالية قبلها وهي: «وقد كان فريقٌ» والتقدير: كيف تطمعون في إيمانِهم وحالُهم كَيْتَ وكَيْتَ؟ وقرأ ابن السَّمَيْفَع: لاقُوا[٢]، وهو بمعنى لَقُوا، فاعَل بمعنى فَعِل نحو: سافر وطارَقْتُ النعل[٣].

قوله: «بما فَتَحَ الله» متعلِّقٌ بالتحديث قبلَه، وما موصولةٌ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي: فَتَحه الله. وأجازَ أبو البقاء[٤] أن تكونَ نكرةً موصوفةً أو مصدريةً، أي: شيءٌ فَتَحه، فالعائدُ محذوفٌ أيضاً، أو بفتحِ الله عليكم. وفي جَعْلِها مصدريةً إشكالٌ من حيثُ إن الضميرَ في قوله بعد ذلك: «لِيُحاجُّوكم به» عائدٌ على «ما» هذا هو الظاهرُ، وما المصدريةُ حرفٌ لا يعودُ عليها ضميرٌ على المشهورِ خلافاً للأخفشِ[٥] وأبي بكر بن السراج[٦]، إلا أَنْ يُتَكَلَّفَ فيُقال: الضميرُ يعودُ على المصدرِ المفهومِ من قوله: «أَتُحَدِّثُونهم» أو من قوله فَتَح، أي: لِيحاجُّوكم بالتحديثِ الذي حُدِّثْتُمُوهم[٧]، أو بالفتح

---

(١) الآية ١٤ من البقرة.

(٢) البحر ١/٢٧٢.

(٣) طارق النعل: صيَّرها طاقاً فوق طارق.

(٤) الإملاء ١/٤٥.

(٥) ليس له في «معاني القرآن» نص صريح يفيد ذلك.

(٦) الأصول ١/١٦١.

(٧) كذا في الأصل والمفعول الثاني محذوف أي حدثتموهم إياه، وح ص: حدثتموه، وهو الصواب.

الذي فَتَحه الله عليكم. والجملةُ من قولِهِ: «أتُحَدِّثونهم في محلِّ نصبٍ بالقَوْل، والفتحُ هنا معناه الحكمُ والقَضاءُ، وقيل: الفَتَّاحُ: القـاضي بلغةِ اليمن، وقيل الإنزالُ. وقيل: الإعلامُ / أو التبيينُ بمعنى أنه بَيَّنَ لكم صفة [٣٢/أ] محمدٍ عليه السلام، أو المَنُّ بمعنى ما مَنَّ عليكم به من نَصْرِكم على عَدُوِّكم، وكلُّ هذه أقوالٌ مذكورةٌ في التفسيرِ.

قوله: «لِيحاجُّوكم» هذه اللامُ تُسَمَّى لامَ كي بمعنى أنها للتعليل، كما أنَّ «كي» كذلك، لا بمعنى أنها تَنْصِبُ ما بعدَها بإضمار بـ«كي» كما سيأتي، وهي حرفُ جرٍّ، وإنما دَخَلَتْ على الفعل لأنه منصوبٌ بأَنْ المصدريةِ مقدرةً بعدها، فهو معها بتأويل المصدرِ أي للمُحاجَّةِ، فلم تَدْخُلْ إلا على اسم لكنه غيرُ صريح. والنصبُ بأَنْ المضمرةِ كَما تقدَّم لا بكَيْ خلافاً لابن كيسان والسيرافي[(١)] وإن ظَهَرتْ بعدها نحو قوله تعالى: «لكيلا تَأْسَوْا»[(٢)] لأن «أَنْ» هي أمُّ البابِ، فادِّعاءُ إضمارِها أَوْلَى مِنْ غيرِها. وقال الكوفيون[(٣)]: «النصبُ باللامِ نفسِها، وأَنَّ ما يظهر بعدَها من كي وأَنْ إنما هو على سبيلِ التأكيد»، وللاحتجاجِ موضعٌ غيرُ هذا من كتب النحو. ويجوز إضمارُ أَنْ وإظهارُها بعد هذه اللامِ إلاَّ في صورةٍ واحدةٍ وهي ما إذا وقع بعدها «لا» نحو قوله: «لئلاَّ يَعْلَمَ»[(٤)]، «لئلا يكونَ للناسِ»[(٥)]، وذلك لِما يَلْزَمُ من توالي لامَيْن فيثقُل اللفظُ. والمشهورُ في لغةِ العربِ كَسْرُ هذه اللامِ لأنها حرفُ جر وفيها لُغَيَّةٌ شاذَّةٌ وهي الفتح. وهذه اللامُ متعلقةٌ بقوله: «أتُحَدِّثُونهم». وذهب بعضُهم إلى أنَّها متعلقةٌ بـ«فَتَحَ»، وليس بظاهرٍ، لأنَّ المُحاجَّةِ ليست علة للفتح، وإنما هي

(١) الحسن بن عبدالله شَرَح «الكتاب»، توفي ٣٦٨. انظر: البغية ١/٥٠٧.
(٢) الآية ٢٣ من الحديد.
(٣) انظر: الإنصاف ٥٧٥.
(٤) الآية ٢٩ من الحديد.
(٥) الآية ١٥٠ من البقرة.

نَشَأَتْ عن التحديث، اللهم إلا أَنْ يُقالَ: تَتَعَلَّقُ به على أنها لامُ العاقبة، وهو قولٌ قيل بِه فصارَ المعنى أنَّ عاقبةَ الفتحِ ومَآلَه صارَ إلى أَنْ حاجُّوكم، أو تقول: إنَّ اللام لامُ العِلَّة على بابِها، وإنمَا تَعَلَّقَتْ بفَتحَ لأنه سببٌ للتحديث، والسَّبَبُ والمُسَبَّبُ في هذا واحدٌ. قوله: «به» الضميرُ يعودُ على «ما» من قوله: «بما فتح الله» وقد تقدَّم أنه يضعفُ القولُ بكونِها مصدريةً، وأنه يجوز أن يعود على أحدِ المصدَرَيْنِ المفهومين من «أَتُحَدِّثُونهم و«فتح».

قوله: «عند ربكم» ظرفٌ معمولٌ لقولِهِ: «لِيحاجُّوكم» بمعنى لِيحاجُّوكم يومَ القيامة، فَكَنَى عنه بقوله: «عند ربكم»، وقيل: «عندَ» بمعنى في، أي: ليحاجُّوكم في ربكم، أي: فيكونون أَحَقَّ به منكم. وقيل: ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: عند ذِكْرِ ربِّكم، وقيل: هومعمولٌ لقولِه: «بما فتح الله» أي بما فتح اللهُ مِنْ ربكم ليحاجُّوكم، وهو نَعْتُه عليه السلام وأَخْذُ ميثاقِهم بتصديقِه. ورجَّحه بعضُهم وقال: «هو الصحيحُ، لأنَّ الاحتجاجَ عليهم هو بما كانَ في الدنيا» وفي هذا نظرٌ مِنْ جهةِ الصناعة، وذلك أنَّ «لِيُحَاجُّوكم» متعلقٌ بقوله: «أَتُحَدِّثونهم» على الأظهرِ كما تقدَّم فيلزَمُ الفَصْلُ به بين العاملِ ـ وهو فَتَح ـ وبين معمولِه ـ وهو عند ربك ـ وذلك لا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ منهما.

قوله: «أفلا تَعْقِلون» تقدَّم الكلامُ على نظيرَتِها[1]. وفي هذه الجملةِ قولان: أحدُهما [أنها] مندرجَةٌ في حَيِّز القولِ. والثاني أنها من خطابِ الله تعالى للمؤمنين بذلك فَمَحَلُّها النصبُ على الأولِ ولا محلَّ لها على الثاني، ومفعولُ «تَعْقِلُون» يجوزُ أن يكونَ مراداً ويجوزُ ألَّا يكونَ.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿أَوَلاَ يَعْلمون أنَّ اللـهَ﴾**.. تقدَّم أنَّ مذهبَ الجمهورِ أنَّ النيةَ بالواوِ التقديمُ على الهمزةِ لأنَّها عاطفةٌ، وإنما أُخِّرَتْ عنها لقوةِ

---

(١) الآية ٤٤ من البقرة.

همزةِ الاستفهام، وأنَّ مذهبَ الزمخشري تقديرُ فِعْلٍ بعدَ الهمزةِ، ولا للنفي. و«أنَّ اللـهَ يَعْلَمُ» يجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ، وفيها حينئذٍ تقديران، أحدُهما أنَّها سادَّةٌ مَسَدَّ مفردٍ إن جَعَلْنَا عَلِمَ بمعنى عَرَف، والثاني: أنها سادةٌ مَسَدَّ مفعولَيْن إنْ جَعَلْنَاها متعديةً لاثنين كظَنَنْتُ، وقد تقدَّم[1] أنَّ هذا مذهبُ سيبويهِ والجمهـور، وأنَّ الأخفشَ يَدَّعي أنهـا سَدَّتْ مَسَـدَّ الأول والثاني محذوفٌ، و«ما» يجوز أن تكونَ بمعنى الذي وعائـدُها محـذوف، أي: ما يُسِرُّونه ويُعْلِنُونه، وأن تكونَ مصدريةً أي: يعلم سِرَّهم وعَلَنَهم، والسِرُّ والعلانِيَةُ متقابِلان.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿ومنهم أُمِّيُّون﴾**.. «منهم» خبرٌ مقدَّمٌ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و«أمِّيُّون» مبتدأٌ مؤخر، ويجوزُ على رأي الأخفشِ أن يكونَ فاعلاً بالظرف قبلَه وإنْ لم يَعتمِدْ، وقد بَيَّنْتُ على ماذا يعتمد فيما تقدَّم. «وأمِّيُّون جمع أُمِّيّ وهو مَنْ لا يكتب ولا يقرأ، واختُلف في نسبته، فقيل: إلى الأُمّ وفيه معنيان، أحدُهما: أنه بحال أمِّه التي وَلَدَتْه مِنْ عَدَمِ معرفةِ الكتابة وليس مثلَ أبيه، لأن النساءَ ليس منْ شُغْلِهِنَّ الكتابةُ. والثاني: أنَّه بحاله التي وَلَدَتْهُ أمُّه عليها لم يتغيَّرْ عنها ولم يَنْتقِلْ. وقيل: نُسِبَ إلى الأُمَّـة وهي القامَـةُ والخِلْقَةُ، بمعنى أنه ليس له من الناسِ إلا ذلك. وقيل: نسب إلى الأُمَّة على سَذاجَتِها قبل أن تَعْرِفَ الأشياء كقولهم: عامِّي أي: على عادة العامَّة. وعن ابن عباس: «قيل لهم أمِّيُّون لأنهم لم يُصَدِّقوا بأم الكتاب» وقال أبو عبيدة[2]: «قيل لهم أُمِّيُّون لإنزالِ الكتابِ عليهم كأنهم نُسبوا لأُمِّ الكتاب».

وقرأ ابن أبـي عبلة[3]: «أُمِّيُون» بتخفيف الياء، كأنه اسْتَثْقَلَ تواليَ تضعيفين.

---

(١) راجع المسألة في إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.

(٢) لم يشر إلى ذلك في كتابه «مجاز القرآن».

(٣) البحر ١/٢٧٥؛ ابن عطية ١/٣٢٩، ولكنهما نصَّا على أن قراءته بتخفيف الميم وليس الياء.

قوله: «لَا يَعْلَمون» جملةٌ فعلية في محلّ رفعٍ صفةً لأُمِّيُّونَ، كأنه قيل: أمِّيُّون غيرُ عالمين.

قوله: «إلا أمانيَّ» هذا استثناءٌ منقطعٌ، لأن الأمانيَّ ليست من جنسِ الكتابِ، ولا مندرجةٌ تحتَ مدلوله، وهذا هو المنقطعُ، ولكنَّ شرطه أن يُتَوَهَّمَ دخولُه بوجهٍ ما كقولِهِ[1]: «ما لهمْ به من عِلْم إلا اتِّباعَ الظنّ» / وقولِ النابغة: [2] [٣٢/ب]

٥٥٦ ـ حَلَفْتُ يميناً غيرَ ذي مَثْنَـوِيَّةٍ ولا عِلْمَ إلا حُسْنُ ظنٍّ بصاحبِ

لأنَّ بِذِكْرِ العلم استُحْضِرَ الظنُّ، ولهـذا لا يَجُوز: صَهَلَت الخيـلُ إلا حماراً.

واعلمْ أنَّ المنقطعَ على ضَرْبَيْن: ضربٍ يَصِحُّ تَوَجُّهُ العاملِ عليه نحو: «جاء القومُ إلا حمـاراً» وضربٍ لا يتوجَّهُ نحو ما مَثَّل به النحويـون: «ما زاد إلا ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ» فالأول فيه لغتان: لغةُ الحجازِ وجوبُ نصبِهِ ولغةُ تميمٍ أنه كالمتصل، فيجوزُ فيه بعد النفي وشِبْهِهِ النصبُ والإتباعُ، والآيةُ الكريمة من الضَرْب الأول، فيَحْتملُ نصبُها وجهين، أَحَدُهُما: على الاستثناء المنقطع، والثاني: أنه بدلٌ من الكتـاب، و«إلا» في المنقطع تُقَـدَّر عند البصريين بـ«لكن» وعند الكوفيين بـ«بل». وظاهرُ كلام أبـي البقاء[3] أن نَصْبَه على المصدرِ بفعلٍ محذوفٍ، فإنَّه قال: «إلا أَمانيَّ» استثناء منقطع، لأنَّ الأمانيَّ ليس من جنسِ العلم،وتقديرُ «إلاَّ» في مثلِ هذا بـ«لكنْ»، أي: لكنْ يتَمنَّونه أمانيَّ، فيكونُ عندَه من بابِ الاستثناء المفرَّغِ المنقطعِ، فيصيرُ نظيرَ: «ما علمتُ إلا ظناً» وفيه نظرٌ.

---

(١) الآية ١٥٧ من النساء.
(٢) ديوانه ٥٥؛ والكتاب ١/٣٦٥؛ والقرطبي ٢/٥. ومثنوية: استثناء.
(٣) الإملاء ١/٤٥.

والأمانيُّ جمع أُمْنِيَّة بتشديد الياء فيهما. وقال أبو البقاء[1]: «يجوز تخفيفُها فيهما». وقرأ أبو جعفر بتخفيفها[2]، حَذَفَ إحدى الياءَين، تخفيفاً، قال الأخفش[3]: «هذا كما يُقال في جمعِ مفتاح: مفاتح ومفاتيح»، قال النحاس[4]: «الحَذْفُ في المعتلِّ أكثرُ» وأنشد قول النابغة[5]:

٥٥٧ ـ وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَىٰ ثلاثُ الأَثَـافي والرسومُ البلاقِعُ

وقال أبو حاتم: «كلُّ ما جاء واحدُه مشدَّداً من هذا النوع فلك في الجمعِ الوجهان» وأصلُه يَرْجِعُ إلى ما قال الأخفش. ووزن أُمْنِيَّة: أُفْعُولة من منَّى يُمَنِّيَ إذا تلا وقرأ، قال[6]:

٥٥٨ ـ تَمَنَّى كتـابَ اللـهِ آخـرَ ليلِهِ تَمَنِّيَ داودَ الزبورَ على رِسْلِ

وقال كعب بن مالكٍ[7]:

٥٥٩ ـ تَمَنَّى كتــابَ اللـهِ أوَّلَ لَيلِه وآخِـرَه لاقى حِمـامَ المقـادِرِ

وقال تعالى: «إلا إذا تَمَنَّى ألقى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ»[8]، أيَ: قَرَأَ وتَلا، فالأصلُ على هذا: أُمْنُوية، فاعتلَّت اعتلالَ ميِّت وسيِّد، وقد تقدَّم. وقيل:

---

(١) الإملاء ١/٤٥.

(٢) وهي قراءة شيبة والأعرج أيضاً كما في القرطبي ٢/٥.

(٣) معاني القرآن ١١٨.

(٤) إعراب القرآن ١/١٩٠.

(٥) ديوان ذي الرمة ـ وليس النابغة ـ ١٢٧٤؛ والمقتضب ٢/١٧٦؛ والمخصص ١٧/١٠٠؛ والأشموني ١/١٨٧؛ والهمع ٢/١٥٠؛ والدرر ٢/٢٠٦. والعمى هنا: الجهل، والبلاقع: لا شيء فيها.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢/٦؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٩٥؛ واللسان مني.

(٧) اللسان: مني، وابن عطية ١/٣٣٠؛ ومجمع البيان ١/١٤٤؛ والقصيدة في رثاء عثمان.

(٨) الآية ٥٢ من الحج.

الأمنيَّةُ الكذبُ والاختلاقُ. وقيل ما يتمنَّاه الإنسان ويَشْتهيه. وقيل: ما يُقَدِّرُه وَيَحْزِرُه مِنْ مَنَّى إذا كَذَبَ أو تمنَّى أو قدَّر، كقوله[1]:

٥٦٠ ـ لا تَأْمَنَنَّ وانْ أمْسَيْت في حَرَمٍ حتى تُلاقِي ما يَمْني لكَ الماني

أي: يقدِّر لك المقدِّرُ. وقال الراغب[2]: «والمَنْيُ القَدْرُ، ومنه «المَنا» الذي يُوزَنُ به، ومنه: المَنِيَّة وهو الأجَلُ المقدَّرُ للحيوان، والتمنِّي: تقديرُ شيءٍ في النفسِ وتصويرُه فيها، وذلك قد يكونُ عن ظَنٍّ وتخمين، وقد يكونُ بناءً على رَوِيَّةٍ وأصلٍ، لكنْ لمَّا كان أكثرُه عن تَخْمينٍ كان الكذبُ أَمْلَكَ له، فأكثرُ التمنِّي تصوُّرُ ما لا حقيقةَ له، والأُمْنِيَةُ: الصورةُ الحاصلةُ في النفسِ مِنْ تمنِّي الشيءِ، ولمَّا كان الكذبُ تَصَوُّرَ ما لا حقيقة له وإيرادَه باللفظِ صار التَمنِّي كالمبدأ للكذبِ [فعُبِّر به عنه، ومنه قولُ عثمـانَ رضي اللـهُ عنه: «ما تَغَنَّيْتُ ولا تَمَنَّيْتُ منذ أَسلمْتُ»][3]. وقال الزمخشري[4]: «والاشتقاقُ من مَنَّى إذا قدَّر، لأن المتمنِّي يُقَدِّر في نفسِه ويَحْزِرُ ما يتمنَّاه، وكذلك المختلِقُ، والقارىءُ يقدِّر أنَّ كلمةَ كذا بعد كذا» فجَعَلَ بين هذه المعاني قَدْراً مشتركاً وهو واضحٌ.

قولُه: «وإنْ هُمْ إلاَّ يَظُنُّون» «إنْ» نافيةٌ بمعنى مـا، وإذا كانت نـافيةً فالمشهورُ أنها لا تعملُ عملَ «ما» الحجازيةِ، وأجاز بعضُهم ذلك ونَسَبه لسيبويهِ[5]

---

(١) البيت لسويد بن عامر المصطلق، وهو في اللسان: منى، والتاج: منى، والقرطبي ٢/٦؛ وينسب أيضاً إلى أبي قلابة.

(٢) المفردات ٤٩٦.

(٣) غير واضح في المصورة عن نسخة الأصل وما أثبتناه من ع. وارجاع الضمائر: فعَبَّر بالتمني عن الكذب.

(٤) الكشاف ١/٢٩٢.

(٥) لعل هذا مفهوم من عبارته في الكتاب ٢/٣٠٦ «في معنى ليس».

وأَنْشدوا[1]:

٥٦١ ــ إنْ هُـوَ مستـولياً على أَحَـدٍ   إلاَّ على أَضْعَفِ المجـانيـن

و «هو» اسمُها و «مستولياً» خبرُها، فقولُه «هم» في محلِّ رفعٍ بالابتداء، لا اسم «إنْ»، لأنها لم تَعْمَل على المشهور، و «إلاَّ» للاستثناء المفرغ، و «يَظُنُّون» في محلِّ الرفع خبراً لقوله «هم» وحَذَفَ مفعولَي الظنِّ للعلمِ بهما، أو اقتصاراً، وهي مسألةُ خلافٍ.

آ. (٧٩) **قولُه تعالى: ﴿فويلٌ للذين يكتُبون﴾**. . وَيْلٌ مبتدأ وجاز الابتداء به وإن كانَ نكرةً لأنه دعاءٌ عليهم، والدعاءُ من المسوِّغاتِ سواءٌ كان دعاءً له نحو: «سلامٌ عليكم»[2]، أو عليه كهذه الآية، والجارُّ بعده الخبرُ فيتعلَّقُ بمحذوف. وقال أبو البقاء[3]: «ولو نُصِبَ لكانَ له وجهٌ على تقدير: أَلْزَمهم الله ويلاً، واللامُ للتبيين لأنَّ الاسمَ لم يُذْكَرْ قَبْلَ المصدر» يعني أنَّ اللامَ بعد المنصوبِ للبيانِ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ، وقولُه: «لأنَّ الاسم» يعني أنه لو ذُكِرَ قبلَ «ويلَ» فقلت: «ألزم الله زيداً ويلاً» لم يَحْتَجْ إلى تبيين بخلاف ما لو تأخر، وعبارةُ الجَرْميّ توهم وجوبَ الرفعِ في المقطوعِ عن الإضافة، ونَصَّ الأخفش[4] على جوازِ النصبِ فإنه قال: «ويجوزُ النصبُ على إضمار فعلٍ أي: أَلْزمهم الله ويلاً».

واعلم أن ويلاً وأخواتِه وهي: وَيْح ووَيْس ووَيْب وعَوْل من المصادرِ المنصوبةِ بأفعالٍ من غير لفظِها، وتلك الأفعالُ واجبةُ الإضمارِ، لا يجوز

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٣؛ والمقرب ١/١٠٥؛ والهمع ١/١٢٥؛ ورصف المباني ١٠٨. والذين أثبتوا لها عملاً لم يشترطوا لذلك شيئاً.

(٢) الآية ٢٤ من الرعد.

(٣) الإملاء ١/٤٥.

(٤) معاني القرآن ١١٨.

إظهارُها البتة لأنها جُعِلَتْ بدلاً من اللفظ بالفعلِ، وإذا فُصِل عن الإضافةِ فالأحسنُ فيه الرفعُ، نحوَ: «وَيْلٌ له» وإن أُضِيفَ نُصِبَ على ما تقدَّم، وإن كان عِبارةُ الجرميّ توهُم وجوبَ الرفعِ عند قَطْعِه عن الإضافة فإنه قال: «فإذا أَدْخلْتَ اللامَ رَفَعْتَ فقلت: ويلٌ له، وَوَيْحٌ له» كأنه يُريد على الأكثرِ، ولم يَسْتعمل العربُ منه فعلاً لاعتلالِ عينه وفائِه، وقد حَكى ابن عرفة[1]: «تَوَيَّلَ الرجلُ» إذا دَعا بالوَيْلِ، وهذا لا يَرُدُّ، لأنه مثلُ قولهم: «سَوَّفْتَ ولَوْلَيْتَ» إذا قلتَ: له سوفَ ولو.

ومعنى الوَيْلِ شِدَّةُ الشر قاله الخليل، وقال الأصمعي: الوَيْلُ: التفجُّع، والوَيْل: الترحُّم. وقال سيبويه[2]: «وَيْل: لِمَنْ وَقَع في الهَلَكَة، ووَيْحٌ زَجْرٌ لمَنْ أَشْرَفَ على الهَلاك» وقيل: الويلُ الحُزْن، وهل وَيْل ووَيْح ووَيْس ووَيْب بمعنى واحد أو بينها فرقٌ؟ خلافٌ، وقد تقدَّم ما فرَّق به سيبويه في بعضِها. وقال قومٌ: وَيْلٌ في الدُّعاء عليه، ووَيْحٌ وما بعدَه ترحُّمٌ عليه. وزعم الفرّاء أن أصلَ وَيْل: وَيْ أي حُزْن، كما تقول: وَيْ لفلان، أي حُزْن له، فَوَصَلَتْه العربُ باللام، وقَدَّرَتْ أنَّها منه فَأَعْرَبوها وهذا غريبٌ جداً. ويقال: وَيْل وويلَة بالتاء، وقال امروء القيس[3]:

٥٦٢ ـ له الويلُ إنْ أَمْسى ولا أمُّ عامرٍ   لَدَيْهِ ولا البَسْباسَةُ ابنةُ يَشْكُرا

وقال أيضاً:[4]

(١) إبراهيم بن محمد المعروف بنفطويه، عالم بالحديث والعربية، أخذ عن ثعلب والمبرد وأخذ عنه المرزباني، له: غريب القرآن ومسألة سبحان. انظر: النزهة ٣٦٠؛ البغية ٤٢٨/١.

(٢) الكتاب ١٦٧/١.

(٣) الديوان ٦٨؛ واللسان: قرب.

(٤) من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١١ وشرح المعلقات للتبريزي ٧٠. مرجلي: عاقر بعيري، وتاركي: أمشي غير راكبة مترجلة.

٥٦٣ ـ ويومَ دَخَلْتَ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّك مُرْجِلي

فويلات جمع وَيْلَة لا جمعُ وَيْل كما زَعَم ابن عطية[1] / لأنَّ جمعَ [٣٣/أ]
المذكر بالألفِ والتاءِ لا يَنْقَاسُ.

قوله «بأَيْديهم» متعلِّقٌ بيكتُبون، ويَبْعُدُ جَعْلُه حالاً من «الكتاب»، والكتابُ هنا بمعنى المكتوب، فنصبُه على المفعولِ به، ويَبْعُدُ جَعْلُهُ مصدراً على بابِه، وهذا من بابِ التأكيد فإن الكُتْبَةَ لا تكون بغير اليدِ، ونحوُه: «ولا طَائرٌ يَطيرُ بجناحَيْهِ[2]»، «يقولون بأفواهِهم». وقيل[3]: فائدةُ ذكره أنَّهم باشَرُوا ذلك بأنفسِهم ولم يَأْمُروا به غيرَهم، فإنَّ قولَك: فَعَلَ فلانٌ كذا يَحْتملُ أنه أمر بفعلِه ولم يُباشِرْه، نحو: بنى الأميرُ المدينةَ، فأتى بذلِك رَفْعاً لهذا المجازِ. وقيل: فائدتُه بيانُ جُرْأَتِهم ومُجاهَرَتِهم، فإنَّ المباشِرَ للفعل أشدُّ مواقعةً مِمَّنْ لم يباشِرْه. وهذان القولان قريبان من التأكيد، فإنَّ أصلَ التأكيدِ رَفْعُ توهُّمِ المجاز. وقال ابنُ السَّرَّاج: «ذِكْرُ الأيدي كنايةٌ عن أنهم اختلقوا ذلك من تِلْقائهم ومِنْ عندِ أنفسِهم» وهذا الذي قاله لا يَلْزَمُ.

والأيدي جمعُ يَدٍ، والأصلُ: أَيْدُيٌ بضمِّ الدالِ كفَلْس وأَفْلُس في القلة فاستُثْقِلَت الضمةُ قبل الياءِ فَقُلِبَت كسرةً للتجانسِ نحو: بِيْض جمعَ أَبْيض، والأصلُ: بُيْض بضم الياء كحُمْر جمع أَحْمر[4]، وهذا رأيُ سيبويه[5]، أعني أنه يُقِرُّ الحرفَ ويُغَيِّر الحركةَ ومذهبُ الأخفشِ عكسُه، وسيأتي تحقيقُ مذهَبَيْهما عند ذِكْرِ «معيشة» إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) التفسير ١/٣٣١.
(٢) الآية ٣٨ من الأنعام.
(٣) الآية ١٦ من آل عمران.
(٤) انظر: الممتع ٤٦٨.
(٥) الكتاب ٢/١٠٢، ٢٠٠.

وأصل يَد: يَدْي بسكونِ العَيْنِ، وقيل: يَدَي بتحريكِها، فتحرَّكَ حرفُ العلة وانفتَح ما قبلَه فقُلِب ألفاً فصارَ يداً كَرَحَىً، وعليه التثنيةُ: يديان، وعليه أيضاً قوله[1]:

٥٦٤ ـ يا رُبَّ سارٍ باتَ لن يُوَسَّدا   تحتَ ذِراعِ العَنْسِ أو كفَّ اليَدا

والمشهورُ في تثنيتها عَدَمُ ردِّ لامِها، قال تعالى: «بل يداهُ مَبْسُوطَتَان»[2] «تبَّت يد أبي لَهَبٍ»[3]، وقد شَذَّ الردُّ في قوله: يَدَيانِ[4]:

٥٦٥ ـ يَدَيَان بَيْضَاوان عِندَ مُحَلِّمٍ   قد يَمْنَعانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُقْهَرا

وأيادٍ جمعُ الجمعِ نحو: كَلْبَ وأَكْلُب وأكالب. ولا بدَّ في قوله: «يكتبُون الكتابَ» مِنْ حَذْفٍ يَصِحُّ معه المعنى، فقدَّره الزمخشري[5]: «يكتبون الكتابَ المحرَّفَ» وقدَّره غيرُه حالاً من الكتاب تقديرُه: يكتُبون الكتابَ مُحَرَّفاً، وإنما أَحْوَجَ إلى هذا الإِضمارِ لأنَّ[6] الإنكارَ لا يَتَوجَّهُ على مَنْ كَتَب الكتاب بيده إلا إذا حَرَّفه وغَيَّره.

قوله: «لِيَشْتَرُوا» اللامُ لامُ كي، وقد تقدَّمت[7]. والضميرُ في «به» يعودُ على ما أشاروا إليه بقولِهم: «هذا من عند الله» و«ثمناً» مفعولُه، وقد تقدَّم

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في حجة ابن خالويه ١٧٩؛ وابن يعيش ١٥٢/٤؛ والدرر ١٣/١. والعنس: الناقة الصلبة.

(٢) الآية ٦٤ من المائدة.

(٣) الآية ١ من المسد.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٣٥/٢؛ ومجالس العلماء ٣٢٧؛ وابن يعيش ١٥١/٤؛ والخزانة ٢٦٩/٢؛ وشرح الشافية ٦٥/٢.

(٥) الكشاف ٢٩٢/١.

(٦) اللام هنا مقحمة، ولم يثبتها في: ع.

(٧) انظر: إعرابه للآية ٧٦ من البقرة.

تحقيقُ دخولِ الباءِ على غيرِ الثمن عند قولِه: «ولا تَشْتَرُوا بآياتي ثمناً قليلاً»[١] فَلْيُلْتَفَتْ إليه، واللامُ متعلقةٌ بيقولون، أي: يقولونَ ذلك لأجلِ الاشتراءِ. وأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَها متعلقةً بالاستقرارِ الذي تضمَّنه قولُه «مِنْ عندِ الله».

قوله: «مِمَّا كَتَبَتْ أيديهم» متعلِّقٌ بوَيْلٍ أو بالاستقرارِ في الخبر، و«مِنْ» للتعليلِ، و«ما» موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ، ويجوزُ أن تكونَ نكرةً موصوفةً وليس كقوةِ الأولِ والعائدُ أيضاً محذوفٌ أي: كَتَبَتْهُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: مِنْ كَتْبِهم، و«ويلٌ لهم مِمَّا يَكْسِبُون» مثلُ ما تقدَّم قبلَه، وإنما كرَّر «الوَيْل» ليُفيدَ أنَّ الهَلَكَة متعلقةٌ بكلِّ واحدٍ من الفِعْلَيْنِ على حِدَتِه لا بمجموعِ الأمرَيْنِ، وإنَّما قَدَّم قولَه: «كَتَبَتْ» على «يَكْسبون» لأن الكتابةَ مُقَدَّمةٌ فنتيجتُها كسبُ المالِ، فالكَتْبُ سببٌ والكسبُ مُسَبَّبٌ، فجاء النَّظْمُ على هذا.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿إلاَّ أيَّاماً معدودةً﴾**.. هذا استثناءٌ مفرَّغٌ، فأيَّاماً منصوبٌ على الظرفِ بالفعلِ قبلَه، والتقديرُ: لَنْ تَمَسَّنا النارُ أبداً إلا أياماً قلائلَ يَحْصُرُها العَدُّ، لأن العَدَّ يَحْصُر القليلَ، وأصلُ أَيَّام: أَيْوام لأنه جمعُ يوم، نحو: قَوْم وأَقْوام، فاجتمع الياءُ والواوُ وَسَبَقَتْ إحداهُما بالسكونِ فَوَجَبَ قَلْبُ الواوِ ياءً وإدغامُ الياءِ في الياءِ، مثل هَيِّن وميِّت.

قوله: «أَتَّخَذْتُمْ» الهمزةُ للاستفهامِ، ومعناهُ الإنكارُ والتقريعُ، وبها استُغْنِيَ عن همزةِ الوصلِ الداخلةِ على «اتَّخَذْتُم» كقولِه: «أَفترىٰ على الله»[٢]، «أَصْطَفَى»[٣] وبابه. وقد تقدَّم القولُ في تصريفِ «اتَّخَذْتُمْ»[٤] وخلافُ أبي علي فيها. ويُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ هنا متعديةً لواحد. قال

(١) الآية ٤١ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من سبأ.

(٣) الآية ١٥٣ من الصافات: «أَصْطَفَىٰ البناتِ على البنين».

(٤) انظر: إعرابه للآية ٦٧ من البقرة.

أبو البقاء[1]: «وهو بمعنى جَعَلْتُم المتعدية لواحد»، ولا حاجة إلى جَعْلِها بمعنى «جَعَل» في تعدِّيها لواحد، بل المعنى: هل أَخَذْتُم مِنَ اللهِ عَهْداً، ويُحتملُ أَنْ تتعدَّىٰ لاثنين، والأولُ «عهد»، والثاني «عند الله» مقدَّماً عليه، فعلىٰ الأولِ يتعلَّقُ «عند الله» باتَّخَذْتُمْ، وعلى الثاني يتعلَّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ نَقْلُ حركةِ همزةِ الاستفهامِ إلى لام «قُلْ» قبلَها فَتُفْتَحُ وتُحْذَفُ الهمزةُ وهي لغةٌ مطَّرِدَةٌ قرأ بها نافع في روايةِ ورش عنه[2].

قوله: «فَلَنْ يُخْلِفَ الله» هذا جوابُ الاستفهامِ المتقدِّمِ في قوله: «أَتَّخَذْتُمْ» وهل هذا بطريقِ تضمينِ الاستفهامِ معنى الشرطِ، أو بطريقِ إضمارِ الشرطِ بعدَ الاستفهامِ وأخواتِهِ؟ قولان، تقدَّم تحقيقُهما. واختار الزمخشري[3] القولَ الثاني، فإنه قال: «فَلَنْ يُخْلِفَ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: إن اتَّخَذْتُمْ عندَ الله عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عهدَه». وقال ابنُ عطية[4]: «فلن يُخْلِفَ اللهُ عهدَه: اعتراضٌ بين أثناءِ الكلامِ. كأنه يَعْني بذلك أنَّ قولَه: «أم تَقُولون» مُعادِلٌ لقولِه: «أتَّخَذتم» فَوَقَعَتْ هذه الجملةُ بين المتعادِلَيْنِ معترضةً، والتقديرُ: أيُّ هذين واقعٌ؟ اتِّخاذِكم العهدَ أم قولِكم بغيرِ علمٍ، فعلى هذا لا محلَّ لها من الإعراب، وعلى الأول محلُّها الجَزْمُ.

قوله: «أَمْ تقولونَ» أمْ «هذه يجوزُ فيها وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ متصلةً فتكونَ للمعادَلةِ بين الشيئين، أي: أيُّ هذين واقعٌ، وأَخْرَجَهُ مُخْرَجَ المتردِّدِ فيه، وإنْ [كان][5] قدعُلِم وقوعُ أحدِهما، وهو قولُهم على اللهِ

(١) الإملاء ١/٤٦.
(٢) البحر: ١/٢٧٨.
(٣) الكشاف ١/٢٩٢.
(٤) التفسير ١/٣٣٤.
(٥) سقط من الأصل، وأثبتناه من: ع.

ما لا يعلمون للتقرير، ونظيرُه: «وإنَّا أو إيَّاكم لَعلى هدىً أو في ضلال مبين»[1] وقد عُلِم أيُّهما على هدىً وأيُّهما في ضلالٍ، وقد عَرَفْتَ شروطَ المتصلةِ أولَ السورة[2]. ويجوزُ أن تكونَ منقطعةً، فتكونَ غيرَ عاطفةٍ، وتُقَدَّر بـ بل والهمزةِ / والتقديرُ: بل أتقولون، ويكونُ الاستفهامُ للإنكارِ لأنه قد وقع القولُ منهم [٣٣/ب] بذلك، هذا هو المشهورُ في أمِ المنقطعةِ. وزعم جماعةٌ أنها تُقَدَّر بـ «بل» وحدَها دونَ همزةِ استفهامٍ، فَيُعْطَفُ ما بعدَها على ما قبلها في الإعرابِ، واستدَلَّ عليه بقولهم: إنَّ لنا إبلاً أَمْ شاءً، بنصْبِ «شاء» وقول الآخر[3]:

٥٦٦ ـ وَلَيْتَ سُلَيْمىٰ في المَنَامِ ضَجيعتي ... هنالِكَ أَمْ في جنةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

تقديره: بل في جهنَّمَ، ولو كانَتْ همزةُ الاستفهامِ مقدَّرةً بعدَها لَوَجَبَ الرفعُ في «شاء» و«جهنم» على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وليس لقائلٍ أن يقولَ: هي في هذين الموضعينِ متصلةٌ لِمَا عُرِفَ مِنْ أنَّ شرطَها أَنْ تتقدَّمَها الهمزةُ لفظاً أوْ تقديراً، ولا يَصْلُحُ ذلك هنا.

قوله: «ما لا تَعْلمون» «ما» منصوبةٌ بتقولون، وهي موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ على كِلا القَوْلَيْنِ محذوفٌ، أي: ما لا تعلمونه، فالجملة لا محلَّ لها على القولِ الأولِ، ومحلُّها النصبُ على الثاني ولا يَجُوزُ أن تكونَ هنا مصدريةً.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿بلىٰ﴾**.. حَرْفُ جوابٍ كنَعَم وجَيْرِ وأَجَلْ وإي، إلاَّ أَنَّ «بلى» جوابٌ لنفيٍ متقدِّمٍ، سواءً دخلَه استفهامٌ أم لا، فيكونُ

---

(١) الآية ٢٤ من سبأ.

(٢) انظر: الورقة ١٢ أ.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٥٠١؛ ورواية عجزه فيه:
لـدى الجنـةِ الخضـراءِ أو في جهنَّمِ
وأوضح المسالك ٣/ ٥١.

إيجاباً له نحو قول القائل: ما قام زيدٌ فتقولُ: بلى، أي: قد قام، وتقول: أليس زيداً قائماً؟ فتقول بلىٰ، أي: هو قائم، قال تعالى: «أَلَسْتُ بربِّكم؟ قالوا: بلى»[1] ويُروى عن ابن عباس أنهم لو قالوا: نَعَمْ لَكَفروا. فأمَّا قولُه[2]:

٥٦٧ ـ أليسَ الليلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمروٍ وإيَّانا فَذَاكَ بِنا تَدانِي
نَعَمْ وَتَرىٰ الهلالَ كما أَراه وَيعْلُوها النهارُ كما عَلاني

فقيل: ضرورةٌ، وقيل: نَظَرَ إلى المعنى؛ لأنَّ الاستفهامَ إذا دَخَل على النفي قَرَّره، وبهذا يُقال: فكيفَ نُقِل عن ابنِ عباس أنَّهم لو قالوا نعم لكَفروا، مع أنَّ النفي صَار إيجاباً؟ وقيل: قَوْلُه: «نعم» ليس جواباً لـ «أليس» إنما هو جوابٌ لقوله: «فذاكَ بنا تَداني»، فقوله تعالى: «بلى» رَدٌّ لقولهم: «لَنْ تَمَسَّنا النارُ» أي: بلى تَمَسُّكم أبداً، بدليلِ قوله: «هم فيها خالدون» قاله الزمخشري[3]، يريد أن «أبداً» في مقابَلَةِ قولهم: «إلا أياماً معدودةً» وهو تقديرٌ حَسَنٌ. والبصريون يَقُولون[4]: إنَّ «بلىٰ» حرفٌ بسيطٌ. وزعم الكوفيون أنَّ أصلها بل التي للإضراب، زِيْدَتْ عليها الياء لِيَحْسُنَ الوقف عليها، وضُمِّنت الياء معنى الإيجاب، قيل: تَدُلُّ على رَدِّ النفي والياءُ تَدُلُّ على الإيجابِ، يَعْنُون بالياءِ الألفَ، وإنما سَمَّوْها ياءً لأنَّها تُمال وتُكْتَبُ بالياءِ، ولتحقيقِ المذهبين موضعٌ غيرُ هذا، وسيأتي الكلامُ إن شاء الله في بقيةِ حروفِ الجواب.

قولُه: «مَنْ كَسَبَ» يجوزُ «مَنْ» وجهان، أحدُهما: أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي. والخبرُ قولُه: «فأولئك»، وجازَ دخولُ الفاءِ في الخبر لاستكمالِ

(١) الآية ١٧٢ من الأعراف.
(٢) البيتان لجحدر، وهما في أمالي القالي ١/٢٧٨؛ وأمالي السهيلي ٢٤٦؛ والمقرب ١/٢٩٤؛ والمغني ٣٨٣؛ ورصف المباني ٣٦٥.
(٣) الكشاف ١/٢٩٢.
(٤) انظر في أحكام بلى: رصف المباني ١٥٧؛ المغني ١٢٠؛ أمالي السهيلي ٤٤.

الشروطِ المذكورةِ فيما تقدَّم. ويؤيِّد كونَها موصوفةً ذِكْرُ قَسيمِها موصولاً وهو قولُه: «والذين كفروا»، ويجوزُ أن تكونَ شرطيةً، والجوابُ قولُه «فأولئك» وعلى كِلا القولين فمَحَلُّها الرفعُ بالابتداء، لكنْ إذا قلنا إنها موصولةً كان الخبر: «فأولئك» وما بعد بلا خلافٍ، ولا يكونُ لقولِه «كَسَب سيئةً» وما عُطِفَ عليه مَحَلٌّ من الإعرابِ لوقوعِه صلةً، وإذا قلنا إنها شرطيةٌ فيجيء في خبرها الخلافُ المشهورُ: إمَّا الشرطُ أو الجزاءُ أو هما، حَسْبما تقدَّم، ويكونُ قولُه «كَسَب» وما عُطِفَ عليه في محلِّ جَزْمٍ بالشرط.

و «سيئةً» مفعولٌ به، وأصلُها: سَيْوِئَة، لأنَّها من ساءَ يسُوء، فوزنُها فَيْعِلة، فاجتمعَ الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فأُعِلَّتْ إعلالَ سَيِّد وميِّت، وقد تقدَّم. وراعى لفظ «مَنْ» مرةً فأفرَدَ في قولـه «كسب»، و«به» و«خطيئته»، والمعنى مرةً أخرى، فَجَمَع في قوله: «فاولئك أصحابُ النار هم فيها خالدون». وقرأ نافعٌ وأهلُ المدينة[1]: «خطيئاتُه» بجمعِ السلامـة، والجمهور: «خطيئتُه» بالإفراد. ووجهُ القـراءتين ينبني على مَعرفـة السيئة والخطيئة. وفيهما أقوالٌ»، أحدُهما: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظَيْن مختلفين. الثاني: السيئةُ الكفرُ، والخطيئةُ الكبيرةُ. الثالث: عكسُ الثاني. فوجْهُ قراءةِ الجماعة على الأولِ والثـالث أنَّ المرادَ بالخطيئةِ الكفرُ وهو مفردٌ، وعلى الوجهِ الثاني أنَّ المرادَ به جنسُ الكبيرةِ. ووجهُ قراءةِ نافعٍ على الوجهِ الأول والثالثِ أَنَّ المرادَ بالخطيئات أنواعُ الكفرِ المتجَدِّدَة في كلِّ وقتٍ، وعلى الوجه الثاني أنَّ المرادَ به الكبائرُ وهي جماعةٌ. وقيل: المرادُ بالخطيئةِ نفسُ السيئةِ المتقدِّمة فسمَّاها بهذين الاسمين تقبيحاً لها، كأنَّه قال: وأَحاطَتْ به خطيئتُه تلك، أي السيئة، ويكونُ المرادُ بالسيئةِ الكفرَ، أو يُراد بهم العصاةُ، ويكونُ أرادَ بالخلودِ المُكْثَ الطويلَ، ثم بعد ذلك يَخْرُجُون.

---

(١) السبعة ١٦٢؛ الكشف ١/٢٤٩؛ البحر ١/٢٧٩.

وقوله: «فاولئك أَصحابُ» إلى آخره تقدَّمَ نظيـرُه[1] فلا حـاجةَ إلى إعادَتِه. وقُرِىء «خطاياه» تكسيراً[2]، وهذه مخالِفةٌ لِسَوادِ المصحفِ، فإنه رُسِم «خطيئتُه» بلفظِ التوحيدِ. وقد تقدَّم القول في تصريف خطايا[3].

آ. (٨٣) **قولُه تعالى: ﴿وإذ أَخَذْنَا﴾**.. «إذ» معطوفٌ على الظروفِ التي قبله، وقد تقدَّم ما فيه من كونِه متصرفاً أو لا. و«أَخَذْنا» في محلِّ خفضٍ، أي: واذكر وقتَ أَخْذِنا ميثاقَهم أو نحو ذلك.

قوله: «لا تَعْبُدون» قُرِىء[4] بالياءِ والتاء، وهو ظاهرٌ. فَمَنْ قَرَأَ بالغَيْبَة فلأنَّ الأسماءَ الظاهرةَ حكمُها الغَيْبة، ومَنْ قَرَأَ بالخطابِ فهو التفاتٌ، وحكمتُه أنَّه أَدْعىٰ لقبولِ المخاطبِ الأمرَ والنهيَ الوارِدَيْنِ عليه، وجَعَل أبو البقاء[5] قراءةَ الخطابِ على إضمارِ القَوْلِ. قال: «يُقْرَأُ بالتاء على تقدير: قُلْنا لهم: لا تَعْبُدون إلا الله» وكونُه التفاتاً أَحْسَنُ، وفي هذه الجملةِ المنفيَّةِ من الإعرابِ ثمانيةُ أوجهٍ، أَظْهَرُها: أنَّها مفسِّرةٌ لأخْذِ الميثاقِ، وذلك أنه لمَّا ذَكَر تعالى أنه أَخَذَ ميثاقَ بني إسرائيلَ كانَ في ذلك إيهامٌ للميثاق ما هو؟ فأتىٰ بهذه الجملةِ مفسِّرةً له، ولا محلَّ لها حينئذٍ من الإعراب. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «بني إسرائيل» وفيها حينئذ وجهان، أحدُهما: أنَّها حالٌ مقدَّرة بمعنى أَخَذْنا مِيثاقَهم مقدِّرين التوحيدَ أبداً ما عاشُوا. والثاني: أنها حالٌ مقارِنةٌ بمعنى: أَخَذْنَا ميثاقَهم ملتزمين الإقامةَ على التوحيد، قالَه أبو البقاء[6]، وسَبَقَه

---

(١) الآية ٣٩ من البقرة.

(٢) ذكرها في البحر ١/٢٧٩ من دون نسبة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من البقرة.

(٤) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء وقرأ الباقون بالتاء انظر: السبعة ١٦٢؛ الكشف ١/٢٤٩؛ البحر ١/٢٨٢.

(٥) الإملاء ١/٤٦.

(٦) الإملاء ١/٤٧.

إلى ذلك قطرب والمبرِّد، وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحال من المضافِ إليه / في غير المواضِع الجائز فيها ذلك على الصحيحِ ، خلافاً لِمَنْ أجازَ مجيئَها [٣٤/أ] من المضافِ إليه مطلقاً، لا يُقال المضافُ إليه معمولٌ في المعنى لميثاق، لأنَّ ميثاقاً إمَّا مصدرٌ أو في حكمه، فيكونُ ما بعده إمَّا فاعلاً أو مفعولاً، وهو [غير][1] جائز لأنَّ مِنْ شرطِ عملِ المصدرِ غير الواقِعِ موقعَ الفعلِ أَنْ ينحلَّ لحرفٍ مصدريٍ وفعل وهذا لاَ يَنْحَلُّ لهما، لَو قَدَّرْتَ: وإذ أَخَذْنا أن نواثِقَ بني إسرائيلَ أو يواثقنا بنو إسرائيل لم يَصِحَّ، ألا ترى أنَّك لو قُلْتَ: أَخَذْتُ علمَ زيدٍ لم يتقدَّر بقول: أخذت أَنْ يعلَمَ زيدٌ، ولذلك مَنَع ابن الطراوة[2] في ترجمة سيبويه: «هذا بابُ علم ما الكِلمُ من العربية»[3] أن يُقَدَّر المصدرُ بحرفٍ مصدري والفعل، وَردَّ وأنكر على مَنْ أجازه. الثالث: أن يكونَ جواباً لقَسمٍ محذوفٍ دَلَّ عليه لفظُ الميثاق، أي: استَحْلَفْناهم أو قلنا لهم: باللهِ لا تعبدون. ونُسِب هذا الوجهُ لسيبويه[4] ووافقه الكسائي والفراء[5] والمبرِّدُ. الرابع: أن يكونَ على تقديرِ حَذْفِ حرفِ الجرّ، وحَذْفِ أَنْ، والتقديرُ: أَخَذْنَا ميثاقَهم على أَنْ لا تعبدوا أو بأَنْ لا تَعْبدوا، فَحُذِفَ حرفُ الجر لأنَّ حَذْفَه مطَّردٌ مع أَنَّ وأَنْ كما تقدَّم غيرَ مرة، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» الناصبةُ فارتفع الفعلُ بعدَها ونظيرُه قولُ طرفة[6]:

٥٦٨ ــ أَلا أَيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغىٰ وأَنْ أشهدَ اللذاتِ هل أَنْتَ مُخْلِدي

---

(١) سقط من الأصل سهواً.

(٢) سليمان بن محمد من أهل مالقة، أخذ عن الحَجَّاج الأعلم، له: الإفصاح، وتوفي سنة ٥٢٨. انظر: البلغة ٩١؛ البغية ١/٦٠٢.

(٣) الكتاب: ١/٢.

(٤) الكتاب: ١/٤٥٥.

(٥) معاني القرآن ١/٥٤.

(٦) تقدم برقم ٥٢١.

وحَكَوا عن العرب: «مُرْهُ يَحْفِرَها» أي: بِأَنْ يَحْفِرَها، والتقديرُ: عن أَنْ أَحْضُرَ، وبأَنْ يَحْفِرَها، وفيه نظرٌ، فإنَّ إضمارَ «أَنْ» لا ينقاسُ، إنَّما يجوزُ في مواضعَ عَدَّها النَّحْويون وجَعَلُوا ما سِواها شاذاً قليلاً، وهو الصحيحُ خلافاً للكوفيين[1]. وإذا حُذِفَتْ «أَنْ» فالصحيحُ جوازُ النصبِ والرفعِ، ورُوِي: «مُرْه يَحْفِرها»، وأَحْضُر الوغى» بالوجهين، وهذا رأيُ المبرد[2] والكوفيين خلافاً لأبـي الحسن[3] حيث التـزم رفعَه. وللبحثِ مـوضعٌ غيـرُ هذا هـو أَلْيَقُ به. وأَيَّد الزمخشري[4] هذا الوجهَ الرابعَ بقراءةِ عبدِالله[5]: «لاَ تَعْبُدوا» على النهي. الخامس: أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ بالقولِ المحذوفِ، وذلك القولُ حالٌ تقديره: قائلين لهم لا تعبدون إلا اللـهَ، ويكونُ خبراً في معنى النهي ويؤيِّده قراءةُ أُبَـيّ المتقدمة، وبهذا يَتَّضح عطفُ «وقولوا» عليه، وبـه قال الفراء[6]. السادس: أَنَّ «أَنْ» الناصبة مضمرةٌ كما تقدَّم، ولكنها هي وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على أنها بدلٌ من «ميثاق»، وهذا قريبٌ من القولِ الأول من حيثُ إنَّ هذه الجملة مفسِّرةٌ للميثاق، وفيه النظرُ المتقدم، أعني حَذْفَ «أَنْ» في غيرِ المواضِع المَقِيسة. السابعُ: أَنْ يكونَ منصوباً بقولٍ محذوفٍ، وذلك القولُ ليس حالاً، بل مجرَّدُ إخبارٍ، والتقديرُ: وقُلْنا لهم ذلك، ويكونُ خبراً في معنى النهي. قال الزمخشري[7]: «كما تقولُ: تذهَبُ إلى فلانٍ تقولُ له كذا، تريدُ الأمر، وهو أَبْلَغُ من صريحِ الأمرِ والنهي، لأنَّه كأنه سُورع إلى الامتثالِ

(١) الإنصاف ٥٥٩.
(٢) المقتضب ٢/١٣٤.
(٣) معاني القرآن ١/١٢٦.
(٤) الكشاف ١/٢٩٣.
(٥) وهي قراءة أبـي أيضاً كما في البحر ١/٢٨٢؛ وسوف ينصُّ المؤلف على ذلك بعد قليل.
(٦) معاني القرآن ١/٥٤.
(٧) الكشاف ١/٢٩٢.

والانتهاءِ فهو يُخْبِرُ عنه، وتَنْصُره قراءة أُبَـي وعبدالله: «لا تعبدوا» ولا بدَّ من إرادة القول». انتهى، وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

الثامن: أن يكونَ التقديرُ: أَنْ لا تعبدون، وهي «أَنْ» المفسِّرة، لأنَّ في قوله: «أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل» إيهاماً[1] كما تقدَّم، وفيه معنى القول، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» المفسِّرة، ذكره الزمخشري[2]. وفي ادِّعاء حَذْفِ حرفِ التفسيرِ نَظَرٌ لا يَخْفَىٰ.

وقوله: «إلا اللَّهَ» استثناءٌ مفرغ، لأنَّ ما قَبله مفتقرٌ إليه وقد تقدَّم تحقيقُه أولاً. وفيه التفاتٌ من التكلُّم إلى الغَيْبة، إذ لو جَرَىٰ الكلامُ على نَسقَه لقيل: لا تَعْبدون إلا إيانا، لقوله «أَخَذْنَا». وفي هذا الالتفاتِ من الدلالةِ على عِظَم هذا الاسم والتفرُّدِ به ما ليس في المُضْمر، وأيضاً الأسماءُ الواقعةُ ظاهرةً فناسَبَ أَنْ يُجاوِرَ الظاهرُ الظاهرَ.

قوله: «وبالوالدينِ إحْساناً» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تتعلَّقَ الباء بـ «إحساناً»، على أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ فعلِ الأمر، والتقديرُ: وأَحْسِنوا بالوالدَيْنِ، والباءُ ترادِفُ «إلى» في هذا المعنى، تقول: أَحْسَنْتُ به وإليه، بمعنى أَنْ يكونَ على هذا الوجهِ ثَمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: وأَحْسنوا بِرَّ الوالدَيْن بمعنى: أَحْسِنوا إليهما بِرَّهما. قال ابن عطية[3]: «يَعْتَرِضُ هذا القولَ أَنْ يتقدَّمَ على المصدرِ معمولُه» وهذا الذي جَعَله ابنُ عطية اعتراضاً على هذا القولِ لا يتِمُّ على مذهبِ الجمهور، فإنَّ مذهَبَهم جوازُ تقديم معمولِ المصدرِ النائبِ عن فِعْلِ الأمر عليه، تقول: ضرباً زيداً، وإنْ شئْتَ: زيداً ضرباً، وسواءً عندهم إنْ جَعَلْنَا العملَ للفعلِ المقدَّرِ أم للمصدرِ النائبِ عن فِعْلِه فإنَّ

(١) الأصل: «إيهام» وهو سهو.
(٢) الكشاف ١/٢٩٣.
(٣) التفسير ١/٣٣٦.

التقديمَ عندَهم جائزٌ، وإنما يمتنعُ تقديمُ معمولِ المصدرِ المنحلِّ لحرفٍ مصدري والفعلِ، كما تقدَّم بيانه آنِفاً، وإنما يَتِمُّ على مذهبِ أبي الحسن، فإنه يمنَعُ تقديمَ معمولِ المصدرِ النائبِ عن الفعلِ، وخالَفَ الجمهورَ في ذلك. الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ، وذلك المحذوفُ يجوزُ أَنْ يُقَدَّر فعلَ أمرٍ مراعاةً لقوله: «لا تعبدون» فإنه في معنى النهي كما تقدَّم، كأنه قال: لا تَعْبُدوا إلا اللهَ وأَحْسِنوا بالوالدين. ويجوز أن يُقَدَّر خبراً مراعاةً لِلَفْظِ «لا تعبدون» والتقديرُ: وتُحْسِنُون. وبهذين الاحتمالين قَدَّر الزمخشري[1]، وَيَنْتَصِبُ «إحساناً» حينئذٍ على المصدرِ المؤكِّد لذلك الفعلِ المحذوفِ. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حَذْفَ عاملِ المؤكِّد منصوصٌ على عدمِ جوازِه، وفيه بَحْثٌ ليس هذا موضعَه. الثالث: / أن يكونَ التقديرُ: واستوصُوا بالوالدَيْن، فالباءُ تتعلَّقُ بهذا الفعلِ المقدَّرِ، وينتصبُ «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ به. الرابعُ: تقديرُه: ووصَّيْناهم بالوالدَيْنِ، فالباءُ متعلِّقةٌ بالمحذوفِ أيضاً، وينتصبُ «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ من أجله، أي لأجل إحساننا إلى المُوصَى بهم من حيث إن الإحسانَ مُتَسَبِّبٌ عن وصيتِنا بهم أو الموصىٰ لِما يترتَّبُ الثوابِ منَّا لهم إذا أَحْسَنوا إليهم. الخامس: أن تكونَ الباءُ وما عَمِلَتْ فيه عطفاً على قوله: «لا تَعْبدون» إذا قيلَ بأنَّ «أَنْ» المصدريةَ مقدرةٌ، فينسَبِكُ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ[2] يُعْطَفُ عليه هذا المجرورُ، والتقديرُ: أَخَذْنا ميثاقَهم بإفرادِ الله بالعبادَةِ وبالوالدَيْن، أي: وبِبِرِّ الوالدَيْن، أو بإحسانٍ إلى الوَالدَيْن، فتعلَّقُ الباءُ حينئذٍ بالميثاقِ لِما فيه من معنى الفعلِ، فإن الظرفَ وشِبْهَهُ تعملُ فيه روائحُ الأفعالِ، وينتصبُ «إحساناً» حينئذٍ على المصدر من ذلك المضافِ المحذوفِ وهو البِرُّ لأنه بمعناه أو الإحسانُ الذي قَدَّرناه. والظاهرُ من هذه الأوجهِ [٣٤/ب]

(١) الكشاف ١/٢٩٣.

(٢) الأصل: «مصدراً» وهو سهو.

إنما هو الثاني لِعَدَمِ الإضمارِ اللازم في غَيْره، ولأنَّ ورودَ المصدرِ نائباً عن فعلِ الأمر مطَّرد شائعٌ، وإنَّما قُدِّم المعمولُ اهتماماً به وتنبيهاً على أنَّه أَوْلَى بالإحسان إليه مِمَّن ذُكِرَ معه.

والوالدان: الأبُ والأمُ، يُقال لكلِّ واحدٍ منهما والد، قال[1]:

٥٦٩ ــ ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ لَـهُ أبٌ   وذي وَلَـدٍ لَـمْ يَـلْدَهُ أبـوانِ

وقيـل: لا يقال في الأم: والدة بالتاء، وإنما قِيل فيها وفي الأب: والدان تغليباً للمذكَّر. والإحسـانُ: الإنعامُ على الغير، وقيل: بل هو أَعَمُّ من الإنعام، وقيل هو النافِعُ لكل شيء.

قوله: «وذي القربـى» وما بعدَه عطفٌ على المجرور بالباءِ، وعلامةُ الجرِّ فيها الياءُ؛ لأنَّها من الأسماءِ الستةِ تُرْفَعُ بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتُجَرُّ بالياء بشروطٍ ذكرها النحويون، وهل إعرابُها بالحروفِ أو بغيرها؟ عشرةُ مذاهبِ للنحْويين فيها، ليس هذا موضعَ ذِكْرِهـا، وهي من الأسماء اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنًى إلى أسماءِ الأجناس ليُتَوَصَّل بذلك إلى وَصْف النكرة باسمِ الجنسِ نحو: مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ، وإضافتُه إلى المضمرِ ممنوعةٌ إلا في ضرورةٍ أو نادرِ كلام كقوله[2]:

٥٧٠ ــ صَبَحْنـا الخَزْرَجِيَّـةَ مُرْهَفـاتٍ   أبـانَ ذوي أَرُومَتِهـا ذَوُوهـا

---

(١) البيت لعمرو الجنبيّ أو لرجل من أزد السراة، وهو في الخصائص ٢/٣٣٣؛ والمقرب ١/١٩٩؛ وابن يعيش ٩/١٢٦؛ والمغنى ١٤٤؛ ورصف المباني ١٨٨؛ وشواهد المغني ٣٩٨؛ والدرر ١/٣١.

(٢) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٢١٢ برواية: أبادَ؛ وابن يعيش ١/٥٣؛ والهمع ٢/٥٠؛ والدرر ٢/٦١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٣٧.

وأنشد الكسائي[1]:

٥٧١ ـ إنما يَعْرِفُ المَعْـ ـروفَ في الناس ذَوُوه

وعلى هذا قولُهم: اللهم صَلِّ على محمدٍ وذَويه، وإضافتُه إلى العَلَمِ قليلةٌ جداً، وهي على ضَرْبين: واجبةٌ وذلك إذا اقْتَرَنا وَضْعاً نحو: ذي يزن وذي رَعين، وجائزةٌ وذلك [إذا] لم يقترنا وَضْعاً نحو: ذي قَطَري وذي عمرو، أي: صاحبُ هذا الاسمِ، وأقلُّ من ذلك إضافتُها إلى ضميرِ المخاطب كقوله[2]:

٥٧٢ ـ وإنَّا لَنَرْجُو عاجلاً منكَ مثلَ ما رَجَوْناه قِدْماً من ذَويك الأفاضلِ

وتَجيء «ذو» موصولةً بمعنى الذي وفروعِه، والمشهورُ حينئذٍ بناؤها وتذكيرها، ولها أحكامٌ كثيرة مذكورةٌ في كتب النحو.

و «القُرْبى» مضافٌ إليه وأَلِفُه للتأنيث وهو مصدرٌ كالرُّجْعى والعُقْبى، ويُطْلق على قَرابة الصُّلْب والرَّحِم، قال طَرَفة[3]:

٥٧٣ ـ وظُلْمُ ذوي القُرْبى أشدُّ مضاضةً على الحُرِّمنْ وَقْعِ الحُسام المُهَنَّدِ

وقال أيضاً[4]:

٥٧٤ ـ وَقَرَّبْتُ بالقُـرْبى وجَدِّك إنه متى يكُ أَمْرٌ للنَّكِيثَةِ أَشْهَدِ

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١/٥٣ برواية:
إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
والدرر ٢/٦١. والبيت من مجزوء الرمل، وينبغي لتصحيح رواية المؤلف أن نقرأ صدره: إنما يَعْرِي فُأَل.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٢؛ والبحر ١/٢٨١؛ والهمع ٢/٥٠؛ والدرر ٢/٦١.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح القصائد للتبريزي ١٨١؛ والديوان ٢١.

(٤) من معلقته وهو في شرح القصائد ١٨٣؛ والديوان ٢٢. والنكيثة: بلوغ الجهد.

والمادةُ تدل على الدُّنُو ضد البُعْد.

قوله: «واليَتامى» وزنُه فَعالى، وألفهُ للتأنيثِ وهو جَمْعِ يتيم كنديم ونَدامى ولا يَنْقاسُ هذا الجمعُ، واليُتْمُ: الانفراد، ومنه «اليَتيم» لانفرادِه عن أبويه أو أحدِهما، ودُرَّةٌ يتيمةٌ: إذا لم يكنْ لها نظيرٌ. وقيل: اليُتْم الإِبطاءُ ومنه صبيٌّ يتيم لأنه يُبْطِىءُ عنه البِرُّ. وقيل: هو التغافل لأن الصبيَّ يُتَغافل عمَّا يُصْلِحُه. قال الأصمعي: «اليُتْمُ في الآدميين مِنْ قِبَل فَقْد الآباء وفي غيرهم من قِبَل فَقْد الأُمهات». وقال الماوردي[1]: «إن اليُتْمَ في الناس أيضاً من قِبَل فَقْد الأُمَّهات» والأولُ هو المعروفُ عند أهلِ اللغةِ يقال: يَتُم يَيْتُم يُتْماً مثل: كرُم يكرُم وعَظُم يَعْظُم عُظْماً[2]، ويَتِمَ يَيْتَم يَتْماً مثل: سَمِعَ يَسْمَع سَمْعاً، فهاتان لغتان مشهورتان حكاهما الفراء، ويقال: أَيْتمه اللهُ إيتاماً أي فَعَل به ذلك. وعلامةُ الجرِّ في القربى واليتامى كسرةٌ مقدَّرة في الألفِ، وإن كانَتْ للتأنيثِ، لأنَّ ما لا ينصرفُ إذا أُضيف أو دَخَلَتْه أل انجرَّ بالكسرة، وهل يُسَمَّى حينئذٍ منصرفاً أو مُنْجَرًّا؟ ثلاثةُ أقوالٌ يُفَصَّل في الثالث بين أن يكونَ أحدَ سببيه العلميةُ فيُسَمَّى منصرفاً نحو: «بِعُمَرِكُمْ» أو لا فيُسَمَّى منجرًّا نحو: بالأحمر، والقُرْبى واليتامى من هذا الأخير.

قوله: «والمساكينَ» جمعُ مِسْكين، ويُسَمُّونه جَمْعاً لا نظيرَ له في الآحاد وجَمْعاً على صيغةِ مُنْتَهىٰ الجموع، وهو من العِلَل القائمةِ مَقامَ عِلَّتين، وسيأتي تحقيقُه قريباً في هذه السورةِ. وقد تقدَّم القولُ في اشتقاقِه عند ذِكْرِ المَسْكَنة[3] واختُلِف فيه: هل هو بمعنى الفقيرِ أو أسوأُ حالاً منه كقوله:

---

(١) لم أقف للماوردي على هذا القول في تفسيره، إنما قال في تفسيره لليتامى عند الآية ١٧٧ من البقرة: إنهم من اجتمع فيهم شرطان: الصغر وفقد الأب» تفسيره ١/١٨٨.

(٢) ضبطت معاجم اللغة هذا الفعل على ضرب وعلم، أما ما ذكره عن الفراء من نحو كرُم فلم أجده عند غير ابن القطاع في الأفعال ٣/٣٧٦.

(٣) الآية ٦١ من البقرة.

«مِسكينا ذا مَتْرَبَة»[1] أي لَصِق جِلْدُه بالتراب بخلافِ الفقير فإنَّ له شيئاً ما، قال[2]:

٥٧٥ ـ أمَّا الفقيرُ الذي كانَتْ حَلُوبَتُه   وَفْقَ العِيالِ فلم يُتْرَكْ له سَبَدُ

أو أكملُ حالاً لأنَّ اللَّـهَ جَعَلَ لهم مِلْكاً ما، قال: «أمَّا السفينةُ فكانَتْ لمساكينَ»[3] / خلافٌ مشهور بين العلماء من الفقهاءِ واللغويين. [٣٥/أ]

قوله: «وقُولوا للناسِ حُسْناً» هذه الجملةُ عَطْفٌ على قوله «لا تَعْبدون» في المعنى، كأنه قال: لا تَعْبدوا إلا الله وأَحْسِنوا بالوالدين وقُولوا، أو على «أَحْسِنوا» المقدَّر كما تقدَّم تقريرُه في قوله: «وبالوالـدين إحسانا»، وأجاز أبو البقاء[4] أن يكون معمولاً لقولٍ محذوف تقديرُه: «وقلنا لهم قولـوا. وقرىء: حَسَناً بفتحتين[5] وحُسُناً بضمتين، وحُسْنى من غير تنوين كحُبْلى، وإحساناً من الرباعي.

فأمَّا قراءة «حُسْناً» بالضم والإسكان فيَحْتمل أوجهاً، أحدُها وهو الظاهرُ: أنه مصدرٌ وَقَع صفةً لمحذوفٍ تقديرُه: وقولـوا للناسِ قَـوْلاً حُسْناً أي: ذا حُسْن. الثاني: أن يكونَ وُصِفَ به مبالغةً كأنه جُعِلَ القولُ نفسُه حَسَناً. الثالث: أنه صفةٌ على وزن فُعْل وليس أصلُه المصدرَ، بل هو كالحُلْو والمُرّ،

---

(١) الآية ١٦ من سورة البلد.

(٢) البيت للراعي وهو في أدب الكاتب ٣٠، والقرطبي ٨/١٦٩. والحلوبة: الناقة متى كانت تحلب، أو الشاة، وفق العيال: قدر كفايتهم لا فضل بها، والسبد: الشعر أو الوبر.

(٣) الآية ٧٩ من الكهف.

(٤) الاملاء ١/٤٧.

(٥) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب «حَسَناً» بفتح الحاء والسين، وقرأ عطاء وعيسى بضمها، وقرأ أبـي وطلحة بن مصرف حُسْنَى. انظر: السبعة ١٦٢؛ الكشف ١/٢٥٠؛ القرطبي ٢/١٦؛ البحر ١/٢٨٤.

فيكون بمعنى «حَسَن» بفتحتين، فيكونُ فيه لغتان: حُسْن وحَسَن كـالبُخْل والبَخَل، والحُزْن والحَزَن، والعُرْب والعَرَب. الرابع: أنه منصـوبٌ على المصدرِ من المعنى، فإنَّ المعنى: وَلْيَحْسُن قولُكم حُسْناً.

وأمَّا قراءةُ «حَسَناً» بفتحتين ــ وهي قراءةُ حمزة والكسائي ــ فصفـةٌ لمحذوف، تقديرُه: قولاً حَسَناً كما تقدَّم في أحد أوجه «حُسْنا».

وأمَّا «حُسُناً» بضمَّتين فضمةُ السينِ للإتباعِ للحاءِ فهو بمعنى «حُسْناً» بالسكون وفيه الأوجهُ المتقدمةُ.

وأمَّا مَنْ [قَرَأَ] «حُسْنى» بغير تنوين، فَحُسْنَى مصدرٌ كالبُشْرى والرُّجْعى. وقال النحاس[1] في هذه القراءةِ: «ولا يجوزُ هذا في العربيةِ، لا يُقال من هذا شيءٌ إلا بالألفِ واللامِ نحو: الكُبْرى والفُضْلَى، هذا قول سيبويه[2]، وتابعه ابنُ عطية[3] على هذا، فإنه قال: «وردَّه سيبويه لأن أَفْعَل وفُعْلى لا يجيء إلا معرفةً، إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل، ويَبْقى مصدراً كالعُقْبـى فذلك جائزٌ وهو وجهُ القراءةِ بها. انتهى وقـد ناقشهَ الشيخ[4]، وقال: «في كلامِه ارتباكٌ لأنه قال: لأنَّ أفْعَل وفُعْلى لا يَجِيءُ إلا معرفةً، وهذا ليس بصحيح. أمَّا «أَفْعَل» فله ثلاثةُ استعمالاتٍ، أحدُها: أن يكونَ معه «مِنْ» ظاهرةً أو مقدرةً، أو مضافاً إلى نكرةً، ولا يَتَعرَّفُ في هذين بحالٍ. الثاني: أن يَدْخُلَ عليه أَلْ فيتعرفَ بها، الثالث: أن يُضَاف إلى معرفةٍ فيتعرَّفَ على الصحيح. وأمَّا «فُعْلى» فلها استعمالان، أحدُهما بالألفِ واللام، والثاني: الإضافةُ لمعرفةٍ وفيها الخلافُ السابقُ. وقولُه «إلا أَنْ يُزال عنها معنى التفضيلِ ويبقى مصدراً»

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩١.
(٢) الكتاب ٢/٣٧١.
(٣) التفسير ١/٣٣٧.
(٤) البحر ١/٢٨٥.

ظاهرُ هذا أنَّ فُعْلى أنثى أَفْعَل إذا زال عنها معنى التفضيلِ تَبْقى مصدراً وليس كذلك، بل إذا زالَ عن فُعْلى أنثى أَفْعَل معنى التفضيلِ صارَتْ بمنزلةِ الصفةِ التي لا تفضيلَ فيها، ألا ترى إلى تأويلِهم كُبْرى بمعنى كبيرة، وصُغْرى بمعْنى صغيرة، وأيضاً فإنَّ فُعْلى مصدراً لا ينقاسُ، إنما جاءَتْ منها ألْفاظٌ كالعُقْبى والبُشْرى». ثم أجابَ الشيخُ عن هذا الثاني بما معناه أنَّ الضميرَ في قوله «عنها» عائدٌ إلى «حُسْنى» لا إلى فُعْلى أنثى أَفْعل، ويكون استثناءً منقطعاً كأنه قال: إلا أَنْ يُزال عن حُسْنى التي قرأ بها أُبَيّ معنى التفضيل، ويَصير المعنى: إلا أَنْ يُعْتقد أنَّ «حُسْنى» مصدرٌ لا أنثى أَفْعَل، وقولُه «وهو وجهُ القراءة بها» أي: والمصدرُ وَجْهُ القراءة بها. وتخريجُ هذه القراءةِ على وجهين، أحدُهما: المصدرُ كالبشرى وفيه الأوجهُ المتقدمة في «حُسْناً» مصدراً إلا أنه يَحْتاج إلى إثباتُ حُسْنى مصدراً من قولِ العرب: حَسُنَ حُسْنَى، كقولهم: رَجَع رُجْعى، إذ مجيء فُعْلى مصدراً لا يَنْقَاس. والوجهُ الثاني أن تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: وقولوا للناس كلمةً حُسْنى أو مقالةً حُسْنى. وفي الوصف بها حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أن تكونَ للتفضيلِ، ويكونُ قد شَذَّ استعمالُها غيرَ معرَّفةٍ بأل ولا مضافةٍ إلى معرفةٍ كما شَذَّ قولُه[1]:

٥٧٦ ــ وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ ... يَوْماً سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

وقولُه[2]:

٥٧٧ ــ في سَعْيِ دُنْيا طالما قَدْ مُدَّتِ ... .

---

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وهو في الحماسة ١/٧٧، وابن يعيش ٦/١٠٠؛ وشواهد الكشاف ٤/٥٤٨؛ وحاشية الشيخ يس ٢/٣٨١.

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١/٤١٠ وقبله:

يومَ ترى النفوسُ ما أعدَّتِ ... مِنْ نُزُلٍ إذا الأمورُ غَبَّتِ

وشواهد الكشاف ٤/٣٥٣. غبَّت: بلغت غبَّها وآخرها، ولم يَرِدْ هذا البيت في نسخة البحر.

والوجه الثاني: أن تكونَ لغيرِ التفضيل، بل بمعنى حَسَنة نحو كُبْرى في معنى كبيرة، أي: وقولوا للناسِ مقالَةً حَسَنة، كما قالوا: «يوسفُ أَحْسَنُ إخوتِه» في معنى حَسَن إخوتِه» انتهى. وقد عُلِم بهذا فسادُ قولِ النحاس.

وأمَّا مَنْ قرأ «إحساناً»[1] فهو مصدرٌ وَقَع صفةً لمصدرٍ محذوف أي قولاً إحساناً، وفيه التأويلُ المشهورُ، وإحساناً مصدرٌ من أَحْسَن الذي همزتُه للصيرورةِ أي قولاً ذا حُسْنٍ، كما تقولُ: «أَعْشَبَتِ الأرضُ» أي: صارت ذا عشبٍ. وقوله: «وأقيموا الصلاة وآتُوا الزكاة» تقدَّم نظيره[2].

قوله: «ثم تَوَلَّيْتُم إلاَّ قليلاً» قال الزمخشري[3]: «على طريقةِ الالتفات» وهذا الذي قاله إنما يَجيءُ على قراءةِ: «لا يَعْبدون» بالغيبة، وأمَّا على قراءةِ الخطابِ فلا التفاتَ البتةَ، ويجوزُ أن يكونَ أرادَ بالالتفاتِ الخروجَ مِنْ خطابِ بني إسرائيل القدماءِ إلى خطابِ الحاضرين في زمنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد قيل بذلك، ويؤيِّده قولُه تعالى: «إلا قليلاً منكم» قيل: يعني بهم الذين أَسْلموا في زمانِه عليه السلام كعبدِالله بن سَلاَّم وأضرابه، فيكونُ التفاتاً على القراءَتين. والمشهورُ نَصْبُ «قليلاً» على الاستثناء لأنه مِنْ / موجب. [٣٥/ب] ورُوي عن أبي عمرو[4] وغيره: «إلا قليلٌ» بالرفع. وفيه ستةُ أقوال، أصحُّها: أنَّ رفعه على الصفة بتأويل «إلا» وما بعدها بمعنى غَيْر. وقد عَقَد سيبويه ـ رحمه الله ـ في ذلك باباً في كتابه فقال: «هذا بابُ ما يكونُ فيه «إلاَّ» وما بعدها وصفاً بمنزلة غير ومثل»[5]، وذكر من أمثلة هذا الباب: «لو كان معنا إلا[6] رجلٌ

(١) قراءة الجحدري كما في البحر ١/ ٢٨٥.
(٢) الآية ٤٣ من البقرة.
(٣) الكشاف ١/ ٢٩٣.
(٤) انظر: البحر ١/ ٢٨٧.
(٥) الكتاب ١/ ٣٧٠.
(٦) «إلا» مقحمة هنا ولم ترد في الكتاب.

إلا زيدٌ لغُلِبْنا» و«لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللـهُ لفَسَدَتا»(١)، و(٢):

٥٧٨ ـ . . . . قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

وسَوَّى بين هذا وبينَ قراءةِ: «لا يَسْتوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر»(٣) برفع «غير»، وجَوَّز في نحو: «ما قامَ القومُ إلا زيدٌ» ـ بالرفع ـ البدلَ والصفةَ، وخَرَّج على ذلك قولَه(٤):

٥٧٩ ـ وكـلُّ أخٍ مُفـارِقُـه أَخـوه لَعَمْـرُ أبيـكَ إلا الفَـرْقَـدانِ

كأنه قال: وكل أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقُه أخوه، كما قال الشماخ(٥):

٥٨٠ ـ وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِه لِوَصْلِ خليلٍ صارمٌ أو معارِزُ

وأنشد غيرُه(٦):

٥٨١ ـ لـدَمٍ ضـائِـعٍ تغيَّبَ عنـه أَقْـربـوه إلا الصَّبـا والجَنُـوبُ

---

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) البيت لذي الرمة وصدره:

أنـيـخـتْ فـألـقَـتْ بـلدةً فـوق بـلدة

وهو في الديوان ١٠٠٤؛ والكتاب ١/ ٣٧٠؛ واللسان: بغم؛ والخزانة ٢/ ٥٦؛ والهمع ١/ ٢٢٩؛ والدرر ١/ ١٩٤. والبلدة الأولى: ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، والبلدة الثانية: الفلاة والبلد الذي أناحها به، والبغام: صوت الناقة.

(٣) الآية ٩٥ من النساء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة. انظر: السبعة ٢٣٧.

(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في الكتاب ١/ ٣٧١؛ والكامل ٧٦٠؛ والأزهية ١٨٢؛ والممتع ٥١؛ واللسان: إلا، والإنصاف ٢٦٨؛ والمغني ٧٦؛ والهمع ١/ ٢٢٩.

(٥) ديوانه ٤٣؛ والكتاب ١/ ٣٧١؛ واللسان: عرز؛ والبحر ١/ ٢٨٨؛ وشواهد الكشاف ٤/ ٤١٦. والهضم: الظلم، والمعارز: المنقبض أو المعاند.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/ ٢٢٩؛ والدرر ١/ ١٩٤؛ برواية مضطربة.

وقولَه(١):

٥٨٢ ـ وبالصَّريمـةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّر إلا النُّـؤْيُ والوَتِدُ

والفرقُ بين الوصفِ بإلاّ والوصفِ بغيرها أنَّ «إلا» تُوصف بها المعارفُ والنكـراتُ والظاهـرُ والمضمرُ، وقـال بعضُهم: «لا توصَف بهـا إلا النكرةُ أو المعرَّفةُ بلام الجنس فإنه في قوة النكرة». وقال المبرد: «شَرْطُه صلاحيةُ البَدَلِ في موضعه»، ولهذا موضعٌ نتكلَّم فيه. الثاني: أنه عطفُ بيان. قال ابن عصفور: «إنما يعني النحويون بالوصفِ بإلا عطفَ البيان» وفيه نظرٌ. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوف كأنه قال: امتنع قليل. الرابع: أن يكونَ مبتدأ وخبرُه محذوفٌ أي: إلا قليلٌ منكم لم يَتَوَلَّوا، كما قالوا: ما مررْتُ بأحدٍ إلا رجلٌ من بني تميم خيرٌ منه. الخامس: أنه توكيدٌ للمضمرِ المرفوع، ذكرَ هذه الثلاثة الأوجهَ أبو البقاء. قال(٢): «وسيبويه وأصحابُه يُسَمُّونه نعتاً ووَصْفاً» يعني التوكيد. وفي هذه الأوجه التي ذَكَرها ما لا يَخْفى ولكنها قد قِيلت. السادس: أنه بدلٌ من الضميرِ في «تَوَلَّيْتُم» قال ابن عطية(٣): «وجاز ذلك مع أنَّ الكلامَ لم يتقدَّمْ فيه نفيٌ، لأن «تَوَلَّيْتم» معناه النفيُ كأنه قال: لم تَفُوا بالميثاقِ إلا قليـلٌ» وهذا الـذي ذكره مِنْ جـوازِ البدل منعـه النحويـون، لا يُجيزون: «قام القَومُ إلا زيدٌ» على البدل، قالوا: لأنَّ البدل يَحُلُّ مَحَلَّ المبدَلِ منه فَيَـؤُولُ إلى قولِك: قامَ إلا زيدٌ، وهو ممتنعٌ، وأمَّا قولُه: «إنه في تأويل النفي» فما مِنْ موجَبٍ إلا يمكن فيه ذلك، ألا تَرى أنَّ قولَك: «قام القومُ إلا زيدٌ» في قوة «لم يَجْلِسوا إلا زيدٌ» فكلُّ موجَبٍ إذا أَخَذْتَ نَفْيَ نقيضِه أو ضدِّه

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٤٣٤؛ وإملاء العكبري ٤٨/١. والصريمة: اسم مكان، وخلق: بال، عاف: دارس، والنؤي: حفيرة حول الخيمة لتمنع السيل من دخولها.

(٢) الاملاء ٤٧/١.

(٣) التفسير ٣٣٩/١.

كان كذلك، ولم تعتبر العربُ هذا في كلامِها، وإنما أجاز النحويون «قامَ القومُ إلا زيدٌ» بالرفع على الصفة كما تقدَّم تقريرُه.

و«منكم» صفةٌ لقليلاً، فهي في محلِّ نصبٍ أورفعٍ على حَسَبِ القراءتين. والظاهرُ أن القليلَ مرادٌ بهم الأشخاصُ لوَصْفِه بقوله «منكم». وقال ابن عطية(١): «ويُحتمل أَنْ تكونَ القلةُ في الإيمان، أي: لم يَبْقَ حينَ عَصَوا وكَفَر آخرُهم بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم إلا إيمانٌ قليلٌ إذ لا ينفعهم، والأولُ أقوى» انتهى. وهذا قولٌ بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

قوله: «وأنتم مُعْرِضُون» جملةٌ من مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تَوَلَّيْتُم». وفيها قولان، أحدُهما: أنَّها حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ التولِّيَ والإعراضَ مترادفان. وقيل: مبيِّنةٌ، فإن التولِّيَ بالبدنِ والإعراضَ بالقلبِ، قاله أبو البقاء(٢). وقال بعدَه: «وقيل: تَوَلَّيْتم يعني آباءهم، وأنتم مُعْرِضُون يعني أنفسَهم، كما قال: «وإذْ أَنْجيناكم من آلِ فرعون»(٣) أي: آباءَهم» انتهى. وهذا يُؤدِّي إلى [أنّ] جُمْلَةَ قوله «وأنتم مُعْرِضون» لا تكون حالاً، لأنَّ فاعلَ التولِّي في الحقيقة ليس هو صاحبَ الحال والله أعلم. وكذلك تكونُ مبيِّنةً إذا اختَلَفَ متعلَّقُ التولِّي والإعراضِ كما قال بعضُهم: ثم تَوَلَّيْتم عن أَخْذِ ميثاقكم وأنتم مُعْرِضون عن هذا النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقيل: التولِّي والإعراضُ مأخوذان من سلوك الطريق، وذلك أنه إذا سَلَكَ طريقاً ورجَع عَوْدَه على بَدْئِه سُمِّي ذلك تولِّياً، وإنْ سَلَكَ في عُرْضِ الطريقِ سُمِّي إعراضاً وجاءَتِ الحالُ جملةً اسميةً مصدَّرةً بـ «أنتم» لأنه آكد. وجيء بخبرِ المبتدأ اسماً لأنه أدلُّ على الثبوتِ فكأنه قيل: وأنتم عادَتُكم التولِّي عن الحقِّ والإعراضُ عنه.

(١) التفسير ١/٣٣٩.
(٢) الاملاء ١/٤٨.
(٣) الآية ١٤١ من الأعراف.

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿وإذ أَخَـذْنا ميثاقَكم لا تَسْفِكُون﴾** : كقوله: «وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيل: لا تَعْبُدون إلا الله»[(١)].

قوله: «مِنْ دياركم» متعلِّقٌ بتُخْرِجُون ومِنْ لابتداءِ الغايةِ. ودِيار جمع دَار والأصل: دَوَر، لأنها من دَار يدُور دَوَراناً، وأصلُ دِيار: دِوار، وإنما قُلِبت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلَها، واعتلالِها في الواحِدِ. وهذه قاعدةٌ مطَّردة[(٢)] في كلِّ جَمْعٍ على فِعال صحيحِ اللام قد اعتلَّتْ عينُ مفردِه أو سَكَنَتْ حرفَ علةٍ نحوُ: دار ودِيار وثِياب، ولذلك صَحَّ «رِواء» لاعتلال لامه، و«طِوال» لتحرُّكِ عينِ مفردِه وهو طويلٍ، فأمَّا «طِيال» في طِوال فشاذٌّ. وحكمُ المصدرِ حكمُ هذا نحو: قامَ قِياماً وصامَ صِياماً، ولذلك صَحَّ «لِواذ» لِصحَّةِ فِعْلِه في قولِهم: لاوَذ، وأمَّا «دَيَّار» فهو من لفظة الدَّار، وأصلُه دَيْوار، فاجتمع الياءُ والواوُ فأُعِلاَّ على القاعدةِ المعروفةِ فوزنُه: فَيْعال لا فَعَّال، إذ لو كان فَعَّالاً لقيل: دَوَّار كصَوَّام وقَوَّام. والدارُ مجتمعُ القومِ من الأبنية. وقال الخليل: «كلُّ موضعٍ حَلَّه الناس، وإن لم يكن أبنيةً».

وقرىء[(٣)]: «تَسْفُكُون» بضم الفـاء، و«تُسَفِّكون» من سَفَّـك مضعفاً، «وتُسْفِكون» من أَسْفك الرباعي.

وقوله: «دماءَكم» يَحْتملُ الحقيقةَ وقد وُجِد مَنْ قَتَلَ نَفْسَه، ويَحْتمل المجازَ وذلك من أوجه، أحدها: إقامةُ السببِ مُقامَ المُسَبَّب، أي: إذا سَفَكْتُمْ

---

(١) الآية ٨٣ من البقرة.

(٢) انظر: الممتع ١/٤٩٥.

(٣) قرأ الجمهور بفتح التاء وسكون السين وكسر الفاء، وقرأ طلحة بن مصرف وشعيب ابن أبي حمزة كذلك إلا أنهما ضما الفاء، وقرأ أبو نهيك وأبو مجلز بضم التاء وفتح السين وكسر الفاء المشددة، وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك إلا أنه سكن السين وخفف الفاء. انظر: البحر ١/٢٨٩؛ ابن عطية ١/٣٣٩؛ والقرطبي ٢/١٨.

دمَ غيرِكم فقد سُفِكَ دمُكم، وهو قريبٌ / [1] من قولهم: «القتلُ أنفى للقتل». قال[2]:

٥٨٣ ـ سَقَيْناهُمُ كأساً سَقَوْنـا بمثلِها ولكنهم كانُوا على الموتِ أَصْبَرَا

وقيل: «المعنى: لا يَسْفِك بعضُكم دمَ بعض» واختاره الزمخشري[3]. وقيل: «لا تسفِكوها بارتكابكم ما يُوجِبُ سَفْكَها كالارتداد ونحوه».

قوله: «ثم أَقْرَرْتُم» قال أبو البقاء[4]: «فيه وجهان، أحدُهما أنَّ «ثُمَّ» على بابِها في إفادَةِ العَطْفِ والتراخي. والمعطوفُ عليه محذوفٌ تقديرُه: فَقَبِلْتُم[5] ثم أَقْررتم. والثاني: أن تكونَ «ثُمَّ» جاءَتْ لترتيبِ الخبرِ لا لترتيبِ[6] المُخْبَر عنه، كقوله تعالى: ثم اللـهُ شهيد»[7].

قوله: «وأنتم تَشْهَدون» كقوله: «وأنتم مُعْرِضون»[8].

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿أَنْتم هؤلاءِ تَقْتُلُون﴾**: فيه سبعة أقوال، أحدها: وهو الظاهرُ أنَّ «أنتم» في محلِّ رفع بالابتـداء و«هؤلاء» خبرُه. و«تقتلون»[9] حالٌ العاملُ فيها اسمُ الإشارةِ لِما فيه من معنى الفِعْل، وهي[10]

---

(١) سقطت الورقة ٣٦ بوجهيها من الأصل، وقد أثبتناها من ي وقابلناها على النسخ الأخرى.

(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٧٣، أو زفر بن الحارث، وهو في الحماسة ١/٩٧؛ والهمع ٢/١٠٤؛ والدرر ٢/١٣٧.

(٣) الكشاف ١/٢٩٣.

(٤) الاملاء ١/٤٨.

(٥) ص: «فقلتم».

(٦) ي: «لرفع».

(٧) الآية ٤٦ من يونس: «ثم الله شهيدٌ على ما يفعلون».

(٨) الآية ٨٣ من البقرة.

(٩) ي: «تقتلون» بسقوط الواو.

(١٠) ع: «وهو».

حالٌ منه ليتَّحِدَ[1] ذو الحالِ وعامِلُها، وتحقيقُ هذا مذكورٌ في غيرِ هـذا [المكانِ][2] وقد قالتِ العربُ: «ها أنت ذا قائماً»، و«ها أنا ذا قائماً»، و«ها هو ذا قائماً»، فأخبروا باسمِ الإشارةِ عن الضميرِ في اللفظِ[3]، والمعنى على الإخبارِ بالحال[4]، فكأنه قال: أنت الحاضرُ وأنا الحاضرُ وهو الحاضرُ في هذه الحالِ. ويَدُلُّ على أنَّ الجملةَ من قوله «تَقْتُلون» حالٌ وقوعُ الحالِ الصريحةِ موقعَها[5]، كما تقدَّم في: ها أنا ذا قائماً ونحوِه، وإلى هذا المعنى نحا الزمخشري فقال[6]: «ثم أنتم هؤلاء» استبعادٌ لِما أُسْنِد إليهم من القَتْل والإجلاء بعد أَخْذِ الميثاق منهم، وإقرارِهم وشهادتِهم، والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء الشاهدون»[7]، يعني أنكم قومٌ آخرون غيرُ أولئك المُقِرِّين[8]، تنزيلاً[9] لتغيُّر الصفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذاتِ، كما تقول: رَجَعْتُ بغير الوجه الذي خَرَجْتُ به. وقوله «تَقْتُلون» بيانٌ لقولـه: ثم أنتم هؤلاء. قال الشيـخ[10] كالمعترضِ عليه كلامَه: «والظاهرُ أنَّ المشارَ إليـه بقولـه: «أنتم هؤلاء» المخاطبون أولاً، فليسوا قوماً آخرين، ألا ترى أنَّ[11] التقديرَ الذي قَـدَّره الزمخشري مِنْ تقديرِ[12] تغيُّرِ الصفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذاتِ لا يتأتَّىٰ في نحو: ها أنا

---

(١) ي: «ليتجدد الحال».

(٢) سقط من ي.

(٣) ي: «عن الضمير في المضمر واللفظ».

(٤) ي: «والحال».

(٥) ص ح: «توقعها».

(٦) الكشاف ١/٢٩٣.

(٧) ي: «المشاهدون».

(٨) ي: «المقربين».

(٩) ح: «بين يده».

(١٠) البحر ١/٢٩٠.

(١١) ي: «إلى».

(١٢) ي: «تقديره».

ذا قائماً، ولا في نحو: ها أنتم هؤلاء، بل المخاطَبُ هو المُشارُ إليه مِنْ غيرِ تغيُّرٍ» ولم يتضحْ لي صحةُ الإِيرادِ عليه وما أبعدَه عنه.

الثاني: أن «أنتم» أيضاً مبتدأ، و«هؤلاء» خبرُه، ولكنْ بتأويل حذفِ مضافٍ تقديرُه: ثم أنتم مثلُ هؤلاء، و«تقتلونَ» حالٌ أيضاً، العاملُ فيها معنى التشبيه، إلا أنَّه يلزَمُ منه الإشارةُ إلى غائبين، لأن المرادَ بهم أسلافُهم على هذا، وقد يُقال: إنه[1] نَزَّل الغائِبَ مَنْزِلَةَ الحاضرِ.

الثالث: وَنَقَله ابنُ عطية[2] عن شيخِه ابن الباذش[3] أن «أنتم» خبرٌ مقدمٌ، و«هؤلاء» مبتدأٌ مؤخرٌ، وهذا فاسدٌ؛ لأن المبتدأ والخبرَ متى استويا تعريفاً وتنكيراً لم يَجُزْ تقدُّمُ الخبرِ، وإنْ وَرَد [منه][4] ما يُوهِم فمتأوَّلٌ.

الرابع: أنَّ «أنتم» مبتدأٌ، و«هؤلاء» منادى حُذِفَ منه حرفُ النداءِ، و«تقتلون» خبرُ المبتدأ، وفَصَلَ بالنداءِ بين المبتدأ وخبرِه. وهذا لا يُجيزه جمهورُ البصريين، وإنما[5] قال به الفراءُ وجماعةٌ وأنشدوا[6]:

٥٨٤ ـ إنَّ الأُولى وُصِفُوا قومي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخْذولا

أي: يا هذا[7]، وهذا لا يَجُوز عند البصريين، ولذلك لُحِّن المتنبي في قوله[8]:

---

(١) ي: «له».

(٢) التفسير ١/١٣٤.

(٣) أحمد بن علي الغرناطي، روى عن الصدفي، له: الإقناع، توفي سنة ٥١٤ أو سنة ٥٤٠. انظر: البلغة ٢٦؛ والبغية ١/٣٣٨.

(٤) سقط «منه» من: ي.

(٥) ص ح ع: «إنما».

(٦) البيت لرجل من طيء، وهو في البحر ١/٢٩٠؛ والأشموني ٣/١٣٦.

(٧) ص ح: «ما هذا».

(٨) ديوانه ١/٣٢٧؛ والمقرب ١/١٧٧؛ وابن يعيش ٢/١٦؛ والأشموني ٣/١٣٧. والرسيس: مارسٌّ في القلب من الهوى، والنسيس: بقية النفس بعد المرض.

٥٨٥ ـ هَـذِي بَرَزْتِ فَهِجْتِ رَسيسـا   ثم انصرَفْتِ وما شَفَيْتِ نَسيسا

وفي البيتِ كلامٌ طويل.

الخامس: أنَّ «هؤلاء» موصولٌ بمعنى الذي. و«تَقْتُلون» صلتُه، وهو خبرٌ عن «أنتم»[١] أي: أنتم الذين تقتلونَ. وهذا أيضاً ليس رأيَ البصريين، وإنما قالَ به الكوفيون، وأنشدوا[٢]:

٥٨٦ ـ عَدَسْ ما لعَبَّادٍ عليك إمـارَةٌ   أَمِنْتِ وهـذا تَحْملين طـليقُ

أي: والذي[٣] تحملينَ، ومثلُه: «وما تلك بيمينك»[٤] أي: وما التي؟.

السادسُ: أنَّ «هؤلاء» منصوبٌ على الاختصاص، بإضمارِ «أعني» و«أنتم» مبتدأٌ، وتقتلونَ خبرُه، اعترَض بينهما بجملةِ الاختصاص، وإليه ذهب ابن كيسـان. وهذا لا يَجُـوز؛ لأنَّ النحويين قـد نَصُّـوا على[٥] أنَّ الاختصاصَ لا يكون بالنكراتِ ولا أسماءِ الإشارةِ، والمستقرأُ مِنْ لسانِ العرب أنَّ المنصوبَ على الاختصاصِ: إمَّـا «أيُّ» نحو: «اللهم اغْفِـر لنا أيَّتُهـا العِصابةَ»، أو معرَّفٌ[٦] بأل [نحو][٧]: نحنُ العربَ أَقْرى الناس للضيفِ، أو بالإضافةِ نحو: «نحن معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[٨] وقد يَجِيءُ عَلَما كقوله[٩]:

---

(١) ي: «اسم».

(٢) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ديوانه ١١٥؛ والمحتسب ٢/٩٤؛ والإنصاف ٧١٧؛ وأمالي الشجري ٢/١٧٠؛ واللسان: عدس؛ والخزانة ٢/٥١٤، و«عدس» رجز للبغل. وانظر المسألة في: الانصاف ٧١٧.

(٣) ي: والذين.

(٤) الآية ١٧ من طه.

(٥) على: زيادة من ع.

(٦) ص ح: «معرب».

(٧) سقط من ي.

(٨) رواه البخاري: النفقات (الفتح ٩/٥٠٢)؛ النسائي: الفيء ٧/١٣٦؛ ابن حنبل ١/٤.

(٩) البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٦٩؛ والكتاب ١/٢٥٥؛ وابن يعيش ٢/١٨؛ والأشموني ٣/١٨٣.

٥٨٧ ـ بنا تميماً يُكْشَفُ الضبابُ

وأكثرُ ما يجيء بعد ضمير متكلِّم كما تقدَّم، وقد يَجيء بعدَ ضميرِ مخاطَبٍ، كقولِهم «بكَ اللَّهَ نرجو الفضلَ»، وهذا تحريرُ القولِ في هذه الآيةِ الكريمةِ.

السابع[1]: أن يكونَ «أنتم هؤلاء» [على][2] ما تقدَّم مِنْ كونهما[3] مبتدأً وخبراً، والجملةُ من «تقتلون» مستأنفةٌ[4] مبيِّنةٌ للجملةِ قبلها، يعني أنتم هؤلاء الأشخاصُ الحَمْقَى، وبيانُ حماقتِكم أنكم تقتلون أنفسَكم وتُخْرِجون فريقاً منكم من ديارِهم، وهذا ذكره الزمخشري[5] في سورة آل عمران في قوله: «ها أنتم هؤلاءِ حاجَجْتُم»[6] ولم يَذْكُرَه هنا، وسيأتي بنصِّه[7] هناك إنْ شاء الله تعالى.

قوله: «تَظَاهَرُونَ» هذه الجملةُ في محل نصب على الحال من فاعل «تُخْرِجون» وفيها خمسُ قراءات[8]: «تَظَّاهرون» بتشديد الظاء، والأصل: تَتَظاهرون فَأُدْغِم لقُرْبِ التاء من الظاء، و«تَظَاهرون» مخفَّفاً، والأصل كما تقدَّم، إلا أنَّه خفَّفَه بالحذف. وهل المحذوفُ الثانية وهو الأَوْلى لحصول

(١) يبدو أن المؤلف استدرك هذا الوجه بعد فراغه من توجيه الآية الكريمة.
(٢) سقط من: ي.
(٣) ص ح: «كونها».
(٤) قوله: «مستأنفة» سقط من ح ص.
(٥) الكشاف ١/ ٤٣٥.
(٦) الآية ٦٦ من آل عمران.
(٧) ي: «نصه».
(٨) قرأ بتخفيف الظاء عاصم وحمزة الكسائي والباقون بتشديدها، وأبو حيوة بضم التاء وكسر الهاء، ومجاهد وقتادة بفتح التاء والظاء والهاء مشددتين دون ألف ورويت عن أبي عمرو، وقرأ بعضهم تتظاهرون على الأصل. انظر: السبعة ١٦٢؛ والكشف ١/ ٢٥٠؛ والبحر ١/ ٢٩١؛ والشواذ ٧.

الثقل بها ولعَدَم دَلالتِها على معنى المضارعة أو الأُولى كما زعم هشام؟ قال الشاعر:[1]

٥٨٨ ـ تَعاطَسُون جميعاً حولَ دارِكُمُ فكُلُّكم يا بني حمدانَ مَزْكُومُ

أراد: تتعاطَسون فحَذَف. و «تَظَّهَّرُون» بتشديد الظاء والهاء، و «تُظاهِرون» من تَظاهَرَ. و «تتظاهَرون» على الأصل مِنْ غيرِ حذفٍ ولا إدغامٍ، وكلُّهم يَرْجِعُ إلى معنى المُعاوَنة[2] والتناصُرِ من المُظاهَرة، كأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يُسْنِدُ[3] ظهرَه للآخر ليتقوَّى به فيكونَ له كالظهر، قال[4]:

٥٨٩ ـ تَظاهَرْتُمُ أَسْتاهَ بيتٍ تَجَمَّعَتْ على واحدٍ لا زِلْتُمُ قِرْنَ واحِدِ

والإِثْمُ في الأصل: الذَّنْبُ وجمعُه آثام، ويُطْلَقُ على الفعلِ الذي يَسْتَحِقُّ به[5] صاحبه الذمَّ واللومَ. وقيل هو: ما تَنْفِرُ منه النفسُ ولا يَطمئنُّ إليه القلبُ، فالإِثمُ في الآيةِ يَحْتمل أن يكونَ مراداً به ما ذَكَرْتُ من هذه المعاني. ويَحْتَمِلُ أن يُتَجَوَّزَ[6] به عَمَّا يُوجِبُ الاثمَ إقامةً للسَّبب مُقَامَ المُسَبَّب كقول الشاعر[7]:

٥٩٠ ـ شَرِبْتُ الإِثْمَ حتى ضَلَّ عَقْلي كذاكَ الإِثْمُ يَذْهَبُ بالعُقولِ

فَعَبَّر عن الخمرِ بالإِثمِ لمَّا كان مُسَبَّباً[8] عنها.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١/٢٩١.

(٢) ي: «المقاربة».

(٣) ع: «شد».

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢/٢٠. والأستاه: ج السته وهو العجز.

(٥) به: سقط من: ص ح.

(٦) ي: «يجوز».

(٧) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٢/١٥٧.

(٨) ع: «سبباه».

والعُدْوانُ: التجاوُزُ في الظلمِ، وقد تقدَّم في «يَعْتَدُون»[١] وهو مصدرٌ كالكُفْران والغُفْران، والمشهورُ ضَمُّ فائِه، وفيه لغةٌ بالكسرِ[٢].

قوله: «وإنْ يَأْتوكُم أُسارى تُفَادُوْهُمْ» إنْ شرطيةٌ ويَأْتوكم مجزومٌ بها بحَذْفِ النونِ والمخاطَبُ مفعولٌ، و«أُسارى» حالٌ من الفاعل في«يأتوكم». وقرأ[٣] الجماعةُ غيرَ حمزة «أُسارى»، وقرأ هو أَسْرَى، وقُرِىء «أَسارى»[٤] بفتح الهمزة. فقراءةُ[٥] الجماعة تحتمل أربعة أوجه، أحدُها: أنه جُمِعَ جَمْعَ كَسْلان لِمَا جَمَعَهما مِنْ عدمِ النشاطِ والتصرُّف، فقالوا: أَسير وأُسارى [بضم الهمزة][٦] ككَسْلان وكُسَالى وسَكْران وسُكارى، كما أنه قد شُبِّه كَسْلان وسَكْران به[٧] فجُمِعا جَمْعَه الأصليَّ[٨] الذي هو على فَعْلى فقالوا: كَسْلان وكَسْلى، وسَكْران وسَكْرى كقولهم: أَسير وأَسْرى. قال[٩] سيبويه[١٠]: «فقالوا في جمع كَسْلان كَسْلى شَبَّهوه بأَسْرى كما قالوا[١١] أُسارى شبَّهوه بكُسالى»، ووجهُ الشبه[١٢] أن الأَسْر يَدْخُل على المَرْءِ كَرْهاً[١٣]، كما يَدْخُل الكسل، قال

---

(١) من الآية ٦١ من البقرة.

(٢) ي: «بالكسرة».

(٣) الكشف ١/٢٥١؛ السبعة ١٦٣؛ البحر ١/٢٩١.

(٤) لم أجد مَنْ نسبها، غير أن الزجاج جَوَّزها وقال: «ولا أعلم أحداً قرأ بها». انظر: معاني القرآن ١/١٤٠. وقال ابن فارس: «ليست بالعالية». انظر: القرطبي ٢/٢١.

(٥) ص ح: «فقراءات».

(٦) سقط من ي، وفي ع: بفتح الهمزة.

(٧) به: سقط من ع.

(٨) ع: «الأصل»، والضمير في «جمعه» يعود على أسير.

(٩) ص ح: «قالوا».

(١٠) الكتاب ٢/٢١٢.

(١١) ي: «قالوا في» بإقحام «في».

(١٢) ي: «الأشبه» وانظر: الكشف ١/٢٥١.

(١٣) «كرها»: سقط من ص ح.

بعضهم: «والدليلُ على اعتبارِ هذا المعنى أنَّهم جَمَعوا مريضاً ومَيِّتاً وهالِكاً على فَعْلى فقالوا: مَرْضَى ومَوْتى وهَلْكى لَمَّا جَمَعَها المعنى الذي في جَرْحَى وقَتْلى».

الثاني: أن أُسارى جمعُ أَسير[1]، وقد وَجَدْنا فَعِيلاً يُجْمع على فُعَالى قالوا: شيخٌ قديم وشيوخٌ قُدامى، وفيه نظرٌ فإن[2] هذا شاذٌّ لا يُقاس عليه.

الثالث: أنه جَمْعُ أسير أيضاً وإنما ضَمُّوا الهمزةَ من أُسارى وكان أصلُها الفتح كنديم ونَدامى [كما ضُمَّتِ الكافُ والسينُ من كُسَالى وسُكارى][3] وكان الأصلُ فيهما الفتحَ نحو: عَطْشان وعَطَاشى.

الرابع: أنه جَمْعُ أَسْرى الذي [هو][4] جمعُ أسير فيكونُ جَمْعَ الجمعِ.

وأمَّا قراءةُ حمزةَ فواضحةٌ؛ لأن فَعْلى ينقاس[5] في فَعيل بمعنى مُمَات أو مُوْجَع نحو[6]: جَريح وجَرْحى وقَتيل وقَتْلى ومَريض ومَرْضى.

وأما «أَسارَى» بالفتح فلغةٌ ليست بالشاذة[7]، وقد تقدَّم أنها أَصْلُ أُسارى بالضم [عند بعضِهم][8]، ولم يَعْرف أهلُ اللغة فَرْقاً بين أُسارى وأَسْرى إلا ما حكاه أبو عبيدة[9] عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «ما كان في الوَثاق فهم الأُسارى وما كان في اليدِ فهم الأَسْرى. ونَقَلَ عنه بعضُهم الفرقَ

(١) أقحم بعدها في ي: «أيضاً وإنما ضموا الهمزة من أسارى».
(٢) ي: «لأنه».
(٣) سقط من: ي. ع.
(٤) سقط من: «ي».
(٥) ص ح: «قياس».
(٦) ي: «أو نحو».
(٧) ي: «بالسالمة».
(٨) سقط من ي.
(٩) ص ح: «أبو عبيد». وليس في المجاز.

بمعنى[1] آخر فقال[2]: «ما جاء مُسْتأسِرا فهم الأَسْرى، وما صار في أيديهم فهم الأُسارى، وحكى النقاش عن ثعلب أنَّه لما سَمع هذا الفرقَ قال: «هذا كلامُ المجانين»، وهي جرأةٌ منه على أبـي عمرو، وحُكي عن المبردِ[3] أنه يُقال: «أَسير وأُسَراء كشهيد وشُهَداء».

والأسيرُ مشتق من الإسار وهو القَيْدُ الذي يُرْبط [به المَحْمَلُ، فسُمِّي الأسير أسيراً لشدة وَثاقه، ثم اتُّسِع فيه فَسُمِّي كلُّ مأخوذٍ بالقَهْر أَسيراً وإن لم يُرْبَط][4]. والأَسْر: الخَلْق في قوله تعالى «وشَدَدْنا أَسْرهم»[5]، وأُسْرَة الرجل مَنْ يتقوَّى بهم، والأُسْرُ احتباسُ البولِ، رجلٌ مَأْسورٌ [إذا][6] أصابَه ذلك: وقالت العرب: «أَسَرَ قَتَبه» أي: شَدَّه. قال الأعشى[7]:

٥٩١ ــ وقَيَّـدني الشِّعْـرُ في بيتِـه كمـا قَيَّد الآسِراتُ الحمـارا

يريد أنه بَلَغ في الشعر النهايةَ حتى صارَ له كالبيتِ لا يَبْرَح عنه.

قوله: «تُفَادُوهم» قرأ نافع وعـاصم والكسائي: «تُفـادُوهم»[8]، وهو جوابُ الشرطِ فلذلك حُذِفَت نونُ الرفعِ، وهل القراءتان بمعنًى واحدٍ[9]، ويكونُ معنى فاعَلَ مثلَ معنى فَعَل المجرد نحو: عاقَبْت وسافَرْت، أو بينهما

---

(١) ع: «بوجه».
(٢) انظر: القرطبي ٢/٢٠.
(٣) انظر: المقتضب ٢/٢٠٨.
(٤) ما بين معقوفين سقط من ي.
(٥) الآية ٢٨ من الإنسان.
(٦) سقط من ي ع.
(٧) الديوان ٨٩، اللسان: حمر.
(٨) وقرأ الباقون تَفْدُوْهُمْ. انظر: السبعة ١٦٣؛ والكشف ١/٢٥١.
(٩) يبدو أن ثمة سقطاً ضبط فيه القراءة الثانية التي هي تَفْدُوْهُمْ.

فرقٌ؟ خلافٌ مشهورٌ، ثم اختلف الناسُ في ذلك الفرقِ ما هو؟ فقيل: مَعْنى فَداه أَعْطى فيه فِداءً من مالٍ وفاداه أعطى فيه أسيراً مثلَه وأنشد[(١)]:

٥٩٢ ـ ولكنَّني فـادَيْت أمِّي بعـدمـا عَـلا الـرأسَ كَبْـرَةٌ ومَشِيبُ
بِعَبْدَيْن مَرْضِيَّيْنِ لم يَكُ فيهما لَئِنْ عُـرِضا للنـاظِـرين مَعِيبُ

وهذا القول يَرُدُّه قولُ العباس رضي الله عنه: «فادَيْت نفسي وفادَيْتَ عَقيلا»[(٢)] ومعلومٌ أنه لم يُعْطِ أسيرَه[(٣)] في مقابلة نفسِه ولا وَلدِه[(٤)]، وقيل: «تَفْدُوهم بالصلح وتُفادُوهم بالعِتْق»[(٥)]. وقيل: «تَفْدُوهم تُعْطـوا» فِـدْيتَهَم، وتُفادوهم تَطْلبون من أعدائِكم فِدْيةَ الأسيرِ الذي في أيديكم، ومنه قول الشاعر[(٦)]:

٥٩٣ ـ قفي فادِي أسيرَكِ إنَّ قـومي وقومَك لا أرى لهمُ اجتمـاعا

والظاهرُ أن «تُفادهم» على أصله من اثنين، وذلك أن الأسيرَ يعطي المالَ والآسِرَ يعطي الإطلاقَ، وتَفْدُوهم على بابِه من غيرِ مشاركةٍ، وذلك أنَّ أَحدَ الفريقين يَفْدي صاحبه من الآخر بمالٍ أو غيره، فالفعلُ على الحقيقة من واحدٍ، والفداءُ ما يُفْتَدَى به، وإذا[(٧)] كُسِر أولُه جازَ فيه وجهان[(٨)]: المَدُّ والقَصْرُ فمِن المدِّ قولُ النابغة[(٩)]:

---

(١) البيتان لنصيب وهما في اللسان: فدي.
(٢) انظر: القرطبي ٢/٢٢؛ وابن عطية ١/٣٤٣.
(٣) ي: «أسيرا».
(٤) ع: «ولا عقيل».
(٥) ص ح: «بالعنف».
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢/٢٢.
(٧) ي: «فإذا».
(٨) ص ح: الوجهان.
(٩) الديوان ٢١؛ وابن يعيش ٤/٧٠؛ والقرطبي ٢/٢١؛ والخزانة ٣/٧.

٥٩٤ ـ مَهْلاً فِداءً لـكَ الأقوامُ كلُّهمُ   وما أُثَمِّرُ مِنْ مـالٍ ومِنْ وَلَدِ

ومن القَصْرِ قولُه(١):

٥٩٥ ـ ....   فِدَىً لَكَ مِنْ رَبٍّ طَريفي وتالدي

[٣٧/أ] /(٢) وإذا فُتِحَ فالقصرُ فقط، ومن العربِ مَنْ يكسِرُ «فِدى» مع لام الجر خاصةً، نحو: فِدَىً لكَ أبـي وأمي يريدون الدعاءَ له بذلك، وفَدى وفَادى يتعدَّيان لاثنينِ أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ جر تقول: فَدَيْتُ أو فادَيْتُ الأسير بمال، وهو محذوفٌ في الآية الكريمة. قال ابن عطية(٣): «وحَسُنَ لفظ الإِتيانِ من حيثُ هو في مقابلةِ الإِخراج فيظهرُ التضادُّ المُقْبِحُ لفِعْلِهم في الإِخراج» يعني أنه لا يناسِبُ مَنْ أَسَأْتُمْ إليه بالإِخراجِ مِنْ دارِه أَنْ تُحْسِنُوا إليه بالفِداء.

قوله: «وهو مُحَرَّمٌ» هذا موضعٌ يَحْتاجُ لفضلِ نَظَرٍ، والظاهرُ من الوجوهِ المنقولةِ فيه أن يكونَ «هو» ضميرَ الشأنِ والقصةِ فيكـونَ في محلِّ رفـعٍ بالابتداءِ، و«مُحَرَّمٌ» خبرٌ مقدمٌ وفيه ضميرٌ قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، و«إخراجهُم» مبتدأٌ، والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ خبراً لضميرِ الشأن، ولـم يَحْتَجْ هنا إلى عائدٍ على المبتدأ لأنَّ الخبرَ نفسُ المبتدأ وعينُه. وهذه الجملةُ مفسِّرةٌ لهذا الضميرِ، وهو أحدُ المواضعِ التي يُفَسَّرُ فيها المضمرُ بما بعدَه، وقد تقدَّمَتْ، وليس لنا من الضمائرِ ما يُفَسَّر بجملةٍ غيرُ هذا الضميرِ، ومِنْ شَرْطِه أن يُـؤْتى به في مواضعِ التعظيم وأنْ يكونَ معمولاًللابتداءِ أو نواسخِه فقط،

---

(١) البيت للنابغة وصدره في الديوان ١٧٠:
تَخُبُّ إلـى النُّـعمـان حتى تـنـالَـه
وهو في الشعر والشعراء ١/١٦٩؛ وابن عطية ١/١٠٤؛ والبحر ١/٢٨١.
تخب: تسرع، والطريف: ما اكتسبه، والتالد: ما ورثه.
(٢) تنتهي هنا الورقة ٣٦ التي سقطت كلها من الأصل.
(٣) التفسير ١/٣٤٢.

وأن يُفَسَّر بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجزئيها، ولا يُتْبَع بتابعٍ من التوابعِ الخمسةِ، ويجوزُ تذكيرُه وتأنيثُهُ مطلقاً خلافاً لمَنْ فصَّل: فتذكيرُه باعتبارِ الأمر والشأن، وتأنيثُه باعتبار القصةِ فتقولُ: هي زيدٌ قائمٌ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ولا يُحْذَفُ إلا في مواضع تُذْكر إنْ شاء الله تعالى. والكوفيون يُسَمُّونه ضميرَ المَجْهول وله أحكامٌ كثيرةٌ.

الوجهُ الثاني: أن يكونَ «هو» ضميرَ الشأنِ أيضاً، و «مُحَرَّمٌ» خبرهُ، [و «إخراجُهم» مرفوعٌ][(1)] على أنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه. وهذا مذهبُ الكوفيين وتابعَهم المهدوي، وإنما فَرُّوا من الوجه الأول، لأنَّ عندهم [أنَّ الخبرَ المتحمِّل ضميراً][(1)] مرفوعاً لا يجوزُ تقديمُه على المبتدأ فلا يُقال: «قائمٌ زيدٌ» على أن يكونَ «قائمٌ» خبراً مقدَّماً، وهذا[(2)] عند البصريين [ممنوعٌ لِما عَرَفْتَه أنَّ ضميرَ][(1)] الشأنِ لا يُفَسَّر إلا بجملةٍ، والاسمُ المشتقُّ الرافعُ لِما بعدَه من قبيلِ المفرداتِ لا الجملِ فلا يُفَسَّر به ضميرُ الشأنِ.

الثالث: أن يكونَ «هو» كنايةً عن الإخراجِ، وهو مبتدأ، و«مُحَرَّمٌ» خبرُه، و«إخراجُهم» بدلٌ منه، وهذا على أحدِ القولين وهو [جوازُ إبدالِ الظاهرِ من][(1)] المضمرِ قبله ليفسِّرَه، واستدلَّ مَنْ أجازَ ذلك بقوله[(3)]:

٥٩٦ ــ على حالةٍ لَوْ أنَّ في القومِ حاتِماً … على جُودِه لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

فحاتم بدلٌ من الضميرِ في «جودِه».

الرابع: أن يكونَ «هو» ضميرَ الإخراجِ المدلولَ عليه بقوله «وتُخْرِجون»، و «مُحَرَّمٌ» خبره و«إخراجُهم» بدلٌ من الضميرِ المستترِ في «مُحَرَّمٌ».

---

(١) مخرم في الأصل وحققناه من النسخ.

(٢) أي: الوجه الثاني.

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٤٢؛ والكامل ١٣٣؛ وشذور الذهب ٢٤٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٩؛ والعيني ٣/١٨٦.

الخامس: كذلك، إلاَّ أنَّ «إخْراجُهم» بدلٌ من «هــو». نقل هذينِ الوجهين أبو البقاء[1]. وفي هذا الأخيرِ نظرٌ، وذلك أنَّك إذا جَعَلْتَ «هو» ضميرَ الإخراج المدلولِ عليه بالفعل كانَ الضميرُ مفسَّراً به نحو: «اعْدلوا هو أقربُ»[2] فإذا أَبْدَلْتَ منه «إخراجُهم» الملفوظَ به كانَ مفسَّراً به أيضاً، فيلزَمُ تفسيرُه بشيئين، إلا أنْ يقالَ: هذان الشيئان في الحقيقة شيءٌ واحدٌ فيُحتملَ ذلك.

السادس: أجاز الكوفيون أن يكونَ «هو» عماداً ــ وهو الذي يُسَمِّيه البصريون ضميرَ الفصل ــ قُدِّم مع الخبر لِما تقدَّم، والأصلُ: وإخراجُهم هو مُحَرَّم عليكم، فإخراجُهم مبتدأ، ومُحَــرَّم خبره، وهو عِمادٌ، فلمَّا قُدِّمَ الخبرُ قُدِّمَ معه. قال الفراء[3]: «لأن الواوَ هنا تَطْلبُ الاسمَ، وكلُّ موضعٍ تطلب فيه الاسمَ فالعمادُ جائزٌ» وهذا عند البصريين ممنوعٌ من وجهين: أحدُهما: أن الفصلَ عندهم مِنْ شرطِهِ أن يَقَعَ بين معرفَتَيْن أو بين معرفةٍ ونكرةٍ قريبةٍ من المعرفةِ في امتناع دخول أل كأَفْعَل مِنْ، ومثلٍ وأخواتها. والثاني: أنَّ الفصلَ عندهم لا يجوز تقديمُه مع ما اتصل به. ولهذه الأقوالِ مواضعُ يُبْحث فيها عنها.

السابع: قال ابن عطية[4]: «وقيل في «هو» إنه ضميرُ الأمرِ، والتقديرُ: والأمرُ مُحَرَّم عليكُم، وإخراجُهُمْ في هذا القولِ بدلٌ من «هو» انتهى. قال الشيخ[5]: «وهذا خطأٌ من وجهين، أحدُهما: تفسيرُ ضميرِ الأمرِ بمفردٍ وذلك

---

(1) الإملاء ١/٤٩.

(2) الآية ٨ من المائدة.

(3) معاني القرآن ١/٥١.

(4) التفسير ١/٣٤٤.

(5) البحر ١/٢٩٢.

لا يُجيزه بَصْريٌّ ولا كوفيٌّ، أمّا البصريُّ فلاشتراطه جملةً[١]، وأمَّـا الكوفيُّ فلا بد أن يكونَ المفردُ قد انتظَم منه ومِمَّا بعده مُسْنَدٌ إليه في المعنى نحو: ظَنَنْتُه قائماً الزيدان. والثاني: أنه جَعَل «إخراجُهم» بدلاً من ضميرِالأمر، وقد تقدَّم أنه لا يُتْبَعُ بتابعٍ.

الثامن: قال ابنُ عطية[٢] أيضاً: «وقيل «هو» فاصلةٌ، وهذا مذهبُ الكـوفيين، وليست هنا بـالتي هي عماد، و«مُحَـرَّم» على هـذا ابتـداءٌ، و«اخراجُهم» خبرٌ». قال الشيخ[٣]: «والمنقولُ عن الكوفيين عكسُ هـذا الإعراب، أي: يكونُ «إخراجُهم» مبتدأ مؤخراً، و«مُحَرَّم» خبرٌ مقدمٌ، قُدِّم معه الفصلُ كما مَرَّ، وهو الموافِقُ للقواعدِ، وألَّا يَلزَم منه الإخبارُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ من غير ضرورةٍ تَدْعو إلى ذلك.

التاسع: نَقَله ابنُ عطية أيضاً[٤] عن بعضِهم أن «هو» الضميرَ المقدَّرَ في «مُحَرَّم» قُدِّمَ وأُظْهِر، قال الشيخ[٥]: «وهذا ضعيفٌ جداً، إذ لا ضرورةَ تدعو إلى انفصالِ هذا الضميرِ بعد استتارِه وتقديمِهِ[٦]، وأيضاً فإنه يلزَمُ خُلُوُّ اسمِ المفعـولِ مِنْ ضميرٍ، إذ على هـذا القولِ يكـونُ «مُحَرَّم» خبـراً مقدَّمـاً و«إخراجُهم» مبتدأً، ولا يُوجد اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ خالياً من الضمير إلا إذا رَفَع الظاهرَ، ثم يبقى هذا الضميرُ لا ندري ما إعرابُه؟ إذ لا يجوزُ أن يكونَ مبتدأ ولا فاعلاً مقدَّماً» وفي قولِ الشيخ: «يَلْزَمُ خُلُوُّه من ضميرٍ» نـظرٌ، إذ هو ضميرٌ مرفوعٌ به فلم يَخْلُ منه، غايةُ ما فيه أنه / انفصلَ للتقديم، وقوله: [٣٧/ب]

---

(١) أي إن مفسر ضمير الأمر عندهم لا بد أن يكون جملة.
(٢) التفسير ١/ ٣٤٤.
(٣) البحر ١/ ٢٩٢.
(٤) التفسير ١/ ٣٤٤.
(٥) البحر ١/ ٢٩٢.
(٦) لم يرد قوله «وتقديمه» في البحر، ولعلها «وتقديره» أو هي معطوفة على «انفصال».

«لا ندري ما إعرابهُ» قد دَرَى، وهو الرفعُ بالفاعليةِ. قوله: «والفاعلُ لا يُقَدَّم» ممنوعٌ فإنَّ الكوفيَّ يُجيزُ تقديمَ الفاعلِ، فيُحتمل أن يكونَ هذا القائلُ يَرى ذلك، ولا شك أنَّ هذا قولٌ رديءٌ مُنْكَرٌ لا ينبَغي أن يجوزَ مثلُه في الكلامِ، فكيف في القرآن!! فالشيخُ معذورٌ، وعَجِبْتُ من القاضي أبي محمد كيف يُورد هذه الأشياءَ حاكياً لها، ولم يُعَقِّبْها بنكيرٍ.

وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ محذوفةً من الجملِ المذكورة قبلَها، وذلك أنه قد تقدَّم ذكرُ أربعةِ أشياءَ كلُّها مَحُرَّمةٌ، وهي قولُه: «تَقْتُلون أنفسَكم، وتُخْرِجُون، وتُظاهرون، وتُفادون، فيكونُ التقدير: تقتلون أنفسَكم وهو مُحَرَّمٌ عليكم قتلُها، وكذلك مع البواقي. ويجوز أن يكونَ خَصَّ الإخراجَ بذكر التحريمِ وإنْ كانَتْ كلُّها حَراماً، لِما فيه من مَعَرَّة الجلاءِ والنفي الذي لا ينقطعُ شرُّه إلا بالموت والقتلِ، وإنْ كان أعظمَ منه إلا أنَّ فيه قطعاً للشرِّ، فالإخراجُ من الديارِ أصعبُ الأربعةِ بهذا الاعتبار.

والمُحَرَّمُ: الممنوعُ، فإنَّ الحرامَ هو المَنْعُ من كذا. والحَرامُ: الشيءُ الممنوعُ منه يُقَالُ: حَرامٌ عليك وحَرَمٌ عليك، وسيأتي تحقيقُه في الأنبياء.

قوله: «فما جَزاءُ مَنْ يفعلُ»: «ما» يجوز فيها وجهان، أحدُهما أن تكونَ نافيةً و«جزاء» مبتدأ، و«إلَّا خِزْيٌ» «خبرُه» وهو استثناءٌ مفرغٌ، وبَطَلَ عَمَلُ «ما» عند الحجازيين لانتقاضِ النفي بـ إلَّا، وفي ذلك خلافٌ طويلٌ وتفصيلٌ منتشرٌ، وتلخيصُه أنَّ خبرَها الواقعَ بعد«إلَّا»: جمهورُ البصريين على وجوبِ رَفْعِه مطلقاً، سواءً كان هو الأولَ أو مُنَزَّلاً منزلتَه أو صفةً أو لم يكُنْ، ويتأوَّلون قولَه(١):

٥٩٧ ــ وما الدهرُ إلَّا مَنْجَنُونـاً بأَهْلِه وما صاحبُ الحاجاتِ إلَّا مُعَذَّبَا

(١) البيت لأحد بني سعد، وهو في الأشموني ٢٤٨/١؛ والتصريح ١٩٧/١؛ والدرر ٩٤/١؛ والخزانة ١٢٩/٢؛ والمنجنون: الدولاب الذي يُسْتقى عليه.

على أنَّ الناصبَ لمَنْجَنوناً ومُعَذَّباً محذوفٌ، أي: يدورُ دَوَرَانَ مَنْجَنونٍ، ويُعَذَّبُ مُعَذَّباً تَعْذيباً. وأجاز يونس[1] النصبَ مطلقاً، وإن كان النحاسُ نَقَلَ عدَم الخلافِ في رفع «ما زيدٌ إلا أخوك»، فإن كان الثاني مُنَزَّلاً منزلَة الأولِ نحو: «ما أنت إلا عِمامَتك تحسيناً وإلاَّ رِداءَك ترتيباً» فأجاز الكوفيون نصبَه، وإن كان صفةً نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ فأجاز الفراء نصبَه أيضاً. والثاني[2] أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفع بالابتداء، و «جزاء» خبرُه، و«إلاَّ خِزْيٌ» بدلٌ من «جـزاء»، نقله أبو البقاء[2] و «مَنْ» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، و «يفعلُ» لا محلَّ لها على الأول، ومحلُّها الجَرُّ على الثاني.

قوله «منكم» في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من فاعلِ «يفعل» فيتعلَّقُ بمحذوف أي: يفعلُ ذلك حالَ كونِه منكم.

قوله: «في الحياة» يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ«خزي»، فيتعلَّقَ بمحذوفٍ، أي: خِزْيٌ كائنٌ في الحياة، والثاني: أن يكونَ محلُّه النصبَ على أنه ظرفٌ للخِزْي فهو منصوبٌ به تقديراً.

والجَزاءُ: المقابَلَةُ، خيراً كان أو شراً، والخِزْيُ: الهَوانُ، يُقال: خَزِيَ بالكسر يَخْزَىٰ خِزْياً فهو خَزْيانُ، وامرأة خَزْيا والجمع خَزايا، وقال ابن السكيت[3]: «الخِزْيُ الوقوعُ في بَلِيَّة، وخَزِيَ الرجلُ في نفسِه يَخْزَى خَزَايةً إذا استحيا». والدُّنْيا فُعْلَى تأنيثُ الأدْنى من الدُنُوِّ، وهو القُرْب، وألِفُها للتأنيثِ، ولا تُحْذَفُ منها أل إلا ضرورةً كقوله[4].

٥٩٨ ـ يومَ ترىٰ النفوسُ مَا أعَـدَّتِ   في سَعْي دُنْيَا طالمَا قد مُدَّتِ

---

(١) عاد إلى إعراب الآية «فما جزاءُ مَنْ يَفْعل».

(٢) الإملاء ١/٤٩.

(٣) إصلاح المنطق ٣٧٣.

(٤) تقدم برقم ٥٧٧.

وياؤُها عن واو، وهذه قاعدةٌ مطَّردةٌ[1]، وهي كلُّ فُعْلَى صفةً لامُها واوٌ تُبْدَلُ ياءً نحو: العُلْيَا والدُّنْيا، فأمَّا قولُهم: القُصْوى عند غير تميم، والحُلْوى عند الجميع فشاذ، فلو كانت فُعْلى اسماً صَحَّتِ الواو كقوله[2]:

٥٩٩ ـ أداراً بحُزْوىٰ هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً فماءُ الهوىٰ يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

وقد اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ الأسماءِ، فلم يُذْكَرْ موصوفُها، قال تعالى: «تريدون عَرَضَ الدُّنْيا»[3]، وقال ابنُ السراج في «المقصور والممدود»: «والدُّنْيا مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكْتَبُ بالألفِ، هذه لغةُ نجدٍ وتميمٍ، إلا أنَّ الحجازَ وبني أسد يُلْحِقُونها ونظائرَهَا بالمصادرِ ذوات الواو فيقولون: دَنْوَى مثل شَرْوى[4]، وكذلك يَفْعَلون بكل فُعْلى موضعُ لامِها واوٌ يفتحونَ أوَّلها ويَقْلِبُون ياءَها واواً، وأمَّا أهلُ اللغةِ الأولى فيَضُمُّون الدالَ ويَقْلِبُون الواءَ ياءً لاستثقالِهم الواوَ مع الضمةِ.

وقُرِىء: «يُرَدُّون» بالغَيْبَةِ على المشهورِ. وفيه وجهان، أحدُهما: أن يكونَ التفاتاً فيكون راجعاً إلى قوله: «أفتؤمنون» فَخَرَج من ضميرِ الخطابِ إلى الغَيْبَةِ، والثاني: أنَّه لا التفاتَ فيه، بل هو راجِعٌ إلى قوله: «مَنْ يفعَل»، وقرأ الحسن[5] «تُرَدُّون» بالخطابِ، وفيه الوجهانِ المتقدِّمان، فالالتفاتُ نظراً لقوله: «مَنْ يفعل»، وعدمُ الالتفات نظراً لقوله: «أفتؤمنون».

---

(١) انظر: الممتع ٢/٥٤٤.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٥٦؛ والكتاب ١/٣١١؛ وأوضح المسالك ٣/٣٣٠؛ والأشموني ٣/١٣٩؛ والخزانة ١/٣١١؛ والعيني ٤/٢٣٦. ويرفضُّ: يسيل متناثراً، ويترقرق: يجري جرياً سهلاً.

(٣) الآية ٦٧ من الأنفال.

(٤) الشروى: المثل.

(٥) الحسن وابن هرمز، كما في البحر ١/٣٩٤.

وكذلك «وما اللهُ بغافلٍ عَمَّا تَعْلمون» قُرِىء في المشهورِ بالغَيْبَةِ والخطابِ[1]، والكلامُ فيهما كما تقدَّم.

آ. (٨٦) وتقدَّم نظائرُ ﴿أولئك الذين اشْتَرَوا﴾ . . وما بعدَه. إلا أنَّ بعضَ المُعْرِبين ذَكَر وجوهاً مردودةً لا بدَّ من التنبيهِ عليها، فأجاز أن يكونَ «أولئك» مبتدأ، و«الذين اشتروا» خبَره، و«فلا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ» خبراً ثانياً لأولئك، قال: «ودخَلَتِ الفاءُ في الخبر لأجلِ الموصولِ المُشْبِهِ للشرطِ وهذا خطأٌ، فإن قوله: «فلا يُخففُ» لم يَجْعَلْهُ خبراً للموصول حتى تَدْخُلَ الفاءُ في خبره، وإنما جَعَلَهُ خبراً عن «أولئك» وأينَ هذا مِنْ ذاك؟ وأجاز أيضاً أن يكونَ «الذين» مبتدأ ثانياً، و«فلا يُخَفَّفُ» خبرَهُ، دخَلْت لكونه خبراً للموصولِ، والجملةُ خبراً عن «أولئك» قال: «ولم يُحْتَجْ هنا إلى عائدٍ لأنَّ «الذين» هم «أولئك» كما تقولُ: «هذا زيدٌ منطلقٌ»، وهذا أيضاً خَطَأٌ لثلاثةِ أوجهٍ أحدُها: خُلُوُّ الجملةِ مِن رابطٍ /، قوله: «لأن الذين هم أولئك» لا يفيدُ [٣٨/أ] لأنَّ الجملةَ المستغنِيَةَ لا بُدَّ وأنْ[2]تكونَ نفسَ المبتدأ، وأمَّا تنظيرُه بـ«هذا زيدٌ منطلقٌ» فليس بصحيحٍ، فإنَّ «هذا» مبتدأٌ، و«زيدٌ» خبرٌ، و«منطلقٌ» خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ «زيدٌ» مبتدأً ثانياً، و«منطلقٌ» خبرَه والجملةُ خبرٌ[3] عن الأول للخلوِّ من الرابط. الثاني: أن الموصولَ هنا لقومٍ معيَّنين وليس عاماً، فلم يُشْبِهِ الشرط فلا تَدْخُلُ الفاءُ في خبره. الثالث: أن صلته ماضيةٌ لفظاً ومعنىً، فلم تُشْبِهْ فعلَ الشرطِ في الاستقبال فلا يجوزُ دخولُ الفاءِ في الخبرِ. فتعيَّن أن يكون «أولئك» مبتدأً والموصولُ بصلتِه خبرَه، و«فلا يُخَفَّفُ» معطوفٌ على الصلةِ، ولا يَضُرُّ تخالُفُ الفِعْلَيْنِ في الزمانِ، فإنَّ الصلاتِ من

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بالياء، والباقون بالتاء. انظر: السبعة ١٦٠؛ البحر ٢٩٤/١.

(٢) الواو هنا مقحمة.

(٣) كذا في الأصل، والأنسب «خبراً».

قَبيل الجملِ ، وعَطْفُ الجملِ لا يُشْتَرَطُ فيه اتحادُ الزمانِ، يجوزُ أن تقولَ: «جاء الذي قَتَلَ زيداً أمسِ وسيقتُل عمراً غداً»، وإنما الذي يُشْتَرَطُ فيه ذلك حيث كانت الأفعالُ مُنَزَّلَةً منزلةَ المفرداتِ.

قوله: «ولاهم يُنْصَرُون» يجوز في «هم» وجهانِ، أحدُهما: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وما بعده خبرُهُ، ويكون قد عَطَفَ جملةً اسميةً على جملةٍ فعليةٍ وهي: «فلا يُخَفَّفَ». والثاني: أن يكونَ مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظاهرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصَلَ الضميرُ، ويكونُ كقولِه(١):

٦٠٠ ــ وإنْ هُولم يَحْمِلْ على النفسِ ضَيْمَها　　فليسَ إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبيلُ

وله مُرَجِّحٌ على الأولِ وذلك أنَّه يكونُ قد عَطَفْتَ جملةً فعليةً على مثلِها، وهو من المواضعِ المرجَّحِ فيها الحَمْلُ على الفعلِ في بابِ الاشتغالِ. وليس المرجِّحُ كونَه تقدَّمه لاالنافيةُ، فإنَّها ليسَتْ من الأدواتِ المختصَّةِ بالفِعْلِ ولا الأَوْلَىٰ به، خلافاً لابن السِّيدِ حيث زَعَمَ أنَّ «لا» النافيةَ من المرجِّحاتِ لإضمارِ الفعلِ، وهو قولٌ مرغوبٌ عنه، ولكنه قَوِيٌّ من حيث البحثُ. فقوله: «يُنْصَرون» لا محلَّ له على هذا لأنه مفسِّرٌ، ومحلُّه الرفعُ على الأولِ لوقوعه موقعَ الخبرِ.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنا مِنْ بعدِه بالرسل﴾**. . التضعيفُ في «قفَّيْنا» ليس للتعديةِ، إذ لو كانَ كذلك لتعدَّى إلى اثنينِ لأنه قبلَ التضعيفِ يتعدَّى لواحدٍ، نحو: قَفَوْت زيداً، ولكنه ضُمِّن معنى «جِئْنا» كأنه قيل: وجئنا من بعده بالرسلِ. فإنْ قيل: يجوزُ أن يكونَ متعدِّياً لاثنين على معنى أنَّ الأولَ محذوفٌ والثاني «بالرسل» والباءُ فيه زائدةٌ تقديرُه: «وقَفَّيناه من بعدِه الرسلَ».

(١) البيت للسموءل، وهو في الحماسة ١/٨٠؛ والهمع ١/٦٣؛ والدرر ٢/٧٥.

فالجوابُ أن كثرَة مجيئِه في القرآن كذلك يُبْعِدُ هذا التقديرَ، وسيأتي لذلك مزيدُ بيانٍ في المائدةِ إن شاء الله تعالى.

وقَفَّينا أصله: قَفَّوْنا، ولكنْ لَمَّا وقعتِ الواوُ رابعةً قُلِبَتْ ياءً، واشتقاقُه من قَفَوْتُه إذا اتَّبَعْتَ قَفاه، ثم اتُّسع فيه، فَأُطْلِقَ على كلِّ تابع، وإن بَعُد زمانُ التابعِ من زمانِ المَتْبوع، وقال أمية[1]:

٦٠١ ـ قالَتْ لأختٍ له قُصِّيه عن جُنُبٍ وكيفَ تَقْفُو ولا سَهْلٌ ولا جَبَلُ

والقَفا مُؤَخَّرُ العُنُق، ويقال له: القافية أيضاً، ومنه قافيةُ الشِّعْر، لأنها تَتلُو بناءَ الكلام وآخرَه، ومعنى قَفَّيْنا أي: أَتْبَعْنا كقولِه: «ثم أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرى»[2].

و «مِنْ بعدِه» متعلِّقٌ به، وكذلك «بالرُسل»، وهوجمعُ رسول بمعنى مُرْسَل، وفُعُل غيرُ مَقيسٍ في فَعُول بمعنى مَفْعول، وسكونُ العين لغةُ الحجازِ وبها قرأ[3] يحيى والحسن، والضمُّ لغةُ تميم، وقد قرأَ السبعةُ بلغةِ تميم إلا أبا عمرو فيما أُضيف إلى «نا» أو «كم» أو «هم» فإنه قرأ بالسكونِ لتوالي الحركاتِ.

قوله: «عيسى» عَلَمٌ أعجمي فلذلك لم يَنْصَرِفْ، وقد تكلَّم النحويون في وزنِه واشتقاقِه على تقدير كونه عربيَّ الوضع، فقال سيبويه: «وزنُه فِعْلى والياءُ فيه ملحقةٌ ببناتِ الأربعةِ كياءِ مِعْزَى» يَعْني بالياءِ الألفَ، سَمَّاها ياء لكتابتِها بالياءِ. وقال الفارسي: «أَلفُه ليست للتأنيثِ كذِكْرى، بدلالةِ صَرْفِهم له في النكرةِ». وقال عثمانُ بن سعيد الصَّيْرَفي[4]: «وزنه فِعْلَل» فالألفُ عنده

(١) ديوانه ٢٦ برواية: بلا سهل ولا جَدَدِ؛ والبحر ١/٢٩٧. والجدد: وجه الأرض.

(٢) الآية ٤٤ من المؤمنون.

(٣) البحر ١/٢٩٩.

(٤) وهو أبو عمرو الداني وتقدمت ترجمته.

أصليةٌ بمعنى أنها منقلبةٌ عن أصل. ورَدَّ ذلك عليه ابنُ الباذِشِ بأنَّ الياءَ والواوَ لا يكونان أصلَيْن في بناتِ الأربعةِ، فمَنْ قال إنَّ «عِيسى» مشتقٌّ من العَيْس وهو بياضٌ تخالطُه شُقْرةٌ كأبي البقاء[1] وغيره ليس بمصيبٍ لأنَّ الأعجميَّ لا يَدْخُلُه اشتقاقٌ ولا تصريفٌ. وقال الزمخشري[2]: «وقيل: عيسى بالسُّريانية: أَيْسوع»[3].

قوله: «ابنَ مريم» عطفُ بيان أو بدلٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً إلا أنَّ الأولَ أَوْلَى لأنَّ «ابن مريم» جرىٰ مَجْرَى العلم له. وللوصفِ بابن أحكامٌ تَخُصُّه سَتَأْتي مبينةً إن شاء الله تعالى، وتقدَّم اشتقاقُ «ابن» وأصلُه.

ومَرْيم أصلُه بالسريانية صفةٌ بمعنى الخادِم ثم سُمِّي به فلذلك لم ينصرِفْ، وفي لسانِ العرب هي المرأةُ التي تُكْثِرُ مخالطَة الرجال كالزِّير من الرجال وهو الذي يُكْثِرُ مخالطتَهُنَّ، قال رؤبة[4]:

٦٠٢ ـ قلتُ لِزِيرٍ لم تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ ....

وياءُ «الزير» عن واو لأنه من زار يَزُور فَقُلِبَتِ للكسرة قبلَها كالرِّيح، فصار لفظُ مريم مشتركاً بين اللسانين، ووزنُه عند النحويين مَفْعَل لا فَعْيَل، قال الزمخشري: «لأن فَعْيَلاً بفتح الفاء لم يَثْبُتْ في الأبنية كما ثَبَتَ في[5]

---

(١) الإملاء ١/٤٩.
(٢) الكشاف ١/٢٩٤.
(٣) في مطبوعة الكشاف: يشوع.
(٤) ديوانه ١٤٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٥١٦ وبعده:
ضليل أهواء الصبي تندمه
(٥) الكشاف ١/٢٩٤.
(٦) مقحمة في الأصل ولم ترد في الكشاف.

نحو: عِثْيَر[1] وعِلْيَب»[2] وقد أثبت بعضهم فَعْيَلاً وجَعَلَ منه نحو: «ضَمْيَد»[3] اسمَ مكان و«مَدْيَن» على القولِ بأصالة ميمِهِ و«ضَهْيَا» بالقصر وهي المرأةُ التي لا تَحِيضُ، أو لا ثَدْيَ لها، لأنها مشتقةٌ من ضاهَأَتْ أي شابَهَتْ، لأنها شابَهَتِ الرجال في ذلك، ويجوزُ مَدُّها قاله الزجاج. وقال ابن جني[4]: «وأما ضَمْيَدَ[5] وعَثْيَر[6] فمصنوعان» فلا دَلالة فيهما على ثبوت فَعْيَل، وصحةُ الياءِ في مريم على خلافِ القياس[7]، إذ كان من حقِّها الإعلالُ بنَقْلِ حركةِ الياء إلى الراءِ ثم قَلْبِ الياءِ ألفاً نحو: مَباع من البَيْع، ولكنه شَذَّ مَزْيَد ومَدْيَن، وقال أبو البقاء[8]: «ومَرْيَم عَلَمٌ أعجمي ولو كان مشتقاً من رامَ يريم لكان مَرِيماً بسكونِ الياء، وقد جاءَ في الأعلامِ بفتح الياء نحوَ مَزْيَد وهو على خلافِ القياس».

قوله: «وأَيَّدْناه» معطوفٌ على قوله: «وآتَيْنا عيسى». وقرأ الجمهور / أيَّدْناه على فَعَّلْناه، وقرأ مجاهد وابن محيصن[9] ـ ويروى عن أبي عمرو ـ [٣٨/ب] «آيَدْنَاه» على: أَفْعَلْناه، والأصلُ في أَأْيَدَ بهمزتين، ثانيتُهما ساكنةٌ فوجَبَ إبدالُ الثانيةِ ألفاً نحو: أَأْمَنَ وبابِه، وصححت العينُ وهي الياءُ كما صَحَّتْ في «أَغْيَلَت»[10] و«أَغْيَمَت»، وهو تصحيحٌ شاذٌّ إلا في فِعْل التعجب نحو: ما أَبْيَنَ

---

(١) العثير: التراب.
(٢) كذا ضبطت في الأصل بالكسر وهو سهو، والصواب انها عُلْيَب، وانظر: الممتع ٨٤. وهي اسم موضع.
(٣) كذا في الأصل، والذي في الخصائص ٣/١٨٧، ٢١٦: ضَهْيَدَ.
(٤) الخصائص ٣/١٨٧، ٢١٦.
(٥) راجع الحاشية قبل السابقة.
(٦) العثير: الأثر الخفي، والذي في الخصائص: عَتْيَد.
(٧) انظر: الممتع ٤٨٨.
(٨) الإملاء ١/ ٤٩.
(٩) البحر ١/٢٩٩؛ ابن عطية ١/٣٤٦.
(١٠) أغيلت المرأة ولدها: سقته الغيل وهو اللبن.

وأَطْوَلَ. وحُكي عن أبي زيد أن تصحيحَ «أَغْيَلَت» مقيسٌ[1]. فإنْ قيل: لِم لا أُعِلَّ آيَدْناه كما أُعِلَّ نحو: أَبَعْناه حتى لا يلزَم حَمْلُه على الشاذ؟ فالجوابُ أنه لو أُعِلَّ بأنْ أُلْقِيَتْ حركةُ العينِ على الفاءِ فيلتقي ساكنانِ العينُ واللامُ فتُحْذَفُ العَيْنُ لالتقاء الساكنين، فتجتمعُ همزتان مفتوحتان فيجبُ قَلْبُ الثانيةِ واواً نحو «أَوادِم»، فتتحرَّكُ الواوُ بعدَ فتحةٍ فتقلبُ أَلفاً فيصيرُ اللفظُ: أَادْناه، لأدَّى ذلك إلى إعلالِ الفاءِ والعينِ، فلمَّا كانَ إعلالُه يؤدِّي إلى ذلك رُفِضَ بخلاف أَبَعْناه وأَقَمْناه، فإنه ليسَ فيه إلا إعلالُ العينِ فقط. قال أبو البقاء[2]: «فإنْ قلتَ: فَلِم لَمْ تُحْذَفِ الياءُ التي هي عينٌ كما حُذِفَتْ من نحو: أَسَلْناه منْ سالَ يَسالُ[3]؟ قيل: لو فَعَلوا ذلك لتوالىٰ إعلالان: أحدُهما قَلْبُ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً ثم حَذْفُ الألفِ المبدلة من الياءِ لسكونها وسكونِ الألفِ قبلَها، فكان يصيرُ اللفظُ آدْناه فكانَتْ تُحْذَفُ الفاءُ والعينُ وليس «أسلناه» كذلك، لأنَّ هناك حَذْفَ العينِ وحدَها. وقال الزمخشري[4] في المائدة: «آيَدْتُك على أَفْعَلْتُك» وقال ابن عطية[5]: «على فاعَلْتُك» ثم قال: «ويَظْهَرُ أن الأصلَ في القراءتين: أَفْعَلْتُك ثم اختلَفَ الإعلالُ»[6]. انتهى.

والذي يظهر أن «أيَّد» فَعَّل لمجيء مضارِعه على يُـؤَيِّدُ بالتشديدِ، ولو كان أَيَّد بالتشديد بزنة أَفْعَلَ لكان مضارعُه يُـؤْيِدُ كيُـؤْمِنُ من آمَنَ، وأمَّا آيَدَ ـ يعني بالمَدِّ ـ فيُحتاج في نَقْلِ مضارعه إلى سَماعٍ، فإنْ سُمِعَ يُـؤايِدُ كيُقاتِل فهو فاعَل، فإنْ سُمع يُـؤْيِدُ كيُكْرِمُ فآيد أَفْعَل، ذكر ذلك جميعَه الشيخُ في

(١) انظر: الممتع ٤٨٢؛ البحر ١/٢٩٧.

(٢) الإملاء ١/٤٩.

(٣) كذا في الأصل، وفي مطبوعة أبي البقاء: يسيل.

(٤) الكشاف ١/٦٥٣؛ المائدة ١١٠ «وإذ أيَّدْتُك بروح القدس».

(٥) تفسيره ٥/٢٣٠.

(٦) قوله «الاعلال» غير واضح في الأصل.

المائدة[١]. ثم قال: «إنه لم يَظْهر[٢] كلامُ ابن عطية في قوله: «اختلف الإعلالُ» وهو صحيحٌ، إلاَّ أنَّ قوله «الذي يظهر أن أيَّد في قراءةِ الجمهورِ فَعَّل لا أَفْعَل إلى آخرِه» فيه نظرٌ لأنه يُشْعِرُ بجوازِ شيءٍ آخَر وذلك متعذِّرٌ، كيف يُتَوَهَّمُ أن أيَّدَ بالتشديدِ في قراءةِ الجمهورِ بزنة أَفْعَل، هذا ما لا يَقَعُ.

والأَيْدُ: القوَّةُ، قال عبدالمطلب[٣]:

٦٠٣ ـ الحمدُ للهِ الأعزِّ الأكرمِ   أَيَّدَنا يومَ زُحوفِ الأشْرَمِ

والصحيحُ أن فَعَّل وأَفْعَل هنا بمعنى واحد وهو قَوَّيْناه. وقد فَرَّق بعضُهم بينهما فقال: «أمَّا المدُّ فمعناه القوةُ، وأمَّا القصرُ فمعناه التأييدُ والنَّصْرُ»، وهذا في الحقيقةِ ليس بفرقٍ، وقد أبدلتِ العربُ في آيَدَ على أَفْعَل الياءَ جيماً فقالت: آجَدَهُ أي قوَّاه، قال الزمخشري[٤]: «يقال: «الحمدُ لله الذي آجَدَني بعد ضَعْفٍ وأَوْجَدني بعد فَقْر»، وهذا كما أَبْدلوا من يائِه جيماً فقالوا: لا أَفْعَل ذلك جَدَ الدهرِ أي: يدَ الدهر، وهو إبدالٌ لا يَطَّرِدُ.

قوله: «بروح القُدُس» متعلِّق بأيَّدْناه. وقرأ ابن كثير: «القُدْس» بإسكانِ الدال[٥]، والباقون بضمِّها، وهما لغتان: الضمُّ للحجاز، والإسكانُ لتميم، وقد تقدَّم ذلك، وقرأ أبو حَيْوة: «القُدُوس» بواوٍ، وفيه لغةُ فتحِ القاف والدال ومعناه الطهارةُ أو البركةُ كما تقدَّم عند قوله: «ونقدِّسُ لك»[٦]. والروح في الأصل: اسمٌ للجزءِ الذي تَحْصُلُ به الحياةُ في الحيوان قاله الراغب[٧]،

(١) البحر ٤/٥١.
(٢) في مطبوعة البحر: لم يفهم.
(٣) البحر ٤/٥١.
(٤) الكشاف ١/٢٩٤.
(٥) السبعة ١٦٣؛ والكشف ١/٢٥٣؛ البحر ١/٢٩٩.
(٦) الآية ٣٠ من البقرة.
(٧) المفردات: ٢٠٥ (بيروت).

والمرادُ به جبريلُ عليه السلام لقول حَسَّان[1]:

٦٠٤ ـ وجبريلٌ رسولُ الله فينا وروحُ القُدْسِ ليس له كِفَاءُ

سُمِّي بذلك لأنَّ بسببه حياةَ القلوب.

قوله: «أفكلما جاءَكم رسولٌ» الهمزةُ هنا للتوضيحِ والتقريعِ، والفاءُ للعطفِ عَطَفَتْ هذه الجملةَ على ما قبلَها، واعتُنِيَ بحرفِ الاستفهام فقُدِّمَ، وقد مَرَّ تحقيقُ ذلك، وأنَّ الزمخشري[2] يُقَدِّر بين الهمزةِ وحرفِ العطْفِ جملةً لِيَعْطِفَ عليها. وهذه الجملةُ يجوز أَنْ تكونَ معطوفةً على ما قبلها من غيرِ حَذْفِ شيء، كأنه قال: ولقد آتَيْنا يا بني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتيناهُمْ فكلما جاءَكم رسُولٌ. ويجوز أَنْ يُقَدَّر قبلَها محذوفٌ أي: فَفَعَلْتُم ما فَعَلْتُم فكلما جاءَكم رسولٌ. وقد تقدَّم الكلام في «كلما» عند قوله: «كلَّما أضاء»[3]. والناصبُ لها هنا «استكبرتم»، و«رسول» فَعُول بمعنى مَفْعُول أي مُرْسَل، وكونُ فَعُول بمعنى المَفْعول قليلٌ، جاء منه الرَّكُوب والحَلُوب أي: المَرْكُوب والمَحْلوب، ويكون مصدراً بمعنى الرسالة قاله الزمخشري[4]. وأنشد[5]:

٦٠٥ ـ لقد كَذَبَ الواشون ما فُهْتُ عندَهم بِسِرٍّ ولا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُول

أي: برسالة، ومنه عنده: «إنَّا رسولُ ربِّ العالمين»[6].

قوله: «بما لا تَهْوَى أنفُسكم» متعلِّق بقوله «جاءكم»، و«جاء» يتعدى بنفسِه تارةً كَهذِه الآية، وبحرفِ الجرِّ أُخرى نحو: جِئْتُ إليه، و«ما» موصولةٌ

---

(١) من قصيدته الهمزية المشهورة وهو في الديوان ٦٠، وكفاء: نظير.

(٢) الكشاف ١/٢٩٤.

(٣) الآية ٢٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣/١٠٧ في سورة الشعراء.

(٥) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢/٢٤٩؛ برواية: برسيل، واللسان: رسل؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٩٧.

(٦) الآية ١١٦ من الشعراء.

بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروط، والتقديرُ: بما لا تهواه، و «تهوى» مضارعُ هَوِي بكسر العين ولامُه من ياءٍ لأنَّ عينَه واوٌ، وباب طَوَيْتُ وشَوَيْتُ أكثرُ من بابُ قوَّة وحُوَّة[1]. ولا دليلَ في «هَوِيَ» لانكسار العين وهو مثل «شَقِي» من الشَّقاوة، وقولُهم في تثنيةِ مصدرِه هَوَيان أدلُّ دليلٍ على ذلك، ومعنى تَهْوَى: تُحِبُّ وتختار. وأصل الهَوَى: المَيْلُ، سُمِّي بذلك لأنه يَهْوي بصاحبِه في النار ولذلك لا يُسْتعمل غالباً إلا فيما لا خَيْرَ فيه، وقد يُستعمل فيما هو خيرٌ، ففي الحديث الصحيح[2] قولُ عمرَ في أُسارى بدر: «فَهَوِي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما قالَ أبو بكر ولم يَهْوَ ما قلت». وعن عائشة رضي الله عنها: «واللـهِ ما أَرى ربَّك إلا يُسارع في هَوَاك»[3] وجمعُه أَهْواء، قال تعالى: «بأَهْوائهم»[4]، ولا تُجْمع على أَهْوِية وإنْ كان قد جاء: نَدَى وأَنْدِية قال الشاعر[5]:

٦٠٦ ـ في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أَنْدِيَةٍ لا يُبْصِرُ الكلبُ في ظَلْمائها الطُّنُبا

وأمَّا «هَوَىٰ يَهْوي» بفتحها في الماضي وكسرِها في المضارع فمعناهُ السقوطُ، والهَوِيُّ ـ بفتح الهاءُ ـ ذهابٌ في انحدارٍ، والهُوِيُّ ذهابٌ في صعود، وسيأتي تحقيقُ كلِّ ذلك، وأسندَ الفعلَ إلىٰ الأنفس دونَ المخاطبِ فلم يَقُلْ: «بما لا تَهْوون» تنبيهاً أنَّ النفسَ يُسْنَدُ إليها الفعلُ السَّيِّء غالباً نحو:

---

(١) الحوة: سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد.

(٢) رواه مسلم في: الجهاد ١٣٨٥/٣؛ وابن حنبل ٣١/١.

(٣) رواه البخاري: (فتح الباري)؛ النكاح ١٦٤/٩؛ مسلم: الرضاع ١٠٨٥/٢.

(٤) الآية ١١٩ من الأنعام «وإن كثيراً ليُضِلُّون بأهوائهم بغير علم».

(٥) البيت لمرة بن محكان، وهو في المقتضب ٨١/٣؛ والخصائص ٥٢/٣؛ وابن عطية ٤٤٧/١؛ وأوضح المسالك ٢٤٢/٣. والأندية: ج ندى، وهو البلل، والطنب: حبل الخيمة.

«إنَّ النفسَ لَأمَّارةٌ بالسوءِ»[1] «بل سَوَّلَتْ لكمْ أنفسُكُمْ»[2] «فَطَوَّعَتْ لـه نفسُه»[3] واستكبر بمعنى تَكَبَّر.

قوله: «ففَريقاً كَذَّبْتُم» الفاءُ عاطفةٌ جملةَ «كَذَّبْتم» على «استكبرتم» و«فريقاً» مفعولٌ مقدَّم قُدِّم لتتفقَ رؤوسُ الآي، وكذا «وفريقاً تقتلون»، ولا بُدَّ من محذوفٍ أي: فريقاً منهم، والمعنى أنه نشأ عن استكبارهم مبادرةُ فَرِيقٍ من [٣٩/أ] الرسلِ بالتكذيب ومبادَرَةُ آخرين بالقتلِ، وقَدَّم التكذيبَ لأنه / أولُ ما يفعلونه من الشرِّ ولأنه مشتركٌ بين المقتولِ وغيره، فإنَّ المقتولين قد كذَّبوهم أيضاً، وإنما لم يُصَرِّحْ به لأنه ذَكَرَ أقبحَ منه في الفعلِ. وجيء بـ «تقتلون» مضارعاً: إمَّا لكونِه مستقبلاً لأنهم كانوا يَرُومون قَتْلَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، ولِما فيه من مناسبة رؤوسِ الآيِ والفواصِل، وإمَّا أن يُرادَ به الحالُ الماضيةُ لأن الأمرَ فظيعٌ فأُريد استحضارُه في النفوس وتصويرُه في القلوب. وأجازَ الراغب[4] أنْ يكونَ «ففريقاً كَذَّبْتُم» معطوفاً على قوله «وأَيَّدْناه» ويكونُ «أفكلما» مع ما بعده فَصْلاً بينهما على سبيلِ الإنكار، والأظهرُ هو الأولُ، وإنْ كان ما قاله محتملاً.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿قلُوبُنا غُلْفٌ﴾**. مبتدأٌ وخبر، والجملةُ في محلِّ نصبِ بالقول قبلَه، وقرأ الجمهورُ: «غُلْفٌ» بسكون اللام، وفيها وجهان، أحدهما ــ وهو الأظهرُ ــ: أن يكونَ جمع «أَغْلَف» كأحمر وحُمْر وأصفر وصُفْر، والمعنى على هذا: أنها خُلِقَت وجُبِلت مُغَشَّاةً لا يَصِلُ إليها الحقُّ استعارةً من الأغلف الذي لم يُخْتَتَنْ. والثاني: أن يكونَ جمعَ

---

(١) الآية ٥٣ من يوسف.
(٢) الآية ١٨ من يوسف.
(٣) الآية ٣٠ من المائدة.
(٤) انظر: البحر ١/٣٠٠.

«غِلاف»، ويكونُ أصلُ اللامِ الضمَّ فخُفِّفَ نحو: حِمار وحُمُر وكتاب وكُتُب، إلاَّ أنَّ تخفيفَ فُعُل إنما يكون في المفرد غالباً نحو عُنْق في عُنُق، وأمَّا فُعُل الجمع فقال ابن عطية[1]: «لا يجوز تخفيفُه إلا في ضرورةٍ»، وليس كذلك، بل هو قليل، وقد نصّ غيرهُ على جوازه، وقرأ[2] ابن عباس ـ ويُروى عن أبـي عمرو ـ بضمِّ اللامِ وهو جمع «غِلاف»، ولا يجوز أن يكون فُعُل في هذه القراءة جمعَ «أَغْلف» لأنَّ تثقيلَ فُعُل الصحيحِ العينِ[3] لا يجوز إلاَّ في شِعْر، والمعنى على هذه القراءة أنَّ قلوبَنا أوعيةٌ للعلمِ فهي غيرُ محتاجةٍ إلى علمٍ آخر، والتغليفُ كالتغشِيَة في المعنى.

قوله: «بل لَعَنَهم الله» «بل» حرفُ إضرابٍ، والإِضرابُ راجعٌ إلى ما تَضَمَّنه قولُهم من أن قلوبَهم غُلْف، فردَّ الله عليهم ذلك بأنَّ سببَه لَعْنُهم بكفرهم السابق. والإِضرابُ على قسمين: إبطالٍ وانتقالٍ، فالأول نحو: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، ولا تَعْطِفُ «بل» إلا المفردات، وتكونُ في الإِيجاب والنفي والنهي، ويُزاد قبلها «لا» تأكيداً. واللَّعْنُ: الطَّرْدُ والبُعْدُ، ومنه: شَأْوٌ لعين أي بعيد: قال الشمَّاخ[4]:

٦٠٧ ـ ذَعَـرْتُ به القَـطا ونَفَيْتُ عنه مقامَ الذئبِ كالرَّجُـلِ اللَّعينِ

أي: البعيـد، وكان وجـهُ الكلام أن يقـول: «مقام الـذئب اللعين كالرجل». والباءُ في «بكفرهم» للسببِ، وهي متعلِّقَةٌ بلعَنَهُمْ. وقال الفارسي: «النية به التقديمُ أي: وقالوا: قُلوبنا غلفٌ بسببِ كفرهم، فتكونُ الباءُ متعلقةً بقالوا وتكونُ «بل لعنهم» جملةً معترضةً»، وفيه بُعْدٌ، ويجوز أن تكونَ حالاً

---

(١) التفسير ١/٣٤٧.

(٢) البحر ١/٣٠١؛ وابن عطية ١/٣٤٧، وفيه أن هذه القراءة بتثقيل اللام، ويعني بالتثقيل الضم.

(٣) أي تثقيله بالضم والأصل التسكين.

(٤) ديوانه ٩٢، وإعراب ثلاثين سورة ٨؛ والقرطبـي ٢/٢٥.

من المفعولِ في «لَعَنهم» أي لعَنهم كافرين أي: مُلتبسين بالكفرِ كقوله: «وقد دخلوا بالكفر».(١)

قوله: «فقليلاً ما يُؤْمنون» في نصبِ «قليلاً» ستةُ أوجهٍ، أحدُها وهو الأظهرُ: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: فإيماناً قليلاً يُؤمنون. الثاني: أنه حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ المحذوفِ أي: فيؤمنونه أي الإيمانَ في حالِ قلَّته، وقد تقدَّم أنه مذهب سيبويه(٢) وتقدَّم تقريره. الثالث: أنه صفةٌ لزمان محذوفٍ، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون، وهو كقوله: «آمنوا بالذي أُنْزِل على الذين آمنوا وجهَ النهار واكفُروا آخرَه»(٣). الرابع: أنه على إسقاطِ الخافض والأصل: فبقليل يؤمنون، فلمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ انتصب، ويُعْزَى لأبي عبيدة(٤). الخامس: أن يكونَ حالاً من فاعل «يؤمنون»، أي فجَمْعاً قليلاً يؤمنون أي المؤمِنُ فيهم قليلٌ، قال معناه ابنُ عباس وقتادة. إلا أن المهدوي قال: «ذهب قتادة إلى أنّ المعنى: فقليلٌ منهم مَنْ يؤمن، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كانَ كذلك لَلَزِمَ رفعُ «قليل». قلت: لا يلزَم الرفعُ مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لِما تقدَّم من أنَّ نصبَه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى. و «ما» على هذه الأقوالِ كلها مزيدةٌ للتأكيد. السادس: أن تكونَ «ما» نافيةً أي: فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً، ومثلُه: «قليلاً ما تشكرون»(٥)، «قليلاً ما تَذَكَّرون»(٦)، وهذا قويٌّ من جهة المعنى، وإنما يَضْعُفُ شيئاً من جهةِ تقدُّم ما في حَيِّزها عليها، قاله أبو البقاء(٧)، وإليه ذهب ابن الأنباري، إلا أنَّ تقديمَ

(١) الآية ٦١ من المائدة.
(٢) الكتاب ١/١١٦. وانظر: الورقة ١٦ ب.
(٣) الآية ٧٢ من آل عمران.
(٤) ليس في «مجاز القرآن» إشارة إلى ذلك.
(٥) الآية ٣ من الأعراف.
(٦) الآية ١٠ من سورة الأعراف.
(٧) الإملاء ١/٥٠.

ما في حَيِّزها عليها لم يُجْزِه البصريون، وأجازه الكوفيون. قال أبو البقاء[1]: «ولا يَجُوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، لأن «قليلًا» يبقىٰ بلا ناصب». يعني أنَّك إذا جَعَلْتَها مصدريةً كان ما بعدَها صلتَها، ويكون المصدرُ مرفوعاً بـ«قليلًا» على أنه فاعلٌ به فأين الناصبُ له؟ وهذا بخلافِ قولِه «كانوا قليلًا من الليلِ ما يَهْجعون»[2] فإنَّ «ما» هناك يجوزُ أن تكونَ مصدريةً لأنَّ «قليلًا» منصوبٌ بـ كانَ. وقال الزمخشري: «ويجوزُ أن تكونَ القِلَّةُ بمعنى العَدَم»[3]. قال الشيخ[4]: «وما ذهبَ إليه من أنَّ «قليلًا» يُراد به النفيُ فصحيحٌ، لكنْ في غيرِ هذا التركيبِ، أعني قوله تعالى: «فقليلًا ما يؤمنون» لأنَّ «قليلًا» انتصَبَ بالفعلِ المثبتِ فصار نظيرَ «قُمْتُ قليلًا» أي: قمتُ قياماً قليلًا، ولا يَذْهَبُ ذاهبٌ إلى أنَّك إذا أَتَيْتَ بفعلٍ مُثْبَتٍ وجَعَلْتَ «قليلًا» منصوباً نعتاً لمصدرِ ذلك الفعلِ يكونُ المعنى في المُثْبَتِ الواقعِ على صفةٍ أو هيئةٍ انتفاءَ ذلك المُثْبَتِ رأساً وعدَمَ قوعِه بالكلِّية، وإنما الذي نَقَل النحويون: أنَّه قد يُراد بالقلة النفيُ المَحْضُ في قولهم: «أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك، وقَلَّما يقوم زيد»، وإذا تقرَّر هذا فَحَمْلُ القلةِ على النفي المَحْض هنا ليس بصحيحٍ» انتهى. / قلت: ما قاله [٣٩/ب] أبو القاسم الزمخشري ـ رحمه الله ـ من أنَّ معنى التقليلِ هنا النفيُ قد قال به الواحديُّ قبلَه، فإنه قال: «أيْ: لا قليلًا ولا كثيراً، كما تقول: قَلَّما يفعلُ كذا، أي: ما يفعله أصلًا».

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿مِنْ عندِ اللهِ﴾**.. فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه في محلِّ رفع صفةً لكتاب، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي كتابٌ كائنٌ من عندِ الله.

---

(١) الإملاء ١/٥٠.
(٢) الآية ١٧ من الذاريات.
(٣) الكشاف ١/٢٩٥.
(٤) البحر ١/٣٠٣.

والثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ لابتداءِ غايةِ المجيء قالَه أبو البقاء[1]. وقد ردَّ الشيخ هذا الوجهَ فقال[2]: «لا يُقال إنه يُحْتمل أن يكونَ «من عند الله» متعلقاً بجاءهم، فلا يكونُ صفةً، للفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بما هو معمولٌ لغير أحدِهما» يعني أنه ليس معمولاً للموصوفِ ولا للصفةِ فَلا يُغْتَفَرُ الفصلُ به بينهما[3].

والجمهورُ على رفع «مُصَدِّقٌ» على أنه صفةٌ ثانيةٌ، وعلى هذا يُقال: قد وُجِدَ صفتان إحداهُما صريحةٌ والأخرى مؤولةٌ، وقد قُدِّمَتِ المؤولةُ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك غيرُ ممتنع وإنْ زَعَم بعضُهم أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً. والذي حَسَّنَ تقديمَ غير الصريحة أنَّ الوصفَ بكينونَتِه مِنْ عندِ الله آكدُ، وأنَّ وصفَه بالتصديقِ ناشىءٌ عن كونه من عندِ الله. وقرأ ابن أبي عبلة[4] «مُصَدِّقاً» نصباً، وكذلك هو في مصحفِ أُبيّ، ونصبُه على الحال، وفي صاحِبها قولان، أحدُهما أنه «كتاب». فإنْ قيل: كيفَ جاءت الحالُ مِن النكرة؟ فالجوابُ أنها قد قَرُبَتْ من المعرفة لتخصيصِها بالصفةِ وهي «من عندِ الله» كما تقدَّم. على أنَّ سيبويهِ[5] أجاز مجيئَها منها بلا شرطٍ، وإلى هذا الوجه أشار الزمخشري[6]. والثاني: أنه الضمير الذي تَحمَّله الجارُّ والمجرورُ لوقوعِه صفةً، والعامِلُ فيها إمَّا:

---

(١) الإملاء ١/٥٠.

(٢) البحر ١/٣٠٣.

(٣) يعني بالصفة «مصدق» وبالموصوف «كتاب»، وعلى إعراب أبي البقاء يكون ثمة فصل بينهما بأجنبي وهو «من عند الله» الذي هو ليس معمولاً للصفة ولا للموصوف وإنما هو معمول لـ «جاءهم».

(٤) البحر ١/٣٠٣.

(٥) الكتاب ١/٢٧٢، ٢/٢٤٣.

(٦) الكشاف ١/٢٩٥.

الظرفُ أو ما يتعلَّق به على الخلاف المشهور، ولهذا اعتَرَضَ بعضُهم على سيبويه في قوله[1]:

٦٠٨ ـ لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلٌ يَلُوح كأنَّه خِلَلُ

إنَّ «موحشاً» حالٌ من «طَلَل»، وساغَ ذلك لتقدُّمِهِ[2]، فقال: لا حاجةَ إلى ذلك، إذ يمكنُ أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله: «لميَّةَ» الواقعَ خبراً لطلل، وللجوابِ، عن ذلك موضعٌ آخرُ. واللام في «لِما معهم» مقويةٌ لتعدية «مُصَدِّق» لكونه فَرْعاً، و «ما» موصولةٌ، والظرفُ صلتُها.

قوله: «وكانوا» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ معطوفاً على «جاءهم» فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتَّباً على المجيءِ والكونِ. والثاني: أن يكونَ حالاً أي: وقد كانُوا، فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتَّباً على المجيءِ بقيدٍ في مفعولِه وهم كونُهم يَسْتَفْتِحون. قال الشيخ[3]: «وظاهرُ كلامِ الزمخشري أن «وكانوا» ليسَتْ معطوفةً على الفعلِ بعد «لَمَّا» ولا حالاً، لأنه قدَّر جوابَ «لَمَّا» محذوفاً قبل تفسيره «يستفتحون»، فَدلَّ على أنَّ قوله «وكانوا» جملةٌ معطوفةٌ على مجموعِ الجملةِ من قوله: ولَمَّا، وهذا هو الثالثُ.

و «من قبلُ» متعلقٌ بيَسْتَفْتِحون، والأصل: من قبلِ ذلك، فلمَّا قُطِعَ بُنِيَ على الضمِّ. و «يَسْتَفْتحون» في محلِّ النصبِ على خبر «كان». واختلف النحويون في جوابِ «لَمَّا» الأولى والثانية. فَذَهَبَ الأخفش[4] والزجاج[5] إلى أنَّ

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢/٢١٠؛ والكتاب ١/٢٧٦؛ والخصائص ٢/٤٩٢؛ وأمالي الشجري ١/٢٦؛ وابن يعيش ٢/٥٠؛ والأشموني ٢/١٧٤.
(٢) الكتاب ١/٢٧٦.
(٣) البحر ١/٣٠٣.
(٤) معاني القرآن له ١٣٦.
(٥) معاني القرآن له ١/١٤٦.

جوابَ الأولى محذوفٌ تقديرُه: ولَمَّا جاءهم كتابٌ كفروا به. وقَدَّره الزمخشري[1]: «كَذَّبوا به واستهانوا بمجيئه» وهو حَسَنٌ. وذهب الفراء[2] إلى أنَّ جوابَها الفاءُ الداخلةُ على لَمَّا، وهو عندَه نظير «فإما يأتِيَنَّكم مني هُدَىً فَمَنْ تَبع هُداي فلا خَوْفٌ»[3] قال: «ولا يجوزُ أن تكونَ الفاءُ ناسقةً إذ لا يَصْلُح موضِعَهَا الواوُ» و «كفروا» جوابُ لَمَّا الثانية على القولَيْن. وقال أبو البقاء[4]: «في جوابِ لَمَّا الأولى وجهانِ، أحدُهما: جوابُها «لَمَّا» الثانية وجوابُها. وهذا ضعيفٌ لأنَّ الفاءَ مع «لمَّا» الثانيةِ، و«لمَّا» لا تُجَابُ بالفاءِ إلا أَنْ يُعتقدَ زيادةُ الفاءِ على ما يُجيزه الأخفش»[5] قلت: ولو قيل برأي الأخفش في زيادةِ الفاءِ من حيثُ الجملةُ فإنه لا يمكنُ ههنا لأنَّ «لَمَّا» لا يُجاب بمثلِها، لا يُقال: «لَمَّا جاء زيدٌ لَمَّا قَعَد أكرمتُك» على أن يكونَ «لَمَّا قعد» جوابَ «لمَّا جاء». والله أعلم.

وذهب المبردُ إلى أنَّ «كفروا» جوابُ «لَمَّا» الأولى وكُرِّرت الثانيةُ لطولِ الكلام، ويُفيد ذلك تقريرَ الذنبِ وتأكيدَه، وهو حسنٌ، لولا أنَّ الفاءَ تَمْنع من ذَلك. وقال أبو البقاء[6] بعد أن حَكَى وجهاً أولَ: «والثاني: أنَّ «كفروا» جوابُ الأولى والثانية لأنَّ مقتضاهما واحدٌ. وقيل: الثانيةُ تكريرٌ فلم يُحْتَجْ إلى جواب» قلت: «قولُه: «وقيل الثانية تكريرٌ» هو ما حَكَيْتُ عن المبرد، وهو في الحقيقة ليس مغايراً للوجه الذي ذكرَه قبله من كون «كفروا» جواباً لهما بل هو هو.

قوله: «فَلَعْنَةُ اللهِ على الكافرين» جملةٌ من مبتدأ أو خبرٍ مُتَسَبِّبَةٌ عَمَّا تقدَّم. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعل، وأتى بـ «على» تنبيهاً على أنَّ اللعنةَ قد

---

(١) الكشاف ١/٢٩٦.
(٢) معاني القرآن ١/٥٩.
(٣) الآية ٣٨ من البقرة.
(٤) الإملاء ١/٥٠.
(٥) انظر أمثلة على زيادة الفاء في كتابه معاني القرآن ٣٤، ٢٢٢.
(٦) الإملاء ١/٥٠.

استعْلَتْ عليهم وشَمِلَتْهم. وقال «على الكافرين» ولم يَقُلْ «عليهم» إقامةً للظاهر مُقامَ المضمرِ لينبِّه على السبب المقتضي لذلك وهو الكفرُ.

آ. (٩٠) **قولُه تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾** . . بئسَ: فعلٌ ماضٍ غيرُ متصرفٍ، معناه الذمُّ، فلا يَعْمُل إلا في معرَّفٍ بأل، أو فيما أُضيف إلى ما همافيه، أو في مضمرٍ مفسَّرٍ بنكرةٍ، أو في «ما» على قول سيبويه(١). وفيه لغاتٍ(٢): بَئِسَ بكسر العينِ وتخفيفٍ، هذا الأصلُ، وبِئِس بكسرِ الفاء إتباعاً للعينِ وتخفيفٍ، هذا الإتباعُ، وهو أشهرُ الاستعمالاتِ، ومثلُها «نِعْمَ» في جميع ما تقدَّم من الأحكام واللغات. وزعم الكوفيون(٣) أنهما اسمان، مستدلِّين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم: «ما هي بِنِعْمَ الولد نصرُها بكاءٌ وبِرُّها سَرِقة»، «ونِعْمَ السيرُ على بِئس العَيْر» وقوله(٤):

٦٠٩ ـ صَبَّحَكَ اللهُ بخيرٍ باكرِ بنِعْمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرِ

وقد خَرَّجه البصريون على حَذْفِ موصوف، قامَتْ صفتُه مَقَامَه تقديرُه: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نِعْم الولد، ولها أحكامٌ كثيرة، ولا بدَّ بعدَها من مخصوصٍ بالمدحِ أو الذمِّ، وقد يُحْذَفُ لقرينةٍ، هذا حكمُ بِئْسَ.

أمَّا، «ما» الواقعةُ بعدَها كهذه الآيةِ: فاختلف النحويون فيها اختلافاً كثيراً، واضطربت النقولُ عنهم اضطراباً شديداً، فاختلفوا: هَلْ لها محلٌّ من الإعراب أم لا؟ فذهبَ الفراء(٥) إلى أنها مع «بِئْسَ» شيءٌ واحد رُكِّبَ تركيبَ

---

(١) الكتاب ١/٤٧٦.

(٢) انظر في لغات نعم وبئس: الانصاف ١٢٥.

(٣) الإنصاف ٩٧.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٥٢؛ الهمع ٢/٨٤؛ والدرر ٢/١٠٨؛ والأشموني ٣/٢٧.

(٥) معاني القرآن ١/٥٧.

«حَبَّذا»، نَقَله ابنُ عطية[1]، ونَقَلَ عنه المهدوي أنه يُجَوِّز أن تكونَ «ما» مع بئسَ بمنزلة كُلَّما، فظاهرُ هذين النقلينِ أنها لا محلَّ لها. وذهب الجمهورُ إلى أنَّ لها مَحَلاً، ثم اختلفوا: / محَلُّها رفعٌ أو نصبٌ؟ فذهب الأخفشُ[2] إلى [٤٠/أ] أنها في محلِّ نصب على التميزِ والجملةُ بعدَها في محلِّ نصبٍ صفةً لها، وفاعلُ بئس مضمرٌ تُفَسِّرُه «ما»، والمخصوصُ بالذمِّ هو قولُه: «أَنْ يكفروا» لأنه في تأويلِ مصدرٍ، والتقدير: بِئْس هو شيئاً اشتَرَوا به كفرُهم، وبه قال الفارسي في أحدِ قوليه، واختاره الزمخشري[3]، ويجوزُ على هذا أن يكونَ المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً، و«اشتَرَوا» صفةً له في محلِّ رفعٍ تقديرُه: بئس شيئاً شيءٌ أو كفرٌ اشتروا به، كقوله[4].

٦١٠ ـ لنِعْمَ الفتى أَضْحَى بأَكْنافِ حَائِلِ ....

أي: فتًى أَضْحى، و«أَنْ يكفروا» بدلٌ من ذلك المحذوفِ، أو خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أَنْ يكفروا. وذهبَ الكسائي إلى أنَّ «ما» منصوبةُ المحلِّ أيضاً، لكنه قَدَّر بعدها «ما» أخرى موصولةً بمعنى الذي، وجعل الجملةَ مِنْ قوله «اشتَرَوا» صلتها، و«ما» هذه الموصولةُ هي المخصوصُ بالذمِّ، والتقديرُ: بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم، فلا محلَّ لـ«اشتروا» على هذا، ويكونُ «أَنْ يكفروا» على هذا القولِ خبراً لمبتدأ محذوفٍ كما تقدَّم، فتلخَّص في الجملة الواقعةِ بعد «ما» على القولِ بنصبِها ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها صفةٌ لها فتكونُ في محلِّ نصبٍ أو صلةٌ لـ «ما» المحذوفةِ فلا محلَّ لها أو صفةٌ للمخصوصِ بالذم فتكونُ في محلِّ رفعٍ.

---

(١) التفسير ١/٣٥٠.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٣٩ «ما: اسم وأن يكفروا تفسير له وأن ينزل بدل من بما أنزل».

(٣) الكشاف ١/٢٩٦.

(٤) لم أهتد إلى قائله وتمامه وهو في إملاء العكبري ١/٥١.

وذهب سيبويه إلى أَنَّ موضعَها رفعٌ على أنَّها فاعلُ بئس، فقال سيبويه[١]: هي معرفةٌ تامةٌ، التقديرُ: بئس الشيءُ، والمخصوصُ بالذمِّ على هذا محذوفٌ أي شيءٌ اشتَرَوا به أنفسَهم، وعُزِي هذا القولُ أيضاً للكسائي.

وذهب الفراء[٢] والكسائي أيضاً إلى أنَّ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي والجملةُ بعْدَها صلتُها، ونقلَه ابن عطية[٣] عن سيبويه، وهو أحدُ قَوْلَيْ الفارسي، والتقدير: بئسَ الذي اشتَروا به أنفسَهم أَنْ يكفرُوا، فأَنْ يكفروا هو المخصوصُ بالذمِّ. قال الشيخ[٤]: «وما نَقَلَه ابنُ عطية عن سيبويه وَهْمٌ عليه». ونقل المهدوي وابن عطية[٥] عن الكسائي أيضاً أن «ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً، والتقديرُ: بئسَ اشتراؤُهم، فتكونُ «ما» وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ. قال ابنُ عطية[٥]: «وهذا معترضٌ بأنَّ «بِئْسَ» لا تَدْخُل على اسمٍ معيَّنٍ يتعرَّفُ بالإِضافةِ للضمير». قال الشيخ[٦]: «وهذا لا يَلْزَم إلا إذا نَصَّ أنه مرفوعُ بئس، أمَّا إذا جعله المخصوصَ بالذمِّ وجعل فاعلَ «بئس» مضمراً والتمييزُ محذوفٌ لفهم المعنى، والتقدير: بئسَ اشتراءً اشتراؤُهم فلا يَلْزَمُ الاعتراضُ» قلت: وبهذا ـ أَعْني بجَعْلِ فاعلِ بئسَ مضمراً فيها ـ جَوَّز أبو البقاء[٧] في «ما» أَنْ تكونَ مصدريةً، فإنه قال: «والرابعُ أن تكونَ مصدريةً أي: بئسَ شِراؤُهم، وفاعلُ بئسَ على هذا مضمرٌ لأنَّ المصدر ههنا مخصوصٌ ليس بجنسٍ» يعني فلا يكونُ فاعلاً، لكن يُبْطِلُ هذا القولَ عَوْدُ الضمير في «به» على «ما» والمصدريةُ لا يعودُ عليها، لأنها حرفٌ عند

---

(١) الكتاب ١/٤٧٦.
(٢) معاني القرآن ١/٥٧.
(٣) التفسير ١/٣٥٠.
(٤) البحر ١/٣٠٥.
(٥) التفسير ١/٣٥٠.
(٦) البحر ١/٣٠٥.
(٧) الاملاء ١/٥١.

الجمهور، وتقديرُ أَدِلَّةِ كلِّ فريق مذكورٌ في المُطَوَّلات. فهذه نهايةُ القولِ في «بئسما» و «نِعِمَّا» واللَّـهُ أعلم.

قوله «أَنْ يكفُرُوا» قد تقدَّم فيه أنه يجوزُ أن يكونَ هو المخصوصَ بالذمِّ فتكونُ الأوجهُ الثلاثة: إمَّا مبتدأ وخبرُه الجملةُ قبلَه، ولا حاجةَ إلى الرابطِ، لأنَّ العمومَ قائمٌ مَقامَه إذ الألفُ واللامُ في فاعِل نِعْم وبئسَ للجنسِ، أو لأنَّ الجملةَ نفسُ المبتدأ، وإمّا خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وإمَّا مبتدأٌ وخبره محذوف، وتقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ حَسْبما تقرَّر وتحرَّر. وأجاز الفراء[1] أن يكونَ في محلِّ جَرٍّ بدلاً من الضميرِ في «به» إذا جَعَلْتَ «ما» تامَّة.

قوله: «بما أَنْزَلَ الله» متعلِّق بيكفُرُوا، وقد تقدَّمَ أنَّ «كفر» يتعدَّى بنفسِه تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي والعائـدُ محذوفٌ تقديرُه: أَنْزله، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً، وكذلـك جَعْلُها مصـدريةً والمصدرُ قائمٌ مقامَ المفعولِ أي بإنزالِه يعني بالمُنَزَّل.

قوله: «بَغْياً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْله وهو مستوفٍ لشروطِ النصبِ، وفي الناصبِ له قولان، أحدُهما ـ وهـو الظاهـر ـ أنه «يكفروا» أي علةُ كفرهم البغيُ. والثاني أنه «اشْتَرَوا»، وإليه يَنْحـو كلامُ الزمخشري[2]، فإنه قال: «وهو علةُ «اشْتَرَوا». والثاني من الأوجهِ الثلاثة: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ يَدُلُّ عليه ما تَقَدَّم أي بَغَوْا بَغْياً. والثالث: أنه في موضعِ حالٍ، وفي صاحِبها القولان المتقدِّمان: إمَّا فاعلُ «اشْتَرَوا» وإمَّا فاعلُ «يَكْفروا»، تقديرُه: اشْتَرَوا باغِين، أو يَكْفُروا باغِين.

---

(١) معاني القرآن ١/٥٦.

(٢) الكشاف ١/٢٩٦.

والبَغْيُ: أصلُه الفَسادُ مِنْ قَوْلِهم: بَغَى الجُرْحُ أي فَسَدَ قاله الأصمعيْ وقيل: هو شِدَّةُ الطلبِ، ومنه قولُه تعالى: «ما نَبْغي»[١]، وقال الراجز[٢]:

٦١١ ـ أُنْشِدُ والباغي يُحِبُّ الوِجْدانْ قلائِصاً مختلفاتِ الألْوانْ

ومنه «البَغِيُّ» لشدة طلبها له.

قوله «أَنْ يُنَزِّل اللَّـهُ» فيه قولان، أحدُهما: أنَّه مفعولٌ من أجلِه والناصبُ له «بَغْياً» أي: عِلَّةُ البغيِ إنزالُ الله فَضْلَه على محمدٍ عليه السلامُ. والثاني: أنَّه على إسقاطِ الخافضِ والتقديرُ: بَغْياً على أَنْ يُنَزِّلَ، أي: حَسَداً على أَنْ يُنَزِّلَ، فيجيءُ فيه الخلافُ المشهورُ: أهي في موضعِ نصبٍ أوفي موضعِ جرٍ؟ والثالثُ: أنَّه في محلِّ جرٍّ بدلاً من «ما» في قوله: «بما أنْزل الله» بدلَ اشتمال، أي: بإنزال الله فيكونُ مثلَ قولِ امرىء القيس[٣]:

٦١٢ ـ أَمِنْ ذِكْر سلمى أَنْ نَأَتْكَ تَنُوصُ . . . .

وقرأ أبو عمرو وابن كثير[٤] جميعَ المضارع من «أَنْزَل» مخففاً إلا ما وقع الإجماع على تشديدِه في الحجرِ «وما نُنَزِّلُه إلَّا»[٥]، وقد خالفا هذا الأصلَ: أمَّا أبو عمروٍ فإنه شدَّد «على أَنْ يُنَزِّل آيةً»[٦] / في الأنعام، وأمَّا ابن كثير فإنه شَدَّد في الإسراء: «ونُنَزِّل من القرآن»[٧] «حتى تُنَزِّلَ علينا كتاباً»[٨] والباقون [٤٠/ب]

(١) الآية ٦٥ من يوسف.
(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١/٢٩٨. والقلوص: الناقة الشابة.
(٣) تقدم برقم ٣١٩.
(٤) السبعة ١٦٤؛ الكشف ١/٢٥٣؛ البحر ١/٣٠٦.
(٥) الآية ٣١ من الحجر.
(٦) الآية ٣٧ من الأنعام.
(٧) الآية ٨٢ من الإسراء.
(٨) الآية ٩٣ من الإسراء.

بالتشديد في جميع المضارع إلا حمزة والكسائيَّ فإنهما خالفا هذا الأصلَ فخَفَّفا: «ويُنَزِّل الغيث»[1] آخر لقمان، «وهو الذي يُنَـزِّل الغيث»[2] في الشورى. والهمزةُ والتضعيفُ للتعديَةِ، وقد تقدَّم: هل بينهما فرقٌ؟ وتحقيقُ كلٍّ من القولين، وقد ذَكَر القُرَّاءُ مناسباتٍ للإجماعِ على التشديدِ في ذلك الموضعِ ومخالفةِ كلٍّ واحدٍ أصلَه لماذا؟ بما يطول ذكره، والأظهرُ من ذلك كلِّه أنه جَمْعٌ بين اللغات.

قوله: «مِنْ فَضْله»: «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وفيه قولان، أحدُهما: أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولُ «يُنَزِّل» أي: أَنْ يُنَزِّل الله شيئاً كائناً من فضلِه فيكـونُ في محـلِّ نصب. والثـاني: أنَّ «مِنْ» زائـدةٌ، وهـو رأيُ الأخفش[3]، وحينئذٍ فلا تَعَلُّقَ له، والمجرورُ بها هو المفعولُ أي: أَنْ يُنَزِّلَ الله فضلَه.

قوله «على مَنْ يشاء» متعلقٌ بيُنَزِّلَ. و«مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ المجوِّزةِ للحَذْفِ، والتقديرُ: على الذي يشاؤُه أو على رجلٍ يشاؤه، وقَدَّره أبو البقاء[4] مجروراً فإنه قال ــ بعد تجويزه في «مَنْ» أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً ــ «ومفعولُ «يشاء» محذوفٌ أي: يَشَاءُ نزولَه عليه، ويجوزُ أَنْ يكونَ يشاءُ يختارُ ويصطفي» انتهى. وقد عَرَفْت أن العائدَ المجرورَ لا يُحْـذَفُ إلا بشروطٍ وليسَتْ موجودةً هنا فلا حاجةَ إلى هذا التقديرِ.

قوله: «مِنْ عبادِه» فيه قولان، أحدُهما: أنَّه حالٌ من الضميرِ المحذوفِ

---

(١) الآية ٣٤ من لقمان.
(٢) الآية ٢٨ من الشورى.
(٣) لم يشر إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن» لدى إعرابه للآية. انظر: ص ١٣٩.
(٤) الاملاء ١/٥١.

الذي هو عائدٌ على الموصولِ أو الموصوفِ، والإضافةُ تقتضي التشريفَ. والثاني: أَن يكونَ صفةً لـ «مَنْ» بعدَ صفةٍ على القولِ بكونِها نكرةً[1]، قاله أبو البقاء[2]. وهو ضعيفٌ لأنَّ البداءة بالجارِّ والمجرورِ على الجملةِ في باب النعتِ عند اجتماعهما أَوْلى لكونه أقربَ إلى المفردِ، فهو في محلِّ نصبٍ على الأولِ وجَرٍّ على الثاني، وفي كِلا القولين يتعلَّق بمحذوفٍ وجوباً لِما عَرَفْتَ.

قوله: «فباؤُوا بغَضَبٍ» الباءُ للحال، أي: رَجَعوا ملتبسين بغضبٍ أي مغضوباً عليهم وقد تقدم ذلك. قوله «على غضب» في محل جر لأنه صفة لقوله «بغضب» أي: كائن على غضب أي بغضبٍ مترادفٍ. وهل الغضبانِ مختلفانِ لاختلاف سببهما، فالأولُ لعبادةِ أسلافِهم العجلَ والثاني لكفرِهم بمحمدٍ السلام، أو الأولُ لكفرِهم بعيسى والثاني لكفرِهم بمحمدٍ صلى الله وسلم عليهما، أو هما شيءٌ واحدٌ وذُكِرا تشديداً للحال وتأكيداً؟ خلافٌ مشهور.

قوله: «مُهين» صفة لعذاب، وأصلُه: «مُهْوِن» لأنه من الهَوان وهو اسمُ فاعلٍ من أَهان يُهين إهانةً، مثل أقامَ يُقيم إقامةً، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ على الساكن قبلَها، فَسَكَنَتِ الواوُ بعدَ كسرةٍ فَقُلِبَتْ ياءً. والإهانةُ: الإذلالُ والخِزْيُ، وقال: «وللكافرين» ولم يَقُلْ: «ولهم» تنبيهاً على العلةِ المقتضيةِ للعذابِ المُهينِ.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿ويكفرون بما وراءه﴾**: يجوزُ في هذه الجملةِ وجهانِ، أحدُهما: أَنْ تكونَ استئنافيةً استؤنِفَتْ للإخبارِ بأنَّهم يكفرُون بما عدا التوراةَ فلا محلَّ لها من الإعراب. والثاني أن تكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: وهم يكفرون، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، والعاملُ فيها «قالوا»، أي قالوا: نؤمنُ حالَ كونِهم كافرين بكذا، ولا يجوزُ أَنْ

(١) أي بكون «من» نكرة موصوفة كما مر.

(٢) الاملاء ١/٥١.

يكونَ العاملُ فيها «نؤمن»، قال أبو البقاء[1]: «إذ لو كان كذلك لكان لفظُ الحال ونكفر أو[2] ونحن نكفر» يعني فكان يجبُ المطابقَةُ. ولا بد من إضمار هذا المبتدأ لِما تقدَّم من أن المضارعَ المُثْبَتَ لا يقترن بالواوِ وهو نظيرُ قوله[3]:

٦١٣ ـ .... نَـجَـوْتُ وأَرْهَنُـهُمْ مـالِكـا

وحُذِفَ الفاعلُ من قوله: «بما أُنْزِل» وأُقيم المفعولُ مُقامَه للعلم به، إذ لا يُنَزِّلُ الكتبَ السماويةَ إلا اللـهُ، أو لتقدُّمِ ذكره في قوله: «بما أَنْزَلَ اللَّـهُ».

قوله: «بما وراءَه» متعلِّق بيَكْفرون، وما موصولةٌ، والظرفُ صلتُها، فمتعلَّقه فعلٌ ليس إلا. والهاءُ في «وراءه» تعودُ على «ما» في قوله: «نُـؤْمِنُ بما أُنْزِل». ووراءَ من الظروف المتوسطةِ التصرُّفِ، وهو ظرفُ مكانٍ، والمشهورُ أنه بمعنى خَلْف وقد يكونُ بمعنى أَمام، فهو من الأَضْداد، وفَسَّره الفراء[4] هنا بمعنى «سِوَى» التي بمعنى «غَيْر»، وفَسَّره أبو عبيدة[5] وقتادة بمعنى «بعد». وفي همزه قولان، أحدُهما: أنه أصلٌ بنفسِه وإليه ذهبَ ابن جني مُسْتَدِلاًّ بثُبوتِها في التصغيرِ في قولهم: وُرَيْئَة. والثاني: أنها من ياء لقولهم: تَوَارَيْتَ قاله أبو البقاء[6]، وفيه نظرٌ. ولا يجوز أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من واو لأنَّ ما فاؤُه واوٌ لا تكونُ لامُه واواً إلا ندوراً نحو «واو» اسمِ حَرْفِ الهجاء، وحكمُه حكمُ قبلُ

---

(١) الاملاء ١/٥١.

(٢) الاملاء: «أي» وهي أنسب.

(٣) تقدم برقم ٤١٩.

(٤) معاني القرآن ١/٦٠.

(٥) مجاز القرآن ١/٤٧.

(٦) الاملاء ١/٥١.

وبعدُ في كونه إذا أُضيف أُعْرِبَ، وإذا قُطِعَ بُني على الضم وأنشد الأخفش على ذلك قول الشاعر[1]:

٦١٤ ـ إذا أنا لم أُومِنْ عليكَ ولم يَكُنْ لِـقـاؤُك إلا مِـنْ وراءُ وراءُ

وفي الحديثِ عن إبراهيم صلى الله عليه وسلم: «كنتُ خليلاً مِنْ وراءُ وراءُ»[2]، وثبوتُ الهاء في مصغَّرِها شاذٌّ، لأن ما زاد من المؤنث على ثلاثة لا تَثْبُتُ الهاءُ في مصغَّره إلا في لفظتين شَذَّتا وهما: وُرَيْئَة وقُدَيْدِيمة: تصغير: وراء وقُدَّام. قال ابن عصفور[3]: «لأنَّهما لم يتصرَّفا فلو لم يُؤَنَّثا في التصغير لَتُوُهِّمَ تذكيرهُما».

قوله: «وهو الحقُّ» مبتدأٌ وخبر، والجُملةُ في محلِّ نصب على الحال والعاملُ فيها قولُه: «ويَكْفرون» وصاحبُها فاعلُ يكفرون. وأجازَ أبو البقاء[4] أن يكونَ العاملُ الاستقرارَ الذي في قوله «بما وراءه» أي: بالذي استقر وراءَه وهو الحقُّ.

قوله: «مُصَدِّقاً» حالٌ مؤكِّدة لأنَّ قولَه «وهو الحقُّ» قد تضمَّن معناها والحالُ المؤكِّدةُ: إمَّا أَنْ تُؤَكِّدَ عاملها نحو: «ولا تَعْثَوْا في الأرضِ مُفْسِدين»[5]، وإمَّا أَنْ تُؤَكِّدَ مضمونَ جملةٍ. فإن كانَ الثاني الْتُزِم إضمارُ عامِلِها وتأخيرها عن الجملة، ومثلُه ما أنشدَ / سيبويه[6]: [٤١/أ]

(١) لم يرد في المعاني للأخفش، وهو لعتي بن مالك، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠؛ وابن يعيش ٤/٨٧؛ والشذور ١٠٣؛ واللسان: ورى؛ والهمع ١/١٢٠؛ والدرر ١/١٧٧.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان ١/١٨٧.

(٣) شرح الجمل ٢/٣٠٥.

(٤) الاملاء ١/٥٢.

(٥) الآية ٦٠ من البقرة.

(٦) الكتاب ١/٢٥٧، وهو لسالم بن دارة، في الخصائص ٢/٢٦٨؛ والأشموني ٢/١٨٥؛ والشذور ٢٤٧؛ والدرر ١/٢٠٢.

٦١٥ ــ أنا ابنُ دارةَ مَعْروفاً بها نَسَبي ... وهَلْ بدارةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والتقديرُ: وهو الحقُّ أَحُقُّه مصدقاً، وابنُ دارَة أُعْرَفُ معروفاً، هذا تقريرُ كلامِ النحويين. وأمّا أبو البقاء[١] فإنه قال: «مصدقاً حالٌ مؤكِّدةٌ، والعاملُ فيها ما في «الحقّ» من معنى الفعل إذ المعنى: وهو ثابتٌ مصدِّقاً، وصاحب الحالِ الضميرُ المستترُ في «الحقّ» عند قومٍ، وعند آخرين صاحبُ الحالِ ضميرٌ دَلَّ عليه الكلامُ، و«الحقّ» مصدرٌ لا يتحَمَّلُ الضميرَ على حَسَبِ تحمُّلِ اسمِ الفاعلِ له عندهم، فقولُه «عند آخرين» هذا هو الذي قَدَّمْتُه أوَّلاً وهو الصواب.

قوله: «فَلِمَ تَقْتُلون» الفاءُ جوابُ شرطٍ مقدرٍ تقديرُه: إنْ كنتمْ آمنتم بما أُنزِلَ عليكم فَلِمَ قَتَلتم الأنبياءَ؟ وهذا تكذيبٌ لهم، لأن الإِيمانَ بالتوراةِ منافٍ لقتلِ أَشْرَفِ خَلْقِه. و«لِمَ» جارٌّ ومجرورٌ، اللامُ حرفُ جرٍ وما استفهاميةٌ في محلِّ جَرٍّ أي: لأي شيء؟ ولكنْ حُذِفَتْ ألِفُها فَرْقاً بينَها وبين «ما» الخبريةِ. وقد تُحْمَلُ الاستفهاميةُ على الخبريةِ فَتَثْبُتُ ألفُها، قالَ الشاعر[٢]:

٦١٦ ــ على ما قامَ يَشْتِمُني لئيمٌ ... كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمادِ

وهذا ينبغي أَنْ يُخَصَّ بالضرورةِ كما نصَّ عليه بعضُهم، والزمخشري يُجيز ذلك، ويُخَرِّج عليه بعضَ آي القرآن، كما قد تُحْمَلُ الخبريةُ على الاستفهاميةِ في الحذفِ في قولِهم: اصنعْ بِمَ شِئْتَ، وهذا لمجردِ الشَّبَهِ اللفظيِّ. وإذا وُقِف على «ما» الاستفهاميةِ المجرورة: فإنْ كانَتْ مجرورةً باسمٍ وَجَبَ لَحاقُ هاءِ السكتِ نحو: مَجيء مَهْ، وإن كانَتْ مجرورةً بحرْفٍ فالاختيارُ اللَّحاقُ. والفرقُ أنَّ الحرفَ يمتزجُ بما يَدْخُلُ عليه فَتَقْوَى به

(١) الاملاء ١/٥٢.
(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٥٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٣٣؛ وابن يعيش ٤/٩؛ والهمع ٢/٢١٧؛ والدرر ١/٩٠.

الاستفهاميةُ بخِلافِ الاسمِ المضافِ إليها فإنه في نيةِ الانفصالِ، وهذا الوقفُ إنما يجوز ابتلاءً[1] أو لقَطْعِ نفسٍ، ولا جَرَمَ أنَّ بعضَهم[2] مَنَع الوقفَ على هذا النحوِ، قال: «لأنه إنْ وُقف بغيرِ هاءٍ كان خطأً لنقصانِ الحَرْفِ، وإنْ وُقِفَ بهاءٍ خالفَ السوادَ»، لكن البزي[3] قد وقف بالهاء، ومثلُ ذلك لا يُعَدُّ مخالفةً للسواد، ألا ترى إلى إثباتِهم بعضَ ياءاتِ الزوائدِ[4]. والجارُّ متعلقٌ بقوله: «تقتلون»، ولكنه قُدِّمَ عليه وجوباً لأنَّ مجرورَه له صدُر الكلامِ. والفاءُ وما بعدهـا من «تَقْتُلون» في محلِّ جـزم[5]، وتَقْتلون ـ وإنْ كان بصيغـةِ المضارعِ ـ فهو في معنى الماضي لفَهْمِ المعنى، وأيضاً فمعه قولُه «من قبل»، وجاز إسنادُ القتلِ إليهم وإنْ لم يَتَعاطَوْه لأنهم لَمَّا كانوا راضِينَ بفعلِ أسلافِهم جُعِلوا كأنَّهم فَعَلوا هم أنفسهم.

قوله: «إنْ كنتُمْ مؤمنين» في «إنْ» قولان أحدهما: أنها شرطية وجوابُها محذوفٌ تقديرُه: إنْ كنتُمْ مؤمنينَ فلِمَ فَعَلْتُم ذلك، ويكونُ الشرط وجوابُه قد كُرِّر مرتين، فَحُذِفَ الشرطُ من الجملةِ الأولى وبقي جوابُه وهو: فَلِمَ تقتلون، وحُذِفَ الجوابُ من الثانيةِ وبقي شرطُه، فقد حُذِف مِنْ كلِّ واحدةٍ ما أُثْبت في الأخرى. وقال ابن عطية[6]: «جوابُها متقدِّمٌ، وهو قوله: فَلِم» وهذا إنما يتأتَّى على قولِ الكوفيين وأبـي زيد. والثاني: أنَّ «إنْ» نافيةٌ بمعنى ما، أي: ما كنتم مؤمنين لمنافاةِ ما صَدَر منكم الإيمانَ.

---

(١) أي عند الاختبار، ولعله يعني امتحان الطلبة لتقرير القاعدة.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٢/ ٣٠.

(٣) أحمد بن محمد، قرأ على عكرمة بن سليمـان، وقرأ عليـه الحسن بن الحباب تـوفي سنة ٢٥٠. انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٤٤؛ وطبقات القراء ١/ ١١٩.

(٤) ياءات الزوائد هي التي لم تثبت في خط المصحف، وهي إحدى وستون ياء نحو: هداني ـ نذيري. وانظر في اختلاف القراء بها: الكشف لمكي ١/ ٣٣١.

(٥) لأنه قدر أنه جواب شرط مقدر. ارجع إلى صدر إعرابه للآية.

(٦) التفسير ١/ ٣٥٣.

«انتهى الجزء الأول من كتاب: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. ويليه الجزء الثاني إن شاء الله»

فهـــرس

الموضوع	الصفحة

* * *

